

سلسلة شروحات ومؤلفات معالي الشيخ (١٢)

شرح كشف الشبهات

لشيخ الإسلام

محمد بن عبد الوهاب التميمي

أجزل الله له المثوبة والمغفرة

الشرح لمعالي الشيخ

صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ

غفر الله له ولوالديه ولأهل بيته

تحقيق وعناية

عادل بن محمد مرسي رفاعي

غفر الله له ولوالديه ولأهل بيته وللمسلمين

طبع على نفقة الفقير إلى عفو ربه ورضاه

غفر الله له ولوالديه ولذريته ولجميع المسلمين

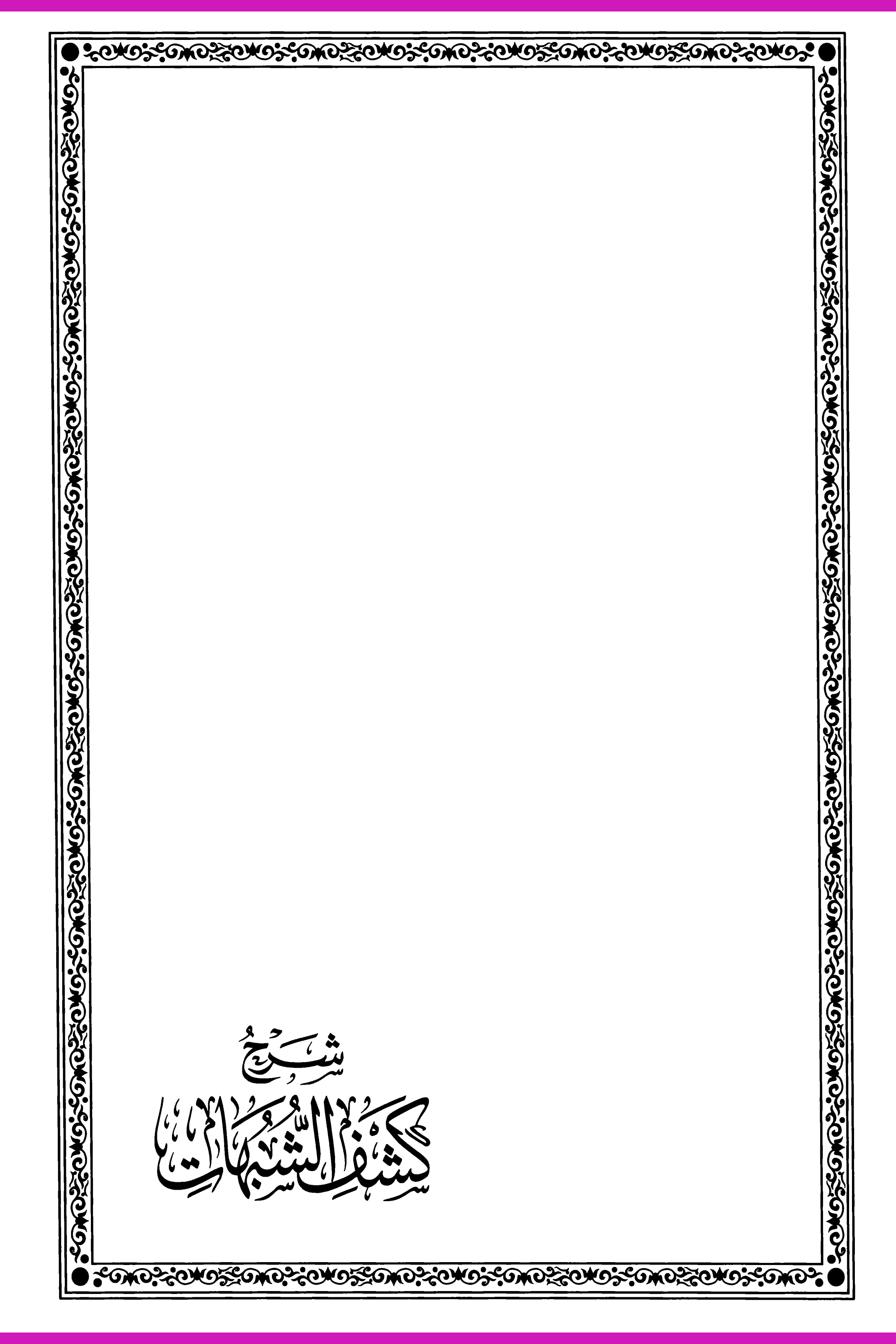
توزيع

جمعية الدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بسلطانة

الرياض - ص.ب ٩٢٦٧٥ الرمز البريدي ١١٦٦٣

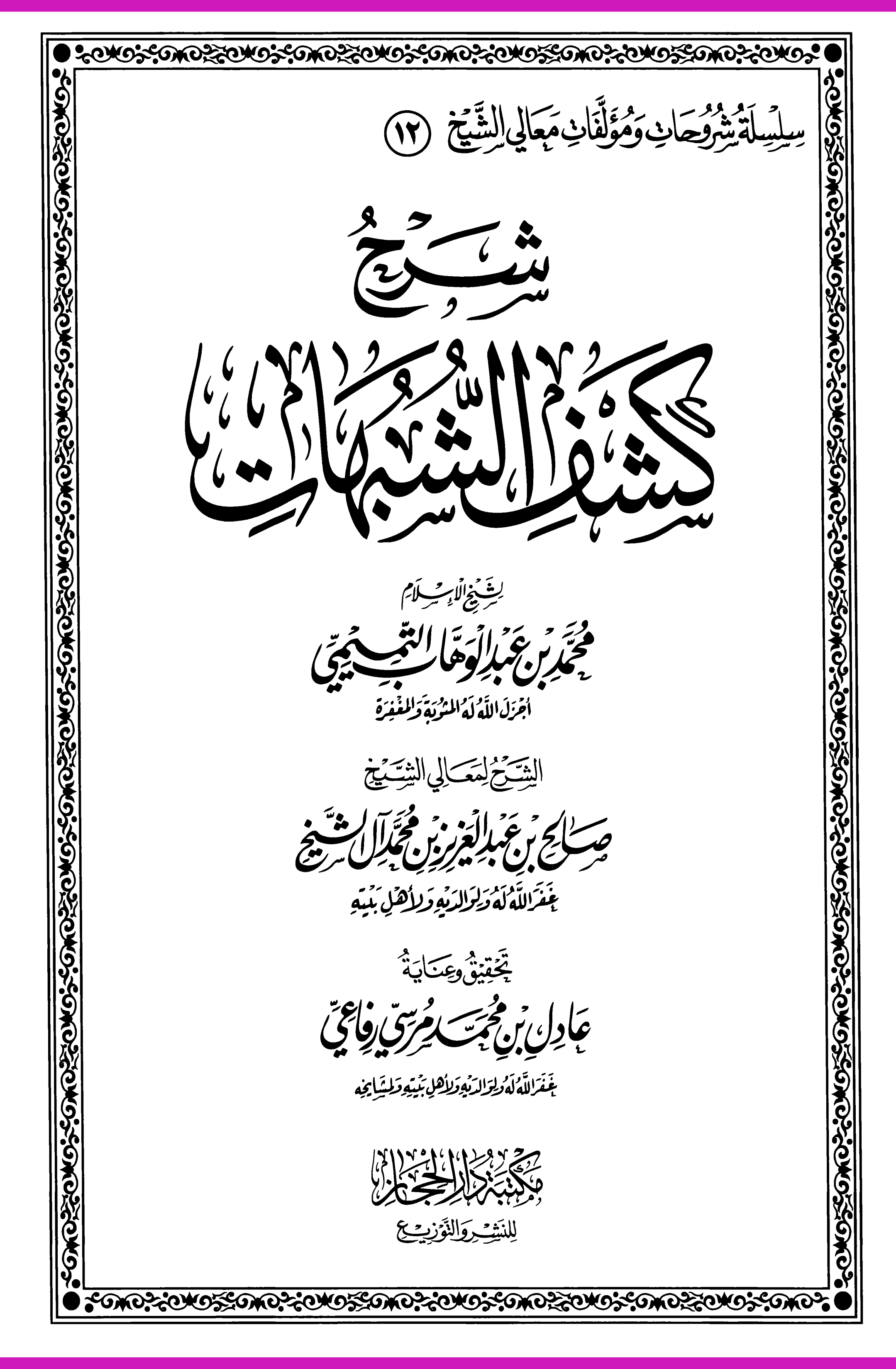
العقيدة




شرح
كشف الشبهات

ح عادل محمد مرسي رفاعي، ١٤٣٤هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
آل الشيخ، صالح عبد العزيز
شرح كشف الشبهات./ صالح عبد العزيز آل الشيخ؛ عادل محمد مرسي رفاعي.- الرياض، ١٤٣٤هـ
٤٥٦ص؛ ١٧×٢٤سم
ردمك: ٩ - ٣٥٧٦ - ٠١ - ٦٠٣ - ٩٧٨
١ - التوحيد ٢ - العقيدة الإسلامية - دفع مطاعن أ. رفاعي، عادل محمد مرسي (محقق) ب. العنوان
ديوي ٢٤٠ ١٤٣٤/١٠٥٣٦

١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م



سلسلة شروحات ومؤلفات معالي الشيخ (١٢)

شرح كشف الشبهات

لشيخ الإسلام

محمد بن عبد الوهاب التميمي

أجزل الله له المثوبة والمغفرة

الشرح لمعالي الشيخ

صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ

غفر الله له ولوالديه ولأهل بيته

تحقيق وعناية

عادل بن محمد مرسي رفاعي

غفر الله له ولوالديه ولأهل بيته ولمشايخه

مكتبة دار الحجاز

للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ

الرياض في 2022/04/10م

بسم الله الرحمن الرحيم فقد أذنت للأخ الشيخ عادل بن محمد مرسي رفاعي بفسح وطباعة الكتب الطبعة الثانية بعد التعديل والاضافة ، وإعادة الصف ، وهي : اللآلئ البهية في شرح العقيدة الواسطية ، وأصول الأيمان ، وشرح الأصول الثلاثة وشرح الطحاوية ، وشرح الفتوى الحموية ، وشرح الفرقان ، وشرح فضل الإسلام ، وشرح لمعة الاعتقاد، وشرح القواعد الأربع ، وشرح فتح المجيد ، وشرح كشف الشبهات ، وسلسلة المحاضرات العلمية ، وسلسلة الأجوبة والبحوث والدراسات المشتملة عليها الدروس العلمية ، واللقاءات والجلسات الخاصة ، وشرح كتاب الطهارة من بلوغ المرام ، وتفسير المفصل من سورة (ق)، إلى سورة (الحديد)، وتفسير سورة الفاتحة ، والخطب المنبرية ، ومحاضرات في الحج .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد

صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ





تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

مُقَدِّمَةُ النَّاشِرِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهداه، **وبعد؛**

فهذا شرح كتاب كشف الشبهات:

لِشَيْخِ الإِسْلَامِ
محمدِ بنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بنِ سُلَيْمَانَ بن عَلِيٍّ آل مُشَرَّفٍ التَّمِيْمِيِّ
أَجْزَلَ اللَّهُ لَهُ المَثُوبَةَ وَالمَغْفِرَةَ
الشَّرْحُ لمَعَالِي الشَّيْخِ
صَالِحِ بنِ عَبْدِ الْعَزِيْزِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ إِبْرَاهِيْمَ آلِ الشَّيْخِ
غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلأَهْلِ بَيْتِهِ

وكان ذلك في دروس ألقاها ـ حفظه الله ـ في جامع حصة السديري بالرياض، ابتداءً من اليوم الخامس والعشرين من جمادى الآخرة من العام السادس عشر وأربعمائة وألف من الهجرة النبوية المباركة، وكان الفراغ منه في يوم السبت الثاني والعشرين من شوال لعام ثمانية عشر وأربعمائة وألف من الهجرة النبوية المباركة.

وهذا الكتاب يُعد من أهم مصنفات الإمام المجدد الشيخ محمد ابن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الاعتقاد، وقد كتبه جوابًا عما أورده خصوم الدعوة من شبهات واعتراضات أثاروها حول دعوة التوحيد؛ فانبرى لهم رَحِمَهُ ٱللَّهُ مزيلًا شبههم واعتراضاتهم، وأجابهم أجوبة محكمة زلزلت باطلهم، وقد قام شيخنا العلامة الحبر

صَالِحُ بنُ عَبْدِ الْعَزِيْزِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ إِبْرَاهِيْمَ آلِ الشَّيْخِ
غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلأَهْلِ بَيْتِهِ

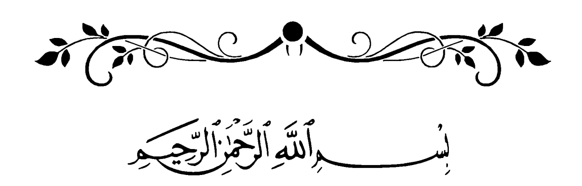
بشرح هذا الكتاب الذي يُعد أصعب كتب الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ ـ كما ذكر ذلك العلامة الشيخ عبد الرزاق عفيفي رَحِمَهُ اللَّهُ ـ فجاء شرحًا مباركًا مملوءًا بالفوائد والتأصيلات العلمية، ولا غرابة في هذا؛ فالشارح ـ حفظه الله ـ هو سليل الإمام المجدد، ومن أعرف الناس بكلامه وتقريراته، مع ما حباه الله جَلَّ جَلَالُهُ من فهم وبصيرة لقواعد وأصول المنهج السلفي، وتبحر وسعة علم بكلام أئمة الدعوة ـ رحمهم الله جميعًا ـ فجزاه الله أحسن الجزاء.

ونسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن ينفع بهذا الشرح المبارك، وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل؛ إنه خير مسؤول، وأكرم مأمول، كما أحمد الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن شرح صدر شيخنا الجليل لتشريفي بالعمل على هذا الشرح المبارك، والشكر موصول لجميع من شارك في إعداده، كما أسأله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يجعل شيخنا إمام هدًى ورشاد، وأن يعز به ويصلح، وأن يبارك في عمره وعمله، وأن يغفر له ولوالديه ولذريته ولأهل بيته، وأن يقيه شر الحاسدين، وأسأله جَلَّ وَعَلَا أن يرفع بهذا الشرح ذكره، ويثقل به موازين أعماله، وأن يجمعه ووالديه وذريته وأهل بيته تحت لواء الحمد، وفي جنات النعيم، وفي زمرة السابقين مع النبي الأمين، وصحابته الغر الميامين، وأن يجعل لي من الخير نصيبًا، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله وبارك على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه، وسلَّم تسليمًا مزيدًا.

كتبه

عادل بن محمد مرسي رفاعي

الرياض في ١/١٠/١٤٣١هـ



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الشارح

الحمد لله ربِّ العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبد الله ورسوله، صلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه، وسلَّم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

أما بعد:

فهذا شروع في شرح هذه الرسالة العظيمة: **(كشف الشبهات)** للإمام المصلح المجدد شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأجزل له المثوبة، ونستعين الله جَلَّ وَعَلَا وتقدست أسماؤه، ونسأله بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أنْ يعلمنا منها علمًا نافعًا، وأن يقينا في فهمها الزلل والخطأ، وأن يجعل أفهامنا صائبة، وقلوبنا ذات بصيرة.

وبين يدي شرح هذا الكتاب العظيم نقدم مقدمة مهمة بين يدي هذا الموضوع ألا وهو: **الدعوة إلى التوحيد وكشف الشبه فيه.**

فمن المعلوم والمتقرر في كتاب الله وفي سُنَّة رسوله ﷺ أنَّ الله جَلَّ وَعَلَا بعث الأنبياء والمرسلين جميعًا لعبادة الله وحده لا شريك له، وخلق السمٰوات والأرض، وخلق الأفلاك، وخلق كل شيء لأجل عبادته، ولم يأذن بعبادة أحد سواه؛ قال جَلَّ وَعَلَا: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدٗا﴾ [مريم: ٩٣]، وقال جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفۡقَهُونَ تَسۡبِيحَهُمۡۚ﴾ [الإسراء: ٤٤]؛ فمن نظر إلى دلائل توحيد الله جَلَّ وَعَلَا

في الآفاق، وفي الأنفس، تيقّن أن هذا الملكوت له مدبر واحد، وله خالق واحد، وله متصرف واحد، وهو الله ﷻ، ولا بد من ذلك. وهذه الضرورية لا يحتاج معها المرء إلى برهان مفصل؛ لأنه يُحِسُّها في نفسه ويحسها فيما حوله، ولا بد أن تقوده إلى أن الذي خلق الخلق وحده، وتصرف في الملكوت وحده، هو الذي يجب أن يُذل له، وأن يُخضع له، وأن يُعبد وحده دون ما سواه.

ولهذا كان من براهين توحيد الإلهية توحيد الربوبية(١)؛ فدلائل توحيد الله ﷻ في ربوبيته في الآفاق، كل دليل منها يصلح أن يكون دليلًا على استحقاق الله ﷻ العبادة وحده لا شريك له؛ لأنه ﷻ هو الواحد في خلقه ورزقه وربوبيته، فكذلك يجب أن يوحد في إلهيته سبحانه، وأن يُعبد ويُفرد بالعبادة؛ لهذا قال ﷻ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ شَهِدْنَآ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾ أَوْ تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٢، ١٧٣]، وقول المحققين من علمائنا في هذا الميثاق أنّه هو الفطرة(٢)، وهو دليل

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٤/ ٣٧٧)، وبدائع الفوائد (٢/ ٤٧٢)، وإغاثة اللهفان (٢/ ١٣٥)، والدرر السنية في الأجوبة النجدية (٢/ ٧٣).

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (أَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «**كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ؛ فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ**»؛ فَالصَّوَابُ أَنَّهَا فِطْرَةُ اللهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا، وَهِيَ فِطْرَةُ الإِسْلَامِ، وَهِيَ الْفِطْرَةُ الَّتِي فَطَرَهُمْ عَلَيْهَا يَوْمَ قَالَ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢])، مجموع الفتاوى (٤/ ٢٤٥). وانظر: درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٤٨٢ ـ ٤٨٤)، وشفاء العليل لابن القيم (ص١٢، ١٣)، وأحكام أهل الذمة (٢/ ٩٤٨)، وتفسير ابن كثير (٢/ ٢٦٥)، وشرح الطحاوية لابن أبي العز (ص٢٦٥ ـ ٢٧٤)، وتفسير السعدي (١/ ٣٠٨)، وأضواء البيان للشنقيطي (٢/ ٤٢، ٤٣).

وحدانية الله ﷻ في الأنفس وفي الآفاق؛ فكل مولود يولد على الفطرة[١]، وهذه الفطرة هي توحيد الله ﷻ، وهذا هو الميثاق الذي أُخذ عليهم، وهذا الميثاق ليس هو استخراج ذرية آدم من ظهره ـ كما قاله طائفة ـ؛ لأن هذا غلط في فهم الآية، وفيما نقل من تفاسير السلف ـ أيضًا ـ بأن الله ﷻ قال: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ﴾، فليست مسألة الميثاق الذي في هذه الآية، والإشهاد عليهم هي الأخذ من هذا؛ بل هي الأخذ من بني آدم: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ﴾، والظهور ليست هي ظهر آدم؛ بل ظهور ذرية آدم: ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدْنَآ﴾، وهذا الإشهاد هو بلسان الحال لا بلسان المقال، كما هو قول المحققين من أهل العلم[٢]، وهذا الذي

---

(١) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري (١٣٥٨)، ومسلم (٢٦٥٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) قال به الحسن البصري رحمه الله في تفسير هذه الآية. انظر: تفسير ابن كثير (٢/ ٢٦٥).

وقال الشنقيطي رحمه الله في أضواء البيان (٢/ ٤٢): (فمعنى قوله: ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ إشهادهم على أنفسهم إنما هو بما نصب لهم من الأدلة القاطعة بأنه ربهم المستحق منهم لأَنْ يعبدوه وحده، وعليه فمعنى ﴿قَالُواْ بَلَىٰ﴾؛ أي: قالوا ذلك بلسان حالهم لظهور الأدلة عليه) اهـ. وانظر: تفسير السعدي (١/ ٣٠٨).

قال الشارح ـ حفظه الله ـ في شرح الطحاوية: (... فإذًا الآية ليس فيها دليل على الميثاق، وليس فيها دليل على أن هذا حجة كافية في تعذيبهم؛ بل لا بد من إقامة الحجة الرسالية؛ لذلك ترى أن أئمة أهل العلم المحققين ـ كشيخ الإسلام، وأئمة الدعوة ـ دائمًا يذكرون الحجة الرسالية، وأنه لا بد من إقامة الحجة الرسالية، لماذا لفظ الرسالية؟ حتى لا يتوهم متوهم أن الحجة الفطرية كافية.

إذا تبين ذلك، فإن تفسير الشهادة هنا ـ أي: في هذه الآية ـ عند المحققين من أهل العلم ـ على ما ذكرنا ـ هو بالفطرة، الفطرة التي فطر الله ﷻ الناس =

بهذه الآية غير ما ورد باستخراج ذرية آدم من ظهره كهيئة الذَّر كما جاء في بعض الأحاديث[١].

= عليها، وهي الفطرة في الربوبية التي تدل على الألوهية، وهي في معنى قوله ﷻ: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الروم: ٣٠]، وفي معنى قوله ﷺ: «**كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ**». وهذا هو مذهب واختيار أئمة أهل السُّنَّة؛ كشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم، وابن كثير، وشارح الطحاوية، والشيخ عبد الرحمٰن بن سعدي في تفسيره، وأئمة الدعوة، وهو تفسير جماعات كثيرة من أهل العلم، وهو الذي يتعين في الموافقة مع أصول التوحيد وأصول العقيدة بعامة، وهو الذي يتعين موافقة لحكمة الله، وهو الذي يتعين موافقة لما هو مقرر في الشريعة من مسألة إقامة الحجة في أحكام المرتد؛ لهذا غلط في هذه الآية جماعات من المتقدمين ومن المعاصرين أيضًا، فجعلوها حجة على أنه ليس ثَمَّ حاجة لإقامة الحجة على العباد؛ بل الفطرة كافية، والعهد الأول كاف... إلى آخره) شرح الطحاوية (١/ ٣٨٨، ٣٨٩).

(١) كما في الحديث الذي أخرجه أبو داود (٤٧٠٣)، والترمذي (٣٠٧٥)، وأحمد (١/ ٤٤)، وابن حبان (٦١٦٦)، والحاكم (٢/ ٣٥٤)، ولفظه: «**أَنَّ عُمَرَ ابن الْخَطَّابِ** ﵁ **سُئِلَ عن هذه الْآيَةِ**: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ قال عُمَرُ بن الْخَطَّابِ: سمعت رَسُولَ اللهِ ﷺ يُسْأَلُ عنها، فقال رسول اللهِ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ بِيَمِينِهِ فَأَخْرَجَ منه ذُرِّيَّةً فقال: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ وَبِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَعْمَلُونَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ فَاسْتَخْرَجَ منه ذُرِّيَّةً فقال: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلنَّارِ وَبِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ يَعْمَلُونَ،...**»» الحديث.

وكما في الحديث الذي أخرجه أحمد (١/ ٢٧٢)، وابن أبي عاصم (١/ ٨٩)، والحاكم (١/ ٨٠)، والضياء المقدسي في المختارة (١٠/ ٣٣٩)، ولفظه عن ابن عباس ﵄ عن النبي ﷺ قال: «**أَخَذَ اللهُ الْمِيثَاقَ من ظَهْرِ آدَمَ بِنَعْمَانَ ـ يَعْنِي: عَرَفَةَ ـ فأخرج من صُلْبِهِ كُلَّ ذُرِّيَّةٍ ذَرَأَهَا فَنَثَرَهُمْ بين يَدَيْهِ كَالذَّرِّ ثُمَّ كَلَّمَهُمْ قِبَلًا...**» الحديث. =

فدلائل وحدانية الله ﷻ قائمة في الآفاق وفي الأنفس، ودليل الربوبية قائمٌ ظاهرٌ بيّن؛ فمن نظر أدنى نظر وصل إليه؛ ولهذا لم يجعل الله ﷻ النظر في توحيد الربوبية مطلوبًا من أتباع الرسل، ولا أُمِرت الرسل بجعل دعوتهم في ذلك، وإنما أمر الله ﷻ بتوحيده في عبادته، وبعث المرسلين جميعًا لهذا الأمر العظيم.

لهذا نقول: إنّ جعل دليل وحدانية الله ﷻ في الربوبية فقط، ليس من منهج أهل السُّنَّة والجماعة الذي تبعوا فيه طريقة الأنبياء والمرسلين، ولم يكونوا يفيضون فيه، ولم يجعلوه غاية؛ كما جعله طائفة من المعاصرين غاية في ذلك.

والمتكلمون طريقتهم في هذا الباب أنّ التوحيد المطلوب هو توحيد الربوبية؛ ولهذا يجعلون أول واجب على العباد النظر، أو القصد إلى النظر، أو الشك، كما هي أقوال عندهم[١]؛ فإثبات توحيد الربوبية وأنّ الله ﷻ هو الواحد في ربوبيته هذا هو التوحيد عندهم، وهذا ليس

= وكما في الحديث الذي أخرجه الطبري في تفسيره (٩/ ١١٣)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ١٦١٣)، وذكره السيوطي في الدر المنثور (٣/ ٥٩٨) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ قال: أخذهم كما يأخذ المشط من الرأس. وانظر: مشكل الآثار، للطحاوي (١٠/ ٣١).

(١) قال الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب ـ رحمهم الله ـ: (التوحيد هو أول واجب على المكلف، لا النظر، ولا القصد إلى النظر، ولا الشك في الله؛ كما هي أقوال لمن لم يدر ما بعث الله به رسوله ﷺ من معاني الكتاب والحكمة، فهو أول واجب، وآخر واجب، وأول ما يدخل به الإسلام، وآخر ما يخرج به من الدنيا). انظر: تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد (ص٢١).

ولمعرفة أقوال القوم، انظر: درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٣٥٢ وما بعدها)، و(٨/ ٨ وما بعدها)، وفتح الباري (١/ ٧٠، ١٣/ ٣٤٩).

بالأمر عندنا؛ ولهذا فأتباع الأنبياء والمرسلين الذين قَفَوا أثر السلف الصالح تجد عندهم من براهين توحيد الإلهية ما فيه التفصيل والتفصيل والكلام، والمكرر فيه الذي يعيدون فيه ويبدؤون ويكررون؛ لأجل تثبيته، وإقامة الحِجاج والحجة عليهم.

أما غيرهم فإنهم يتوسعون في أبواب توحيد الربوبية، ومَن عَبَد الله ﷻ وحده لا شريك له، فتضمن ذلك أنه مقر بربوبيته وحده دون ما سواه، بخلاف من وحَّد الله في ربوبيته، فإنه قد يعبد معه آلهة أخرى؛ كما فعل أهل الجاهلية، فإنهم موحدون في أكثر أفراد الربوبية، ولكنهم مع ذلك مشركون، ما قادهم توحيد الربوبية إلى توحيد الإلهية؛ قال ﷻ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، وقال الله ﷻ: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ﴾، إلى أن قال في آخر الآية: ﴿فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ﴾ [يونس: ٣١]، والآيات في ذلك كثيرة.

المقصود من هذا: أن غاية بعث الأنبياء والمرسلين هو تحقيق توحيد العبادة وإقامة الحجة فيه، وكشف الشُّبه عنه، وإيضاح الدلائل فيه بتفصيل وإيضاح أفراده، ولا يخفى علينا قول الربّ ﷻ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُ فَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴿٣٦﴾﴾ [النحل: ٣٦]؛ فالدعوة إلى التوحيد هي ميراث الأنبياء والمرسلين، لكن هذه الدعوة من لم يعشها ولم يتوسع فيها لا يعرف كيف يدعو إلى التوحيد؛ بل قد يأتي من يظن أنه لا حاجة إلى ذلك، وعبودية الخلق لله ﷻ التي هي غاية وجود الخلق إنما تكون بأن يُدْعَى إلى الله ﷻ بتوحيده، وفهم ذلك والعلم به وتطبيقه، فإذا هديتَ الناس إلى أن يوحدوا الله في أقوالهم، وأعمالهم، وبما تعتقده قلوبهم، انبعث ذلك الاعتقاد وذلك التوحيد عن عمل صالح، وعن نفس مخبِتة

منيبة لله ﷻ، وهذه النفس هي التي تحوز فضل تكفير الذنوب، كما قال الله ﷻ في الحديث القدسي: «**يا ابن آدَمَ! إِنَّكَ ما دَعَوْتَنِي وَرَجَوْتَنِي غَفَرْتُ لك على ما كان مِنْكَ ولا أُبَالِي، يا ابن آدَمَ! لو بَلَغَتْ ذُنُوبُكَ عَنَانَ السَّمَاءِ ثُمَّ اسْتَغْفَرْتَنِي غَفَرْتُ لك ولا أُبَالِي، يا ابن آدَمَ! إِنَّكَ لو أَتَيْتَنِي بِقُرَابِ الأرض خَطَايَا ثُمَّ لَقِيتَنِي لَا تُشْرِكُ بِي شَيْئًا لَأَتَيْتُكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً**»(١)، هذا لأهل التوحيد، أما النفس المشركة، أو المترددة، أو المرتابة في أمر التوحيد، فلا تحصل على فضائل الإسلام، ولا على فضل الإسلام على أهله، ولا على فضل التوحيد على أهله.

ولهذا نعجب أنه مع اشتداد الحاجة إلى دعوة الناس إلى توحيد الله، فإنّ من الناس من يقول: لا حاجة إلى ذلك! وهذا من جرّاء عدم معرفتهم لعظم حق الله ﷻ، وكيف يُعظم ربنا ﷻ، وإنما تعظيمه بتحقيق التوحيد، فمن حقق التوحيد فقد عظّم حق الله ﷻ، ومن أضاع التوحيد فقد أضاع حق الله ﷻ، ولو كان السجود في جبهته مؤثرًا، ولو كان جلده على عظمه من الصيام مؤثرًا، فلا قيمة لذلك؛ بل قد قال ﷻ لنبِّيه: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥]؛ ولهذا تعجب أشد العجب أن أناسًا كثيرين بلغوا في أمر العلم ما بلغوا، وبلغوا في أمر الدعوة ما بلغوا، وعندهم من الكلمات الشركية، ومن عدم معرفة حق الله، ومن الغلو المذموم، ومن تعلق القلوب، أو تعليق القلوب بغير الله ما رأيتموه وسمعتموه في كتب وفي غيرها! وهذا من اشتداد الفتنة التي ستبقى إلى أن تقوم الساعة.

والدعوة إلى التوحيد تكون من جهتين:

الأولى: مجملة.

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٥٤٠) وقال: (هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه)، والطبراني في الأوسط (٤/ ٣١٥) من حديث أنس رضي الله عنه.

والثانية: مفصلة.

أما المجملة: فهي ببيان معنى التوحيد، وبيان أنه ـ سبحانه ـ هو المستحق للعبادة، وإقامة الدلائل على توحيد الله ﷻ، وعلى أن التوحيد أهم المهمات، وأنه دعوة الأنبياء والمرسلين، وأنه فيه من الفضل من تكفير الذنوب، ومحو السيئات ما فيه، إلى آخر ما في بيان التوحيد وفضله مجملًا بلا تفصيل.

وهذا القدر وهو الدعوة إلى التوحيد مجملة دون تفصيل، يشترك فيها كثيرون من الدعاة في هذا الزمن؛ لأن الدعوة إلى التوحيد مجملة يتفق عليها الجميع؛ لأن تفسير التوحيد يكون عند المتلقي وليس من جهة الملقي، وإذا أحيل الكلام على فهم المتلقي كان حمّال أوجه يمكن أن يفسر بحسب ما يتلقاه المتلقي؛ فطوائف المشركين إذا أمرتهم بتوحيد الله مجملًا لم ينتقدوا عليك ـ يعني: في هذا الزمن ـ؛ لأن التوحيد عندهم هو توحيد الربوبية، وطوائف الغلاة في عبادة الأولياء والصالحين إذا أمرتهم بالتوحيد، ولم تشخص المسألة التي هم فيها ما أنكروا عليك؛ فكثيرون دعوا إلى التوحيد في أماكن فيها قبور للصالحين وتعبد من دون الله، ولم ينكر عليهم أحد ممن هم في حضرة تلك المشاهد التي شُيدت لعبادتها من دون الله، أو مع الله ﷻ؛ لأنها مجملة.

وهذا القدر لا يميّز القائل به أنه من أهل التوحيد، أو أنه من الدعاة إلى توحيد الله؛ لأن هذا فيه عموم وإجمال، والإجمال لا يصلح بقدر إصلاح التفصيل، لكن إن كان الإجمال خطوة في الطريق، فإنّه يكون مناسبًا؛ لهذا نقول: إن الدعوة إلى التوحيد تكون بإجمال وتكون بتفصيل، فمن أجمل ثم فصَّل، فكان إجماله خطوة لينقل بها الناس، أو ليمهد بها لبيان حق الله ﷻ، ولو كان التمهيد في أسبوع أو أسبوعين أو شهر، بحسب الحال التي في بلده؛ فإن هذا مناسب، لكن أن يقال:

دعا إلى التوحيد، وإنما دعوته بإجمال دون تفصيل، فهذا ليس من منهجنا، ولا من منهج أئمة هذه الدعوة، ولا أئمة الإسلام المتقدمين في الدعوة إلى توحيد الله.

النوع الثاني: الدعوة إلى التوحيد مفصّلًا، والتوحيد: هو إفراد الله بالعبادة، وهو تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، ويكون بإفراد الله بأعمال القلوب وأعمال الجوارح.

وأعمال القلوب متنوعة؛ منها: المحبة، والرغبة، والرهبة، والرجاء، والخوف، والتوكل، والإنابة، والخشوع إلى غير ذلك من أفراد أعمال القلوب، وعبادات القلوب، فمن دعا إلى كل مسألة من هذه المسائل مفصلًا، فإنه دعا إلى مسألة من مسائل التوحيد بتفصيلها، فيتكلم عن الرّغب والرّهب، ويتكلم عن التوكل، ويتكلم عن المحبة بعلم، فإذا تكلم على هذه بعلم وفصّل على كلام أهل العلم فيها؛ فإنه دعا إلى نوع من أنواع التوحيد مفصلًا، هذا من جهة أعمال القلوب، وأعظم أعمال القلوب الإخلاص، وأن يتوجه القلب إلى الله وحده، وأن لا يكون في القلب من جهة القصد والتوجه إلا واحد وهو الله ﷻ وتقدست أسماؤه؛ فالدعوة إلى الإخلاص؛ إخلاص الدين وتوحيد القصد والتوجه وألّا يكون في القلب إلا الله ﷻ، إذا كانت من طالب علم يضبط الكلام؛ فهذه دعوة مفصلة في توحيد الله ﷻ، وهذا له تفاصيل.

أعمال الجوارح؛ من جهة: الصلاة، والدعاء بأنواعه، الاستغاثة، والاستعاذة، والنداء... إلى آخره، وكذلك الذبح وما شابه ذلك، أخذ كل مسألة منها وبيان إفراد الله ﷻ بهذه العبادة، هذا من الدعوة إلى التوحيد مفصلًا، تَأخذ الدعاء فتبين الدعاء ما هو، ومعنى الدعاء والآيات التي فيه، وإفراد الله ﷻ بالدعاء... إلى آخره؛ كذلك تأخذ الاستغاثة والآيات التي فيها، وإفراد الله ﷻ بها ووجوب ذلك، وما جاء

في هذا، وكذلك تأخذ بقية المسائل؛ الذبح، والنذر... إلى آخره.

كذلك ما يتعلق بإفراد النبي ﷺ، وإفراد شريعته بالحكم والتحاكم بين العالَمين، هذا نوع من أنواع توحيد الله ﷻ أو فرد من أفراد التوحيد؛ فالدعوة إليه مع غيره هي طريقة أئمتنا وعلمائنا، وبعض الناس يطرق من التوحيد هذه المسألة دون غيرها، وهذا ما يسمونه بتوحيد الحاكمية، أو الدعوة إلى تحكيم شريعة الإسلام، وإبطال تحكيم القوانين، وما جاء في ذلك من النصوص، وبيان كلام أهل العلم في ذلك، وهذا لا شك أنه من التوحيد، ولكن ليس هو التوحيد فقط؛ بل توحيد الله ﷻ كما هو واضح مما سبق من الكلام هو إفراد الله بالعبادة، فإفراد الله بالعبادة، هذا هو التوحيد، وهذه من التوحيد؛ لأنها تحقيق شهادة أن محمدًا رسول الله؛ فأهل التوحيد يدعون إلى هذه جميعًا، وأما غيرهم أو من كانت في قلبه شبهة، أو من كان عنده طريقة أخرى، فإنهم يدعون إلى التوحيد مجملًا، وإذا أتى التفصيل فإنما يفصلون في مسألة الحاكمية، وهذا خلاف طريقة أهل التوحيد وأئمة هذه الدعوة؛ لهذا تجد في كتاب التوحيد كانت مسائل الحكم والتحاكم متأخرة في الكتاب، وكان قبلها ما يتعلق بالدعوة إلى التوحيد مجملًا وفضل التوحيد، ثم بيان ضد ذلك ومسائله... إلى آخره، فهي جزء من الكلام على التوحيد؛ فشمولية الدعوة إلى التوحيد تؤخذ من كتاب التوحيد؛ لأن فيه بيان التوحيد مجملًا ومفصلًا؛ ولأن فيه بيان ضده مجملًا ومفصلًا[١].

يُضاد التوحيد: الشرك، والشرك كما هو معلوم أكبر وأصغر، والدعوة إلى التوحيد لا بد وأن يكون معها نهي عن الشرك؛ لأن الدعوة إلى التوحيد، هي دعوة إلى لا إله إلا الله؛ فهي كُفرٌ بالطاغوت وإيمان

(١) انظر: كتاب التوحيد مع شرحه تيسير العزيز الحميد (ص٥٥٠).

بالله، فلا بد من النهي عن الشرك؛ فأهل التوحيد عندهم دعوة إلى التوحيد مجملًا ومفصلًا، وعندهم أيضًا نهي عن الشرك مجملًا ومفصلًا.

والإجمال ببيان شناعة الشرك، وأنه أعظم ما عصي الله به، وحكم المشرك وصورة الشرك ونحو ذلك مما فيه بيان الشرك بإجمال دون ذكر الصور؛ صور الشركيات الموجودة، هذا قد تجده ـ كما ذكرنا في التوحيد مجملًا ـ قد تجده عند كثيرين إذا تكلم ونهى عن الشرك كان نهيه مجملًا، ولا تجد أنه يفصل قبل الكلام ولا بعده، وإنما يحب الدعوة إلى التوحيد، أو يدعو إلى التوحيد بإجمال، وينهى عن الشرك بإجمال، وهذا لا يفيد الفائدة المرجوة؛ لأن النهي عن الشرك بالإجمال يفسره المتلقي بحسب فهمه، ولكن إذا فصّلتَ وحددتَ، فإنه يكون مستوعبًا للمراد من الكلام؛ ولهذا قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]:

فعلَيكَ بالتَّفصِيلِ والتَّبْيينِ فالـ ... إطـلاقُ والإجـمَـالُ دُونَ بَـيَـانِ
قَـد أفـسَـدَا هَـذَا الـوُجُـودَ وَخَـبَّـطَـا ... الأذهَـانَ والآراءَ كُـلَّ زَمَـانِ

الإجمال موجود في الكتاب والسُّنَّة، ولكنه إجمال وثَمّ تفصيل له، فمن اقتصر على الإجمال دون التفصيل فهو على غير السبيل؛ فالنهي عن الشرك مجملًا قد عرفناه.

أما النهي عن الشرك مفصلًا فيكون بذكر الشرك بأنواعه المعروفة: الأكبر، والأصغر.

والأصغر: منه الخفي؛ كشرك الرياء، ومنه ما هو ظاهر؛ كالأعمال الظاهرة؛ مثل: التمائم، ولبس الحلقة، والخيط، والحلف بغير الله، ونحو ذلك، والشرك الأكبر أنواعه معروفة مشهورة عندكم؛ فيفصل الداعية في كل واحدة؛ فيأتي إلى دعاء غير الله ويبين أنه من الشرك

---

(١) انظر: النونية بشرح ابن عيسى (١/ ٣٢٥).

ويُفصل، ويقيم الدلائل في ذلك بتفصيلها، ثم يذكر صور دعاء غير الله، وكذلك في الخوف من غير الله يذكر صور هذا الخوف من غير الله، والصورة التي شرك أكبر بالله جل جلاله.

كذلك يأتي إلى الشرك الأصغر ويعرضه بتفصيل، التمائم؛ يكون الكلام عليها يحتاج إلى جلسة أو جلستين، أو خطبة جمعة أو خطبتين أو ثلاثة؛ لأن صور التمائم كثيرة، قد تقول للناس: إن التمائم شرك، وتأتي بالحديث في ذلك، ولكن لا تبين للناس صورة التمائم، فهذا يقع فيه كثيرون ممن ينهون مجملًا عن الصورة، ولا يفصلون الكلام عليها؛ فالناس لا يتصورن المراد بالتمائم، إما بالصور التي كانت في الجاهلية القديمة، لكن الصور الحاضرة اليوم التي تجدها في الشوارع وفي كثير من البيوت لا يتصور أنها من الشرك الأصغر، وهم ربما عملوها ونظروا إليها واستأنسوا لها، فلا بد أن يكون ثَم تشخيص للصورة الشركية، وإعطاء الصور الكثيرة بإعطاء تأصيل لهذه المسألة الشركية، هذه هي الدعوة إلى التوحيد، والنهي عن الشرك مفصلة.

تأخذ الشرك شرك الرياء أيضًا تفصل الكلام فيه، تأخذ الذبح لغير الله وتفصيل الكلام فيه، النذر لغير الله وتفصيل الكلام فيه، تأخذ شرك الألفاظ بنسبة النعم لغير الله جل جلاله وتفصل الكلام فيه، تأخذ الحكم بغير ما أنزل الله وتفصل الكلام فيه، وأنّه ليس به حالة واحدة بل له أحوال وأحكام مختلفة ونحو ذلك، بحسب ما قرره أهل العلم.

إذن الدعوة سارت هكذا، وهكذا كانت دعوة الأنبياء ودعوة المرسلين، والشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله من نظر في دعوته وجد أنه سار هذا المسير، وهكذا الأئمة من بعده ـ رحمهم الله تعالى وجزاهم عنّا وعن المسلمين خيرًا ـ.

ولا شك أن الداعية بتفصيل في التوحيد ستَرِدُ عليه شُبه، وأما

الداعية بإجمال فلن تُطرح عليه الشُّبه؛ ولهذا تكثر الشُّبه إذا ازداد التفصيل، فشُبه المشبهين في توحيد الله تزداد بازدياد التفصيل في مسائل التوحيد، فإذا شخصت له أن دعاء غير الله شرك ابتدأك بالاستشكالات، إذا شخصتَ له أن دعاء النبي ﷺ شرك أتى بالشُّبه، إذا قلت له: إن دعاء الصالحين شرك أتى بالشُّبه، إذا قلت: إن الذبح لغير الله ﷻ شرك أكبر أتى بشُبه، من الدعاة المنتسبين إلى الإسلاميين وإلى الدعوات الموجودة من يقول في بعض هذه الصور إنها شرك، ولكن يجعلها شركًا أصغر، وهذه أيضًا شبهة عظيمة راجت على كثيرين من أتباع الجماعات الإسلامية في غير هذه البلاد؛ يجعلون الذبح لغير الله شركًا، لكن يقولون: شرك أصغر لا يُخرج من الملة، النذر لغير الله شرك، ولكن شرك أصغر، وهكذا في مسائل كثيرة.

متى يكون عندهم شركًا أكبر؟ يأتي لك بالشُّبه التي تطعن فيما قررت من توحيد الله ﷻ، النهي عن الشرك مجملًا ومفصلًا في النوعين، فبقدر فهمك للتوحيد ونهيك عن الشرك مجملًا ومفصلًا تَرِدُ الشبهات، والشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما دعا بدعوته مجملة ومفصلة جاءته الرسائل والكتب، وكُتبت الأوراق، ونُشرت المناشير في زمنه في تضليله، وإيراد الشُّبه على أقواله، ولأجل تلك الشُّبه التي كانت رائجة في عصره في وقتٍ ما صنّف هذه الرسالة التي بين أيدينا؛ رسالة: «كشف الشبهات».

والشبهات ليست مقتصرة على ما أورده الشيخ؛ بل تجد أن الشبهات في التوحيد، كلما ذهبت إلى بلد وجدت عند علماء الشرك والضلال من الشبهات ما ليس عند غيرهم: والشبهة ترد على القلوب وقد تؤثر فيها ولو بالتردد، ولو أن تجعل مَنْ سَمِعَها مترددًا في داخله، وهذه مصيبة؛ أنْ تأتي الشبهة ولن يقتنع بها، ولكن في داخله يكون مترددًا،

وهذا تجده عند كثيرين، وحتى في المنتسبين للعلم في الجامعات، أو ممن درسوا دراسات عصرية في هذا العصر، حتى في هذه البلاد من أهل الفطرة، تجد عندهم عدم قناعة بالشرك ولا بالدعوة إليه، وعندهم قناعة بضده وبالتوحيد، ولكن في القلب أو تردد بعض التردد من أن ما يصنع عند قبور الأولياء والصالحين أنه شرك وكفر بالله ﷻ، ويعظم التردد إذا قلت لهم ما قاله الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالة «كشف الشبهات» هذه: (**إنّ شرك المعاصرين** ـ في زمن الشيخ وفي هذا الزمن من جهة المتعلقين بالأولياء والأموات ونحو ذلك ـ أعظم من شرك أهل الجاهلية)؛ فيعظم التردد لأجل ورود الشبهات.

ومن الشبهات التي ترد في ذلك: كيف يُقال: إن هؤلاء مشركون وهم يصلون ويزكون ويحجون، وقد ترى على بعضهم أثر السجود، وأثر الطاعة والزهادة والبكاء من خشية الله ﷻ؟!

فهنا تعظم الشبهة، ويبقى من لم يكن متحصنًا بالتوحيد دائم التَّكرار له في تردد في هذا الأصل العظيم.

أنتم ـ ولله الحمد ـ في هذه البلاد قد لا تلاحظون، أو قد لا تحتاجون إلى كثرة ردّ الشبهات، لكن من كان في غير هذه البلاد يجد الصدام عنيفًا، يجد أنّ المواجهة إنما هي مع هؤلاء، فالمواجهة مع أهل الشرك والضلال، من سافر منكم: إما أن يكون سافر للدعوة فسينظر وسيحاجّ وسيدعو بإجمال وتفصيل، فستردُه الأقوال والأعمال والغرائب، وإذا لم يتحصن فربما زل الزلة التي بعدها سيكون في أعظم خسارة.

ولهذا لما كتب الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ «كشف الشبهات»، هل كتبها للمشركين؟ بل «كشف الشبهات» عن المسلمين، صنّفها للمسلم الموحد؛ لهذا جاءت مختصرة كما سترى؛ فالموحد يحتاج إلى أن يكون مكشوف الشبهة؛ يعني: ألّا تبقى الشبهة معه.

ولا شك أن المنهج الصحيح ألا تورد الشبهات؛ فبعض الناس قد لا يكون عنده في قلبه شبهة أصلًا، فإذا وردت الشبهة ثم أتى الرد بعدها، قد تعلق الشبهة ولا يُفهم الرد، خاصة أن هذه الشبهات التي يوردها خصوم التوحيد تجد أنها عاطفية، بينما رد الشبهة علمي، ومن القواعد المقررة في الدعوة في معرفة نفسيات الناس: أن إثارة الناس والتأثير عليهم بالعاطفة يقوى، أما بالعلم فلا يتأثر إلا من كان متأهلًا للفهم والإدراك. ومخاطبة العقل والقلب بالبراهين، هذه لا يفهمها إلا الخاصة، أما العاطفة الهياجة والأخذ بالعواطف وبالمد وبالجزر وبتحريك النفوس دون البرهان، هذا يقلب النفوس ويؤثر على النفس أعظم؛ ولهذا ليس من المنهج الصحيح أن يُستفاض في ذكر الشبهات ويرد عليها؛ لأن الشبهات قد تعلق في القلوب؛ لأن كثيرًا من الشبهات مبناها على العاطفة؛ كقول من يقول: هؤلاء الذين تحكمون عليهم بالشرك مصلون ومزكون ويعبدون الله وحده، وما دعوا استقلالًا هؤلاء الأموات، وعندهم خشية وتلاوة للقرآن، فهذا يختم القرآن كل ثلاث، وهذا يصوم يومًا ويفطر يومًا، وهذا كثير الصدقة، وهذا كثير العمل، وهذا مجاهد، وهذا فعل للإسلام ما فعل... إلى آخر الكلمات التي تُحرَّك بها العواطف، أما البرهان العلمي فلا يفهمه إلا من كان عقله مستعدًّا لقبول البرهان، وكما هو القانون العام: **إن البراهين لا تصلح إلا لذوي العقول، أما العواطف فتصلح للجمهور**. هذا واضح.

لكن من الأمثلة التي قد يمثل بها: أن خطبة خطيبٍ ما يخطب في موضوع وعظي - مثلًا - يتكلم فيه بكلام ليس بذي أدلة في الشرع، بكلام فيه مشاهدات، أو بكلام عام وخوّف وروّع، والكلام نصفه، أو أكثر من نصفه غلط في الشرع، كم الذين سيتأثرون بهذا الوعظ الذي حرك العواطف؟ وهذا الخطيب واعظ جيد يحرك النفوس، كم الذين

سيتأثرون؟ الأكثرون سيتأثرون! والقلة سيقولون: هذا خلاف العلم، هذا غلط، فلان غلط، والشرع والوعظ لا بد أن يرتبط بالشرع، وهكذا، ولكن هؤلاء سيتأثرون، لم؟ لأن أكثر الناس جهال! حتى الشباب؛ ليس كل الشباب في مستوى واحد من العلم وإدراكات العلوم، فقد يقنعون بمسائل والعلم خلافها! وخاصة في مسائل التوحيد، وهذا الكلام ليس مخاطبًا به أهل هذه البلاد، وإنما نرجوا أن ينتشر الكلام فيها وفي غيرها.

ولهذا أعظم ما يعتني به طالب العلم والشاب الذي رغب فيما عند الله ﷻ، وتوجّه إلى الله وحده، وتجافى عن دار الغرور، وضحى بما يشتهيه، ويلتذ له بما عند الله ﷻ يتوجه إليه بأن يكون همه في دراسة هذا الأمر العظيم همًّا عظيمًا، ولن يدرك إلا إذا أكمل، في البدايات لن يدرك، لكن إذا أكمل عرف أنه على خطأ، إلا لما يتابع ويتابع ويتابع.

أحد مشايخنا الذين قرأت عليهم في التوحيد، مرة قال له أحد طلاب العلم وهو بجنبه، وكان يريد أن نقرأ ـ كما هي العادة ـ رسائل الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأئمة الدعوة، قُرئت مرة وكررت، فقال: هذه سمعناها وكررناها، فمن غضبه وكزه وكزة، يعني: فيها مباشرة الحرارة ظهرت في وجهه، وكز هذا ـ وهذا طالب علم أيضًا ـ وكان بجنبه، وأنا كنت أمامهم، وهذا ما يستقيم مع كل نفس؛ لكن مع النفس التي عرفت عِظم حق الله ﷻ في هذا الأمر العظيم؛ لأنه إذا ما كُرر نسي.

لهذا في أواخر هذا الكتاب «كشف الشبهات» ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعض المسائل، وبعد أن قررها قال: إنها: **(تُفِيدُ التَّعْلِيمَ وَالتَّحَرُّزَ، وَمَعْرِفَةَ أَنَّ قَوْلَ الْجَاهِلِ: التَّوْحِيدُ فَهِمْنَاهُ، أَنَّ هَذَا مِنْ أَكْبَرِ الْجَهْلِ، وَمَكَائِدِ الشَّيْطَانِ)**، وهذا لا شك أنه حاصِل، وتأمل قول الله ﷻ مخبرًا عن دعاء

إبراهيم عليه السلام: ﴿وَٱجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ﴾ [إبراهيم: ٣٥]، قال العلماء: خاف على نفسه ـ وهو إبراهيم خليل الله عليه السلام ـ وخاف على بنيه عبادة الأصنام. قال إبراهيم التيمي رحمه الله في تفسيرها: **(ومن يأمن البلاء بعد إبراهيم؟!)**[1].

فإذا كنت لا تأمن البلاء فلا بد أن تضع حماية قوية وسورًا منيعًا؛ أن يتطرّق إليك ذلك، بعضهم يقول: هل يمكن ـ نعوذ بالله ـ أن نعبد الأوثان أو الأصنام؟

نقول: ربما لم يكن ممكنًا ـ بفضل الله ونعمته ـ في جيلك، ولكن تساهلك في جزئية ولو صغيرة، وبعد زمن يتساهلون في جزئية أخرى، ثم يصل الأمر إلى مرحلة لا تتواصى فيها الأجيال على الحفاظ على التوحيد.

وخُذ مثلًا من الأمثلة فيما شاهدت بنفسي ـ وذكرته لبعض الإخوان مرة ـ أنه في مكان قريب من الدار التي أسكنها، مرة بعد صلاة الظهر إذا بأحد البيوت التي بنيت حديثًا، واحد بل اثنان من الباكستانيين يذبحان عند عتبة الباب خروفًا، والدم يسيل بشدة على العتبة، أنا أسمع بَهذه الصورة في كلام أهل العلم، لكن رؤيتها واقعًا ما رأيتها إلا في الرياض في حي المحمدية، والذي حصلت له من حيث السلسلة هو من أهل نجد، من أين جاءت هذه؟

جاءت من التساهل، والقول بأن التوحيد فهمناه؛ فتنشأ أجيال لا يعرفون التوحيد، ولم تُغْرس في قلوبهم حرارة التوحيد، فيدخل الداخل عليهم بهذه الأمور.

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (١٣/ ٦٨٧)، وابن أبي حاتم (٧/ ٢٢٤٩)، وانظر: تفسير القرطبي (٩/ ٣٦٨)، والدر المنثور (٥/ ٤٦).

من جهة أخرى؛ من جهة ما يوجب الخوف أنه لا يكون من الحاضرين من يتوجه إلى غير الله ـ والعياذ بالله ـ يعني: في هذا الزمن في هذه البلاد، ولكن بعد زمن يمكن أن يكون ذلك؛ لأن الله ﷻ ما أعطى أهل هذه البلاد ولا غيرهم عصمة، أهل الجزيرة في عهد النبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ أسلموا، ثم حصل من بعضهم ردة، لكن قد يكون شيء، وهو المصيبة ـ وفتّش نفسكَ ـ وهو التردد في قَبول ما قاله العلماء في مسائل التوحيد، وهذا يعرض على كثير من القلوب يتردد، والله مشددون! بدأ النقص، والله المسألة فيها نص العلماء، هذا فيه شدة! هنا بدأ النقص الفعلي، وإذا تردد القلب، ولم يكن على علم ويقين بحق الله ﷻ بالتوحيد، وبالحكم على المشرك بأنه مشرك، وهذه الصورة الشركية أنها شرك؛ فبداية التردد هذه يكون معه القلب في ريب، يكون يتعبد ويتعبد لكن القلب ليس بسليم؛ فيه تردد في هذا الأمر العظيم، وهذا دخل على قلوب كثيرين، وحَرِّك تَرَا!

نخلص من هذا إلى أن هذه الرسالة: «**كشف الشبهات**» فيها أصول الشبهات التي كانت رائجة في زمن دعوة الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وفيها التوسع في فهم حال أهل الجاهلية الذين بُعث النبي ﷺ فيهم، وكيف كان شركهم؟ وما كانت أحوالهم في العبادة وفي الديانة؟ وما هي أصنامهم وأوثانهم؟ وكيف عبدوا الملائكة؟ عبدوا الجن: ﴿بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ﴾ [سبأ: ٤١]، كيف كانت عبادة الجن؟ فلا بد لمن أراد أن يكون قويًّا في رد الشبهات، أن يتوسع أولًا في معرفة حال العرب في الجاهلية بعباداتهم المختلفة، ما هي آلهتهم؟ وما هي اعتقاداتهم؟ . . . إلى آخره، ويفيدك في ذلك طائفة من الكتب:

النوع الأول من المراجع: كتاب: «بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب» للأديب الموحد محمود شكري الألوسي.

ومنها ـ أي: المراجع في هذا الباب ـ: الكتب التي كُتبت عن تاريخ العرب قبل الإسلام؛ مثل: «المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام»، وكتاب: «تاريخ العرب قبل الإسلام»، وكتب أديان العرب فيمن بحثوا أديان العرب، . . . إلى آخره.

فالتوسع فيما كان قبل مجيء نبيّنا محمد بن عبد الله ﷺ بهذا النور وهذا الهدى يُفهمك الحالة الدينية التي كانوا فيها، ما هو الشرك الذي كانوا يمارسونه؟ لأنك إذا عرفت الحال عرفت معنى الآيات، عرفت معنى أقوال النبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ، عرفت معنى دعوته، وتهتم بأشعار العرب فيما ورد في ذلك؛ لأن كثيرًا من الصور جاءت في الشعر، الشعر العربي.

النوع الثاني من المراجع: كتب التفسير؛ فتقف عند الآيات التي فيها ذكر الشرك، أو الأمر بالتوحيد، أو ذكر أهل الجاهلية من الأميين أو الكتابيين، وتنظر إلى ما قاله السلف في الآية؛ لأن المتأخرين من المفسرين صرفوا الآيات عن تفاسير السلف؛ لأن المتأخرين عندهم أن الشرك وعبادة غير الله هو باعتقاد أنّ الخالق هو غير الله! وأما تفاسير السلف تجد أنها بخلاف ذلك.

الأصنام والأوثان ما هي؟ المتأخرون يفسرونها بتفسير، والمتقدمون ـ السلف ـ يفسرونها بتفسير آخر؛ ولهذا ترى الشيخ الإمام محمد ابن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ توسع في فهم تفاسير السلف، فهو في التفسير في آيات التوحيد حجة؛ فقد توسع توسعًا يعلمه من طالع كتاباته في التفسير ـ هي موجودة ضمن المجموع ـ ويجعلها الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على شكل مسائل وفوائد.

النوع الثالث: كتب شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم ـ رحمهما الله ـ وشيخ الإسلام في أواخر كتابه «اقتضاء الصراط المستقيم

في مخالفة أصحاب الجحيم»، وفي أواخر «التدمرية»، وفي «التوسل والوسيلة»، وفي «الاستغاثة الكبرى» المعروفة بـ«الرد على البكري»، وفي «الرد على الإخنائي»، هذه الكتب أصّل فيها شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ مسائل توحيد العبادة، وحال المشركين الذين بُعث إليهم رسول الله ﷺ.

النوع الرابع: مصنفات الإمام الجليل محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومصنفات أبنائه وتلامذته ومن سلك سبيلهم.

النوع الخامس: فتاوى علمائنا المعاصرين؛ كسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ وبقية العلماء ـ حفظهم الله.

وبهذا التسلسل يكون عندك وضوح في رد الشبهات، وأما إذا عكست وكنت تعرف التوحيد، ولكن لا يكون عندك ملكة في رد الشبهات؛

فهذه الكتب ـ السابق ذكرها ـ منها كتب مخصصة في رد الشبهات، وهي كتب الردود، منها عند شيخ الإسلام: «الرد على البكري» وهو كتاب عظيم في هذا الباب، ومنها في كتب أئمة الدعوة «الرد على عثمان بن منصور» للشيخ عبد الرحمٰن والشيخ عبد اللطيف، وكذلك «كشف الشبهات»، و«مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد» للشيخ، وغير ذلك من الكتب التي فيها ردود، ولغير علماء هذه البلاد أيضًا.

فكتب الردود تلخص عندك الشبهات، وتلخص الرد، وقد كلفت بعض الإخوة ـ أو اقترحت عليه بالأصح ـ أن يكون عنده جمع لنفسه للشبهات التي يحتج بها الخصوم، حتى يكون هناك مؤلف جامع للشبهات والردود عليها، ولكنها كثرت، وبعضها فيه طول في ردها، فصار من جراء الجمع شُبه كبيرة، قد لا تكون خطرت في بعض البلاد فأرجئ الموضوع بعض الشيء؛ لأن بعض الشبهات قد تكون في بلد، ولا تكون في بلد أخرى، فقد يأتي من يأخذ الشبهة من بلدٍ، ويرد عليها في بلدٍ ثانٍ، فتكون شبهة جديدة لا يعرفها أهل تلك البلاد!

والذي يهمنا في هذا الأمر ـ وهو كشف الشبهات ـ إذا أردت هذا فسأعطيك إياه ـ إن شاء الله تعالى ـ في الشرح، لكن تتوسع في فهم حال العرب قبل الإسلام؛ فإنها من أنفع الأشياء؛ ولهذا من الأغلاط العظيمة التي يندد بها أئمة الدعوة قول من يقول: إن هذه الآيات التي تذكرون، وهذه الأحكام إنما هي في المشركين وليست في هؤلاء، ويُردّ عليهم بما قاله العلماء بأن الحال هي الحال، وبقوله ﷺ: «**لَتَتْبَعُنَّ سَنَنَ من كان قَبْلَكُمْ شِبْرًا بشبر، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ**»[١]، ولما قالوا للنبي ﷺ: «اجْعَل لنا ذَاتَ أَنْوَاطٍ»، قال ﷺ: «**قُلْتُمْ والذي نفسي بيده كما قال قَوْمُ مُوسَى**: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨]»[٢].

فما أشبه الليلة بالبارحة! هذا يتوارد؛ لأن الأفكار محدودة، وشبهات الشيطان محدودة، فيتوارثها الناس جيلًا بعد جيل.

نختم هذه المقدمة بأن نوصي الجميع بأن يدرسوا «كتاب التوحيد» دراسة مفصلة؛ حتى يستفيدوا من هذه الرسالة، ومن لم يدرس «كتاب التوحيد» دراسة مفصلة بدقة، فقد لا تتضح عنده الردود على بعض الشبهات التي تَرِد عليه، وهذا لا نريده؛ لأننا نسير بمنهجية في طلب العلم، والأصل أن دراسة كتاب «كشف الشبهات» تكون بعد دراسة «كتاب التوحيد».

❊ ❊ ❊

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤٥٦)، ومسلم (٢٦٦٩) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الترمذي (٢١٨٠)، والنسائي في الكبرى (٦/٣٤٦)، وابن حبان في صحيحه (١٥/ ٩٤)، وأحمد في المسند (٥/٢١٨)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٧/٤٧٩)، وأبو يعلى في مسنده (٣/ ٣٠)، والطبراني في الكبير (٣٢٩١ ـ ٣٢٩٤) من حديث أبي واقد الليثي رضي الله عنه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اعْلَمْ - رَحِمَكَ اللهُ - أَنَّ التَّوحِيدَ هُوَ إِفْرَادُ اللهِ سُبْحَانَهُ بِالعِبَادَةِ، وَهُوَ دِينُ الرُّسُلِ الَّذِي أَرْسَلَهُم اللهُ بِهِ إِلى عِبَادِهِ؛ فَأَوَّلهُمْ نُوحٌ عليه السلام، أَرْسَلَهُ اللهُ إِلى قَوْمِهِ لَمَّا غَلَوْا فِي الصَّالِحِينَ: وَدٍّ، وَسُوَاعٍ، ويَغُوثَ، وَيَعُوقَ، وَنَسْرٍ، وآخِرُ الرُّسُلِ مَحَمَّدٌ ﷺ، وَهُوَ الَّذِي كَسَّرَ صُوَرَ هَؤُلاءِ الصَّالِحِينَ، أَرْسَلهُ اللهُ إِلى أُنَاسٍ يَتَعَبَّدُونَ، وَيَحُجُّونَ، وَيَتَصَدَّقُونَ، وَيَذْكُرُونَ اللهَ كَثِيرًا، وَلَكِنَّهُمْ يَجْعَلُونَ بَعْضَ الْمَخْلُوقِينَ وَسَائِطَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ اللهِ، يَقُولُونَ: نُرِيدُ مِنْهُم التَّقَرُّبَ إِلى اللهِ، وَنُرِيدُ شَفَاعَتَهُمْ عِنْدَهُ، مِثْلَ الْملائِكَةِ وَعِيسَى، وَمَرْيَمَ، وَأُنَاسٍ غَيْرِهِمْ مِن الصَّالِحِينَ.

الشَّرح

هذه الرسالة سُميت: «**كشف الشبهات**»[١]، وقد ذكر طائفة من العلماء منهم ابن غنام في «تاريخ نجد» أن الإمام محمد بن عبد الوهاب أرسلها للناس في القرى؛ لأجل أن يكشف بعض الشُّبه التي شبّه بها على

(١) ذكر الرسالة بهذا العنوان أشهر تلاميذ الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمه الله؛ كالشيخ عبد الرحمٰن بن حسن، وابن غنام. انظر: مجموعة الرسائل والمسائل النجدية (٤/ ٤١٥، ٤٢٦)، وتاريخ ابن غنام (١/ ٢٦٣).

التوحيد أعداءُ دعوة الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]؛ فهي مصنّفة لأهل التوحيد الذين نُشرت فيهم بعض الشُّبه، والتي نَشرها بعض العلماء الذين ورثوا علوم المشركين، وحبذوا الشرك بالله وأيدوه، ودعوا الناس إليه، ودافعوا عنه، نعوذ بالله من الضلال.

اسم هذه الرسالة: «**كشف الشبهات**»، والكشف: هو حسر الشيء عن الشيء؛ فكَشْف الرأس يعني: حسر ما عليه حتى ظهر، وكَشَفَ البأس إذا أزاله، وهذه المادة في القرآن كثيرة؛ قال تَعَالَىٰ: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ ٱلرِّجْزَ﴾ [الأعراف: ١٣٥]، وقال تَعَالَىٰ: ﴿وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ﴾ [النمل: ٦٢]، وقال تَعَالَىٰ: ﴿لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾ [النجم: ٥٨]، ونحو ذلك من الآيات، فالكشف بمعنى: الإزالة[٢].

والشبهات: جمع شبهة، وهي: المسألة التي جُعلت شبهًا بالحق؛ لأن الحق عليه دليل بيّن واضح، والشبهة سميت شبهة؛ لأنها مسألة من مسائل العلم أورد عليها أصحابها بعض الأدلة التي يظنونها علمًا؛ فالشبهة عبارة عن تشبيه الباطل بالحق؛ فإذا شُبِّه الباطلُ بالحق من جهة أن الباطل له دليل وله برهان، صارت هذه المسألة ـ إذا عُورض بها الحق ـ شبهة[٣].

---

(١) قال ابن غنام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فصل: ثم صنف الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ رسالة عامة للمسلمين تسمى: «كشف الشبهات» جوابًا لكثير من شُبَهِهِم التي أَدْلَوْا بها، وذكروها في مصنفاتهم، وهذا لفظها بحروفها...). انظر: تاريخ نجد، المسمى «روضة الأفكار والأفهام لمرتاد حال الإمام وتعداد غزوات ذوي الإسلام» (١/ ٢٦٣).

(٢) انظر: تهذيب اللغة (١٠/ ١٨)، والصحاح (٤/ ١٤٢١)، ومقاييس اللغة (٥/ ١٨١)، ولسان العرب (٩/ ٣٠٠)، والقاموس المحيط (ص١٠٩٧).

(٣) انظر: المحكم والمحيط الأعظم (٤/ ١٩٣)، والمخصص (٣/ ٣٦٦)، ولسان العرب (١٣/ ٥٠٤)، وتاج العروس (٣٦/ ٤١١)، والمعجم الوسيط (١/ ٤٧١)، والقاموس المحيط (ص١٢٤٧).

والشبهة والمُشَبَّهة هي المسائل المعضلة، أو المشكلة التي تلتبس على الناس، كما جاء في بعض ألفاظ حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه المشهور قال ﷺ: «**الْحَلَالُ بَيِّنٌ، والْحَرَامُ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشَبَّهات**»، وفي لفظ: «**مُشْتَبِهَاتٌ**»(١)، سميت مشبَّهة ومشتبهة؛ لأنّ الأمر فيها يشتبه على الناظر فيه، وهكذا الشبهة تُلقى؛ يلقيها الشيطان، أو يلقيها أعوانه، أو تأتي في الذهن؛ فيشتبه معها الحق، ويشتبه الباطل معها بالحق؛ فيصبح الأمر غير واضح بها.

ولا شك أنّ إزالة الشبهات وكشف الشبهات من أصول هذا الدين؛ لأن الله جل وعلا رد على المشركين في القرآن ودحض شبهاتِهم وأقوالَهم؛ قال الله جل وعلا: ﴿وَٱلَّذِينَ يُحَآجُّونَ فِى ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا ٱسْتُجِيبَ لَهُۥ حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ﴾ [الشورى: ١٦]؛ فكل من يجادل بالباطل له حجة، وله علم، لكن حجته داحضة، وكون الحجة تُدحض هذا أصل في إزالة الشبهة في الدين، فإزالة الشُّبه التي شبه بها أعداء الملة وأعداء الدين فرض من الفروض في هذه الشريعة، وواجب من الواجبات، لا بد أن يوجد من يقوم به، وإلا التبس الباطل بالحق، وصار هذا يُشبه هذا، وضل الناس.

وقد ذكر إمام هذه الدعوة في مسائل كتاب التوحيد حينما عرض لحديث إرسال معاذ بن جبل رضي الله عنه إلى اليمن قائلًا له: «**إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ؛ فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ؛ فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمْهُمْ**...» الحديث(٢)، قال

---

(١) أخرجه البخاري (٥٢، ٢٠٥١)، ومسلم (١٥٩٩).

(٢) أخرجه البخاري (١٣٩٥، ١٤٩٦، ٢٤٤٨، ٤٣٤٧، ٧٣٧١، ٧٣٧٢)، ومسلم (٢٩) (١٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

في المسألة الرابعة عشرة: (كشف العالم الشبهة عن المتعلم)[1]؛ لأنه مهد له ﷺ بقوله: «**إِنّكَ تَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ**»، وكونهم من أهل الكتاب هذا يعني أن يستعد لمناظرتهم وللحجاج معهم، ثم قال: «**فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ**»، يُفهم من ذلك أنه سيكون بينه وبينهم حجاج ونقاش وأخذ ورد، ولإزالة الشُّبه التي قد تكون عندهم في رد التوحيد ورد رسالة النبي ﷺ؛ فقوله: «**فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ**» فيه رد الشُّبه، وأنها من وظائف العلماء الدعاة، ثم قال: «**فَأَعْلِمْهُمْ أَنّ الله افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمْهُمْ**»، وهذا كله دليل على ما ذكر.

المقصود: أن إزالة الشُّبه عن الدين فرض من الفرائض قام به أهل العلم، وصُنِّفت فيه المصنفات في القرون التي شاع فيها التصنيف، في القرن الثاني والثالث وما بعده إلى زماننا هذا.

وكشف الشُّبه يكون بطريقين:

- **الطريق الأول**: طريق عقلي.
- **والطريق الثاني**: الطريق الشرعي السمعي.

أما الأول وهو الطريق العقلي: فهذا قد يكون بإيجاد البراهين العقلية البحتة التي تبطل شُبه المشبهين، وقد يكون بإيجاد الأمثلة العُرفية التي تضعف حجة الخصم، وهذا وهذا موجود في القرآن.

والقسم الثاني: **الطريق الشرعي السمعي**: بأن يكشف ما شَبَّه به الخصوم بأن تُزال الشبهة وتقام الحجة بالأدلة الشرعية، وفي الكتاب والسُّنَّة من إقامة الأدلة في مسائل العلم ـ خاصة التوحيد ـ ما يُغني عن غيرها، لكن طالب العلم قد يحتاج إلى بعض البراهين العقلية؛ لذلك

---

(١) انظر: كتاب التوحيد مع شرحه تيسير العزيز الحميد (ص٩٩)، وشرحه فتح المجيد، باب الدعاء إلى شهادة أن لا إله إلا الله (المسألة الرابعة عشرة).

جاءت في القرآن آيات كثيرة فيها إقامة البرهان العقلي في التوحيد؛ كقوله ﷻ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وقوله ﷻ: ﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّٱبْتَغَوْا۟ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا ﴿٤٢﴾ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٤٢، ٤٣]؛ فهذا من جعل الحجة العقلية، وقوله ﷻ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ فيه دِلالة بينة أنّ وجود إله يُعبد مع الله ﷻ لو كان موجودًا لفسدت السمٰوات والأرض؛ لأنه لا بد أن يأتي هذا بما يريد، وأن يأتي الآخر بما يريد، ومعنى ذلك أنه لن يكون هذا الملكوت على هذا الانتظام، لا بد من المغالبة؛ ولهذا قال في آية الإسراء: ﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّٱبْتَغَوْا۟ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٢]؛ أي: لا بد أن يكون ثَمَّ مغالبة حتى يستقيم الأمر، فلو كان ثم معبود مع الله ﷻ بحق، لكان لا بد من المغالبة، وإذا انتفت المغالبة، وكان هذا الكون والمكلوت يمشي على منوال واحد وبإرادة واحدة، دلّ ذلك ـ البرهان العقلي؛ البرهان المحسوس المضبوط ـ على أن المعبود بحق واحد، وهو الله ﷻ.

قال الإمام ـ رحمه الله تعالى ـ في أول رسالته: ﴿**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ**﴾، والمتقرر عند العلماء أن الجار والمجرور لا بد أن يتعلق بفعلٍ أو ما في معناه من مصدر ونحوه، فمن أهل العلم من قَدَّر هذا المتعلق في الباء؛ كقول القائل: أَبْتَدِئُ أو ابتدائي بسم الله. وهذا يعم جميع الأحوال؛ يعني: سواءً كان ابتداؤه بطعام، أو بشراب، أو علم، أو غير ذلك.

وقال بعض أهل العلم: إن المتعلق هذا ينبغي أن يُقَدَّر بما يناسب حال القائل بهذه الكلمة، فإذا قالها المبتدئ بطعام كان تقدير الكلام: آكل بسم الله، وإذا قالها المبتدئ بشراب كان تقدير الكلام: أشرب بسم الله، وإذا قالها المبتدئ بالكتابة كان معناها: أكتب بسم الله، وإذا

قالها المبتدئ بالعلم أو التعلم أو التعليم كان معناها: أُعَلِّمُ أو أتعلم بسم الله.

هذا القول الثاني أظهر وأحسن وأقوى؛ لأنه يكون تخصيصًا لكل حالة بما يناسبها.

فإذًا يكون تقدير الكلام: أكتب بسم الله، أو أُعلم بسم الله، أو أختصر بسم الله.

و(**بِسْمِ اللهِ**) الباء هذه باء الاستعانة والمثوبة لمعنى التوسل؛ فكأنه قال: أكتب مستعينًا أو متوسلًا بكل اسم لله ﷻ؛ فقوله هنا: (**بِسْمِ اللهِ**) بدون تحديد اسم معين، يعم جميع الأسماء، وهذا منه اقتداءً بفاتحة القرآن؛ فإن القرآن ابتدئ بالبسملة ثم بالحمدلة.

لهذا اقتدى العلماء في كتبهم بأشرف كتاب وأعظم كتاب، ألا وهو القرآن كلام الله ﷻ في بدئهم كتبهم بالبسملة ثم بالحمدلة.

وقد روي في البداءة بالبسملة أحاديث لكنها ضعيفة جدًّا، وكذلك في البداءة بالحمدلة، ولكن أسانيدها فيها ضعف؛ مثل قوله ﷺ: «**كُلُّ كَلَامٍ أَوْ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُفْتَحُ بِذِكْرِ اللهِ** ﷻ؛ **فَهُوَ أَبْتَرُ، أَوْ قَالَ: أَقْطَعُ**»(١)؛ يعني: ناقص البركة؛ فهذا أقوى من غيره في هذا الباب، ولكن أسانيدها فيها ضعف، والمقصود أن العمدة في هذا أنه اقتداءً واحتذاءً بأعظم كتاب، وهو كتاب الله ﷻ.

---

(١) ورد هذا الحديث بألفاظ متقاربة، منها المرفوع إلى النبي ﷺ ومنها المرسل، وقد أخرجه أبو داود (٤٨٤٠)، والنسائي في الكبرى (٦/ ١٢٧)، وابن ماجه (١٨٩٤)، وأحمد في المسند (٢/ ٣٥٩)، وابن حبان في صحيحه (١/ ١٧٣، ١٧٤)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٥/ ٣٣٩)، والدارقطني (١/ ٢٢٩)، والبيهقي في الكبرى (٣/ ٢٠٨)، وفي شُعَب الإيمان (٤/ ٩٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

والبسملة في قوله: (**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ**) أول من استعملها على هذا النحو التام سليمان عليه السلام في كتبه، وكان النبي ﷺ يكتب أول ما كتب «**باسْمِكَ اللَّهُمَّ**»، فلما نزلت: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [النمل: ٣٠] كتب: «**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ**»[١].

فقوله: (**بِسْمِ اللهِ**)؛ يعني: أكتب مستعينًا بسم الله (**الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ**). والرحمٰن والرحيم من أسماء الله جل وعلا الحسنى المتضمنين صفة الرحمة لله جل وعلا التي وسعت كل شيء، فنعت الله بهذين الاسمين في هذا المقام تعريض للنفس بالدخول في رحمة الله جل وعلا التي وسعت كل شيء، ومن المتقرر أن العلم مبناه على الرحمة والتراحم؛ فإن العلم الشرعي رحمة الله جل وعلا الخاصة يؤتيها من يشاء من عباده، فالابتداء ببسم الله الرحمٰن الرحيم مناسب تمام المناسبة في كتب العلم، وفيما سبق بيانه من الأمور المختلفة.

قال بعدها: ﴿**اعْلَمْ ـ رَحِمَكَ اللهُ ـ**﴾ هذه البداية تكثر في كتب الإمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، وفي كتب كثير من أهل العلم؛ فقد قال العلماء: فيها من الفائدة أنَّ هذا العلم ـ أي: علم الشريعة ـ مبني على التراحم؛ فأعظم رحمة تسديها للناس أن تنشر بينهم العلم، فإذا علمتهم العلم فهي أعظم رحمة ترحمهم بها؛ ولهذا كان محمد بن عبد الله ﷺ مبعوثًا رحمة للعالمين؛ كما قال جل وعلا: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]؛ فالشريعة كلها ـ عقيدة، وأحكامًا، وخبرًا، وأمرًا، ونهيًا ـ رحمة، وبعثة محمد بن عبد الله ﷺ رحمة، وكل تشريع رحمة، وكل إخبار يجب اعتقاده هو رحمة بالعبد؛

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٣/ ٨١)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ٢٦١)، وابن سعد في الطبقات الكبرى (١/ ٢٦٤) عن الشعبي، وأخرجه أبو داود في مراسيله (ص٩٠) عن أبي مالك. وانظر: الدر المنثور (٦/ ٣٥٤).

لأنه إن لم يعتقد الخبر فإنه سيضل ويهلك، وإنقاذ الناس من الهلكة رحمة بهم، ومن لم يتبع الأمر والنهي ولم يفعل ما أُمر به، وينتهي ما نُهي عنه، فإنه قد سعى في فساد نفسه، وما لا يُحمد له، وفي ظلم نفسه؛ فتخليصه منه رحمة؛ فمبنى العلم على التراحم، والمعلم ينشر العلم رحمة مع أمور أُخر، والمتعلم يتلقى العلم وهو مرحوم بنشر هذا العلم؛ ولهذا قال العلماء: إنّ الحديث الذي اختاره طائفة من أهل العلم ليكون الحديث المسلسل[1] بالأولية هو حديث: «**الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمٰنُ، ارْحَمُوا من في الأرض يَرْحَمْكُمْ من في السَّمَاءِ**»[2]، وهذا هو الحديث المعروف في رواية الحديث وعند المهتمين بالإسناد بالحديث المسلسل بالأولية؛ لأنّ الرواة فيه يقول كل واحد منهم: وهذا أول حديث سمعته؛ يعني: من شيخه؛ فأول ما يُقرئ الشيخ تلميذه من الأحاديث يقرئه هذا الحديث: «**الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمٰنُ**».

ذكر طائفة من أهل العلم ـ منهم الذهبي وغيره ـ أن سبب تسلسل هذا الحديث بالأولية: أنّ هذا العلم علم الحديث وعلم السُّنَّة بل علم الشريعة جميعًا مبناه على التراحم؛ فيعلم المعلم هذا الحديث أولًا «**الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمٰنُ**»، ويكون أول ما يسديه إلى التلميذ أن يعلمه الرحمة والتراحم؛ لأنه لا يكون العلم إلا عند رحيم، أما من لم يكن رحيمًا بالخلق فلا يكون العلم مستقرًّا في قلبه، ويكون أكثر استقرارًا إذا

---

(١) المسلسل هو: تتابع رجال الإسناد وتواردهم فيه واحدًا بعد واحد على صفة أو حالة واحدة، وينقسم ذلك إلى ما يكون صفة للرواية والتحمل، وإلى ما يكون صفة للرواة أو حالة لهم). انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص٢٧٥)، وفتح المغيث للسخاوي (٣/ ٥٧).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٩٤١)، والترمذي (١٩٢٤) وصححه، والإمام أحمد في المسند (٢/ ١٦٠) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

كان أرحم بعباد الله ﷻ، وكلما ازدادت الرحمة في قلبه كلما زاد العلم ثباتًا في صدره؛ لأن الرحمة مأمور بها؛ قال ﷺ: «**ارْحَمُوا من في الأرض**»، وقال الله ﷻ: ﴿**وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا**﴾ [النساء: ٦٦]، ومن التّثبيت التثبيت في العلم، فهذا من رحمة الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالمسلمين؛ حيث يدعو لهم بهذه الدعوة.

قال: ﴿اعْلَمْ ـ رَحِمَكَ اللهُ ـ أَنَّ التَّوحِيدَ هُوَ إِفْرَادُ اللهِ سُبْحَانَهُ بِالعِبَادَةِ﴾ التوحيد مصدر وحّد يوحد توحيدًا[١]، وقد جاء في السُّنَّة لفظ التوحيد، وقد جاء أيضًا لفظ وحّد يوحد، فمادة هذه الكلمة جاءت في السُّنَّة، خلافًا لمن زعم أن هذا اللفظ إنما اهتم به شيخ الإسلام ابن تيمية ومن تابعه، وهذا غلط كبير؛ لأن هذا اللفظ قد جاء في السُّنَّة في أحاديث كثيرة، في مثل ما رواه البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «صحيحه» في كتاب الحج: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهَلَّ بِالتَّوْحِيدِ**»[٢]، وثبت أيضًا في «مسلم» وفي غيره أن النبي ﷺ قال: «**بُنِيَ الإِسْلَامُ عَلَى خَمْسَةٍ: عَلَى أَنْ يُوَحَّدَ اللهُ**»[٣]، وفي حديث جبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أيضًا المعروف قال ﷺ: «**الإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلّا الله، وَأَنّ مُحَمّدًا رَسُولُ اللهِ**»[٤]، وفي رواية: «**الإِسْلَامُ أَنْ تَعْبُدَ اللهَ، وَلا تُشْرِك به شَيْئًا**»[٥]، والنبي ﷺ كان يُهِلُّ بالتوحيد؛ يعني: يقول: «لا إله إلا الله». وكان يهل في الحج بالتوحيد؛ يعني يقول: «لبيك اللَّهُمَّ لبيك، لبيك لا شريك لك»[٦]؛ لأن نفي الشرك وإثبات الوحدانية لله ﷻ هو التوحيد.

---

(١) انظر: القاموس المحيط (ص٤١٤)، والمعجم الوسيط (٢/ ١٠١٦)، ومعجم مقاييس اللغة (٦/ ٩٠).

(٢) أخرجه مسلم (١٢١٨) من حديث جابر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه مسلم (١٦) من حديث ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) أخرجه مسلم (٨) من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٥) أخرجه البخاري (٥٠، ٤٧٧٧)، ومسلم (٩، ١٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٦) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري (١٥٤٩، ٥٩١٥)، ومسلم (١١٨٤) =

المقصود: أن هذه الكلمة (التوحيد) جاءت في السُّنَّة في أحاديث كثيرة، وكذلك لفظ (وحَّد)، فهي كلمة مستعملة ومشهورة، ومن ألفاظ حديث معاذ رضي الله عنه المعروف: «**فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَى أَنْ يُوَحِّدُوا اللهَ تَعَالَى...**»[١]، والبخاري جعل من كتبه في صحيحه «كتاب التوحيد»[٢].

فالمقصود من هذا: بيان أن هذه اللفظة كثيرة في السُّنَّة، وهي وإنْ لم ترد في القرآن لكن جاءت في السُّنَّة، وأهل العلم من أهل السُّنَّة اعتمدوها، وذكروها وصنفوا فيها كتبًا؛ فاهتمام الشيخ رحمه الله بهذه الكلمة هو اهتمام بأصل الدين، وليست كلمة محدثة خلافًا لمن زعم ذلك بجهله!

قال: ﴿**أَنَّ التَّوحِيدَ هُوَ إِفْرَادُ اللهِ سُبْحَانَهُ بِالعِبَادَةِ**﴾، **التوحيد**: يُعَرف بعدة تعريفات[٣]؛ أما من جهة اللغة: وحَّد توحيدًا؛ أي: جعله شيئًا واحدًا؛ فوحّد المتوجه إليه في العبادة توحيدًا؛ أي: جعل المعبود بحق واحدًا، و(**التوحيد**) عرّفه الشيخ رحمه الله هنا بقوله: (**هُوَ إِفْرَادُ اللهِ سُبْحَانَهُ بِالعِبَادَةِ**) إفراد الله يعني: أن يكون التوجه بالعبادة لله وحده، هو فرض في ذلك، فلا يُجعل من دون الله إله، ولا يُجعل مع الله جل وعلا إله.

قال: (**إِفْرَادُ اللهِ سُبْحَانَهُ بِالعِبَادَةِ**)، و(**سبحان**) تنزيه كما هو معلوم، (**بِالعِبَادَةِ**) هذه العبادة ما هي؟

= عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، قَالَ: «**سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يُهِلُّ مُلَبِّدًا يَقُولُ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ، لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ، لَا يَزِيدُ عَلَى هَؤُلَاءِ الكَلِمَاتِ**».

(١) أخرجه البخاري (٧٣٧٢). (٢) صحيح البخاري (٩/ ١١٤).

(٣) انظر: تفسير ابن كثير (٤/ ٣٤٩)، وتجريد التوحيد المفيد (ص٣٨ ـ ٣٩)، وفتح الباري (١١/ ٢٢٧، ١٣/ ٣٤٤)، وتيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد (ص١٧).

العبادة في اللغة: خضوع وتذلل معه حب عن طواعية، ورغب ورهب، وحسن ظن، وما أشبه ذلك من أعمال القلوب، وأصلها الذل؛ ذلل الشيء يعني: جعله متطامنًا ذليلًا، أو جعله غير وعر غير مستكبر، فيكون هذا في الناس، ويكون في الطريق، ومنه سمي الرقيق عبدًا؛ لأنه جعل ذليلًا غير متكبر متطامن لسيده، وقيل أيضًا للطريق: معبد؛ لأنه ذُلل للسير[1]؛ كما قال طرفة[2]:

تُبارِي عِتاقًا ناجِياتٍ وأَتْبَعَتْ ... وَظيفًا وَظيفًا فَوْقَ مَوْرٍ مُعَبَّدِ

وقوله أيضًا في البعير[3]:

إلى أنْ تحامَتْني العَشيرةُ كُلُّ ... وأُفرِدْتُ إِفْرادَ البَعيرِ المُعَبَّدِ

إلى آخر شواهد هذه المادة.

أما العبادة في الشرع؛ فالعلماء عرّفوها بعدة تعريفات[4] نختار منها في هذا المقام ثلاثة:

الأول: أن العبادة هي: ما طُلب فعله في الشرع، ورُتب الثواب على ذلك. وهذا ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما تكلم عن الوضوء، فإذا كان الشيء طلب فعله في الشرع، ولم يكن مطلوبًا قبل ذلك، ورُتب على ذلك الفعل الثواب؛ فهذا الفعل عبادة.

---

(١) انظر: مختار الصحاح (ص١٧٢)، والتعريفات للجرجاني (١٨٩)، والتعاريف للمناوي (ص٤٩٨).

(٢) هو: طرفة بن العبد، شاعر جاهلي مشهور، انظر: تفسير الطبري (١/ ٦٩)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (١٢/ ٢٢)، وجمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي (ص١٢٦).

(٣) انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (٤٨/ ٢٨٧)، وجمهرة أشعار العرب (ص١٣٠)، وشرح المعلقات العشر لأحمد الأمين الشنقيطي (ص٥٢).

(٤) انظر: المسودة لآل تيمية (ص٣٨).

التعريف الثاني: تعريف كُلي ذكره شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في أول رسالة (العبودية)، وهو أن العبادة: اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة[١].

التعريف الثالث: قال طائفة من العلماء، ومنهم الأصوليون بأن العبادة هي: ما أمر به من غير اطراد عرفي ولا اقتضاء عقلي[٢].

فنخلص من هذا إلى أن العبادة شيء جاء به الشرع لم يكن قبل ذلك، وليس المعنى أنه لم يكن قبل ذلك من جهة الفعل والحصول، لكن من جهة كونه مأمورًا به لهؤلاء الناس المعينين، فجاء الشرع بالأمر بأشياء كانت موجودة عند العرب، ولكن كانوا يفعلونها من غير أمر شرعي خاص بذلك، وإنما ورثوها هكذا، فلما أمر بها الشرع ورتب عليها الثواب كانت مما يحبه الله ويرضاه، وكانت مما أُمر بها من غير اقتضاء عقلي لها، ولا اطّراد عرفي بها، وإنما كانت باطّراد أمر الشارع بها، فخرجت عن كونها عرفًا فقط.

فهذه الأقوال الثلاثة في تعريف العبادة تلتقي ولا تختلف؛ فإفراد الله سبحانه بالعبادة معناه: أن يفرد الله سبحانه بكل ما أمر به الشرع من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة، فيدخل في ذلك أعمال القلوب مثل: الإخلاص، والرغبة، والرهبة، والخوف، والتوكل، والإنابة، والمحبة، والرجاء، واستعاذة القلب.. إلى آخره، ويدخل فيه أيضًا الأفعال الظاهرة مثل: الدعاء وأنواعه؛ من الاستعانة، والاستغاثة، والاستسقاء، والاستعانة، الظاهرة... إلى غير ذلك، ويدخل فيها: الذبح، والنذر، والصلاة، والزكاة، والدعاء، والحج، والعمرة، وصلة الرحم، وغير

---

(١) انظر: العبودية (ص٢٣).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ١٤٩)، والتحبير شرح التحرير (٢/ ١٠٠١).

ذلك؛ فالعبادة اسم يعم هذا جميعًا، فكما أنه لا يصلي المصلي إلا لله، كذلك لا يستغيث إلا بالله فيما لا يقدر عليه المخلوق، وهكذا في مظاهرها كما أُوضح ذلك في شرح كتاب التوحيد، وفي شرح ثلاثة الأصول.

قال: ﴿**وَهُوَ**﴾ يعني: التوحيد ﴿**دِينُ الرُّسُلِ الَّذِي أَرْسَلَهُم اللهُ بِهِ إِلَى عِبَادِهِ**﴾ فالرسل جميعًا أرسلوا بالتوحيد، وهو: إفراد الله بالعبادة، فلم يكن أصل إرسال الرسل بيان ما يكون من الأعمال مما هو دون التوحيد، أو ما يحرم، إنما أرسلت لتوحيد الله ﷻ؛ لأن توحيد الله ﷻ هو الحكمة المطلوبة من خلق الجن والإنس؛ كما قال ﷻ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]؛ يعني: إلا ليوحدونِ؛ فالحكمة المطلوبة من خلقهم أن يوحدوا الله ﷻ؛ لهذا أرسلت الرسل بذلك.

هذا التوحيد مفطور عليه العباد للميثاق؛ قال ﷻ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ شَهِدْنَآ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، وهذا الذي أخذ عليهم هو التوحيد وهو الفطرة، فيؤخذ على الناس جميعًا هذا الميثاق، وهو توحيد الله ﷻ، ولكن هذا الميثاق أُخذ عليهم وهم في ظهور آبائهم، عرفوه وشهدوا به، ثم خرجوا على هذا التوحيد؛ أي: خرجوا على الفطرة؛ فالناس جميعًا خرجوا وهم يوحدون الله ﷻ، لكن تجتالهم الشياطين عن دينهم[1]؛ كما

---

(١) كما في الحديث الذي أخرجه مسلم (٢٨٦٥) عَنْ عِيَاضِ بْنِ حِمَارٍ الْمُجَاشِعِيِّ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ ذَاتَ يَوْمٍ فِي خُطْبَتِهِ: «**أَلَا إِنَّ رَبِّي أَمَرَنِي أَنْ أُعَلِّمَكُمْ مَا جَهِلْتُمْ مِمَّا عَلَّمَنِي يَوْمِي هَذَا، كُلُّ مَالٍ نَحَلْتُهُ عَبْدًا حَلَالٌ، وَإِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ كُلَّهُمْ، وَإِنَّهُمْ أَتَتْهُمُ الشَّيَاطِينُ فَاجْتَالَتْهُمْ عَنْ دِينِهِمْ، وَحَرَّمَتْ عَلَيْهِمْ مَا أَحْلَلْتُ لَهُمْ، وَأَمَرَتْهُمْ أَنْ يُشْرِكُوا بِي مَا لَمْ أُنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا...**».

قال ﷺ في الحديث المتفق على صحته: «**مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، وَيُنَصِّرَانِهِ، كَمَا تُنْتِجُونَ البَهِيمَةَ، هَلْ تَجِدُونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ، حَتَّى تَكُونُوا أَنْتُمْ تَجْدَعُونَهَا؟**»[١]؛ يعني: أن البهيمة تخرج سليمة، ثم بعد ذلك أهلها يقطعون شيئًا من أذنها أو شيئًا من بدنها... إلى آخره؛ فالمولود يخرج على الكمال من جهة التوحيد؛ يعني: على الفطرة، ثم تتغير هذه الفطرة.

ومعلوم أن ذلك الميثاق الأول لا يُذكر، لكن دلائل إقامة الحجة بذلك الميثاق موجودة في الآفاق وفي الأنفس، والرسل جاءت لإقرار ذلك وجعل الناس يرجعون إلى هذا الأصل الذي ولدوا عليه، وهو توحيد الله ﷻ، ثم إضافة بعض الشرائع التي تختلف من رسول إلى رسول.

المقصود من ذلك: أن دين الرسل جميعًا هو التوحيد، والرسل: جمع رسول، وهو من أوحي إليه بشرع وأُمر بتبليغه إلى قوم مخالفين له، أما إذا كانوا موافقين له فيكون ذلك نبيًّا من الأنبياء؛ كأنبياء بني إسرائيل ونحو ذلك[٢]؛ فالرسل الذين بُعثوا إلى قوم مخالفين هم على التوحيد أمروا بالتوحيد ودعوا إليه؛ قال ﷻ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وفي سورة الأعراف في

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ٤٧٧٥، ٦٥٩٨، ٦٥٩٩)، ومسلم (٢٦٥٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «النبوات» (ص٢٨١): (فالنبي هو الذي ينبئه الله، وهو ينبئ بما أنبأ الله به، فإن أُرْسِلَ مع ذلك إلى من خالف أمر الله ليبلغه رسالةً من الله إليه فهو رسول، وأما إذا كان إنما يعمل بالشريعة قبله ولم يُرْسَلْ هو إلى أحدٍ يبلغه عن الله رسالةً فهو نبي وليس برسول) اهـ. وانظر: تفسير ابن كثير (٣/ ٤٩٤)، وتفسير القرطبي (٧/ ٢٩٨).

ذِكر نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ وذِكر هود وصالح وشعيب وموسى عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، كلهم يدعون إلى توحيد الله جَلَّ وَعَلَا: ﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩].

إذا كان كذلك فإن الدعوة تكون إلى هذا الأصل، تكون إلى توحيد الله؛ لأن به صلاح القلوب وصلاح الأعمال.

قال: **(وَهُوَ دِينُ الرُّسُلِ الَّذِي أَرْسَلَهُم اللهُ بِهِ إِلَى عِبَادِهِ)**، فما هو دين الرسل الذي أجمعوا عليه، وكل واحد بعث به؟

هو توحيد الله جَلَّ وَعَلَا، وهو: إفراد الله سبحانه بالعبادة؛ لهذا نعلم أن كل من عَبَد غير الله جَلَّ وَعَلَا فهو مخالف لكل رسول، ومن عَبَد غير الله بأي نوع من أنواع العبادة فهو لم يوحد الله؛ بل هو مشرك ومكذب بجميع المرسلين، قال جَلَّ وَعَلَا: ﴿كَذَّبَتۡ قَوۡمُ نُوحٍ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٥]؛ فمن لم يوحّد الله جَلَّ وَعَلَا فقد كذب بالمرسلين جميعًا؛ لأن الرسل جميعًا أمروا بالتوحيد، فإذا أشرك المشرك فلا يحتج ويقول: أنا على دين موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، أو على دين عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، نقول: هو مكذب بجميع الرسل، وخارج عن دين جميع الرسل.

قال: ﴿**فَأَوَّلهُمْ نُوحٌ** عَلَيْهِ السَّلَامُ﴾ نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ هو أول الرسل[(١)]، وهو من أولي العزم من الرسل، وقد جَعل الله جَلَّ وَعَلَا ذريته هم الباقين في الأرض[(٢)]، أما آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ فهو نبي مُكلَّم وليس برسول؛ كما جاء في بعض الأحاديث أنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**آدمُ نَبِيٌّ مُكَلَّمٌ**»[(٣)]. ونوح عَلَيْهِ السَّلَامُ بُعث إلى قوم أشركوا بالله جَلَّ وَعَلَا، وشركهم كان في الصالحين.

---

(١) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري (٦٥٦٥)، ومسلم (١٩٣) من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وفيه: «**فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ: أنت الذي خَلَقَكَ الله بيده، وَنَفَخَ فِيكَ من رُوحِهِ، وَأَمَرَ الْمَلَائِكَةَ فَسَجَدُوا لك؛ فَاشْفَعْ لنا عِنْدَ رَبِّنَا، فيقول: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ وَيَقُولُ: ائْتُوا نُوحًا؛ أَوَّلَ رَسُولٍ بَعَثَهُ الله**».

(٢) كما في قوله تَعَالَى: ﴿وَجَعَلۡنَا ذُرِّيَّتَهُۥ هُمُ ٱلۡبَاقِينَ﴾ [الصافات: ٧٧].

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٥/ ١٧٨، ١٧٩)، والطيالسي (١/ ٦٥) من حديث =

قال رَحِمَهُ اللهُ: ﴿**أَرْسَلَهُ اللهُ إِلَى قَوْمِهِ لَمَّا غَلَوْا فِي الصَّالِحِينَ**﴾ الغلو: هو مجاوزة الحد، غلا في الشيء جاوز الحد فيه[1]، وتأليه البشر مجاوزة للحد، وهؤلاء الصالحون أولهم (ودّ)، وهو أول من أُشرك به على الأرض، لما مات صوَّروا صورته؛ كما سيأتي في حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا[2].

فقوم نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ هم تتابعوا من ذرية آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ، وذرية آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ على التوحيد حتى أتى هؤلاء الصالحون: ودّ وسواع ويغوث ويعوق ونسر، كانوا قومًا صالحين، وقد شاع في الناس الرغبة في الدنيا والبعد عن تذكر الآخرة، فكانوا إذا أرادوا أن يتشجعوا في العبادة ذهبوا إلى هؤلاء؛ إلى قبورهم إلى ود وسواع ويغوث ويعوق ونسر؛ فنظروا في قبورهم وبكوا عندها؛ فتشجعوا في العبادة ورجعوا، فجاء الشيطان فتكلم عند قبرهم وقال: ألا أصنع لكم صورًا تتذكرون بها ودًّا وسواعًا؟ فصنع لهم صورًا على هيئتهم؛ فجعلوها على قبورهم وثنًا وصنمًا، وقد كانوا لا يعبدونهم في أول الأمر، لكنهم ينظرون إلى صورهم فيتذكرونهم، وقوم نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ كانت أعمارهم طويلة؛ فأتى إليهم الشيطان بعد ذلك وقال: ألا تجعلون من كل واحد صورة في بيت كل واحد منكم حتى

= أبي ذر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وأخرجه أحمد في المسند (٥/ ٢٦٥)، والطبراني في الكبير (٨/ ٢١٧) من حديث أبي أمامة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(١) انظر: العين (٤/ ٤٣٥)، وتهذيب اللغة (٨/ ١٥٣)، ولسان العرب (١٥/ ٨)، وتفسير الطبري (٢٣/ ٢١٩).

(٢) أخرجه البخاري (٤٩٢٠) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾﴾ [نوح: ٢٣]، قَالَ: «هَذِهِ أَسْمَاءُ رِجَالٍ صَالِحِينَ مِنْ قَوْمِ نُوحٍ، فَلَمَّا هَلَكُوا أَوْحَى الشَّيْطَانُ إِلَى قَوْمِهِمْ: أَنِ انْصِبُوا إِلَى مَجَالِسِهِمُ الَّتِي كَانُوا يَجْلِسُونَ أَنْصَابًا، وَسَمُّوهَا بِأَسْمَائِهِمْ، فَفَعَلُوا، فَلَمْ تُعْبَدْ، حَتَّى إِذَا هَلَكَ أُولَئِكَ، وَنُسِيَ العِلْمُ؛ عُبِدَتْ».

يتذكر؟ ثم نقلهم بعد ذلك إلى أن يصحبوها في السفر. . . إلى آخره، وشاع في أولئك هذا الأمر لأجل التذكر والحث على العبادة.

فأول ذلك الجيل لم يكن مشركًا، لكن فيما بعدهم ذهب العلم، وقالوا ما اتخذ آباؤنا هذه الصور إلا لأنها آلهة، أو لأنها معظمة. فتوجهوا إليها بطلب التوسط، وقالوا: هؤلاء لهم مكانة عند الله؛ لأنهم صالحون، فنتوسط بهم فيما نريد، فصار شرك قوم نوح عليه السلام من جهة التوسط بأرواح صالحي بني آدم. وقد ذكرهم الله جل وعلا في القرآن حيث قال: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾﴾ [نوح: ٢٣]، قال العلماء: في هذه الآية دليل على أن ودًّا هو الأول[١]، وسواعًا الثاني، ويغوث الثالث.

وفيها أيضًا تنبيه على أن هذه الآلهة متفاضلة عندهم؛ بأنه أتى في الثالث الأول بحرف (لَا) وفي الآخرة بلا حرف (لَا) فقال: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ فلم يأتِ بحرف (لَا)؛ لأجل أن يفاضلوا بين أولئك وبين هذه، فهذه الآلهة كانت متفاضلة عندهم، وهذا التفاضل عندهم الذي يُشعر به اللفظ كما ذكره طائفة من المفسرين، هذا التفاضل إنما بتفاضل مصلحتهم من هذه الآلهة، والتوجه بها.

وهذا هو الموجود بهذا الزمن، وفي زمن الشيخ، وفي زمن انتشار الشركيات، فإنّ عُبَّاد القبور، عُبّاد الأولياء، أولئك ليسوا متساوين فبعضهم أقطاب[٢]، ....

---

(١) انظر: تفسير ابن أبي حاتم (١٠/ ٣٣٧٦)، والدر المنثور (٨/ ٢٩٥).

(٢) القطب في اللغة: القائم الذي تدور عليه الرحى. انظر: لسان العرب (١/ ٦٨٢).
وعند الصوفية: القطب وقد يسمى غوثًا باعتبار التجاء الملهوف إليه، وهو عبارة عن الواحد الذي هو موضوع نظر الله في كل زمان، أعطاه الطلسم =

وبعضهم أوتاد(١)، وبعضهم غوث... وهكذا.

فإذن التفاضل من جهة الروحانيات من جهة التوسط كان موجودًا في زمن نوح عليه السلام، فصرنا على أنّ ما كان في زمن نوح عليه السلام أنّ هؤلاء صالحون، وأنهم لم يعبدوا باتخاذ قبورهم أوثانًا من أول الأمر، وإنما عبدوا بعد زمن، لما نُسي أول الأمر من اتخاذ صورهم للتنشيط في العبادة، وعُبدوا بعد ذلك، ففيه أن الشيطان أتاهم بأن لا تسد الذرائع في هذا الباب، فجاء الأمر شيئًا فشيئًا حتى عبدوا تلك الآلهة، وفيه أن هؤلاء متفاضلون في الصلاح عندهم، وفيما ذكرنا أيضًا أن تفاضلهم إنما هو من جهة أثر توسطهم بهذه الآلهة على ما يريدون من إنجاح حوائجهم؛ ولهذا ذكر البخاري في «كتاب التفسير» في تفسير سورة نوح قال: (بَابُ ﴿وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ﴾ [نوح: ٢٣])، وذكر الحديث المعروف؛ حديث ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال في هذه الآية: «**صَارَتِ الأَوْثَانُ الَّتِي كَانَتْ فِي قَوْمِ نُوحٍ فِي العَرَبِ بَعْدُ؛ أَمَّا وَدٌّ كَانَتْ لِكَلْبٍ بِدَوْمَةِ الجَنْدَلِ، وَأَمَّا سُوَاعٌ كَانَتْ لِهُذَيْلٍ، وَأَمَّا يَغُوثُ فَكَانَتْ لِمُرَادٍ، ثُمَّ لِبَنِي غُطَيْفٍ بِالْجَوْفِ، عِنْدَ سَبَإٍ، وَأَمَّا يَعُوقُ فَكَانَتْ لِهَمْدَانَ، وَأَمَّا نَسْرٌ فَكَانَتْ لِحِمْيَرَ لِآلِ ذِي الكَلَاعِ، أَسْمَاءُ رِجَالٍ صَالِحِينَ مِنْ قَوْمِ نُوحٍ، فَلَمَّا هَلَكُوا أَوْحَى الشَّيْطَانُ إِلَى قَوْمِهِمْ، أَنِ انْصِبُوا إِلَى**

= الأعظم من لدنه، وهو يسري في الكون وأعيانه الباطنة والظاهرة سريان الروح في الجسد، بيده قسطاس الفيض الأعم، وزنه يتبع علمه، وعلمه يتبع علم الحق... انظر: التعريفات (ص٢٢٧).

(١) الأوتاد جمع وتد، وهو عصا من خشب ترزّ في الأرض أو الجدار يربط فيها الأشياء. انظر: لسان العرب (٣/ ٤٤٤)، وعند الصوفية: الأوتاد هم أربعة رجال منازلهم على منازل الأربعة الأركان من العالم: شرق، وغرب، وشمال، وجنوب، يحفظ الله بهم تلك الجهات. انظر: التعريفات للجرجاني (ص٥٨).

مَجَالِسِهِمُ الَّتِي كَانُوا يَجْلِسُونَ أَنْصَابًا وَسَمُّوهَا بِأَسْمَائِهِمْ، فَفَعَلُوا، فَلَمْ تُعْبَدْ، حَتَّى إِذَا هَلَكَ أُولَئِكَ وَتَنَسَّخَ العِلْمُ؛ عُبِدَتْ»[1].

واليوم نجد كثيرًا من المعارضين يقولون: إن كون هذه الأسماء لرجال صالحين لم تأتِ إلا في هذا الحديث عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وهذا الحديث رواه ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما، وابن جريج له تفسير معروف، وفي تفسيره ذكر التصريح بأن عطاء هذا هو عطاء الخُرساني؛ كذلك ذكره عبد الرزاق في تفسيره ـ وقد طُبع مؤخرًا ـ قال: عن ابن جريج عن عطاء الخرساني عن ابن عباس رضي الله عنهما[2]. وعلماء الجرح والتعديل يقولون: إن عطاء الخُرساني لم يسمع عن ابن عباس رضي الله عنهما؛ لهذا قال أولئك: هذه الرواية ضعيفة وليست بصحيحة وإن رواها البخاري.

والجواب عن ذلك: أن ابن عباس رضي الله عنهما ذكر أنها أسماء رجال صالحين، والبخاري رحمه الله جعل تلك الرواية أصلًا في تفسير الآية، ورواها بإسناده المتصل لابن عباس رضي الله عنهما، وكون عطاء أتى عند البخاري بلا نسبة، لا يعني أنه عند البخاري عطاء الخُرساني، ودلّلوا على ذلك بأن التفريق في روايات ابن جريج عن عطاء بأن منها عن عطاء الخرساني خاصة بالتفسير إنما هو عن علي بن المديني، وعلي بن المديني معروف بأنه إمام في العلل، وله كتاب في العلل، وكتبه مشهورة في ذلك، والبخاري رحمه الله تلميذه، فلا يخفى عليه تعليل علي بن المديني لهذه الرواية.

أنا أُفَصِّل هذا؛ لأن الدعاة إلى عبادة القبور، أو إلى التوسط

---

(١) أخرجه البخاري (٤٩٢٠).

(٢) انظر: تفسير عبد الرزاق (٣/ ٣٢٠).

بالصالحين يقولون: إن هذا ليس هو شرك المشركين، ويقولون: عمدتكم في ذلك هو رواية ابن عباس ﵄، ورواية ابن عباس ﵄ ضعيفة، ولو رواها البخاري في «صحيحه». فهذا رد لهذه الشبهة[١]، نقول: البخاري قال: (عن ابن جريج قال: قال عطاء عن ابن عباس). وابن جريج ممن عرف بالتدليس[٢]، ومن المتقرر في علم الرجال أن ابن جريج إذا قال: (قال عطاء) فإن قوله محمول على السماع[٣]، وسماعه إنما هو من عطاء ابن أبي رباح، وليس من عطاء الخرساني؛ فنستدل بذلك على أن هذه الرواية عند البخاري إنما هي عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس ﵄، وإسنادها متصل في غاية الصحة.

وابن حجر ﵀ حينما عرض لهذه المسألة قال: وهي عندي عن عطاء الخرساني وعن عطاء بن أبي رباح جميعًا[٤]؛ لأن البخاري ﵀ مشترط في «صحيحه» ألا يروي الحديث إلا إذا كان متصلًا، وهو لا يخفى عليه أن ابن جريج يروي عن عطاء الخرساني بانقطاع، وأن عطاء الخرساني راويته عن ابن عباس ﵄ منقطعة[٥]؛ لأن البخاري من مشاهير العلم، ولم يروِ بهذه الترجمة مما يظن أنه عن عطاء الخرساني إلا حديثين، ورواها مسندة متصلة، فمن نازع في صحتها ينازع البخاري ﵀ في تصحيحه له. هذا **الأمر الأول**.

الثاني: أن عطاء في الرواية هو عطاء بن أبي رباح، ولو كان روي

---

(١) انظر: كلام الحافظ ابن حجر في الفتح (٨/ ٦٦٧، ٦٦٨).

(٢) انظر: طبقات المدلسين لابن حجر (ص٤١)، وتقريب التهذيب (ص٣٦٣)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٧٠).

(٣) انظر: التعديل والتجريح لأبي الوليد الباجي (٢/ ٩٠٤).

(٤) انظر: فتح الباري (٨/ ٦٦٨).

(٥) انظر: الجرح والتعديل (٦/ ٣٣٤)، وتهذيب التهذيب (٧/ ١٩٠).

في تفسير عبد الرزاق[١] وتفسير ابن جريج التصريح بأنه عطاء الخرساني، فإنّ ابن جريج قد يسمع من هذا وهذا، يعني قد يأخذ من عطاء بن أبي رباح، وقد يأخذ عن عطاء الخرساني فهذا محتمل، وتغليط البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تصحيحه للحديث هذا غير وارد.

الثالث: أن الذين ذكروا هذه العلة ليسوا من المتقدمين من حفاظ الأحاديث، وإنما هم من المتأخرين، والمتقدمون من أهل الحديث أدرى بالبيت؛ لأن فهمهم بالعلل أعظم من فهم من بعدهم.

فنخلص من ذلك إلى أن رواية ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا هذه هي الأصل في هذا الباب، وأنّ ودًّا وسواعًا ويغوث ويعوق ونسرًا أسماء رجال صالحين صارت في العرب، وأن أولئك لم يعبدوها أول الأمر، وإنما أتاهم الشيطان فمثّل لهم صورًا، **(فلما تنسخ العلم)** وفي رواية **(فلما نُسي العلم عُبدت)** يعني: لما نسي التوحيد وتنسخ العلم ورثها أناس لم يعرفوا حقيقة الأمر فعبدت.

يدل على ذلك أن ودًّا وسواعًا ويغوث ويعوق ونسرًا هذه صارت في العرب معروفة، وأبيات الشعر التي حفظت عن العرب في ذكر هذه الأصنام مشهورة، والله جَلَّ وَعَلَا ذكرها عن قوم نوح.

ويؤيد ذلك أيضًا أن العرب فيهم التعبيد لهذه الآلهة، ففيهم من اسمه عبد ودّ، وفيهم من اسمه عبد يغوث، وفيهم من اسمه عبد نسر وهكذا؛ فالتعبيد لها يدل على أنها موجودة في العرب، وهي موجودة في قوم نوح بنص القرآن، فلما كان كذلك صارت هذه الرواية متفقة مع ظاهر القرآن، ومتفقة مع واقع العرب المعروف الذي حفظ؛ فمن طعن فيها فإنما هو من جهة عدم استيعابه للمسألة.

---

(١) انظر: تفسير عبد الرزاق (٣/ ٣٢٠).

وقد سبق بيان أن عبادة أولئك كانت من جهة الأرواح، وكل شرك في العالم راجع إلى أحد نوعين لا ثالث لهما:

- **الأول**: راجع إلى أرواح الناس؛ أرواح الصالحين.
- **والثاني**: راجع إلى أرواح الكواكب.

فالشرك بأرواح الصالحين كان في قوم نوح.

والشرك بأرواح الكواكب كان في قوم إبراهيم عليه السلام[(١)]، وهل الكوكب له روح؟

الجواب: لا، ولكن جعلوا لكل كوكب صورة وصنمًا صوروا فيه الكوكب، فلما كان كذلك، زعموا أن روحانية الكوكب وروح الكوكب تحل فيه فتتقبل مما يأتي لها ويطلب، فترفع الحوائج إلى الكوكب، والصابئة الذين هم قوم إبراهيم كان شركهم من جهة الكواكب[(٢)]، كانوا يعتقدون أن الكواكب تُسَيِّر العالم، وأن كل كوكب له أثر في العالم،

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١/ ١٥٧، ١٧/ ٤٦١)، ومفتاح دار السعادة (٢/ ٢٠٥).

(٢) قال ابن الجوزي في زاد المسير (١/ ٩١ ـ ٩٢): (وفي الصابئين **سبعة أقوال**:

أحدها: أنهم صنف من النصارى أليَنُ قولًا منهم، وهم السائحون المحلقة أوساط رؤوسهم، رُويَ عن ابن عباس.

والثاني: أنهم قوم بين النصارى والمجوس ليس لهم دين، قاله مجاهد.

والثالث: أنهم قوم بين اليهود والنصارى، قاله سعيد بن جُبَير.

والرابع: قوم كالمجوس، قاله الحسن والحكم.

والخامس: فرقة من أهل الكتاب يقرؤون الزبور، قاله أبو العالية.

والسادس: قوم يصلون إلى القِبلة، ويعبدون الملائكة، ويقرؤون الزبور، قاله قتادة.

والسابع: قوم يقولون: (لا إله إلا اللهُ) فقط، وليس لهم عمل ولا كتاب ولا نبي، قاله ابن زيد.اهـ.

وانظر: الرد على المنطقيين (ص٢٨٨)، وإغاثة اللهفان (٢/ ٢٥٠).

قال جل وعلا: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلۡمُوقِنِينَ ۝٧٥ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيۡهِ ٱلَّيۡلُ رَءَا كَوۡكَبٗاۖ﴾ [الأنعام: ٧٥، ٧٦] فشركهم كان من جهة الكواكب، لِمَ أشركوا بالكواكب؟ لأنهم لما وضعوا الأوثان لهذه الكواكب جاءت الشياطين فتكلمت عند صورة الوثن والصنم، فلما تكلمت طلبوا منها أشياء فتحقق لهم ذلك؛ فظنوا أن الكواكب مسيرة لأحداث هذا العالم!

فإذًا نخلص من ذلك إلى أن الشرك وقع من جهة الشياطين في الجهتين:

- شياطين تكلّمت بلسان الصالحين؛ أي: تكلمت على أنها روح الصالح، فطُلب منها وأجابت وعملت أشياء.
- وشياطين تكلمت ـ كما يزعم أصحابها ـ على لسان الكوكب.

وكل شرك متفرع على أحد هذين النوعين؛ إما شرك بالعلويات، أو شرك بالسفليات.

وحقيقة الأمر أن الشياطين حينما تقول ذلك؛ فتُعبد حينما يُطلب منها، فإن المعبود هو الجني وليس الإنسي.

قال: ﴿وآخِرُ الرُّسُلِ مُحَمَّدٌ ﷺ، وَهُوَ الَّذِي كَسَّرَ صُوَرَ هَؤُلَاءِ الصَّالِحِينَ﴾، فهو الذي كسر بنفسه أو بمن أَرسل، والنبي ﷺ لما دخل مكة عام الفتح، كان حول البيت ستون وثلاثمائة نصب، فجعل يطعنها بعود في يده ﷺ ويقول: ﴿وَقُلۡ جَآءَ ٱلۡحَقُّ وَزَهَقَ ٱلۡبَٰطِلُۚ إِنَّ ٱلۡبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقٗا﴾[1] [الإسراء: ٨١]، وكان من الأصنام إساف ونائلة، وكانت موجودة بجنب الكعبة، ومنها هبل، وكان هبل من الأصنام التي في

(١) أخرجه البخاري (٢٤٧٨)، ومسلم (١٧٨١) من حديث عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه.

داخل الكعبة؛ لأن الكعبة كانت بداخلها صور وأصنام، وكان أيضًا بقربها ـ يعني: على حافة الكعبة ـ كانت ثَم أصنام وهناك أيضًا أصنام بعيدة حول المطاف؛ فالنبي ﷺ كسرها جميعًا.

ومن العجائب في ذلك أن المؤرخين[1] اتفقوا على أن إساف رجل ونائلة امرأة، وأن إساف كان يتعشق نائلة، وأنهما قدما حاجين، وأنه لم يتمكن منها إلا في غفلة من الناس، فأتاها في الكعبة ـ والعياذ بالله ـ قال المؤرخون: فمسخا حجرين داخل الكعبة، فلما نظر الناس إليهما، عرفوا أن هذه صورة إساف وصوره نائلة في الكعبة، فعلم أنهما أحدثا حدثًا؛ فأخرج الناس الحجرين إلى خارج الكعبة ليعتبر الناس بحال من عصى في الحرم، ويكون ذلك أبلغ في إبعاده، أتى الزمان حتى عُبد إساف وعُبدت نائلة! وهبل كان في داخل الكعبة، وهو أعظم الأصنام والصور التي في داخلها. . . وهكذا.

أما ودّ وسواع ويغوث ويعوق ونسر، فهذه لم تكن من الأصنام التي حول الكعبة، بل كانت متفرقة في العرب.

فقوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَسَّرَ صُوَرَ هَؤُلاءِ الصَّالِحِينَ﴾؛ يعني: بمن أرسل، فإنه لما انتشر الإسلام فكل قوم فيهم هذا الوثن، أو هذا الصنم كسره أصحابه بأمر النبي ﷺ، وقولنا: بأمر النبي. ليس أمرًا خاصًا بهذا الصنم، ولكن كان أمرًا عامًّا بكسر الأصنام والأوثان.

ومن أصنامهم اللات والعزى ومناة كما هو معروف.

تعبير الشيخ بقوله: **(صُوَرَ هَؤُلاءِ الصَّالِحِينَ)** هذا مقصود؛ لأن أولئك جعلوا الصورة، وهل جعلهم الصورة لقصدها أم لأجل أنها توصل

---

(١) انظر: سيرة ابن إسحاق (١/ ٣)، والبداية والنهاية (٢/ ١٨٥)، وأخبار مكة للفاكهي (٣/ ٢٧١)، والسيرة النبوية لابن هشام (١/ ٢٠٨).

إلى صاحبها؟ معلوم أنّ المشركين ليسوا قاصدين للصور من حيث هي؛ بل يُقصد الصنم من حيث هو، وإنما عندهم الصنم وسيلة إلى روح صاحبه، والوثن وسيلة إلى ما يحل بالبقعة، أو يحل بالشيء من أرواح.

فإذًا هم قصدهم الأرواح التي تصعد إلى الملأ الأعلى؛ فتوصل طلباتهم وتوصل حوائجهم وما يريدون إلى الله ﷻ، فيستجيب الله ﷻ بهذه الوساطة، هذه خلاصة شرك المشركين.

وأولئك الذين أشركوا هذا الشرك لم يكونوا بعيدين عن التعبد؛ بل كما ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنا **قال:** ﴿**أرْسَلَهُ اللهُ إلى أُنَاسٍ يَتَعَبَّدُونَ**)، نعم أهل الجاهلية كانوا يتعبدون، فكان منهم أهل الصيام، وأهل الصلاة، وأهل الدعاء، وأهل الحج، وأهل الزكاة، وأهل الصدقة، وأهل الصلة، وأهل الذبح، ومنهم أهل التقرب إلى الله بالطواف، والتحنث، والاعتكاف، والطهارة الكبرى، وما أشبه ذلك؛ فأولئك لم يكونوا يقرّون بأن الله ﷻ هو الخالق وحده وأفراد الربوبية فحسب؛ بل كانوا مع ذلك يتعبدون، فكانت لهم صلاة وزكاة وحج وصيام، وهذا ذكره الشيخ بعد ذلك **بقوله:** ﴿**وَيَحُجُّونَ، وَيَتَصَدَّقُونَ**﴾.

أما الطهارة؛ فقد ذكر مَنْ صَنَّف في أديان العرب أنّ العرب كانت عندهم طهارة من الحدث، فكانوا يتطهرون من الجنابة، وإذا أجنب المرء بمعنى أنزل الماء، فإنه يبعد عن مواقع العبادة؛ ولهذا سَمَّوْه جنبًا؛ أي: بعيدًا؛ كما قال ﷻ: ﴿وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ﴾ [النساء: ٣٦]؛ يعني: البعيد، فسموا من أنزل الماء جنبًا؛ لأنهم كانوا يأمرونه بالابتعاد عن الكعبة، والابتعاد عن مواطن العبادة حتى يتطهر، وتطهره من الجنابة شائع معروف، أما التطهر من الحدث الأصغر؛ فهذا إنما عند طائفة قليلة منهم، حتى النساء كن يغتسلن من الحيض، وهذا معروف عنهم في عدة أحوال وعدة أبيات، ومنها قصة امرأة كانت مع زوجها في سفر وكان معهما ماء

قليل، فلما كانت في السفر انقطع عنها الحيض فأرادت أن تغتسل، فأخذت الماء فاغتسلت به، وكان قليلًا فلم يبلغ أن يعممها وبقيا عطاشًا ليس معهما ماء، قيل: إنهما هلكا في ذلك؛ فضُرب بهما المثل في هذا، وقد قال في ذلك الفرزدق في بعض أبيات نُسبت إليه، يذم فيها رجلًا[١]:

وكُنْتُ كذاتِ الحَيْضِ لَمْ تُبْقِ ماءَها وَلَا هِيَ مِنْ ماءِ العَذَابةِ طاهِرُ

فكان العرب يعتنون بمسألة الطهارة؛ طهارة الجنب وطهارة الحائض؛ فهذا النوع تعبد منهم بذلك.

كذلك الصيام، كان منهم من يصوم، وصيامهم مختلف؛ منهم من يصوم يومًا، كما كان أهل الجاهلية يصومون عاشوراء، كما جاء في «الصحيح»: «**أَنَّ قُرَيْشًا كانت تَصُومُ عَاشُورَاءَ في الْجَاهِلِيَّةِ**»[٢]، وكان لهم صيام من الفجر إلى غروب الشمس، أو من طلوع الشمس إلى غروبها، ومنهم من كان يصوم أكثر من ذلك، هذه كلها ميراث مما ورثوه من الأديان الصحيحة قبلهم.

وكان منهم أيضًا من يصلي، وصلاته تكون بركوع وذكر ودعاء ويسمونها صلاة، وهي معروفة عندهم في ذلك، لكن هذه الهيئة والسجود لم يكن عندهم في ذلك.

كذلك كانوا يعتكفون تعبدًا؛ كما في حديث عمر رضي الله عنه المعروف: «**قال: يا رَسُولَ اللهِ! إني نَذَرْتُ في الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً في الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ. قال: أَوْفِ بِنَذْرِكَ**»[٣].

وكان طائفة منهم يتحنثون ويتخلَّون في الخلاء يتأملون

---

(١) انظر: تهذيب اللغة (٢/ ١٩٣)، ولسان العرب (١/ ٥٨٤)، ومجمع الأمثال لأبي الفضل النيسابوري (٢/ ٢١٨).

(٢) أخرجه البخاري (١٨٩٣)، ومسلم (١١٢٥) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) أخرجه البخاري (٢٠٤٢)، ومسلم (١٦٥٦) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

ويذكرون الله ﷻ، والنبي ﷺ كان يتحنث في غار حراء الليالي ذوات العدد[١].

والتحنث يعني: العزلة عن الناس والتعبد بذلك، والخلوة كانت معروفة عندهم.

وكذلك الصدقة؛ كما قال الشيخ هنا: **(وَيَتَصَدَّقُونَ)**، كان فيهم الصدقة كثيرًا؛ كما قالت خديجة رضي الله عنها لما جاءها النبي ﷺ وقد فاجأه الوحي بحراء، فقالت له بعدما قصّ عليها ما حدث: «**كَلَّا! واللهِ لا يُخْزِيكَ اللهُ أَبَدًا؛ إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَحْمِلُ الْكَلَّ، وَتَكْسِبُ الْمَعْدُومَ، وَتَقْرِي الضَّيْفَ، وَتُعِينُ على نَوَائِبِ الْحَقِّ**»[٢]، فكانت الصلة والصدقة ـ وتسمى عندهم أيضًا زكاة ـ كانت موجودة كثيرًا.

وكذلك كانوا أهل ذكر لله ﷻ، يذكرون الله بأنواع من الذكر محفوظة في أشعارهم وكتبهم، واستقصاء ذلك يصعب في مثل هذا الشرح؛ لكن نذكر منها بعض الكتب التي ذكرت ذلك؛ مثل: كتاب «بلوغ الأرب» للألوسي، ومنها: كتاب «أديان العرب» لعلي الجارم، ومنها: «تاريخ العرب المفصل قبل الإسلام»، وغير هذا من الكتب التي شرحت ديانات العرب، وتطهرها، وصلاتها، وزكاتها، وحجها.

أما الحج والعمرة: فمعروف ومشهور حجهم للبيت، وتعظيمهم إياه، وعمرتهم إليه.

المقصود من هذا: أن العرب لم تكن بعيدة عن العبادة، كانوا يتعبدون بأشياء ورثوها من دين إبراهيم عليه السلام، وبعض الأشياء من دين موسى عليه السلام، فقد كانوا مقرين بالربوبية لله ﷻ، وأن الله هو الخالق، وهو

---

(١) أخرجه البخاري (٣)، ومسلم (١٦٠) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه البخاري (٣)، ومسلم (١٦١) من حديث عائشة رضي الله عنها.

الرازق وحده، وهو الذي يحيي ويميت، ويقولون: (ما شاء الله)، ويؤمنون بالله، ولكن مع ذلك لم يكونوا مسلمين؛ بل بعث الله إليهم محمد بن عبد الله ﷺ يدعوهم إلى أن يوحدوا الله.

كيف يكون الحال إذًا؟ الحال أننا لا بد أن ننظر فيم كان أولئك على الشرك، وبم كان أولئك مشركين؟

فقد كانوا موحدين في الربوبية، كانوا مقرين بأن الله هو الخالق، وهو الرزاق، وهو الذي يحيي ويميت ونحو ذلك، فهل هذا جعلهم مسلمين؟

كذلك عندهم صدقات ودعاء وذكر لله، فهل هذا جعلهم مسلمين؟

إنما الذي منعهم أن يكونوا مسلمين أنهم يعبدون الله ويعبدون معه غيره، لم يفردوا الله بالعبادة، كانوا يتقربون إلى الأوثان، وتلك الأوثان منها صور الصالحين؛ فحصل من هذا برهان عظيم ومقدمة مهمة لهذا الكتاب، وهي أن المشرك الذي كان في زمن النبوة لم يكن بعيدًا من التعبد تمامًا؛ بل كان عنده نوع تعبد، ونوع صلاح، من جهة أنه في الناس صاحب خير وصاحب صدقة، وصاحب ذكر... إلى آخره؛ لكنه صار مشركًا لأنه عَبَد مع الله ﷻ غيره.

فإذا كان الأمر كذلك؛ فإن قتال النبي ﷺ لأولئك وتكفيرهم كان لأجل أنهم أشركوا تلك الآلهة الباطلة مع الله ﷻ، فعبدوا الله وعبدوها.

وهنا جاء السؤال المهم وهو: كيف عبدوا تلك الآلهة؟ هل ادعوا في اللّات والعزَّى ومناة وهبل وودّ وسواع ويغوث ويعوق ونسر وإساف ونائلة، هل ادعوا أنها تخلق؟

الجواب: لا.

هل ادعوا أنها ترزق استقلالًا؟

الجواب: لا، قال ﷻ: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن

يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ﴾ [يونس: ٣١]، بلا جدال يقولون: الذي يرزق ويحيي ويميت هو الله.

فإذًا حين يسألون تلك الآلهة الباطلة أن ترزقهم هل يعتقدون فيها أنها تملك الرِّزق استقلالًا؟

الجواب: لا؛ لأن الله ﷻ أخبرنا بأنهم لو سُئلوا: من يرزقكم من السماء والأرض، لقالوا: الله يرزقنا، فإذًا لم صاروا مشركين؟

الجواب: لأنهم جعلوا تلك الآلهة وسائط في طلب الرزق، وشفعاء في طلب الرزق.

ولهذا **قال الشيخ** رَحِمَهُ اللَّهُ بعدها: ﴿**وَلَكِنَّهُمْ يَجْعَلُونَ بَعْضَ الْمَخْلُوقِينَ وَسَائِطَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ اللهِ تعالى**﴾، هذه الوساطة لها جهات:

الجهة الأولى: جهة التوجه؛ يعني: نوع التقرب لها بالعبادة.

الجهة الثانية: مكانتها عند الله حتى ترفع الحاجات.

وسيأتي تفصيلها في الكتاب بعد ذلك.

قال: (**وَلَكِنَّهُمْ يَجْعَلُونَ بَعْضَ الْمَخْلُوقِينَ**) ما هذا البعض؟ هذا أيضًا سيأتي تفصيله ـ إن شاء الله ـ.

قوله: (**وَسَائِطَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ اللهِ تعالى**) لفظ (الوساطة) هذا دقيق من الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو الموافق لما جاء في القرآن؛ حيث قال ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، قال العلماء: قوله ﷻ: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا﴾ هذا حصر قلب إضافي[١]

(١) قال الهاشمي: (قصر قلب: إذا اعتقد المخاطب عكس الحكم الذي تثبته، نحو: ما سافر إلا علي، ردًّا على من اعتقد أن المسافر خليل لا علي، فقد قلبت وعكست عليه اعتقاده)اهـ. انظر: جواهر البلاغة (ص١٥١).

ـ معلوم في علم البلاغة ـ يعني: ما نعبدهم لعلة من العلل فيهم أبدًا، ولا لأنهم متصفون بأشياء من صفات الإله أبدًا، لكن نعبدهم ليقربونا إلى الله زلفى فقط، فليس من صفاتهم أنهم يرزقون، أو يحيون، أو يميتون، أو يفيضون الخير، وإنما نعبدهم لأجل التقرب، وهذا هو معنى اتخاذ أولئك شفعاء عند الله ﷻ.

فإذًا؛ انحصرت المسألة في أن اعتقاد المشركين في أوثانهم وفي أصنامهم من جهة الأرواح الشيطانية، ومن جهة التوجه لها لأجل أن ترفع الحاجات إلى الله ﷻ، فما كانوا يطلبون منها استقلالًا؛ بل كان طلب الشفاعة هو ديدنهم وبغيتهم، وكان كل واحد عنده في بيته وثن أو صنم يزعم أنه إذا توجه له بالعبادة حلّ روح صاحب هذه الصورة فيها فقَبل الطلب ورفعه إلى مكانه في الملأ الأعلى، يعني: أن فائدة وجود الصورة في البيت أنها تحل فيها روح صاحبها فتقبل الطلب، وليست هي عندهم أصنامًا محضة؛ لأنهم أعقل من أن يعبدوا حجرًا محضًا؛ لكن هم عبدوا حجرًا معه الروح، فصار ذلك أيضًا قدحًا في عقلهم من جهة أنهم توجهوا إلى خشب أو إلى تمر أو إلى حجر، . . . إلى آخره، زعمًا بأنّ الروح تحل فيهم! فهو قدح في عقلهم، لكنه أخص من أن يعتقدوا في صنم مجرد، يعني: حجر مجرد ليس فيه حلول الروح لتُناجَى ويطلب منها التوسط.

فإذًا **قول الإمام** رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنا: **(وَلَكِنَّهُمْ يَجْعَلُونَ بَعْضَ الْمَخْلُوقِينَ وَسَائِطَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ اللهِ تعالى)** هذا هو حقيقة الوصف.

قال: ﴿**يَقُولُونَ: نُرِيدُ مِنْهُم التَّقَرُّبَ إِلى اللهِ تَعَالَى، وَنُرِيدُ شَفَاعَتَهُمْ عِنْدَهُ**﴾، ماذا يريدون؟

الجواب: يريدون التقرب إلى الله، فهم ليسوا ملاحدة، إنما في ألسنتهم ذكر الله ﷻ، وعندهم صدقة وتعبد، لكن يريدون بذلك التقرب إلى الله.

من هذا تعلم جهل طائفة ممن ظنّ أن تعبد المتعبد وصلاته وصيامه وزكاته يمنع من الحكم عليه بالشرك؛ لأنّ المشركين في زمن النبي ﷺ كانوا على بقايا من دين إبراهيم عليه السلام، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «**إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأُتَمِّمَ مَحَاسِنَ الأَخْلَاقِ**»[1]، فهم كانوا على خلق، كانوا على حسن في التعامل وكانوا وكانوا، ولكن لم يكونوا موحدين، فإذًا العبرة كل العبرة في التوحيد، وليست في أنهم يحجون أو لا يحجون، يعتمرون أو لا يعتمرون، يتصدقون أو لا يتصدقون، في ألسنتهم ذكر لله أو ليس في ألسنتهم ذكر لله، ليس هذا هو البرهان؛ لهذا في بعض هذا الزمن لما فشا الجهل بالتوحيد تجد أن كثيرين إذا وجدوا من يتكلم وفي لسانه ذكر الله جل جلاله، أو أنه يقول: الحمد لله، أو يقول: الله أكبر، أو يقول: ما شاء الله، أو يذكر الله بلسانه، أو يتصدق، أو يحضر المسجد، أو يقرأ القرآن، يزعمون أنه مسلم ولو عبد غير الله جل جلاله! وهذا ليس هو المقصود، وإنما هذه الشرائع جاءت بعد التوحيد، فإذا لم يقم التوحيد في قلب صاحبه، فلا تقبل هذه الشرائع.

قال: ﴿يَقُولُونَ: نُرِيدُ مِنْهُم التَّقَرُّبَ إِلى اللهِ، وَنُرِيدُ شَفَاعَتَهُمْ عِنْدَهُ، مِثْلَ الْملائِكَةِ وَعِيسَى، وَمَرْيَمَ، وَأُنَاسٍ غَيْرِهِمْ مِن الصَّالِحِينَ﴾، وهذا سيأتي بسط الكلام عليه في بحث مسألة الشفاعة.

أنا أريد من هذه الجملة التأصيلية المهمة أن يتوسع طالب العلم في

---

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (١٢٠)، والبيهقي في شعب الإيمان (٦/ ٢٣١)، وأبو الشيخ في الكرم والجود (ص٣٣)، وابن عبد البر في التمهيد (٢٤/ ٣٣٥) من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه. وانظر: مجمع الزوائد (٢/ ٨٤١).

وأخرجه بلفظ: «**صالح الأخلاق**»: الإمام أحمد في المسند (٢/ ٣٨١)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٦٧٠) وصححه، والبيهقي في الكبرى (١٠/ ١٩٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

معرفة أديان العرب في الجاهلية، كيف كانت؛ لأن هذا من العلم المهم الذي به تتضح قيمة التوحيد؛ فتنظر في تفاسير المفسرين حين يتكلمون عن أحوال العرب وشرك المشركين ونحو ذلك، يتعرضون لأحوال العرب؛ كذلك في الكتب التي ذكرنا، في كتب الحديث إذا مرت مثل الأحوال التي ذكرنا، منهم من يصلي، ومنهم من يتصدق؛ كما في الحديث الذي رواه مسلم عن أبي ذر ﵁ أنه كان يصلي في الجاهلية قبل أن يبعث النبي ﷺ، ولفظه: «**قَدْ صَلَّيْتُ يَا ابْنَ أَخِي قَبْلَ أَنْ أَلْقَى رَسُولَ اللهِ ﷺ بِثَلاثِ سِنِينَ**»[1].

فهذه المسائل تقعيدية حتى إذا جاءت شُبَه المشبهة فيما سيأتي يكون عند طالب العلم فرقان بين ما تميزت به بعثة النبي ﷺ ودينُه عن دين المشركين الذين بُعث إليهم، وقاتلهم، وكفَّرهم، ولم يقبل منهم صرفًا ولا عدلًا؛ فتوسَّع في ذلك وانظر فيه؛ فإنه تقعيد تنتفع به في رد كثير من الشُّبه التي يشبه بها أعداء التوحيد.



(١) أخرجه مسلم (٢٤٧٣).

فَبَعَثَ اللهُ إليهم مُحَمَّدًا ﷺ يُجَدِّدُ لَهُمْ دِينَ أَبِيهِمْ إِبْرَاهِيمَ، وَيُخْبِرُهُمْ أَنَّ هَذَا التقرُّبَ وَالاعْتِقَادَ مَحْضُ حَقِّ اللهِ، لا يَصْلُحُ مِنْهُ شَيْءٌ، لا لِمَلَكٍ مُقَرَّبٍ، وَلا نَبِيٍّ مُرْسَلٍ، فَضْلًا عَنْ غَيْرِهِمَا، وَإِلَّا فَهَؤُلاءِ الْمُشْرِكُونَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللهَ هُوَ الخَالِقُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّهُ لا يَرْزُقُ إِلَّا هُوَ، وَلا يُحْيِي وَلا يُمِيتُ إِلَّا هُوَ، وَلا يُدَبِّرُ الأَمْرَ إِلَّا هُوَ، وَأَنَّ جميع السمٰوات السَّبْعِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَالأَرَضِينَ السَّبْعِ وَمَنْ فِيهَن، كُلُّهُمْ عَبِيدُهُ، وَتَحْتَ تَصَرُّفِهِ وَقَهْرِهِ.

الشَّرح

هذه صلة لما تقدم في أول هذه الرسالة العظيمة «كشف الشبهات»، وقد سبق بيان كلام المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن مشركي العرب كانوا يتعبدون بأنواع من العبادات، فكانوا يتصدقون في أنواع من الصدقات العظيمة في الحج وفي غيره، وكانوا أيضًا يغتسلون من الجنابة، وكانت المرأة تتطهر من الحيض، وكانوا يصلون بعض الصلوات على طريقة ما، وكانوا يدعون الله جَلَّ وَعَلَا في الضراء وأحيانًا في السراء، ولم يكونوا غير متعبدين أصلًا؛ بل كان لهم عبادة وتقرب إلى الله جَلَّ وَعَلَا، ولكنهم أشركوا بالله جَلَّ وَعَلَا وعبدوا معه غيره؛ واتخذوا آلهة من دون الله جَلَّ وَعَلَا أو معه، فتوجهوا إليهم ببعض أنواع العبادة، فاتخذوا اللّات، كما قال ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: «**كَانَ اللَّاتُ رَجُلًا يَلُتُّ سَوِيقَ الْحَاجِّ**»[1]، فمات وهو يوزعه على الحاج، فرأوا من صلاحه، فلما مات عكفوا على قبره، أو أنها صخرة كان يتعبد عندها

(١) أخرجه البخاري (٤٨٥٩) موقوفًا على ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

ذلك الرجل، فرأوا أن ذلك المكان مبارك؛ فتعبدوا عندها وعظموها وتبركوا بها[١]، وكذلك العزى ومناة، والأصنام الأخرى والأوثان: ودّ، وسواع، ويغوث، ويعوق، ونسر، . . . إلى آخر ما يتصل بعبادات المشركين وتوجهاتهم إلى الآلهة المختلفة.

قرر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ فيما سبق أن التوحيد هو: إفراد الله بالعبادة، وأنّ أول الرسل هو نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ، وأن آخر الرسل هو محمد ﷺ، وهؤلاء مع بقية الرسل جاءوا بالتوحيد، يأمرون الناس بعبادة الله وحده، ويبطلون التعلق بالعبادة بغير الله جَلَّ وَعَلَا، ثم ذكر بعد ذلك حقيقة شرك المشركين، فقال: (**وَلَكِنَّهُمْ يَجْعَلُونَ بَعْضَ الْمَخْلُوقِينَ وَسَائِطَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ اللهِ تعالى، يَقُولُونَ: نُرِيدُ مِنْهُم التَّقَرُّبَ إِلَى اللهِ تَعَالَى، وَنُرِيدُ شَفَاعَتَهُمْ عِنْدَهُ**)، وهذا سبق بيان صفاته، وأن شرك المشركين كان على **نوعين**:

الأول: شرك بأرواح الكواكب على حد زعمهم.

الثاني: شرك بالأصنام والأوثان والقبور التي تحل فيها أرواح الصالحين بحسب زعمهم، أنها تتصل أرواحهم بأرواح الموتى فينفعون أو يضرون!

ومثّل للمعبودين بقوله: (**مِثْلَ الْملائِكَةِ وَعِيسَى، وَمَرْيَمَ**). أما الملائكة: فإن طائفة من العرب وغير العرب كانت تعتقد في الملائكة أنها بنات الله - تَعَالَى عما يقولون علوًّا كبيرًا - ويقولون: إن أرواح الملائكة منتشرة، فإذا طُلب من الملائكة أجابت، والملائكة عندهم لم يكن لها أوثان وأصنام كما جعلوا للكواكب، أو كما جعلوا للموتى أو للصالحين، وإنما أرواح الملائكة عندهم منتشرة، والاتصال بهذه

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٤/ ٢٥٤)، وفتح الباري (٨/ ٦١٢)، والدر المنثور (٧/ ٦٥٣).

الأرواح يكون بندائها وبعبادتها إذا احتاجت، فتجيبهم الجن إذا نادوا الملائكة، وتغيثهم الجن فيما أقدرهم الله عليه فيظنون أن ذلك من جهة الملائكة؛ قال جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ۝ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ﴾ [سبأ: ٤٠، ٤١]، فكانت حقيقة عبادة الملائكة هي عبادة الجن؛ قال جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَجَعَلُوا۟ بَيْنَهُۥ وَبَيْنَ ٱلْجِنَّةِ نَسَبًا ۚ وَلَقَدْ عَلِمَتِ ٱلْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾ [الصافات: ١٥٨]، وفي قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هنا: ﴿وَجَعَلُوا۟ بَيْنَهُۥ وَبَيْنَ ٱلْجِنَّةِ نَسَبًا ۚ﴾ وجهان من التأويل[1]:

الوجه الأول: إما أن تكون الجِنَّةُ هنا الملائكة، والنسب كون الملائكة بنات الله جَلَّ وَعَلَا، وسميت الملائكة جِنَّة لما في صفتهم من الاجتنان وهو الاستتار[2].

والوجه الثاني: أن تكون الجِنَّةُ هنا هم الجن؛ كما قال جَلَّ وَعَلَا: ﴿مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ٦]؛ يعني: الجن، والجن يُقال لهم: جِنّة؛ لأنهم مستترون، فيكون حقيقة قول المشركين أنهم جعلوا بين الله جَلَّ وَعَلَا وبين الجن نسبًا؛ لأنهم جعلوا بين الله وبين الملائكة نسبًا.

وفي الحقيقة إنما أوقعهم في ذلك الجن؛ كما قال جَلَّ وَعَلَا: ﴿بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ﴾ [سبأ: ٤١]، فدل ذلك على أن عبادة الملائكة كانت موجودة، وأن اعتقادهم في الملائكة لأجل أن الملائكة أرواح طاهرة؛ فاستغاثوا بها، وطلبوا منها؛ فأغاثتهم الجن، فعظم تعلقهم بالملائكة، وعظم اعتقادهم في الملائكة أنها بنات الله جَلَّ وَعَلَا.

---

(١) انظر: تفسير الطبري (١/ ٢٢٥)، وتفسير البغوي (٤/ ٤٤)، وزاد المسير (٧/ ٩١).

(٢) انظر: العين (٦/ ٢٠)، وتهذيب اللغة (١٠/ ٢٦٥)، والصحاح (٥/ ٢٠٩٤)، ومقاييس اللغة (١/ ٤٢١).

المقصود من ذلك: أن تعلمَ أن سبب شرك المشركين بالملائكة هو التعلق بالأرواح الطاهرة، فالملائكة أرواح طاهرة بالاتفاق، وذلك عند الأمم جميعًا، فجعلوا تلك الأرواح الطاهرة وسيلتهم إلى الله ﷻ، والله ﷻ بيَّن أن حقيقة عبادة الملائكة إنما هي عبادة للجن؛ لأنهم لما تعلقوا بالملائكة واستغاثوا بها لم يكن ذلك للملائكة في الحقيقة وإنما هي للجن؛ لأن الجن هي التي أضلتهم بذلك؛ كما في قوله ﷻ: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ ۝٤٠ قَالُواْ سُبْحَٰنَكَ﴾ [سبأ: ٤٠، ٤١]؛ يعني: ننزهك عن جميع ما لا يليق بجلالك وعظمتك، وننزهك عن أن نُعْبَدَ معك، ونعظمك بما أنت أهله ﴿أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم﴾ [سبأ: ٤١]، تبرؤوا من أولئك، ثم قالت الملائكة: ﴿بَلْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ﴾ [سبأ: ٤١]، وهذه هي الحقيقة.

وإذا نظرت في حال الذين تعلقوا بالصالحين أو تعلقوا بالموتى، فإن لهم شُبهًا من جنس شُبه المشركين في عبادتهم للملائكة، أو عبادتهم للّات أو لودّ وسواع... إلى آخر أوثانهم؛ وذلك أنهم يخاطبون ذلك الميت، فإذا خاطبوه ظهر لهم إما في صورة، أو سمعوا صوته الذي يعلمونه، فإذا سمعوا صوته ظنوا أن هذا هو غوث ذلك الآدمي، أو ظنوا أن المخاطِب لهم الملائكة، أو المجيب لهم الملائكة؛ فعظم تعلقهم بتلك الأرواح، وفي الحقيقة إنما كان ذلك من جهة الجن؛ لأنّ شياطين الجن تعهد أبوهم إبليس بأن يُضِل ذرية آدم إلا القليل، قال ﷻ مخبرًا عن قول إبليس: ﴿لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٦٢]، وقال ﷻ: ﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [الحجر: ٤٠]؛ فاستثنى أهل الإخلاص الذين خَلَصوا من الشرك؛ فأخلصوا عملهم لله ﷻ.

فإذًا حقيقة الشرك متماثلة، فليس ثَمَّ فرق بين الشرك في الملائكة، والشرك بالأموات، والشرك بروحانية الكواكب، الحقيقة واحدة، وهي

أنه تعلقٌ من بني آدم بأرواح غائبة، وهذه الأرواح الغائبة عظُمت الشبهة بها لمَّا كلمتهم الشياطين، والجن لهم القدرة على التكليم، وعلى أن يتشبهوا بصورة ابن آدم، كما جاء إبليس للمشركين في صورة رجل نجدي[١]، ويسمع الآدمي صوتًا يظنه صوت آدمي، وهو جني يقلد صوت الآدمي، ومعلوم أنّ مثل هذه الغائبات إذا تعلق بها المرء وقع في إضلال نفسه؛ لأنه تعلّق بشيء ما يدري ما حقيقته.

والمعلوم المتقرر عند أهل الشرائع جميعًا، وعند أهل العقول الصالحة السليمة أنّ الميت لا تخاطب روحه روح الآدمي، حتى في هذا العصر فيما يسمونه تحضير الأرواح ونحو ذلك، هذا إنما من جهة شياطين الجن يخدمون ذلك الساحر المحضر للأرواح، وإنما يخدمونه بعد خدمته لهم وتعبده لهم؛ فيتشكلون له بالصورة التي يريد، ويسمعونه الصوت الذي يريد، ومعلوم أن أعمار الجن أطول من أعمار الإنس كثيرًا؛ بل الموت فيهم بالنسبة لابن آدم قليل؛ لهذا قال جماعة من الجن لأحد العرب وسمع صوتهم[٢]:

لَقَدْ فُضِّلْتُمْ بَالأَكْلِ فِيْنَا وَلَكِنْ ذَاكَ يُعْقِبُكُمْ سَقَامًا

يعني: أن حقيقة الآدمي غير حقيقة الجني؛ فالجني خُلق من نار، وابن آدم خلق مما وصف لنا[٣]، والجني له مقدرة؛ فالتعلق بالملائكة، والتعلق بالصالحين، والتعلق بالموتى، كان بعد أشياء سمعوها، وكان

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (٩/ ٢٢٧)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ١٦٨٦) عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

(٢) انظر: ديوان المتنبي (٢/ ١٨٥).

(٣) كما في الحديث الذي أخرجه مسلم (٢٩٩٦) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**خُلِقَتِ الْمَلَائِكَةُ مِنْ نُورٍ، وَخُلِقَ الْجَانُّ مِنْ مَارِجٍ مِنْ نَارٍ، وَخُلِقَ آدَمُ مِمَّا وُصِفَ لَكُمْ**».

بعد أشياء أُجيبت لهم؛ فاستغاثوا بالميت فظنوا أنه أغاثهم، واستغاثوا بالملائكة فظنوا أنها أغاثتهم فيما لا يقدر عليه إلا الله ﷻ، وكان في الحقيقة أن الذي أعطاهم الجن، وأن الذي يسّر لهم ذلك، أو أغاثهم إنما هم الجن، وذلك ليوقعوا الشرك والبلاء العظيم فيهم بعد إذن الله ﷻ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أكثر من موضع في كتبه: (إن شياطين الجن قد تتمثل بصورة الآدمي، حتى إنها تتمثل بصور الأحياء والأموات)، وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وأعرف من ذلك ما يطول وصفه في قوم استغاثوا بي أو بغيري، وذكروا أنه أتى شخص على صورتي أو صورة غيري وقضى حوائجهم، فظنوا أن ذلك من بركة الاستغاثة بي أو بغيري، وإنما هو شيطان أضلهم وأغواهم!) انتهى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)].

وهذا يحصل أيضًا عند كثيرين؛ حيث يزعمون أن فلانًا رئي في دمشق، أو رئي في مصر، أو بغداد، أو المدينة، وفي الوقت نفسه رئي حاجًّا في مكة، أو رئي معتمرًا، ومن المعلوم القطعي عند أهل العقول الصحيحة أنّ الجسم الواحد لا يكون في مكانين متباعدين في الزمن نفسه، ومن قال إنه رآهم هنا ورآهم آخر هناك فهو صادق؛ كأن يراهم أهل المدينة ويراهم أهل مكة في الوقت نفسه، يقول رأيناه حاجًّا، وهل البلد الفلاني يقولون يوم عرفة رأيناه عندنا، فيكون هؤلاء صادقين وهؤلاء صادقين، ولكن جاء الاشتباه من جهة تمثل الجني بالإنسي، فمن أخبر بالرؤية فهو صادق، ولكن لا يمكن أن يكون ابن آدم في مكانين متباعدين في وقت واحد، ولكن الجني تمثل بصورته ليضل الناس.

إذًا فباب الشرك يدخل منه شياطين الجن الذين قال إمامهم

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١/ ٣٥٠)، والجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٢/ ٣٢٤).

ومقدَّمهم لله ﷻ: ﴿لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٦٢]؛ فشياطين الجن مهمتهم أن يقع بهم الابتلاء في هذا الأمر، وقد ثبت في «صحيح مسلم» أن النبي ﷺ قال: «**ألا إِنَّ رَبِّي أَمَرَنِي أَنْ أُعَلِّمَكُمْ ما جَهِلْتُمْ مِمَّا عَلَّمَنِي يومي هذا؛ كُلُّ مَالٍ نَحَلْتُهُ عَبْدًا حَلَالٌ، وَإِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ كُلَّهُمْ، وَإِنَّهُمْ أَتَتْهُمْ الشَّيَاطِينُ فَاجْتَالَتْهُمْ عن دِينِهِمْ...**»[(١)].

قال رحمه الله بعدها: (**وَعِيسَى، وَمَرْيَمَ**)؛ يعني: مثل عيسى ومريم عليهما السلام، عيسى ومريم أمه وقع بهما الشرك، واتُّخِذا إلهين مع الله ﷻ؛ قال ﷻ: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۚ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴿١١٧﴾ إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٦ ـ ١١٨]، وهذا تبرُّؤ من عيسى عليه السلام، وإثبات من الله ﷻ أنه عبد، وأنه اتُّخِذَ إلهًا مع الله ﷻ؛ فطائفة من الأنبياء والمرسلين ضل أتباعهم فاتخذوهم آلهة من جهة الغلو والإطراء؛ قال ﷺ: «**لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ؛ فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ، فَقُولُوا: عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ**»[(٢)]، وقد قال عيسى عليه السلام لأتباعه: ﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۖ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢]؛ فالأنبياء والرسل تحذر من هذا الشرك وتنهى عنه؛ بل رسالاتهم في هذا الأمر العظيم، وإخلاص

---

(١) أخرجه مسلم (٢٨٦٥) من حديث عياض بن حمار المجاشعي رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٣٤٤٥) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

القلب لله وتوجهه لله وحده هو زبدة الرسالات الإلهية، وهو مدار بعثة الأنبياء والمرسلين، فعيسى ومريم عليهما السلام اتُّخِذا إلهين من دون الله جل وعلا، فكيف اتُخذ عيسى عليه السلام إلهًا؟

الجواب: الألوهية غير الربوبية، فهو عليه السلام اتُّخِذ معبودًا؛ بأن يُستغاث به، ويُطلب منه، ويُسأل ويدعى.

والله جل وعلا كَفَّرَ النصارى باتخاذهم عيسى إلهًا، وبجعلهم عيسى ابنًا لله أو ثالث ثلاثة؛ قال سبحانه وتعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ٧٢]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣]، وهذا كله لأجل أنهم اتخذوا المسيح وأمه إلهين؛ قال سبحانه وتعالى: ﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ ٱنظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ ٱلْءَايَٰتِ ثُمَّ ٱنظُرْ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [المائدة: ٧٥]؛ فالآيات في القرآن في هذا الأمر كثيرة.

والذي حصل في هذه الأمة أنهم ما نظروا كيف صار عيسى إلهًا عند أتباعه المنحرفين عن سبيله؟ فاتخاذ عيسى إلهًا من جنس اتخاذ الأوثان آلهة، ومن جنس اتخاذ الصالحين في هذه الأمة آلهة؛ فالذين اتخذوا عبد القادر الجيلاني إلهًا أو معبودًا هذا من جنس تلك الشبهة، والذين اتخذوا العيدروس إلهًا ومعبودًا هو من جنس تلك العبادات، وكذلك الذين اتخذوا البدوي، أو الحسين، أو زينب، أو سكينة، أو غير هؤلاء من جنس شرك أولئك؛ لأنهم تعلقوا بالأرواح، واعتقدوا أن هؤلاء لهم مقامات عظيمة عند الله جل وعلا، وحصل لهم ما يريدون في بعض استغاثاتهم من جهة الجن؛ فصارت الشبهة في الشرك في هذه الأمة من جنس الشبهة عند المشركين؛ فضلَّ المتأخرون بما ضل به الأولون، والقرآن من أوله إلى آخره في رد هذا، وبيان ضلال المشركين، وبُعدهم عما يرضي الله جل جلاله، وما يحبه سبحانه وتعالى.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: **(وَأُنَاسٍ غَيْرِهِمْ مِن الصَّالِحِينَ)**؛ عُبد صالحون كثير، وعبادة الصالحين من جهة أنّ أرواح الصالحين طاهرة لها المقام العظيم عند الله جَلَّ وَعَلَا، وأنّ الله جَلَّ وَعَلَا لا يرد لهم طلبًا، يظنون أن مقام الصالح عند الله من جنس مقام المقرب عند ملوك الأرض، والملوك إذا توسط عندهم من هو مقرب ويحترمونه ولهم فيه مصلحة أجابوا لطلبه؛ إذا توسط وطلب أجابوا طلبه؛ لأنهم يرهبونهم؛ لأنهم يريدون أن يبقى على صلته بهم؛ ولأن لهم فيه مصلحة، فاعتقاد المشركين في الصالحين من جنس هذا الاعتقاد، ظنّوا أن العباد مع الله جَلَّ وَعَلَا من جنس الوزراء عند الملوك أو المقربين عند الملوك، فجعلوا هذا هو هذا، والله جَلَّ وَعَلَا في سورة سبإ أبطل ذلك بقوله: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُواْ ٱلْحَقَّ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ ﴿٢٣﴾﴾ [سبأ: ٢٢، ٢٣]، وقال جَلَّ وَعَلَا في سورة الإسراء: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ﴿٥٦﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ﴾ [الإسراء: ٥٦، ٥٧]، فالصالحون عند الله جَلَّ وَعَلَا يرجون الرحمة ويخافون العذاب، والله جَلَّ وَعَلَا هو مالك الملك.

فإذًا الشبهة التي من أجلها أشرك من أشرك بالصالحين من جهة التعلق بالأرواح، والظن بأن هذه الأرواح مقربة، فإذا كانت مقربة عند الله، فإنها إذا سُئلت فتسأل الله جَلَّ وَعَلَا، فيجيب لها طلبها ولا يرده؛ ولهذا من الأدعية البدعية[1] أن يقول القائل: أسألك بحرمة نبيّك،

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١/ ٣١٩)، وشرح الطحاوية (ص٢٦١).

أو بحرمة الولي الفلاني، أو بجاه أهل بدر عندك أن تعطيني كذا وكذا، والله جل جلاله ليس لأحد عنده حق بحيث لا يرد ما سأل، حتى الأنبياء عليهم السلام ربما رُدّت أسئلتهم وردت دعواتهم في حياتهم، فالله جل وعلا رد دعاءً لإبراهيم عليه السلام، وردّ دعاءً لنوح عليه السلام لما قال: ﴿إِنَّ ٱبۡنِي مِنۡ أَهۡلِي﴾ [هود: ٤٥]، وردّ أيضًا دعاءً للنبي صلى الله عليه وسلم؛ حيث قال: «**سَأَلْتُ رَبِّي ثَلَاثًا، فَأَعْطَانِي ثِنْتَيْنِ وَمَنَعَنِي وَاحِدَةً**»[1] ونحو ذلك.

فدعوات الأنبياء في الحياة على رجاء الإجابة، وهم أعظم مَنْ تجاب لهم الدعوة، لكن ليس لأحد المقام عند الله جل وعلا بحيث إنه إذا طلب فلا يُرد سؤاله، وهذا خلاف ما عليه كل الذين تعلقوا بالقبور والصالحين والأرواح المختلفة.

قال: ﴿فَبَعَثَ اللهُ إليهم مُحَمَّدًا صلى الله عليه وسلم يُجَدِّدُ لَهُمْ دِينَ أَبِيهِمْ إِبْرَاهِيمَ﴾، وهذا فيه أن مشركي العرب كانوا على أثر من الرسالة، وأنهم لم يكونوا بلا رسول قبل محمد صلى الله عليه وسلم؛ بل كانت رسالة إبراهيم عليه السلام فيهم؛ لهذا كان فيهم بقايا من دين إبراهيم ـ كما سبق بيانه ـ من أمور الفطرة؛ كالغسل من الجنابة، وغسل المرأة من الحيض، والصدقات، وبعض الأدعية والصلوات، ونحو ذلك.

قول الشيخ رحمه الله: ﴿**يُجَدِّدُ لَهُمْ دِينَ أَبِيهِمْ إِبْرَاهِيمَ**﴾ أخذه من قوله جل وعلا: ﴿إِنَّ إِبۡرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةٗ قَانِتٗا لِّلَّهِ حَنِيفٗا وَلَمۡ يَكُ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ۝١٢٠ شَاكِرٗا لِّأَنۡعُمِهِۚ ٱجۡتَبَىٰهُ وَهَدَىٰهُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ۝١٢١ وَءَاتَيۡنَٰهُ فِي ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةٗۖ وَإِنَّهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ۝١٢٢ ثُمَّ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ أَنِ ٱتَّبِعۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ حَنِيفٗاۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠ ـ ١٢٣]؛ فالنبي صلى الله عليه وسلم يجدد للعرب دين أبيهم إبراهيم عليه السلام، والله جل وعلا قال: ﴿لِتُنذِرَ قَوۡمٗا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمۡ فَهُمۡ

---

(١) أخرجه مسلم (٢٨٩٠) من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

غَٰفِلُونَ﴾ [يس: ٦]، وقوله ﷻ: ﴿مَّآ أُنذِرَ﴾ فيها وجهان من التفسير في هذه الآية(١):

الأول: إما أن تكون **(مَا)** موصولة، يعني: لتنذر قومًا الذي أنذر آباؤهم؛ فهم غافلون عما أنذر آباؤهم.

والثاني: أن تكون **(مَا)** نافية، ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ﴾؛ يعني: لتنذر قومًا لم يُنذر آباؤهم، والمقصود هنا بآبائهم الآباء القريبون؛ لأن أولئك غفلوا عن دين إبراهيم وملته إلا بقايا من العرب، أفرادًا كانوا يسمون الحنفاء اتبعوا ملة إبراهيم في كثير منها.

فإذًا لفظ التنديد هنا لأجل ما ذكرت يدل على أن مشركي العرب كانت لهم رسالة قبل محمد ﷺ، وذلك ظاهر بَيِّن والحجة عليهم قائمة به، ووجود الكعبة عندهم وبإقرارهم أنهم من نسل إبراهيم عليه السلام، ورسالة إسماعيل ورسالة إبراهيم عليهما السلام فيهم، والنبي ﷺ جدد لهم دينهم.

قوله: (دِينَ أَبِيهِمْ إِبْرَاهِيمَ) دين إبراهيم عليه السلام هو التوحيد والقنوت لله ﷻ؛ قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾ وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الزخرف: ٢٦ ـ ٢٨]، ﴿عَقِبِهِۦ﴾ من نسل إسحاق عليه السلام، وأيضًا من نسل إسماعيل عليه السلام وهم العرب، ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ يعني: إلى هذه الكلمة، فدين إبراهيم عليه السلام هو التوحيد والبراءة من الشرك وإخلاص العمل والدين لله ﷻ، وهو الذي بعث الله به محمدًا ﷺ؛ كما قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٣]، وكما قال ﷻ: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠].

---

(١) انظر: تفسير القرطبي (٦/١٥)، وزاد المسير (٣/٧)، وفتح القدير للشوكاني (٤/٣٦٠).

المقصود من ذلك: أن العرب قامت عليهم الحجة، وبُيِّن لهم الأمر ببعثة إبراهيم عليه السلام، ومحمد ﷺ بُعث مجددًا لهم دين أبيهم إبراهيم، ولكن الشريعة مختلفة؛ فإبراهيم عليه السلام جاء بدين الإسلام العام، ومحمد ﷺ جاء بدين الإسلام الخاص.

قال: ﴿**وَيُخْبِرُهُمْ أَنَّ هَذَا التَقَرُّبَ وَالاعْتِقَادَ مَحْضُ حَقِّ للهِ، لا يَصْلُحُ مِنْهُ شَيْءٌ لا لِمَلَكٍ مُقَرَّبٍ، وَلا نَبِيٍّ مُرْسَلٍ، فَضْلًا عَنْ غَيْرِهِمَا**﴾ يخبرهم محمد ﷺ أن التقرب إلى الأرواح، والصالحين، والأنبياء، والملائكة، وسؤال أولئك الشفاعة، هذا التقرب والاعتقاد في تلك الأرواح أنها تنفع، أو أنها تضر، أو أنها تملك شيئًا من الأمر، قال: ذلك (**مَحْضُ حَقِّ للهِ**)، محض حق الله يرجع إلى **المسألتين**:

- **الأولى: التقرب.**
- **والثانية: الاعتقاد.**

لأن هناك من يعتقد ولا يتقرب، وهناك من يتقرب ويعتقد، فكلتا المسألتين محض حق الله جل جلاله، فنفهم من هذا أن من اعتقد الشرك ولم يفعله فإنه مشرك كالذي فعله؛ لأن الاعتقاد بأن هذه الروح ـ مثلًا ـ تنفع أو تضر، أو أن أحدًا يُغيث فيما لا يقدر عليه إلا الله جل وعلا، هذا يجب أن يكون في الله جل وعلا، ولا يُعتقد في أحد أنه يملك من الأمر شيئًا، ولا أنه يملك الشفاعة؛ كما قال جل وعلا: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًاۖ﴾ [الزمر: ٤٤]؛ فالشفاعة مِلك لله جل وعلا، هو الذي يتكرم بها، وهو الذي يعطيها من يرضى عنه جل وعلا.

قال: ﴿**لا لِمَلَكٍ مُقَرَّبٍ، وَلا نَبِيٍّ مُرْسَلٍ، فَضْلًا عَنْ غَيْرِهِمَا**﴾ هذه رسالة محمد ﷺ أنّ العبادة لله وحده، وأن التقرب إنما هو لله وحده، فلا استغاثة ـ فيما لا يقدر عليه إلا الله ـ إلا بالله، ولا استغاثة بالأموات، ولا استغاثة بالأرواح، ولا استغاثة بالغائبين؛ كذلك لا عبادة

بأي نوع من أنواع العبادة إلا لله جَلَّ جَلَالُهُ، فتتعلق القلوب بالله وحده، ويبطل أمر الجاهلية بالتعلق بغير الله جَلَّ جَلَالُهُ.

قال: ﴿وَإِلَّا فَهَؤُلاءِ اَلْمُشْرِكُونَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللهَ هُوَ الخَالِقُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّهُ لا يَرْزُقُ إِلَّا هُوَ، وَلا يُحْيِي وَلا يُمِيتُ إِلَّا هُوَ، وَلا يُدَبِّرُ الأَمْرَ إِلَّا هُوَ، وَأَنَّ جَمِيع اَلسمٰوات السَّبْعِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَالأَرَضِينَ السَّبْعِ وَمَنْ فِيهَن، كُلَّهُمْ عَبِيدُهُ، وَتَحْتَ تَصَرُّفِهِ وَقَهْرِهِ﴾، من المعلوم أنّ المشركين يقرون بربوبية الله جَلَّ وَعَلَا؛ يعني: أكثر أفراد الربوبية يثبتها المشركون لله جَلَّ جَلَالُهُ، فإذا سألت المشرك من العرب من أهل الجاهلية أو من غيرهم: من الذي يحيي؟ فسيقول: الله، من الذي يميت؟ فسيقول: الله، من الذي يدبر الأمر؟ فسيقول: الله، من الذي يرسل الغيث؟ فسيقول: الله، من الذي يجير ولا يجار عليه؟ فسيقول: الله، من الذي يعافي من المرض؟ فسيقول: الله.

فإذًا هذه الأفعال على جهة الحقيقة إنما هي لله جَلَّ وَعَلَا، المشركون يعتقدون ذلك، ومع هذا الاعتقاد وكونهم يتصدقون ويدعون ويتقربون إلى الله بأنواع من القربات، ويغتسلون من الجنابة، وتغتسل المرأة من المحيض، ويصلون الأرحام، ويتفاخرون بذلك، مع ذلك لم يكونوا مؤمنين ولا مسلمين، لِمَ؟

لأن هذا لم يبتلوا به، إنما ابْتُلوا بأن يكون الله جَلَّ جَلَالُهُ هو المعبود وحده، وهم عبدوا مع الله غيره؛ فمن عبد مع الله غيره لم تنفعه صلاته ولا صيامه، وإن كان زائدًا متعبدًا، ولم ينفعه إقراره لله بالربوبية، وقد قال جَلَّ وَعَلَا عن أكرم الخلق محمد ﷺ: ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥]، فالله جَلَّ وَعَلَا ليس بينه وبين عباده نسب، وليس بينه وبين عباده مجاملة، وليس بينه وبين عباده رعاية، وإنما هو جَلَّ جَلَالُهُ القهار الجبار ـ سبحانه ـ الذي يستحق

العبادة وحده، فلو أشرك أكرم الخلق عليه لحبط عمله ولكان من الخاسرين، فكيف بمن هو دون محمد ﷺ؟!

لا شك أنهم لو أشركوا لحبط عنهم ما كانوا يعملون، ولبطل ما كانوا يعملون؛ قال ﷻ عن المشركين: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَـٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]، لهم أعمال ولهم طاعة ولهم أنواع خير، ولكن لما لم يوحدوا الله ﷻ؛ أي: يعبدوا الله وحده دونما سواه، ولما توجهوا إلى تلك الأرواح، ولما لم يجعلوا الأمر كله لله ﷻ؛ فإنهم صاروا مشركين ولم ينفعهم ذلك، ولم يعصم دماءهم ولا أموالهم، وإنما كانوا مشركين مكذّبين للرسل جميعًا.

وهذه في الحقيقة مسألة عظيمة، وآل الأمر ـ والله المستعان ـ بكثير من الناس إذا سمعوا من يقول: لا حول ولا قوة إلا بالله، أو سمعوا من يقول: ما شاء الله، أو سمعوا من يقول: الحمد لله؛ سموه مؤمنًا، ولو كان على غير عمل أصلًا! بل لو رأوه مجاهدًا في سبيل الله ـ كما يقولون: رأوه يقارع المشركين والكفار في الميدان ـ ورأوا عنده من الأعمال والصالحات أمرًا عظيمًا، ونظروا في أمره بهذا الاعتبار فعظموه تعظيمًا، وجعلوه من الأئمة ومن المقتدى بهم، وقد يكون في حقيقة الأمر مشركًا بالله ﷻ، إما من جهة الاعتقاد بأن يعتقد في أولئك الصالحين، أو لا يكفر بالطاغوت، أو أنه يشرك في الحقيقة بأن يتوجه للموتى بأنواع القربات.

فالمسألة هذه فيها غربة في هذا الزمن وفي كل زمن، وأصبحت مسائل التوحيد، وأصبح هذا الأمر في هذا الزمن محل نظر عند الأكثرين، وصار الشرك إنما هو نفي وجود الخالق ﷻ، وصار الكافر عند طائفة هو: الملحد الذي لا يؤمن بوجود الله، وجُعِلَت طائفةُ النصارى من المؤمنين، والصابئين من المؤمنين؛ لأنهم يعبدون الله على

طريقتهم، وآخرون قالوا بتوحيد الأديان السماوية، وآخرون يردون على من قال بتوحيد الأديان السماوية، ولكنهم إذا نظروا إلى شرك المشرك وتعلقه بالصالحين، وما يحصل عند المشاهد والقبور من أنواع عبادة غير الله، أو ما يفعله الضالون من تحكيم القوانين الوضعية، واعتقاد أنها يجوز أن يحكم بها، ولم يجعلوا ذلك من المخرج عن دين الإسلام، وهذا من الغربة المتحققة في هذا الزمن، والله المستعان.

ولهذا يجب على طلاب العلم أن يكونوا متبصرين بهذا الأمر أعظم تبصر، وتبصرك فيه لا يعني الحكم على الأفراد المعيّنين؛ فالحكم على المعين بحث فقهي يُرجع فيه إلى أهله، ويحتاج إلى فتوى، لكن اعتقادك بالتوحيد، واعتقادك أن الشرك مردود مهما كان من جاء به، وإبطال منزلة المشرك مهما كان؛ فهذا نبيّنا ﷺ يقول الله ﷻ عنه: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]، واليوم تجد من يقول في حال بعض المشركين: ما يضر شركهم، لا تتكلم في هذه الأمور، هؤلاء عندهم من المقامات العظيمة كذا وكذا. والله ﷻ يقول عن نبيِّه ﷺ: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥]، وهؤلاء يقولون: إن أولئك الذين لهم أعمال صالحة لما أشركوا لا يضرهم ذلك الشرك، ولا يضرهم عبادة غير الله ﷻ، ولا ما يعتقدون في غير الله ﷻ! وهذا لا شك يحتاج من الموحد إلى الاهتمام بهذا الأمر اهتمامًا عظيمًا.



فَإِذَا أَردت اَلدَّلِيلَ عَلَى أَنَّ هَؤُلَاءِ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ قَاتَلَهُم رَسُولُ اللهِ ﷺ يَشْهَدُونَ بِهَذَا؛ فَاقْرَأْ قَوْلَهُ تَعَالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٣١]، وَقَوْلَهُ: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٤ ـ ٨٩]، وغير ذلك من الآيات.

فإِذَا تَحَقَّقْتَ أَنَّهُمْ مُقِرُّونَ بِهَذَا، وَأَنَّهُ لَمْ يُدْخِلْهُمْ في التَّوْحِيدِ الَّذِي دَعَاهُمْ إِلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَعَرَفْت أن التَّوحِيدَ الَّذِي جَحَدُوهُ هُوَ تَوْحِيدُ العِبَادَةِ، الَّذِي يُسَمِّيهِ الْمُشْرِكُونَ فِي زَمَانِنَا: (الاعْتِقَادَ)، كَمَا كَانُوا يَدْعُونَ اللهَ سُبْحَانَهُ لَيْلًا وَنَهَارًا.

الشَّرح

هذه من الأدلة الظاهرة على أن الموحد لله في الربوبية لا ينفعه توحيده إلا إذا وحد الله في الإلهية، توحيد الله بأفعاله لا ينفع إلا لمن وحد الله ﷻ بأفعال العبد، إذا وحدتَ الله بأفعالك نفعك توحيدك لله ﷻ بأفعاله؛ يعني: الموحد لله في الألوهية ينفعه توحيد الربوبية ويعظم؛ لأنّ توحيد الربوبية له آثار عظيمة، وواجب من الواجبات؛ لأنه أحد أنواع

التوحيد، لكن من وحّد الله في الربوبية، ولم يوحّده في العبادة فلا ينفعه ذلك، وإنْ كان يتكلم في ذلك بعلوم عجيبة وتفاصيل غريبة، حتى يعبد الله وحده لا شريك له، وحتى يعتقد أنّ عبادة ما سواه باطلة، وحتى يؤمن بالله ويكفر بالجن والطاغوت بأنواع ذلك.

ثم **قال** بعد ذلك: ﴿**فإذَا تَحَقَّقْتَ أَنَّهُمْ مُقِرُّونَ بِهَذَا**﴾ إشارة إلى إقرارهم بتوحيد الربوبية في الآيات السابقة، وقد سبق بيان أنّ إقرار المشركين بالربوبية يختلفون فيه:

- فمنهم من يقر بأفراد منه كثيرة.
- ومنهم من يقر بأكثره.
- ومنهم من يقر بأنواع الربوبية لله ﷻ، وأنه واحد في ذاته.

فإقرار المشركين بتوحيد الربوبية مختلف؛ ليسوا جميعًا فيه على مرتبة واحدة، لكن يجمعهم أن جميع من أرسل إليهم الله ﷻ الرسل لم يكونوا منكرين لوجود الصانع، ولم يكونوا منكرين لوجود الرب الخالق الرزاق الذي يدبر هذا الملكوت، ويجري الأفلاك، ويجري ما به صلاح العباد، لم يكن أحد ينكر هذا، إلا طائفة ـ كما قال الشهرستاني في بعض كتبه ـ لا يصح أن تنسب إليهم مقالة؛ لأنهم كانوا أفرادًا متفرقين[1]، كلّ من بعثت إليهم الرسل كانوا يقرون بأن الله ﷻ هو الذي

---

(١) قال الشهرستاني: (القاعدة الخامسة: في إبطال مذهب التعطيل وبيان وجوه التعطيل، وقد قيل أن التعطيل ينصرف إلى وجوه شتى؛ فمنها: تعطيل الصنع عن الصانع، ومنها: تعطيل الصانع عن الصنع، ومنها: تعطيل الباري سبحانه عن الصفات الأزلية الذاتية القائمة بذاته، ومنها: تعطيل الباري سبحانه عن الصفات والأسماء أزلًا، ومنها: تعطيل ظواهر الكتاب والسُّنَّة عن المعاني التي دلت عليها.

أما تعطيل العالم عن الصانع العالم القادر الحكيم؛ فلست أراها مقالة لأحد =

خلق هذا الخلق، وهو الذي خلق الأفلاك والسماء، وهو الذي خلق الأرض، وهو الذي أجرى المياه، وهو الذي خلق الإنسان والحيوان، وهو الذي قسم الأرزاق، وهو الذي من توكل عليه لم يَخِبْ، وهو الذي يجير ولا يجار عليه، وهو الذي إذا فتح رحمة فلا ممسك لها، وهو الذي بيده ملكوت كل شيء، ويدبر الأمر، ويحيي ويميت، ويُمْرض ويُصح، ويُفقر ويُغني، كما شاء ﷻ.

هذا الإقرار لا يُدخل المرء في دين الله؛ أي: لا يدخله في التوحيد؛ ولهذا عظمت الشبهة بهذه المسألة في كل زمان.

وتحقيق هذه الشبهة التي أراد الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ كشفها هي شبهة من يقول: كيف يُحكم بالشرك على من يقر بوجود الله، وأنه هو الذي يتصرف في الملكوت، ويقول: ما شاء الله، ويقول: لا حول ولا قوة إلا بالله، وربما دعا وصلى وتصدق، . . . إلى غير ذلك مما سبق بيانه من أنواع العبادات؟ فما الذي جعل أولئك كفارًا؟ وما الذي جعلهم مشركين؟ وما الذي جعلهم يشركون؟ وما الذي جعلهم ليسوا أتباعًا لمحمد ﷺ؟ لا بد من تحقيق ذلك، فإذا تحققت أنهم مقرون بإفراد الربوبية، وأنهم يعظمون الله ﷻ في بعض ما يستحق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وتقرَّر ذلك في قلبك وعرفته معرفة يقين؛ فلا بد أن تعلم أن ذلك الإقرار لم يدخلهم في توحيد الله ﷻ؛ ولهذا **قال هنا**: ﴿**فإِذَا تَحَقَّقْتَ أَنَّهُمْ مُقِرُّونَ بِهَذَا**﴾؛ يعني: بما سبق إيضاحه، وأن ذلك الإقرار ﴿**لَمْ يُدْخِلْهُمْ فِي التَّوحِيدِ الَّذِي دَعَاهُمْ إِلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ**﴾؛ لا بد أن تبحث وأن تعلم ما

= ولا أعرف عليه صاحب مقالة؛ إلا ما نقل عن شرذمة قليلة من الدهرية أنهم قالوا: العالم كان في الأزل أجزاءً مبثوثة تتحرك على غير استقامة واصطكت اتفاقًا فحصل عنها العالم بشكله الذي تراه عليه. . .). انظر: نهاية الإقدام عن علم الكلام (ص٧٤). وانظر: درء تعارض العقل والنقل (٣/ ١٢٨، ٧/ ٣٩٦).

الذي جحدوه؟ وما الذي صاروا به مشركين؟ وإذا تأملت حالهم وجدت أنهم صاروا مشركين بعبادة غير الله ﷻ.

فإذًا صارت الأفعال **قسمين**:

الأول: أفعال الرب ﷻ؛ أي: توحيده بها لا يكفي؛ لأنّ المشركين كانوا موحّدين لله ﷻ بأفعاله؛ يعني: كل فعل لله يعلمون أنه ليس له شريك فيه على الكمال والحقيقة.

والثاني: أفعال العباد، وهي التي من جهتها صاروا مشركين.

فالواجب في التوحيد الذي دعت إليه الرسل أن يوحَّد الله ﷻ بالنوعين من الأفعال: أفعاله ـ سبحانه ـ وأفعال العباد أيضًا، وإنما صار ابتلاء الناس بالرسل من جهة توحيد العباد ربهم ﷻ بأفعالهم وليس بأفعاله سبحانه وتعالى.

فعلمنا بذلك أن التوحيد الذي أقروا به هو توحيد الربوبية، لكن لا بد أن نعلم ما التوحيد الذي جحدوه؟ **قال الإمام** رحمه الله هنا: ﴿**وَعَرَفْت أن التَّوحِيدَ الَّذِي جَحَدُوهُ هُوَ تَوْحِيدُ العِبَادَةِ**﴾ توحيد العبادة هو الذي جحده المشركون لم؟ لأنه قال لهم ﷺ: «**قولوا: لا إله إلا الله**»، فقالوا: ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَاحِدًا﴾ [ص: ٥][1]، ومن المتقرر المعروف أن معنى

---

(١) كما في الحديث الذي أخرجه أحمد في مسنده (٢٥/ ٤٠٤، ٤٠٥، ٢٧/ ١٤٨، ٣١/ ٣٤٢، ٣٨/ ٢٢٤، ٢٤٦)، والطبراني في الكبير (٨/ ٣١٤)، والبيهقي في دلائل النبوة (٢/ ١٨٦)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٥/ ٢٦١٩)، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ عِبَادٍ الدِّيلِيِّ، وَكَانَ جَاهِلِيًّا أَسْلَمَ، فَقَالَ: «**رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَصَرَ عَيْنِي بِسُوقِ ذِي الْمَجَازِ، يَقُولُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ قُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ؛ تُفْلِحُوا، وَيَدْخُلُ فِي فِجَاجِهَا وَالنَّاسُ مُتَقَصِّفُونَ عَلَيْهِ، فَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا يَقُولُ شَيْئًا، وَهُوَ لَا يَسْكُتُ، يَقُولُ: أَيُّهَا النَّاسُ! قُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ؛ تُفْلِحُوا، إِلَّا أَنَّ وَرَاءَهُ رَجُلًا أَحْوَلَ وَضِيءَ الْوَجْهِ، ذَا غَدِيرَتَيْنِ يَقُولُ: إِنَّهُ صَابِئٌ، كَاذِبٌ، فَقُلْتُ: مَنْ** =

الإله في لغة العرب المعبود[١]؛ لأن كلمة إله مشتقة من أله يأله إلهة وألوهة وألوهيةً، وهذا بمعنى العبادة، فالإله: هو المعبود، وقول: (لا إله إلا الله)؛ يعني: لا معبود بحق إلا الله، ويدل على تفسير العبادة بذلك قول الله ﷻ: ﴿الٓر كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ۝١ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَۚ﴾ [هود: ١، ٢]، هذه وصية الله ﷻ لجميع المرسلين ولجميع الناس، (لا تعبدوا إلا الله) مساوية لـ(لا إله إلا الله)؛ فصار بالمطابقة الإله هو المعبود، والإلهية: هي العبادة، (لا إله إلا الله)؛ يعني: لا معبود بحق إلا الله؛ يعني: لا تعبدوا إلا الله، والمشركون يفهمون اللغة، ويفهمون معاني الكلام في زمن النبوة، فلما قال لهم قولوا: لا إله إلا الله. ودعاهم إلى (لا إله إلا الله)؛ علموا أن المعنى أن يَدَعُوا جميع الآلهة، وألا يتوجهوا بنوع من أفعالهم إلى شيء من تلك الآلهة، فقال الله ﷻ عنهم: ﴿إِنَّهُمۡ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسۡتَكۡبِرُونَ ۝٣٥ وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجۡنُونِۭ﴾ [الصافات: ٣٥، ٣٦]؛ يعني: النبي ﷺ، وقال ﷻ عنهم أيضًا: ﴿أَجَعَلَ ٱلۡأٓلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًاۖ﴾ [ص: ٥].

أما الأرباب بمعنى الربوبية: الخلق والرزق والإحياء والإماتة؛ فهم لم يجعلوا لهم أربابًا مختلفين، لكن الرب بمعنى المربوب بالتلازم، هذا يكون بالمعنى الأول؛ يعني: المعبود[٢]؛ كما في نحو قوله ﷻ: ﴿ءَأَرۡبَابٌ

= **هَذَا؟ قَالُوا: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، وَهُوَ يَذْكُرُ النُّبُوَّةَ، قُلْتُ: مَنْ هَذَا الَّذِي يُكَذِّبُهُ؟ قَالُوا: عَمُّهُ أَبُو لَهَبٍ، قُلْتُ: إِنَّكَ كُنْتَ يَوْمَئِذٍ صَغِيرًا، قَالَ: لَا واللهِ إِنِّي يَوْمَئِذٍ لَأَعْقِلُ**».

(١) انظر: لسان العرب (١٣/ ٤٦٩)، والقاموس المحيط (ص١٦٠٣)، ومختار الصحاح (ص٩).

(٢) قال الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ: (الرب، والإله، في صفة الله ـ تبارك وتعالى ـ، متلازمة، غير مترادفة؛ فالرب من الملك، والتربية =

مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ﴾ [يوسف: ٣٩]، وقوله ﷻ: ﴿اتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا﴾ [التوبة: ٣١].

إذًا المشركون صاروا مشركين بعبادتهم غير الله ﷻ، وبيَّنا فيما سبق أن تلك العبادة لغير الله كانت من جهة الاعتقاد في الأرواح الطيبة؛ الأرواح الخيرة؛ فاعتقدوا في الملائكة؛ لأن الملائكة أرواح خيّرة، واعتقدوا في الأنبياء؛ لأن الأنبياء أرواح طاهرة، واعتقدوا في الصالحين؛ لأنهم أرواح طيبة؛ فاعتقدوا في تلك الآلهة من جهة خيرية الأرواح وزكاء الأرواح وطهارتها وقربها من الله ﷻ؛ فصار سبب شرك المشركين الاعتقاد في الأرواح، وهذه هي حقيقة الشرك بالله ﷻ في جميع رسالات الرسل التي جاءت لدحض هذه المسألة؛ وهي بيان أنّ من جعل للأرواح تأثيرًا، ومن جعل أن للأرواح خواصَّ ليست بشرية، وإنما من جهة خواص الآلهة؛ فهذا هو الشرك بعينه.

فنوح عليه السلام أُرسل إلى قوم يعتقدون في أرواح الصالحين؛ كما أخبر الله ﷻ عنهم بقوله: ﴿وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣]، قال ابن عباس رضي الله عنهما: هي أسماء رجال صالحين[1].

إذا تقرر هذا وصار عندك حقيقة واضحة ـ لأنّ أعظم مسألة أنْ تعلم لِمَ صار المشركون به مشركين في دعوة كل نبي وكل رسول ـ علمت حقيقة الشرك ما هو، فإذا علمت حقيقة الشرك، فأي شيء سمي

= بالنعم؛ والإله، من التأله، وهو القصد، لجلب النفع، ودفع الضر بالعبادة؛ وكانت العرب تطلق الرب على: الإله، فسموا معبوداتهم أربابًا، لأجل ذلك؛ أي: لكونهم يسمون الله ربًّا، بمعنى إلهًا). انظر: الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٣/ ١٢).

(١) راجع: (ص٤٤).

به ذلك الشرك فلا يغير الحقيقة؛ لأن الأشياء تعرف بحقائقها وبمعانيها لا بألفاظها.

والمشركون في الزمن المتأخر في القرون الماضية غيّروا الأسماء، فسموا الشرك في العبادة الاعتقاد، كما ذكر الشيخ هنا **قال**: ﴿**الَّذِي يُسَمِّيهِ الْمُشْرِكُونَ فِي زَمَانِنَا** ﴿**الاعْتِقَادَ**﴾؛ يعني: توحيد العبادة يسميه المشركون في زماننا الاعتقاد؛ كقولهم: يعتقد في الولي، وهذه كلمة تسمعها إلى الآن في كثير من الأمصار، وقولهم: هذا له روح فيها سر، والروح يسمونها السر أيضًا؛ فيعدلون ـ مثلًا ـ عن (قدس الله روحه) إلى (قدس الله سره)، ما الفرق بين الروح والسر؟

السر عندهم هو الروح التي يُعتقد فيها فتغيث، فصار لها سر من الأسرار.

فتسمية الشرك بالاعتقاد، وتسمية الاستغاثة بالتوسل، وتغيير حقائق الأسماء وحقائق الألفاظ، هذا لا يعني تغير حقائق الأشياء وحقائق المعاني؛ لأن العبرة بالمعاني لا بالألفاظ؛ فالخمر لو سميت بغير اسمها ـ كما سميت شرابًا روحيًّا ـ بقيت خمرًا محرمة، ولو سميت بأحسن الأسماء وبأقرب الأسماء للنفوس، ولو سمي الربا بتسمية لائقة؛ كأن يسمى فائدة، أو يسمى مكسبًا، أو مضاربة، وحقيقته هي حقيقة الربا يبقى الربا، فالعبرة في الشرع بالمعنى، وليست العبرة بالألفاظ، وقد جاء في الحديث: «**لَيَشْرَبَنَّ نَاسٌ من أُمَّتِي الْخَمْرَ يُسَمُّونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا**»[1]؛ فالألفاظ لا تغير الحقائق.

ولما كان المشركون في زمن الإمام المصلح الشيخ محمد

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٨٨)، وابن ماجه (٤٠٢٠)، والإمام أحمد في المسند (٥/ ٣٤٢)، وابن حبان (١٥/ ١٦٠)، والطبراني في الكبير (٣٤١٩)، والبيهقي في الكبرى (٨/ ٢٩٥) من حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه.

ابن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ غيروا الأسماء؛ فالتبس هذا على كثير من أهل العلم، كيف يكون هذا هو الشرك الذي صار به أهل الجاهلية مشركين؛ لأجل تغير الأسماء.

فإذا قلت: إنهم يستغيثون بغير الله قالوا: هذا توسل، والتوسل بالصالحين جائز، كما هو مذكور في كتب الفقه. لكن ذلك التوسل شيء وهذه الاستغاثة التي سميتموها توسلًا ـ اشتباهًا ـ هذه حقيقتها شيء آخر!

إذا قلت: إن الذبح لغير الله شرك أكبر من جنس تقرب المشركين بالقرابين لتلك الأصنام والأوثان؛ قالوا: ليس هذا ذبحًا للميت، وإنما هو تقرب لله، لكن باسم الميت حتى يشفع الميت عند الله، وإلا فإن المقصود هو الله جَلَّ جَلَالُهُ؛ فغيروا الأسماء وبقيت حقيقة الاعتقاد!

ولهذا **قال الشيخ** هنا: (**الَّذِي يُسَمِّيهِ الْمُشْرِكُونَ فِي زَمَانِنَا (الاعْتِقَادَ)**) والاعتقاد هو: تعلّق القلب بمن تقرب إليه ذلك المتقرب، فإذا تعلق قلب المسلم بالميت من جهة كشف ضرٍّ أو جلب نفع، أو بالتوجه إليه بأي نوع من أنواع العبادة؛ صار ذلك شركًا منه مخرجًا له من الملة، ولو كان مصليًا صائمًا.

فإذًا حقيقة التوحيد وحقيقة الشرك لا بد أن تتضح كمقدمة لكشف الشبهات، بم صار المشركون مشركين؟

الجواب: من جهة الاعتقاد في الأرواح.

بم صار الموحدون وأتباع الأنبياء ـ عليهم الصلاة والسلام ـ موحدين ومسلمين؟

الجواب: من جهة تعلقهم واعتقادهم بالله وحده دون غيره، ونبذ التعلق بالمخلوقين والأموات والأوثان والأصنام، الذي حقيقته التعلق بالأرواح.

وسبق بيان أن المشرك ليس عادمًا العقل حيث إنه يتعلق بحجر

لا معنى له، أو يتعلق بشجر لا معنى له، أو يتعلق بخشب لا معنى له، وإنما يتعلق بهذه الأشياء لما لها من الخاصية من جهة حلول الأرواح فيها: إما أرواح الصالحين، أو أرواح الكواكب، أو أرواح الملائكة باعتقادات مختلفة، فصاروا مشركين لأجل اعتقادهم، سواءً أكان ذلك الاعتقاد في نفسه موافقًا لحقيقة الأمر أم لم يكن موافقًا.

مثال ذلك: ما يحصل الآن عند قبر الحسين في مصر، من المعلوم عند المؤرخين أن رأس الحسين لم يُحمل إلى مصر، وإنما حمل رأسه إلى الشام، ومصر لم يصلها رأس الحسين[١]؛ فجعل هناك قبر ومدفن؛ فمن تعلق بذلك القبر تعلق بالحسين، وإن كان المدفون ليس بالحسين أصلًا! فصار مشركًا ولو لم يوافق اعتقاده الحقيقة؛ لأنه تعلق قلبه بغير الله ﷻ في هذه البقعة.

فإذًا مدار الشرك والاعتقاد في المخلوق أن له بعض خصائص الإله، وأنه له أن يشفع عند الله ﷻ بدون إذنه ورضاه، ويجعلون له خاصية أنّ الله ﷻ لا يردّ له طلبًا، وأنه يسمع ما يُتكلم به، وأنه يغيث من استغاث به، وأن أكثر الناس تقربًا إليه يكون أقرب الناس من غيره، فيشفع له ويعطيه طلبته وحاجته.

إذًا من المهمات في هذا الباب قبل الدخول في الكتاب ما قدم به الشيخ هذه الرسالة هذه المقدمات المهمة: أن تعلم أولًا حقيقة شرك المشركين، فتعلم حقيقة عبادة أولئك، وأنهم كانوا يتعبدون الله بأنواع من

---

(١) قال ابن الجوزي في المنتظم (٥/ ٣٤٤): (وذكر ابن أبي الدنيا أنهم وجدوا في خزانة يزيد رأس الحسين فكفنوه ودفنوه بدمشق عند باب الفراديس).
وقال ابن كثير في البداية والنهاية (٨/ ١٩٢): (... وقد اختلف العلماء بعدها في رأس الحسين، هل سيّره ابن زياد إلى الشام إلى يزيد أم لا؟ على قولين، الأظهر منهما أنه سيره إليه، وقد ورد في ذلك آثار كثيرة، فالله أعلم).

العبادات، ولم يكونوا خالين من التعبد؛ كما سبق بيانه أول الكتاب، أنهم كانوا يصلون ويتصدقون ويحجون ويتفاخرون بالمعروف، ولكن لم يكونوا موحدين، وصاروا مشركين من جهة أنهم اعتقدوا بغير الله ﷻ، وأنهم تقربوا إلى تلك الآلهة بأنواع القرابين والعبادات، واعتقادهم في الآلهة كان من جهة الاعتقاد في الأرواح، والاعتقاد في أسماء تلك الآلهة، وتمثيل تلك الأسماء بأرواح طاهرة، لها عند الله ﷻ المقام الأعظم.

فإذا كان كذلك فمن أشرك بالله ﷻ بأي نوع من أنواع الشرك الأكبر فإنه حابطٌ عمله، ولو كان مصليًا صائمًا؛ كما قال ﷻ لنبيِّه ﷺ: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]، وهو النبي ﷺ، فكيف بمن دونه؟!

قال الشيخ رحمه الله بعد ذلك: **(وَعَرَفْت أن التَّوحِيدَ الَّذِي جَحَدُوهُ)** يعني: الذي جحده المشركون **(هُوَ تَوْحِيدُ العِبَادَةِ)** يعني: أن لا يعبد إلا الله، وأن لا يتوجه إلا إلى الله، أن لا يُدعى إلا الله، وأن لا يُستغاث إلا بالله ﷻ بما لا يقدر عليه إلا الله، وسائر أنواع العبادة.

قال: (الَّذِي يُسَمِّيهِ الْمُشْرِكُونَ فِي زَمَانِنَا (الاعْتِقَادَ)، وَكَانُوا يَدْعُونَ اللهَ سُبْحَانَهُ لَيْلًا وَنَهَارًا)، فهل المشركون لم يكونوا يدعون الله؟ كانوا يدعون الله وكانوا يتقربون لله، ومع ذلك هم مشركون، لِمَ؟

لأنهم دعوا الله ودعوا معه غيره، ذبحوا لله وذبحوا مع ذلك لغيره، نذروا لله ونذروا مع ذلك لغيره، استغاثوا بالله ومع ذلك استغاثوا بأرواح الملائكة والجن والصالحين والأنبياء، . . . إلى غير ذلك، فصارت هناك شركة؛ جعلوا لله عبادات وجعلوا أيضًا لتلك الأرواح شيئًا من أنواع العبادة.

❊ ❊ ❊

ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ يَدْعُو اَلْمَلائِكَةَ لأَجْلِ صَلاحِهِمْ، وَقُرْبِهِمْ مِن اللهِ؛ لِيَشْفَعُوا لَهُ، أَوْ يَدْعُو رَجُلًا صَالِحًا مِثْلَ اللَّاتِّ، أَوْ نَبِيًّا مِثْلَ عِيسَى.

الشَّرح

من المشركين من يدعو الملائكة؛ كما قال جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠]؛ فهل كانوا يعبدون الملائكة في الحقيقة؟ أجابت الملائكة بما أخبر الله جَلَّ وَعَلَا به في قوله: ﴿قَالُوا۟﴾؛ يعني: الملائكة ﴿سُبْحَٰنَكَ﴾، يعني: تنزيهًا لك عن أن يكون معك معبود بحق، وتنزيهًا لك أن نستحق العبادة، وتنزيهًا لك عن ذلك الظلم الذي وقع من الناس بإشراكهم من الملائكة مع الله في الدعاء وفي العبادة، ﴿قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ﴾ [سبأ: ٤١].

فحقيقة أولئك في اعتقادهم أنهم سألوا الملائكة، وتوسلوا بالملائكة، واستغاثوا بالملائكة، لكن حقيقة الأمر أنهم استغاثوا بالجن وعبدوا الجن؛ لأن الجن تأتي وتتكلم عند ذلك الوثن، أو القبر، أو الصنم، فيظنون أن الذي خاطبهم وخاطبوه وأجابهم وسألوه إنما هم الملائكة، وفي الحقيقة إنما هم شياطين الجن؛ لأن الجن مهمتهم أن يغووا الإنس؛ كما قال إبليس لربنا جَلَّ وَعَلَا: ﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٦٢]، وقال جَلَّ وَعَلَا عنه في آية أخرى: ﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [الحجر: ٤٠]، فدلّ على أن الذين استثنى الله جَلَّ وَعَلَا من أن يقعوا في حبائل إبليس إنما هم عباد الله المخلَصون، وهم الذين أخلصوا لله جَلَّ وَعَلَا دينهم، فخلصوا لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وأخلصهم الله جَلَّ وَعَلَا من الشركة في العبادة والتوجه.

قال: ﴿مِنْهُمْ مَنْ يَدْعُو اَلْمَلائِكَةَ لأَجْلِ صَلاحِهِمْ، وَقُرْبِهِمْ مِن اللهِ﴾ هذه مقدمات مهمة؛ يعني: لِمَ عبدوا الملائكة، هل رأى الناس الملائكة؟ ما رأوا الملائكة.

هل اعتقدوا في الملائكة اعتقادًا وهم لا يعرفون الملائكة؟ لا، وإنما اعتقدوا في الملائكة؛ لأنهم يعلمون أنّ الملائكة أرواح طاهرة صالحة لا يعصون الله ما أمرهم، ولم يرتكبوا خطيئة، وأنهم مقربون عند الله ﷻ.

فإذًا شرك المشركين بالملائكة كان من جهة **شبهتين**:

الشبهة الأولى: أنهم أرواح طاهرة صالحة لم تعصِ؛ ولذلك كانت أرفع من البشر، أرفع من المخطئين من العصاة، فإذا أراد العاصي أن يتقرب إلى الله ضعفت نفسه، فذهب يتقرب بأرواح طاهرة إلى الله، بظنه أنه لأجل معصيته لا يستطيع أن يصل إلى الله ﷻ.

الشبهة الثانية: لأجل قرب الملائكة من الله ﷻ.

فتعلَّق المشركون بالملائكة لأجل هاتين العلتين؛ صلاح الملائكة وطهرة أرواحهمو ثم لأجل قربهم من الله ﷻ.

وإذا تأملت وجدت أن هذه الحقيقة هي الموجودة في المشركين في كل زمان مع تغير الأحوال وتغير المتعلقات، فإذا سألت النصارى: لِمَ دعوا مريم، ولِمَ يستغيثون بمريم عليها السلام، ولِمَ يستغيثون بالرسل مثل المسيح عليه السلام، ولِمَ يستغيثون ببطارقتهم الأموات والأحياء، ولِمَ يصورون التصاوير ويجعلونها في كنائسهم ـ تصاوير الرجال الصالحين أو مريم وعيسى عليهما السلام؟ ـ وكذلك اليهود لِمَ يعبدون بعض البشر ويتعلقون بأرواحهم؟ ولِمَ عبد قوم نوح عليه السلام تلك الأرواح؟ ولِمَ عبد قوم إبراهيم عليه السلام تلك الأصنام والأوثان؟ وهكذا إلى زمن المشركين في جاهلية العرب وإلى زمننا هذا، وجدت أن الشبهة هي الشبهة في الملائكة:

أولًا: أرواح طاهرة.

ثانيًا: قربها من الله ﷻ.

فمن أراد أنْ يجعل لله ﷻ شريكًا في العبادة يُتوجه إليه بأي نوع من أنواع العبادة، فنقول له: الملائكة أحق، الملائكة أحق بأن تكون آلهة؛ لأن الملائكة أرواح طاهرة بالاتفاق، وهي مقربة عند الله ﷻ بالاتفاق، قال تبارك وتعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ وَيَسۡتَغۡفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَا وَسِعۡتَ كُلَّ شَيۡءٖ رَّحۡمَةٗ وَعِلۡمٗا فَٱغۡفِرۡ لِلَّذِينَ تَابُواْ وَٱتَّبَعُواْ سَبِيلَكَ وَقِهِمۡ عَذَابَ ٱلۡجَحِيمِ﴾ [غافر: ٧]، الله ﷻ يخبرنا عن الملائكة بأنهم صالحون لا يعصون الله ما أمرهم، وأنهم مقربون عنده، وأنهم يستغفرون للذين آمنوا، فسؤال الملائكة أولى من سؤال غيرهم؛ لأن طهارة أرواحهم متفق عليها؛ ولأن صلاحهم متفق عليه؛ ولأن قربهم من الله ﷻ متفق عليه؛ ولأنهم يستغفرون عند الله للذين آمنوا باتفاق.

وإذا كان هذان الشيئان صحيحين؛ فمعنى ذلك: أن الشرك بالملائكة جائز، وإذا كان التعلق بأرواح الصالحين واعتقاد أنهم لقربهم من الله يكون لهم بعض العبادة، فمعنى ذلك أن سؤال الملائكة والشرك بالملائكة جائز، والله ﷻ أخبرنا في القرآن بأنه يقول للملائكة يوم القيامة: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠]؛ فتقول الملائكة: ﴿سُبۡحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِمۖ بَلۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ٱلۡجِنَّۖ أَكۡثَرُهُم بِهِم مُّؤۡمِنُونَ﴾ [سبأ: ٤١]، فمن أجاز الاستغاثة بالأولياء أو الصالحين، فقل له: أليست الملائكة أرواحًا طاهرة صالحة؟ أليست الملائكة مقربة عند الله ﷻ؟

فإذا قال: بلى هي كذلك. فقل: فلِمَ لا تقول بجواز الاستغاثة بالملائكة؟ لِمَ لا تقولون: بأن الملائكة لها الأحقية بأن يطلب منها؛ لأن السبب الذي من أجله تُوُجِّه للموتى الصالحين والرسل والأنبياء متحقق في الملائكة.

والعرب ومَنْ قبلهم من أجل قوة أذهانهم في مسائل العبادة، وحرصهم عليها جعلوا المسألة واحدة بدون تفريق؛ عبدوا الملائكة وعبدوا الصالحين وعبدوا الأنبياء؛ لأن القدر المشترك بين هؤلاء موجود، وهو أنهم صالحون، وأرواح طاهرة، ومقربون عند الله ﷻ، لكن المشركون من هذه الأمة لم يعبدوا الملائكة وإنما عبدوا من زعموهم صالحين، أو من هم صالحون في نفس الأمر.

وبهذا نعلم أنّ حقيقة شرك المشركين في كل زمان إنما هو راجع إلى هاتين **الشبهتين**:

الأولى: شبهة صلاح المستغاث به؛ أي: صلاح المعبود.

الثانية: قربه من الله ﷻ.

قال هنا: ﴿لأَجْلِ صَلاحِهِمْ، وَقُرْبِهِمْ مِن اللهِ؛ لِيَشْفَعُوا لَهُ﴾ هذه الغاية، وذاك السبب، لِمَ تؤله الملائكة؟ للسببين السابق ذكرهما، ما الغاية من سؤال الملائكة، وما الغاية من عبادة الملائكة؟

الجواب: الغاية أن يشفع الملك عند الله للسائل، نفهم من ذلك أن سؤال أولئك للملائكة لم يكن عن اعتقاد بأنّ الملك يعطيه مباشرة، وأنه يستقل في الإعطاء، ويستقل بالإمضاء، وإنما هو اعتقاد في الملك بأنه لأجل صلاحه وقربه يملك أن يشفع عند الله، ولأجل قربه وجاهه لا يرد الله ﷻ طلبه.

إذا تقرر ذلك؛ فلنعلم أنَّه ليس من شرط الشرك أن يكون السائل لتلك الأرواح والأموات والملائكة يعتقد أنها تنفع السائل استقلالًا؛ كما زعم أكثر مشركي هذا العصر من عُباد القبور والأوثان؛ أنهم لا يسألون الموتى باعتقاد أنهم ينفعون استقلالًا، ويقولون: نسألهم لما لهم من المقام عند الله حتى يشفعوا لنا.

إذا كان هذا الأمر واقعًا من أهل العصر، ومن عصر الشيخ، ومن

قرون؛ فالملائكة أشركت العرب بها، وأشرك المشركون بالملائكة لأجل الشفاعة فقط، ومع ذلك قال الله ﷻ: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠]؛ فالغاية وإن كانت ربما يُعذر بها المرء، لكن الوسيلة كانت بالشرك؛ فالطمع في رضا الله ﷻ هذه غاية طيبة، وكل العباد يطمعون في رضا الله ﷻ، لكن لا بد أن يكون طلب رضا الله ﷻ بوسيلة مشروعة، وعبادة الملائكة وعبادة الصالحين لا يحصل بها رضا الله ﷻ، ولو كان الذي عبد قال: ما عبدتهم إلا لأجل أن يعفو الله عني، وإلا فالله ﷻ هو الذي يعفو وهؤلاء وسائط فقط.

فهذا الذي من أجله حُكِم على أهل الإشراك بالشرك؛ كما قال ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، فإذًا غاية أن يقرب المسؤولُ السائلَ إلى الله زلفى، ليست غاية المشرك في الزمن الأول أنْ يعبد المسؤول لقصد أن يعبده هذا غير موجود، فلا يعبد الصنم لذاته، ولا يعبد المَلَكَ لذاته، إنما يتقرب بالقرابين حتى يعطف عليه الملك ويرفع حاجته إلى الله، ويتقرب بالقرابين للميت حتى يعطف عليه الميت بروحه، وكلما تقرب أكثر ازدلف منه وقرب منه، فيرفع حاجته إلى الله ﷻ.

فإذًا غاية المشركين في عبادتهم غير الله ﷻ أن يَصِلُوا إلى الله ﷻ، وهذه هي الغاية الموجودة في أهل هذا الزمان؛ يقولون: ما نعبد هذه، ما نتوجه هذه التوجهات بأننا نعتقد في هذه الأموات أو الأرواح أنها تملك الأشياء استقلالًا حاشا وكلا! وإنما لأجل أن تتوسط عند الله ﷻ؛ فهي أرواح طاهرة وهم مقربون عند الله، وهذا هو عين شرك الأولين، هو عين الإشراك الذي وقع في كل أمة بعث إليها رسول ينهاهم عن الشرك ويأمرهم بعبادة الله وحده لا شريك له.

فمهم جدًّا أن تفهم الحقائق؛ لأن تغير الصور وتلبيس الأمور

وتسمية الأشياء بغير اسمها؛ هذا لا يغير الحقائق في الشرع، وما جاء التلبيس إلا من جهة الألفاظ بأن تُسمى الأشياء بغير اسمها!

قال بعد ذلك في مثالٍ آخر: ﴿**أَوْ يَدْعُو رَجُلًا صَالِحًا مِثْلَ اللَّاتِّ**﴾، قال ﷻ: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ اللَّٰتَ وَالْعُزَّىٰ ۝١٩ وَمَنَوٰةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ﴾ [النجم: ١٩، ٢٠]، وفي قراءة: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ اللَّاتَّ وَالْعُزَّىٰ﴾[1]، واللَّات - كما قال ابن عباس رضي الله عنهما -: رجلٌ صالح كان يلتُّ السويقَ ويُطعمه الحاج[2]، وكان يجلس ويفرق ذلك عند صخرة، فلما مات جعلوا قبره عند ذلك المكان، وصاروا يتناوبون عليه لصلاحه، ويستغيثون به ويسألونه لأجل أنه أمضى حياته في صلاح وفي نفع للناس، فاعتقدوا فيه، فهذا اللّات أشرك به العرب؛ لأجل أنهم زعموا أن روحه طاهرة، وأن أعماله في الدنيا صالحة، فقالوا: هو إذًا مقرّب عند الله ﷻ، فإذا كان كذلك فلنتقرب إليه بالقرابين بالذبح والنذر، ونستغيث به وندعوه ليرفع الحاجات إلى الله ﷻ.

وهذا هو عين شرك المشركين بالآلهة المختلفة، والموتى، والأنبياء، والحسين، وزينب، والبدوي، والعيدروس، وعبد القادر، وأنواع الموتى من الأنبياء والصالحين، كل هؤلاء عُبدوا مع الله لأجل شبهة الصلاح والقرب من الله ﷻ.

قال: ﴿**أَوْ نَبِيًّا مِثْلَ عِيسَى**﴾ مَثَّلَ الشيخُ رحمه الله بثلاثة أمثلة:

---

(١) قال ابن حجر في الفتح (٨/ ٦١٢): (والجمهور على القراءة بالتخفيف، وقد روي التشديد عن قراءة ابن عباس وجماعة من أتباعه، ورويت عن ابن كثير أيضًا، والمشهور عنه التخفيف كالجمهور).

وانظر: فتح القدير، للشوكاني (٥/ ١٠٨)، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، لشهاب الدين الدمياطي (ص٥٢٢).

(٢) سبق تخريجه (ص٦٠).

الأول: الملائكة، بسؤالهم، ودعائهم، والاستغاثة بهم، وإنزال الحاجات بهم؛ والتعلق بهم، ورفع ما يريده العباد عن طريقهم؛ يعني: أن يكونوا وسطاء.

الثاني: في الصالحين؛ مثل اللّات.

الثالث: بالأنبياء؛ مثل عيسى عليه السلام، وعيسى عليه السلام اتُّخِذ إلهًا يُسأل، ويُطلب منه، ويُستغاث به، وتنزل الحاجات به.

والنصارى مختلفون في عيسى عليه السلام:

- إما أنه يرفع الحاجات إلى الله جل وعلا، ولا يرد الله جل وعلا طلبه، كما هو اعتقاد طائفة من النصارى.
- أو لأنه تَشَخُّص للإله، أو كما يقولون: أحد الأقانيم الثلاثة.

يعني: صفة وصورة من صور الإله في بعض أحواله حيث اتحد ـ كما يقولون ـ اللاهوت في الناسوت في هذه الصورة، فصورة حلول الإله في البشر متمثلة في عيسى عليه السلام عند طائفة من النصارى.

فالنصارى يستغيثون ويسألون عيسى عليه السلام إما على أنه بعض الإله، أو على أنه مقرب عند الله الواحد، ويُسأل لأجل قرب مقامه عند الله.

فهذه الأمثلة الثلاثة إذا تأملتها وتدبرت وفهمت لِمَ أشرك من توجه إلى الملائكة؟ وبم وكيف أشرك من توجه إلى الرجل الصالح اللات؟ وبم أشرك من توجه إلى عيسى عليه السلام؟ علمت حقيقة الشرك، ولم يُلبّس عليك بقول القائل: هذا الذي يُمارَس اليوم ليس بشرك، وإنما من سماه شركًا أكبر مخرجًا من الملة هذا تشديد من المتشددين، أو من الإمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله ودعوته ومن اتبعه على ذلك؛ لأن حقائق الأشياء هي التي تفصح لك عن الأمور.

قوله: (أَوْ نَبِيًّا مِثْلَ عِيسَى) دليله قول الله جل وعلا: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ قَالَ سُبْحَٰنَكَ﴾

[المائدة: ١١٦]، مع قول عيسى عليه السلام: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡۖ إِنَّهُۥ مَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ وَمَأۡوَىٰهُ ٱلنَّارُۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ أَنصَارٖ ٧٢﴾ [المائدة: ٧٢].



وَعَرَفْتَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَاتَلَهُمْ عَلَى هَذَا الشِّرْكِ، وَدَعَاهُمْ إِلَى إِخْلَاصِ الْعِبَادَةِ للهِ وحده؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، **وَقَالَ تَعَالَى:** ﴿لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَىْءٍ﴾ [الرعد: ١٤].

الشَّرح

لِمَ قاتل النبي ﷺ قريشًا والعرب؟ لأنهم كانوا مشركين، بم كانوا مشركين؟ بما ذكرنا سالفًا بعبادة غير الله، هل كانوا يعبدون غير الله لقصد ذلك الغير أم لأجل الوساطة والتوسل؟ لأجل الوساطة والتوسل بنص القرآن: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، لم يكونوا يتوجهون إلى الرجل الصالح، أو الأنبياء بقصد أن يتوجهوا إليهم استقلالًا، إنما كان من أجل التقرب لله ﷻ، فكلٌّ يريد التقرب إلى الله، وهذا التقرب يكون عن طريق واسطة؛ ولأجل هذه الواسطة صاروا مشركين لما توجهوا إلى الموتى، وإلى الغائبين، وإلى الملائكة بأنواع العبادات.

قال: ﴿وَعَرَفْتَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَاتَلَهُمْ عَلَى هَذَا الشِّرْكِ﴾، قاتلهم ﷺ واستحل دماءهم وأموالهم، وجعل من يقاتل أولئك شهيدًا إن مات في قتالهم، وجعله موحدًا، وجعل أولئك مشركين، ومن قُتل من أولئك شهد عليه بالنار، ومن قُتل من المسلمين شهد له بالجنة إن كان قتاله لله، وهكذا.

ولهذا قال الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالة له: **(فلما اشتهر عني هؤلاء الأربع، صدقني من يدعي أنه من العلماء في**

جميع البلدان في التوحيد، وفي نفي الشرك، وردُّوا عليَّ التكفير والقتال)[١]
وهاتان المسألتان ترتيب حتمي لما قدمناه؛ يعني: إذا ثبت أنهم مشركون، فلا بد أن تترتب أحكام المشركين، لا بد أن يقاتلوا مع القدرة على ذلك، وإذا قوتلوا لا بد أن يكون هناك تميز، هؤلاء موحدون وهؤلاء مشركون، ولا بد أن يكون هناك نشر للتوحيد، ودحض للشرك، وإقرار لما يحب الله ﷻ ويرضى من الإخلاص، وعبادته وحده لا شريك له.

قال رَحِمَهُ اللهُ: **(وردوا عليَّ التكفير والقتال)**؛ لأن التخلص من تأثير الناس في حقائق الأشياء يحتاج إلى علم راسخ، وإلى تجرد من علائق الناس وشبهاتهم.

---

(١) قال رَحِمَهُ اللهُ: (اعلم أني عُرفت بأربع مسائل:
الأولى: بيان التوحيد، مع أنه لم يطرق آذان أكثر الناس.
الثانية: بيان الشرك، ولو كان في كلام من ينتسب إلى العلم أو عبادة؛ من دعوة غير الله، أو قصده بشيء من العبادة، ولو زعم أنهم يريدون أنهم شفعاء عند الله؛ مع أن أكثر الناس يظن أن هذا من أفضل القربات، كما ذكرتم عن العلماء أنهم يذكرون أنه قد وقع في زمانهم.
الثالثة: تكفير من بان له أن التوحيد هو دين الله ورسوله، ثم أبغضه ونفّر الناس عنه، وجاهد مَنْ صَدّق الرسول فيه، ومن عرف الشرك وأن رسول الله ﷺ بُعث بإنكاره، وأقر بذلك ليلًا ونهارًا، ثم مدحه وحسّنه للناس، وزعم أن أهله لا يخطئون؛ لأنهم السواد الأعظم.
وأما ما ذكر الأعداء عني: أني أكفّر بالظن، وبالموالاة، أو أكفّر الجاهل الذي لم تقم عليه الحجة؛ فهذا بهتان عظيم، يريدون به تنفير الناس عن دين الله ورسوله.
الرابعة: الأمر بقتال هؤلاء خاصة؛ حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله.
فلما اشتهر عني هؤلاء الأربع، صدقني من يدعي أنه من العلماء في جميع البلدان في التوحيد، وفي نفي الشرك، وردُّوا عليَّ التكفير والقتال). انظر: مجموع مؤلفات الإمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ ـ قسم الرسائل الشخصية ـ الرسالة الثالثة والحادية والثلاثون (٣/ ٢٤، ٢٥).

فالشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الرسالة يريد منها أن يكشف الشبهات، ويبين أن التوحيد هو حق الله جَلَّ وَعَلَا، وأن ما يمارس الناس في هذه الأزمنة بما يسمونه الاعتقاد والتعلق بالأرواح، والاعتقاد في الميت ويسمونه السيد، ونحو ذلك، أن هذا عين الشرك، ويترتب على ذلك بقية الأحكام من التكفير أولًا، ثم قتالهم على أنهم كفار ومشركون، وشرح الله جَلَّ وَعَلَا صدر الشيخ وصدر أئمة الدعوة في أول هذا الزمان حتى انتشرت دعوة التوحيد ـ ولله الحمد ـ بهذه الدعوة المباركة، وبتأليف من نصرها وأيدها بالسيف والسِّنان وهو الإمام المجاهد محمد بن سعود رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكذلك أبناؤه من بعده، وبقيت هذه الدعوة في الناس إلى اليوم لتساند السِّنان مع القرآن في ذلك، وهذا لا بد منه؛ فالدعوة لا يمكن أن تنتشر إلا بقوة تحميها؛ فشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ دعوته وعلمه كان واسعًا، فدعا إلى التوحيد، وصنف المصنفات، لكن لم يكن له سيف يحميه؛ فسُجن، ولم يتمكن من نشر التوحيد في الناس، لكن الإمام المصلح محمد ابن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيده الله جَلَّ وَعَلَا بالأئمة ـ من بيت آل سعود المبارك ـ ونشروا هذه الدعوة في الناس، وبقيت إلى هذا الزمان.

والناس الذين اعترضوا على هذه الدعوة قالوا: هذه الدعوة قاتلت الناس، كما تجد في كتب تواريخ نجد يقولون: قاتل المسلمون المشركين، ويستعظم الناس كيف يسمى أتباع الدعوة مسلمين، وكيف يسمى الآخرون مشركين؟! نقول: هذه حتمية؛ لأن توحيد الله ليس فيه مجاملة؛ إنما هو حق وباطل؛ قال جَلَّ وَعَلَا: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يونس: ٣٢]، فلا بد من ترتب الأحكام على ترتيب أحكام التوحيد والشرك في الأرض، فإذا وجد الشرك لا بد أن توجد الأحكام المناطة بذلك، وهو: أن يوصف أولئك بأنهم مشركون وأنهم كفار، ولا بد من قتالهم مع القدرة حتى يكون الدين كله لله جَلَّ وَعَلَا.

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ هنا: ﴿**وَدَعَاهُمْ إِلَى إِخْلَاصِ الْعِبَادَةِ للهِ وحده**﴾؛ يعني: إلى التوحيد؛ إلى أن لا يُعبد إلا الله، وألا يتوجهوا في شيء من أنواع العبادة إلا لله جَلَّ وَعَلَا وحده.

وهذه الرسالة موضوعة لبيان حقيقة التوحيد، وكشف كل شبهة أدلى بها خصوم الدعوة في مسائل التوحيد، وبيان أنّ هذا الأمر حق لا لبس فيه، ومن درس التوحيد حق الدراسة انشرح صدره لهذا الأمر أعظم انشراح، وصار في قلبه من تعظيم الله جَلَّ وَعَلَا، وتعظيم دعوة التوحيد ما به يستطيع أن يرد على أي مبطل في هذا الأمر.

ولهذا يُذكر أن أحد العامّة من أتباع الدعوة، قال له بعض المشككين: أنتم متعصبون للشيخ محمد بن عبد الوهاب؛ لأنه من نجد، فقال هذا العامي لذلك المدلي بهذا الكلام: لو خرج الشيخ محمد ابن عبد الوهاب من قبره، وقال: ما دعوتكم إليه وما ذكرته لكم غير صحيح؛ ما قبلنا كلامه، ولاستمررنا على التوحيد.

وذلك لأنهم ما أخذوا به تقليدًا، وإنما أخذوا به عن حجة بينة واضحة، فمثلًا لو ضل ضال كان من الموحدين أتباع السلف ثم بعد ذلك انقلب إلى طائفة المشركين أو المبتدعة، فهل يشك الموحد فيما عنده من الحق؟

الجواب: لا، لِمَ؟ لأنه عرف الحق بنص من الكتاب والسُّنَّة وفعل سلف الأمة، والعلماء في هذه الأمة ليسوا كعلماء النصارى، يُقبل ما يقولون هكذا مطلقًا؛ بل هم أدوات لفهم نصوص الكتاب والسُّنَّة، ليسوا مستقلين، ما يقال يطاع فيه دون نظر! إن قال الشيء وبيّن الحق قبلت منه الأمة، والأمة لا تقر أحدًا على ضلالة، فإذا ضل ضال بينت الأمة

ضلاله ـ ولله الحمد ـ، وقد قال ﷺ: «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ من أُمَّتِي ظَاهِرِينَ على الْحَقِّ لَا يَضُرُّهُمْ من خَذَلَهُمْ حتى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ كَذَلِكَ**»[١].

هذه المقدمات من المهم أن يراجعها طالب العلم مرة تلو الأخرى؛ لأن فيها بيان ما في هذه الرسالة.

❃ ❃ ❃

(١) أخرجه البخاري (٣٦٤١) من حديث معاوية رضي الله عنه، ومسلم (١٩٢٠) من حديث ثوبان رضي الله عنه، واللفظ لمسلم، وقد أخرجاه من حديث جابر والمغيرة بن شعبة وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنهم بألفاظ متقاربة.

وَتَحَقَّقْتَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَاتَلَهُمْ لِيَكُونَ الدُّعَاءُ كُلُّهُ للهِ، وَالنَّذْرُ كُلُّهُ للهِ، وَالذَّبْحُ كُلُّهُ للهِ، وَالاسْتِغَاثَةُ كُلُّهَا بِاللهِ، وَجَمِيعُ أَنْوَاعِ الْعِبَادَةِ كُلُّهَا للهِ، وَعَرَفْتَ أَنَّ إِقْرَارَهُمْ بِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ لَمْ يُدْخِلْهُمْ فِي الإِسْلَامِ، وَأَنَّ قَصْدَهُم الْمَلائِكَةَ، أَوْ الأَنْبِيَاءَ، أَوِ الأَوْلِيَاءَ يُرِيدُونَ شَفَاعَتَهُمْ وَالتَّقَرُّبَ إِلَى اللهِ بِذَلِكَ هُوَ الَّذِي أَحَلَّ دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ؛ عَرَفْتَ حِينَئِذٍ التَوْحِيدَ الَّذِي دَعَتْ إِلَيْهِ الرُّسُلُ، وَأَبَى عَنِ الإِقْرَارِ بِهِ الْمُشْرِكُونَ.

الشَّرْح

هذا الكتاب معقود لبيان الشبهات التي احتج بها أعداء الدعوة على الإمام فيما أوردوه، وسبق بيان أن تلك الاحتجاجات وذلك العلم الذي عند المشركين احتجاجات باطلة وعلم غير نافع؛ لأن الله ﷻ بيّن أن مجادلة أولئك إنما هي عليهم؛ كما قال ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُحَآجُّونَ فِى ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا ٱسْتُجِيبَ لَهُۥ حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [الشورى: ١٦]، فلو سموها حججًا، أو سموها عندهم أدلة وبراهين؛ فإنها حجج داحضة وأدلة راجعة بالإبصار على مقالهم، وبراهين لا تستقيم لهم إلا بما عندهم من الفساد في التصور أو الفساد في التعلق بغير الله ﷻ.

كذلك سبق بيان أن من أعظم السبل التي يبين لك بها دين المرسلين ـ عليهم صلوات الله وسلامه ـ أنْ تعلم حال أهل الجاهلية قبل بعثة الرسول ﷺ، فإن حال أهل الجاهلية معروف بيّن، وطريق معرفته ما جاء في القرآن من وصف مقالهم، وأفعالهم، واعتقاداتهم، وأحوالهم، فهذا فيه تقرير للحال التي كانوا عليها.

كذلك من سبل معرفة ما كانوا عليه من الأحوال والاعتقادات الباطلة معرفة أشعار العرب؛ لأن فيها ما كانوا عليه، ومن سبل ذلك معرفة قصص العرب والتاريخ الذي نقله المؤرخون عنهم.

ومن الأمر المقرر الواضح في الكتاب والسُّنَّة عن حال المشركين من أهل الجاهلية، ومما بيّنه المؤرخون بما هو واضح أنّ أولئك الذين بعث إليهم الرسول ﷺ كانوا يعبدون الله ﷻ، وكانوا يصلون، ويتصدقون، ويحجون البيت، ويعتمرون، وكانوا يتنزهون من بعض النجاسات، ويغتسلون من الجنابة، كما سبق بيان ذلك مفصلًا في أول الشرح عند قول الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول الرسالة: **(وآخِرُ الرُّسُلِ مَحَمَّدٌ ﷺ، وَهُوَ الَّذِي كَسَّرَ صُوَرَ هَؤُلاءِ الصَّالِحِينَ، أرْسَلهُ اللهُ إِلَى أُنَاسٍ يَتَعَبَّدُونَ، وَيَحُجُّونَ، وَيَتَصَدَّقُونَ، وَيَذْكُرُونَ اللهَ كَثيرًا، وَلَكِنَّهُمْ يَجْعَلُونَ بَعْضَ الْمَخْلُوقِينَ وَسَائِطَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ اللهِ، يَقُولُونَ: نُرِيدُ مِنْهُم التَّقَرُّبَ إِلَى اللهِ)**.

إذًا فمدار الصواب في العبادة ألا يُعبد إلا الله الملك الحق المبين، وأنّ دعوة غيره باطلة، لقوله ﷻ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [الحج: ٦٢]. وإقرار المشركين بأن لهم ربًّا خالقًا رازقًا، ويقولون: ما شاء الله. ويقولون: لا حول ولا قوة إلا بالله، وما شاكل ذلك الكلام، ويدعون ويتصدقون ويحجون ويعتمرون، كل ذلك لم يجعلهم مسلمين بل كانوا مشركين؛ لأنهم لم يوحدوا الله ﷻ في العبادة، وهو الذي نقول: إن معناه: لم يفردوا الله بأفعالهم التي يتقربون بها يرجون الثواب ويخافون بها العقاب، وإنما توجهوا بها إلى آلهتهم المختلفة.

ولما جاءهم محمد بن عبد الله ﷺ وبيّن لهم الدين، وبيّن لهم توحيد الإلهية لم ينكروا أحقية الله ﷻ بالعبادة، ولكن أنكروا إبطال

استحقاق تلك الآلهة بشيء من العبادة؛ كما قال ﷻ عنهم: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٣٥﴾ وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ ﴿٣٦﴾ بَلْ جَآءَ بِٱلْحَقِّ وَصَدَّقَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٣٧﴾﴾ [الصافات: ٣٥ ـ ٣٧]، وقال ﷻ: ﴿أَجَعَلَ ٱلْأَلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥].

إذًا هذه القاعدة هي أعظم ما تكون به المقدمة لردّ أي شبهة يحتج بها المشركون، أو يحتج بها علماء المشركين في التعلق بغير الله ﷻ بأي نوع من التعلقات، فإنهم استعظموا أن الذين يعبدون الموتى، يعمرون المشاهد بالذبح والنذر للأموات وما أشبه ذلك، يستبعدون بل يتعاظمون أن يكون أولئك مشركين، وإذا قلت لهم: لم؟ قالوا: لأنهم يذكرون الله ويصلون، وهم إنما أرادوا بذلك الله ﷻ، ولكنهم اتخذوا هؤلاء واسطة فقط، ولم يريدوا الاستقلالية، وإلا فإنهم يعلمون أن الرازق على الحقيقة هو الله، ولكن هؤلاء الأموات واسطة.

فهذه المقدمة من الشيخ رحمه الله وما سبق من بيانها تُبين أن هذه الحجة من المشركين هي الحجة التي سلفت؛ فهي احتجاج قوم نوح على نوح عليه السلام، وهي احتجاج أقوام المرسلين على المرسلين، وهي احتجاج قريش العرب على محمد ﷺ؛ كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، إذا عرفتَ أنهم أرادوا الواسطة، عرفتَ أنهم كانوا مُقرين بتوحيد الربوبية، ومُقرين بأنه لا خالق إلا الله، ولا رازق إلا الله، ولا يحيي ولا يميت إلا الله جل جلاله، وأنهم كانوا يذكرون الله ويتعبدون ويصلون الصلاة على حسبها، ويحجون ويعظمون البيت، وربما كان من بعضهم إخبات وإنابة، لكن لما لم يكونوا مفردين الله ﷻ بالعبادة قاتلهم محمد ﷺ.

إذًا فالعبرة هي في تحقيق كلمة التوحيد: (لا إله إلا الله)، ومشركو العرب يعلمون معنى هذه الكلمة؛ ولهذا لما مَرِضَ أبو طَالِبٍ فَجَاءَتْهُ

قُرَيْشٌ وَجَاءَهُ النبي ﷺ، وَعِنْدَ أبي طَالِبٍ مَجْلِسُ رَجُلٍ فَقَامَ أبو جَهْلٍ كَيْ يَمْنَعَهُ وَشَكَوْهُ إلى أبي طَالِبٍ فقال: يا ابن أَخِي ما تُرِيدُ من قَوْمِكَ؟ قال ﷺ: «**إني أُرِيدُ منهم كَلِمَةً وَاحِدَةً تَدِينُ لهم بها الْعَرَبُ، وَتُؤَدِّي إِلَيْهِمُ الْعَجَمُ الْجِزْيَةَ**» قال: كَلِمَةً وَاحِدَةً؟! قال ﷺ: «**كَلِمَةً وَاحِدَةً**» قال: «**يا عَمِّ يقولوا: لَا إِلَهَ إلا الله**»، فَقَالُوا: إِلَهًا وَاحِدًا؟! ما سَمِعْنَا بهذا في الْمِلَّةِ الْآخِرَةِ إن هذا إلا اخْتِلَاقٌ»[1]، فلم يقولوها؛ لأنهم يعلمون أن هذه الكلمة إذا قالوها وشهدوا بها ففيها إبطال كل التعلقات بالآلهة؛ لأنه معنى لا إله إلا الله: لا معبود بحق إلا الله جل جلاله، ومعنى ذلك: أنّ كل ما عُبد غير الله جل وعلا، فإنما عُبد بالبغي والظلم والعدوان من الناس على حق الله جل جلاله.

لهذا لما ذكر الشيخ هذه المقدمات **قال:** ﴿**وَتَحَقَّقْتَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَاتَلَهُمْ لِيَكُونَ الدُّعَاءُ كُلُّهُ للهِ، وَالنَّذْرُ كُلُّهُ للهِ، وَالذَّبْحُ كُلُّهُ للهِ، وَالاسْتِغَاثَةُ كُلُّهَا بِاللهِ، وَجَمِيعُ أَنْوَاعِ الْعِبَادَةِ كُلُّهَا للهِ**﴾ هذا من جهة التمثيل، مَثَّل بالنذر والذبح والاستغاثة؛ لأن الشرك بالله جل وعلا في هذه الأشياء كان أكثر شيوعًا في زمن إمام الدعوة رحمه الله، وإلا فإن أصناف شرك المشركين وصرفهم العبادة لغير الله جل وعلا كثيرة، ويجمعها **قوله** في آخر الكلام: ﴿**وَجَمِيعُ أَنْوَاعِ الْعِبَادَةِ كُلُّهَا للهِ، وَعَرَفْتَ أَنَّ إِقْرَارَهُمْ بِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ لَمْ يُدْخِلْهُمْ فِي الإِسْلَامِ**﴾ هذا احتجاجهم: أننا موحدون لله، ولا نقول: إن ثَمَّ رازق إلا الله، وليس ثَمَّ محيي إلا الله، ونحن مؤمنون بالله بأنه يرزق ويخلق ويعطي، وأنه يجيب دعوة المضطر... إلى آخر

(١) أخرجه: الترمذي (٣٢٣٢) وحسنه، والنسائي في الكبرى (٥/ ٢٣٥، ٦/ ٤٤٢)، وأحمد في المسند (١/ ٢٢٧، ٣٦٢)، وأبو يعلى في مسنده (٤/ ٤٥٥)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ٣٣٢)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٤٦٩) وصححه، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

احتجاجهم، لكنهم لم يبطلوا الوسائط، ولم يبطلوا قصد غير الله ﷻ بالعبادة؛ ولهذا قال سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]، قال السلف في تفسير هذه الآية: معنى قوله: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ﴾؛ أي: وما يؤمن أكثرهم بالله بأنه هو المتفرد بالخلق والرِّزق والإحياء والإماتة إلا وهم مشركون به في العبادة؛ فقد جمعوا إيمانًا وشركًا(١).

فلا تتصور أنّ المشرك الذي يُحكم عليه بأنه مشرك أنه خِالي الوفاض وخالي القلب من الإيمان بالله أصلًا، هذا لا يُتصور، وإلا لكان المشرك الذي هو يجحد كل أنواع الإيمان؛ يعني: الذي يجحد الربوبية ويجحد وجود الله ﷻ، وهذا ليس هو الذي احتج القرآنُ به على المشركين؛ بل القرآن فيه إقامة الحجج على أن الله ﷻ واحد، وأنّه هو المستحق للعبادة وحده دون ما سواه، قال ﷻ: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ ۗ آللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل: ٥٩]. . . إلى آخر الآيات في سورة النمل، وفي كل آية: ﴿أَإِلَٰهٌ مَّعَ اللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾ [النمل: ٦٠]، ﴿أَإِلَٰهٌ مَّعَ اللَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [النمل: ٦١]. . . إلى آخر ذلك.

فإذًا نسأل ونقول: بم صار أولئك مشركين؟ **قال الشيخ** رحمه الله هنا: **﴿وَأَنَّ قَصْدَهُم الْمَلائِكَةَ، أَوْ الأنْبِيَاءَ، أَوْ الأَوْلِيَاءَ يُرِيدُونَ شَفَاعَتَهُمْ وَالتَّقَرُّبَ إِلَى اللهِ بِذَلِكَ هُوَ الَّذِي أَحَلَّ دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ﴾**؛ يعني: أنّ سبب كفر المشركين وسبب الحكم عليهم بأنهم كفار مشركون، فحلَّت دماؤهم وأموالهم، هو قصد غير الله ﷻ؛ مثل: قصد الملائكة، والأنبياء، والأولياء.

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٧٦/١٣)، وتفسير البغوي (٤٥٢/٢)، وتفسير أبي السعود (٣٠٩/٤)، وفتح القدير للشوكاني (٥٩/٣).

أما قصد الملائكة: فقد كانوا يقصدون الملائكة بطلب الحاجات؛ كما قال ﷻ عنهم: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ۝٤٠ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ﴾ [سبأ: ٤٠، ٤١]؛ فكانت الملائكة تُعبد، لكن في الحقيقة الذي عُبد هم الجن؛ لأنهم طلبوا من الملائكة، والذي أجابهم بطلبهم الجن ليبقوا على الشرك.

وكذلك الأنبياء سُئلت في قبورها، واستُغيث بها، وذُبح لها ونُذر، ومن سئل ربما أجيب سؤاله، وإجابة السؤال من جهة الجن، وربما أحضر شياطين الجن لذلك السائل بعض الأشياء، أو عرفه ببعض الأشياء لتقع المصيبة، وهذا في أكثر الأحوال، وإلا فإنه من المقرر أن إجابة الدعاء من فروع الربوبية، وليس من فروع الإلهية[١]؛ لأن المشرك قد يدعو الله ﷻ ويستجيب الله ﷻ لدعائه؛ كما قال ﷻ: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥]؛ فإجابة الدعاء من جنس إعطاء الرِّزق، ومن جنس إعطاء المآكل والمشارب والأولاد، فإنه قد يدعو الكافر ويستجاب له؛ لأن إجابة الدعاء ليست خاصة بإجابة المسلم[٢]؛ بل هذا عدو الله إبليس سأل الله ـ وقد أبى واستكبر وكان من الكافرين ـ أن يؤخره إلى يوم الدين، فأجاب الله دعاءه وسؤاله فأخّره.

---

(١) انظر ما ذكره ابن القيم في: عدة الصابرين (ص٣٥)، وإعلام الموقعين (٢/ ١٣٢، ١٣٣).

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في اقتضاء الصراط المستقيم (ص٤١٢): (فمن دعاه موقنًا أنه يجيب دعوة الداعي إذا دعاه أجابه، وقد يكون مشركًا وفاسقًا... بل هو سبحانه يرزق المؤمن والكافر والبر والفاجر) اهـ. بتصرف.

فإذًا هنا حينما يُسأل نبي من الأنبياء، أو يُسأل ولي من الأولياء عند القبر فيُجاب السؤال، أو يحصل له ما طلب؛ فسبب حصول ما طلب أحد شيئين:

الأول: أن تكون شياطين الجن أحضرت له ما طلب، أو كان ثَمَّ سبب فأزالته الجن؛ يعني: بسبب من جهة الجن؛ إما امرأة ما تحمل بسبب شياطين الجن، أو شيء مفقود كان بسبب شياطين الجن، أو نحو ذلك، أو أراد أن يكلم هذا الميت فكلمه شيطان، وما أشبه ذلك مما تقدر عليه الجن.

والثاني: أن يكون سأل متوسطًا بصاحب القبر، لكنه قام بقلبه حين السؤال اضطرار وحاجة ملحة؛ فأجاب الله ﷻ دعاءه لأجل الاضطرار، والله ﷻ أطلق إجابة المضطر؛ فقال ﷻ: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ [النمل: ٦٢]؛ فالمشرك إذا كان مضطرًّا يجاب، ولو كان في سؤاله بعض الشرك؛ لأنه يكون هنا غلب عليه جهة الاضطرار؛ ولهذا حقق العلماء[١] أنّ إجابة سؤال المشرك عند القبر ليس السر فيه القبر كما يقوله المشركون، وإنما يكون ثَمَّ شيء آخر؛ إما جهة شياطين الجن، وإما أمر آخر قام بالقلب، منه مثلًا: الاضطرار، وإنزال الحاجة، والانكسار بين يدي الله ﷻ؛ فيظن الظان أن سبب إجابة الدعاء بركة القبر، وإنما هو من جهة ما قام بالقلب من الاضطرار؛ لأن إجابة الدعاء من فروع الربوبية، والربوبية ليست خاصة لمسلم دون كافر، وإعطاء الأرزاق ليس خاصًّا بالموحدين؛ بل يعطي الله ﷻ الجميع؛ كما قال ﷻ في جواب سؤال إبراهيم عليه السلام: ﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ١٢٦].

---

(١) انظر: الجواب الكافي لابن القيم (ص٨).

قال: ﴿**وَأَنَّ قَصْدَهُم الْمَلائِكَةَ، أَوِ الأَنْبِيَاءَ**﴾ الأنبياء قصدتها العرب وقصدها المشركون من أهل الملل، عُبد موسى، وعُبد عزير، وعُبد المسيح من دون الله ﷻ، وقُصد أولئك لأجل الوساطة، والتقرب إلى الله ﷻ به، فصار مَنْ قَصَدَهم مشركًا حلال الدم والمال، لا لأنه طلب منهم استقلالًا، ولكن لأنه طلب منهم بالوساطة.

قال: ﴿**أَوِ الأَوْلِيَاءَ**﴾ والأولياء أُشْرك بهم؛ كما قال ﷻ: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ [النجم: ١٩، ٢٠].

قصدوا هؤلاء الملائكة والأنبياء والأولياء، يريدون ماذا؟ هل قصدوهم يريدون أن يجيب هؤلاء استقلالًا؟ أم قصدوا أولئك بالعبادة يريدون الوساطة والزلفى والشفاعة؟ **قال الشيخ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنا: ﴿**يُرِيدُونَ شَفَاعَتَهُمْ وَالتَّقَرُّبَ إِلَى اللهِ بِذَلِكَ**﴾. إذًا فشرك الأولين من جهة الوساطة: شرك قوم نوح من جهة التوسط بالصالحين، وشرك قوم إبراهيم من جهة التوسط بما زعموه رَوحانية للكوكب، وشرك العرب فيه هذا وفيه هذا، وإن كان الغالب عليه أنه شرك بالصالحين.

قال: ﴿**هُوَ الَّذِي أَحَلَّ دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ**﴾ إذًا مع كونهم يُقرون بالربوبية، ومع كونهم يتعبدون ولهم أذكار ونحو ذلك، لكن لما قصدوا غير الله بالعبادة، ولو كان على جهة التوسط؛ فإن ذلك أحل دماءهم وأموالهم؛ لأنّ عندنا مقدمات يقينية ونتيجة متيقنة:

المقدمة اليقينية الأولى: أنهم قصدوا الملائكة والأنبياء والأولياء، هذا بيقين من القرآن، ومن حال العرب.

المقدمة الثانية: أنهم قصدوا الملائكة والأنبياء والأولياء وغير هذه الأشياء، يريدون التقرب إلى الله زلفى، ولا يريدون الطلب على جهة الاستقلال، وإنما أرادوا الطلب على جهة التوسط؛ كما قال الله ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾

[الزمر: ٣]، وقد بيَّنا فيما سبق أن قوله ﷻ: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ هذا حصر العلة في عبادتهم لإنتاج المعلول وهو التقرب إلى الله زلفى؛ يعني: أنهم ما توجهوا لهم لذاتهم، ولكن لأجل أن يوصلوهم إلى الله ﷻ؛ فهاتان المقدمتان يقينيتان.

والنتيجة أيضًا يقينية: وهي أن دماءهم وأموالهم حلت للنبي ﷺ ولأصحابه بإحلال الله ﷻ ذلك لهم، وأن سبب جعل هذه الأشياء حلالًا هو شركهم بالله ﷻ.

قال بعد ذلك: ﴿عَرَفْتَ حِينَئِذٍ التَّوْحِيدَ الَّذِي دَعَتْ إِلَيْهِ الرُّسُلُ، وَأَبَى عَنِ الإِقْرَارِ بِهِ الْمُشْرِكُونَ﴾ وهذه النتيجة من دخلت إلى قلبه بالبراهين الصادقة فقد أوتي حظًّا عظيمًا؛ لأن الشبهة إذا تكسرت في البداية فما بعدها أهون، فيتقرر بطلان استبعاد شرك المشرك لأجل أنه يصلي، أو يزكي، أو يحج، أو يعتمر، أو أنه، يذكر الله، أوْ... أو... إلى آخره.

إذًا مدار الحكم بالشرك واضح؛ وهو صرف العبادة أو صرف شيء من العبادة لغير الله ﷻ، فمن أتى به فهو حابط العمل مشرك ولو كان أرفع الخلق؛ ولهذا قال الله ﷻ للنبي ﷺ: ﴿وَلَقَدۡ أُوحِيَ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ۝٦٥ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥، ٦٦]، ولو كان سيد الخلق؛ لأن مقام الخالق ﷻ مقام الرب العظيم أعظم وأعظم وأعظم، وحقه أعظم من أن يحابى فيه لأجل إنسان كائنًا من كان، قال: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ﴾ يعني: وحده دون ما سواه ﴿وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ ونحو هذا في غير هذه الآية.

فإذا صرف أحد العبادة أو صرف شيئًا من العبادة لغير الله؛ فهو مشرك، وعمله حابط ولو كان أثر السجود في وجهه؛ لأنه أشرك، وليس

المدار هنا موازنة أشرك بشيء وتعبد بشيء، ولو كان في الموازنة هنا قائمة بين السيئات والحسنات ـ كما في حال الموحّد ـ فلم يكن هناك ثَمَّ موازنة في حال المشركين الذين قاتلهم رسول الله ﷺ، والنبي ﷺ لم يقبل من مشرك صرفًا ولا عدلًا، لم يقبل منهم إلا التوحيد، إلا أن يأتوا بلا إله إلا الله التي يعلمون معناها.

إذًا بهذه المقدمة يسهل الدخول إلى ما بعده في الكتاب، وأنّ التوحيد هو أعظم المهمات، وأعظم الواجبات، وأول واجب، وآخر واجب، وأنّ من صرف شيئًا من العبادة لغير الله فإنه حابط العمل ولو كان ما كان في عمله، هذه إذا دخلت في القلب ولم يكن في القلب تردّد لأجلها، صار إبطال أي شبهة احتج بها المشركون راجعًا إلى هذا المحكم؛ ولهذا يقرر الشيخ بعد ذلك أن ما سبق من وصف حال المشركين، والمقدمات اليقينية والنتيجة اليقينية، أنّ هذا محكم، إذا احتج أحد من المشركين بحديث أو بآية وأولها على غير تأويلها، فلك أن ترجع إلى هذا المحكم، وأن تترك ما اشتبه عليك علمه؛ لأن هذا يقيني كما سيأتي في موضعه ـ إن شاء الله تعالى ـ.

فهذه المقدمة مهمة للغاية، وهي أساس محكم يمكن أنْ تحتج به في أي مقام على من عاند وأشرك بالله ﷻ، أو حسّن الشرك، أو لم يكفر بالطاغوت.



وَهَذَا التَّوْحِيدُ هُوَ مَعْنَى قَوْلِكَ: لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ، فَإِنَّ الإِلهَ عِنْدَهُمْ هُوَ الَّذِي يُقْصَدُ لأَجْلِ هَذِهِ الأُمُورِ، سَوَاءً كَانَ مَلَكًا، أَوْ نَبِيًّا، أَوْ وَلِيًّا، أَوْ شَجَرَةً، أَوْ قَبْرًا، أَوْ جِنِّيًّا، لَمْ يُرِيدُوا أَنَّ الإِلهَ هُوَ الْخَالِقُ الرَّازِقُ الْمُدبِّرُ؛ فَإِنَّهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّ ذلِكَ للهِ وَحْدَهُ كَمَا قَدَّمْتُ لَكَ، وَإِنَّمَا يَعْنُونَ بِالإِلهِ مَا يَعْنِي الْمُشْرِكُونَ فِي زَمَانِنَا بِلَفْظِ السَّيِّدِ، فَأَتَاهُم النَّبِيُّ ﷺ يَدْعُوهُمْ إِلَى كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ، وَهِي: لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ.

والْمُرَادُ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ مَعْنَاهَا لَا مُجَرَّدُ لَفْظِهَا، وَالْكُفَّارُ الْجُهَّالُ يَعْلَمُونَ أَنَّ مُرَادَ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ هُوَ إِفْرَادُ اللهِ تَعَالَى بِالتَّعَلُّقِ، وَالْكُفْرُ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِهِ، وَالْبَرَاءَةُ مِنْهُ؛ فَإِنَّهُ لَمَّا قَالَ لَهُمْ: «قُولُوا: لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ»[1]، قَالُوا: ﴿أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَاحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥].

فَإِذَا عَرَفْتَ أَنَّ جُهَّالَ الْكُفَّارِ يَعْرِفُونَ ذَلِكَ؛ فَالْعَجَبُ مِمَّنْ يَدَّعِي الإِسْلَامَ وَهُوَ لا يَعْرِفُ مِنْ تَفْسِيرِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ مَا عَرف جُهَّالُ الْكُفَّارِ؛ بَلْ يَظُنُّ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ التَّلَفُّظُ بِحُرُوفِهَا مِنْ غَيْرِ اعْتِقَادِ الْقَلْبِ لِشَيْءٍ مِنَ الْمَعَانِي! اَلْحَاذِقُ مِنْهُمْ يَظُنُّ أَنَّ مَعْنَاهَا: لا يَخْلقُ، وَلا يَرْزُقُ، وَلا يُدَبِّرُ الأمر إِلَّا اللهُ، فَلا خَيْرَ فِي رَجُلٍ جُهَّالُ الْكُفَّارِ أَعْلَمُ مِنْهُ بِمَعَنى لا إِلهَ إِلا اللهُ!

---

(١) سبق تخريجه (ص٧٩).

الشَّرح

قال رَحِمَهُ اللهُ: ﴿وَهَذَا التَّوْحِيدُ هُوَ مَعْنَى قَوْلِكَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ﴾ هذا التوحيد الذي سبق بيانه، وهو إفراد الله جَلَّ وَعَلَا بالقصد بالذبح والنذر والاستغاثة، وبجميع أنواع العبادة، هذا هو التوحيد، وهو معنى: **(لا إله إلا الله)**؛ لأن كلمة: **(لا إله إلا الله)** مشتملة على نفي وعلى إثبات: النفي بـ(لا). والإثبات بـ(إلا).

والذي نُفي بـ(لا) هو استحقاق العبادة، أو أن يكون ثَمَّ إله حق غير الله جَلَّ وَعَلَا، فـ**(لا إله إلا الله)** معناها: لا معبود حق إلا الله[١]؛ لأن كلمة إله هذه معناها: معبود، وهذا هو المعروف في العربية، وهو المعروف بحال العرب أيضًا؛ لأن إله هذه فعال بمعنى مفعول[٢]، مثل فراش بمعنى مفروش، وبناء بمعنى مبني، وأشباه ذلك؛ فإله بمعنى مألوه، وأله يأله إلهة معناها: عبد يعبد عبادة مع الحب والتعظيم.

فإذًا يكون معنى الألوهية: العبودية، ومعنى توحيد الألوهية: توحيد العبودية، وتوحيد الإلهية: توحيد العبادة، ويكون معنى الإله: المعبود، ولهذا اسم الله الذي ترجع إليه، أو تجتمع فيه صفات الكمال (الله) هذا معناه: المعبود الحق.

قال بعضهم[٣]: الله عَلَمٌ على المعبود بحق؛ فالله أصلها الإله ـ على

---

(١) انظر: تفسير ابن جرير الطبري (٢٤/ ٨١)، وتفسير أبي السعود (١/ ١٠)، وفتح القدير للشوكاني (١/ ٢٧١)، وفيض القدير للمناوي (١/ ٧٧، ٢/ ٤٦١)، وتيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد (ص٥٣).

(٢) انظر: مختار الصحاح (ص٩).

(٣) انظر: تفسير القرطبي (١/ ٥٥)، وزاد المسير (١/ ٩)، وبدائع الفوائد (٢/ ٤٧٣)، وتفسير ابن كثير (١/ ٢٠)، وفتح المجيد (ص٩).

الصحيح ـ لأنها مشتقة، وخففت الهمزة في الإله فصارت الله؛ لكثرة دعائه ورجائه والتوسل إليه باسمه هذا، ونحو ذلك.

المقصود: أن كلمة **(لا إله)** هذه فيها العبودية، وهذا هو المتقرر في العربية وفي القرآن؛ كما قال ﷻ: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠]؛ يعني: أمعبود مع الله؟ لأنهم إنما جعلوا معبودًا مع الله، ولم يجعلوا ربًّا مع الله ﷻ، ومن ذلك ما جاء في قراءة ابن عباس المشهورة[١] في سورة الأعراف: (﴿وَيَذَرَكَ﴾ وَإِلَاهَتَكَ) [الأعراف: ١٢٧]؛ يعني: وعبادتك.

وكقول رؤبة في رجزه المعروف[٢]:

لِلَّهِ دَرُّ الغَانِيَاتِ المُدَّهِ ... سَبَّحْنَ وَاسْتَرْجَعْنَ مِنْ تَأَلُّهِي

يعني: من عبادتي؛ فالتأله أَلَهَ، يَأْلهُ، إِلهةً، وألوهية هذا كله راجع إلى معنى التعبد والعبادة.

فإذًا هذه المادة مادة العبادة، وليست مادة السيادة والتصرف في الأمر، وهذا هو المعروف عند العرب، وهو المعروف عند الصحابة والتابعين، إلى أن تُرجمت كتب اليونان، وصار هناك خلط بين ما جاءت به الشريعة وما في علوم اليونان؛ فالذين ترجموا هذه الكتب، قرأها من قرأها، وجعلوا القصد الأعظم أن ينظر المرء بهذا الملكوت ويثبت ربوبية الله ﷻ؛ لهذا قالوا: المقصود الأول هو الربوبية، فإذا أثبت المرء بالنظر أنّ الله ﷻ هو الموجب لهذا الملكوت صار مقرًّا! ومؤمنًا، فالمتكلمون حين تأثروا باليونان في مدارسهم في النظر وفي الفلسفة وجعلوا معنى الإله راجعًا للربوبية؛ ولذلك تجد أن تفاسير المتكلمين للإله على قولين:

---

(١) انظر: تفسير الطبري (١/ ٥٤)، وتفسير ابن أبي حاتم (٥/ ١٥٣٨)، وسنن سعيد بن منصور (٥/ ١٥١)، وتفسير البغوي (٢/ ١٨٩).

(٢) هو رؤبة بن العجاج، انظر: تفسير الطبري (١/ ٥٤)، وتفسير ابن كثير (١/ ٢٠).

الأول: منهم من يقول: الإله هو القادر على الاختراع[١]، وهذا كثير في كتب المتكلمين[٢].

الثاني: هو المستغني عما سواه، المفتقر إليه كل ما عداه[٣].

والأول والثاني وكل منهما قول لطائفة من المتكلمين والأشاعرة[٤] والماتريدية[٥]... إلى غير هذه الفئات، فعلى كل قول منها يكون الإله

---

(١) قال الشيخ عبد الرحمٰن بن حسن رَحِمَهُ اللَّهُ في الدرر السنية (١/ ٣٢٠): (والأشاعرة أخطأوا في ثلاث من أصول الدين، وأخطأوا أيضًا في التوحيد ولم يعرفوا من تفسير لا إله إلا الله إلا معناها القادر على الاختراع..). وانظر أيضًا: مجموع الفتاوى (٣/ ١٠١)، ودرء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٢٦)، والملل والنحل (١/ ١٠٠).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ١٠١).

(٣) انظر: السنوسية مع شرحها أم البراهين (ص٦٣).

(٤) نسبة إلى أبي الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم الأشعري، وُلد سنة ستين ومائتين، نشأ على مذهب المعتزلة، وتتلمذ على يد أبي علي الجُبَّائي ثم ترك مذهبهم وتبرأ منه، وسلك طريقة ابن كُلَّاب، وانتشر مذهبه ثم رجع عنه إلى مذهب أهل الحديث، وانتسب للإمام أحمدَ، وألَّف في مذهب أهل السُّنَّة والجماعة: الإبانة، والموجز، ورسائل الثغر، إلا أنه بقيت عليه بقايا من مذهب ابن كُلَّاب. وتُوفِّيَ ببغدادَ سنة أربع وعشرين وثلاثمائة، قال الذهبي: ويقال: بقيَ إلى سنة ثلاثين وثلاثمائة. اهـ.

انظر: تاريخ بغداد (١١/ ٣٤٦)، ووَفَيَات الأعيان (٣/ ٢٨٤)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٨٥)، وشذرات الذهب (٢/ ٣٠٣)، والبداية والنهاية (١١/ ١٨٧).

(٥) هم أصحاب محمد بن محمد بن محمود، أبي منصور الماتريدي، المتكلم، وماتريد قرية من قرى سمرقند، له كتاب التوحيد، وكتاب المقالات، وكتاب تأويلات القرآن، توفي سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة بسمرقند، ومن المسائل التي اشتهر الماتريدية بالخلاف فيها: مسألة الاستثناء في الإيمان، والاستثناء في الكفر، ومسألة القرآن هل الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ يتكلم بمشيئته وقدرته أم القرآن لازم لذاته، وغير ذلك من مسائل الصفات. انظر: فتح الباري (١٣/ ٤٥٥)، =

مفسر بالربوبية؛ لأن القادر على الاختراع، القدرة على الخلق هذه ربوبية، والمستغني عما سواه المفتقر إليه كل ما عداه هذه أيضًا ربوبية، فهي من صفات الربوبية لا من صفات الألوهية، لَمّا حصل لهذا في المسلمين وتدوّل هذا القول، صار معلم الإيمان عند أولئك ألا يقر بوجود رَبَّيْنِ، ويعبرون عن ذلك ألا يقر بوجود إلهين؛ ولهذا في آية سورة الأنبياء: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] يجعلون هذه الآية دليلًا على إثبات تفرد الله ﷻ بالربوبية، فيقولون: هذه الآية هي دليل التمانع، ومعنى ذلك عندهم أن وجود إلهين يقاضي أن يتصرف هذا في ملكوته؛ وأن يتصرف هذا في جزء من الملكوت، وهذا في جزء من الملكوت، ولا بد أن يحصل تمانع لا بد أن يحصل اضطراب؛ لأن هذا له إرادة، وهذا له إرادة، وجعلوا الإله هنا هو الرب في نفسه؛ ولهذا جعلوها دليلًا على توحيد الربوبية الذي هو الغاية عندهم، فدخل هذا في المسلمين، ولما دخل وتوسع الناس في اتباع مذهب الأشاعرة والماتريدية والمعتزلة(١) وطرق المتكلمين صارت الغاية عندهم هي توحيد

= والجواهر المضية في طبقات الحنفية (٣/ ٣٦٠)، ومجموع الفتاوى (٧/ ٤٣١ ـ ٤٣٤)، ومنهاج السُّنَّة (٢/ ٣٦٢)، وانظر: رسالة الماتريدية للشيخ شمس الدين الأفغاني رَحِمَهُ اللَّهُ.

(١) هي إحدى الفرق الضالة المخالفة لأهل السُّنَّة والجماعة، ورأس هذه الفرقة واصل بن عطاء الغزال، كان تلميذًا في مجلس الحسن البصري؛ فأظهر القول بالمنزلة بين المنزلتين وأن صاحب الكبيرة ليس بمؤمن ولا بكافر؛ فطرده الحسن من مجلسه، وانضم إليه عمرو بن عبيد، واعتزلا مجلس الحسن، فسموا بالمعتزلة لذلك، ويلقبون بالقدرية لإسنادهم أفعال العباد إلى قدرتهم وإنكارهم القدر فيها.

وقد افترقت المعتزلة إلى فرق شتى يجمعهم القول بنفي الصفات، والقول بخلق القرآن، وأن العبد يخلق فعل نفسه، ولهم أصول خمسة جعلوها بمنزلة أركان الإيمان عند أهل السُّنَّة، وهي: التوحيد، والعدل، والمنزلة بين =

الربوبية؛ فلهذا لم يصر أولئك عندهم مشركين، هذه أعظم فتنة حصلت في الصد عن (لا إله إلا الله) وتفسيرها بتوحيد الربوبية.

ولهذا تجد في عقائد الأشاعرة كما في «السنوسية الكبرى» المسماة عندهم بـ«أم البراهين» يقول فيها ما ذكرته من قبل ذلك، يقول: الإله هو المستغني عما سواه المفتقر إليه كل ما عداه. فمعنى (لا إله إلا الله) لا مستغنيًا عما سواه ولا مفتقرًا إليه كل ما عداه إلا الله، هذا التفسير وهذه الكلمة على هذا النحو ليست هي كلمة (لا إله إلا الله)؛ إنما هي كلمة لا رب في الوجود إلا الله، والإله غير الرب؛ الألوهية مادة والربوبية مادة؛ ولهذا صاغ نعت اسم الله بربِّ العالمين في قوله ﷻ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، ولو كانت الربوبية هي الألوهية، أو كانت الألوهية هي الربوبية لكان نعتًا للشيء في نفسه، وهذا زيادة في الكلام ننزه عنها القرآن.

المقصود من ذلك: أن معنى الإلهية عند المتكلمين ومن نحا نحوهم: هو الربوبية؛ ولهذا دعا المشركون وعلماء المشركين إلى التوسط بهؤلاء الأموات بأنّ هذا لا يقدح في التوحيد؛ لأن التوحيد عندهم هو الربوبية؛ فالقاعدة التي بني عليها استحسان الشرك والتساهل فيه هو الخلاف في تفسير كلمة التوحيد؛ وذلك لأنهم جعلوا كلمة التوحيد معناها القدرة على الاختراع، وأنه لا قادر على الاختراع وعلى الخلق إلا الله ﷻ، وهذا يؤمن به أبو جهل وأبو لهب، وكل من قاتلهم النبي ﷺ!

= المنزلتين، والوعد والوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وإنما أرادوا بهذه المسميات معاني باطلة.

انظر: الملل والنحل (١/ ٣٠ ـ ٣٢)، والفَرْق بين الفِرَق (ص١٨، ٩٣، ٩٤)، والبدء والتاريخ (٥/ ١٤٢)، وسير أعلام النبلاء (٥/ ٤٦٤)، ووفيات الأعيان (٦/ ٨)، وشرح الطحاوية لابن أبي العز (ص٧٩١، ٧٩٢).

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: ﴿**وَهَذَا التَّوْحِيدُ هُوَ مَعْنَى قَوْلِكَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**﴾؛ يعني الذي سبق بيانه قبل ذلك، ﴿**فَإِنَّ الإِلهَ عِنْدَهُمْ**﴾؛ يعني: عند العرب ﴿**هُوَ الَّذِي يُقْصَدُ لأَجْلِ هَذِهِ الأُمُورِ، سَوَاءً كَانَ مَلَكًا، أَوْ نَبِيًّا، أَوْ وَلِيًّا، أَوْ شَجَرَةً، أَوْ قَبْرًا، أَوْ جِنِّيًّا، لَمْ يُرِيدُوا أَنَّ الإِلهَ هُوَ الْخَالِقُ الرَّازِقُ الْمُدبِّرُ؛ فَإِنَّهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّ ذلِكَ للهِ وَحْدَهُ**﴾ وهذا بيقين؛ لأن الله جَلَّ وَعَلَا قال: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩]، وقال جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ الآية [الزمر: ٣٨]، وقال جَلَّ وَعَلَا: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ﴾ [يونس: ٣١].

فإذًا جُل مفردات الربوبية نسبوها لله جَلَّ وَعَلَا وحده، ولم يجعلوا لآلهتهم منها شيئًا؛ ولهذا لما ركبوا في الفلك دعوا الله وحده؛ لأنهم يعلمون أن هذا المطلب العظيم إنما يستقل به الله وحده، وهو يحب أن يكون الإقبال عليه وحده؛ ولأن آلهتهم بعدت عنهم، وهذا مخالف لقول المتكلمين ومن نحا نحوهم: إنّ (لا إله إلا الله) هي: لا قادر على الاختراع إلا الله؛ لأن العرب لم يشكوا بأن هذه الكلمة إنما جاءت للألوهية لا للقدرة على الاختراع، وإلا لقالوا: نحن نؤمن بهذا، ولكن قالوا: ﴿أَجَعَلَ ٱلْـَٔالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾ [ص: ٥]، فهذا بيقين.

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: ﴿**لَمْ يُرِيدُوا أَنَّ الإِلهَ هُوَ الْخَالِقُ الرَّازِقُ الْمُدبِّرُ؛ فَإِنَّهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّ ذلِكَ للهِ وَحْدَهُ كَمَا قَدَّمْتُ لَكَ، وَإِنَّمَا يَعْنُونَ بِالإِلهِ مَا يَعْنِي الْمُشْرِكُونَ فِي زَمَانِنَا بِلَفْظِ السَّيِّدِ**﴾، السيد في لغة العرب[1] هو:

---

(١) قال أبو السعادات في النهاية في غريب الأثر (٢/٤١٨): (والسيد يطلق على =

المتصرف المطاع في ملكه، والسيادة تختلف مثل الرب، فتكون مضافة: هذا سيد فلان، وهذا سيد البيت، وهذا سيد القبيلة، وهذا رب الإبل، وهذا رب المال، . . . وأشباه ذلك، فلفظ السيد هو بمعنى لفظ الرب مع اختلاف بينهما.

فمعنى السيد في لغة العرب: المتصرف الذي يدبر الأمر ويرجع إليه تدبير ما يملك، فله السيادة في ملكه، لكن في العرف الذي عليه الناس في زمن الشيخ وما قبله إلى وقتنا هذا أُطلق لفظ السيد على خلاف معناه في العربية، ويُراد بالسيد الذي بيده التوسط، أو بيده الإعطاء والمنع، أو الذي فيه السر؛ ولهذا يقولون في الذين يقصدونهم لأجل العبادات والتوسط: قدس الله سر فلان، فلان قدس الله سره؛ لأنهم يجعلون لروحه سرًّا! ويطلقون على هؤلاء لفظ السيد، فيقولون ـ مثلًا ـ: السيد البدوي، السيدة زينب، السيد الحسين، السيد العيدروس، السيد المرغني، السيد فلان، السيد عبد القادر الجيلاني، وأشباه هذا.

فيطلقون على الإله: لفظ السيد، والسيد في العربية ـ كما سبق ـ خلاف السيد عند الناس في هذا الزمان وزمن الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ، ومن المتقرر أن العبرة بالحقائق لا بالألفاظ، العبرة كما حرره وقرره الشوكاني والصنعاني، لكن أطالا عليه في هذا الموضع[1]، وقالا: إنّ تغير الأسماء ومدلولاتها لا يغير الحقائق؛ فإنهم إذا سموا هؤلاء بالسيد وعنوا

= الرب والمالك والشريف والفاضل والكريم والحليم، ومتحمل أذى قومه والزوج والرئيس).

وانظر: مشارق الأنوار (٢/ ٢٣٠)، ولسان العرب (٣/ ٢٢٨).

(١) انظر: تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد للصنعاني (ص١٩)، وشرح الصدور بتحريم رفع القبور للشوكاني، ضمن مجموع الجامع الفريد (ص٦٠٤).

بالسيد الإله؛ فإنهم يحاسبون على ما قصدوا لا على أصل اللفظ الذي لم يخطر لهم على بال أو لم يعنوه.

فإذًا كلمة السيد يراد منها ما يفهم من معنى كلمة الإله عند أهل العربية؛ لهذا **قال هنا**: ﴿**وَإِنَّمَا يَعْنُونَ بِالإِلهِ مَا يَعْنِي الْمُشْرِكُونَ فِي زَمَانِنَا بِلَفْظِ السَّيِّدِ**﴾، من هو السيد؟

الجواب: الذي يُقصد لأجل التوسط عند الله؛ بل زاد بعضهم وجعل لهؤلاء السادة نصيبًا في الملك من جهة التفويض(١)، فيقولون: هناك أوتاد في الأرض أُعطوا بعض التصرف في الملك، وبعد الأوتاد هناك أقطاب لهم تصرف، هؤلاء يرجعون إليهم، والأقطاب ترجع إلى الغوث الأكبر في البلد، والأرض قسموها قسمة رباعية وجعلوا لها أربعة أشخاص هم الملاذ والغوث الأعظم، ففي قسم البدوي، وفي قسم عبد القادر، وفي قسم فلان وفلان؛ يعني: أنهم زادوا على شرك العرب في أن جعلوا لهؤلاء تصرفًا في الملك، وهذا شرك في الربوبية مع كونه شركًا في الإلهية!

قال: ﴿**فَأَتَاهُم النَّبِيُّ ﷺ يَدْعُوهُمْ إِلَى كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ، وَهِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، والْمرَادُ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ مَعْنَاهَا لَا مُجَرَّدُ لَفْظِهَا**﴾، المراد معنى الكلمة لا لفظها؛ لأن الإجماع منعقد على أن من بَلَغَ مجنونًا فقال: لا إله إلا الله؛ فإنه لا يحكم له بالإسلام؛ يعني: إذا كان مشركًا قبل ذلك، أو من وُلد مجنونًا ثم استمر وقال: لا إله إلا الله، فإنه لا يحكم له بالإسلام بهذه الكلمة، وإنما يكون تبعًا لأبويه بتفصيل معروف(٢)؛ فالمشرك الذي كان على الشرك ثم جُنّ وقال: لا إله إلا الله في جنونه

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢٧/ ٩٧).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ٤٣٦).

مائة مرة أو أكثر، بالإجماع عند أولئك المخالفين وعند أهل الحق أنه لا يدخل في الإسلام؛ لأنه تكلم بكلام لم يقصد معناه؛ لأنه لا يعقل المعنى.

لهذا فالعبرة فيما تعبد فيه من الألفاظ، العبرة بالإقرار بالمعنى لا بمجرد اللفظ؛ وذلك لأنّ المنافقين قالوا هذه الكلمة ظاهرًا، وهم كفار في الدرك الأسفل من النار بنص القرآن والسُّنَّة، فلم ينفعهم قول: **(لا إله إلا الله)**؛ لأنهم لم يقصدوا معناها، أو لأنهم خالفوا ما دلت عليه.

إذًا **فقوله: (والْمرَادُ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ مَعْنَاهَا لَا مُجَرَّدُ لَفْظِهَا)** دليلها أنواع من الإجماع، وهذه الإشارة منه رَحِمَهُ اللَّهُ لأجل أنّ كثيرين قالوا: هؤلاء الذين كفرتموهم، أو قلتم: هم مشركون، يشهدون أو يقولون: لا إله إلا الله، ويتكلمون بذلك، ويذكرون الله في اليوم ألف مرة بلا إله إلا الله، فكيف تقولون ذلك؟! والنبي ﷺ أمر بالكف عن من قال: **(لا إله إلا الله)**، وقال لأسامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**أَقَتَلْتَهُ بَعْدَ ما قال لَا إِلَهَ إلا الله**»[1]... إلى آخر ذلك.

فيقال: إن قول الكلمة مع مخالفة المعنى هذا غير نافع بالإجماع؛ كما ذكرنا في المنافقين، وفي حال من بلغ مجنونًا.

قال: ﴿وَالْكُفَّارُ الْجُهَّالُ يَعْلَمُونَ أَنَّ مُرَادَ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ هُوَ إِفْرَادُ اللهِ تَعَالَى بِالتَعَلُّقِ، وَالْكُفْرُ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِهِ، وَالْبَرَاءَةُ مِنْهُ﴾، المراد بهذه الكلمة ثلاثة أشياء في كلمة الشيخ هذه:

الأول: إفراد الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بالتعلق به، وهذا مأخوذ من النفي والإثبات بأنّ (لا إله إلا الله) معناها: لا معبود حق إلا الله، ولا أحد يستحق العبادة والتعلق والقصد لأجل العبادة إلا الله جَلَّ وَعَلَا.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٢٦٩، ٦٨٧٢)، ومسلم (٩٦) من حديث أسامة بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فإذًا المراد بهذه الكلمة أولًا إفراد الله تعالى بالتعلق به؛ يعني: حين التعبد.

والثاني: والكفر بما يعبد من دونه، وهذا نفهمه من النفي؛ لأن النفي معناه ما جاء في سورة الزخرف في قول الله ﷻ: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٦]، بضميمة قول الله ﷻ في سورة الممتحنة عن إبراهيم عليه السلام: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ﴾ (إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ) يعني: الذين معه على التوحيد من المرسلين والأنبياء: ﴿إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ﴾ [الممتحنة: ٤]، وقول الله ﷻ: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾ وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ﴾ [الزخرف: ٢٦ ـ ٢٨]، هذه الكلمة قال المفسرون: هي كلمة (لا إله إلا الله)، فتكون كلمة (لا إله إلا الله) معناها: ﴿إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾[1]، ومعنى البراءة هنا هو ما دلت عليه آية سورة الممتحنة؛ فشمل ذلك الكفر بما يُعبد من دون الله، وشمل البراءة منه، ولاحظ تعلق الكفر والبراءة بما يُعبد وليس بالعابدين؛ لأن الكفر بالعابدين من اللوازم، وليس من معنى الكلمة، والبراءة من العابدين هذا من اللوازم وليس من معنى الكلمة.

فالتوحيد يشمل الأمور الثلاثة التي ذكرها الشيخ رحمه الله هنا:

الأول: إفراد التعلق بالله.

الثاني: البراءة من كل معبود سوى الله ﷻ، أو البراءة من كل عبادة لغير الله ﷻ.

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٢٥/ ٦٣)، وتفسير ابن كثير (٣/ ٣٣٨).

الثالث: الكفر بكل معبود، أو بكل عبادة إلا عبادة الله ﷻ، والكفر بعبادة مَن دون الله ﷻ، وهذا كله راجع للعبادة نفسها، أما العابدون فهذا له حكم آخر وتفاصيل أُخر.

إذًا ظهر لك وجه الحجة من كون هذه ثلاثة الأشياء التي ذكرها الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ من معنى (الكلمة)، وهو مراد النبي ﷺ لهذه الكلمة.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: ﴿**فَإِنَّهُ لَمَّا قَالَ لَهُمْ: (قُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)، قَالُوا:** ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥]﴾، هذا ظاهر في أنهم يعبدون آلهة، ولا يقرون بأن العبادة والقصد يتوجه به إلى واحد؛ بل يتوجه به إلى متعدد.

وما بعده واضح حيث **قال**: ﴿**فَإِذَا عَرَفْتَ أَنَّ جُهَّالَ الْكُفَّارِ يَعْرِفُونَ ذَلِكَ؛ فَالْعَجَبُ مِمَّنْ يَدَّعِي الإِسْلَامَ وَهُوَ لا يَعْرِفُ مِنْ تَفْسِيرِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ مَا عَرَف جُهَّالُ الْكُفَّارِ!**﴾، إذا كان الكفرة مع علمهم بالمعنى كفروا، فكيف يكون حال الذي لا يعلم المعنى أصلًا، ولم يأتِ على باله، يعني: هو يقع في الشرك مع عدم العلم بالمعنى؟

لا شك أنه أسوأ حالًا من الذي يقع في الشرك مع علمه بالمعنى، فهذا يقع في الشرك وهو غير آمن بالمعنى؛ لأن هذا فرَّط في واجب وهو أن كلمة التوحيد (لا إله إلا الله) لا تنفع إلا من علمها فعمل بمقتضاها، وأولئك علموا فخالفوا، وهؤلاء المشركون في الأزمنة المتأخرة جهلوا وخالفوا، فقالوا كلمة لم يعلموا معناها؛ فلم تنفعهم من هذه الجهة، ثم خالفوها من جهة العمل؛ فلم تنفعهم أيضًا من هذه الجهة، ولو كان هؤلاء تنفعهم الكلمة لكان المنافقون الذين قالوا: لا إله إلا الله، ينفعهم قولها؛ لأنهم يعلمون المعنى وتلفظوا بها، ومع ذلك لما أبطنوا الكفر وعملوا به؛ كانوا أشرّ من الكفار.

قال: ﴿**بَلْ يَظُنُّ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ التَّلَفُّظُ بِحُرُوفِهَا مِنْ غَيْرِ اعْتِقَادِ الْقَلْبِ**

﴿لِشَيءٍ مِنَ الْمَعَانِي!﴾، وهذا فيه إبطال التقليد في التوحيد، فإن توحيد الله ﷻ لا يصلح على جهة التقليد[١]؛ بل لا بد أن يعتقد المرء الحق بدليله مع علمه بمعنى كلمة التوحيد ومعنى ما دلت عليه، وهذا الاعتقاد يكفيه أن يكون في عمره مرة بدليله؛ يعني: لو علمه حين دخوله في الإسلام، وعلم واستمر على المقتضى، واستمر على ما دلت عليه، ثم لو سألته نسي ما عرفه واعتقده بدليله، فإنه غير مؤاخذ، مثله المسلم الصغير المميز، فإنه إذا عُلِّمَ هذه الكلمة وأخبر بمعناها، وفهم ذلك وحفظ دليله، أو عرف دليله من الكتاب أو من السُّنَّة، واستمر على ذلك، فإنه يكفيه؛ لأنه اعتقد الحق، واعتقد معنى هذه الكلمة بالدليل غير مقلِّد في ذلك مرة في عمره، ثم لم يأتِ بناقض لذلك الشيء.

ولهذا عندنا في المدارس الابتدائية يُدرَّس الطالب أو الطالبة ثلاثة الأصول فيها معنى كلمة التوحيد والدليل عليها، وكذلك أركان الإيمان؛ يعني: مسائل القبر الثلاث المعروفة[٢]، والعلماء من قديم جعلوا ذلك للمتعلمين الصغار؛ لأنهم إذا عرفوا ذلك بدليله مرَّة في العمر صار

---

(١) قال السفاريني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في لوامع الأنوار (١/ ٢٦٧، ٢٦٨): (قال علماؤنا وغيرهم: يحرم التقليد في معرفة الله تعالى، وفي التوحيد والرسالة، وكذا في أركان الإسلام الخمس ونحوها مما تواتر واشتهر عند الإمام أحمد والأكثر، وذكره أبو الخطاب عن عامة العلماء، وذكره غيره أنه قول الجمهور، قاله في شرح التحرير، قال: وأطلق الحلواني من أصحابنا وغيره منع التقليد في أصول الدين) اهـ.

وانظر: المسودة في أصول الفقه لآل تيمية (ص٤٠٧، ٤٠٨)، وتفسير القرطبي (٢/ ٢١٢)، والتبصرة للشيرازي (١/ ٤٠١)، والمحصول للرازي (٦/ ١٢٥)، وروضة الناظر (ص٤٠٦)، وكشاف القناع للبهوتي (٦/ ٣٠٦).

(٢) هي الأسئلة الثلاثة التي يسألها الملكان العبد في قبره: مَنْ ربك؟ وما دينك؟ ومَنْ نبيّك؟ الواردة في حديث البراء بن عازب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، الذي أخرجه أبو داود (٤٧٥٣)، وأحمد (٤/ ٢٨٧، ٢٩٥، ٢٩٦)، والحاكم وصححه (١/ ٣٧ ـ ٤٠).

إيمانهم بما دل عليه التوحيد عن دليل لا عن تقليد، ولو نسوا بعد ذلك فإنه لا يؤثر؛ لأن نسيانهم ليس من جهة ترك العمل بما دلت عليه، ولكن من جهة نسيان تفسير الذي يُفصح لك به، لكن لو سألته قلت: هل يُدعى غير الله ﷻ؟

فيقول: لا؛ لأنه علم معنى الكلمة، ولو سألته: هل يستغاث بغير الله؟ قال: لا؛ لأنه يعلم معنى الكلمة، بخلاف من خالف المعنى وما دلت عليه بشيء حدث له؛ يعني: تسأله فيجيب بخلاف ما تعلم سابقًا، فهذا لا بد له من تجديد علم بدليله، حتى يصبح خالصًا من التقليد.

المقصود من هذا: أن التقليد في التوحيد لا يجوز، ومن قلَّد في التوحيد فإنه لا ينفعه؛ لأن الله ﷻ لام وذم أهل الشرك بقولهم: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٢]، وفي الآية الأخرى: ﴿وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣]، فلا بد في التوحيد من دليل، ولا ينفع فيه التقليد، وقد أوضحت ذلك مع زيادة بيان وضوابط في شرح ثلاثة الأصول(١)؛ لأن هذا إنما أتى عَرَضًا.

قال: ﴿وَالْحَاذِقُ مِنْهُمْ يَظُنُّ أَنَّ مَعْنَاهَا: لا يَخْلقُ، وَلا يَرْزُقُ، وَلا يُدَبِّرُ الأمر إِلَّا اللهُ﴾ هذا الحاذق من أهل هذا الوقت من المشركين ـ نسأل الله العافية ـ وما قبله بأزمان، إذا سألته عن معنى كلمة التوحيد يفسرها بالربوبية، لماذا؟

لأن هذا الذي درسه في مذهب الأشعرية ومذهب الماتريدية أو مذاهب المتكلمين، فمعنى كلمة التوحيد عندهم: لا قادر على الاختراع إلا الله، ولا رازق إلا الله، ولا محيي إلا الله، ولا مميت

(١) انظر: شرح ثلاثة الأصول لشيخنا ـ حفظه الله ـ (ص١٥ ـ ١٧).

إلا الله، هذا هو الحاذق المتعلم فيهم! ﴿**فَلا خَيْرَ فِي رَجُلٍ جُهَّالُ الْكُفَّارِ أَعْلَمُ مِنْهُ بِمَعَنى (لا إِلهَ إِلا اللهُ)**﴾ ولو كان صاحب عمامة وجُبة، ولو كان ما كان، فإن علمه غير مناسب؛ لأن هذه الكلمة هي أساس كل خير، فإذا كان يجهل معناها؛ فإنه لا خير فيه، ولو ادّعى فيه الناس ما يدعون.



إِذَا عَرَفْتَ مَا قُلْتُ لَكَ مَعْرِفَةَ قَلْبٍ، وَعَرَفْتَ الشِّرْكَ بِاللهِ الَّذِي قَالَ اللهُ فِيهِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وَعَرَفْتَ دِينَ اللهِ الَّذِي بَعَثَ به الرُّسُلَ مِنْ أَوَّلِهِمْ إِلَى آخِرِهِمْ، الَّذِي لا يَقْبَلُ اللهُ مِنْ أحَدٍ سِوَاهُ، وَعَرَفْتَ مَا أَصْبَحَ غَالِبَ النَّاسِ عَلَيْهِ مِنَ الْجَهْلِ بِهَذَا أَفَادَكَ فَائِدَتَيْنِ:

الأُولَى: الْفَرَحُ بِفَضْلِ اللهِ وَبِرَحْمَتِهِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس: ٥٨].

وَأَفَادَكَ أَيْضًا: الْخَوْفَ الْعَظِيمَ؛ فَإِنَّكَ إِذَا عَرَفْتَ أَنَّ الإِنْسَانَ يَكْفُرُ بِكَلِمَةٍ يُخْرِجُهَا مِنْ لِسَانِهِ، وَقَدْ يَقُولُهَا وَهُوَ جَاهِلٌ فَلا يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ، وَقَدْ يَقُولُهَا وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّهَا تُقَرِّبُهُ إِلَى اللهِ كَمَا ظَنَّ الْمُشْرِكُون، خُصُوصًا إِنْ أَلْهَمَكَ اللهُ تعالى مَا قَصَّ عَنْ قَوْمِ مُوسَى مَع صَلاحِهِمْ وَعِلْمِهِمْ أَنَّهُمْ أَتَوْهُ قَائِلِينَ: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨]؛ فَحِينَئِذٍ يَعْظُمُ خَوْفُكَ، وَحِرْصُكَ عَلَى مَا يُخَلِّصُكَ مِنْ هَذَا وَأَمْثَالِه.

الشَّرح

قال إمام الدعوة الإصلاحية السّلفية في هذه القرون المتأخرة الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب ـ رحمه الله تعالى ـ بعد أنْ ذكر أصولًا ومحكمات في فهم التوحيد وفهم الشرك، وما كان عليه أهل الجاهلية من الإشراك بالله ﷻ، وصفة ذلك الشرك وما يتصل بذلك.

قدم رَحِمَهُ اللَّهُ بمقدمات للنتيجة التي يصل إليها، وهي قوله بعد ذلك: **(أَفَادَكَ فَائِدَتَيْنِ)**.

المقدمة الأولى: قال رَحِمَهُ اللَّهُ: **﴿إذا عَرَفْتَ مَا قُلْتُ لَكَ مَعْرِفَةَ قَلْبٍ﴾**؛ يعني: أنّ الذي سلف يحتاج إلى العلم، فالعلم منه ما يُعلم بإدراكٍ لأول وهلة ثم يترك، ومنه ما يُعرف معرفة قلب، فيكون مدركًا ومستقرًّا في القلب، ومعلومًا بأدلته وبراهينه.

فقوله هنا رَحِمَهُ اللَّهُ: **(مَعْرِفَةَ قَلْبٍ)** المعرفة في هذا الموضع هي العلم[(١)]؛ يعني: إذا علمت ما ذكرت لك علم قلبٍ، والعلم والمعرفة في ابن آدم متقاربان، أما في حق الله جَلَّ وَعَلَا فإنما يوصف سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بالعلم دون المعرفة[(٢)]، والمعرفة في القرآن أكثر ما جاءت في سبيل التهجين لها وأنها لا تنفع؛ لأنها معرفة بالظاهر لا معرفة القلب؛ كما قال جَلَّ وَعَلَا: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾ [النحل: ٨٣]، وكما قال جَلَّ وَعَلَا: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦]؛ فأتت المعرفة لا في مقام المدح في القرآن بل في مقام الذّم، وهذا لأجل أن المعرفة لا يتبعها العلم بالحق دائمًا والإذعان له والعمل به، وإنما قد تكون قائدة لذلك وقد لا تكون وهو الأغلب، وعامة العلماء على أن المعرفة والعلم في ابن آدم متقاربان؛ لكن يختلفان في أن المعرفة قد يسبقها جهل بالشيء، أو ضياع لمعالمه، فجهل ثم عرف، أو ضاعت معالم الشيء

---

(١) انظر: لسان العرب (٩/ ٢٣٩).

(٢) قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في بدائع الفوائد (٢/ ٢٩٦): (الفرق بين إضافة العلم إليه تعالى وعدم إضافة المعرفة لا ترجع إلى الإفراد والتركيب في متعلق العلم، وإنما ترجع إلى نفس المعرفة ومعناها، فإنها في مجاري استعمالها إنما تستعمل فيما سبق تصوره من نسيان أو ذهول أو عزوف عن القلب، فإذا تصور وحصل في الذهن قيل: عرفه، أو وصف له صفته ولم يره، فإذا رآه بتلك الصفة وتعينت فيه قيل: عرفه).

عليه ثم اهتدى إليه وعرفه؛ كما قال ﷻ في قصة يوسف ؏: ﴿فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ﴾ [يوسف: ٥٨]، هذا من جهة العلامات والصفات.

فإذًا المعرفة والعلم بمعنًى واحد؛ ولهذا جاء في حديث معاذ ؓ حين بعثه النبي ﷺ إلى اليمن أنّه قال: «**فَلْيَكُنْ أَوَّلَ ما تَدْعُوهُمْ إليه عِبادَةُ اللهِ، فإذا عَرَفُوا اللهَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللهَ قد فَرَضَ عليهم خَمْسَ صَلَواتٍ في يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ**»[1]، وفي بعض ألفاظ ذلك الحديث والمحفوظ فيه: «**فَلْيَكُنْ أَوَّلَ ما تَدْعُوهُمْ إليه شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلهَ إِلّا الله، وأنّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ**»[2]، لكن عُبّر عن ذلك تارة بالتوحيد، وتارة بالمعرفة، وهذا يدل على أن المعنى عند التابعين الذين رَوَوْا بهذا وهذا متقارب؛ لهذا يستعمل العلماء كلمة المعرفة وكلمة العلم متقاربة، وهذا هو الذي درج عليه الشيخ ؒ هنا؛ لأنه مخاطب من ليس عنده ذلك التفريق الدقيق بين المعرفة والعلم.

قال: (إِذَا عَرَفْتَ مَا قُلْتُ لَكَ مَعْرِفَةَ قَلْبٍ) وهذا المقصود به علم القلب؛ لأن المعرفة معرفة اللسان، أو معرفة الظاهر قد لا تقود للإذعان للحق، لكن معرفة القلب معها الاستسلام لذلك الحق.

المقدمة الثانية: قال: ﴿وَعَرَفْتَ الشِّرْكَ بِاللهِ الَّذِي قَالَ اللهُ فِيهِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]﴾ هذه المعرفة الثانية: عرفت الشرك من حيث دلالته وصفته وحكمه، وما كان عليه المشركون في إشراكهم بالله ﷻ.

والشرك هو اتخاذ الشريك، واتخاذ الشريك قد يكون على جهة التنديد الأعظم، وقد يكون على جهة التنديد الأصغر؛ فحقيقة الشرك أن

---

(١) أخرجه البخاري (١٤٥٨)، ومسلم (١٩) من حديث ابن عباس ؆.

(٢) سبق تخريجه (ص٣١).

يُتخذ النّدّ مع الله ﷻ، واتخاذ الند مع الله **قسمان**[١]:

القسم الأول: اتخاذ للند فيما يستحقه الله ﷻ على العبد من توحيده بالعبادة، وهذا التنديد هو الشرك الأكبر، كما جاء في حديث ابن مسعود رضي الله عنه حين سأله: أي الذنب أعظم؟ قال ﷺ: «**أَنْ تَجْعَلَ لله نِدًّا وهو خَلَقَكَ**»[٢]، وكما قال الله ﷻ: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]، ونحو ذلك.

القسم الثاني: تنديد أقل؛ أي: يجعل للمخلوق شيئًا من الندية، ولكن لا تصل إلى صرف العبادة لغير الله، وهذا من جهة التعلق ببعض الأسباب التي لم يأذن الله ﷻ بها، أو تعظيم بعض الأشياء تعظيمًا لا يوصل إلى ما يناسب مقام الربوبية؛ مثل: الحلف بغير الله، ومثل: قول: لولا الله وفلان، وأشباه ذلك.

فإذًا الشرك هو التنديد[٣]، وهو اتخاذ الشريك مع الله ﷻ، والتنديد **قسمان**:

* تنديد أعظم: وهو أن يجعل ما هو محض حق الله ﷻ للمخلوق.

* وتنديد أصغر: وهو أن يجعل للمخلوق شيئًا مما يجب أن يكون لله، لكن لا يبلغ أن يصل إلى درجة الشرك الأكبر.

---

(١) قال ابن القيم رحمه الله في مدارج السالكين (١/ ٣٣٩ ـ ٣٤٤): (الشرك نوعان: أكبر وأصغر؛ فالأكبر لا يغفره الله إلا بالتوبة منه، وهو أن يتخذ من دون الله ندًّا يحبه كما يحب الله، وهو الشرك الذي تضمن تسوية آلهة المشركين برب العالمين... وأما الشرك الأصغر فكيسير الرياء، والتصنع للخلق، والحلف بغير الله...) اهـ. بتصرف.

(٢) أخرجه البخاري (٤٤٧٧)، ومسلم (٨٦).

(٣) انظر: لسان العرب (٣/ ٤٢٠)، ومختار الصحاح (ص٢٧٢).

ولهذا اختلف العلماء في تعريف الشرك الأصغر، وفي ضابط الشرك الأصغر ما هو؛ فمنهم من قال: الشرك الأصغر هو ما دون الشرك الأكبر مما لم يوصف بالنصوص بأنه مخرج من الملة، أو أنه فيه صرف العبادة لغير الله جَلَّ وَعَلَا.

وقال آخرون: الشرك الأصغر هو كل وسيلة إلى الشرك الأكبر.

والثاني: ينضبط في أشياء ولا ينضبط في أشياء أُخر.

فمدار ضابط الشرك الأصغر على أشياء ورد النص بتسميتها شركًا، أو أن حقيقتها تشريك ولا تبلغ التنديد الأعظم في صرف العبادة لغير الله جَلَّ وَعَلَا، فقوله جَلَّ وَعَلَا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، ظاهر في التحذير والتخويف من الشرك؛ لأن الشرك لا يغفر، وأما الذنوب فهي على رجاء الغفران[1]؛ كما قال هنا جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾، وكما قال جَلَّ وَعَلَا: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣]، أجمع العلماء على أن قوله جَلَّ وَعَلَا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ نزل في حق من تاب.

فإذًا قوله جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ في حق من مات على غير التوبة مصرًّا على معصية، فهو على رجاء الغفران تحت المشيئة؛ إن شاء الله غفر له، وإن شاء عذبه بذنبه، وأما من تاب فإنه لا يدخل تحت

---

(١) قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاللَّهِ مَا خَوْفِي الذُّنُوبَ فَإِنَّهَا ... لَعَلَى طَرِيقِ الْعَفْوِ وَالْغُفْرَانِ
لَكِنَّمَا أَخْشَى انْسِلَاخَ الْقَلْبِ مِنْ ... تَحْكِيمِ هَذَا الْوَحْيِ وَالْقُرْآنِ
وَرِضًا بِآرَاءِ الرِّجَالِ وَخَرْصِهَا ... لَا كَانَ ذَاكَ بِمِنَّةِ الرَّحْمَٰنِ

انظر: النونية مع شرحها لابن عيسى (٢/ ٦٠٢).

المشيئة؛ لقوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾؛ ولقوله ﷻ: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٞ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا ثُمَّ ٱهۡتَدَىٰ﴾ [طه: ٨٢]، في آيات كثيرة في هذا المقام.

وهاهنا في هذه الآية بحث، وهو أن قوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾ فيه النكرة في سياق النفي، ومن المتقرر في أصول الفقه وفي علم العربية أن النكرة في سياق النفي تعم(١)، وهنا وقعت النكرة في سياق النفي، والنكرة هي المصدر المنسبك من (أنْ) والفعل المضارع (يُشرك)؛ لأن معنى الكلام ـ أن الله لا يغفر شركًا به ـ والمصدر نكرة، وهذا يعني عموم الشرك؛ فيكون المراد هنا أن الله ﷻ لا يغفر أي نوع من أنواع الشرك، فالشرك على هذا لا يدخل تحت الغفران سواء أكان أكبر، أم كان أصغر، أم كان في شرك الألفاظ... وأشباه ذلك؛ بل إنما يقع فيه من الموازنة بين الحسنات والسيئات، وإما يؤخذ العبد به فيعذب عليه، وهذا اختيار جمع من المحققين منهم شيخ الإسلام ابن تيمية(٢)، ومنهم أكثر أئمة الدعوة ـ رحمهم الله تعالى ـ، بناءً على القاعدة الأصولية على ذلك.

قال آخرون من أهل العلم: إن قوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء: ٤٨] هو عام؛ لأن ﴿أَن يُشۡرَكَ﴾ نكرة أتت في سياق النفي؛ فهي دالة على العموم، لكن العموم تارة يراد به الخصوص؛ لأن العموم عند الأصوليين على ثلاث مراتب(٣):

---

(١) انظر: المسودة (ص١٤٣)، وروضة الناظر (ص٢٢١)، والمحصول للرازي (٢/ ٥٦٣)، وإرشاد الفحول (١/ ٢٠٧).

(٢) انظر: التحفة العراقية (ص٦٠)، والنبوات (ص١٠٦)، وقاعدة في المحبة (ص٦٨)، ومجموع الفتاوى (٤/ ٤٧٥، ٧/ ٦٨٣) لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٣) انظر: روضة الناظر (٢/ ١٢٠)، وشرح الكوكب المنير (٣/ ١٦٥ ـ ١٦٨)، =

- عموم باق على عمومه.
- وعموم مخصوص.
- وعموم مراد به الخصوص.

فيكون اللفظ عامًّا لكن المراد به شيء خاص؛ كما في قوله ﷻ: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢]، فهنا قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ﴾ هذه نكرة أيضًا في سياق النفي بـ(لم) وهذه تدل على عموم الظلم؛ ولهذا فهم الصحابة ذلك فقالوا: «**أَيُّنَا لَمْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: لَيْسَ كَمَا تَظُنُّونَ؛ إِنَّمَا هُوَ كَمَا قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ:** ﴿يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]»[(١)]؛ فأفهمهم ﷺ أنّ المراد هنا بالظلم خصوص الشرك.

فإذًا يكون اللفظ عامًّا ويراد به الخصوص، وهذا ما يسميه الأصوليون: عموم مراد به الخصوص، ففي هذه الآية قال طائفة من أهل العلم: اللفظ عام ولكن المراد به خصوص الشرك الأكبر[(٢)]؛ لأنه هو الذي نعلم من النصوص أنه لا يُغفر، وأنّ صاحبه متوعد بالنار؛ كما قال ﷻ: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج: ٣١]، وقال ﷻ: ﴿وَقَالَ الْمَسِيحُ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ

= والإبهاج في شرح المنهاج (٢/ ١٣٥ ـ ١٣٧)، وإرشاد الفحول للشوكاني (١/ ١٩٧)، ومذكرة الشنقيطي (ص٢٠٤)، ومعالم أصول الفقه عند أهل السُّنَّة والجماعة (ص٤١٢).

(١) أخرجه البخاري (٣٢، ٣٣٦٠، ٣٤٢٨، ٣٤٢٩، ٤٦٢٩، ٤٧٧٦، ٦٩١٨، ٦٩٣٧)، ومسلم (١٢٤) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٢) انظر: مدارج السالكين (١/ ٢٨٢)، والدرر السنية (٢/ ١٨٥).

﴿ٱلنَّارُ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢]، وقوله ﷻ: ﴿مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ﴾ (﴿مَنْ﴾) هذه شرطية و﴿يُشْرِكْ﴾ فعل فيه الحدث فيه المصدر، وهي نكرة، هذا يدل على العموم، لكن لما رتب الأثر وهو أن الله حرم عليه الجنة ومأواه النار؛ علمنا أن المراد خصوص الشرك الأكبر، فقالوا: هذه الآية مثل تلك.

قال الأولون: هذه الآية فيها عدم المغفرة، وعدم المغفرة لا يستلزم الخلود في النار، وهذا غير الآيات التي فيها الخلود في النار، فتلك الآيات دالة على أن المراد بالشرك الخصوص؛ خصوص الشرك الأكبر؛ لأن السياق يقتضيه، وأما هذه فلا دليل عليها.

وعلى العموم كما ذكرنا القول الأول هو قول الأكثرين، وعليه يتم الاستدلال هنا، وهو أن من عرف أن الشرك الأكبر والأصغر في قول الأكثرين من أهل العلم لا يدخل تحت المغفرة؛ أفاده الخوف من الشرك بالله ﷻ؛ لأنه ليس ثَم شرك على هذا القول يدخل تحت المغفرة؛ بل إن الله ﷻ لا بد أن يؤاخذ بالشرك، فإنْ كان شركًا أكبر فالخوف عظيم منه، فلا بد من معرفته، ومعرفة وسائله، ومعرفة أفراده حتى يحذره العبد، وإن كان شركًا أصغر فلا بد أيضًا من معرفته، ومعرفة أفراده، ومعرفة وسائله حتى يحذره العبد؛ لأن الجميع لا يدخل تحت المغفرة.

فإذًا **قول الشيخ** رَحِمَهُ اللَّهُ هنا: **(وَعَرَفْتَ الشِّرْكَ بِاللهِ الَّذِي قَالَ اللهُ فِيهِ:** ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]**)** يريد منه وضوح صورة الشرك، ثم الخوف من الشرك، وأثر ذلك الخوف، وهو أن يسعى العبد في تعلم التوحيد، وتعلم ضده الذي هو الشرك الأكبر والأصغر؛ حتى لا يخاطر بدينه وبنفسه وبمستقبله في الآخرة لأشياء يتساهل فيها في هذه الدار الفانية.

المقدمة الثالثة: قال رَحِمَهُ اللَّهُ: **﴿وَعَرَفْتَ دِينَ اللهِ الَّذِي بَعَثَ بِه الرُّسُلَ**

مِنْ أَوَّلِهِمْ إِلَى آخِرِهِمْ، الَّذِي لا يَقْبَلُ اللهُ مِنْ أَحَدٍ سِوَاهُ﴾ دين الله الذي أرسل به الرسل هو الإسلام، والإسلام المراد به هنا الإسلام العام الذي يشترك في الدعوة إليه كل رسول، فكل رسول أتى بالإسلام العام، وأما محمد بن عبد الله ﷺ فقد أتى بالإسلام العام والإسلام الخاص الذي هو شريعة الإسلام، والرسل من قبل مسلمون، وأتباع محمد بن عبد الله ﷺ مسلمون، وإسلام من قبلنا دخولهم في الإسلام العام، وأما إسلام هذه الأمة فهو إسلام من جهة العقيدة ومن جهة الشريعة.

وما الإسلام العام؟ الإسلام العام هو الاستسلام لله بالتوحيد، والانقياد له بالطاعة، والبراءة من الشرك وأهله[1].

هذا التعريف للإسلام دعا إليه الرسل جميعًا، أن يُستسلم لله بالتوحيد، وأن يُنقاد له بالطاعة، والطاعة هنا بحسبها: طاعة لكل رسول جاء كل أمة؛ بحسب الرسول الذي جاءها، والبراءة من الشرك وأهله.

فإذًا هذا الأصل؛ هو الدين عند الله جل وعلا الذي قال الله فيه: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقال جل وعلا: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥]، قبل بعثة محمد ﷺ كل طائفة مخاطبة بالإسلام الذي بعث به الرسول الذي أُرسل إليها، وبعد بعثة محمد بن عبد الله ﷺ لا يُقبل من أحد إلا الإسلام الذي بعث به محمد ﷺ.

فإذًا دين الله الذي أرسل به الرسل مشتملًا على تحقيق التوحيد لله، وخلع الأنداد، والكفر بالطاغوت؛ كما قال الله جل وعلا: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]،

---

(١) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٣٧٦)، ومجموع الفتاوى (٧/ ٢٦)، وشرح ثلاثة الأصول للمؤلف ـ حفظه الله ـ (ص١٤٦).

وقال ﷻ: ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٤]، ونحو ذلك من الآيات.

فإذًا العلم بدين الرسل هذا مهم للغاية، فتعلم دين نوح عليه السلام، وتعلم دين إبراهيم عليه السلام، وما خالف به نوح عليه السلام قومه، وما خالف به إبراهيم عليه السلام قومه، وكذلك دين موسى عليه السلام، ودين عيسى عليه السلام، وما خالفوا به أقوامهم، وكذلك الدين الذي بُعث به سيد ولد آدم ﷺ، وما خالف به قومه.

فإذا عرفت حقيقة دين المرسلين؛ فإنه يسهل عليك أن تعرف ما عليه الناس في الأزمان التي غلب فيها الجهل.

المقدمة الرابعة: قال: ﴿وَعَرَفْتَ مَا أَصْبَحَ غَالِبُ النَّاسِ عَلَيْهِ مِنَ الْجَهْلِ بِهَذَا﴾ التوحيد ترْكه ممن تَركه راجع إلى أحد شيئين، أو هما معًا في بعض الأحوال:

الأول: الجهل به؛ وهو قد يكون لعدم وجود من ينبه، وقد يكون للإعراض عن البحث فيه.

والثاني: العناد والاستكبار، وهذا يكون مع العلم وإقامة الحجة.

وكل من الأمرين مُكَفِّر؛ فمن لم يأتِ بالتوحيد عن إعراض منه وجهل فهو كافر، ومن لم يأتِ بالتوحيد ويترك الشرك بالله ﷻ عن عناد واستكبار فهو كافر[(١)].

لهذا قال العلماء: الكفر كفران[(٢)]:

الأول: كفر إباء واستكبار؛ كقوله ﷻ: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤].

---

(١) انظر: طريق الهجرتين (ص٦١١).

(٢) انظر: مدارج السالكين (١/ ٣٣٧)، والدرر السنية (٢/ ٧٠).

والثاني: الإعراض؛ كما قال ﷻ: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٤]، فليس كل كافر كَفَرَ عن عناد واستكبار؛ بل قد يكون كُفره عن الإعراض؛ ولهذا جاء في أواخر نواقض الإسلام التي كتبها إمام الدعوة رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ الناقض العاشر[١]: (الإعراض عن دين الله لا يتعلمه ولا يعمل به)، لا يهمه أن يعلم التوحيد، ولا يهمه أن يعرف الشرك، ولا يهمه هذه المسائل، يُعرض عن دين الله أصلًا!

وإذا تقرر ذلك فهنا ما أصبح غالب الناس فيه من الجهل بذلك، هذا من جهة الحكم على الواقع، وذلك الذي تكلمنا عليه من جهة التأصيل؛ أنّ الكفر قد يكون من جهة الإعراض والجهل، وقد يكون من جهة الإباء والاستكبار، ومن جهة الواقع يعني الحكم على الناس، فإن المتلبس بالشرك يُقال له مشرك، سواءً أكان عالمًا أم كان جاهلًا، والحكم عليه بالكفر يتنوع.

فإن أُقيمت عليه الحجة الرسالية من خبير بها ليزيل عنه الشبهة، وليُفهمه بحدود ما أنزل الله على رسوله من التوحيد وبيان الشرك، فترك ذلك مع إقامة الحجة عليه؛ فإنه يعد كافرًا ظاهرًا وباطنًا.

وأما المعرض؛ فهو يُعامل في الظاهر معاملة الكافر، وأما باطنه فإنه لا نحكم عليه بالكفر الباطن إلا بعد قيام الحجة عليه؛ لأنه من المتقرر عند العلماء أن من تلبس بالزنا فهو زانٍ، وقد يؤاخذ وقد لا يؤاخذ، فإذا كان عالمًا بحرمة الزنا فزنى فهو مؤاخذ، وإذا كان أسلم حديثًا وزنى غير عالم أنه محرم فاسم الزنا عليه باق، لكن لا يؤاخذ بذلك لعدم علمه.

وهذا هو الجمع بين ما ورد في هذا الباب من أقوال مختلفة.

فإذًا يُفَرَّق في هذا الباب بين الكفر الظاهر والباطن، والأصل أنه

---

(١) انظر: نواقض الإسلام ضمن مجموع الدرر السنية (٢/ ٣٦٢).

لا يُكَفَّر أحدٌ إلا بعد قيام الحجة عليه(١)؛ لقول الله ﷻ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، والعذاب هنا إنما يكون بعد إقامة الحجة على العبد في الدنيا أو في الآخرة، قد يُعامل معاملة الكافر استبراءً للدين وحفظًا له، من جهة الاستغفار له، ومن جهة عدم التضحية له، وألّا يزوج، وأشباه ذلك من الأحكام.

فإذًا كلام أئمة الدعوة في هذه المسألة فيه تفصيل ما بين الكفر الظاهر والكفر الباطن، ومن جهة التطبيق في الواقع يفرقون(٢)، فإذا أتى للتأصيل قالوا: هو كفر سواء أكان كفره عن إعراض وجهل، أو كان كفره عن إباء واستكبار، وإذا أتى للتطبيق على المعين أطلقوا الكفر على

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (فإن الكتاب والسُّنَّة قد دل على أن الله لا يعذب أحدًا إلا بعد إبلاغ الرسالة، فمن لم تبلغه جملة لم يعذبه رأسًا، ومن بلغته جملة دون بعض التفصيل لم يعذبه إلا على إنكار ما قامت عليه الحجة الرسالية، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥])اهـ.

انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٢٢٩)، (١٢/ ٤٩٣ ـ ٥٠٠)، وانظر: «فتيا في تكفير الجهمية»، للشيخ إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ رحمه الله (ص١٤٥).

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (التكفير العام كالوعيد العام يجب القول بإطلاقه وعمومه، وأما الحكم على المعين بأنه كافر أو مشهود له بالنار، فهذا يقف على الدليل المعين؛ فإن الحكم يقف على ثبوت شروطه وانتفاء موانعه، ومما ينبغي أن يُعلم في هذا الموضع أن الشريعة قد تأمرنا بإقامة الحد على شخص في الدنيا إما بقتل أو جلد أو غير ذلك ويكون في الآخرة غير معذب، وكذلك نعلم أن خلقًا لا يعاقبون في الدنيا مع أنهم كفار في الآخرة، مثل أهل الذمة المتقين بالجزية على كفرهم، ومثل المنافقين المظهرين الإسلام، فإنهم تجري عليهم أحكام الإسلام وهم في الآخرة كافرون).اهـ.

انظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٩٨ ـ ٥٠١)، والاستقامة (١/ ١٦٤)، والدرر السنية (٢/ ٢١٠، ٣/ ٢٢).

من أقيمت عليه الحجة الرّسالية البينة الواضحة، وأما من لم تقم عليه الحجة فتارة لا يطلقون عليه الكفر؛ كما قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب في موضع: (وإذا كنا لا نكفر مَنْ عبد الصنم، الذي على عبد القادر، والصنم الذي على قبر أحمد البدوي، وأمثالهما؛ لأجل جهلهم، وعدم من ينبههم)(١). الشيخ ما كفر أهل (الجبيلة) ونحوهم ممن عندهم بعض الأوثان في أول الأمر؛ لأجل عدم بلوغ الحجة الكافية لهم، وقد يطلق بعضهم على هؤلاء الكفر، ويريد به أن يعاملوا معاملة أهل الكفر حرزًا ومحافظة لأمر الشريعة والاتباع؛ حتى لا يستغفر لمشرك، وحتى لا يضحي عن مشرك، أو أن يتولى مشركًا، ونحو ذلك من الأحكام.

فإذًا نخلص من ذلك أن **قوله: (وَعَرَفْتَ مَا أَصْبَحَ غَالِبُ النَّاسِ عَلَيْهِ مِنَ الْجَهْلِ بِهَذَا)** أنّ هذا الجهل بالتوحيد مذموم غاية الذم، سواء أطلقنا عليه حكم الكفر ونعني به الظاهر، لا الكفر الكامل الذي هو ردة ومخرج من الدين أصلًا، وإنما الكفر الظاهر الذي تترتب عليه الأحكام الظاهرة في الدنيا، أو قلنا: إنه في هذا أتى بخطر عظيم في جهله بالتوحيد، فهذا ينبئك عن أن غالب الناس اليوم؛ كما قال الله ﷻ: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]، وكما قال ﷻ: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْحَقَّ فَهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٤]؛ فالحق بيّن وواضح وجلي لمن أراده أدركه، ولكن سبب عدم علمهم بالحق ليس هو خفاء الحق في نفسه ولكن سببه إعراض من أعرض، قال: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْحَقَّ﴾ لِمَ؟ هل لأجل أن الحق خافٍ، أو يحتاج إلى معلومات خاصة؟

بل السبب أنهم معرضون، ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْحَقَّ فَهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٤] ذلك سبب عدم علمهم بالحق؛ الإعراض.

---

(١) انظر: الدرر السنية (١/ ١٠٤، ٢٣٤، ٢٦٤).

فهذا الإعراض عن الدين والإعراض عن التوحيد وعدم تعلم التوحيد والجهل به، قد تجده في أناس من الخاصة، وقد تجده في دعاة، وقد تجده في بعض طلبة العلم.

فإذا أنعم الله ﷻ عليك بمعرفة التوحيد، ومعرفة ضده، ومعرفة أنواع التوحيد وبيان ذلك والأدلة عليه، وعرفتَ ما أصبح غالب الناس فيه؛ بل أكثر الناس فيه من الجهل بالتوحيد حتى وإن زعموا أنهم من أهله ﴿**أَفَادَكَ فَائِدَتَيْنِ: الأُولَى: الْفَرَحُ بِفَضْلِ اللهِ وَبِرَحْمَتِهِ**﴾؛ فإنه لا شيء يعدل العلم بالتوحيد، والعلم بضده، والاستجابة لأمر الله بالتوحيد، والاستجابة لنهي الله ﷻ عن الشرك ووسائله، فإن العلم بذلك هو أصل الاعتقاد، والعمل بذلك هو أصل الملة، فهو أصل بعثة الأنبياء والمرسلين وزبدة الرسالات الإلهية، فمن رأى ما مَنَّ الله به عليه من الإقبال على هذا العلم، وفهمه وفهم حدوده، وفهم أدلته وكلام أهل العلم فيه؛ أفاده هذه الفائدة العظمى؛ قال ﷻ: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس: ٥٨]؛ ولهذا الفرح ﴿**بِفَضْلِ اللهِ وَبِرَحْمَتِهِ**﴾؛ يعني: بالدين وبالتوحيد وبتعلمه وبالإقبال عليه، هذا خير من كل ما يغشاه الناس من أمور الدنيا، ومن الأمور التي يظنون أنها فاضلة لأمور الدين؛ كالاهتمام بالعلوم المختلفة، أو الاهتمام بأشياء متنوعة، فأصل الملة أن تعلم التوحيد وتتعلمه؛ لهذا خاف إبراهيم عليه السلام على نفسه من عبادة الأصنام فدعا ربه بقوله: ﴿رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا وَٱجْنُبْنِى وَبَنِىَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ ۝٣٥ رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٥، ٣٦]، خاف على نفسه وخاف على بنيه، قال إبراهيم التيمي رحمه الله: «**ومن يأمن البلاء بعد إبراهيم؟!**»[1]؛ لهذا بوب الشيخ في كتاب التوحيد

(١) سبق تخريجه (ص٢٢).

(باب الخوف من الشرك)[1].

فإذا عرفت هذه المقدمات الأربع، وعرفت ما أصبح غالب الناس فيه من الجهل بهذا التوحيد، والجهل بالشرك، وعدم الاهتمام بذلك الاهتمام الواجب الذي يليق به لعظم مسألة التوحيد؛ أفادك فائدتين:

الأولى: الفرح بفضل الله ورحمته، والحق أننا إذا تدبرنا ذلك فإننا نرى أنه لا شيء لنا، وإنما هو فضل الله ﷻ؛ فالله ساق لنا هذا الفضل، ويسر لنا ذلك بفضله وبرحمته، ثم نفرح بفضل الله وبرحمته؛ كما قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في النونية[2]:

واجعَل لوجهكَ مُقلَتَينِ كِلاَهُما مِن خَشيةِ الرَّحمٰنِ بَاكِيَتَانِ
لَو شَاءَ رَبُّكَ كُنتَ أيضًا مِثلَهُم فَالقَلبُ بَينَ أصابِعِ الرَّحمٰنِ

إذا عرفت هذا الفضل، وهذه الرحمة التي غشيت بها ومَنَّ الله عليك بها، فلا تتركها إلى غيرها حتى يأتيك اليقين؛ لأن هذه أعظم نعمة يُنْعَم بها على العبد، أن يكون عالمًا بالتوحيد، عالمًا بالرسل، مخالفًا لأهل الجهل والجهالة.

وفضل الله ورحمته: الدّين والقرآن، وفقه الدين، وفقه القرآن، والتوحيد، والإسلام، ونحو ذلك؛ ولهذا روى ابن أبي حاتم وغيره عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**لَمَّا قَدِمَ خَرَاجُ الْعِرَاقِ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ خَرَجَ عُمَرُ وَمَوْلًى لَهُ، فَجَعَلَ عُمَرُ يَعُدُّ الْإِبِلَ، فَإِذَا هِيَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، وَجَعَلَ عُمَرُ يَقُولُ: الْحَمْدُ للهِ، وَجَعَلَ مَوْلَاهُ يَقُولُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، هَذَا واللهِ مِنْ فَضْلِ اللهِ وَرَحْمَتِهِ، فَقَالَ عُمَرُ: كَذَبْتَ، لَيْسَ هُوَ هَذَا؛ يَقُولُ اللهُ تَعَالَى:** ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟﴾ [يونس: ٥٨] **يَقُولُ: بِالْهُدَى وَالسُّنَّةِ**

---

(١) انظر: كتاب التوحيد مع شرحه فتح المجيد (ص٧٢).

(٢) انظر: النونية بشرح ابن عيسى (١/ ١٣١).

وَالْقُرْآنِ؛ ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس: ٥٨]، **وَهَذَا مِمَّا يَجْمَعُونَ»**[١].

قال ﷻ: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ﴾ [يونس: ٥٨]؛ يعني: القرآن في نزوله وتشريعه، وما حبا الله هذه الأمة به ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس: ٥٨]، فإن كان ثَمَّ فرح فليفرح المرء بهداية الله ﷻ له بالالتزام بدين الله، وبمعرفة التوحيد والعلم به، وما يتصل بذلك، وهذا هو الفضل، وبه تعلم أن المحروم مَنْ حُرِمَه، وأكثر الخلق حُرموا هذا الفضل العظيم.

ثم الفائدة الثانية: قال: ﴿**وَأَفَادَكَ أَيْضًا: الْخَوْفَ الْعَظِيمَ؛ فَإِنَّكَ إِذَا عَرَفْتَ...**﴾ إلى آخره، والخوف العظيم ملازم؛ لأن الشيطان أضل الأكثرين، فتفرح بفضل الله وبرحمته وتخاف.

فالفرح بفضل الله وبرحمته يعني بمعرفة التوحيد والعلم به، ومعرفة الشرك ووسائله، والابتعاد عن ذلك، والدعوة إلى التوحيد، والنهي عن الشرك إجمالًا وتفصيلًا، هذا الفرح بفضل الله وبرحمته يفيد الثبات على ذلك، فكلما استحضرت الفرح هذا وكنت فرحًا به كنت مستمسكًا به.

ثم الخوف يجعلك لا تلتفت عنه يمينًا ولا شمالًا، فكلما التفت كلما رجعت لأجل شدة الخوف، مستحضرًا خوف إبراهيم ﵇ وخوف عباد الله الصالحين، والخوف من الشرك لأجل ألا يقع العبد فيه، وأنتَ ترى اليوم أن أهل هذه البلاد ـ مثلًا ـ مع ما هم عليه من أثر هذه الدعوة الإصلاحية العظيمة التي قربتهم إلى الله ﷻ بالتوحيد وبالبعد عن الشرك ووسائله، لكن لأجل عدم الخوف من الشرك وقعوا في شركيات: من شركيات الألفاظ، وبعضها من الشرك الأصغر، وبعضها قد يكون من الشرك الأكبر في حق بعض الناس!

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم (٦/ ١٩٦٠)، والطبراني في مسند الشاميين (٢/ ١٢٥)، وأبو نعيم في الحلية (٥/ ١٣٢).

ولهذا نسأل الله ﷻ السلامة والعافية، فلأجل عدم الخوف من الشرك يكثر عند الناس أن يقولوا: نحن على الفطرة، والناس في هذا البلد أهل فطرة، لكن إلى متى يستمرون أهل فطرة؟! الأجيال التي بعد آدم عليه السلام كانوا على الفطرة، ثم أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم[(١)].

إذًا ما أمن أحد على دينه وهو عالم بحقيقة عداوة الشيطان؛ بل لا يأمن إلا من يخاف، من يستحضر الخوف دائمًا يحذر ويحذر ويستحضر الحذر، فإذا غابت عنه مسائل التوحيد راجع وتأكد، وهكذا إذا فهم وحفظ وراجع ودعا حتى يثبت وحتى يستقيم له دينه.

قال رحمه الله: ﴿**وَأَفَادَكَ أَيْضًا: الْخَوْفَ الْعَظِيمَ؛ فَإِنَّكَ إِذَا عَرَفْتَ أَنَّ الإِنْسَانَ يَكْفُرُ بِكَلِمَةٍ يُخْرِجُهَا مِنْ لِسَانِهِ، وَقَدْ يَقُولُهَا وَهُوَ جَاهِلٌ**﴾ يُشير الشيخ رحمه الله بذلك إلى ما جاء في الحديث الصحيح أنه ﷺ قال: «**إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ لَا يَرَى بها بَأْسًا يَهْوِي بها سَبْعِينَ خَرِيفًا في النَّارِ**»[(٢)]، فقول الشيخ رحمه الله: ﴿**يُخْرِجُهَا مِنْ لِسَانِهِ، وَقَدْ يَقُولُهَا وَهُوَ جَاهِلٌ**﴾ من جهة أنه لا يلقى لها بالًا؛ لأنه لا يعلم أنها مكفرة، فقوله ﷺ: «**لَا يَرَى بها بَأْسًا يَهْوِي بها سَبْعِينَ خَرِيفًا في النَّارِ**» يُعْلم منه أنه منهي عنها، لكن لايلقى لها بالًا من شدة الخوف منها؛ لهذا **قال** رحمه الله: ﴿**يَكْفُرُ بِكَلِمَةٍ يُخْرِجُهَا مِنْ لِسَانِهِ**﴾ بكلمة قد يحصل الكفر، سواء كان معتقدًا لما دلت عليه، أو كان قوله لهذه الكلمة من الكفر بالله

---

(١) سبق تخريجه (ص٦٧).

(٢) هذا الحديث ورد بألفاظ متقاربة في الصحيحين وفي غيرهما من حديث أبي هريرة، وبلال بن الحارث المزني، وجابر بن زيد، وابن مسعود رضي الله عنهم. وقد رواه بنحوه: البخاري (٦٤٧٨)، ومسلم (٢٩٨٨)، ورواه بهذا اللفظ: الترمذي (٢٣١٤)، وابن ماجه (٣٩٧٠)، وأحمد في المسند (٢/ ٢٣٦، ٢٩٧)، وابن حبان (١٣/ ١٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الناتج عن الإعراض عن دين الله وهو متمكن من معرفته؛ فالإعراض لا يُعذر به العبد إذا كان إعراضًا مع التمكن من المعرفة؛ فعنده أهل العلم يمكنه أن يسألهم، وعنده أهل الديانة يستطيع أن يبحث عن الحق، لكنه لم يبحث عن ذلك، فهذا يدخل في قوله ﷺ: «**لَا يَرَى بها بَأْسًا يَهْوِي بها سَبْعِينَ خَرِيفًا في النَّارِ**».

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿**وَقَدْ يَقُولُهَا وَهُوَ جَاهِلٌ فَلا يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ**﴾؛ لأنه أعرض مع تمكّنه من المعرفة، أعرض مع قرب الحجة منه، فجهله لا بسبب خفاء الحق، أو بسبب عدم وجود منِ ينبهه، وإنما جهله بها لأجل الإعراض.

فإذًا هنا نلحظ التفريق في الجهل ما بين الجهل الذي سببه عدم وجود من ينبه بالحق، والجهل الذي سببه الإعراض؛ فالجهل الذي سببه الإعراض مع وجود من ينبه؛ هذا لا يعذر به العبد، وأما الجهل الذي يكون لأجل عدم وجود من ينبه؛ فإنه يعذر به حكمًا في الآخرة حتى يأتي من يقيم عليه الحجة، ولا يعذر به في أحكام الدنيا، فهو على كل حال متوعد هذا الوعيد العظيم.

وإذا كان الإنسان قد يهوي في النار سبعين خريفًا؛ يعني: يكون في قعرها، هذا يعني أنه فارق نار الموحدين بكلمة يقولها، فمن خاف هذا الشيء يلزمه أن يتعلم أسباب الرّدة، وأسباب الكفر، والكلمات التي قد يكفر بها وهو لا يشعر بذلك، وهذا مضبوط بضوابطه الشرعية، فإنه ليس كل من قال كلمة الكفر كَفَر؛ ولهذا **قال الشيخ هنا**: ﴿**وَقَدْ يَقُولُهَا وَهُوَ جَاهِلٌ**﴾ قد يقول ذلك (**فَلا يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ**)؛ يعني: في بعض أحواله، ﴿**وَقَدْ يَقُولُهَا وَهُوَ يَظُنَّ أَنَّهَا تُقَرِّبُهُ إِلَىَ اللهِ كَمَا ظَنَّ الْمُشرِكُون**﴾ المشرك في أي زمان ومكان ما أشرك محادّة لله ولرسله قصدًا في المحادّة، وإنما حصلت المحادّة نتيجة لشركه، فهو إن أشرك محادّ، ولكن إذا قلت

للوثني المشرك الجاهل: أنت مبغض لله، كاره لله ﷻ، محادّ لله. يقول: لا؛ لأنه يقول: أنا ما فعلت هذه الأفعال إلا بقصد التقرب إلى الله حتى يرتفع مقامي عند الله.

فإذًا لا يتصور في المشرك أنه أشرك للبعد عن الله؛ بل أشرك ليتقرب إلى الله؛ كما قال ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣].

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك: ﴿**خُصُوصًا إِنْ أَلْهَمَكَ اللهُ مَا قَصَّ عَنْ قَوْمِ مُوسَى مَع صَلاحِهِمْ وَعِلْمِهِمْ أَنَّهُمْ أَتَوْهُ قَائِلِينَ**: ﴿ٱجۡعَل لَّنَآ إِلَٰهٗا كَمَا لَهُمۡ ءَالِهَةٞۚ﴾ [الأعراف: ١٣٨]﴾، قوم موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ مروا على قوم يعبدون آلهة ويعبدون معبودات، فنظروا إلى ذلك فظنوا أنه محمود؛ لأنه مخالف لدين فرعون، فقالوا لموسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿ٱجۡعَل لَّنَآ إِلَٰهٗا كَمَا لَهُمۡ ءَالِهَةٞۚ﴾ فقال لهم موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿إِنَّكُمۡ قَوۡمٞ تَجۡهَلُونَ ١٣٨ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ مُتَبَّرٞ مَّا هُمۡ فِيهِ وَبَٰطِلٞ مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ١٣٩﴾ [الأعراف: ١٣٨، ١٣٩]، وفي حديث أبي واقد الليثي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ المعروف أنه قال: **«خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَى حُنَيْنٍ، وَنَحْنُ حُدَثَاءُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ، ولِلْمُشْرِكِينَ سِدْرَةٌ يَعْكُفُونَ عِنْدَهَا، ويَنُوطُونَ بها أَسْلِحَتَهُمْ، يُقَالُ لها: ذَاتُ أَنْوَاطٍ. قَالَ: فَمَرَرْنَا بِالسِّدْرَةِ، فَقُلْنَا: يا رَسُولَ اللهِ! اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: اللهُ أَكْبَرُ! إِنَّهَا السُّنَنُ، قُلْتُمْ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ لِمُوسَى**: ﴿ٱجۡعَل لَّنَآ إِلَٰهٗا كَمَا لَهُمۡ ءَالِهَةٞۚ قَالَ إِنَّكُمۡ قَوۡمٞ تَجۡهَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨]. **لَتَرْكَبُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»**[١].

قال العلماء[٢]: أصحاب موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ منهم من قال تلك الكلمة،

---

(١) سبق تخريجه (ص٢٧).

(٢) انظر: روح المعاني للألوسي (٩/ ٤٣)، والمحرر الوجيز (٢/ ٤٤٨)، وفتاوى اللجنة الدائمة (٢/ ٥١).

وأصحاب محمد ﷺ ممن أسلموا حديثًا منهم من قال تلك الكلمة، مع أنهم يعلمون معنى (لا إله إلا الله)، ويعلمون ما يدخل تحتها من الأفراد، لكن جهلوا بعض الأفراد، وهذا يفيد أن مَنْ دونهم لا بد أن يخاف الخوف الشديد؛ لأن جهله ببعض الأفراد أولى من جهل أولئك، فإن أنعم الله عليه بمنبِّه له بعد الكلام يحجزه عن العمل وينبهه؛ فهذا من نعمة الله عليه، وإن لم يجد بل قال ذلك الكلام واتخذ إلهًا مع الله؛ فإنه يكون قد ناقض بفعله توحيده.

قال: ﴿فَحِينَئِذٍ يَعْظُمُ خَوْفُك، وَحِرْصُك عَلَى مَا يُخَلِّصُك مِنْ هَذَا وَأَمْثَالِه﴾، وهذا لا شك أن يوجب الخوف الشديد، إذًا هذا المقطع من كلام الإمام رَحِمَهُ اللهُ فيه تهيئة نفس الموحد لكشف الشبهات التي يأتي بيانها، فهيأ نفسه لبيان حال المشركين الذين أشركوا من أقوام كل رسول، وبيّن ديانة كل رسول، وبيّن معنى التوحيد ومعنى ضده، وبيّن أن أكثر الناس مخالفون للتوحيد معرضون عنه جهال به، وبيّن أن هذه المقدمات تفيدك **فائدتين**:

الأولى: الفرح.

والثانية: الخوف.

وهذا تهيئة لنفسيتك حين تتلقى كشف تلك الشُّبه؛ فكشف الشُّبه إذًا الذي سيأتي يكون مع فرحك بالتوحيد، وخوفك من الشرك، وهذا يقيم حاجزًا قويًّا نفسيًّا من أن تتلقى الشبهة تلقيًا عقليًّا بحتًا ـ كما عليه علماء الكلام وأشباههم ـ دون وضع تعبدي نفسي من الوجل والخوف والفرح والرضا، ثم حين تعرض عليك جواب الشُّبه يكون في نفسك الفرح بالتوحيد والفرح بفضل الله جَلَّ وَعَلَا ورحمته أن كُشفت لك الشُّبه.

فإذًا الشُّبه مَزَلَّة أقدام من جهة عرضها، ومن جهة كشفها، فلا بد لها من قاعدة تقوم عليها نفس الموحد، وهذه القاعدة هي التي قدمها

الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فأول الكلام قواعد علمية، والآن هذا الفرح والخوف قواعد نفسية، حتى تكون فيما تستقبل من عرض الشُّبه ونقدها وكشفها، تكون ما بين قواعد علمية محكمات لا تزول بعدها، وما بين تحسينات نفسية لا تتأثر بالشُّبه مهما جاءت، فإذا جاءت الشبهة صار عندك خوف من ضد التوحيد، وفرح لما أنت عليه من التوحيد، وهذا يجعلك في قوة وتحصن وأمان بفضل الله وبرحمته.



وَاعْلَمْ أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ مِنْ حِكْمَتِهِ لَمْ يَبْعَثْ نَبِيًّا بِهَذَا التَّوْحِيدِ إِلَّا جَعَلَ لَهُ أَعْدَاءً؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢]، وَقَدْ يكُونُ لأَعْدَاءِ التَّوْحِيدِ عُلُومٌ كَثِيرَةٌ وكتب وَحُجَجٌ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرِحُواْ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ﴾ [غافر: ٨٣].

إِذا عَرَفْتَ ذَلِكَ، وَعَرَفْتَ أَنَّ الطَّرِيقَ إِلَى اللهِ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ أَعْدَاءٍ قَاعِدِينَ عَلَيْهِ، أَهْلِ فَصَاحَةٍ، وَعِلْم، وَحُجَج؛ فَالْوَاجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْلَمَ مِنْ دِينِ اللهِ مَا يَصِيرُ سِلاحًا تُقَاتِلُ بِهِ هَؤُلاءِ الشَّيَاطِينَ، الَّذِينَ قَالَ إِمَامُهُمْ وَمُقَدَّمُهُمْ لِربك ﷻ: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝١٦ ثُمَّ لَءَاتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَٰكِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٦، ١٧]، وَلَكِنْ إِنْ أَقْبَلْت عَلى اللهِ تَعَالَى، وَأَصْغَيْتَ إِلَى حُجَجِ اللهِ وَبَيِّنَاتِهِ، فَلا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ ﴿إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٧٦]، وَالْعَامِّيُّ مِنَ الْمُوَحّدِينَ يَغْلِبُ الأَلْفَ مِنْ عُلَمَاءِ هَؤُلاءِ الْمُشْرِكِين؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ [الصافات: ١٧٣]. فَجُنْدُ اللهِ تَعَالَى هُمُ الْغَالِبُونَ بِالْحُجَّةِ وَاللِّسَانِ؛ كَمَا هُمُ الْغَالِبُونَ بِالسَّيْفِ وَالسِّنَانِ، وإِنَّمَا الْخَوْفُ عَلَى الْمُوَحِّدِ الَّذِي يَسْلُكُ الطَّرِيقَ وَلَيْسَ مَعَهُ سِلاحٌ. وَقَدْ مَنَّ اللهُ عَلَيْنَا بِكِتَابِهِ الَّذِي جَعَلَهُ ﴿تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩]،

فَلا يَأْتِي صَاحِبُ بَاطِلٍ بِحُجَّةٍ إِلَّا وَفِي الْقُرْآنِ مَا يَنْقُضُهَا، وَيُبَيِّنُ بُطْلانَهَا؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]، قَالَ بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ: «هَذِهِ الآيَةُ عَامَّةٌ فِي كُلِّ حُجَّةٍ يَأْتِي بِهَا أَهْلُ الْبَاطِلِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

الشَّرح

قال الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدماته العظيمة في الفائدة بين يدي كشف شبهات المشركين التي لبَّسوا بها عقول الجهلة في توحيد الله جَلَّجَلَالُهُ، وما يستحقه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ من إفراده بالعبادة وحده دون ما سواه، وأن يكون الأمر كله له، وأن يكون الحكم كله لله جَلَّ وَعَلَا، فيما يختص بالشرعيات، وفيما يختص بما يعمله المكلف، فالحكم جميعًا لله جَلَّ وَعَلَا.

فالواجب على العبد أن يجعل كلام الله جَلَّ وَعَلَا وكلام رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الفيصل فيما يطلبه، وفيما يريد الصواب فيه؛ كما قال جَلَّ وَعَلَا: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠]، فكما أن الحكم بأمره سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في ملكوته؛ كذلك له الحكم فيما يختلف الناس فيه، وفيما يطلبون العلم فيه، وفيما يريدون بيان الصواب والحق فيه في الشرعيات والعمليات.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن ذكر المقدمات التي سلفت: **«وَاعْلَمْ أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ مِنْ حِكْمَتِهِ لَمْ يَبْعَثْ نَبِيًّا بِهَذَا التَّوْحِيدِ إِلَّا جَعَلَ لَهُ أَعْدَاءً؛ كَمَا قَالَ** سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: **﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾** [الأنعام: ١١٢]»، قد يأتي الشيطانُ للعبد بشبهة أن التوحيد والدين إذا كان من عند الله حقًّا، وإذا كان ذلك فيه مرضاة الله جَلَّ وَعَلَا، والله ينصر أولياءه ويعز أولياءه ويخذل

أعداءه، فالمفترض أن يكون ـ يعني: في إيقاع الشيطان في النفوس ـ أهل التوحيد هم الغالبين، وأن يكون الرسل ليس لهم أعداء؛ لأنهم من عند الله ﷻ.

وهذا الظّن قد ظنه طائفة من المشركين؛ فرغبوا في إنزال ملك حتى يُتفق عليه، ورغبوا في أن يكون للنبي كذا وكذا من الأشياء التي يكون معها الاتفاق وعدم المعاداة له وعدم الجحود لما جاء به؛ كما قال ﷻ: ﴿وَقَالُواْ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا ۝٩٠﴾ [الإسراء: ٩٠]، وقال الله ﷻ عنهم: ﴿وَقَالُواْ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا ۝٧ أَوْ يُلْقَىٰٓ إِلَيْهِ كَنزٌ أَوْ تَكُونُ لَهُۥ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا ۚ وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ۝٨ ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُواْ لَكَ ٱلْأَمْثَٰلَ فَضَلُّواْ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٧ ـ ٩]، فمن حكمة الله ﷻ أنه بعث الرسل وجعل لكل رسول أعداءً، وأعداء الرسل من الإنس والجن؛ لأن بَعثة أي رسول كانت للإنس من قومه الذين يسمعون حديثه، إلا محمدًا ﷺ، فإن بعثته للعالمين جميعًا؛ للإنس والجن كافة؛ فلكل رسول أعداء، وهؤلاء الأعداء جعلهم الله ﷻ أعداءً لحكمة؛ لأن أمر التوحيد عظيم؛ فلهذا قال ﷻ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِىٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ﴾ [الأنعام: ١١٢]، وقال ﷻ في الآية الأخرى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِىٍّ عَدُوًّا مِّنَ ٱلْمُجْرِمِينَ ۗ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ [الفرقان: ٣١]، فحكمة الله ﷻ اقتضت أنْ يجعل لكل نبي أعداء، وهكذا لكل أتباع الرسل والأنبياء جعل لهم أعداءً؛ لأن حكمة الله ﷻ اقتضت أن يُفْرَق بين حزب الله وحزب الشيطان، وهذا الفرق قد يكون فرْقًا بالعلوم وقد يكون فرْقًا بالسيف والسنان؛ لهذا: القرآن فرقان فَرَقَ الله ﷻ فيه بين علوم الحق وبين علوم المشركين.

المقصود: أن حكمة الله اقتضت أن يكون لكل نبي عدوًّا، فلا ينظر الموحد في زمن ما إلى أنّ أهل التوحيد قلة، أو إلى أنهم مزدرَوْن، أو إلى أنهم لا يؤبه لهم، أو إلى أنهم مكثوا زمنًا طويلًا لم يُنصروا، أو نحو ذلك من الأشياء، أو أنهم يُعذبون، أو أنهم يُطردون، أو ما يفعله الأعداء بأهل التوحيد، لا ينظر إلى ذلك وإنما ينظر إلى الحق في نفسه.

وحكمة الله عَرَّفها أهل السُّنَّة: بأنها وضع الأشياء في مواضعها الموافقة للغايات المحمودة منها، والله ﷻ أَذِنَ بالشر في ملكه كونًا ـ والشر ليس إليه ـ ليظهر طيب أهل الحق على خبث غيرهم(١)، وكذلك أذِن بالشر فِداءً بالخير حتى يظهر؛ فلولا هذه العداوة ما ظهر المستمسك بالتوحيد من غيره، ما ظهر الذي على قناعة تامة من توحيد الله ﷻ من المترددين الذين هم في ريبهم يترددون، ونحو ذلك من الحِكم العظيمة.

فالله ﷻ أنزل العداوة في موضعها، وهذه العداوة موافقة لغاية محمودة منها؛ فَجَعْلُ بعض الجن والإنس بل الأكثر من شياطين الإنس والجن أعداءً للرسل هذا فيه غايات محمودة، ومن هذه الغايات المحمودة التي هي حكمة الله ﷻ: أنْ يظهر أنصاره الذين يستحقون فضله ومِنَّته ودار كرامته، ومنها: أن يظهر الفرقان بين أهل الحق وأهل الباطل بشيء بَشَرِيٍّ وليس سماويٍّ، وربما يُنعم الله ﷻ بشيء من عنده من السماء؛ كتأييد بملائكة أو نحو ذلك.

ومنها: أن يظهر أن هؤلاء الذين نصروا دينه ليس عندهم شك ولا شبهة، مع كثرة المعادين، ومع كثرة الشُّبه، ومع كثرة ما يَرِد، فإن استمساكهم بالحق دليل على صحة التوحيد، فالرسل مع قلة من استجاب لهم استمسكوا بالحق، وبعضهم مكث مدة طويلة، فظهر أنّ هؤلاء الذين

---

(١) انظر: مدارج السالكين (٢/ ١٩٥ ـ ١٩٨).

استمسكوا بالحق وثبتوا عليه، حتى إن أحدهم ليؤخذ فينشر بالمنشار نصفين ما يَرُدُّه ذلك عن دينه[١]، هذه شهادة عظيمة بأنّ هذا الذي حملوه حق؛ لأن الله ﷻ جعلهم مكرمين بهذا الأمر، ومكرمين باتباع الحق.

والشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ **قال هنا**: ﴿**لَمْ يَبْعَثْ نَبِيًّا بِهَذَا التَوْحِيدِ إِلَّا جَعلَ لَهُ أَعْدَاءً**﴾، وهذا الحصر مأخوذ من هذه الآية: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا﴾ [الأنعام: ١١٢]، فلفظ (**كل**) ظاهر في العموم، وهو بمعنى: (**لَمْ يَبْعَثْ نَبِيًّا بِهَذَا التَوْحِيدِ إِلَّا جَعلَ لَهُ أَعْدَاءً**). وأعداء التوحيد أعداء الأنبياء والرسل على **قسمين**:

الأول: أعداء رؤساء، وهؤلاء إما أن يكونوا أهل الرئاسة والتدبير في أمور الدنيا، أو أهل الرئاسة في أمور الفكر والدين، وهم الذين تزعموا العداوة وصدوا الناس عن الدين.

الثاني: وهم الرّعاع الذين أعرضوا عن الحق، أو الذين أخذتهم الحمية والعصبية في ألا يقبلوا التوحيد، وأن ينصروا رؤساءهم.

فلا يوصف بالعداوة العلماء فقط أي الرؤساء فقط؛ بل أعداء التوحيد هم العامة والرؤساء جميعًا؛ لأن من لم يستجب للتوحيد فقد سب الله ﷻ، وكل مشرك بالله فهو متنقص الرب ﷻ سابٌّ له، فمن ادعى أن مع الله إلهًا آخر يتوسط به، ويزدلف به إلى الله ﷻ عن طريقه

---

(١) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري (٣٦١٢) عَنْ خَبَّابِ بْنِ الأَرَتِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «**شَكَوْنَا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَهُوَ مُتَوَسِّدٌ بُرْدَةً لَهُ فِي ظِلِّ الكَعْبَةِ، قُلْنَا لَهُ: أَلَا تَسْتَنْصِرُ لَنَا، أَلَا تَدْعُو اللهَ لَنَا؟ قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ فِيمَنْ قَبْلَكُمْ يُحْفَرُ لَهُ فِي الأَرْضِ، فَيُجْعَلُ فِيهِ؛ فَيُجَاءُ بِالْمِنْشَارِ فَيُوضَعُ عَلَى رَأْسِهِ فَيُشَقُّ بِاثْنَتَيْنِ، وَمَا يَصُدُّهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ، وَيُمْشَطُ بِأَمْشَاطِ الحَدِيدِ مَا دُونَ لَحْمِهِ مِنْ عَظْمٍ أَوْ عَصَبٍ، وَمَا يَصُدُّهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ، واللهِ لَيُتِمَّنَّ هَذَا الأَمْرَ، حَتَّى يَسِيرَ الرَّاكِبُ مِنْ صَنْعَاءَ إِلَى حَضْرَمَوْتَ، لَا يَخَافُ إِلَّا اللهَ، أَوِ الذِّئْبَ عَلَى غَنَمِهِ، وَلَكِنَّكُمْ تَسْتَعْجِلُونَ**».

بوساطته وشفاعته، سواء كان ذلك عالمًا أو لم يكن عالمًا، وإنما يكون تبعًا لرؤسائه؛ فإنه عدو للتوحيد، وربما كان هؤلاء من جهة انتشارهم في الناس أبلغ في إحياء عداوة التوحيد وبثها من الخاصة، وهذا ظاهر بيّن؛ لأن العامة ينشرون من الأقوال والأكاذيب أعظم مما يبثه الخاصة.

وإذا نظرت إلى دعوة محمد بن عبد الله ﷺ، فإن الذي نشر أنه صابئ، والذي نشر أنه ساحر، والذي نشر أنه مجنون: أتباع الرؤساء والملأ في العرب.

وكذلك إذا نظرت إلى دعوة الإمام المجدد الشيخ محمد ابن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فإنّ الذي نشر في الناس مقالة أعداء الشيخ من علماء زمانه إنما هم العامة؛ فالعامة عداوتهم تأتي من جهة التعصب، ومن جهة نصرة الباطل؛ لقناعتهم بمن قال لهم ذلك؛ فعندهم علماء معظمون ورؤساء معظمون، فيقتدون بهم ويحتجبون لمقالهم دون نظر وتدبر، فهؤلاء أعداء لتوحيد الله جَلَّ وَعَلَا.

وكلٌّ من هذين الصنفين يجب الحذر منه، ويجب على الموحد أن يعاديه، فليست عداوة الموحد لعلماء المشركين خاصة، أو الذين أعلنوا الحرب على التوحيد خاصة، هؤلاء لهم نصيب من العداوة أكبر، وكل من لم يوحد الله جَلَّ وَعَلَا، وانغمس في براثن الشرك وأشرك بالله، فهو عدو لله جَلَّ وَعَلَا، فكل مشرك عدو لله جَلَّ وَعَلَا؛ كما قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾ [التوبة: ١١٤]، وقال الله جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢]، و﴿شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ﴾ جمع شيطان، والشيطان هو البعيد عن الخير مأخوذ من شَطَنَ إذا بَعُدَ، فالشَّاطِن هو البعيد، والشيطان ـ النون فيه أصلية ـ وهو البعيد من الخير، والخير في كل بما يناسب؛ ولهذا قيل لبعض الحيوانات: شيطان

لما يناسبه مِنْ بُعده عن الخير وما يلائمه، وقيل للحمامة: شيطانة؛ كما في الحديث الذي رواه أبو داود وغيره: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَتْبَعُ حَمَامَةً، فَقَالَ: شَيْطَانٌ يَتْبَعُ شَيْطَانَةً**»[(١)]؛ فالشيطان هو البعيد عن الخير[(٢)].

وقد قال الشاعر في ذلك[(٣)]:

أَيامَ يَدْعُونَني الشيطانَ مِنْ غَزَلٍ   وهُنَّ يَهْوَيْنَني إِذ كنتُ شَيْطانًا

أي: كنت بعيدًا عن الخير مع بقاء اسم الإسلام عليه، لكن يكمن البعد عن الخير في الكفر؛ فالكافر والمشرك شيطان من شياطين الإنس، ولا بد أن يمدَّه شيطان من شياطين الجن؛ لأنه ما من أحد إلا وُكِّل به القرين[(٤)].

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٩٤٠)، وابن ماجه (٣٧٦٥)، والإمام أحمد (٢/ ٣٤٥)، وابن حبان (١٣/ ١٨٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) قال الفيومي في المصباح المنير مادة (شطن): (وَفِي الشَّيْطَانِ قَوْلَانِ: **أَحَدُهُمَا**: أَنَّهُ مِنْ شَطَنَ إِذَا بَعُدَ عَنِ الْحَقِّ أَوْ عَنْ رَحْمَةِ اللهِ، فَتَكُونُ النُّونُ أَصْلِيَّةً وَوَزْنُهُ فَيْعَالٌ، وَكُلُّ عَاتٍ مُتَمَرِّدٍ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَالدَّوَابِّ فَهُوَ شَيْطَانٌ، وَوَصَفَ أَعْرَابِيٌّ فَرَسَهُ فَقَالَ: كَأَنَّهُ شَيْطَانٌ فِي أَشْطَانٍ!
وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ الْيَاءَ أَصْلِيَّةٌ وَالنُّونَ زَائِدَةٌ عَكْسُ الْأَوَّلِ، وَهُوَ مِنْ شَاطَ يَشِيطُ إِذَا بَطَلَ أَوِ احْتَرَقَ؛ فَوَزْنُهُ فَعْلَا). انظر: المصباح المنير (١/ ٣١٣). وانظر: العين (٦/ ٢٣٧)، وتهذيب اللغة (١١/ ٢١٤)، والصحاح (٥/ ٢١٤٤)، ومقاييس اللغة (٣/ ١٨٤)، ولسان العرب (١٣/ ٢٣٨).

(٣) أورد البيت ابن منظور في لسان العرب (١٣/ ٢٣٨) من شعر جرير بن عطية ابن الخطفي التميمي الشاعر المشهور، انظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء لابن سلام (٢/ ٢٩٧)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (١/ ٣٢١).

(٤) كما في الحديث الذي أخرجه مسلم (٢٨١٤) عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ، إِلَّا وَقَدْ وُكِّلَ بِهِ قَرِينُهُ مِنَ الْجِنِّ**». =

قال: ﴿عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلۡإِنسِ وَٱلۡجِنِّ﴾ [الأنعام: ١١٢]، شياطين الإنس يُرونَ، وشياطين الجن لا يُرون، وهم الذين يلقون أيضًا بعض الشُّبه في نفوس شياطين الإنس من جهة الوسواس والقرين.

قال ﷻ: ﴿يُوحِي بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٖ زُخۡرُفَ ٱلۡقَوۡلِ غُرُورٗاۚ﴾ [الأنعام: ١١٢]، في قوله: ﴿زُخۡرُفَ ٱلۡقَوۡلِ﴾ ما ينبئ على أنّ علوم المشركين وشُبه المشركين فيها رونق ولها زخرف، والزخرف: هو الشيء الناصع البيّن الجيد ومنه قيل للذهب: زخرف؛ لأنه ناصع واضح[(١)]، فزخرف القول الذي له نصوع وضياء يبصره ببصيرته المتأمل له فيخدعه، فقال ﷻ هنا: ﴿يُوحِي بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٖ زُخۡرُفَ ٱلۡقَوۡلِ﴾؛ لهذا تجد أنَّ ما عند المشركين من العلوم لها زخرف فليُحذر منه، ولا يتصور في هذا المقام ـ مقام كشف الشبهات ـ أن شبهة المشرك ليس لها وجه البتة، فإن المشركين يوحي بعضهم إلى بعض بزخرف القول حتى تزين الشبهة، فلا يُقال: هذه الشبهة فيها نصيب من الحق فتكون حقًّا، أو أن يظن أن شبهة المشرك ليس لها نصيب من النظر البتة؛ بل يكون لها زخرف ويكون لها نظر، فإذا تأملها أهل العلم وجدوها داحضة؛ كما قال الله ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُحَآجُّونَ فِي ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا ٱسۡتُجِيبَ لَهُۥ حُجَّتُهُمۡ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمۡ وَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ وَلَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدٌ﴾ [الشورى: ١٦]؛ فالحجج التي يدلي بها أهل الشرك فيها زخرف، وفيها تدليس، وفيها تلبيس، ولها بعض الشُّبه، ولها بعض ما يجعلها ملتبسة بالحق؛ ولهذا لا تتصور أن الشُّبه التي تأتي أدلى بها أعداء التوحيد أن كل واحدة لا تدخل العقل أصلًا؛ بل منها أشياء خدع

= **قَالُوا**: وَإِيَّاكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «وَإِيَّايَ، إِلَّا أَنَّ اللهَ أَعَانَنِي عَلَيْهِ فَأَسْلَمَ؛ فَلَا يَأْمُرُنِي إِلَّا بِخَيْرٍ».

(١) انظر: العين (٤/ ٣٣٨)، وتهذيب اللغة (٧/ ٢٧١)، والصحاح (٤/ ١٣٦٩)، ولسان العرب (٩/ ١٣٣).

بها الشياطين مَنْ خدعوا من أمم الإنس والجن، ولكن هذا القول غرور، يعني: أنه يظهر ويتزخرف عند سماعه أو عند رؤيته، ولكنه عند التحصيل غرور، وليس بشيء، وهذا لأنه إذا تدبر وفحص وجد أن حججهم داحضة.

قال: ﴿وَقَدْ يكُونُ لأَعْدَاءِ التَّوْحِيدِ عُلُومٌ كَثِيرَةٌ وكتب وَحُجَجٌ﴾؛ وهذه مقدمة مهمة في سبيل كشف الشبهات التي أدلى بها علماء المشركين، فعدو التوحيد خاصة من أمة محمد ﷺ ممن يعدون من العلماء الذين جاءوا في هذه الأمة، لا يتصور أن عدو التوحيد لا يكون عنده علم البتة، فلا يتصور أن عدو التوحيد لا يكون فقيهًا، ولا يكون مُحَدّثًا، ولا يكون مفسرًا، لا يكون مؤرخًا؛ بل قد يكون مبرزًا في فن من هذه أو في فنون كثيرة؛ كحال الذين ردوا على إمام هذه الدعوة، فإنهم كان يشار إليهم بالبنان فيما اختصوا فيه من العلوم، منهم من كان فقيهًا، ومنهم من كان مؤرخًا، وهذا حال من رد عليهم أئمة الدعوة أيضًا، فلا تتصور أن عدو التوحيد لا يكون عالمًا.

وهذه الشبهة ألقاها الضُّلال في نفوس الناس، فجعلوا اعتراض العالم على العالم دالًّا على صحة كل من المذهبين، والمعنى واسع؛ ولهذا بعضهم يقول في مسائل التوحيد: هذا أصح من القول الثاني، أو في أصح قولي العلماء هو كذا وكذا! هذا لا يسوغ أن يُقال في مسائل التوحيد؛ لأن من خالف في مسائل التوحيد، فإنه ليس من علماء التوحيد، ولا علماء السُّنَّة الذين يصح أن تنسب لهم مقالة، أو أن يؤخذ بقولهم في الخلاف؛ بل التوحيد دلت عليه الدلائل الكثيرة من الكتاب، والسُّنَّة، وإجماع سلف الأمة، وبيّنه الأئمة، فمن خالف ولو كان من العلماء الكبار في الفقه، أو في التاريخ، أو في الحديث، أو غيره؛ فإنّ مخالفته لنفسه، ولا يُقال: إن في المسألة خلافًا.

لهذا لا بد أن تنتبه إلى أن عدوّ التوحيد من علماء المشركين ليس من صفته أن يكون غير عالم؛ بل قد يكون عالـمًا وإمامًا في فن من الفنون؛ إمامًا في التفسير، أو إمامًا في الفقه، أو مرجعًا في القضاء، ونحو ذلك، مثل أعداء الدعوة الذين عارضوا الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وعارضوا الدعوة؛ كحال ـ مثلًا من المتأخرين ـ: داود بن جرجيس، فإنه كان على علم واسع، ولكنه من علماء المشركين، وكحال محمد بن حميد الشرقي صاحب كتاب «السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة» أيضًا كان من أعداء التوحيد، فصنف ردًّا على المشايخ فيما تكلموا فيه على منظومة البوصيري «الميمية» المعروفة[١]، وأبطل أن يكون ذلك شركًا، وقرر ما قاله البوصيري... إلى آخر ذلك، وللشيخ عبد الرحمٰن بن حسن[٢]

---

(١) هي قصيدة البُردة المعروفة في مائة واثنين وستين بيتًا، الموسومة بالكواكب الدرية في مدح خير البرية، نظمها شرف الدين أبو عبد الله محمد بن سعيد الدولاصي ثم البوصيرى، المتوفى سنة أربع وتسعين وستمائة. انظر: كشف الظنون (٢/ ١٣٣١).

(٢) هو الشيخ عبد الرحمٰن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، ولد في الدرعية سنة ثلاث وتسعين ومئة وألف، قرأ على جده الشيخ محمد ابن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتاب التوحيد إلى باب السحر، وغيره من الكتب، وقرأ على غيره من علماء نجد، وبعد سقوط الدرعية نقله إبراهيم باشا إلى مصر، وفي مصر قرأ على أشهر علمائها في شتى العلوم، وعاد إلى نجد سنة إحدى وأربعين ومائتين وألف، فاشتهر في أيام الإمام تركي بن عبد الله، وتولى قضاء الرياض. له من المؤلفات: (الإيمان والرد على أهل البدع)، و(فتح المجيد)، و(قرة عيون الموحدين)، و(كشف ما ألقاه إبليس من البهرج والتلبيس على قلب داود بن جرجيس)، و(كتاب في الرد على عثمان بن منصور)، و(مختصر العقل والنقل). تُوفِّي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الرياض سنة خمس وثمانين ومائتين وألف. انظر: مشاهير علماء نجد وغيرهم (ص٥٨)، وعلماء نجد خلال ثمانية قرون (١/ ١٨٠ ـ ٢١٠).

صاحب كتاب «فتح المجيد شرح كتاب التوحيد»[1]، المجدّد الثاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، له في ذلك رسالة ردّ بها على صاحب هذا الكتاب، فهو بارز في الفقه، وأشير إليه في التفسير، وبالتراجم... إلى آخره، ولكنه من علماء المشركين أعداء التوحيد؛ لأنهم نافحوا عن الشرك، وردوا على أهل التوحيد، وضللوا الناس في تعريف التوحيد والشرك، وبيان ما يكون به المسلم مشركًا مرتدًّا؛ فأضلوا الناس في ذلك.

إذًا؛ فالمقدمة المهمة بين يدي الرسالة: ألّا تظن أن العلماء الذين يشار إليهم بالبنان أنّهم لا يكونون مشركين؛ بل في زمن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وما بعده كان هناك علماء يشار إليهم، ولكنهم كانوا مشركين، مثل مفتي الشافعية أيضًا في مكة أحمد بن زيني دحلان، وأشباه هؤلاء، فالناس يرجعون إليهم ويستفتونهم فيصدرون عنهم، فلا يتصور أن الشرك ليس له علماء تحميه.

فإذًا كمقدمة لا تَقُل في مسألة من المسائل التي يأتي كشف الشبهة فيها: قالها العالم الفلاني، وقالها الإمام الفلاني، وكيف يفعلها الإمام الفلاني، فهذا إما أن يكون جاهلًا ما حرر المسألة؛ كبعض العلماء المشهورين المذكورين بالخير، وإما قد يكون قد علم فعاند وعارض وصنف في تحسين الشرك، مثل ما فعل فخر الدين الرازي[2] صاحب

---

(١) هذا الكتاب من أحسن شروح كتاب التوحيد؛ لخص فيه أكثر ما في كتاب (تيسير العزيز الحميد)، وهذّبه، وأتمَّه، مع إضافات جليلة، وفوائدَ مهمةٍ، مع التحقيق، وسهولة العبارة، ووضوحها، طُبع مرارًا، وطبع بتعليقات للشيخ حامد الفقي، وعليها تعليق للشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد طبع سنة ١٤١٥هـ بتحقيق متقن مع العناية بتخريج الأحاديث في مجلدين، حققه الشيخ الدكتور الوليد بن عبد الرحمٰن الفريان، مع مقدمة وافية عن الكتاب والمؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وفهارس مفصلة.

(٢) هو المتكلم صاحب التفسير والتصانيف محمد بن عمر بن الحسين بن علي =

التفسير المسمى بـ«مفاتيح الغيب»، حيث صنف في تحسين دين الصابئة ومخاطبتهم للنجوم كتابًا سماه: «السرّ المكتوم في أسرار الأفلاك ومخاطبة النجوم»، وبه كَفَّرَهُ طائفة من أهل العلم(١)؛ فيُحَسِّن كيف تخاطب النجوم، وكيف يستغاث بها، وكيف تستمطر. . . إلى آخره، وصنف في ذلك ليدل صابئة حران على ذلك، وهذا لا شك أنه من الضلال البعيد!

فلا يُقال في أي شبهة يأتي ردها، أو رد عليها أئمة السُّنَّة والتوحيد، لا يقال: كيف العالم الفلاني قالها؟ كيف راجت على هذا العالم الفلاني؟ وهؤلاء إما أن يكونوا جُهالًا، فلا يصنفون في أعداء التوحيد، وإما أن يكونوا صنَّفوا في الشرك وتحسينه، هؤلاء هم الذين عناهم الشيخ **بقوله: ﴿وَقَدْ يكُونُ لأَعْدَاءِ التَّوْحِيدِ عُلُومٌ كَثِيرَةٌ وكتب وَحُجَجٌ﴾**، إذا رأيت نُقُولَهم قد تكون عن شيخ الإسلام وعن ابن القيم؛ كما فعل داود بن جرجيس لما صنف كتابه: «صلح الإخوان» نقل فيه عن

= القرشي التيمي البكري أبو المعالي وأبو عبد الله المعروف بالفخر الرازي، ويقال له: ابن خطيب الري، صاحب التفسير المسمى (مفاتح الغيب)، وله (أساس التقديس)، و(أقسام اللذات)، وكان مع غزارة علمه في فن الكلام يقول: من لزم مذهب العجائز كان هو الفائز. ولد سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة، وتوفي سنة ست وستمائة.

انظر: وفيات الأعيان (٤/ ٢٥٠)، والوافي بالوفيات (٤/ ١٧٥)، وسير أعلام النبلاء (٢١/ ٥٠٠، ٥٠١)، والبداية والنهاية (١٣/ ٥٥)، وطبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٨١)، وشرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (ص٢٧٧)، ومجموع الفتاوى (٤/ ٧٣)، واجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٩٥)، ودرء التعارض (١/ ١٦٠)، ومنهاج السُّنَّة النبوية (٥/ ٢٧١).

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ١٨٠، ١٨١)، وبيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٤٧)، وتفسير ابن كثير (١/ ١٤٦)، والمغني في الضعفاء (٢/ ٥٠٨).

شيخ الإسلام وابن القيم نقولًا، ونقل عن أقوال المفسرين وأقوال كثير من العلماء، ومثل ما صُنف في هذا العصر؛ أمثال محمد بن علوي المالكي، فقد صنف كتابًا حشد فيه أقوالًا لنحو من مائتين أو ثلاثمائة من العلماء، الذين أقروا بعض الشركيات، وبعض التوسلات، ونحو ذلك في كتبهم(١)، هذا ليس هو العبرة.

فإذًا القاعدة التي يجب أن يكون عليها قُدُمًا الموحّد: أن علماء المشركين قد يكون لهم علم كبير وحجج؛ لأنه ليس الشركُ سببًا في انسلاخهم من العلم؛ كما قال ﷻ عن أوائلهم: ﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرِحُواْ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ﴾ [غافر: ٨٣]، وقد يكون هذا العلم بالإلهيات؛ كما قالوا: ﴿أَجَعَلَ ٱلْـَٔالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾ [ص: ٥]، هذا اعتراض شبهة، وقالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، وقد يكون في الفقهيات؛ كما قالوا: ﴿إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥]. . . ونحو ذلك؛ فجنس العلوم التي وجهت لهذه الأمة موجودة عند أعداء الرسل، إما من جهة الإلهيات، وإما من جهة الشرعيات؛ فعارضوا الرسل بما عندهم من العلم؛ بل إن الله ﷻ سمى قولهم حجة تعظيمًا له من جهة قوة الشبهة فيه، فقال ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُحَآجُّونَ فِى ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا ٱسْتُجِيبَ لَهُۥ حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [الشورى: ١٦].

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: ﴿**وَقَدْ يكُونُ لأَعْدَاءِ التَّوْحِيدِ عُلُومٌ كَثِيرَةٌ وكتب وَحُجَجٌ**﴾ هل هذه الكتب الكثيرة التي له، والفقهيات والتراجم والتفسير. . . وما أشبه ذلك، يجعله ليس عدوًّا للتوحيد إذا صنف في عداوة التوحيد، وصنف في تحسين الشرك، ودعا الناس إلى ذلك؟

---

(١) وقد رد عليه الشارح شيخنا العلامة صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ، ردًّا مفحمًا في كتابه: «هذه مفاهيمنا» والذي طبع ١٤٠٧هـ، فند فيه باطله، وبين جهله وتلبيسه.

الجواب: لا؛ بل يكون عدوًّا للتوحيد ناصرًا للشرك ولا كرامة، ولو كان أثر السجود في جبهته، ولو كان عنده من المؤلفات أكثر مما عند المكثرين؛ كالسيوطي وغيره، فهذا ليس بعبرة، وكلامه بالتالي ليس بعبرة؛ لأنه ليس من علماء التوحيد؛ فعلومه ضارة وليست نافعة.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك: ﴿**إذا عَرَفْتَ ذَلِكَ**﴾؛ يعني: ما تقدم من أنّ أعداء الرسل قد يكون لهم علوم، وكتب يصنفونها، وحجج يُدلون بها، وقد يحتجون بالكتاب والسُّنَّة، وبأقوال المحققين من أهل العلم، مثل ما ينقلون عن أحمد بعض الأشياء، وينقلون عن شيخ الإسلام، وابن القيم، وابن حجر، ينقلون وينقلون، وهذا كله من العلوم الضارة ليست من العلوم النافعة.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿**إذا عَرَفْتَ ذَلِكَ، وَعَرَفْتَ أَنَّ الطَّرِيقَ إِلَى اللهِ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ أَعْدَاءٍ قَاعِدِينَ عَلَيْهِ، أَهْلِ فَصَاحَةٍ، وَعِلْم، وَحُجَجٍ**﴾، انتبه لهذه الكلمة: **(لَا بُدَّ لَهُ)** لا بد لطريقة التوحيد من أعداء كما سبق، وهؤلاء الأعداء قد يكونون علماء، وهؤلاء العلماء أهل فصاحة وعلم وحجج، لا بد أن تكون حاجزًا من أن يصدوك عن الهدى ويدخلوك في الضلال، أو أن يلبسوا عليك الدين، فليست الفصاحة هي المعيار، فإبليس كان فصيحًا، وليس العلم في نفسه هو المعيار؛ بل لا بد أن يكون العلم هو العلم النافع، وليست الحجج والإيرادات والردود هي المعيار، فإذا كان هذا موجودًا فانتبه إلى وصية الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدمة هذه الرسالة العظيمة «كشف الشبهات».

قال: ﴿**فَالْوَاجِبُ عَلَيْكَ**﴾ إذا علمت أن ثَمَّ أعداء، والأعداء قد يكونون علماء وعندهم فصاحة وعلم وحجج، معناه: أن العداوة استحكمت، وتُوجه التصديرات عليك، وتُوجه الأسلحة عليك أعظم، فما الواجب عليك؟

هنا يجب عليك أن تصون نفسك، وأن تحمي نفسك أعظم حماية في هذا الأمر الجلل الذي مَنْ ضل فيه كان من الخاسرين أبد الدهر.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: ﴿**فَالْوَاجِبُ عَلَيْكَ**﴾ وجوبًا شرعيًّا، ﴿**أَنْ تَعْلَمَ مِنْ دِينِ اللهِ مَا يَصِيرُ سِلاحًا**﴾، وقوله: (**مِنْ دِينِ اللهِ**) هذا للتبعيض؛ لأن العلم منه واجب عيني ومنه واجب كفائي، وقوله: (**فَالْوَاجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْلَمَ مِنْ دِينِ**) يعني به: ما كان من الدين فرضًا عينيًّا على كل أحد، وهو الذي لا يُعذر أحد بالتقليد فيه، وذلك في معنى الشهادتين، وتحقيق مسائل القبر الثلاث: (من ربك؟ ما دينك؟ من نبيّك؟) فهذا العلم فيه واجب بأدلته، وهو الذي صنّف لك فيه الشيخ الرسالة العظيمة «ثلاثة الأصول»؛ لنجاتك في هذا الأمر الخطير بين علماء المشركين.

قال: ﴿فَالْوَاجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْلَمَ مِنْ دِينِ اللهِ مَا يَصِيرُ سِلاحًا تُقَاتِلُ بِهِ هَؤُلاءِ الشَّيَاطِينَ﴾ هل تقاتل به ابتداءً، أو تقاتل به دفعًا؟

الجواب: كلاهما؛ لا بد من الدفع في حينه، ولا بد من الابتداء في حينه، مقاتلة بالحجة والبيان، فإذا لم تكن ذا سلاح فالخوف ثُم الخوف عليك؛ ولهذا تجد أن بعض أهل الفطرة وأهل التوحيد الذين يُفترض فيهم ويظن فيهم أن يكونوا حماة لهذا الأمر العظيم ـ توحيد رب العالمين جَلَّ وَعَلَا، الذي هو حق الله على العبيد ـ ألا يُصْغُوا للشُّبه في التوحيد؛ ولكن تجد أن منهم الآن من عنده شُبه في السحر، أو عنده شُبه في الكهانة، وتجد من يردد كلامًا في أن هؤلاء الذين يعبدون القبور، ويعبدون الأوثان، وينادون الموتى والغائبين بما لا يقدر عليه إلا الله جَلَّ وَعَلَا، أو فيما لا يقدرون عليه، فيقول: هؤلاء فيهم كذا وتكفيرهم صعب، والحكم عليهم بالشرك صعب؛ لأن لهم صلاة ويعرفون الله، وعندهم محبة للدين، ونحو ذلك من الكلام!

وهذا يزلزل نفس الموحد؛ لأنه يظن أن المسألة هي: أنه ما دام

صاحب صلاة، وصاحب زكاة، وعنده حب للخير وكذا؛ فلا يحكم عليه بحكم الشرك أو الكفر، مع أنه ساب لله جل جلاله؛ وذلك بعبادته غير الله جل وعلا؛ فنفس الموحد في هذا المقام تأتيها أنواع كثيرة من الهجوم، تارة في أشياء نفسية، وتارة بشُبه علمية، وتارة بأشياء راجعة إلى الضعف الذي في نفس بعض أهل التوحيد.

فإذًا لا بد من الانتباه لهذا، وهو أن الواجب أن يتعلم المرء من دين الله ما يصير له سلاحًا يقاتل به هؤلاء الشياطين.

ما هو هذا السلاح؟ هو تعلم التوحيد وضده، وتعلم الشرك بأنواعه؛ كما صنف فيه الشيخ رحمه الله كتابه: «كتاب التوحيد»، ثم إن كان بين قوم عندهم مجادلة في التوحيد، لا بد من الاطلاع على ردود الأئمة على علماء المشركين الذين وضعوا الشُّبه في التوحيد؛ كما قدمت لك في المقدمة، أنّ معرفة هذا الباب ـ يعني: كشف الشبهات ـ مبني على أشياء منها: مطالعة كتب العلماء في رد شُبه المشبهين الذين عارضوا الدعوة وعارضوا التوحيد.

قال رحمه الله: ﴿**تُقَاتِلُ بِهِ هَؤُلاءِ الشَّيَاطِينَ، الَّذِينَ قَالَ إِمَامُهُمْ وَمُقَدَّمُهُمْ لِربكَ** عز وجل: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦]﴾؛ يعني: قد تكون سائرًا على الصراط ويأتيك إبليس ومن معه من الإنس والجن في هذا الصراط المستقيم ليحرفوك عنه، ثم قال جل وعلا: ﴿ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم﴾ [الأعراف: ١٧]؛ يعني: وهم على الصراط ﴿مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ وَعَنۡ أَيۡمَٰنِهِمۡ وَعَن شَمَآئِلِهِمۡۖ وَلَا تَجِدُ أَكۡثَرَهُمۡ شَٰكِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٧]؛ يعني: هجوم من كل جهة، هذا يُعظم المصيبة ويُعظم الابتلاء! فيكون إذًا التعلم وأخذ السلاح واجبًا وجوبًا لا محيد له.

قال بعد ذلك رحمه الله: ﴿**وَلَكِنْ إِنْ أَقْبَلْت عَلى اللهِ تَعَالَى**﴾ بصدق وإخلاص وإنابة وتخلّص من الحول والقوة، وانطراح بين يدي الله جل وعلا أن يخلصك من كيد الشيطان وكيد أعدائه بالشبهات والشهوات.

ثم قال: ﴿**وَأَصْغَيْتَ إِلَى حُجَجِ اللهِ وَبَيِّنَاتِه؛ فَلا تَخَفْ، وَلَا تَحْزَنْ**﴾؛ يعني: إذا فعلت السبب الواجب عليك من تعلُّم الحجج والبينات التي بيَّنها الله ﷻ في كتابه، وأقبلت على الله بقلب منيب صادق مخلص محب لما عند الله، راغب في الخير ملتمس له، فلا تخف ولا تحزن.

لما صنف الشيخ ذلك استحضر زمنه، واستحضر بعض البلاد في هذا الزمن التي فيها قلة من أهل التوحيد، وأكثر من حولهم وأكثر أقاربهم، وأكثر العلماء في بلدهم ينافحون عن الشرك، ويدعون إليه، فإنه يجد نفسه في خوف وحذر، في خوف من أن يصاب ولا سيما إذا كان ضعيفًا، فقد يأتيه التردد في هذا الأمر إلّا إذا أقبل على هذا الأمر الجلل ولم يحد عنه، **قال:** ﴿**وَأَصْغَيْتَ إِلَى حُجَجِ اللهِ وَبَيِّنَاتِهِ؛ فَلا تَخَفْ، وَلَا تَحْزَنْ** ﴿إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٧٦]﴾، والله ﷻ يقول: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨].

قال: ﴿**وَالْعَامِّيُّ مِنَ الْمُوَحِّدِينَ يَغْلِبُ الأَلْفَ مِنْ عُلَمَاءِ هَؤُلاءِ الْمُشْرِكِين؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى:** ﴿وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ [الصافات: ١٧٣]﴾؛ العامي من الموحدين عنده محكمات، وهي العلم الواجب الذي سبق بيان أنه لا يصح إسلام العبد إلا به، فهو عنده من المحكمات ما يردّ بها شُبه المشبهة وشُبه علماء المشركين.

مثاله: ما ذكره أئمة الدعوة أن رجلًا من عوام الموحدين كان في المدينة في المسجد النبوي، فقال له أحد العلماء لما عرف أنه من هذه الجهة، وكان هذا في الزمن الأول: أنتم تقولون: لا يُطلب من الموتى، هؤلاء الشهداء أحياء بنص القرآن، والله ﷻ يقول: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩]، فهم أحياء وليسوا بأموات؛ فلماذا لا نطلب منهم؟ قال له العامي - وهو من الموحدين -: لو قال الله ﷻ: ﴿(بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يَرْزُقُونَ)﴾؛ لطلبنا

منهم، ولكن قال: ﴿يُرۡزَقُونَ﴾ فهم يُرزقون مثل ما نُرزق نحن؛ فنطلب من الرزاق.

وهذا رجوع إلى المحكمات؛ فالموحِّد ولو كان عاميًّا لا بد أن يستمسك في هذا الباب العظيم بالمحكمات، ومن المحكمات:

- تعريف كلمة التوحيد.
- وتعريف العبادة التي ترجع إليها مهما شَبَّهَ المُشَبِّه.
- وإجماع أهل العلم على أن صرف العبادة لغير الله كفر، وأنّ من صرف العبادة لغير الله فهو مشرك، وأنّ المسلم قد يرتد بأشياء؛ كما نص عليه العلماء في باب حكم المرتد.
- وأنّ مشركي العرب كانوا يعبدون الأصنام والأوثان ليس لأنها حجارة، ولكن عبدوها لأنها تحل فيها أرواح الصالحين والأولياء، واتخذوا من دون الله أولياء ﴿قُلۡ أَفَٱتَّخَذۡتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ﴾ [الرعد: ١٦]، ونحو ذلك، اتخذوا الأوثان أو الأنبياء أو الصالحين أولياء من دون الله.

فإذًا من المحكمات التي ترجع إليها في هذا المقام أن شرك مشركي العرب ليس هو بعبادة الصنم، هذه مهمة من المحكمات والأساسيات.

فإذا تقرر هذه المحكمات الأربع، ومنَّ الله عليك بأشياء زيادة على ذلك من حفظ بعض الآيات في هذا المقام؛ كقوله ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمۡلِكُونَ مِن قِطۡمِيرٍ ۝١٣ إِن تَدۡعُوهُمۡ لَا يَسۡمَعُواْ دُعَآءَكُمۡ وَلَوۡ سَمِعُواْ مَا ٱسۡتَجَابُواْ لَكُمۡۖ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يَكۡفُرُونَ بِشِرۡكِكُمۡۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثۡلُ خَبِيرٖ ۝١٤﴾ [فاطر: ١٣، ١٤]، وكقوله ﷻ: ﴿وَهُمۡ عَن دُعَآئِهِمۡ غَٰفِلُونَ ۝٥ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُواْ لَهُمۡ أَعۡدَآءٗ وَكَانُواْ بِعِبَادَتِهِمۡ كَٰفِرِينَ ۝٦﴾ [الأحقاف: ٥، ٦]؛ لأن هذه الآيات فيمن يحشر يوم القيامة فيجيب وهو غافل عن الدعاء في الدنيا، وإذا حشر الناس يوم القيامة كانوا لهم أعداء، يعني لمن عبدهم.

فمن المحكمات أن تَرُد على كل من قال: إنّ عبادة المشركين لغير الله هي عبادة الأصنام؛ كما يدندن حوله أكثر المفسرين المتأخرين، كلما أتت آية فيها عبادة غير الله يجعلونها في الأصنام، بينما إذا رأيت تفسير ابن جرير رَحِمَهُ ٱللَّهُ تجد أنّ كل نص فيه عبادة غير الله جَلَّ وَعَلَا يجعله في الأصنام والأوثان والأنداد جميعًا، وهذا لا شك أنه فقه عظيم لنصوص القرآن.

إذا عرفت المحكمات التي ترجع إليها، فلا يحتاج العامي من الموحدين إلى أن يعلم التفاصيل كلها، فإذا علم ثلاثة الأصول بأدلتها، وعلم ما سبق بيانه من المقدمات الأربع مثلًا؛ فإنه يغلب الألف من علماء المشركين، لِمَ؟

لأنّ معه المحكم وأولئك معهم المتشابه، والذي معه المحكم يغلب من معه المتشابه؛ لأن المتشابه مشتبه، وأما المحكم فواضح بيّن. فكل شيء شُبه عليك به ارجع به إلى أصله، إلى المحكم منه، فتجد أن المسألة اتضحت، فتدع المتشابه في النظر وفي الجدال، وترجع إلى المحكمات؛ فتعلو الحجة.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿**كَمَا قَالَ تَعَالَى**: ﴿وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ [الصافات: ١٧٣]﴾، قال: ﴿**فَجُنْدُ اللهِ تَعَالَى هُمُ الْغَالِبُونَ بِالْحُجَّةِ وَاللِّسَانِ؛ كَمَا هُمُ الْغَالِبُونَ بِالسَّيْفِ وَالسِّنَانِ**﴾، هذه الآية: ﴿وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ قال فيها شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ وجماعة ممن بعده(١): إنّ الأمة ظاهرة، ولا تزال طائفة من هذه الأمة قائمة بالهدى ودين الحق، ظاهرة بالحجة والبيان واليد والسِّنان إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها؛ كما صح الحديث عن النبي ﷺ أنه قال: «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ**

---

(١) انظر: الجواب الصحيح (٥/ ٩٢)، ومجموع الفتاوى (١٨/ ٢٩٩ ـ ٣٠٤).

عَلى الْحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ كَذَلِكَ»[١]، ظاهرة وغالبة في كل زمن، وأنه لا يتصور وجود زمن لا يكون في هذه الأمة طائفة ظاهرة على الحق غالبة؛ لأن الله ﷻ قال: ﴿وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ فأكد ذلك بـ﴿وَإِنَّ﴾، وأكده باللام، وهذان نوعان من المؤكدات[٢]، وهذه الغلبة وهذا الظهور قد يكون بالحجة والبيان، وقد يكون بالسيف والسِّنان، فإن عَدِم أهل الحق الظهور بالسيف والسِّنان، فهم غالبون في كل زمن بالحجة والبيان، ومعلوم أنّ النبي ﷺ مكث مُدَّة في مكة وهو يجاهدهم بالقرآن.

فإذًا الجهاد والقتال قائم في كل حين حتى في لحظتنا هذه بيننا وبين المشركين، وبين أعداء الملة والدين، إما بحجة وبيان نجاهدهم بها، وإما بسيف وسِنان، والسيف والسِّنان له شروطه المعتبرة شرعًا، والحجة والبيان قائمة في كل زمان.

فإذًا هذه الأمة منها طائفة ظاهرة على الحق لا يضرها من خالفها، ولا من خذلها إلى قيام الساعة، وهم ظاهرون بالحجة والبيان، وأهل التوحيد ظاهرون على أعدائهم بالحجة والبيان؛ لأن حججهم محكمات واضحات؛ ولأن حجج غيرهم داحضة لأنها شبهات.

قال رَحِمَهُ اللهُ: ﴿**وإنما الْخَوْفُ عَلَى الْمُوَحِّدِ الَّذِي يَسْلُكُ الطَّرِيقَ وَلَيْسَ مَعَهُ سِلاحٌ**﴾ وهذا والله حق؛ فالخوف على الموحد أن يأتي ويسلك طريقًا ليس معه سلاح؛ فقد سُمع من بعض أهل التوحيد والمنتسبين إليه

(١) سبق تخريجه (ص٩٨).

(٢) قال أبو البقاء في اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٢٠٥): (إنما دخلت إن على الكلام للتوكيد عوضًا عن تكرير الجملة، وفي ذلك اختصار تام مع حصول الغرض من التوكيد، فإن دخلت اللام في خبرها آكد وصارت إن واللام عوضًا عن تكرير الجملة ثلاث مرات)اهـ.

من يُسهل بين خلاف الأديان، وربما بعضهم سماها الأديان السماوية الثلاثة! وسُمع منهم من يُسهّل في أمر تبيان السحرة! وسُمع منهم من يشكك في كُفر أهل الشرك، وكُفر عبّاد القبور والأوثان!. وهكذا؛ بل حرك ترَ في الناس، فقد يكون في هذا الزمان وعندنا في هذا البلد بخاصة، فكيف بغيره من إذا حركته في مسائل التوحيد ربما سلم لك شيئًا أو أشياء وجادلك في أشياء كانت من الواضحات؛ وهذا لأجل أنهم خاضوا الطريق، واختلطوا بالناس، وذهبوا وجاءوا وسافروا وانفتحوا على الأقوال المختلفة ووسائل الإعلام المختلفة دون سلاح! **مثل ما قال الشيخ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنا: ﴿**وإنمَا الْخَوْفُ عَلَى الْمُوَحِّدِ الَّذِي يَسْلُكُ الطَّرِيقَ وَلَيْسَ مَعَهُ سِلاحٌ**﴾، فكلٌّ يصيبه، فهو ليس معه سلاح؛ فهذا يصيبه بطعنة، وهذا يصيبه بطعنة من الشبهات، حتى يكون ذهنه قائمًا على غير الحق، نسأل الله جَلَّ وَعَلَا العافية.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿**وَقَدْ مَنَّ اللهُ عَلَيْنَا بِكِتَابِهِ الَّذِي جَعَلَهُ** ﴿تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾﴾ هذه الكلمة تأصيل؛ لأنّ الردود على المشركين وكشف الشُّبه الأصل فيها كتاب الله جَلَّ وَعَلَا، كل حجة عندنا إنما هي في القرآن في هذا الأمر العظيم؛ أمر التوحيد ومضادة الشرك وأهله، وهي في القرآن، لِمَ؟

لأن القرآن؛ كما قال جَلَّ وَعَلَا: ﴿تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩]، فقوله جَلَّ وَعَلَا: ﴿تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ بما فيه بيان كل الأشياء، وأعظم الأشياء حاجة إلى تبيانها مسألة التوحيد والشرك، وبيان التوحيد وبيان الشرك، وهذا أعظم ما يحتاج إليه العباد، فكان هذا داخلًا دخولًا أوليًّا في قوله جَلَّ وَعَلَا: ﴿تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾. فإذًا الرجوع في التبيان والبيان والحجة إلى القرآن، وهذا كما سيأتي بأنّ كل الحجج إنما هي من القرآن، والسُّنَّة مبيِّنة للقرآن.

قال: «فَلا يَأْتِي صَاحِبُ بَاطِلٍ بِحُجَّةٍ إِلَّا وَفِي الْقُرْآنِ مَا يَنْقُضُهَا، وَيُبيِّنُ بُطْلانَهَا» هذه قاعدة عامة في كل شيء في مسائل العقيدة والتوحيد، وكل مسألة يُحتاج فيها إلى حكم الشرع؛ فإنها في القرآن؛ كما قال ﷻ: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨] على أحد وجهي التفسير[(١)].

قال: «إِلَّا وَفِي الْقُرْآنِ مَا يَنْقُضُهَا، وَيُبيِّنُ بُطْلانَهَا؛ كَمَا قَالَ تَعَالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]»، المثل ليس المراد به ما ليس له مسير في الناس، كما يقال في الأمثال كذا وكذا، وإنما المثل هو القول الذي له حجة وله مسير في الناس من جهة القناعة به لشبهة فيه، ويقال عنه: مثل؛ لهذا قال ﷻ هنا: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ﴾؛ يعني: بحجة باطلة في إبطال التوحيد، أو في تحسين الشرك، أو في إيراد الشُّبه، وأنهم ليسوا بكفار ولا مشركين:

---

(١) قال ابن الجوزي في زاد المسير (٣/ ٣٥): (قوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨] في الكتاب قولان:

أحدهما: أنه اللوح المحفوظ، روى ابن أبي طلحة عن ابن عباس ﭫ: ما تركنا شيئًا إلا وقد كتبناه في أم الكتاب، وإلى هذا المعنى ذهب قتادة وابن زيد.

والثاني: أنه القرآن، روى عطاء عن ابن عباس ما تركنا من شيء إلا وقد بيناه لكم.

فعلى هذا يكون من العام الذي أريد به الخاص، فيكون المعنى ما فرطنا في شيء بكم إليه حاجة إلا وبيناه في الكتاب، إما نصًّا، وإما مجملًا، وإما دلالة؛ كقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]؛ أي: لكل شيء يحتاج إليه في أمر الدين.)اهـ.

وانظر: تفسير الطبري (٧/ ١٨٨)، وتفسير القرطبي (٦/ ٤٢٠)، ودرء التعارض (٩/ ٣٩)، والدر المنثور للسيوطي (٣/ ٢٦٧)، وروح المعاني للألوسي (٧/ ١٤٤)، وتفسير السعدي (١/ ٢٥٥).

﴿إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ﴾؛ يعني: في رده، وبيان بطلانه، وبيان الحق في ذلك: ﴿وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ وأوضح تبيانًا، وأحسن تأويلًا وشرحًا لذلك المثل، وللحق الذي فيه؛ لأن القرآن غالب، قال بعض المفسرين: هذه الآية عامة في كل حجة يأتي بها أهل الباطل إلى يوم القيامة[1].

* * *

(١) انظر: تفسير الطبري (١٥/ ١١٦، ١٧/ ٤٤٧)، وتفسير البغوي (٣/ ٤٤٥)، وابن كثير (٦/ ٩٩)، ومنهاج السُّنَّة النبوية (٣/ ٤٠٣)، ومجموع الفتاوى (٤/ ١٠٦).

وَأَنَا أَذْكُرُ لَكَ أَشْيَاءَ مِمَّا ذَكَر اللهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ جَوَابًا لِكَلامٍ احْتَجَّ بِهِ الْمُشْرِكُون فِي زَمَانِنَا عَلَيْنَا؛ فَنَقُولُ: جَوَابُ أَهْلِ الْبَاطِلِ مِنْ طَرِيقَيْنِ: مُجْمَلٍ، وَمُفَصَّلٍ.

أَمَّا الْمُجْمَلُ: فَهُوَ الأَمْرُ الْعَظِيمُ، وَالْفَائِدَةُ الْكَبِيرَةُ لِمَنْ عَقَلَهَا، وَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧]، وَقَدْ صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ؛ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللهُ فَاحْذَرُوهُمْ»(١).

مِثَالُ ذَلِكَ: إِذَا قَالَ لَكَ بَعْضُ الْمُشْرِكِين: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢]، أَوْ إِنَّ الشَّفَاعَةَ حَقٌّ، أَوْ إِنَّ الأَنْبِيَاءَ لَهُمْ جَاهٌ عِنْدَ اللهِ، أَوْ ذَكَرَ كَلامًا لِلنَّبِيِّ ﷺ يَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى شيءٍ من بَاطِلِهِ، وَأَنْتَ لَا تَفْهَمُ مَعْنَى الْكَلامِ الَّذِي ذَكَرَهُ؛ فَجَاوِبْهُ بِقَوْلِكَ: إِنَّ اللَّهَ ذَكَرَ فِي كِتَابِهِ أَنَّ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ يَتْرُكُونَ الْمُحْكَمَ، وَيَتَّبِعُونَ الْمُتَشَابِهَ. وَمَا ذَكَرْتُه لَكَ مِنْ أَنَّ اللَّهَ ذَكَرَ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ يُقِرُّونَ بِالرُّبُوبِيَّةِ،

(١) أخرجه البخاري (٤٥٤٧)، ومسلم (٢٦٦٥) من حديث عائشة رضي الله عنها.

وَأَنَّهُ كَفَّرَهُمْ بِتَعَلُّقِهِمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ، والأَنْبِياءِ، والأَوْلِيَاءِ مَع قَوْلِهِمْ: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ﴾ [يونس: ١٨]، وَهَذَا أَمْرٌ مُحْكَمٌ بَيِّن، لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ يُغَيِّرَ مَعْنَاهُ، وَمَا ذَكَرْتَه لِي - أَيُّهَا الْمُشْرِكُ - مِن الْقُرْآنِ، أَوْ كَلَام النَّبِيِّ ﷺ لا أَعْرِفُ مَعْنَاهُ، وَلكِنْ أَقْطَعُ أَنَّ كَلَامَ اللهِ لَا يَتَنَاقَضُ، وَأَنَّ كَلَامَ النَّبِيِّ ﷺ لَا يُخَالِفُ كَلَامَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ. وَهَذَا جَوَابٌ جَيِّدٌ سَدِيدٌ، وَلكِنْ لا يَفْهَمُهُ إِلَّا مَنْ وَفَّقَهُ اللهُ، فَلا تَسْتَهِنْ بِهِ؛ فَإِنَّهُ - كَمَا قَالَ تَعَالَى -: ﴿وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ [فصلت: ٣٥].

الشَّرح

من هنا بدأ المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ الكلام على الشبهات وعلى إبطالها، وما ذكره قبل ذلك مقدمات غاية في الأهمية، وهي المحكَمات التي يحتاج الموحد إلى أن يرجع إليها في حجاجه مع أهل الباطل، وأهل الظلم والطغيان.

قال الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنا: ﴿**وَأَنَا أَذْكُرُ لَكَ أَشْيَاءَ مِمَّا ذَكَر اللهُ تَعَالَى في كِتَابِهِ جَوَابًا لِكَلام احْتَجَّ بِهِ الْمُشْرِكُون في زَمَانِنَا عَلَيْنَا؛ فَنَقُولُ: جَوَابُ أَهْلِ الْبَاطِلِ مِنْ طَرِيقَيْنِ: مُجْمَلٍ، وَمُفَصَّلٍ**﴾ كل شبهة في كلام المشركين أدلَوْا بها فإن جوابها في القرآن، إما عن طريق الجواب المجمل، وإما عن طريق التفصيل؛ لقول الله جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]؛ فالله جَلَّ وَعَلَا أبطل حجج المشركين بالإجمال وبالتفصيل، **وقول الشيخ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنا: (**جَوَابُ أَهْلِ الْبَاطِلِ مِنْ طَرِيقَيْنِ: مُجْمَلٍ، وَمُفَصَّلٍ**)، كلمة: (**مُجْمَلٍ**) تارة يُقَابَل بها المبيَّن، وتارة يُقَابَل بها

المُفَصَّل، ومعناها إذا قوبل بها المبيَّن يختلف عن معناها إذا قوبل بها المُفَصَّل.

فالأول: وهو الذي يبحثه الأصوليون حين يجعلون في مباحثهم في الركن الثالث من أركان أصول الفقه ـ وهو البحث في الاستدلال ـ المجمل ويقابلون به المبيَّن، والمجمل الذي يقابل به المبيَّن اختلفت عباراتهم في تعريفه، ولكن حاصلها يرجع إلى:

- أن المجمل ما لم تتضح دلالته.
- أو ما احتمل شيئين ولا مرجِّح.
- أو ما لم يكن متحد المعنى، ولم يكن ثَم ما يبين ذلك المعنى فيه(١).

فإذًا المجمل الذي يقابَل بالمبيَّن هذا يبحث فيه من جهة دِلالة الألفاظ، ومن جهة الاستدلال، فيقال: هذا مجمل، وهذا مبيَّن.

ومعلوم أن النصوص إذا جاء فيها شيء مجمل، فلا بد من البحث عما يبيِّنه حتى يتم الاستدلال؛ لأن الاستدلال بالمجمل لا يصح؛ لأنه محتمل لأشياء ولا مرجح لأحد الاحتمالات من اللفظ أو من التركيب، وإنما لا بد من البحث عن البيان في أدلة أخرى.

وأما في مقام البرهان وعند أهل الحجاج والاستدلال؛ فإنهم يستخدمون لفظة: **(الْمُجْمَلُ)** المقابل لها **(المفصَّل)**، وهو الذي عناه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا المقام حيث **قال**: **(مِنْ طَرِيقَيْنِ: مُجْمَلٍ، وَمُفَصَّلٍ)**، والمجمل هنا هو المجمل في باب الحجاج، وباب الاستدلال، وإقامة

---

(١) انظر: روضة الناظر (ص١٨٠)، والمختصر في أصول الفقه للبعلي (ص١٥٨)، ومختصر التحرير لابن النجار (ص١٦٧)، وإرشاد الفحول للشوكاني (١/ ٢٨٣).

البرهان، وذلك أنّ البراهين في إقامتها تنقسم إلى: براهين مجملة، وبراهين مفصَّلة.

ويُقصد بالإجمال البرهان العام الذي يمكن أن تُرْجَع أفراد كثيرة إليه من جهة الاحتجاج، فيصلح حجة لأشياء كثيرة دون تحديد.

وأما المفصل المقابل بالمجمل؛ فهو الرد الذي يقابل به كل شبهة وحدها، وتكون الشبهة لها رد بالتفصيل عليها، وقد يكون هناك في الرد المفصل ما يشترك فيه بين رد ورد، وهذا يأتينا ـ إن شاء الله تعالى ـ.

فتحصّل لك أن **قول الإمام** رَحِمَهُ اللَّهُ: **(جَوَابُ أَهْلِ الْبَاطِلِ مِنْ طَرِيقَيْنِ: مُجْمَلٍ، وَمُفَصَّلٍ)** أن:

الْمُجْمَلُ: هو الجواب العام، والاستدلال العام، والبرهان العام، الذي يصلح لكل حجة يوردها المورد، أو يوردها المجادِل.

وَالمُفَصَّل: هو البرهان والدليل لإبطال كل شبهة وحدها على وجه التفصيل.

فإذًا عندنا هنا الإجمال غير الإجمال المعروف في أصول الفقه، الإجمال هنا واضح، بخلاف المجمل في أصول الفقه، فإنه ما لم تتضح دلالته.

فإذًا **قول الشيخ** رَحِمَهُ اللَّهُ: ﴿**أَمَّا الْمُجْمَلُ: فَهُوَ الأَمْرُ الْعَظِيمُ، وَالْفَائِدَةُ الْكَبِيرَةُ**﴾؛ يعني: أما الجواب الذي فيه البرهان والدليل العام والشامل لردّ أفراد كثيرة من شُبه أهل الباطل ـ بل لرد كل شبهة يوردها المبطلون ـ **قال: (فَهُوَ الأَمْرُ الْعَظِيمُ، وَالْفَائِدَةُ الْكَبِيرَةُ لِمَنْ عَقَلَهَا)**، وهذا واضح؛ فإن النبي ﷺ أحال على هذا الجواب المجمل، وأحال على هذا الأمر العام في **قوله:** ﴿**في بيان آية آل عمران: «إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ؛ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللهُ فَاحْذَرُوهُمْ»**﴾[١]، وهذا إحالة إلى تحذير

---

(١) سبق تخريجه (ص١٦٨).

عام من كل صاحب شبهة، وهذه يحتاجها كل مسلم، كل موحد؛ لأن درجات العلم تختلف، حتى بعض أهل العلم قد يخفى عليه جواب بعض الإشكالات، لكن إن كان من الراسخين في العلم ومن الموفَّقين آمن بما اشتبه، وأحال الجواب على المحكمات، ولا يلزم من ذلك أن تكون كل شبهة مردودة عند كل عالم، كما سيأتي بيانه ـ إن شاء الله تعالى ـ.

لكن المحكَمات ـ الأمر المجمل العام ـ هذا تستفيده في كل موقف من المواقف التي يجادلك من يخالف طريقة أهل التوحيد، طريقة أهل السُّنَّة والجماعة، طريقة السلف الصالح؛ فالاستمساك بهذا الجواب المجمل هذا غاية في الأهمية؛ لأنه قد لا يستحضر طالب العلم أو يستحضر الموحِّد جواب كل شبهة على تفصيلها، فإذا تمكَّن من هذا الجواب المجمل؛ فإنه يتمكن من رد كل شبهة أوردها المبطلون.

وتفصيل هذا الاستدلال المجمل بردِّ كلام أهل الباطل في التوحيد، وبه تنكشف شبههم جميعًا، **قال** فيه: ﴿**وَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى**: ﴿**هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۗ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ**﴾ [آل عمران: ٧]﴾ هذه الآية فيها بيان من الحق ﷻ أنَّ هذا القرآن أُنزل على النبي ﷺ وهو قسمان: محكم، ومتشابه.

والمتشابه والمحكم راجعان إلى دلالة الألفاظ، وراجعان إلى المعنى لا إلى المراد به، فالمحكم اختلفت أقوال العلماء في تعريفه(١)، ما هو المحكم؟ وما هو المتشابه؟

---

(١) انظر: إرشاد الفحول (١/ ٦٤)، والمسودة (ص١٤٤)، والمنخول للغزالي (١٧٠).

فقال بعضهم: إن المحكم هو ما استبان معناه واتضحت دلالته؛ فلا لَبْسَ فيه، ولا إشكال، متضح لكل أحد، والمتشابه: ما يشتبه معناه المراد به: فلا يتَّضح.

فإذًا رجع على هذا التعريف المحكم إلى المتضح البيِّن، والمتشابه إلى ما يحتاج إلى اجتهاد ونظر لا يتضح معناه، ومن الأقوال في ذلك: ما رواه علي بن أبي طلحة في صحيفته المعروفة في التفسير عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «**المحكم هو ناسخه، وأمره ونهيه، وحلاله وحرامه**»[1]. **فأرجع ابن عباس** رضي الله عنهما المحكم إلى ما يكون من جهة العمل، وأما الأخبار فإنها لا يعلم تأويلها إلا الله جل جلاله؛ لأنّ حقيقتها غير معلومة ـ يعني: في الأمور الغيبية ـ كما سيأتي.

وقال آخرون من أهل العلم: المحكم راجع إلى ما لا تعدد في دلالته، والمتشابه إلى ما تتعدد الدلالة فيه. والأقوال في هذا كثيرة معروفة في كتب الأصوليين.

ومن الباطل في هذه التعاريف ما يجعل المحكم ما رجع إلى أمور الفقه ـ الأحكام ـ والمتشابه ما يرجع إلى أمور العقيدة؛ لأن هذا معناه أن الله جل جلاله لم يبيّن لنا بيانًا محكمًا شيئًا من أمور العقيدة! وهذا باطل.

ومن الباطل فيه ما يقال: إن المتشابه منه آيات الصفات[2]، ومنه الحروف المقطّعة في أوائل السور[3]، وهذا أيضًا من الأقوال الباطلة فيه، وليس هذا محل ضبط الكلام في المحكم والمتشابه.

لكن المقصود من ذلك أن الراجح عند أهل العلم أن:

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ١٧٢)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٢/ ٥٩٢).
(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٩٤)، والصواعق المرسلة (٢/ ٤٢٢).
(٣) انظر: تفسير البغوي (١/ ٤٤)، وتفسير القرطبي (١/ ١٥٤).

المحكم: هو ما تبينت دلالته واتضحت.

والمتشابه: هو ما يحتاج في بيان دلالته إلى اجتهاد ونظر.

والقرآن جعله الله ﷻ محكمًا كلَّه، وجعله ﷻ متشابهًا كله في آيات أُخر؛ قال ﷻ في بيان أن القرآن جميعَه محكم: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١]؛ فالقرآن على هذا كله محكم؛ بمعنى: أنه لا تفاوت فيه ولا اختلاف، لا من جهة الأخبار ولا من جهة الإنشاءات، فهو ﷻ أحكمه، لا اختلاف فيه؛ كما قال ﷻ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]. والقرآن أيضًا متشابه كله؛ كما قال ﷻ: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا﴾ [الزمر: ٢٣]؛ فالقرآن متشابه؛ لأن بعضه يشبه بعضًا، آيات في التوحيد، وآيات في وصف أحد الرسل وبيان حاله مع قومه، وآيات كذلك، آيات في الجنة، وآيات في الجنة، وآيات في النار، وآيات في النار، وكذلك في الآخرة، وفي أسماء الله وصفاته، وفي الأمر والنهي، وفي الحلال والحرام، . . . وهكذا؛ فبعضه يشبه بعضًا.

وهذان القسمان غير القسم الذي في هذه الآية، هذه الآية فيها تقسيم ثالث للقرآن، وهو أن القرآن منه محكم ومنه متشابه، والمحكم ما اتضحت دلالته وبان، والمتشابه ما يحتاج في بيان دلالته إلى اجتهاد أهل العلم فيه أو إلى رده للمحكم، ومن الاجتهاد أن يرد إلى المحكم، فالمتشابه من القرآن ما لم تتضح دلالته في نفسه، يشتبه على الناظر فيه، وذلك مثل قوله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠]؛ فلا ندري أي واحدة من البقر أردت بالأمر، وهذا هو المراد هنا في قوله تبارك وتعالى: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧]؛ يعني: يشتبه بعضها من حيث الدِّلالة والأمر؛ فلا بد من إرجاعها إلى المحكم.

فإذا كان كذلك؛ فإن التمسك بالمحكمات هو الأصل الأصيل في

رد الشُّبه، وهذه الآيات المحكَمات ـ في رد شُبه أهل الباطل في التوحيد جميعًا ـ أنواع:

النوع الأول: الآيات التي فيها بيان أن الكفار مُقِرُّونَ بتوحيد الربوبية، وأنه لا إشكال عندهم في ذلك.

النوع الثاني: الآيات التي فيها بيان أن الكفار ما أرادوا عبادة ما عبدوا إلا لأجل التقرب إلى الله ﷻ بالزلفى والشفاعة... إلى آخر الآيات في ذلك.

النوع الثالث: الآيات التي فيها بيان أن الأموات التي عُبدت لا تملك شيئًا، وأنها يوم القيامة تتبرأ ممن عبدها.

النوع الرابع: الآيات التي فيها بيان أنّ الله ﷻ لم يتَّخذ ولدًا، ولم يتَّخذ شريكًا، ولم يتَّخذ وليًّا، ولم يتخذ شفيعًا؛ كآية سورة سبأ، وآية سورة الإسراء، وآية الفرقان، وأشباه ذلك.

النوع الخامس: الآيات التي فيها بيان أن معبودات المشركين في القرآن مختلفة: فمنهم من عَبَد الأصنام، ومنهم من عَبَد الأوثان، والصنم: ما كان على هيئة صورة مصورة منحوتة، والوثن[1]: ما لم يكن على هيئة صورة؛ كالشجر، والقبر، والكوكب إلى آخره. ومنهم من عَبَد الملائكة، ومنهم من عَبَد الأولياء، ومنهم من عَبَد الجن، ومنهم من عَبَد الشجر والحجر... إلى آخره.

فهذه التصانيف في الآيات لمعبودات المشركين، تُنزل عليها كل حالة من حالات أهل الشرك في هذا الزمن وفيما قبله وما بعده، فهذه آيات محكمات أصول في باب توحيد العبادة؛ لهذا ترى أن شيخ الإسلام الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ يكثر من تنويع هذه الأدلة؛ لأنها

---

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث (٥/ ١٥٠)، ولسان العرب (١٣/ ٤٤٢).

حجة في هذا الباب محكمة، لا يستطيع أحد أن يَنْقُضها ولا أن يردَّها.

قال ﷻ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧]، معنى: ﴿هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾؛ أي: هُنَّ الأصل الذي يُرجع إليه في الكتاب؛ فالمحكمات: البينات الواضحات، وما من آية مشتبهة في القرآن إلا ويمكن إرجاعها إلى محكم فيه؛ فمعنى ﴿أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾؛ يعني: هُنَّ أصل الكتاب الذي يرجع إليه؛ لأن الأم هي أصل الولد، وأم الكتاب الأصل الذي يرجع إليه الكتاب في آياته؛ وذلك أنها مشتملة على معاني الكتاب(١)، ومن هذا كانت الفاتحة أم القرآن؛ لأن جميع آيات القرآن راجعة على آيات الفاتحة، إما بظهور أو بشيء من البيان(٢).

قال: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾؛ فهنا بيَّن أن القرآن منه هذا ومنه هذا، منه محكم ومنه متشابه لم تتضح دلالته، وهذا المتشابه قد يكون في الأخبار، وقد يكون في الأمر والنهي، وقد يكون في الإنشاءات، فلا يُحَد المتشابه بقسم الإنشاء دون الإخبار، أو بقسم الأخبار دون الإنشاء؛ بل التشابه وقع في قسمي الكلام: الأخبار والإنشاءات، ومعنى الأخبار: أي التي يكون امتثالها بالتصديق، والإنشاءات معناها: التي يكون امتثالها بالعمل.

قال هنا في بيان موقف الذين زاغوا: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧]، وهنا تلحظ أنّ قوله: ﴿فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ فيه إثبات أنَّ القلوب زاغت قبل النظر في القرآن، فَهُم زاغوا قبل، ثم بعد ذلك تلمسوا الدليل على زيغهم، قال:

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٣/ ١٧٠)، وتفسير ابن كثير (١/ ٣٤٥).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٧/ ١٥)، وفتح الباري (٨/ ١٥٦).

﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ﴾ زاغت قلوبهم ثم اتبعوا ما تشابه منه، ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٧]؛ يستدلون بما تشابه: بما لم يتّضح معناه، أو بما يحتمل، أو بما لو رُدَّ إلى المحكم لاتضح معناه، فيتبعونه ويجمعونه لأجل الاستدلال به، ويتركون المحكم!

وهذا مثل ما حصل من النصارى أنَّهم نظروا في القرآن فزعموا أن رسالة محمد ﷺ خاصّة بالعرب؛ لقول الله ﷻ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ [الزخرف: ٤٤]، وأيضًا في قول الله ﷻ: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾ [الشعراء: ٢١٤]؛ فاحتجوا بآيات على خصوص بعثة محمد ﷺ للعرب.

وهذا احتجاج بالمتشابه واتباع له؛ لأن في قلوبهم زيغًا، فالسبب وجود الزيغ في القلوب، وهو عدم رد الكتاب، وعدم اتباع محمد ﷺ، فتلمسوا وتتبعوا الدليل.

كذلك ـ كما هو ظاهر في هذه الأمة ـ الفرق الضالة من الخوارج[(١)]، والمرجئة[(٢)]، والقدرية[(٣)]، والمعتزلة، . . .

---

(١) هم الذين خرجوا على أمير المؤمنين علي رضي الله عنه حين جرى أمر المحكمين، واجتمعوا بحروراء من ناحية الكوفة، وفيهم قال النبي ﷺ: «**يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مع صِيَامِهِمْ، يَمْرُقُونَ من الدِّينِ، كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ من الرَّمِيَّةِ**». أخرجه البخاري (٣٦١٠)، ومسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وكل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجيًّا، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين، أو كان بعدهم على التابعين بإحسان والأئمة في كل زمان. انظر: مقالات الإسلاميين (ص٤، ٨٦)، والفرق بين الفرق (ص٥٤)، والملل والنحل (١/ ١١٤).

(٢) **المرجئة**: قيل: من الإرجاء؛ أي: من التأخير؛ لأنهم أخروا العمل عن مسمى الإيمان، وقيل: من الرجاء؛ لأنهم يقولون: لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة. وهم فرق شتى. انظر: مقالات الإسلاميين (ص١٣٢)، والفرق بين الفِرق (ص١٩٠).

(٣) **القدرية**: هم نفاة القدر القائلون بأن العبد يخلق فعل نفسه، وليس لله فيه إرادة =

وأشباه هذه الفرق، فإن كل فرقة احتجت بالمتشابه وتركت المحكم.

فالخوارج أخذت بعض الآيات وتركت بقيتها، واستدلوا على بدعتهم في تكفير صاحب الكبيرة بقول الله ﷻ: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣]، فقالوا: هذا يدل على أن فاعل الكبيرة كافر؛ لأنه حكم عليه بأنه خالد في النار.

واحتجت **المرجئة** على بدعتهم بآيات، واحتجت **القدرية** على بدعتهم بآيات، وكذلك احتجت **الجبرية**(١) على بدعتهم بآيات.

إذًا القرآن فيه احتجاج لكل صاحب زَيْغ، حتى في هذا العصر أتت طائفة وقالوا: الصلوات في القرآن ثلاث؛ لأن الله ﷻ لم يذكر في القرآن خمس صلوات؛ فلا نصلي إلا ثلاثًا!

وهنا قال عدد من أهل العلم المفسرين وغيرهم: إن الحكمة من وجود المتشابه في القرآن الابتلاء(٢)؛ لأنه لو كان القرآن واضحًا صار الزائغ عنه معاندًا فقط؛ لأنه واضح فلم يزغ إلا المعاند، والله ﷻ بحكمته جعل القرآن منه محكم ومنه متشابه لم تتضح دلالته؛ ليبتلي

= ولاخلق ولامشيئة، فأنكروا عموم المشيئة والخلق. قال ابن أبي العز في شرح الطحاوية (ص٤٩٣): (والقدرية نفاة القدر جعلوا خالقين مع الله تعالى؛ ولهذا كانوا مجوس هذه الأمة؛ بل أردأ من المجوس. . .)اهـ. ويُطلق اسم القدرية على الغلاة في القدر. انظر: الفرق بين الفرق (ص١١٢، ٢٤١)، ومجموع الفتاوى (٨/ ٧ ـ ٥٨)، والصفدية (١/ ٥٠)، ودرء التعارض (١/ ٣٧١ ـ ٣٧٤).

(١) الجبر هو نفي الفعل حقيقة عن العبد وإضافته إلى الرب تعالى، والجبرية أصناف: فالجبرية الخالصة هي التي لا تثبت للعبد فعلًا ولا قدرة على الفعل أصلًا، والجبرية المتوسطة هي التي تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة أصلًا. انظر: اعتقادات فرق المسلمين والمشركين (ص٦٨)، والملل والنحل (١/ ٨٥)، والتعريفات (ص١٠١).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (١/ ٣٤٦).

الناس كيف يعملون، هل يسلطون أهواءهم مستدلين بالمتشابه أم يتخلصون من الهوى، فيُرجعون المتشابه إلى المحكم، ويرجعون ذلك إلى الراسخين في العلم، وإلى أهل العلم الذين يفهمون المتشابه فيفهمون المحكمات.

فإذًا الحكمة من وجود المتشابه في القرآن: الابتلاء، والله ﷻ ابتلى الناس بالحياة ليبلوهم أيهم أحسن عملًا، وابتلاهم بالرسول ﷺ هل يؤمنون به أم لا يؤمنون؟ كما في «صحيح مسلم»: «**إنما بَعَثْتُكَ لِأَبْتَلِيَكَ وأبتلي بِكَ**»[1]، وكذلك ابتلى الله ﷻ الناس بالقرآن بجعل بعض القرآن متشابهًا؛ هل يُرجعونه للمحكم ويسلمون لأهل العلم، أم أنهم يخوضون في المتشابه فيقعون في الفتنة؟ لهذا قال أهل العلم بالتفسير معنى قوله: ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ﴾ [آل عمران: ٧]؛ يعني: ابتغاء فتنة أتباعهم؛ كما نص عليه ابن كثير في تفسيره: فهم اتبعوا ما تشابه منه لأجل أن يُضِلوا ويفتنوا الأتباع معهم[2].

فهم إذًا تقررت عندهم أشياء، ثم نظروا ولم يُسلِّموا الانقياد لأهل العلم الراسخين في العلم، فلم يرجع الخوارج للصحابة ﭫ، ولم يرجع القدرية للصحابة ﭫ، وهكذا في أشياء كثيرة، ولم يرجع المعتزلة لأئمة السُّنَّة، ولم يرجع الأشاعرة إلى أئمة أهل الحديث والسلف قبلهم فيما اخْتُلِف فيه، فاتبعوا ما تشابه منه وتركوا المحكمات ابتغاء الفتنة، يعني: لأجل أنْ يحصل لهم اتِّباع الأتباع.

وقوله: ﴿ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ﴾ نفهم منه أنّ من أضلَّ بشبهة فهوَ مبتغ للفتنة، سواءً قال: أنا لم أرد الإضلال، أو قال: أنا أردته؛ لأن الله ﷻ قال:

---

(١) أخرجه مسلم (٢٨٦٥) من حديث عياض بن حمار المجاشعي ﭬ.

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (١/ ٣٤٦).

﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ﴾ [آل عمران: ٧]، وإذا نظرت إلى قول النبي ﷺ: «**إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ؛ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللهُ فَاحْذَرُوهُمْ**»[١]، ما يبين أنهم لم يبتغوا الفتنة في الناس قصْدًا في الإضلال فيعلمون أنهم على باطل فيضلون الناس، هذا غير مراد، وإنما ابتغوا الفتنة كحالة لهم فهم حين اتبعوا ما تشابه منه، فقد ابتغوا الفتنة في حالتهم؛ فحالهم حين اتبعوا المتشابه وتركوا المحكم أنهم يبتغون الفتنة؛ فنُزِّلوا منزلة القاصد لذلك؛ لأنهم تركوا المحكم واتبعوا المتشابه، فلما لم يتخلَّصوا من الزيغ مع وضوح الهدى ووضوح طريقه، ولم يتبعوا المحكم، وإنما اتبعوا المتشابه؛ فالحال أنهم بطريقتهم هذه ابتغوا الفتنة لهم ولأتباعهم؛ فكأنهم قصدوا ذلك قصدًا، وإن كانوا يقولون: إنما أردنا الخير. فالخوارج كانوا أشد الناس عبادة؛ أشد عبادة من الصحابة رضي الله عنهم؛ كما قال ﷺ في صفتهم: «**يَحْقِرُ أَحَدُكُم صَلَاتَهُ مع صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، يقرؤون الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُونَ من الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ**»[٢]، فلا يُظن بهم أنهم اتبعوا المتشابه من القرآن قصدًا في مخالفة القرآن وقصدًا في الإضلال، وإنما حصل منهم الضلال **لشيئين**:

أولًا: أنهم تركوا المحكم واتبعوا المتشابه.

ثانيًا: أنهم لم يرجعوا في بيان المتشابه إلى الراسخين في العلم في زمانهم، زمن الصحابة رضي الله عنهم.

قال جل وعلا: ﴿وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧]، والتأويل هنا الذي ابتغوه أن ينزلوا المتشابه على ما أرادوا؛ يعني: وابتغاء تفسيره، والذي يجب

(١) سبق تخريجه (ص١٦٨).

(٢) أخرجه البخاري (٣٦١٠)، ومسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

أنه إذا عرض المتشابه، فإنه يُرجَعُ في تفسيره إلى المحكم، ويرجع إلى تفسيره إلى أهل العلم، أما من عرض له المتشابه فدخل في تأويله بجهله وبهواه وبما عنده، فلا شك أنه سيقع في الزيغ والضلال؛ لأنه ليس متأهلًا لرد المتشابه إلى المحكم في كل مسألة، أو إلى بيان معنى المتشابه.

والتأويل في القرآن أتى على **معنيين**(١):

المعنى الأول: ما تؤول إليه حقيقة الآيات، والآيات على **قسمين**: منها آيات أخبار، ومنها آيات إنشاء، قال ﷻ: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥]، صدقًا في الأخبار، وعدلًا في الإنشاء(٢)، يعني: في الأمر والنهي.

فالأخبار تأويلها ما تؤول إليها حقيقتها؛ فإذا كانت الأخبار غيبيات في صفات الله ﷻ، فتأويل الخبر حقيقته وكنهه الذي عليه الله ﷻ، وإذا

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (ولفظ التأويل في كلام السلف لا يراد به إلا التفسير، أو الحقيقة الموجودة في الخارج التي يؤول إليها، وأما استعمال التأويل بمعنى أنه صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به أو متأخر أو لمطلق الدليل؛ فهذا اصطلاح بعض المتأخرين، ولم يكن في لفظ أحد من السلف ما يراد منه بالتأويل هذا المعنى)اهـ. بتصرف.

انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٥٥، ٣٤٩)، ودرء تعارض العقل والنقل (١/ ١٤)، (٥/ ٢٣٤).

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (والكلام نوعان: إنشاء وإخبار؛ فالإنشاء: الأمر والنهي والإباحة، وتأويل الأمر والنهي نفس فعل المأمور ونفس ترك المحظور).

انظر: مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٦٨)، ودرء تعارض العقل والنقل (٥/ ٢٢٢)، وتفسير ابن كثير (١/ ٦١، ١٦٦).

كان الخبر في وصف الجنة ـ مثلًا ـ فتأويله بيان حقيقة الجنة ما هي، هذا معنًى للتأويل، ومنه قوله ﷻ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٣]؛ يعني: هل ينظرون إلا ما تؤول إليه حقيقة الأخبار التي أخبر الله ﷻ بها، ﴿يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ﴾؛ يعني: ما تؤول إليه حقيقة الأخبار؛ رأوا الجنة، ورأوا النار، وحصل يوم البعث.

المعنى الثاني: التأويل بمعنى التفسير؛ وهذا كما في قول الله ﷻ: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ ٱلْأَحْلَـٰمِ بِعَـٰلِمِينَ﴾ [يوسف: ٤٤]، وقوله ﷻ: ﴿أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ﴾ [يوسف: ٤٥]. . . وأشباه ذلك؛ فالتأويل هنا بمعنى التفسير، تأويل الأحلام بمعنى تفسير الأحلام، وهذا هو الذي اعتمده ابن جرير الطبري فيما اعتمده في تفسيره، حيث يقول: قال أهل التأويل، وبنحو الذي قلنا في هذه الآية قال أهل التأويل[1]، ذكر من قال ذلك. فقوله: قال أهل التأويل. يعني: قال أهل التفسير.

وهناك معنى ثالث للتأويل ليس في القرآن ولا في السُّنَّة، وإنما هو اصطلاح حادث للأصوليين، وهذا ليس هو المراد هنا؛ لأن التأويل عندهم في مقابلة الظاهر، وهو صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه إلى معنًى آخر قريب، هذا معنى جديد اصطلاحي، وهو منقسم إلى ثلاثة أقسام؛ كما هو معروف عند الأصوليين: صحيح، وضعيف، وباطل[2]. والمراد هنا بقوله: ﴿وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧] يحتمل المعنى الأول،

---

(١) انظر: تفسير ابن جرير على سبيل المثال لا الحصر (١/ ١٤٧، ١٤٨، ٣٠٥، ٣٥٢).

(٢) انظر: روضة الناظر (ص١٧٦)، والمختصر في أصول الفقه لابن اللحام (ص١٧٢)، ومختصر التحرير لابن النجار (ص١٧١)، وإرشاد الفحول للشوكاني (١/ ٢٨٣).

ويحتمل المعنى الثاني ﴿وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾؛ يعني: ابتغاء معرفة ما تؤول إليه أخباره وأوامره ونواهيه، أو بمعنى: ابتغاء تفسيره؛ فيصح الأول، ويصح الثاني.

وهنا نقف عند قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧]، اختلف السلف على الوقف هنا، هل الوقف على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ﴾، أو الوقف على: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾، فيكون معطوف على ما قبله، ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ على قولين للسلف[1]، وسبب الخلاف أن هناك قولين في المراد بالتأويل هنا.

فمن نظر إلى أن التأويل هو العلم بما تؤول إليه حقيقة أخباره: حقيقة صفات الله ﷻ، وحقيقة الجنة، وحقيقة الإخبار عن النار، وحقيقة الإخبار عن الملائكة؛ فهذا لا شك أمر غيبي لا يعلمه أحد، فمن نظر إلى هذا قال: الوقف على لفظ الجلالة؛ فقال: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ﴾ يعني: وما يعلم تأويل ما تؤول إليه حقائق أخباره إلا الله ﷻ، وهذا المعنى صحيح، فإن حقيقة الأخبار وما تؤول إليه ليس ثَمَّ أحد يعلمها إلا الله ﷻ.

ومن نظر إلى أنَّ التأويل المراد به ما تؤول إليه حقيقة الأمر وحقيقة النهي، قال: الأوامر تأويلها بامتثالها عملها على وجه أحكام الشريعة، والنواهي تأويلها بالاجتناب لها والبعد عنها على أحكام الشريعة، وهذا من التأويل في الإنشاءات يعلمه الراسخون في العلم من جهة العلم والعمل جميعًا، في هذا قال بعضهم هنا: يقف على (**الْعِلْمِ**)؛ لأن الراسخين في العلم يعلمون التأويل على ما سبق بيانه، يعني: ما تؤول إليه حقيقة الأمر بامتثال الأمر على الوصف الشرعي، وما تؤول إليه

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٣/ ١٨٢ ـ ١٨٤)، وتفسير ابن كثير (١/ ٣٤٧).

حقيقة النهي بامتثال النهي على الأمر الشرعي، يعني: الأمر بالكف.

وقال آخرون: الوقف على **(العلم)**. فالعلماء يعلمون؛ كما قال ابن عباس رضي الله عنهما: «**أَنَا مِمَّنْ يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ**»[١]. فيكون المعنى هنا في التأويل التفسير؛ لأن النبي ﷺ دعا لابن عباس فقال: «**اللَّهُمَّ عَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ**»[٢]، ويكون معنى: ﴿وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧]؛ يعني: وابتغاء تفسيره، فلا يعلم تفسيره الحق إلا الله جل جلاله والراسخون في العلم، والتفصيل هو الصحيح.

فإذًا نقول: يحتمل أن يكون الوقف على لفظ الجلالة، ويحتمل أن يكون على العلم، فمن وقف على لفظ الجلالة ـ من أهل السُّنَّة ومن الصحابة ـ ورأى أن الراسخين في العلم لا يعلمون التأويل، فهو إنما يعني: أن التأويل هو ما تؤول إليه حقائق الأخبار فقط.

ومن رأى أن الوقف على **(العلم)**، قال: التأويل هو ما تؤول إليه حقائق الإنشاءات؛ مثل ما قال ابن عباس: «**ناسخه، وحلاله وحرامه، وأمره ونهيه**»[٣]، أو التأويل هنا بمعنى التفسير.

ومن قال: إن المتشابه لا أحد يعلمه البتة إلا الله جل جلاله، فليس علم المتشابه لأحد من الخلق؛ فهذا القول غلط، ولا يصح نسبته إلى أحد من أهل السُّنَّة؛ لأن المتشابه المطلق الذي لا يعلمه أحد هذا غير موجود في القرآن عند المحققين من أهل السُّنَّة والجماعة؛ فإن المتشابه الموجود في القرآن متشابه نسبي إضافي؛ فالمتشابه هنا في هذه الآية قسمان: متشابه مطلق، ومتشابه نسبي.

---

(١) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (٦/ ٢٠٣).

(٢) أخرجه ابن حبان (١٥/ ٥٣١)، والإمام أحمد في المسند (١/ ٢٦٦)، وابن أبي شيبة (٦/ ٣٨٣)، والحاكم في المستدرك وصححه (٣/ ٦١٥).

(٣) سبق تخريجه (ص١٧٣).

فالمتشابه المطلق غير موجود البتة؛ بمعنى يشتبه معناه، فلا يعلم له معنى أصلًا.

والثاني المتشابه النسبي الإضافي، فتقول: اشتبه عليّ، أو اشتبه على العالم الفلاني المعنى، أو اشتبه على الإمام الكلام في هذه المسألة، أو اشتبه عليه تأويل الآية،... وأشباه ذلك، فهذا ممكن، فيكون متشابهًا إضافيًّا.

لكن لا توجد آية في القرآن يشتبه معناها على جميع الراسخين في العلم من هذه الأمة(١)، وهذا القول ليس من أقوال أهل السُّنَّة والجماعة، إنما هو من أقوال أهل البدع الذين ذهبوا مذهب التجهيل.
فإذًا: الصحيح أن الراسخين في العلم يعلمون؛ لكن يعلمون المتشابه الذي يمكنهم علمه، وهو ما كان في باب الإنشاءات، أو كان في باب تفسير المعنى، وهذا متعيِّن؛ لأن الله ﷻ قال: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧] لو كان الراسخون في العلم لا يعلمون البتة، وإنما يقولون: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ فليس لهم فضيلة على ما سواهم في المتشابه!

فما فضيلة أهل العلم الراسخين في المتشابه إذا كانوا كعوام المسلمين يعلمون المحكم، ولا يعلمون المتشابه جميعه ويقولون فيه: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]؟! هذا فيه إبطال لمزية أهل العلم في العلم.

والمحكمات ذكرنا إن معناها هي: ما اتضح معناه وبانت دلالته، والمتشابه: ما خفي معناه ولم تتضح دلالته.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٨٠ ـ ٣٨٧)، ودرء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٠٥)، والصواعق المرسلة (٣/ ٩٢١).

فإذًا على قول من قال: إن الراسخين في العلم لا يعلمون؛ فهذا فيه إبطال لمزية أهل العلم كما حرره ابن عطية رَحِمَهُ ٱللَّهُ والخطّابي وأجادا في هذا البيان، وهذا يعني أن الراسخ في العلم يعلم[١].

وإذا كان كذلك؛ فهنا يشكل على كثيرين فهم تركيب الآية ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧] كيف يكون التركيب على هذا الوجه؟

فنقول: قال أئمة التفسير[٢]: يكون التركيب على أن حالة المؤمنين أنهم يقولون: آمنا به؛ فيعلمون مع الإيمان به ويقولون: كل من عند ربنا؛ لأجل أنه ليس في قلوبهم شك من ورود المتشابه، وأما ضعاف الإيمان وأما ضعاف العلم فقد يكون في قلوبهم شك من وجود المتشابه في القرآن، وقصة صبيغ بن عِسْل معروفة في زمن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؛ حيث كان يسأل متعنتًا عن متشابه القرآن، ويقول: ما ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا﴾ [الذاريات: ١]؟! ويشكك الناس بها، فضربه عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ حتى شجه وجعل الدم يسيل على وجهه[٣].

فإذا ضعف العلم ربما وقعت الشبهة في القلب من صحفي القرآن، أما الراسخون في العلم فيعلمون ويقولون: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾؛ فليس في قلوبهم شك ولا شبهة من ورود المتشابه في القرآن؛ لأنهم يعلمون أن المتشابه في القرآن لأجل ابتلاء الناس.

هذا خلاصة معنى الآية، وهو مهم في هذا الموضع.

---

(١) انظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/ ٤٠٣)، ومعالم السنن (٤/ ٣٣١).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (١/ ٣٤٨).

(٣) أخرجه الدارمي (١/ ٦٦)، والبزار في مسنده (١/ ٤٢٣)، واللالكائي في الاعتقاد (٢/ ٦٣٥)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٣/ ٤٠٨، ٤٠٩).

قال: ﴿وَقَدْ صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ؛ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللهُ فَاحْذَرُوهُمْ»﴾[1]؛ فإن الموحد المسلم إذا ضبط المحكمات في التوحيد بأنواعه وفي الشريعة، ثم أتى من يتَّبع ما تشابه منه؛ فإنه يجب عليه أن يعمل شيئين:

الأول: الحذر، كما أوصى النبي ﷺ بقوله: «**فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللهُ فَاحْذَرُوهُمْ**»، والحذر هذا يوجب المفاصلة في القلب بأن لا يصغي إلى حديثه، ولا يجعل أحدًا يلبِّس عليه دينه.

الثاني: يجب عليه أن يقول: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]، فيُرجع سبب الإشكال إلى جهله، وأما الآية في نفسها فواضحة يعلمها الراسخون في العلم؛ ولهذا ـ مثلًا ـ في باب التوحيد يأتيك من يحتج بالمتشابهات ـ وهذا سيأتي لكن نورده لإيضاح المقام هنا ـ ويقول في قول الله ﷻ: ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا﴾ [الكهف: ٨٢]: هذا فيه دليل على تأثير الصلاح فيما بعد، أو يقول: الشهداء أحياء وأنت حين تسألهم لا تسأل ميتًا، إنما تسأل حيًّا بنص القرآن؛ كما في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَن يُقْتَلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتٌۢ﴾ [البقرة: ١٥٤]، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا﴾ [آل عمران: ١٦٩]، ونحو ذلك.

فإذًا هناك احتجاجات في توحيد العبادة بآي من القرآن، وفي توحيد الأسماء والصفات بآي من القرآن.. وهكذا، حتى إن أهل شرب الخمر ـ والعياذ بالله ـ وأهل الربا ونحو ذلك من الموبقات، وجدوا لهم بعض المشتبهات فاحتجوا بها!

فالموحد المسلم يحرص تمام الحرص على أن يحذر ممن يوقع في قلبه الشبهة؛ ولهذا انتبه لقوله سبحانه وتعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ﴾

---

(١) سبق تخريجه (ص١٦٨).

[آل عمران: ٧]؛ فاحذر أشد الحذر من أن يوقع أحد في أذنك شبهة تبقى ولا تستطيع الرد عليها، ثم ينميها الشيطان حتى يوقع في القلب الزيغ. ولهذا قال بعض السلف: **(لَا تُصْغِيَنَّ بِسَمْعِكَ لِذِي هَوًى؛ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا يَعْلَقُ بِقَلْبِكَ مِنْهُ)**[1]. إذا كان الرجل غير محكم العلم، فليحذر أن يجلس مع أهل الشُّبه؛ لأن السلامة في الدين أعظم ما ينبغي الحرص عليه.

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ هنا: «**مِثَالُ ذَلِكَ**» الآن الجواب المجمل اتضح، وأنه في كل مسألة تُرجعه إلى المحكم، إذا أتى بشبهة فترجعه إلى المحكمات، وسبق بيان أنواع المحكمات في القرآن من الآيات، فإذا أتى أحد بشيء من المشتبهات فأنت ترجعه إلى نوع من الآيات المحكمات فتبطل شبهته، ولو شَبَّه وشَبَّه؛ فتقول له: ما عندي من الاستدلال محكم بيِّن لا يستطيع أحد أن يدفعه وما أتيت به شبهة، فأنا أؤمن أن الجميع من عند الله، ولكن لا أترك المحكم للمتشابه؛ لأن هذا طريقة أهل الزيغ، فتمسَّك بها؛ فإن هذه من أعظم الفوائد والعوائد.

الجواب المجمل عرفناه بالاستمساك بالمحكم في ورود المتشابه، إذا أتى استدلال متشابه ما عرفت الجواب عليه، أو أجبت فأورد عليك شبهة ثانية فتمسك بالمحكم واترك الإصغاء للمتشابه.

قال: «**مِثَالُ ذَلِكَ: إِذَا قَالَ لَكَ بَعْضُ الْمُشْرِكِين:** ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢]»، إذا استدل المشرك بهذه الآية: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ۝٦٣ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى

---

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٤/ ٨٥)، والذهبي في سير أعلام النبلاء (٥/ ٧٧)، وابن كثير في البداية والنهاية (٩/ ٣١٥) من كلام ميمون بن مهران رَحِمَهُ اللَّهُ.

﴿ٱلْآخِرَةِۚ﴾ [يونس: ٦٢ ـ ٦٤] الآية دلت على أن الأولياء لهم منزلة عند الله ﷻ؛ لأنهم لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، وأنهم الذين آمنوا وكانوا يتقون، وأن لهم البشرى في الحياة الدنيا وفي الآخرة، معنى ذلك: أن الولي له المنزلة العظيمة عند الله ﷻ.

ثم يستدل بأن الشفاعة حق؛ فيقول: الولي له جاه وله حرمة وله منزلة عند الله ﷻ، والشفاعة حق، والأنبياء لهم جاه أيضًا والمنزلة العظمى عند الله جَلَّالَهُ، فكيف تجعل من سأل الأولياء من الأموات أو سأل بعض الأنبياء من الأموات ودعاهم يكون مشركًا مع منزلتهم الرفيعة عند الله، والشفاعة حق والمنزلة لهم ثابتة؟!

فهذه شبهة يأتي جوابها تفصيليًّا؛ لكن إذا وقعت هذه الشبهة على الأذن وعرضت على القلب، فكيف يكون الجواب؟ إذا لم تعرف الجواب التفصيلي لهذه الشبهة العظيمة فماذا تقول؟

تقول: ما عندي من العلم محكم، وهذه محتملة؛ لأن الله ﷻ بيَّن أن أولياءه لهم فضل بقوله: ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢]، أي: أن الله أكرمهم، وصاحب الشبهة استدل بهذا الإكرام على أن لهم جاهًا عند الله ﷻ، وهذا النوع صار متشابهًا؛ لأنه جعل الفضل الذي آتاه الله ﷻ الأولياء أو الشهداء أو الأنبياء بعد مماتهم دالًّا على الجاه، وعلى أن هذا الجاه لا يُرَدّ إذا توسطوا به، فتلحظ أنه أدخل أشياء زائدة عن معنى الآية؛ فالآية فيها اشتباه في المعنى؛ لكن إذا فسّرها أهل العلم أوضحوا معنى ذلك وزال الاشتباه.

فإذًا هنا يأتينا رد ذلك تفصيليًّا؛ لكن هنا ترد عليه فتقول: ما عندي محكم، وهو أنّ الله جَلَّالَهُ بيَّن أن المشركين الذين كفرهم النبي ﷺ وقاتلهم إنما أرادوا الزلفى والقربى، وهم ما توجهوا إلا للأولياء ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾

[الزمر: ٣]؛ فأولئك تقربوا للأولياء لماذا؟ لأجل الزلفى، فهذه محكمة واضحة المعنى.

كذلك بيان أن المشركين كانوا يقرون بالربوبية وأنهم مشركون، وسبب شركهم ـ مع عبادتهم وطاعتهم بأشياء سبق ذكرها ـ هو طلب الشفاعة؛ كما قال ﷻ: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَۚ قُلْ أَوَلَوْ كَانُواْ لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ ۝٤٣ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًاۖ﴾ [الزمر: ٤٣، ٤٤]؛ فنفى الشفاعة عنهم؛ فهذا أصل.

كذلك من المحكمات الآيات التي فيها بيان أن الله ﷻ حكم على من ألّه عيسى بالكفر؛ فقال: ﴿لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَۖ وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْۖ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢].

إذًا فهو يورد الشبهة وأنت تورد عليه المحكمات، المحكمات واضحات المعنى، لكن هذه الشبهة التي أوردها في هذه الآية تلحظ أن الاستدلال بها فيه مقدمات، فقال ﷻ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢]، فهو يأتي ويقول: هذا معناه أنَّ لهم جاهًا عند الله، فهذا الاستنتاج هو اتباع للمتشابه؛ لأن الآية تدل على أنهم مُكرَمون وليسوا أصحاب جاه؛ لأن الآية فيها ما أعطاهم الله ﷻ من الفضل؛ لكن أنّ لهم جاهًا؛ هذه لم تأت في الآية، ولكن جعل من اتبع المتشابه تلازمًا بين المكانة والرفعة وبيّن أن لهم جاهًا! ما معنى الجاه؟

الجاه معناه: إذا توسط فلا يرد، فجعل هذه ملازمة لهذه، وهذا لا شك أنه اتباع للمتشابه؛ لأن الآية لا تدل على ذلك!

فإذًا هذا مثال لحجة يُدلي بها المشرك، فإذا أدلى بهذه الحجة، فتدمغه بالمحكمات الكثيرة.

قال هنا: ﴿**أَوْ ذَكَرَ كَلامًا لِلنَبِيِّ ﷺ يَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى شيء من بَاطِلِهِ، وَأَنْتَ لَا تَفْهَمُ مَعْنَى الْكَلامِ الَّذِي ذَكَرَهُ**﴾؛ يعني: لا تفهم معناه الصحيح، لا تستطيع أن توضح له كلام المفسرين فيه، وكلام أهل العلم فيه إبطال ما أراد من الاستدلال، **قال**: ﴿**فَجَاوِبْهُ**﴾؛ يعني: أجبه ﴿**بِقَوْلِكَ: إِنَّ اللهَ تَعَالَى ذَكَرَ فِي كِتَابِهِ أَنَّ الَّذِينَ في قُلُوبهِمْ زَيْغٌ يَتْرُكُونَ الْمُحْكَمَ، وَيَتَّبِعُونَ الْمُتَشَابِهَ، وَمَا ذَكَرْتُه لَكَ مِنْ أَنَّ اللَّهَ ذَكَرَ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ يُقِرُّونَ بِالرُّبُوبِيَّةِ، وَأَنَّهُ كَفَّرَهُمْ بِتَعَلُّقِهِمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ، والأَنْبِياءِ، والأَوْلِيَاءِ مَع قَوْلِهِمْ: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾** [يونس: ١٨]، **وَهَذَا أَمْرٌ مُحْكَمٌ بَيِّن، لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ يُغَيِّرَ مَعْنَاهُ**﴾؛ يعني: ليس له معنيان؛ لأن المشركين عبدوا غير الله للزلفى قال ﷻ: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، وهذا بيِّن واضح لا يحتاج إلى مقدمات في الاستدلال؛ كذلك قولهم: فهم طلبوا الشفاعة أيضًا، وهذا أمر بيِّن واضح.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿**وَهَذَا أَمْرٌ مُحْكَمٌ بَيِّن، لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ يُغَيِّرَ مَعْنَاهُ، وَمَا ذَكَرْتَه لِي - أَيُّهَا الْمُشْرِكُ - مِن الْقُرْآنِ، أَوْ كَلام النَّبِيِّ ﷺ لا أَعْرِفُ مَعْنَاهُ**﴾ هذا هو الذي يجيب به الموحد إذا أدلى أحد بشبهة، فيقول: أنا لا أعرف المعنى، وهذا ليس بعيب أن تكون لا تعلم بعض الآيات؛ لأن العلم واسع، فتقول: أنا لا أعرف معنى هذه الآية الصحيح، لكن أعلم أن المحكم هو كذا، وأقطع أن كلام الله لا يتناقض، لِمَ؟ لأن القرآن كله من عند الله ﷻ وهو محكم، وكله حق، والحق لا يناقض حقًّا بل يؤيده ويدلّ عليه.

قال: ﴿**وَأَنَّ كَلَامَ النَّبِيِّ ﷺ لَا يُخَالِفُ كَلَامَ اللهِ تعالى**﴾؛ لأن الرسول ﷺ إذا ثبتت سُنَّته وصارت مقبولة محتجًّا بها، فإنها مبيِّنة للقرآن ودالة عليه؛ كما قال ﷻ: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ﴾ [النحل: ٤٤]، فأنزلت السُّنَّة؛ «**كَانَ جِبْرِيلُ يَنْزِلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِالسُّنَّةِ، كَمَا**

يَنْزِلُ عَلَيْهِ بِالْقُرْآنِ»[1]؛ وذلك لبيان معنى الذكر، فتارة يكون بيانًا لفظيًّا، وتارة يكون بيانًا عمليًّا، فكلام النبي ﷺ لا يخالف ما جاء في القرآن؛ لكن التوفيق بين هذا وهذا أن تقول: أنا أجهله. تقول: كلام النبي ﷺ بيّن لا يخالف كلام الله ﷻ، وكلام الله ﷻ لا يناقض كلامه ﷻ؛ ولكن التوفيق بين هذه الآية وهذه الآية برد هذا المتشابه إلى المحكم حتى يتضح المعنى، وتقول: هذا لا أعلمه أنا، وإنما يعلمه الراسخون في العلم، لكن ما عندي من العلم بالتوحيد هذا بيِّن محكم لا يستطيع أحدٌ أن يرده أو يشكك في دلالته.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك في نهاية هذا الجواب المجمل: ﴿**وَهَذَا جَوَابٌ جَيِّدٌ سَدِيدٌ، وَلكِنْ لا يَفْهَمُهُ إِلَّا مَنْ وَفَّقَهُ اللهُ تَعَالَى**﴾، هنا التوفيق يأتي بتخلص العبد من هواه، وتخلّص العبد من رؤيته لعقله ونفسه.

بعض الناس يأتي للمتشابه ويخوض فيه، يقول: أنا عقلي جيد، لماذا لا أحاول أن أفهمه وحدي؟ فيدخل في المتشابه يغوص ويغوص، فيُخرج منه أشياء يضل بها؛ كما قال ﷻ: ﴿**فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۗ**﴾ [آل عمران: ٧]؛ يعني: ابتغاء تفسيره، فيخوض في المتشابه المشكل في معناه رغبة وطلبًا للتفسير، فيضل في التفسير، فيعتقد أن تفسيره صواب، وأن فهمه للآي صواب، وفهمه للسُّنَّة صواب، فيكون ممن اتبع المتشابه وترك المحكم، والواجب عليه ألا يخوض في ذلك، وأن يرد معناه إلى أهل العلم الراسخين فيه.

فإذا أردت الخير في هذا الباب؛ فإياك ثم إياك من تعظيم عقلك، وأن تقول: قد حصلت من العلم كذا وكذا؛ فتخوض في أشياء، وتطعن

---

(١) أخرجه الدارمي (٥٨٨)، وابن المبارك في الزهد (ص٢٣)، والمروزي في السُّنَّة (ص٣٢، ٣٣)، واللالكائي في اعتقاد أهل السُّنَّة (١/ ٨٣) موقوفًا على حسان بن عطية من ثقات التابعين رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

بفهمك على فهم أهل العلم، فإذا خالفت في فهمك فهم الراسخين في العلم، فاعلم أنك لو استرسلت في فهمك، فإن هذا من اتباع المتشابه؛ لأننا نقطع بأن الراسخين في العلم يعلمون المعنى، ولا يمكن أن يكون المعنى مفقودًا من الراسخين في العلم ويؤتاه من ليس براسخ في العلم؛ لأن الله ﷻ قال: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧].

قال: ﴿**فلا تستهن به؛ فإنه ـ كما قال تعالى ـ:** ﴿وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟﴾ [فصلت: ٣٥]﴾، فهو يحتاج إلى صبر؛ لأن النفس تُنازع، خاصة طالب العلم أو الذي عنده قراءات وثقافات وأشباه ذلك تنازعه نفسه في حل كل إشكال، وفي الدخول في الاستدلال لكل متشابه!

ولهذا تجد بعض طلبة العلم الآن، أو بعض المنتسبين للعلم والقراء، تجد أنهم يوردون إشكالات كثيرة؛ فالعالم يردّ عليهم بالمحكمات ولا يضطرب لورود المتشابه؛ لكن من ليس براسخ في العلم إذا ورد المتشابه عنده فإنه يضطرب، لِمَ يضطرب؟ لأنه لا يعرف عظمة المحكمات وكثرتها ووضوح معناها، فإن المحكمات في الأدلة، والمحكمات في العقيدة، والمحكمات في الأحكام؛ هذه واضحة عند أهل العلم بيِّنة ما يمكن أن نضطرب معها، فقد يرد إشكال فنقول: والله هذا مشكل، نبحث عن جوابه، ماذا قال أهل العلم في جوابه. لكن من لم يكن صابرًا على الاكتفاء بالمحكمات، فإنه سيدخل في المتشابهات متعجلًا، وسيضل من حيث ظن أنه سيبحث، أو سيحل الإشكال.

ولهذا هنا لا بد في المتشابه من الصبر، ﴿وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟﴾ [فصلت: ٣٥]، مثل ما ذكر الشيخ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأجزل له المثوبة ـ أن المتشابه يحتاج إلى صبر، فكثيرون جاءتهم الشُّبه فاتبعوها ولم يصبروا، ودخلوا فيها بأهوائهم وآرائهم، ولو صبر أحدهم زمنًا طويلًا وتمسك بالمحكمات؛ لكان قد أدى الذي عليه.

ولا شك أنّ الذي يستمسك بالمحكم في رد المتشابه؛ فإنه قد أدّى الذي عليه وامتثل قول الله ﷻ: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]، وخَلُصَ من الابتلاء والفتنة بالمتشابه، ويكون حاله إذًا أنه ذو حظ عظيم؛ لأنه سلِم من الابتلاء بذلك، وسلِم من الفتنة، فنجح حيث لم يتبع المتشابه، ورد المتشابه إلى المحكم.

ولا شك أن هذه كلمة ينبغي لك أن ترددها في مسائل العلم جميعًا، وخاصة المسائل التي يكون فيها إلقاء للشُّبه في أمر توحيد العبادة، وكذلك في أمور العقيدة بشكل عام(١):

فَلَا تَجْهَلْ لَهَا قَدْرًا وخُذْهَا شَكُورًا للذي يُحْيي الأَنَامَا

* * *

(١) انظر: إيثار الحق على الخلق لابن الوزير (ص١٩٩).

وأَمَّا الْجَوَابُ الْمُفصَّلُ: فَإِنَّ أَعْدَاءَ اللهِ لَهُم اعْتِرَاضَاتٌ كَثِيرَة عَلَى دِينِ الرُّسُلِ يَصُدُّونَ بِهَا النَّاسَ عَنْهُ، مِنْهَا قَوْلُهُمْ: نَحْنُ لَا نُشْرِكُ باللهِ شَيْئًا؛ بَلْ نَشْهَدُ أَنَّهُ لا يَخْلُقُ، وَلا يَرْزُقُ، وَلَا يَنْفَعُ، وَلا يَضُرُّ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وأَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ لا يَمْلِكُ لِنَفْسِهِ نَفعًا، وَلَا ضَرًّا، فَضْلًا عَنْ عَبْدِ الْقَادِرِ، أَوْ غَيْرِهِ، وَلكِنْ أَنَا مُذْنِبٌ، وَالصَّالِحُونَ لَهُمْ جَاهٌ عِنْدَ اللهِ، وَأَطْلُبُ مِن اللهِ بِهِمْ.

فَجَاوِبْهُ بِمَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ أَنَّ الَّذِينَ قَاتَلَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ مُقِرُّونَ بِمَا ذَكَرْتَ، وَمُقِرُّونَ أَنَّ أَوْثَانَهُمْ لَا تُدَبِّرُ شَيْئًا، وإِنَمَا أَرَادُوا مِمَّنْ قَصَدُوا الْجَاهَ وَالشَّفَاعَةَ، وَاقْرَأْ عَلَيْهِ مَا ذَكَرَ اللهُ فِي كِتَابِهِ، وَوَضَّحَهُ.

الشَّرح

لما ذكر إمام الدعوة رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ جواب أهل الباطل من طريقين: مجمل ومفصل، ذكر المجمل، ثم ذكر المفصل، ومن المعلوم في فن التأليف أن التقاسيم إذا وردت، فإنه يناسب أن يقدَّم ما كان الكلام عليه مختصرًا، وما كان الكلام عليه مطولًا فإنه يؤخر؛ ولهذا قدَّم الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ المجمل على المفصل لاعتبارات:

منها: أن الكلام على المجمل قليل، والكلام على المفصل كثير، ولو أخّر الكلام القليل لذهب الذهن في المفصل، ونسي أنه سيأتي المجمل.

ومن فوائد تقديم المجمل على المفصل: أن المجمل يفهمه كل أحد، ويحتاجه كل موحِّد، فإذا علم عقيدة التوحيد وفهم بعض أدلتها، فإنه يمكنه أن يجعل ذلك محكَمًا، فإذا أتى من يشبِّه عليه دينه، ومن يجعله يتردد في بعض هذه، أو يشككه، أو يورد عليه الشُّبه، فإنه يحتجّ عليه بالمحكَم ولا يجد ذلك صعبًا، وأما المفصَّل فيحتاج إلى علم، ويحتاج إلى مقدمات: تارة لغوية، وتارة أصولية، وتارة من واقع حال العرب.

وبدأ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالمفصل بعد المجمل في رد شبهة تحتاج إلى تأمل؛ لأنَّ أكثر الذين يكون عندهم نوع قُرَب، أو قبول للتوحيد ربما تروج عليهم هذه أكثر من غيرها، **فقال:** ﴿**وأَمَّا الْجَوَابُ الْمُفصَّلُ: فَإِنَّ أَعْدَاءَ اللهِ لَهُم اعْتِرَاضَاتٌ كَثِيرَة عَلَى دِينِ الرُّسُلِ يَصُدُّونَ بِهَا النَّاسَ عَنْهُ**﴾، هذه الجملة: (**وأَمَّا الْجَوَابُ الْمُفصَّلُ**) ليست موجودة في كثير من النسخ المطبوعة، ولم أرَ النسخ الخطية حتى نتثبت هل هي موجودة أم لا؟

وعلى العموم فإن الشبهة التي سيجيب عليها في المفصل هي قول: ﴿**نَحْنُ لَا نُشْرِكُ باللهِ...**﴾ إلى آخره، **فقوله إذًا:** (**وأَمَّا الْجَوَابُ الْمُفصَّلُ: فَإِنَّ أَعْدَاءَ اللهِ لَهُم اعْتِرَاضَاتٌ كَثِيرَة عَلَى دِينِ الرُّسُلِ يَصُدُّونَ بِهَا النَّاسَ عَنْهُ**) هو إيراد لهذه الاعتراضات الكبيرة على التفصيل، ويلزم من إيراد الاعتراضات إيراد الأجوبة فقوله: (**فَإِنَّ أَعْدَاءَ اللهِ لَهُم اعْتِرَاضَاتٌ**) هذا لأجل أنه سيورد بعد الاعتراضات الأجوبة، هذا من ناحية الأسلوب ومن ناحية التأليف؛ لكن المعنى ظاهر.

قال: ﴿**مِنْهَا قَوْلُهُمْ: نَحْنُ لَا نُشْرِكُ باللهِ شَيْئًا؛ بَلْ نَشْهَدُ أَنَّهُ لا يَخْلُقُ، وَلا يَرْزُقُ، وَلَا يَنْفَعُ، وَلا يَضُرُّ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وأَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ لا يَمْلِكُ لِنَفْسِهِ نَفعًا، وَلَا ضَرًّا، فَضْلًا عَنْ عَبْدِ الْقَادِرِ، أَوْ غَيْرِهِ، وَلكِنْ أَنَا مُذْنِبٌ، وَالصَّالِحُونَ لَهُمْ جَاهٌ عِنْدَ اللهِ، وَأَطْلُبُ مِن اللهِ بِهِمْ.**

فَجَاوِبْهُ بِمَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ أَنَّ الَّذِينَ قَاتَلَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ مُقِرُّونَ بِمَا ذَكَرْتَ، وَمُقِرُّونَ أَنَّ أَوْثَانَهُمْ لَا تُدَبِّرُ شَيْئًا، وَإِنمَا أَرَادُوا مِمَّنْ قَصَدُوا الْجَاهَ وَالشَّفَاعَةَ، وَاقْرَأْ عَلَيْهِ مَا ذَكَرَ اللهُ فِي كِتَابِهِ، وَوَضَّحَهُ﴾، هذه الشبهة يمكن تقسيمها إلى أقسام:

الجملة الأولى: قولهم: (**نَحْنُ لَا نُشْرِكُ باللهِ شَيْئًا**)، وهذا القول منهم يريدون به الإشراك بالله في الربوبية، ولهذا قالوا بعده: (**بَلْ نَشْهَدُ أَنَّهُ لا يَخْلُقُ، وَلا يَرْزُقُ**)... إلى آخره، وقولهم: (**نَحْنُ لَا نُشْرِكُ باللهِ**) راجع إلى أن الشرك له حقيقة شرعية جاءت في النصوص؛ ولكن حُرِّفت هذه الحقيقة وصُرفت عن وجهها.

ففي النصوص الإشراك والشرك[1] هو اتخاذ الند مع الله جل وعلا في المحبة والعبادة؛ أي: يُجعل لله شريك إما في ربوبيته، أو في ألوهيته، أو في أسمائه وصفاته؛ فيُعتقد أن له مماثلًا في اتصافه وفي أسمائه، ولهذا الشرك في النصوص تارة يتوجه إلى الشرك في الإلهية، وتارة يتوجه إلى الشرك في الربوبية.

أما الشرك في الربوبية؛ فهو كقوله جل وعلا: ﴿**وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ**﴾ [سبأ: ٢٢]، يعني: من شركٍ في التدبير والتصريف.

وتارة يكون نفي الشرك أو النهي عنه لأجل الألوهية؛ كقول الله جل وعلا في آخر سورة الكهف: ﴿**فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا**﴾ [الكهف: ١١٠]، هذا شرك في الألوهية في العبادة، والآيات أيضًا في هذا كثيرة.

---

(١) كما في الحديث الذي رواه النسائي في سننه الكبرى (٢/ ٢٩٠) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: «**يَا رَسُولَ اللهِ! أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: أَنْ تَجْعَلَ للهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ**».

والشرك الثالث في الأسماء والصفات؛ كقوله ﷻ: ﴿وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٦]، وقوله ﷻ: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤]، وقوله ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وقوله ﷻ: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤].

هذا هو الذي يعلمه أهل العلم بما دلّت عليه الآيات بالتنصيص، فكان ذلك معلومًا عند العرب تفهمه بلغتها.

لما أتى اليونان إلى بلاد المسلمين بكتبهم؛ يعني: استقدم بعض المسلمين كتب اليونان في قصة معلومة ـ ولا بأس أن نذكرها ـ وهي أن أحد ولاة العباسيين أرسل وفدًا إلى ملك الروم، وطلب منه أنْ يُرسل إليه بكُتب الأوائل التي عنده، وهي كتب الروم واليونان، وكتب من يسمونهم الحكماء والفلاسفة، وكانت موجودة في بيت للكتب، فعرضوا هذا على الملك، فقال: أمهلوني، فاستشار علماء النصرانية وعلماء بلده، فقالوا له: هذه هي زينة مملكتنا فكيف تعطيهم إياها؟ فأجابه بالنفي، وأن هذه لا يجوز أن تُخرج من بلدهم. وسكت واحد منهم، فقال له الملك: ما لك سكت؟ ـ وكان من حكمائهم وحذاق علماء نحلتهم وملتهم ـ فقال: يا عظيم قومنا أرى أن ترسل بالكتب إليهم ولا تمنعهم منها. فقال له: ولِمَ؟ قال: لأن هذه الكتب ما دخلت إلى أمة إلا أفسدت عليها دينها. ووافقه على ذلك البقية؛ فحصل أن أُرْسِلت كتب اليونان وتُرجمت إلى العربية؛ فأُرْسِلت كتب فلاسفة اليونان كأرسطو وأفلاطون، وهذه الفلسفة غايتها توحيد الربوبية، وأن يُنْظر في الملكوت، ويُنظر في الوجود، فيُثبت أن هذا الكون له صانع؛ لأن هذا غاية الحكمة أن يُثبت أن هذا الكون معلول عن علة، وهذه العلة عاقبة، فيسمونها علة العلل، أو العقل الأول، في كلام فلسفي له تفاصيل.

فدخل هذا على المسلمين، ورأى من قرأ تلك الكتب بعد ترجمتها أن هذه هي كتب الحكمة وكتب الحكماء وكتب الفلسفة؛ يعني: (طلب الحكمة)، قالوا: إن هذه هي الغاية، فكيف نوجد وسيلة للجمع ما بين الشريعة وما بين هذه الكتب وفلسفة اليونان؟ فأخرجوا ما يسمى بعلم الكلام؛ وهو خليط من نصوص الشريعة وما بين عقل الفلاسفة.

وهذا الخليط جُعلت فيه الشريعة والعقل هذا يقارِن هذا، وهذه تقارن ذاك، يعني: لم يقدموا الشريعة على العقل ولا العقل على الشريعة، فنظروا في هذا ونظروا في هذا، لكن ينظرون في الشريعة بالعقل وينظرون في العقلانيات بالشريعة، هنا نظروا إلى أن غاية الغايات هو النظر في الملكوت؛ فلهذا أجمع المتكلمون على أنَّ أول واجب على العبد أن ينظر في الملكوت ويُثبت وجود الله ﷻ.

وصار هذا الأصل مستغرقًا عندهم لا مَحيد عنه، وخاصة بعد ظهور عقيدة جهم بن صفوان[1]، وأن الغاية عنده إثبات وجود الله أيضًا في مناظرته مع طائفة السُّمنية[2].

---

(١) الجهم بن صفوان أبو محرز الراسبي، مولاهم السمرقندي، الضال المبتدع رأس الجهمية، هلك في زمان صغار التابعين، وقد زرع شرًّا عظيمًا، وهو رأس في التعطيل، قُتل سنة ١٢٨هـ، قتله سَلْم بن أحوز. انظر: الفرق بين الفرق (ص١٩٩)، والملل والنحل للشهرستاني (١/ ٨٦)، وميزان الاعتدال للذهبي (١/ ٤٢٦)، والتعريفات للجرجاني (ص٨٠)، وفتح الباري (١٣/ ٣٤٥)، وشرح الطحاوية لابن أبي العز (ص٥٣٩ ـ ٥٤١).

(٢) السُّمَنِيَّةُ بضم السين وفتح الميم: نسبة إلى سومنات قرية بالهند، وهي فرقة من عبدة الأصنام تقول بقدم العالم، وإبطال النظر والاستدلال، وزعموا أنه لا معلوم إلا من جهة الحواس الخمس، وأنكر أكثرهم المعاد والبعث بعد الموت، وقال فريق منهم بتناسخ الأرواح في الصور المختلفة. انظر: الفرق بين الفرق (ص٢٥٣)، ولسان العرب (١٣/ ٢٢٠)، ومختار الصحاح (ص١٣٢)، =

هذا الخليط الذي نتج صار هو الغاية عند كثير من الناس، فنظروا في تفسير كلمة التوحيد؛ فوجدوا أن الشريعة فيها (لا إله إلا الله) هذه أصل التوحيد، وكلام الحكماء ـ كما يقولون ـ فيه أن الغاية هي إثبات وجود الله، والنظر في علة العلل، والنظر في الملكوت حتى يطلب الحكمة فيما وراء الطبيعة، قالوا: لأن ذاك عقل صحيح وهذه الشريعة صحيحة معناه أن يفسَّر بالعلة: علة العلل؛ لأن أول واجب في الشريعة **(لا إله إلا الله)**، وأول واجب في الفلسفة أن ينظر في الملكوت، فيُثبت أن لهذا الكون علة نتج عنها.

فخلطوا ما بين هذا وهذا، فقالوا: ولا يمكن للعقل أن يكون مخطئًا ـ عندهم نتاج الفلاسفة عقل قطعي ـ ولا يمكن أن تكون الشريعة أيضًا فاسدة، فهذا صحيح وهذا صحيح، فقالوا: إذًا نفسر الإله بأنه الخالق؛ وأنه القادر على الاختراع[1]. لكن **(إله)** في اللغة ليس معناها الخالق؛ فنظروا وتأملوا فيما جاء في كتب اللغة، فوجدوا أن هناك من قال: إله بمعنى آلِهْ إذا جعله غيره متحيِّرًا؛ فَأَلِه الرجل تحيَّر وتردد، وهذه مادة ربما تكون موجودة في بعض استعمالات العرب[2]، أَلِهَ الرجل يعني: تحير وتردد، فقالوا: إذًا **(لا إله إلا الله)** إذا كان معنى الإله هو الخالق القادر على الاختراع، فهو الذي فيه تتحير الأفهام؛ لأن قصدهم هنا أن يُنظر، وهم إذا نظروا وتأملوا تحيرت الأفهام حتى يثبت الوجود، فقالوا: هنا التقت اللغة مع الشريعة مع العقل.

وهذا قرروه في كتبهم، فحصل منه أنّ معنى **(لا إله إلا الله)** عندهم: لا قادر على الاختراع إلا الله، لا خالق إلا الله.

= والمصباح المنير (١/ ٢٩٠)، والتعاريف للمناوي (ص٤١٥). وانظر: مجموع الفتاوى (٤/ ٢١٨)، وبيان تلبيس الجهمية (١/ ٣١٩).

(١) راجع: (ص١١٠ ـ ١١١).

(٢) انظر: النهاية في غريب الحديث (١/ ٦٢)، ولسان العرب (١٣/ ٤٦٧).

وإذا كان كذلك فيكون الشرك الذي يخرج من كلمة التوحيد هو أن يقول: ثَمَّ قادر على الاختراع، أو ثَمَّ رازق، أو ثَمَّ من تحيرت الأفهام في حقيقته غير الله ﷻ.

فمتى يكون مشركًا عندهم؟ إذا لم يثبت **(لا إله إلا الله)**، ومتى لا يثبت **(لا إله إلا الله)**؟ إذا اعتقد أن ثَمَّ خالقًا غير الله ﷻ.

هذا الخليط من العقل واللغة الضعيفة والقليلة التي نقلوها والشرع فيما نظروا فيه ـ يعني: في بعض النصوص ـ أنتج لهم: أن الشرك هو الشرك في الربوبية؛ يعني: اعتقاد أن ثمَّ خالقًا مع الله ﷻ، ودُوِّنَ هذا في كتب المتكلمين الأوائل ونقله عنهم الأشاعرة، وأثبتوا ذلك في كتبهم؛ لهذا الأشاعرة والماتريدية يقولون: أول واجب على العبد النظر. وبعضهم يقول: الشك. وبعضهم يقول: القصد إلى النظر. واختلفوا في تفسير معنى الإله على أقوال(١):

- فمنهم من يقول: الإله هو القادر على الاختراع.
- ومنهم من يقول: الإله هو المستغني عما سواه المفتقر إليه كل ما عداه.
- ومنهم من يقول: الإله بمعنى آلِه وهو المحيِّر، فلا يُوصل إلى حقيقته، وهو الله ﷻ.

وهذا موجود في كتب المتكلمين وكتب الأشاعرة والماتريدية إلى يومنا هذا، ونتج عنه انحراف خطير في الأمة، وهو أن الإله ليس هو المعبود، وأنَّ **(لا إله إلا الله)** معناها: لا قادر على الاختراع إلا الله، ولا مستغنيًا عما سواه ولا مفتقرًا إليه كل ما عداه إلا الله، ولا متحيِّرًا في حقيقته إلا الله، فنتج من ذلك إخراج العبودية عن أن تكون في كلمة

---

(١) راجع: (ص١١٢).

التوحيد، ونتج من ذلك الانحراف الخطير أنَّ **(لا إله إلا الله)** ليست نفيًا لاستحقاق أحد العبادة مع الله ﷻ.

فنتج ـ وهي النتيجة التي قدم لها الشيخ هنا ـ أن طوائف كثيرة من المسلمين فَشَا فيهم كلام الأشاعرة وكلام المتكلمين وكلام المبتدعة هذا في معنى كلمة التوحيد، فيكون معنى الشرك عندهم راجع إلى واحد مما دلت عليه النصوص، وهو الإشراك بالربوبية الذي جاء ـ مثلًا ـ في سورة سبأ وفي غيرها.

أما الإشراك في العبادة: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠]، فهذا عندهم لا يَنْقُضُ كلمة التوحيد، ثم نظروا بعد ذلك فيما فعلته العرب ـ وستأتي في الشبهة التي تليها ـ وبم أشركت العرب؟ قالوا: أشركت بعبادتها الأصنام، وفي أنها ما وحَّدت الله في ربوبيته ولم تقل: **(لا إله إلا الله)**؛ بل قالت: إن الأصنام لها نصيب من الإلهية؛ يعني: لها نصيب من الربوبية.

ولهذا من أعظم ما راج على كثير من المفسِّرين من المتقدمين والمتأخرين، وراج على كثير من علماء الأمصار: أن الألوهية تفسر بالربوبية، وأنَّ **(لا إله إلا الله)** تفسر بمقتضيات الربوبية، وهذا نتيجة هذا الانحراف، لذا فإنّ هذا المشرك الذي قال في شبهته ـ قد يكون عالمًا وقد يكون غير عالم ـ: **(نَحْنُ لَا نُشْرِكُ باللهِ)**. هو قال هذه بحسب اعتقاده، فهو يعتقد أنه لا يشرك بالله؛ بل الشرك بحسب اعتقاده هو الشرك في الربوبية وليس في الإلهية، وهذا نتيجة لما ذكرت.

فإذًا هذه الكلمة: **(لَا نُشْرِكُ باللهِ)** ردُّك عليها وكشف هذه الشبهة يكون كما ذكر الشيخ رحمه الله في آخر الكلام، وبما أوضحت لك في أنه:

أولًا: تُوضِّحُ موارد الشرك في القرآن، ما الذي نُفي من الإشراك بالله، نُفيت الثلاثة التي سبق بيانها، وكل واحدة عليها أدلة، وحبذا

لو تجمع هذه الأدلة في كل موضع يعني في كل نوع وتحفظ ذلك.

الثاني: تُبيِّن معنى الإشراك في النصوص.

الثالث: أن تبين أن الانحراف وقع؛ فصُرِف معنى الإشراك عن معناه في النصوص إلى المعنى الباطل، ونتج عنه أن كلمة التوحيد فهمت أيضًا فهمًا خاطئًا، وفُهم منها أنها نفي لربوبية غير الله ﷻ، وهذا باطل.

فإذًا قولهم: (**نَحْنُ لَا نُشْرِكُ باللهِ**) هذه جملة يمكن أن تردَّها تفصيلًا، وهذه الشبهة التي أوردوها لها رد بما أورده الشيخ رَحِمَهُ اللهُ.

الشيخ لم يجب عن كل جُملة جملة؛ لكن أجاب عن النتيجة التي وصلوا إليها بهذه المقدمات الباطلة، قالوا: (**نَحْنُ لَا نُشْرِكُ باللهِ**)، لِمَ لا تشركون بالله؟

قالوا: (**بَلْ نَشْهَدُ أَنَّهُ لا يَخْلُقُ، وَلا يَرْزُقُ، وَلَا يَنْفَعُ، وَلا يَضُرُّ إِلَّا اللهُ وَحُدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ**)؛ يعني: لا يخلق ولا يرزق استقلالًا، ولا ينفع ولا يضر استقلالًا، إلا الله وحده لا شريك له، (**وأَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ لا يَمْلِكُ لِنَفْسِهِ نَفعًا، وَلَا ضَرًّا**)؛ كما جاء في النصوص، يقولون: نحن نقول ذلك؛ فهو ﷺ لا يملك نفعًا ولا ضرًّا استقلالًا، ولا يمكن أن يعطينا شيئًا أو يمنعنا؛ ولكن هو ﷺ يمكن أن يعطينا عن طريق الوساطة، عن طريق التقريب، عن طريق التزلف؛ يعني: أن يقربنا زلفى.

وهذه الشبهة أوّل من أوردها ـ فيما أعلم ـ في كتابه: إخوان الصفا في كتابهم ورسائلهم المشهورة ـ رسائل إخوان الصفا ـ، الرسائل الخمسين المعروفة[1]، فإنهم قرروا أن التوحيد هو الربوبية، وأن هؤلاء

---

(١) رسائل إخوان الصفا إحدى وخمسين رسالة، اجتمع على تصنيفها: أبو سليمان محمد بن نصر البستي المعروف بالمقدسي، وأبو الحسن علي بن هارون الزنجاني، وأبو أحمد النهرجوري، والعوفي، وزيد بن رفاعة. انظر: كشف الظنون (١/ ٩٠٢).

=

الأموات من الأنبياء والصالحين لا يملكون نفعًا ولا ضرًّا ـ كما قال هنا هذا الذي أورد الشبهة ـ ولكن يَتوسط بهم، لِمَ يُتوسط بهم؟

عللوا بأن أرواحهم عند الله؛ لأن الله قال عن أرواح الشهداء: ﴿أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٩]، والعندية معناها: أنهم لهم القربى عند الله؛ فلهم الجاه ولهم الزلفى عند الله ﷻ، فإذا سألتهم ودعوتهم فإنما تتوسط بهم ولا تسألهم استقلالًا.

فيقول هؤلاء: نحن لا نعتقد أن هذا ينفع ويضر استقلالًا ويخلق استقلالًا ويرزق استقلالًا ـ حاشا وكلا ـ ولكن يمكن أن يخلق الله بواسطته الولد في رحم الأم إذا سألناه أن يرزق الله بواسطة شفاعته؛ لأنه مقرب عند الله ﷻ.

وهذا التقريب عند الله ﷻ وَصَفوه بقولهم: **(وَلكِنْ أَنَا مُذْنِبٌ، وَالصَّالِحُونَ لَهُمْ جَاهٌ عِنْدَ اللهِ)**، فقدموا هاتين المقدمتين، يقول: **(أَنَا مُذْنِبٌ)**، والمذنب لا يمكن أن يكون وليًّا لله أو مقربًا عند الله؛ فعلى اعتقاده أنه لا يمكن أن يصل إلى الله مباشرة، وأولئك قالوا: **(وَالصَّالِحُونَ لَهُمْ جَاهٌ عِنْدَ اللهِ)** هذا الجاه ماذا يفعل؟

قالوا: هذا الجاه بمعنى: أنه لو سأل لم يُرَد، «**وإنَّ من عِبَادِ اللهِ مَنْ**

= وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (رَسَائِلِ إِخْوَانِ الصَّفَا الَّذِي صَنَّفَهُ جَمَاعَةٌ فِي دَوْلَةِ بَنِي بويه بِبَغْدَادَ، وَكَانُوا مِن الصَّابِئَةِ الْمُتَفَلْسِفَةِ الْمُتَحَنِّفَةِ، جَمَعُوا بِزَعْمِهِمْ بَيْنَ دِينِ الصَّابِئَةِ الْمُبَدِّلِينَ وَبَيْنَ الْحَنِيفِيَّةِ، وَأَتَوْا بِكَلَامِ الْمُتَفَلْسِفَةِ، وَبِأَشْيَاءَ مِن الشَّرِيعَةِ، وَفِيهِ مِن الْكُفْرِ وَالْجَهْلِ شَيْءٌ كَثِيرٌ، وَمَعَ هَذَا فَإِنَّ طَائِفَةً مِن النَّاسِ ـ مِنْ بَعْضِ أَكَابِرِ قُضَاةِ النَّوَاحِي ـ يَزْعُمُ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ جَعْفَرٍ الصَّادِقِ! وَهَذَا قَوْلُ زِنْدِيقٍ وَتَشْنِيعُ جَاهِلٍ)اهـ. انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ٧٩)، وبيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٧٤)، والعقيدة الأصفهانية (ص١٧٠)، وشرح النونية لابن عيسى (١/ ٣٤٨).

لَوْ أَقْسَمَ عَلى اللهِ لَأَبَرَّهُ»[(١)]، فأتى من هذه الشبهة، ورد التوحيد باعتبار أن هذا الصالح الذي عند الله ﷻ مقرب، وهذا الصالح الذي عند الله له الزلفى والمقام الأعظم بحيث إنه لو سأله لم يُرَد، تكملة الشبهة قال: **(وَأَطْلُبُ مِن اللهِ بِهِمْ)** أطلب من الله لا منهم؛ يعني: أني لا أسألهم؛ ولكن أطلب من الله بهم، كلمة **(بِهِمْ)** هنا ليس معناها التوسل بهم يعني: بجاههم، يقول: أسأل الله بالنبي، أسأل الله بالولي، أسأل الله بأبي بكر وعمر؛ لأن سؤال الله بالصالحين هذا بدعة ووسيلة إلى الشرك وليس شركًا أكبر؛ ولكن القصد من قوله: **(وَأَطْلُبُ مِن اللهِ بِهِمْ)** يعني: أطلب من الله بوساطتهم وبشفاعتهم وبتقريبهم إياي عند الله زلفى.

فإذًا كلمة **(بِهِمْ)** لا يُقصد بها التوسل بالجاه؛ لأن هذه بدعة، وليس شركًا، وإنما يقصدون بها الشفاعة والتقريب زلفى.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(فَجَاوِبْهُ بِمَا تَقَدَّمَ)** هذه الشبهة تلحظ أنها مركبة، ولا شك أنها شبهة وهي التي تروج عند الجميع، كيف أن هذا يؤمن بالله ويقول: إن الله واحد في ربوبيته، ولا ينفع إلا هو، ولا يخلق إلا هو، ولا يرزق إلا هو، . . . إلى آخر ذلك، ويقول: أنا مذنب؛ ولكن أتوسل ـ يعني: أتقرب ـ إلى الله بالصالحين بشفاعتهم، أسألهم أن يدعوا الله لي، أتقرّب إليهم بالدعاء حتى يشفعوا لي عند الله ﷻ، هذا لا يجعلني مشركًا. معناه ـ على حد قولهم ـ هو لا يشرك بالله وهذا ليس شركًا بالله، فما الجواب؟

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿**فَجَاوِبْهُ بِمَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ أَنَّ الَّذِينَ قَاتَلَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ مُقِرُّونَ بِمَا ذَكَرْتَ**﴾، هذا الآن **الدرجة الأولى** من الجواب، تقول له: نحن معك فيما ذكرت، لكن ننظر إلى حال المشركين الذين قاتلهم النبي ﷺ وحكم عليهم بالكفر والشرك، ما حالهم؟

---

(١) أخرجه البخاري (٢٧٠٣)، ومسلم (١٦٧٥) من حديث أنس رضي الله عنه.

ننظر إلى القرآن ماذا فيه؟ القرآن فيه أنهم مقرون بأن الله هو الخالق وحده، وهو الرازق وحده، وهو الذي ينفع وحده، وهو الذي يضر وحده، فإذا قال: ما الدليل على هذا؟ هل كانوا يعتقدون هذا؟ نقول: نعم مشركو العرب كانوا يعتقدون ذلك؛ كما قال الله ﷻ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]، وقول الله ﷻ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزمر: ٣٨]، وفي الآية الأخرى قال ﷻ: ﴿لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ⁽٩⁾﴾ [الزخرف: ٩]، وقال ﷻ: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ⁽٨٤⁾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [المؤمنون: ٨٤، ٨٥]، وفي آية سورة يونس: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ﴾ [يونس: ٣١].

إذًا في آيات كثيرة هذا الاعتقاد الذي وصفت أنك لست مشركًا باعتقاده، نقول: هذا وَصَفَ اللهُ ﷻ به مشركي أهل الجاهلية.

الدرجة الثانية: ﴿**وَمُقِرُّونَ أَنَّ أَوْثَانَهُمْ لا تُدَبِّرُ شَيْئًا**﴾، الأوثان: جمع وثن، وهو المتجه إليه بالعبادة، وفي غالبه لا يكون على هيئة صورة، والأصنام ما كان على هيئة صورة، وقد يقال للأصنام أوثانًا باعتبار أنها معبودة من دون الله ﷻ؛ كما قال ﷻ في سورة العنكبوت في قصة إبراهيم عليه السلام: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ [العنكبوت: ١٧]، وفي الآية الأخرى في قصة إبراهيم عليه السلام قال: ﴿مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِىٓ أَنتُمْ لَهَا عَٰكِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٥٢].

فإذًا هي أصنام وأوثان، فالأوثان ما لم يكن على هيئة صورة، فإذًا نذهب إلى شرك المشركين ونقول له: المشركون مقرون بأن أوثانهم لا تدبر شيئًا.

إذًا المشرك مقر بأن الوثن ليس له نصيب في التدبير، فإذًا ما رفضه

من كلمة لا إله إلا الله وصار به مشركًا ليس من جهة اعتقاده أن ثَمَّ مدبرًا غير الله ﷻ؛ لأن الله ﷻ قال: ﴿وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ﴾ [يونس: ٣١]، هذه **المقدمة الثانية**.

المقدمة الأولى: اعتقاد المشركين في الربوبية في الله ﷻ أنه هو المتفرد بالأمر، كما قال ذلك عن نفسه؛ يعني: كما قال المشرك عن نفسه أنه يشهد هذه الشهادة.

الخطوة الثانية: اعتقاد أولئك في الأوثان بمَ؟ قال: اعتقد العربُ في الأوثان أنها لا تدبر شيئًا.

إذا استدللت على هذه بالآيات، وبحال العرب تأتي النتيجة، وهي: إنما أرادوا الجاه والشفاعة، لماذا أرادوا الجاه والشفاعة فقط؟ لأن الله ﷻ قال: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، ومن المتقرر في اللغة أن كلمة ﴿مَا﴾، وبعدها ﴿إِلَّا﴾، ﴿مَا﴾ النافية التي تأتي بعدها ﴿إِلَّا﴾ هذه تفيد الحصر[1]؛ فكأنه قال عن قولهم: لا نعبدهم لشيء ولا لعلة من العلل، لا لأنهم يملكون الرزق، ولا يملكون الموت والحياة؛ ولا لأنهم يدبرون الأمر، ولا نعبدهم إلا لشيء واحد: وهو أن يقربونا إلى الله زلفى.

فإذًا ينتج من ذلك: أنَّ المشركين كان شركهم باعتقاد أن هذه الأوثان تقرِّب إلى الله زلفى، واعتقاد أن هذه الأوثان لها منزلة عند الله وأن لها جاهًا عند الله فهي تقرّب. ما هذه الأوثان التي عُبِدت؟

الملائكة، أليس كذلك؟ ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ۝٤٠ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ﴾ [سبأ: ٤٠، ٤١]، وقال ﷻ في الأولياء: ﴿أَمِ

---

(١) راجع: (ص٥٧ ـ ٥٨).

﴿ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾ [الشورى: ٩]، وقال ﷻ في قصة عيسى عليه السلام: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦]، وقال للنبي ﷺ: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨].

فإذًا نُوِّعت المعبودات المنفية، ولما نزل قول الله ﷻ: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ ﴿٩٨﴾ لَوْ كَانَ هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً مَّا وَرَدُوهَا﴾ [الأنبياء: ٩٨، ٩٩] فرح المشركون قالوا: إذًا سنكون مع الصالحين، سنكون مع اللات، وسنكون مع عيسى وعزير، وسنكون مع كذا وكذا، مع مَنْ عبدنا.

فأنزل الله ﷻ قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُو۟لَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴿١٠١﴾ لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا ۖ وَهُمْ فِى مَا ٱشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ خَٰلِدُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [الأنبياء: ١٠١، ١٠٢].

إذًا ترتَّب على ذلك أن ما قاله صاحب الشبهة هي دعوى، لا تجابهه بأن تقول: هذه دعوى بل أنت مشرك. لا، تقول له: نأخذها شيئًا فشيئًا، أنت الآن تقول: أنا لا أشرك بالله. وأنك تشهد كذا وكذا؛ فنقول: ننظر إلى حال المشركين في الآيات، فإذا تأملت حال المشركين وتلوت عليه الآيات، وأفهمته إياها كيف كانت حالة المشركين، وأنهم مُقِرُّون بما أقر هذا به، فانقله إلى الخطوة الثانية: وهي أن المشركين كانوا لا يعتقدون في أوثانهم أنها تدبر شيئًا.

ثم تنقله بعد ذلك إلى الخطوة الثالثة فيما قدمت لك سالفًا في معنى الشرك؛ فتوضح له معنى الشرك، ومعنى كلمة (لا إله إلا الله)، ثم تنقله إلى أن أولئك لم يرضوا بلا إله إلا الله؛ لأنهم إنما أرادوا الزلفى بنص الآية، وأرادوا الشفاعة بنص آية الزمر أيضًا: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَ ۚ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٣﴾ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ

﴿جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٣، ٤٤] فهي له وحده دون ما سواه ـ يعني: مِلكًا ـ هو الذي يخبرك عن حكمها ﷻ، لا تبتدئ أنت بتصريف أمرك في الشفاعة كما تريد؛ بل هي لله ﷻ سبحانه استحقاقًا، وله ﷻ ملكًا وأمرًا ونهيًا.

قال: ﴿وَاقْرَأْ عَلَيْهِ مَا ذَكَرَ اللهُ فِي كِتَابِهِ، وَوَضَّحَهُ﴾ بهذا يتبين لك أن هذه الشبهة، وهي من الشُّبه التي قد تواجهها، فإن كثيرًا من الناس تروج عليه؛ فيقول: كيف؟ أنا مؤمن، أنا كذا وكذا؛ يعني: لأجل أنني ذهبت إلى قبر رجل من الصالحين والأولياء، وقلت له: اشفع لي؛ فإن لك جاهًا ومقامًا عند الله، فسل الله لي أن يرزقني ولدًا، وسل الله لي أن يعطيني وظيفة، وسل الله لي أن ييسر أمري، أكون بذلك مشركًا كأبي جهل وغيره؟!

هذه تروج على كثير من جهة العاطفة ومن جهة التقريب، فيقول: إنما أنا أصلي وأزكي وأعتقد أن الله هو الخالق الرازق، فأنا لا أشرك بالله ﷻ.

فينفي شيئًا هو في حقيقته واقع فيه؛ ولهذا الصنعاني في رسالته «تطهير الاعتقاد»، وكذا الشوكاني في رسالته «توحيد العبادة» المعروفة، قالا فيما جابهوه في اليمن: إن الأسماء لا تغير الحقائق[1]؛ يعني: إن غَيّر المشركون وعلماء المشركين الأسماء فإن الحقائق لا تتغير، إذا سمَّوْا طلب الشفاعة وطلب الزلفى توسلًا، فإن هذا لا يغير الحقيقة، إذا سموه سؤالًا بهم ـ كما قال الشيخ هنا عنهم: **(قَوْلُهُمْ: وَأَطْلُبُ مِن اللهِ بِهِمْ)** ـ فهذا لا يغير حقيقة الأمر؛ فصحيح أنهم يطلبون من الله لكنهم متوسلون بشفاعة أولئك لا بذواتهم؛ فيقول قائلهم: اشفع لي، واسأل الله لي،

(١) انظر: تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد للصنعاني (ص١٩)، وشرح الصدور بتحريم رفع القبور للشوكاني ـ ضمن مجموع الجامع الفريد ـ (ص٦٠٤).

واطلب من الله لي، وأشباه ذلك، وهذا كله هو طلب الزلفى، أو يتقرب إليهم ليشفعوا من دون التنصيص على الشفاعة، ويقول: أنا أتقرب إليه وأذبح للولي؛ ولكن أنا أقصد الذبح لله، لكن أذبح للولي حتى ينعطف قلب هذا العبد الصالح علي لأني ذبحت فيسأل الله لي.

فإذًا: مقصود من عَبَد غير الله ـ من عبد الأوثان، ومن عبد الأصنام، ومن عبد القبور، ومن عبد الأولياء، ومن عبد الموتى ـ مقصودهم أن يشفع أولئك لهم، وليس مقصودهم أن يتخذوا هذه أربابًا أو آلهة استقلالًا، ما هذا مقصود أحد ممن أشرك؛ ولكن هذا مقصود أولئك من أنهم يريدون القربى والزلفى.

فإذًا تحتاج في رد الشُّبه إلى:

أولًا: أن تتدرج في المقدمات.

ثانيًا: أن تفهم كيف ترد الشبهة بعمومها، وكيف تُفَصِّل جمل الشبهة فترد عليها بخصوصها.

ثالثًا: أن تقدم الرد المجمل، أو الرد الإجمالي على ما أورد من الشبهة برد مفصل على تفصيل كل جملة جملة، مثل ما ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فتذكر له حالة المشركين، ولا تجادله بأنه لست أنت مشركًا، أو أنه كذا وكذا لا، ولكن صف له حال المشركين وتفصيل الكلام الذي ذكرنا، ثم انتقل بعد ذلك إلى معنى كونه مشركًا إلى معنى كونه نافيًا كلمة التوحيد إلى آخر ما سبق.

هذه من المهمات في أن تتصور كيف تتدرج في رد الشبهة، واحذر من أن تنساق وراء الشبهة مع العاطفة، فتجابهه بكلام قد يقوي الشبهة عنده، فلا بد أن يكون الانتقال كما عليه قواعد إقامة البرهان وإقامة الحِجاج مع المخالف؛ أن تنتقل في شأنه من المتفق عليه إلى ما هو أقل اختلافًا، ثم إلى ما هو أكثر، وهكذا.

المسألة التي يقوى الاختلاف فيها لا تبتدئ بها، ابتدئ بالواضح جدًّا، ثم انتقل بعده درجة إلى الأقل وضوحًا، ثم إلى الأقل وضوحًا وهكذا، أما إذا ابتدأت بما هو أكثر إشكالًا فإنه لن يقتنع؛ لأن ما هو أكثر إشكالًا يحتاج إلى مقدمات كثيرة.

فإذًا تبتدئ معه بما هو أكثر وضوحًا، مثل:

أولًا: وصف حال المشركين من مشركي العرب من جهة إقرارهم بالربوبية.

ثانيًا: إقرار مشركي العرب بأن أوثانهم لا تدبر شيئًا.

ثالثًا: بيان أنهم إنما أرادوا الزلفى والشفاعة بنصوص القرآن في ذلك.

لكن لو ابتدأت معه بمعنى العبادة ربما يأتيك بمخالفات، يقول لك: لا، العبادة هي كذا، إذا أتيت معه في التكفير، هنا يخالفك ويقول لك: لا، هو كذا وكذا وكذا. فتبتدئ معه بتقرير شرك المشركين، وترد عليه شبهته هذه بأن أولئك ما أرادوا إلا الزلفى؛ فالتدرج إذًا مهم جدًّا. وبعض الذين دعوا إلى التوحيد ـ مع الأسف ـ أوقعوا المدعو في شبهة أعظم مما كانت عنده؛ لأنه جاء للمستغرق من المسائل فأراد أن يجيب عليها بما وضح عندهم، ولم يتضح عند الخصم؛ فزاد الإشكالَ إشكالًا!



فَإِنْ قَالَ: إِنَّ هَؤُلَاءِ الآيَاتِ نَزَلَتْ فِيمَنْ يَعْبُدُ الأَصْنَامَ، كَيفَ تَجْعَلُونَ الصَّالِحِينَ مِثْلَ الأَصْنَام؟! أَمْ كَيْفَ تَجْعَلُونَ الأنْبِيَاءَ أَصْنَامًا؟! فَجَاوِبْهُ بِمَا تَقَدَّمَ، فَإِنَّهُ إِذَا أَقَرَّ أَنَّ الْكُفَّارَ يَشْهَدُون بِالرُّبُوبِيَّةِ كُلِّهَا للهِ، وَأَنَّهُمْ مَا أَرَادُوا مِمن قَصَدُوا إِلَّا الشَّفَاعَةَ، وَلكِنْ إذا أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ فِعْلِهِمْ وَفِعْلِهِ بِمَا ذَكَرَ، فَاذْكُرْ لَهُ أَنَّ الْكُفَّارَ مِنْهُمْ مَنْ يَدْعُو الأَصْنَامَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَدْعُو الأَوْلِيَاءَ الَّذِينَ قَالَ اللهُ فِيهِمْ: ﴿أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ﴾ [الإسراء: ٥٧]. وَيَدْعُونَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ، وَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿مَّا ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ إِلَّا رَسُولٞ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٞۖ كَانَا يَأۡكُلَانِ ٱلطَّعَامَۗ ٱنظُرۡ كَيۡفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ ٱلۡأٓيَٰتِ ثُمَّ ٱنظُرۡ أَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ ۝٧٥ قُلۡ أَتَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمۡلِكُ لَكُمۡ ضَرّٗا وَلَا نَفۡعٗاۚ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ [المائدة: ٧٥، ٧٦]. وَاذْكُرْ له قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَيَوۡمَ يَحۡشُرُهُمۡ جَمِيعٗا ثُمَّ يَقُولُ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ۝٤٠ قَالُواْ سُبۡحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِمۖ بَلۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ٱلۡجِنَّۖ أَكۡثَرُهُم بِهِم مُّؤۡمِنُونَ﴾ [سبأ ٤٠، ٤١]، وَقَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذۡ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيۡنِ مِن دُونِ ٱللَّهِۖ قَالَ سُبۡحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنۡ أَقُولَ مَا لَيۡسَ لِي بِحَقٍّۚ إِن كُنتُ قُلۡتُهُۥ فَقَدۡ عَلِمۡتَهُۥۚ تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١١٦].

فَقُلْ لَهُ: عَرَفْت أَنَّ اللهَ كَفَّرَ مَنْ قَصَدَ الأَصْنَامَ، وَكَفَّرَ أَيْضًا مَنْ قَصَدَ الصَّالِحِينَ، وَقَاتَلَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ.

الشَّرح

إنَّ هذه الرسالة العظيمة «**كشف الشُّبهات**» ساق فيها الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ مقدِّمات قد مرَّ بيانها مفصلًا، ثم ساق أصول شُبه المشركين، وأجاب بجواب مجمل، ثم بدأ في ذكر شبههم، والجواب المفصل على ذلك.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿**فَإِنْ قَالَ: إِنَّ هَؤُلَاءِ الآيَاتِ نَزَلَتْ فِيمَنْ يَعْبُدُ الأَصْنَامَ، كَيفَ تَجْعَلُونَ الصَّالِحِينَ مِثْلَ الأَصْنَامِ؟! أَمْ كَيْفَ تَجْعَلُونَ الأنْبِيَاءَ أَصْنَامًا؟! فَجَاوِبْهُ بِمَا تَقَدَّمَ، فَإِنَّهُ إِذَا أَقَرَّ أَنَّ الْكُفَّارَ يَشْهَدُون بِالرُّبُوبِيَّةِ كُلِّهَا للهِ، وَأَنَّهُمْ مَا أَرَادُوا مِمن قَصَدُوا إِلَّا الشَّفَاعَةَ. وَلكِنْ إذا أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ فِعْلِهِمْ وَفِعْلِهِ بِمَا ذَكَرَ، فَاذْكُرْ لَهُ أَنَّ الْكُفَّارَ مِنْهُمْ مَنْ يَدْعُو الأَصْنَامَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَدْعُو الأَوْلِيَاءَ...**﴾ إلى آخر ذلك.

هذه الشبهة راجت على كثيرين، حتى إنّ المفسرين المتأخرين إذا ذكرت عبادة غير الله ﷻ في القرآن من جهة النهي عنها، أو وصف المشركين أنهم يعبدون غير الله، فسروا ذلك بعبادة الأصنام، وقد تقرر في اللغة أنَّ الصنم صورة منحوتة، يعني: ما نُحِت على شكل صورة، وإذا كان كذلك فإن الصنم: إما أن يكون حجرًا، أو خشبًا، أو عجينًا، أو تمرًا، إلى آخر ذلك، فعليه جعلوا العبادة التي توجه بها المشركون من العرب وغيرهم إلى غير الله متوجَّهة إلى الأصنام؛ ولهذا جعلوا كفّار قريش ما كفروا إلا بعبادتهم الأصنام، وكذلك الكفار فيمن قبلهم كفروا بعبادتهم الأصنام، وهذا أصل أصّله كثيرون في جملة من المنتسبين إلى العلم في كتب التفسير وفي كتب العقائد المخالفة لعقائد أهل السُّنَّة وغيرها، وأصل هذا الباب وأصل هذا الضلال جاء ـ كما سبق بيانه ـ من جهة الباطنية ومن جهة المتكلمين.

فإنّ الباطنية لمّا قرروا أن التوسل بالأرواح؛ بل لما قرروا أنَّ

الأرواح لها تصرف بعد مفارقتها للجسد أعظم مما كانت تفعل لما كانت في الجسد، قالوا: لأنها لما كانت في الجسد كانت محجوزة بهذا الجُثمان، لا تنطلق، ولا تتصرف إلا بما يطيقه هذا الجثمان؛ فلا تعطي، ولا تمنع، ولا تأخذ، ولا ترفع، إلا بمقدرة الجثمان، فأما إذا انفصلت عن هذا الجثمان فإنها تعود إلى انطلاقها، وتكون مهيأة لقوة أعظم مما كانت عليه لمّا كانت في الجسد، فالجسد محل الشهوات، ومحل العاهات، ومحل الأمراض، والروح مقيدة مسجونة فيه، فإذا فارقت الروح البدن انطلقت وصار لها من القوة ما ليس لها لما كانت مرتهنة بالجسد. لما كان كذلك قالوا: إن التوسل بهذه القوى وبهذه الأرواح، والرَّغبة إليها حتى تتوسط عند الله ﷻ، ليس هو مثل توسط المشركين؛ لأن المشركين توسَّطوا بأصنام، والأصنام لا مكانة لها عند الله ﷻ، وأما الأرواح الطيبة الصالحة - أرواح الأنبياء والأولياء - هذه لها مكانها، ولها مقامُها، ولها جاهها وحرمتها عند الله ﷻ - فجعلوا هذا الفرق لازمًا - ولهذا جعلوا الوساطة هذه ليست داخلة في التوحيد، والتوحيد عندهم هو توحيد الربوبية دون توحيد الإلهية؛ يعني: الإيمان بأن الله هو المتصرف القادر على الاختراع، المستغني عما سواه المفتقر إليه كل ما عداه.

وراج هذا على المتكلمين، فكان المتكلِّمون يجعلون الغاية من تحقيق الإيمان هو الإيمان بالرُّبوبية: الإيمان بلا إله إلا الله التي معناها: أن لا ربّ إلا الله؛ يعني: أن لا قادر على الاختراع والإبداع إلا الله ﷻ وحده؛ فمتى أقر بذلك كان مؤمنًا وكان مسلمًا، فعندهم أن مشركي العرب لم يكونوا على هذا الاعتقاد، وأنهم يعتقدون أن الأنواء تخلق، وأن الأصنام هذه تخلق وتضر وتنفع، وأمّا من وحّد الله في الربوبية، فإنه يكون مؤمنًا؛ لهذا قالوا: (لا إله إلا الله) معناها: لا قادر على الاختراع

والإبداع إلا الله، أو كما قال الآخر: لا مستغنيًا عما سواه، ولا مفتقرًا إليه كل ما عداه إلا الله.

هذه الفكرة وهذا الانحراف راج في المسلمين، ولما كان مذهب المتكلمين، مذهب الأشاعرة والمعتزلة في التوحيد هو السائد، تأثر أكثر المفسرين وأكثر الفقهاء بهذا القول الخبيث؛ لهذا يفسِّرون الآيات التي فيها ذكر عبادة غير الله بأنها عبادة للأصنام؛ ولهذا استنكر وأنكر طوائف على الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ دعوته، كيف تجعل الصالحين والأولياء مثل الأصنام؟!

لأن الأصنام لا روح لها، والصالحون والأولياء أرواحهم مطهرة مقدسة عند الله جَلَّ وَعَلَا.

لهذا أورد الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ هذه الشبهة، وأورد الجواب عليها، **فقال:** **(فَإِنْ قَالَ: إِنَّ هَؤُلَاءِ الآيَاتِ نَزَلَتْ فِيمَنْ يَعْبُدُ الأَصْنَامَ، كَيفَ تَجْعَلُونَ الصَّالِحِينَ مِثْلَ الأَصْنَامِ؟! أَمْ كَيْفَ تَجْعَلُونَ الأنْبِيَاءَ أَصْنَامًا؟! فَجَاوِبْهُ بِمَا تَقَدَّمَ، فَإِنَّهُ إِذَا أَقَرَّ أَنَّ الْكُفَّارَ يَشْهَدُون بِالرُّبُوبِيَّةِ كُلِّهَا للهِ...)** إلى آخر كلامه.

يعني بقوله: **(فَجَاوِبْهُ بِمَا تَقَدَّمَ)** ما قدمه من المقدمات فيما سبق، وقوله: **(فَإِنَّهُ)** هذا تفصيل لذلك الجواب، قال: **(إِذَا أَقَرَّ أَنَّ الْكُفَّارَ يَشْهَدُون بِالرُّبُوبِيَّةِ كُلِّهَا للهِ)** فأوَّل إبطال لقولهم أن يقام عليه حال الكفار مع الربوبية، والله جَلَّ وَعَلَا بيَّن لنا أنَّ أفراد توحيد الربوبية، وأن الكفار كانوا مقرين بتوحيد الربوبية، وأن شركهم كان من جهة توحيد الإلهية، فقد بيَّن ذلك جَلَّ وَعَلَا في آيات كثيرة؛ كقوله جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩]، وقوله جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، وقوله جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ

ٱللَّهُۚ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٣]، وقوله ﷻ: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [يونس: ٣١] الآيات، والآيات التي في أول سورة النمل، والآيات الكثيرة ـ السابق ذكرها ـ في بيان إقرار المشركين بالربوبية.

فإذا أقر بهذا فإن جزءًا من شبهته قد زال، حتى يعلم أنَّ شرك مشركي العرب لم يكن من جهة اعتقادهم أنّ هذه الأصنام تخلق، أو قادرة على الاختراع، أو لها نصيب في الملك.

فإذا كان كذلك نقول: هم من هذه الجهة أرادوا من هذه الأصنام الشفاعة؛ كما قال ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، وكقوله ﷻ: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ﴾ [يونس: ١٨]، وقوله ﷻ: ﴿أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًاۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥].

فإذًا المشركون لهم اعتقاد في إلهية هذه الأصنام، ويرون أنهم إنما يتقربون إليها لأجل التوسط والشفاعة، فهذا برهان ثانٍ.

فالبرهان الأول: في الرد على هذه الشبهة: حال المشركين مع إقرار الربوبية.

والبرهان الثاني: بيان أنهم مع الأصنام ما قصدوا إلا التوسط والشفاعة؛ لأن الله ﷻ بيَّن لنا أنهم لا يعتقدون في الأصنام أنها تخلق وترزق وتأتي بالمطر وتسيِّر الرياح... إلى آخر ذلك؛ بل قصدوا منها الشفاعة واتخاذ الأصنام وسائل.

البرهان الثالث: ما ذكره الشيخ بعد ذلك بقوله: (**وَلكِنْ إذا أَرَادَ أنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ فِعْلِهِمْ وَفِعْلِهِ بِمَا ذَكَرَ، فَاذْكُرْ لَهُ أَنَّ الْكُفَّارَ مِنْهُمْ مَنْ يَدْعُو الأَصْنَامَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَدْعُو الأَوْلِيَاءَ**). كما سبق إيضاحه أنَّ عبادة المشركين لغير الله كانت متجهة إلى أربعة أنواع، وتلخيصها:

- أنهم عبدوا الأصنام المصوَّرة.
- وعبدوا الملائكة.
- وعبدوا الأنبياء والأولياء.
- وعبدوا الأشجار والأحجار؛ يعني: اعتقدوا فيها وعبدوها.

فهذه جملة الأنواع، ويدخل في الأشجار والأحجار عبادة الشمس والقمر والكواكب؛ لأن لها نصيبًا من كونها أحجارًا، ويدخل في كل نوع من هذه الأنواع أصناف.

فإذًا لم تكن عبادة العرب منصبّة على نوع واحد، إذا أراد الدليل فنقول له: من جهة أن العرب وغير العرب من المشركين والكفار عبدوا أنبياء وعبدوا صالحين؛ فالآيات في هذا كثيرة؛ كقوله ﷻ: ﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾ [المائدة: ٧٥]، وقوله ﷻ: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ۝٤٠ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم﴾ [سبأ: ٤٠، ٤١]، وقوله ﷻ: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾ [الإسراء: ٥٧]، وقوله ﷻ: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦]، وقول الله ﷻ: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ۝١٩ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ [النجم: ١٩، ٢٠]، على القراءة فيها: (**اللاتّ** ﴿وَٱلْعُزَّىٰ﴾)، وهو رجل صالح كان يلتُّ السويق فمات؛ فعكفوا على قبره، إلى آخر ذلك[1].

إذًا نجمع لهم الآيات التي هي صريحة في أن الصالحين عُبدوا.
ثم الدرجة الثانية من هذا البرهان الثالث أن نقول: في القرآن أيضًا بيّن الله ﷻ أن الذين عبدهم المشركون كانوا أمواتًا غير أحياء؛ كما

---

(١) سبق تخريجه (ص٦٠).

قال جَلَّ وَعَلَا في سورة النحل في ذكر الحِجَاج مع المشركين، قال جَلَّ وَعَلَا في وصف الآلهة: ﴿لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ۝٢٠ أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النحل: ٢٠، ٢١]، فهذه الآية فيها بيان أنَّ الذين عَبَدَهم المشركون والكفار من العرب كانوا لا يَخلقون شيئًا وهم يُخلقون، وأنهم أموات غير أحياء، ومعنى قوله: ﴿أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ﴾ أنهم الآن ليسوا على وصف الحياة بل هم على وصف الموت، وهذا يعني: أنهم كانوا قبل هذا الوصف أحياءً؛ لأن الذي يوصف بأنه ميت هو من كان قبل ذلك حيًّا.

قال جَلَّ وَعَلَا هنا: ﴿أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ﴾، ثم أكد ذلك بقوله: ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾؛ يعني: ما يشعرون متى يبعثون، والذي يُبعث هو الميت الذي يوصف بأنه كان حيًّا فمات، وهذا واضح في خروج الجمادات والأصنام عنها، فالذي يبعث هم ذووا النفوس من الجن والإنس والحيوان، وهنا معلوم أن المقصود من عُبِدَ مَنْ الإنس. فإذا كان كذلك بطل ادِّعاء أن العرب إنما عبدت أصنامًا لها وصف الحجارة فقط، وقد سبق بيان لِمَ تعلق العرب ومن قبلهم بالأصنام؟ لأنهم يعتقدون أن هذا الصنم الذي هو مصوَّر على هيئة صورة ما، تحلُّه روح ـ أو كما يقولون روحانية ـ تلك الصورة، فإذا كانت الصورة صورةَ بشر حلَّت فيه حين الخطاب، وإذا كانت الصورة صورة كوكب حلت فيه روحانية الكوكب حين الخطاب، وإذا كانت الصورة صورة ملك حضر الملك حين الخطاب، وهكذا فيما يزعمون! وهم صادقون حين يقولون: خاطبنا الصنم فخاطبنا، وكلمناه فكلمنا، وسألناه فأجابنا، لكن لم تجبهم الأرواح الطيبة، وإنما أجابتهم الأرواح الخبيثة، أرواح الشياطين والجن.

ولهذا قال جَلَّ وَعَلَا في آية سبأ: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ۝٤٠ قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم بَلْ كَانُوا

يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ﴾ [سبأ ٤٠، ٤١]، يعني: أن الذي خاطبهم حقيقة وأوقعهم في هذا إنما هم شياطين الجن، وقد قال ﷻ: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَٰنَ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٦٠﴾ وَأَنِ ٱعْبُدُونِى هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ [يس: ٦٠، ٦١]، وكان إضلال الشيطان ليس من جهة الشهوات فحَسْب؛ بل هو في أعظم إضلال، وهو في عبادة غير الله ﷻ.

إذًا جواب هذه الشبهة ترتَّب على ثلاثة أنواع من البراهين:

الأول: أن عبادة المشركين كانت مع إقرارهم بالربوبية، وتسوق الآيات.

الثاني: أنهم ما أرادوا ممن عبدوهم ـ ولو كانت الأصنام ـ إلا التوسّط والشفاعة؛ كما هي الآيات.

الثالث: أن الآيات فيها ذكر أن تلك المعبودات لم تكن أصنامًا فحسب؛ بل كانت تلك المعبودات من البشر والملائكة والجن، فعُبدت الملائكة، وعُبد الصالحون، وعُبد الأولياء، وعُبد الأنبياء.

إذا تبين ذلك واتضح، فنأتي إلى خاتمة هذا البرهان؛ فنقول: إن هذا البرهان وَرَدّ هذه الشبهة بما سبق واضح؛ ولكن تبقى نتيجته وهي: فهم معنى التوسط، وفهم معنى التوسل، وفهم معنى الشفاعة، وهذا سيأتي في تكملة جواب الشيخ رحمه الله، لكن المقدمة قبل هذا أنه إن سلم بهذه البراهين الثلاثة مرتبة تنتقل معه إلى الكلام على الشفاعة، ولا تتكلم بالشفاعة قبل هذه البراهين؛ لأن الشُّبه القولية والعملية والنقلية في الكلام في الشفاعة كثيرة، فيحتاج إلى محكم وإلى واضح حتى يُرجع إليه عند الاختلاف.

فإذًا حين الحِجاج مع المشركين يقدم لهم ـ إذا قالوا: إنّ الأولين ما عبدوا إلا الأصنام ـ البراهين الثلاثة، ولا يُتكلم في الشفاعة إلا

بعدها، حينئذٍ يُبين معنى الشفاعة، وكيف توسلهم، ومعنى التوسل، وما شابه ذلك.

ما الفرق بين درجتي البرهان الثالث؟

الدرجة الأولى في البرهان الثالث: الآيات التي فيها ذكر عبادة الأنبياء والصالحين صراحة.

والدرجة الثانية منه: كالاستحضار بأن قال: هذا ليس بصحيح، إنما عبدوا أصنامًا، هؤلاء ما عبدوهم مباشرة، فيقال له: الله ﷻ بيَّن أن الذين دعاهم المشركون: ﴿أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النحل: ٢١]، والآيات في أول سورة الأحقاف أيضًا واضحة في الدلالة على هذا.

فإذًا الدرجة الثانية من البرهان لتبين أنهم ما عبدوا صور الصالحين أصنامًا فقط، وإنما عبدوا من كان حيًّا فمات، ومن لا يشعر متى يبعث.



فَإِنْ قَالَ: الْكُفَّارُ يُرِيدُونَ مِنْهُم، وَأَنَا أَشْهَدُ أَنَّ اللهَ هُوَ النَّافِعُ الضَّارُّ الْمُدَبِّرُ، لا أُرِيدُ إِلَّا مِنْهُ، وَالصَّالِحُونَ لَيْسَ لَهُمْ مِنَ الأَمْرِ شَيءٌ، وَلكِنْ أَقْصُدُهُمْ أَرْجُو مِنَ اللهِ شَفَاعَتَهُمْ.

فَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا قَوْلُ الْكُفَّارِ سَوَاءً بِسَوَاءٍ؛ فَاقْرَأْ عَلَيْهِ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، **وَقَوْلَهُ تَعَالَى:** ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ اللَّهِۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى السَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى الْأَرْضِۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨]. **وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الشُّبَهَ الثَّلاثَ هِيَ أَكْبَرُ مَا عِنْدَهُمْ. فَإِذَا عَرَفْتَ أَنَّ اللهَ وَضَّحَهَا في كِتَابِهِ، وَفَهِمْتَهَا فَهْمًا جَيِّدًا؛ فَمَا بَعْدَهَا أَيْسَرُ مِنْهَا.**

الشَّرح

هذه الشبهة التي أوردها ـ وهي: أنهم ما قصدوا إلا الشفاعة ـ تحتاج إلى شيء من التقرير، فإن المشركين وأشباه المشركين والمدافعين عن المشركين يقولون: إنّ الأسباب جعلها الله ﷻ منتجة لمسبباتها؛ فجعل الأكسية سببًا في دفع الحر ودفع البرد، وجعل القلم سببًا للكتابة، وجعل الطعام سببًا لدفع الجوع، وجعل الشراب والماء سببًا لدفع الظمأ، وجعل بيتك سببًا، وجعل العصا التي تحملها سببًا، وجعل كذا وكذا سببًا... إلى آخر ذلك.

قالوا: فكيف يعقل أن تكون هذه الأسباب نافعة، والأنبياء

والأولياء والصالحون بعد الموت لا ينفعون؟ فلا شك أنهم أعظم قدرًا وسببيّتهم أعظم من هذه الأشياء، فكيف يُقال: إن الطعام ينفع والنبي ﷺ لا ينفع ـ كما يقولون ـ؟! وكيف يقال: إن الأكسية تنفع والنبي ﷺ بعد مماته لا ينفع؟! أو أن الأولياء والصالحين لا تنفع؟ فيدخلون لك في تقرير الشفاعة والتوسل من جهة الأسباب والارتباط بالمسببات.

وجواب هذا يكون بمعرفة حال المشركين، فإن المشركين حين أشركوا ما أرادوا إلا أن يتخذوا هذه الأسباب مسبِّبات، حينما توجهوا إلى عيسى عليه السلام، وإلى أمه، وإلى اللاتِّ، وإلى الصالحين، وإلى القبور، لِم توجهوا؟ هل يعتقدون فيها الاستقلالية؟

الجواب: لا، إنما اعتقدوها أسبابًا.

فإذًا شبهة السببية هي مقدمة شبهة الشفاعة، فإنهم يقررون السببية حتى يصلوا منها إلى أنه لا بأس أن تتشفع برسول الله ﷺ، أو تتشفع بالأولياء والصالحين.

فإذًا فهمُك لعبادة المشركين يقضي على هذه الشبهة من أساسها، وتستطيع بفهمك لعبادة المشركين أن ترد على من أتى بهذه الشبهة التي هي مقدمة للقول بالشفاعة.

والأسباب ـ كما هو معلوم في الشرع ـ نوعان:

- أسباب مأذون بها.
- وأسباب محرمة.

فليس كل سبب جائزًا في الشرع أن يُتعاطى، وكون النبي ﷺ سببًا بعد موته، أو كون الصالحين أسبابًا بعد موتهم، هذا عند الجدال والبرهان نقول: هذا احتمال: احتمال أن يكونوا أسبابًا، واحتمال ألا يكونوا أسبابًا؛ لأن التقسيم ومقتضى الجدل الصحيح يقضي أن نقسِّم بأنه احتمال أن يكونوا كذلك، واحتمال ألا يكونوا كذلك، فننظر في حال

الأولين، فنقول: الله ﷻ بيَّن لنا أن أرواح الشهداء عنده في مقام عظيم، وأنه لا يجوز لنا أن نقول: إن الشهيد ميّت؛ كما قال ﷻ: ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَن يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتٌۢ بَلْ أَحْيَآءٌ وَلَٰكِن لَّا تَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٥٤]، وقال ﷻ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٦٩﴾ فَرِحِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٦٩، ١٧٠]، وأوَّلهم شهداء بدر، وشهداء أُحد، وهم كثير.

وفي زمن النبي ﷺ من السنة الثانية إلى وفاته ﷺ ننظر في هذا السبب، هل كان شيء من النبي ﷺ، أو فيما تنزل من القرآن وجهنا إلى الانتفاع بهذا السبب على فرض أنه سبب نافع، فهذا باليقين لا يقول أحد: إنّ ثمة آية أو حديثًا أو سلوكًا للصحابة رضي الله عنهم[1] بأنهم توجهوا إلى أرواح الشهداء وهم أحياء ـ بنص القرآن ـ للانتفاع بهذا السبب، وحال الصالحين والأولياء الذين توجه لهم المشركون غير الأنبياء لا شك أنهم أقل حالًا من هؤلاء الشهداء الذين شهد الله ﷻ لهم بأنهم أحياء عند ربهم يرزقون؛ لأن أولئك ما شاركوهم في وصف الشهادة، والأنبياء أعظم وأرفع درجة من الشهداء.

فإذا كان كذلك صار هذا إجماعًا قطعيًّا في زمن النبوة ـ وهو **أعلى أنواع الإجماع** ـ أنَّ هذا السبب ولو فُرِض أنه ينفع فإنهم تركوه قصدًا، ولم ينزل فيه شيء، فدل على أنه سبب غير نافع، وأنه سبب غير مأذون به، هذا من جهة.

والدرجة الثانية: أنه بعد وفاة النبي ﷺ، وكونه ﷺ مع الرفيق الأعلى، كان هذا واضحًا عند الصحابة رضي الله عنهم، ومع ذلك لم يتوجه

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الرد على البكري (١/ ٩٣): (الاستغاثة بالميت والغائب، سواء كان نبيًّا أو وليًّا ليس مشروعًا، ولا هو من صالح الأعمال؛ إذ لو كان مشروعًا، أو حسنًا من العمل؛ لكانوا به أعلم وإليه أسبق، ولم يصح عن أحد من السلف أنه فعل ذلك)اهـ.

الصحابة ولا التابعون قطعًا إلى روح النبي ﷺ يطلبون منها أو يجعلونها سببًا، فهذا **إجماع ثانٍ** توالت عليه أعصر.

والإجماع الثالث: في حادثة نُقلت أن عمر رضي الله عنه لما أصاب الناس في عام الرَّمادة سنة سبع عشرة من الهجرة الضيق والكرب والجفاف والجوع كان يستسقي، كما في الحديث المعروف في البخاري وفي غيره، فلما خطب قال: إنا كنا نستسقي برسول الله ﷺ ـ يعني: في حياته ـ والآن نستسقي بعمِّ رسول الله ﷺ، يا عباس! قم فادعُ، فقام العباس رضي الله عنه فدعا وأمَّن الناس على دعائه[1]، وهذا يدل دِلالة قطعية على أنهم انتفعوا بسبب دعاء العباس، ولم يطلبوا الانتفاع بسبب دعاء النبي ﷺ؛ لعلمهم بأنّ ذلك السبب غير مشروع، وأن من توجَّه إلى النبي ﷺ طالبًا منه أن يدعو أنه مخالف للشريعة وأنه شرك؛ لأنه لا يمكن أن يتوجهوا إلى المفضول ويتركوا الفاضل، لا يمكن أن يتوجهوا إلى الأقل ويتركوا الأعلى وهو رسول الله ﷺ؛ وهم في حياته كانوا يستغيثون به فيما يقدر عليه، ويستشفعون به فيما يقدر عَليه ﷺ... إلى آخر ذلك، وهذا إجماع ثالث؛ لأن الحديث صحيح فيه.

إذا تقرر هذا فنقول: هذا كله على فرض أنَّ السبب نافع ولكنه لم يؤذن بالسبب، فقد تكون الخمر نافعة لكن لم يؤذن بها، والله جل جلاله قال في الخمر والميسر: ﴿فِيهِمَآ إِثۡمٞ كَبِيرٞ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٢١٩]، ومع ذلك حرمها، وقال ﷺ: «**فَتَدَاوَوْا وَلَا تَدَاوَوْا بِحَرَامٍ**»[2]، وقال: «**إِنَّ اللهَ**

---

(١) أخرجه البخاري (١٠١٠) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، «**أَنَّ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ** رضي الله عنه، **كَانَ إِذَا قَحَطُوا اسْتَسْقَى بِالعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ المُطَّلِبِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا فَاسْقِنَا، قَالَ: فَيُسْقَوْنَ**».

(٢) أخرجه أبو داود (٣٨٧٤)، والبيهقي في الكبرى (١٠/ ٥) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.

لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ»(١)

إذًا تبين ذلك فنقول: إذًا على فرض أن هذا السبب ينفع، فإنه سبب محرم غير مأذون به في الشرع؛ لتلك الأنواع الثلاثة من الإجماعات.

ثم ننتقل إلى درجة ثانية من الحجاج معهم فنقول: في الحقيقة هذا السبب غير نافع في الدنيا، وهو ما تعلقوا به من جهة الشفاعة، أيضًا نقول: تقرر أن هذا السبب غير مأذون به، وأنه مردود في الشريعة؛ لأنه شرك المشركين.

لِمَ نقول: إن هذا السبب في الحقيقة غير نافع؟ للآتي:

أولًا: أنَّ الله ﷻ بيَّن أن روح عيسى عليه السلام وروح أمِّه لا تنفعهم ولا تضرهم بنص القرآن؛ فقال ﷻ: ﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ ٱنظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ ٱلْـَٔايَـٰتِ ثُمَّ ٱنظُرْ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٧٥﴾ قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَٱللَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [المائدة: ٧٥، ٧٦].

فإذًا في هاتين الآيتين من سورة المائدة ـ والتي ساقها الشيخ رحمه الله ـ في الأولى بيان التوجه إلى أرواح الأنبياء والصالحين؛ لأن عيسى عليه السلام من أولي العزم من الرسل؛ ولأن أمه من عباد الله الصالحات القانتات؛ فتوجهوا إلى روح نبي، وإلى روح امرأة صالحة؛ وأم نبي، وأم أحد أولي العزم من الرسل، بيَّن الله ﷻ أن توجههم لتلك الأرواح تعلُّقٌ بسبب غير نافع، ما الدليل؟ قال ﷻ: ﴿قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا

(١) أخرجه ابن حبان (٤/ ٢٣٣)، والطبراني في الكبير (٢٣/ ٣٢٦)، وأبو يعلى في مسنده (١٢/ ٤٠٢) من حديث أم سلمة رضي الله عنها.

﴿يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [المائدة: ٧٦]، وهذا يدلُّ على أن هذا السبب غير نافع، وقال ﷻ في الآية الأخرى في سورة الجن في وصف النبي ﷺ وبالأمر له أن يقول: ﴿قُلْ إِنِّي لَآ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا﴾ [الجن: ٢١]، بيَّن ﷻ أن محمدًا ﷺ لا يملك لهم ضرًّا ولا رشدًا إلا فيما جعله الله ﷻ سببًا نافعًا في حياته، وهو ﷺ من أعظم الأسباب النافعة في حياتهم حيث هداهم إلى الإيمان، وأنقذهم من الضلالة إلى الهدى، وأخرجهم من الظلمات إلى النور، وبعد وفاته ﷺ أصبح سبب الهداية وما أقدره الله عليه في الدنيا باطلًا؛ لأنه ﷻ بيَّن أن الأنبياء والصالحين لا يملكون ضرًّا ولا نفعًا لما عبدوه، وقد قال ﷻ: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَـٰلَمِينَ نَذِيرًا ﴿١﴾ ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ﴿٢﴾ وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾ [الفرقان: ١ ـ ٣]، ربطها بمن اعتقد أن لله ﷻ ولدًا؛ قال ﷻ: ﴿وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَوٰةً وَلَا نُشُورًا﴾ [الفرقان: ٣].

إذًا فهذه كلها تبيِّن أن هذه الأسباب غير نافعة، وإنما هي نافعة في حياتها أو يوم القيامة، كيف؟ لأن الله ﷻ جعلها أسبابًا نافعة في هذين النوعين من الحياة؛ هذا تدرُّج في البرهان، وإيضاح فيما ذكره الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو الذي فتح هذه المعاني بما ذكر بعد توفيق الله ﷻ.

قال: ﴿**فَإِنْ قَالَ: الْكُفَّارُ يُرِيدُونَ مِنْهُم، وَأَنَا أَشْهَدُ أَنَّ اللهَ هُوَ النَّافِعُ الضَّارُّ الْمُدَبِّرُ، لا أُرِيدُ إِلَّا مِنْهُ، وَالصَّالِحُونَ لَيْسَ لَهُمْ مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ، وَلكِنْ أَقْصُدُهُمْ أَرْجُو مِنَ اللهِ شَفَاعَتَهُمْ؛ فَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا قَوْلُ الْكُفَّارِ سَوَاءً بِسَوَاءٍ**﴾؛ لأنهم ما عبدوهم إلا ليشفعوا، ما توجهوا إليهم إلا للشفاعة، ما قصدوهم إلا لاعتقاد أنهم أسباب تنفع، اعتقدوا أن الصنم سبب ينفع، والروح سبب ينفع، وروح النبي سبب ينفع، والوثن والقبر

سبب ينفع، والجني سبب ينفع فيما حرم الله ﷻ، وهذا من الشرك الذي بيّنه الله ﷻ في القرآن.

قال: ﴿فاقْرَأْ عَلَيْهِ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، **وَقَوْلَهُ تَعَالَى:** ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ﴾ [يونس: ١٨]﴾، **ثم قال: ﴿وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الشُّبَهَ الثَّلَاثَ هِيَ أَكْبَرُ مَا عِنْدَهُمْ، فَإِذَا عَرَفْتَ أَنَّ اللهَ وَضَّحَهَا في كِتَابِهِ، وَفَهِمْتَهَا فَهْمًا جيِّدًا؛ فَمَا بَعْدَهَا أَيْسَرُ مِنْهَا﴾**. رحمه الله رحمة واسعة، كم كان بصيرًا بشُبه المشركين وبالحجاج عنها في ذلك، وبيان الصواب ووجه الحجة وضبطها ودحضها! فكانت الشبه واضحة عند إمام الدعوة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكان فقه الكتاب والسُّنَّة والرد عليها أوضح وأبين عنده، فشرح الله صدره لذلك، وإلا فإن كثيرين إذا جاءتهم الشُّبه وراجت عليهم فإنهم يترددون، ولكن الله ﷻ شرح صدره بالقيام بهذه الدعوة وبيان التوحيد فضلًا من الله ونعمة.



فَإِنْ قَالَ: أَنَا لَا أَعْبُدُ إِلَّا اللهَ، وَهَذَا الالْتِجَاءُ إِلَيْهِمْ وَدُعَاؤُهُمْ لَيْسَ بِعِبَادَةٍ. فَقُلْ لَهُ: أَنْتَ تُقِرُّ أَنَ اللهَ فَرَضَ عَلَيْكَ إِخْلَاصَ الْعِبَادَةِ وَهُوَ حَقُّهُ عَلَيْكَ؟ فَإِذَا قَالَ: نَعَمْ. فَقُلْ لَهُ: بَيِّنْ لِي هَذَا الَّذِي فَرَضَهُ اللهُ عَلَيْكَ، وَهُوَ إِخْلَاصُ الْعِبَادَةِ، وَهُوَ حَقُّهُ عَلَيْكَ؛ فَإِنْ كَانَ لَا يَعْرِفُ الْعِبَادَةَ، وَلَا أَنْوَاعَهَا، فَبَيِّنْهَا لَهُ بِقَوْلِكَ: قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ٱدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥].

فَإِذَا أَعْلَمتهُ بِهَذَا فَقُلْ لَهُ: هَلْ هُوَ عِبَادَةٌ للهِ؟ فَلَا بُدَّ أن يَقُولَ: نَعَمْ، وَالدُّعَاءُ مِنَ الْعِبَادَةِ[١]. فَقُلْ لَهُ: إِذَا أَقْرَرْتَ أَنَّهَا عِبَادَةٌ، وَدَعَوْتَ اللهَ لَيْلًا وَنَهَارًا، خَوْفًا وَطَمَعًا، ثُمَّ دَعَوْتَ فِي تِلْكَ الْحَاجَةِ نَبِيًّا، أَوْ غَيْرَهُ، هَلْ أَشْرَكْتَ في عِبَادَةِ اللهِ غَيْرَهُ؟ فَلَا بُدَّ أن يَقُولَ: نَعَمْ.

فَقُلْ لَهُ: فَإِذَا عَمِلتَ بِقَولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]. وَأَطَعْتَ اللهَ، وَنَحَرْتَ لَهُ، هَلْ هَذِهِ عِبَادَةٌ؟ فَلَا بُدَّ أن يَقُولَ: نَعَمْ.

فَقُلْ لَهُ: إِذَا نَحَرْتَ لمخْلُوقٍ: نَبِيٍّ أَوْ جِنِّيٍّ أَوْ غَيْرِهِمَا، هَلْ أَشْرَكْتَ فِي هَذِهِ الْعِبَادَةِ غَيْرَ اللهِ؟ فَلَا بُدَّ أن يُقِر وَيَقُولَ: نَعَمْ.

---

(١) كما في الحديث الذي أخرجه الترمذي (٣٣٧١)، والطبراني في الأوسط (٣/ ٢٩٣) من حديث أنس رضي الله عنه.

وَقُلْ لَهُ أَيْضًا: الْمُشْرِكُونَ الَّذِينَ نَزَلَ فِيهِمُ الْقُرْآنُ هَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْمَلَائِكَةَ، وَالصَّالِحِينَ، وَاللَّاتَ، وَغَيْرَ ذَلِكَ؟ فَلَا بُدَّ أن يَقُولَ: نَعَمْ.

فَقُلْ لَهُ: وَهَلْ كَانَتْ عِبَادَتُهُمْ إِيَّاهُمْ إِلَّا في الدُّعَاءِ، وَالذَّبْحِ، وَالالْتِجَاءِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ؟ وَإِلَّا فَهُمْ مُقِرُّونَ أَنَّهُمْ عَبِيدُهُ، وَتَحْتَ قَهْرِ اللهِ، وَأَنَّ اللهَ هُوَ الَّذِي يُدَبِّرُ الأَمْرَ، وَلكِنْ دَعَوْهُمْ، وَالْتَجَؤُوا إِلَيْهِمْ لِلجَاهِ والشَّفَاعَةِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ جِدًّا.

الشَّرْح

هذه صلة لبيان ما قرره إمام هذه الدعوة رَحِمَهُ اللهُ في كشف شبهات المشركين؛ فإن المشركين لهم شبهات متنوّعة قد مرّ معنا أعظم شبهاتهم وأكثرها تفصيلًا، ثُم يأتي الآن من شبهاتهم ما انتشر فيهم؛ لكنه عن طريق المكابرة والجهل، فقال طائفة منهم: إنهم لا يعبدون إلا الله، وإنّ الالتجاء للصالحين وسؤال الصالحين ودعاءهم والاستغاثة بهم ليس بعبادة، وهذا هو الذي ذكره الإمام رَحِمَهُ اللهُ في **قوله**: ﴿**فَإِنْ قَالَ: أَنَا لَا أَعْبُدُ إِلَّا اللهَ**﴾، وإذا **قال الشيخ** في هذا الكتاب: ﴿**فَإِنْ قَالَ**﴾ فلا يستحضر أن الذي قال الشبهة هو الذي قال بالشُّبه التي قبلها؛ بل هو يستحضر جنس المُدْلين بالشُّبه؛ **فقوله: (فَإِنْ قَالَ)**؛ يعني: الذي يورد الشبهة، أو الذي يقع في الشرك، وقد يكون من الأولين وقد لا يكون.

قال: ﴿**فَإِنْ قَالَ: أَنَا لَا أَعْبُدُ إِلَّا اللهَ، وَهَذَا الالْتِجَاءُ إِلَيْهِمْ وَدُعَاؤُهُمْ لَيْسَ بِعِبَادَةٍ**﴾، وهذه يقولها كل مشرك، فإنه ما من مشرك يُقِرُّ على نفسه بالشرك، وبأنه يعبد غير الله جَلَّ وَعَلَا؛ لأن هذه الأمة ببعثة محمد ﷺ أُنقذت

من الشرك إلى التوحيد، ومن عبادة غير الله إلى عبادة الله وحده دون ما سواه، وكل أحد من هذه الأمة يقول: أنا لا أعبد إلا الله.

وقد يكون مصيبًا في قولِه، وفعلُه يحقق قوله، وقد يكون ضالًّا يقول شيئًا وهو يخالفه إلى غيره، وهذه المخالفة ناتجة عن أنه يظن أنّ ما يفعله ـ من صرف العبادة لغير الله ـ ليس بشرك وليس بعبادة، فعنده أن دعاء غير الله ليس بعبادة، وأن الالتجاء إلى الصالحين وسؤال الأولياء الأموات كشف الكرب ورفع الضر والشفاعة... وأشباه ذلك أنه ليس من العبادة، وكذلك يزعمون أن النّحر لهم والذبح ليس بعبادة، وأنّ النذر لهم ليس بعبادة، وهكذا، ما من صورة شركية يفعلها أهل الشرك إلا وإذا احتججت عليهم بأنّ فعلهم شرك قالوا: نحن لا نعبد إلا الله، وهذه الأشياء التي نفعلها ليست بعبادة، وإنما هي للوسيلة، وأما العبادة إنما هي لله وحده دون ما سواه، وهذا القول منهم دعوى بلا برهان ولا دليل؛ بل هم المشركون الذين عبدوا مع الله ﷻ غيره.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ مقررًا لشبهتهم ومستحضرًا الجدال والحجاج مع رجل منهم: (**فَإِنْ قَالَ: أَنَا لَا أَعْبُدُ إِلَّا اللهَ، وَهَذَا الالْتِجَاءُ إِلَيْهِمْ وَدُعَاؤُهُمْ لَيْسَ بِعِبَادَةٍ**) فترتَّبت هذه الشبهة على **مرتبتين**:

المرتبة الأولى: زعمه أنه لا يعبد إلا الله.

المرتبة الثانية: زعمه أنّ الالتجاء للصالحين ودعاء الصالحين بأنواع الدعاء من الاستغاثة والاستعانة والاستشفاع... إلى آخره أنه ليس بعبادة.

والثانية هي التي قادتهم إلى الأولى؛ لأجل عدم وضوح الثانية قالوا: إنهم لا يعبدون إلا الله؛ فلهذا ابتدأ الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالثانية؛ لأنها هي وسيلة إثبات خطأ المرتبة الأولى.

قال: ﴿**فَقُلْ لَهُ: أَنْتَ تُقِرُّ أَنَ اللهَ فَرَضَ عَلَيْكَ إِخْلَاصَ الْعِبَادَةِ، وَهُوَ**

حَقُّهُ عَلَيْكَ؟﴾ فتسأله وتقول له: هل تقر بأن الله فرض عليك إخلاص العبادة، وأنّ العبادة حق الله عليك؛ لأن الله أمر بها في القرآن في قوله: ﴿فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [غافر: ١٤]، وفي قوله ﷻ: ﴿قُلِ اللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَهُ دِينِي ﴿١٤﴾ فَاعْبُدُوا مَا شِئْتُمْ مِنْ دُونِهِ﴾ [الزمر: ١٤، ١٥]، وكذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥]، وغير ذلك من الآيات الكثيرة التي فيها إثبات وجوب الإخلاص لله ﷻ، وهذا نوع من الأدلة التي فيها الأمر بالإخلاص.

والنوع الثاني من الأدلة الذي فيه الأمر بالإخلاص: بيان أن المشرك الذي لم يخلص لله ﷻ أنه كافر، وأنه من أهل النار؛ كقول الله ﷻ: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠]، وقول الله ﷻ: ﴿وَقَالَ الْمَسِيحُ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢]، ونحو ذلك من الآيات التي فيها بيان مصير المشرك الذي جعل مع الله في العبادة غيره؛ يعني: لم يخلص دينه لله، وأشباه ذلك من الأدلة.

فتقول له: أنت تُقِر بأن الله فرض عليك إخلاص العبادة، وهو حق الله ﷻ عليك؟ وكل منتسب للقبلة، يقول: نعم أنا مُقِر أن الله ﷻ فرض علينا إخلاص العبادة، وأن إخلاص العبادة حق الله علينا.

قال الشيخ رحمه الله: ﴿**فَإِذَا قَالَ: نَعَمْ. فَقُلْ لَهُ: بَيِّنْ لِي هَذَا الَّذِي فَرَضَهُ اللهُ عَلَيْكَ، وَهُوَ إِخْلَاصُ الْعِبَادَةِ**﴾ تسأله عن بيان هذا الذي يقر أن الله فرضه عليه، وأكثر المشركين جهّال لا يعلمون معنى العبادة، ولا يعلمون معنى الإخلاص، ولا يعلمون معنى الذي فرض الله ﷻ عليهم؛ ولهذا فإذا سألته عن هذه فإنه لن يجيب؛ بل سيقول: لا أعرف

معنى العبادة، أو لا أعرف جواب هذا؛ بل إخلاص العبادة لله أن أصلي لله، وأزكي لله وأشباه ذلك. فإنه يجعل الإخلاص في بعض الصور.

لهذا **قال الشيخ** رَحِمَهُ اللَّهُ: ﴿**فَإِنْ كَانَ لَا يَعْرِفُ الْعِبَادَةَ، وَلَا أَنْوَاعَهَا، فَبَيِّنْهَا لَهُ بِقَوْلِكَ**...﴾ إلى آخره، وهذا خلوص منه في الحجاج إلى تعليم الجاهل؛ فإن المحتج على الخصم لا يسوغ أن ينزِّله دائمًا منزلة المعاند، أو أن يجعله معاندًا فيُغلظ له في القول ويغلظ له في الحجة؛ لأنه ربما نفر من ذلك وانتصر لنفسه وترك سماع الحجة، فإنك تستدرجه حتى يُقِرَّ بأنه جاهل، فإذا أقر بأنه جاهل لا يعرف معنى العبادة، ولا يعرف معنى الإخلاص، ولا يعرف معنى الدعاء... وأشباه ذلك، فإنك تبين له ذلك حتى تقوم الحجة على أفراد واضحة في قلبه وفي عقله وذهنه.

لهذا، هذا الحوار الذي ذكره إمام الدعوة فيه فائدة عظيمة، وهي: أنه من أقوى وأنفع وسائل الحِجاج أن تُنزِّل مَنْ أمامك منزلة الجاهل، حتى تنقلب معه إلى معلم غير مناظر؛ لأنّ المعلم دائمًا أعلى من المتعلم، أعلى من جهة الحجة، وأعلى من جهة قَبول المتعلم لما يقول، فإنّ المقابل لك إذا أحسّ أن عندك علمًا ليس عنده، فإنه سيصير إلى الاستفادة منك، وهذا يُثير كثيرًا من النفوس في قَبول الحق إذا علم أنه جاهل بما أَوْجب الله جَلَّ وَعَلَا عليه، وهو يدعي شيئًا يجهله، فهذه وسيلة من الوسائل العظيمة في الحجة وفي جواب الشبهة.

فإذًا نستفيد من هذا أننا إذا رأينا من هو مشرك بالله جَلَّ وَعَلَا، أو من جادل عن نفسه بأنه ليس بمشرك، فإنه لا يَحسُن أن يُنَزَّل دائمًا منزلة المعاند الذي تقام عليه الحجة بنوع من الشدة والغِلظة؛ بل يُنظر في أمره ويُستدرج حتى يُجعل في منزلة الجاهل، وإذا كان كذلك فإنك تقيم عليه الحجة، وتعلمه دين الله جَلَّ وَعَلَا.

قال: (فَإِنْ كَانَ لَا يَعْرِفُ الْعِبَادَةَ، وَلَا أَنْوَاعَهَا، فَبَيِّنْهَا لَهُ) والعبادة

سبق أن أوضحنا معناها[١]، والعبادة تحصل معرفتها في الأدلة من الكتاب والسُّنَّة بنوعين من الاستدلال:

الأول: النصوص التي فيها الأمر بعبادة الله وحده دون ما سواه، وأن من صرف العبادة لغير الله فهو كافر مشرك؛ كقول الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١].

الثاني: كقول الله ﷻ: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، ومن السُّنَّة قول النبي ﷺ: «**الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ**»[٢]. فإذا بيّنت له هذه الأدلة بعامة فتقول له: نعلم أن هذا الشيء عبادة؛ لأن الله ﷻ أمر به، أو أمر به رسوله ﷺ؛ فإذا كان هذا الشيء مأمورًا به علمنا أنه عبادة؛ لأن الله ﷻ لم يأمرنا إلا للتعبّد، فصحّ أن هذا الذي أُمِرنا به أمر إيجاب فإنه عبادة، وكذلك أمر استحباب. فتقول له:

- أمرنا الله ﷻ بإخلاص الدين له؛ فإذًا إخلاص الدين لله عبادة.
- أمرنا الله ﷻ بخوفه؛ فالخوف عبادة.
- أمرنا الله ﷻ برجائه؛ فالرجاء عبادة.
- أمرنا الله ﷻ بالصلاة؛ فالصلاة عبادة.
- أمرنا الله ﷻ بالزكاة؛ فالزكاة عبادة.
- أمرنا الله ﷻ بالنحر؛ فالنحر عبادة.

---

(١) راجع: (ص٣٩).

(٢) أخرجه: أبو داود (١٤٧٩)، والترمذي (٢٩٦٩، ٣٢٤٧، ٣٣٧٢)، والنسائي في الكبرى (٦/ ٤٥٠)، وابن ماجه (٣٨٢٨)، والإمام أحمد في المسند (٤/ ٢٦٧، ٢٧١، ٢٦٧)، وابن حبان في صحيحه (٣/ ١٧٢)، والحاكم في المستدرك (١/ ٦٦٧) من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه.

• أمرنا الله ﷻ بكذا وكذا؛ فهذه عبادات، وهذا النوع الأول من الاستدلال.

والنوع الثاني: ما جاء في كل مسألة من تلك المسائل التي عددناها من العبادة؛ لأن الله أمرنا بها، ما جاء في كل مسألة من دليل خاص يُثبت وجوب اختصاص الله ﷻ بهذا النوع من العبادة.

فإذًا الدليل الأول دليل عام، تقول: إن هذا الشيء قد أمر الله ﷻ به فهو عبادة، والله ﷻ أمرنا أن نعبده دون ما سواه، وأخبرنا أنّ من عبد غيره فإنه مشرك كافر.

والنوع الثاني من الأدلة والاستدلال: ما كان في كل مسألة بحسبها، فنقول مثلًا: أمر الله ﷻ بإفراده بالعبادة بقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] فقدّم المفعول على الفعل والفاعل ليفيد اختصاص العبادة به، وقصر العبادة عليه وحده دون ما سواه(١)، وقال: ﴿وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]؛ فقدّم المفعول على الفعل ليدلنا على أن الاستعانة في العبادة إنما تكون بالله ﷻ وحده هو المختص بها، وكذلك قوله ﷻ: ﴿قُلۡ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحۡيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝١٦٢ لَا شَرِيكَ لَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٦٢، ١٦٣]، فيها أنَّ هذه الأشياء ـ يعني: الصلاة والنسك ـ مستحقة لله دون ما سواه لا شريك له.

كذلك تأتي للإنابة والتوسل، فتقول: قال الله ﷻ: ﴿عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ ۝٨٨﴾ [هود: ٨٨]؛ فدل على أن التوكل عليه وحده دون ما سواه؛ لأنه قدم الجار والمجرور على ما يتعلق به وهو الفعل، فدلّ على اختصاص التوكل بالله ﷻ؛ يعني: أن التوكل يكون عليه وليس على غيره، وكذلك الإنابة فإنها إليه لا إلى غيره، وهكذا في غيرها من المسائل.

---

(١) انظر: أضواء البيان للشنقيطي (١/ ٧)، وتفسير أبي السعود (١/ ٩)، وتفسير البيضاوي (١/ ٢١).

وكذلك الدعاء؛ فإن الله أمر بدعائه وحده فقال ﷻ: ﴿فَٱدۡعُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [غافر: ١٤]، وقال ﷻ: ﴿وَأَنَّ ٱلۡمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدۡعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدٗا﴾ [الجن: ١٨].

إذًا فتوضح له معنى العبادة، ثم توضح له الأمر بالعبادة بأن يعبد الله دون ما سواه، ثم تبين له أن كل مسألة مما أمر الله به تدخل في العبادة؛ فدخل الذبح في العبادة، ودخلت الصلاة في العبادة، ودخل الخوف في العبادة، ودخل التوكل في العبادة، ودخلت الاستغاثة في العبادة، ودخل الرجاء في العبادة، . . . إلى آخر مفردات توحيد العبادة.

ثم بعد ذلك تقيم عليه النوع الثاني من الأدلة والاستدلال بأنّ الله جعل في القرآن، والنبي ﷺ في السُّنَّة، هذه الأنواع مختصة بالله وحده دون ما سواه؛ فصار الدليل من **جهتين**:

- من جهة دخولها في العبادة، والله أمر بعبادته وحده دون ما سواه.
- ومن جهة أن الله جعلها مختصة به دون ما سواه.

وهذان نوعان من الأدلة يكثر أفرادهما، وتكثر الآيات والأحاديث في كل واحد من هذين النوعين.

فإذا بيَّنت له ذلك فقد تم البيان في إيضاح أن هذه المسائل من العبادة.

والشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مثَّل لذلك بمثال في الدعاء؛ لأن الدعاء هو الذي يدخل فيه كثير من الصور، **فقال**: ﴿**فَبَيِّنْهَا لَهُ بِقَوْلِكَ: قَالَ اللهُ تَعَالَى**: ﴿ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةًۚ﴾ [الأعراف: ٥٥]﴾، وفي قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(فَبَيِّنْهَا لَهُ بِقَوْلِكَ: قَالَ اللهُ تَعَالَى)** أنَّ حجة الموحد يجب أن تكون دائمًا بالأدلة، وألّا يحتج بحجج عقلية؛ لأنه قد يكون الخصم عنده من العقليات ما ليس عند الموحد فيغلبه؛ إما بتأصيل، أو برد إلى المنطق، أو ما أشبه

ذلك؛ فتضعف حجة الموحد، ولكن يبين له الحجة بأدلة، ثم يوضح له وجه الاستدلال من الدليل.

قال: (فَبَيِّنْهَا لَهُ بِقَوْلِكَ: قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ٱدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥]) ووجه الاستدلال من هذا الدليل: أن الله ﷻ أمرنا بدعائه؛ فيكون الدعاء عبادة؛ لأنه مأمور به، وأمر بدعائه تضرعًا وخفية، وسبب ذلك أن المشركين يدعون آلهتهم التي يعبدونها مع الله أو من دونه جِهارًا برفع الصوت، والله ﷻ حي سميع بصير أقرب إلى الداعي من نفسه ومن عُنق راحلته، فلما أمر الله ﷻ بذلك علمنا أن هذا مخالفة لصنيع المشركين؛ قال ﷻ: ﴿ٱدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ وذلك؛ لأنه سبحانه يعلم السرَّ وأخفى.

وقد قال الحسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ما كان دعاؤهم بينهم وبين ربهم إلا همسًا، أو قال: إلا حديثًا بينهم وبين ربهم، حتى إنه يدعو الداعي والرجل بجنبه لا يسمعه، في حديثٍ له ساقه ابن جرير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسيره، ونقله عنه ـ أيضًا ـ ابن كثير وجماعة[(١)]؛ فالتضرع والخُفْيَة صفة الداعي.

فنقول له: أليس دعاء الرب ﷻ على هذه الحالة عبادة لله ﷻ؟ ﴿**فَلَا بُدَّ أن يَقُولَ: نَعَمْ. والدُّعَاءُ مُخُّ الْعِبَادَةِ**﴾[(٢)]؛ يعني: أن الدعاء لب العبادة، فإن العبادة أنواع، وأعظم أنواعها الدعاء؛ ولهذا قال ﷺ: «**الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ**»[(٣)] تعظيمًا لشأن الدعاء، وكما قال ﷺ: «**الْحَجُّ عَرَفَةُ**»[(٤)]؛ فالدعاء مخ العبادة ومعظمها ولبها؛ ولهذا **قال الشيخ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

---

(١) أخرجه ابن المبارك في الزهد (ص٤٥)، ومن طريقه ابن جرير (٨/ ٢٠٦)، وانظر: تفسير ابن كثير (٢/ ٢٢٢).

(٢) سبق تخريجه (ص٢٢٨).

(٣) سبق تخريجه (ص٢٣٣).

(٤) أخرجه أبو داود (١٩٤٩)، والترمذي (٨٨٩، ٨٩٠)، والنسائي في الكبرى (٢/ ٤٢٤، ٤٣٢، ٤٦٢)، وابن ماجه (٣٠١٥)، والإمام أحمد في المسند (٤/ ٣٠٩) =

﴿فَلَا بُدَّ أن يَقُولَ: نَعَمْ. وَالدُّعَاءُ مِنَ الْعِبَادَةِ﴾ هذه جملة استطرادية، ﴿فَقُلْ لَهُ: إِذَا أَقْرَرْتَ أَنَّهَا عِبَادَةٌ﴾؛ لأنّ الخصم لا بد أن يقر أن دعاء الله وحده عبادة.

قال: ﴿**إِذَا أَقْرَرْتَ أَنَّهَا عِبَادَةٌ، وَدَعَوْتَ اللهَ لَيْلًا وَنَهَارًا، خَوْفًا وَطَمَعًا، ثُمَّ دَعَوْتَ فِي تِلْكَ الْحَاجَةِ نَبِيًّا، أَوْ غَيْرَهُ**﴾ تبدأ تناقشه في تعريف العبادة كما قدمنا، تقول: إذا دعوت الله وحده ليلًا ونهارًا في حاجة خوفًا وطمعًا، ثم في هذه الحاجة بعينها سألت الوليَّ أو الميت أو صاحب السّر، أو صاحب المشهد، أو صاحب القبة، أو ما أشبه ذلك، دعوته وسألته هذا السؤال، هل يكون هذا شركًا في العبادة أم لا؟ فلا بد أن يقول: نعم. إلا أن يكون مكابرًا، لا بد أن يقول: نعم؛ لأن عين الشيء سأله الله ﷻ ودعا به الله وحده طمعًا وخوفًا ورجاءً ليلًا ونهارًا، ثُم تَوَجَّه به إلى غير الله في الحاجة عينها، فلا بد أن يقول: نعم، سألتُ الله الحاجة وسألتُ الولي الحاجة، فيقول: نعم هذا شرك بالله ﷻ.

لهذا **قال الشيخ** رحمه الله: ﴿**فَقُلْ لَهُ: إِذَا أَقْرَرْتَ أَنَّهَا عِبَادَةٌ، وَدَعَوْتَ اللهَ لَيْلًا وَنَهَارًا، خَوْفًا وَطَمَعًا، ثُمَّ دَعَوْتَ فِي تِلْكَ الْحَاجَةِ نَبِيًّا، أَوْ غَيْرَهُ، هَلْ أَشْرَكْتَ في عِبَادَةِ اللهِ غَيْرَهُ؟ فَلَا بُدَّ أن يَقُولَ: نَعَمْ. فَقُلْ لَهُ: فَإِذَا عَمِلتَ بِقَولِ اللهِ تَعَالَى:** ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]﴾ هذه صورة ثانية، الصورة الأولى في الدعاء، والصورة الثانية في النحر.

قال: ﴿**فَقُلْ لَهُ: فَإِذَا عَمِلتَ بِقَولِ اللهِ تَعَالَى:** ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]﴾؛ يعني: انحر لربك ولا تنحر لغيره؛ كما قال ﷻ: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٦٢، ١٦٣]، قل له: إذا نحرتَ لله وحده، وذكرتَ اسم الله

= من حديث عبد الرحمٰن بن يعمر الديلي رضي الله عنه.

على الذبيحة، ونحرت الإبل أو البقر أو ذبحت الذبائح متقربًا بها إلى الله ﷻ هل هذا عبادة؟ فسيقول: نعم هذا من أعظم العبادات؛ لأن الذبح في الأضاحي والنحر في الحج وأشباه ذلك، هذا من أعظم العبادات لله ﷻ. ﴿**فَقُلْ لَهُ: إِذَا نَحَرْتَ لمخْلُوقٍ**﴾؛ يعني: تقربت بهذا الدم لمخلوق؛ كما فعلت بأن تقربت بدم آخر لله فتقربت بالدم لمخلوق، فما الفرق بين هذا وهذا؟

الجواب: لا فرق؛ لأنك تقربتَ بالذبح الأول لله، وبالذبح الثاني تقربت للنبي أو لولي أو لصالح، أو لجني تخاف شره، أو لساحر، أو ما أشبه ذلك، ﴿**هَلْ أَشْرَكْتَ فِي هَذِهِ الْعِبَادَةِ غَيْرَ اللهِ؟ فَلَا بُدَّ أن يُقِر ويَقُولَ: نَعَمْ**﴾؛ لأنه لا مفرّ له، فعين الفعل فعلته لله، والفعل عينه فعلته لغير الله، فهل هذا شرك أم لا؟ فلا بد أن يقول: إن هذا النوع عبادة لغير الله؛ لأني قصدت بها غير الله، وذاك عبادة لله؛ لأني قصدت بها الله ﷻ.

ولا يمكن أن يقول في الصورة الثانية: إن هذا ليس بعبادة، ولم أقصد بها غير الله؛ لأنه حين فعل تقرُّبًا إلى الله بالذبح أقر بأن الذبح عبادة، وحين توجه إلى غير الله بهذا الذبح وإراقة الدم أقرّ بأن هذه العبادة توجه بها لغير الله، فلا بد إذًا أن يقول للحجة: نعم. وهذا تمام الوجه الأول من هذا الاحتجاج، وهو ظاهر بين قوي في أن يُتدرج مع المشرك، ومع هذا الذي يَعبد غير الله، ويدعو غير الله، ويستغيث بغير الله ـ نعوذ بالله من الخذلان ـ أو يذبح لغير الله، أو أنواع الصور الشركية، فإنه يُتدرج معه في هذا حتى يُقر بأنّ الحجة واضحة، وأنه إذا فعل ذلك فقد عَبَد مع الله ﷻ غيره، نسأل الله السلامة والعافية.

وعلى هذا الاحتجاج ولا بد أن يقر، وما أُمر به فهو عبادة، هذا باتفاق العلماء، فإنْ جادلت عالمًا فإنه إن لم يكن مكابرًا؛ فسيُقر بأن ما أمر به عبادة؛ لأنّ الله ﷻ لا يأمر بشيء ويكون مباحًا إلا ويكون عبادة،

إما أن تكون عبادة واجبة، أو أن تكون عبادة مستحبة يترتب عليها الثواب.

وإذا كان ليس بعالم فتدرجه مثل ما ذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حتى ولو كان عالمًا فإنك إذا ذكرت هذه الحجج مع المقدمات التي سبقت، فإنها أبلغ ما يكون من الحِجاج معه.

وينبغي أن تلاحظ أن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ اختار هذا النوع من الحجاج لتجربته ولكثرة ما جادل مِنَ المشركين؛ فهو أعلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالحجة الأقوى، وبالشُّبه التي أدلى بها الخصوم، وكيف تُكْشَف هذه الشُّبه، **هذا نوع**.

النوع الثاني: **قال**: ﴿**وَقُلْ لَهُ أَيْضًا**﴾ وهذا وجه آخر من الحجة ﴿**الْمُشْرِكُونَ الَّذِينَ نَزَلَ فِيهِمُ الْقُرْآنُ هَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْمَلَائِكَةَ، وَالصَّالِحِينَ، وَاللَّاتَ، وَغَيْرَ ذَلِكَ؟**﴾ فإنه: ﴿**لَا بُدَّ أن يَقُولَ: نَعَمْ**﴾ إن كان عارفًا لما حصل من المشركين، وإن كان غير عالم بذلك فتُقيم عليه الحجة بإيضاح حال شرك المشركين بما سبق بيانه في هذا الشرح، فإذا أقمت عليه ذلك وأوضحته، فلا بد أن يقول: نعم؛ لأن القرآن أوضح ذلك أتم إيضاح.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿**فَقُلْ لَهُ: وَهَلْ كَانَتْ عِبَادَتُهُمْ إِيَّاهُمْ إِلَّا في الدُّعَاءِ، وَالذَّبْحِ، وَالالْتِجَاءِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ؟**﴾ عبادتهم لآلهتهم فيم كانت؟ إنما كانت في الدعاء، كانوا يدعونهم؛ كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، يعني: ما ندعوهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى، وكانوا يذبحون لغير الله، كما في حديث ثَابِت بن الضَّحّاكِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «أنَّ رَجُلًا نَذَرَ أنْ يَنْحَرَ إبِلًا بِبُوَانَةَ، فسأل النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال له: «**هَلْ كَانَ فِيهَا وَثَنٌ مِنْ أوْثَانِهم؟**»، قَالَ: لَا، قالَ: «**فهَلْ كَانَ فِيهَا عِيدٌ مِنْ أعْيَادِهِمْ؟**»، قال: لَا، قَالَ: «**فأوْفِ بِنَذْرِكَ**»[1]،

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٣١٣)، والطبراني في الكبير (٢/ ٧٥)، والبيهقي في الكبرى (١٠/ ٨٣).

فدل قوله: «**هَلْ كَانَ فِيهَا وَثَنٌ مِنْ أَوْثَانِهِم؟**» على أنهم كانوا يذبحون للأوثان، فإذًا تَعَبُّدُ المشركين بالذبح وبالنذر وبالدعاء ونحو ذلك هذا أمر معروف، ولم يكن شركهم من جهة أنهم يصلون، أو يزكون، أو يحجون لهذه الآلهة؟ لا؛ بل كانوا يحجون لله، وكانوا يصلون لله صلاة، وكانوا يغتسلون من الجنابة، وكانوا يذكرون الله، ونحو ذلك ـ مما سبق بيانه من أنواع العبادات في أول هذا الشرح ـ إنما كان شركهم من جهة أنهم يدعون غير الله، ويذبحون لغير الله، ويلتجئون لغير الله، ويتخذون تلك الآلهة والأولياء والأنبياء وُسطاء بينهم وبين الله ﷻ.

قال: ﴿**وَهَلْ كَانَتْ عِبَادَتُهُمْ إِيَّاهُمْ إِلَّا في الدُّعَاءِ، وَالذَّبْحِ، وَالالْتِجَاءِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ؟ وَإِلَّا فَهُمْ مُقِرُّونَ أَنَّهُمْ عَبِيدُهُ، وَتَحْتَ قَهْرِ اللهِ**﴾؛ يعني: بما قال الله ﷻ في آيات كثيرة في إقرار المشركين بالربوبية، ﴿**وَأنَّ اللهَ هُوَ الَّذِي يُدَبِّرُ الأَمْرَ، وَلكِنْ دَعَوْهُمْ، وَالْتَجَؤُوا إِلَيْهِمْ لِلجَاهِ والشَّفَاعَةِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ جِدًّا**﴾، لا شك أنه ظاهر جدًّا، وحجة واضحة مبنية على فهم حال المشركين، وقد أوضحنا حالهم مفصلًا في أول شرح هذا الكشف المبارك.



فَإِنْ قَالَ: أَتُنْكِرُ شَفَاعَةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَتَبْرَأُ مِنْهَا؟ فَقُلْ: لَا أُنْكِرُهَا، وَلَا أَتَبَرَّأُ مِنْهَا؛ بَلْ هُوَ ﷺ الشَّافِعُ الْمُشَفَّعُ، وَأَرْجُو شَفَاعَتَهُ، وَلَكِنَّ الشَّفَاعَةَ كُلَّهَا للهِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٤]، وَلَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ إِذْنِ اللهِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وَلَا يَشْفَعُ فِي أَحَدٍ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَأْذَنَ اللهُ فِيهِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، وَهُوَ لَا يَرْضَى إِلَّا التَّوْحِيدَ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]، فَإِذَا كَانَتِ الشَّفَاعَةُ كُلُّهَا للهِ، وَلَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ إِذْنِهِ، وَلَا يَشْفَعُ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا غَيْرُهُ فِي أَحَدٍ حَتَّى يَأْذَنَ اللهُ فِيهِ، وَلَا يَأْذَنُ الله تعالى إِلَّا لأَهْلِ التَّوْحِيدِ؛ تَبَيَّنَ أَنَّ الشَّفَاعَةَ كُلَّهَا للهِ، وَأَطْلُبُهَا مِنْه ـ سُبْحَانَهُ ـ فَأَقُولُ: اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنِي شَفَاعَتَه، اللَّهُمَّ شَفِّعْهُ فِيَّ، وَأَمْثَالُ هَذَا.

الشَّرح

شفاعة النبي ﷺ جنس تحته أنواع، فهو ﷺ يشفع يوم القيامة في أنواع من الشفاعة، أعظمها وأجلُّها شفاعته ﷺ في أهل الموقف[1] أن يُعَجَّل لهم الحساب بعد أن نالهم من الكرب والشدة ما جعلهم يستغيثون

(١) حديث الشفاعة أخرجه البخاري (٣٣٤٠، ٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفي الباب من حديث أنس، وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما.

به ﷺ في عرصات القيامة في ذلك الموقف العظيم، وهذا هو المقام المحمود الذي خصّ الله ﷻ به محمدًا ﷺ(١)؛ كما قال ﷻ: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩]، وهذا المقام المحمود هو: شفاعته ﷺ في الناس جميعًا؛ لكي يُفْصَلَ بينهم، ولكي يعجل لهم الحساب؛ ولهذا جاء في حديث جابر رضي الله عنه وغيره أنَّ النبي ﷺ قال: «**مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ**» في الدعاء المعروف بعد الأذان: «**اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ، وَالصَّلَاةِ الْقَائِمَةِ، آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ؛ حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»(٢)؛ وذلك أنه سأل الله ﷻ لنبيِّه ﷺ المقام المحمود، وسأل له الوسيلة والفضيلة، وهي متحققة للنبي ﷺ؛ ولكن السائل إذا دعا الله ﷻ بذلك وسألها للنبي ﷺ، ففي سؤاله ذلك له ﷺ أنواع من العبادات التي بها استحق أن تَحِلَّ له شفاعة المصطفى ﷺ، منها: يقينه بما وعد ﷻ نبيه، وحبه للمصطفى ﷺ، ودخوله في أمته، ورغبته ومحبته أن يكون ﷺ أنفع الخلق للناس يوم القيامة، وهو ﷺ كذلك إذْ خصه الله ﷻ بالشفاعة، وقد قال ﷺ: «**لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ، فَتَعَجَّلَ كُلُّ نَبِيٍّ دَعْوَتَهُ، وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يوم الْقِيَامَةِ؛ فَهِيَ نَائِلَةٌ - إن شَاءَ الله - مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا**»(٣)، وهذا يحصل بالشفاعة العظمى،

---

(١) كما في حديث الشفاعة الذي رواه البخاري (٧٤٤٠) من حديث أنس رضي الله عنه، وفيه: (ثم تلا هذه الآية ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩]، قال: وهذا المقام المحمود الذي وعده نبيّكم ﷺ).

(٢) أخرجه البخاري (٦١٤) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (٦٣٠٤)، ومسلم (١٩٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفي الباب من حديث أنس وجابر رضي الله عنهما.

ويحصل أيضًا بالشفاعة الخاصة للمؤمنين ممن دخلوا النار أن يخرجوا منها، وممن استحق الجنة أن يدخل الجنة[(١)].

فهو ﷺ يشفع لأناس استحقوا النار أن لا يدخلوها، ويشفع لأناس دخلوا النار أن يخرجوا منها، ويشفع لمن استحق الجنة أن يدخلها ولا يتأخر عنها.

كذلك اختص ﷺ بشفاعة لكافر، وهي شفاعته في عمه أبي طالب حتى يُخفف عنه من العذاب[(٢)]؛ فالنبي ﷺ أُعطي أنواعًا من الشفاعات في ذلك المقام العظيم يوم القيامة[(٣)].

وهنا **قال**: ﴿**فَإِنْ قَالَ: أَتُنْكِرُ شَفَاعَةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَتَبْرَأُ مِنْهَا؟**﴾ هذا يشمل إنكار الشفاعة العظمى، والشفاعات الأُخَر: الشفاعة في أهل المعاصي ألا يدخلوا النار، والشفاعة فيمن دخل النار واستحقها ودخلها أن يخرجه الله ﷻ منها، والشفاعة في أقوام تساوت حسناتهم وسيئاتهم أن يدخلهم ربهم ﷻ الجنة، . . . وأشباه هذا.

---

(١) كما في الحديث الذي أخرجه مسلم (٣٣٣) (١٩٧) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**آتِي بَابَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَسْتَفْتِحُ، فَيَقُولُ الْخَازِنُ: مَنْ أَنْتَ؟ فَأَقُولُ: مُحَمَّدٌ، فَيَقُولُ: بِكَ أُمِرْتُ لَا أَفْتَحُ لِأَحَدٍ قَبْلَكَ**».

(٢) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري (٣٨٨٣، ٦٢٠٨)، ومسلم (٢٠٩) عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رضي الله عنه، أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلْ نَفَعْتَ أَبَا طَالِبٍ بِشَيْءٍ؛ فَإِنَّهُ كَانَ يَحُوطُكَ وَيَغْضَبُ لَكَ؟ قَالَ: «**نَعَمْ، هُوَ فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ، وَلَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ**».

وكما في الحديث الذي أخرجه البخاري (٣٨٨٥، ٦٥٦٤)، ومسلم (٢١٠): عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ ذُكِرَ عِنْدَهُ عَمُّهُ أَبُو طَالِبٍ فَقَالَ: «**لَعَلَّهُ تَنْفَعُهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ فَيُجْعَلُ فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ يَبْلُغُ كَعْبَيْهِ، يَغْلِي مِنْهُ دِمَاغُهُ**».

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ١٤٦).

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿**فَإِنْ قَالَ: أَتُنْكِرُ شَفَاعَةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَتَبْرَأُ مِنْهَا؟ فَقُلْ: لَا أُنْكِرُهَا، وَلَا أَتبرَّأُ مِنْهَا؛ بَلْ هُوَ ﷺ الشَّافِعُ الْمُشَفَّعُ**﴾، (**الشَّافِعُ**)؛ يعني: لما أعطاه الله جَلَّ وَعَلَا، (**الْمُشَفَّعُ**) فيمن شفع له ﷺ، فإنه لا يشفع في أحد يوم القيامة إلا أعطاه الله جَلَّ وَعَلَا ما سأله، وإلا أعطاه الله جَلَّ وَعَلَا ما شفع فيه، حتى الكافر ـ عمُّه ـ، فإنه يشفع فيه ﷺ، ويخفّف عنه من العذاب بسبب شفاعته ﷺ، فهو ﷺ الشافع، وهو ﷺ المشفَّع، ونرجو أن نكون ممن شفّع الله جَلَّ وَعَلَا فيهم نبيّه ﷺ، ونأخذ بأسباب تلك الشفاعة، فإن شفاعة المصطفى ﷺ فيمن يشفع فيه هي بإذن الله ـ كما سيأتي ـ ولا تكون إلا فيمن رضيه الله جَلَّ وَعَلَا، وهذا يعني: أن يبلغ العبد الأسباب التي بها يكون المصطفى ﷺ شفيعًا له، وهذه الأسباب كثيرة جاء بيانها في سُنَّة محمد ﷺ[1].

قال: ﴿**وَأَرْجُو شَفَاعَتَهُ**﴾ وكوننا نرجو شفاعة المصطفى ﷺ ونسأل ذلك ببذل الأسباب الشرعية في هذا، لا يعني أن نسأل الشفاعة ممن لا يملكها ابتداءً؛ بل الذي يملك الشفاعة هو الله جَلَّ وَعَلَا؛ لظاهر قول الله جَلَّ وَعَلَا: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٤]، واللام هنا لام الملكية، فالشفاعة ملك لله جميعًا، وجميع أنواعها يملكها الرب جَلَّ وَعَلَا، ويعطيها من شاء بشرط الإذن والرضا كما سيأتي.

قال: ﴿**وَلكِنَّ الشَّفَاعَةَ كُلَّهَا للهِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٤]**﴾. والشفاعة معناها: ضم الداعي والسائل طلبه إلى طلب سائل آخر ليتحقق طلبه، ويكون الشافع ـ يعني: الثاني ـ أقوى من الأول. هذا في مقتضى اللغة، وهي مأخوذة من الشفع وهو ضد الوِتْر؛

---

(١) منها ما رواه البخاري (٩٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «**أَسْعَدُ الناس بِشَفَاعَتِي يوم الْقِيَامَةِ من قال: لَا إِلَهَ إلا الله خَالِصًا من قَلْبِهِ أو نَفْسِهِ**».

كما قال ﷻ: ﴿وَالْفَجْرِ ۝ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝ وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ﴾ [الفجر: ١ ـ ٣]؛ فالشفع مغاير للوتر، وسُمِّي الشافع شافعًا والشفيع شفيعًا؛ لأنه صار بالنسبة للسائل زوجًا وشَفْعًا بعد أن كان الطالب والسائل واحدًا، فشفع طلبه؛ يعني: صار هذا الشافع ثانيًا في السؤال، فبدل أن يطلب الشيء واحد في الشفاعة صار الطالب له اثنين، الأول صاحب الحاجة، والثاني صاحب الشفاعة.

فإذًا الشفاعة حقيقتها ضم الشافع طلَبه لطلب السائل ليحقق له مراده، وهذا عامّ في موارد الشفاعة في اللغة(١).

فإذًا: على هذا تكون الشفاعة ممن يمكنه ذلك، فإذا دعا الداعي في الدنيا لأخ من إخوانه أو لمن دعا له، فإنه شافع له بالدعاء، يعني: أنه سأل الله ﷻ أن يعطي فلانًا مطلوبه الذي هو كذا وكذا، وكما جاء في حديث الأعمى المروي في السنن بإسناد حسن أن النبي ﷺ لما جاءه الأعمى يشكو حاله، علمه دعاءً، وقال له أن يقول: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ** ﷺ»(٢) وهذا يعني: أنه يجعل دعاء المصطفى ﷺ في حياته شافعًا له؛ يعني: دعا هو بما أوصى ﷺ، ثم رغب في أن يكون الشافع له محمدًا ﷺ، يعني: الداعي له بما أراده من الرب ﷻ.

فإذا كان كذلك؛ صارت حقيقة الشفاعة قائمة على أن الشافع

---

(١) انظر: مادة (شفع) في: العين (١/ ٢٦٠)، وتهذيب اللغة (١/ ٢٧٧)، والصحاح (٣/ ١٢٣٨)، ومقاييس اللغة (٣/ ٢٠١)، ولسان العرب (٨/ ١٨٣).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٥٧٨)، وقال: (هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه)، والنسائي في الكبرى (٦/ ١٦٩)، والإمام أحمد في المسند (٤/ ١٣٨)، وابن خزيمة (٢/ ٢٢٥)، والحاكم في المستدرك وصححه (١/ ٤٥٨).

يطلب كما طلب الأول، وأنه لا يشفع إلا فيمن رضي أن يشفع له، لا يشفع ممن طلب منه الشفاعة رغْمًا عنه؛ يعني: إذا سأل سائل آخر أن يشفع له فالشافع لا يشفع إلا إذا رغِب أن يشفع، وليس كل من طلب الشفاعة من الناس، من فلان، من النبي ﷺ، من أهل العلم، أن يجاب إلى طلبه، فيشفع فيه المصطفى ﷺ، ويشفع فيه العلماء، . . . إلى آخر ذلك بالدعاء في الدنيا، فإنه قد يطلب من الشافع أن يشفع فيقول الشافع: لا أشفع لك، والمصطفى ﷺ هو الذي أنزل الله ﷻ عليه قوله: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]؛ ولهذا **قال الشيخ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿**وَلَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ إِذْنِ اللهِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى**: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]﴾.

وإِذْن الله في القرآن وفي الشفاعة **نوعان**(١):

الأول: إذن قدري كوني.

الثاني: إذن شرعي ديني.

فحصول الشفاعة لا يكون إلا بعد أن يأذن الله بالنوعين.

فالأول الإذن الشرعي: يعني: أن يكون هذا المشفوع له ممن أذن

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الحسنة والسيئة: (ص١٣١ ـ ١٣٤)، ومجموع الفتاوى (١٤/ ٣٨٣ ـ ٣٨٦): (الإذن نوعان: إذن بمعنى المشيئة والخلق، وإذن بمعنى الإباحة والإجازة، فمن **الأول**: قوله في السحر: ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٢]، فإن ذلك بمشيئة الله وقدرته، وإلا فهو لم يبح السحر. . . **والنوع الثاني**: قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ۝٤٥ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ﴾ [الأحزاب: ٤٥، ٤٦]، وقوله: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر: ٥]، فإن هذا يتضمن إباحته لذلك، وإجازته له، ورفع الجناح والحرج عن فاعله، مع كونه بمشيئته وقضائه، فقوله: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥] هو هذا الإذن الكائن بقدره وشرعه)اهـ.

شرعًا أن يُشفع فيه، ومعلوم أن الله ﷻ نهى المؤمنين أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولي قربى، فقال ﷻ في سورة براءة: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَن يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَىٰ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴿١١٣﴾ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ ۚ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾ [التوبة: ١١٣، ١١٤]؛ فدل هذا على أن الشرع نهى أن يُستغفر للمشرك؛ يعني: أن يشفع في مغفرة الذنوب عند الله ﷻ لأهل الشرك.

وإذا كان كذلك؛ فإن اشتراط الإذن الشرعي يعني: أن من طلب الشفاعة من النبي ﷺ في الدنيا وهو من أهل الشرك، أو في الآخرة وهو من أهل الشرك؛ فإنه لم يؤذن الإذن الشرعي في أن يُشفَّع فيهم، أو أن يسأل الشفاعة لهم، وكذلك في البرزخ ـ وهو حياة خاصة بين الحياتين الأولى والآخرة ـ فإن من سأل النبي ﷺ الشفاعة وهو في قبره، فقد سأل ما لم يؤذن به شرعًا؛ ولهذا الصحابة رضي الله عنهم ما سألوا النبي ﷺ في الشفاعة بعد موته، وكذلك ما سألوا شهداء أُحد الشفاعة، والشهداء يشفعون يوم القيامة كما جاء في الحديث[1]؛ لأن الشفاعة مشروطة بالإذن الشرعي، ولو حصل من أحد أنه طلب الشفاعة، فإنه لو فُرض أنه ﷺ يشفع في البرزخ، فإنّ هذا الذي طلب الشفاعة أشرك حيث سأل الشفاعة بما لم يؤذن به في الشرع؛ لأنه طلب الشفاعة ممن لم يؤذن له في ذلك، والشفاعة كلها لله ﷻ.

فتحصَّل لنا من الشرط الأول وهو الإذن أنه ينقسم إلى **قسمين**:

---

(١) أخرجه الترمذي (١٦٦٣) وقال: (حديث حسن صحيح غريب)، وابن ماجه (٢٧٩٩)، والإمام أحمد في المسند (٤/ ١٣١) من حديث المقداد بن معد يكرب رضي الله عنه، وفيه: «**لِلشَّهِيدِ عِنْدَ اللهِ سِتُّ خِصَالٍ**»، ومنها: «**وَيُشَفَّعُ في سَبْعِينَ من أَقَارِبِهِ**».

الأول: الإذن الشرعي، وهو أنْ يكون الله ﷻ أذِنَ للشافع أن يشفع الإذن الشرعي، وكذلك أذن للمستشفع أن يطلب الشفاعة الإذن الشرعي. وربنا ﷻ قال في الشافع: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]؛ يعني: لا أحد يشفع عند الله ﷻ إلا بعد أن يأذن الله ﷻ الإذن الشرعي، فإن أهل الإيمان من الرسل والأنبياء والصالحين والملائكة لا يشفعون لمن لم يؤذن له شرعًا ممَّن خالف الشرع وطلب الشفاعة من غير الله؛ لأن الله ﷻ قال: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٤].

فإذًا طلب الشفاعة مَنهيٌّ عنه بقوله: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ١١٣]، وطلب الشفاعة معناه: طلب الدعاء، فالشفاعة وطلب الدعاء واحد، فإذا جاء أحد إلى قبر وقال لصاحب القبر: أسألك أن تدعو الله لي. معناه: أنه سأل الشفاعة فهي بمنزلة قوله: أسألك أن تشفع لي؛ لأن الشفاعة هي طلب الدعاء؛ ضم الشافع طلبه إلى المشفوع له، فقول القائل لأحد: أسألك أن تدعو لي (يعني: أن تشفع لي)، وهذا بالنسبة للأموات مهما علت مرتبتهم فإنه لا يجوز، وطلبها منهم لا يوافق إذن الله ﷻ الشرعي.

الثاني: الإذن الكوني القدري: يعني: أنَّ الشافع عند الله ﷻ لا يشفع ابتداءً، كما هو الحال في الدنيا في أحوال الشافعين عند البشر، يأتي ويطلب سواءً كان المشفوع عنده يرضى بهذه الشفاعة أو لا يرضى، يرغب فيها أو لا يرغب، هذا من حال أهل القصور حال أهل الفقر والمسكنة - يعني: هم أهل الدنيا -.

أما ربنا ﷻ ذو الكمال المطلق، وذو الإحسان إلى خلقه، وذو الغنى التام، وذو القدرة التامة ﷻ؛ فإنه لا يشفع أحد عنده ابتداءً؛ بل لا يشفع أحد حتى يأذن الله للشافع أن يشفع الإذن الكوني القدري؛ يعني: يعلم الله ﷻ أنّ هذا يريد أن يشفع، فيقول له: «**اشفع**»؛ كما ثبت

في الصحيح أنه ﷺ إذا كانت الشفاعة العظمى يوم القيامة ويأتيه الناس قال ﷺ: «**فَآتِي تَحْتَ الْعَرْشِ، فَأَقَعُ سَاجِدًا لِرَبِّي** ﷻ، **ثُمَّ يَفْتَحُ الله عَلَيَّ مِنْ مَحَامِدِهِ وَحُسْنِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ شَيْئًا لم يَفْتَحْهُ عَلَى أَحَدٍ قَبْلِي**»(١) يخر ساجدًا، فيبتدئ بالحمد والثناء على الله ﷻ، والله سبحانه يعلم أنه يريد أن يشفع، ولا يشفع ابتداءً؛ لأنه لا بد من الإذن الكوني، لا بد أن يقال له: «**اشفع**»، قال ﷺ: «**ثُمَّ يُقَالُ: يَا مُحَمَّد! ارْفَعْ رَأْسَكَ، سَلْ تُعْطَهْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ**»(٢)، فهذا يدل على أن الشفاعة يوم القيامة لا يبتدئ بها أهلها حتى يأذن الله ﷻ لهم في أن يشفعوا، وهذا أصل عظيم في هذا الباب.

إذًا الإذن الكوني القدري ـ بالدليل الذي سبق ـ يدلُّ على أن هذا الذي شفع لا يملك الشفاعة، وإنما هو محتاج لأنْ يشفع كما أنّ الطالب محتاج في أن يُشفع له، والله ﷻ هو الذي يملك الشفاعة، فالنبي ﷺ لا يملكها فيشفع شفاعة من يملك، وإنما هو يرجو أن يُقبل منه أن يشفع، كما جاء في هذا الحديث ودِلالته واضحة على ما ذكرنا.

إذًا قوله ﷻ: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]؛ يعني: لا أحد يشفع عند الله ﷻ إلا بإذنه الشرعي وبإذنه القدري؛ فإن شفع من لم يأذن الله فيه شرعًا، فإنه لا تقبل شفاعته، مثل ما شفع نوح عليه السلام في ابنه قال: ﴿رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ﴾

---

(١) كما في حديث الشفاعة الذي ورد بعدة ألفاظ، منها: ما رواه البخاري (٧٥١٠)، ومسلم [٣٢٢ (١٩٣)]، و[٣٢٦ (١٩٢)] بلفظ أتمّ، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه. ورواه البخاري (٤٧١٢) ومسلم [٣٢٧ (١٩٤)]، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. ورواه البخاري (٧٤٣٩)، ومسلم [٣٠٢ (١٨٣)]، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) الحديث السابق.

[هود: ٤٥]؛ فأجابه ربنا ﷻ بقوله: ﴿قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيۡرُ صَٰلِحٖۖ فَلَا تَسۡـَٔلۡنِ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۖ إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ ٤٦﴾ [هود: ٤٦]؛ فدلَّ على أنه إذا ابتدأ أحد في أن يشفع فيمن لم يُؤذن له بالشفاعة شرعًا؛ فإنه لا تقبل شفاعته وترد عليه، وأما الإذن الكوني فإنه في الآخرة لا يحصل ـ يعني: بعد الموت ـ، فلا تحصل الشفاعة ولا تقع إلا بعد الإذن الكوني.

أما في الدنيا فإنه قد يشفع أحد فيؤذن له كونًا بالشفاعة بحسَب إرادته، فيبتدئ بالشفاعة ثم ترد عليه إن لم تكن شفاعته موافقة للإذن الشرعي، أو لم تكن شفاعته موافقة لحكمة الله ﷻ.

فتحصّل من هذا أن الشفاعة لها من حيث الزمن **حالان**:

أولًا: في الدنيا؛ فإن الإذن الكوني للشافع يحصل بإرادة الشافع، فقد يشفع والله ﷻ يأذن ـ سبحانه ـ ولو كانت حكمته في أنْ يرد هذا الشافع في الدنيا، مثل ما حصل من شفاعة نوح عليه السلام في ابنه، ومثل شفاعة إبراهيم عليه السلام في أبيه، ومثل شفاعة النبي ﷺ في عمه؛ فأنزل الله ﷻ: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ وَلَوۡ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرۡبَىٰ﴾ [التوبة: ١١٣].

ثانيًا: بعد الممات؛ فإنه لا يبتدئ أحد الشفاعة ـ يعني: في يوم القيامة ولا في البرزخ ـ حتى يأذن الله ﷻ، ومعلوم أن الله ﷻ لا يأذن في وقوع الشرك، ولا يأذن إذنًا كونيًّا ولا إذنًا شرعيًّا في حصول ذلك من الأموات؛ لكن من الأحياء قد يبتدئون ويطلبون ذلك؛ لأن الحياة الدنيا دار تكليف؛ فيأذن الله ﷻ كونًا بحصول ما لم يأذن به شرعًا.

فقوله ﷻ: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، معناها: لا أحد يشفع عند الله إلا بإذنه؛ وذلك لكمال قدرته ﷻ وقهره

وجبروته، وكمال مُلكه، وكمال عزته، وكمال صفاته ـ سبحانه ـ وأسمائه، أما الخلق فقد يُشفع عندهم بلا إذن منهم.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك: ﴿**وَلَا يَشْفَعُ فِي أَحَدٍ**﴾، يعني: النبي ﷺ أو ﴿**يُشَفَّع فِي أَحَدٍ**﴾؛ يعني: من جميع أنواع الشفاعات ﴿**إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَأْذَنَ اللهُ فِيهِ**﴾، هذا إذن آخر، أو باعتبارٍ آخر الإذن ينقسم إلى قسمين[١]:

الأول: إذن للشافع أن يشفع.

الثاني: إذن للمشفوع فيه أن يشفع له.

قال: ﴿**وَلَا يَشْفَعُ فِي أَحَدٍ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَأْذَنَ اللهُ فِيهِ**﴾؛ يعني: في حق المشفوع له أن يشفع، أما أن يشفع لكل أحد، والله جَلَّ وَعَلَا لا يأذن لهذا أن يُشفع له، فإن هذا لا يحصل، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يرضى إلا بالشفاعة لأهل التوحيد كما سيأتي.

قال: ﴿**كَمَا قَالَ تَعَالَى:** ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]﴾ ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ﴾؛ يعني: الملائكة، فلا يشفعون فيمن يريدون ـ كما يظن أهل الشرك ـ بل لا يشفعون إلا لمن رضي الله جَلَّ وَعَلَا قولَه وعملَه فيمن ارتضاهم ربنا جَلَّ وَعَلَا، والله سبحانه لا يرضى إلا لأهل التوحيد، كما ثبت في الصحيح من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه ﷺ قال: «**أَسْعَدُ الناس بِشَفَاعَتِي يوم الْقِيَامَةِ من قال: لَا إِلَهَ إلا الله خَالِصًا من قَلْبِهِ أو نَفْسِهِ**»[٢].

---

(١) قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في إغاثة اللهفان (١/ ٢٢١): (فأخبر أنه لا يحصل يومئذٍ شفاعة تنفع إلا بعد رضاء قول المشفوع له، وإذنه للشافع فيه، فأما المشرك فإنه لا يرتضيه ولا يرضى قوله، فلا يأذن للشفعاء أن يشفعوا فيه، فإنه سبحانه علقها بأمرين: رضاه عن المشفوع له، وإذنه للشافع، فما لم يوجد مجموع الأمرين لم توجد الشفاعة)اهـ.

(٢) سبق تخريجه (ص٢٤٤).

فقوله: «**أَسْعَدُ الناس بِشَفَاعَتِي**»، قال العلماء: (**أَسْعَدُ**) هنا جاءت على أفعل التفضيل لكن معناها الوصف لا التفضيل. يعني: سعيد الناس «**بِشَفَاعَتِي يوم الْقِيَامَةِ من قال: لَا إِلهَ إلا الله خَالِصًا من قَلْبِهِ أو نَفْسِهِ**»، فـ(**أَسْعَدُ**) هنا بمعنى: سعيد؛ كقوله ﷻ: ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٤]، ومعلوم أن مقيل أهل النار ليس فيه حُسْنٌ بل هو قبيح وشر وعذاب عليهم، فقوله: ﴿وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾؛ يعني: حسنًا مقيلهم.

فهذا معلوم في اللغة أن أفعل قد تخرج عن بابها إلى الوصف(١)، وهذا كقوله: «**أَسْعَدُ الناس بِشَفَاعَتِي**»، فسعيد الناس بشفاعته ﷺ أهل التوحيد، والذين يرضاهم الله ﷻ ورضي لهم قولًا هم أهل التوحيد، فإذا كان كذلك فمن سأل الشفاعة من لا يملكها فإنه ليس ممن رضي الله قوله ولا رضي عمله؛ لأن الله ﷻ نهانا عن ذلك؛ ولأن الصحابة ﭫ لم يفعلوا ذلك.

قال ﷻ: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، وهذا هو **الشرط الثاني**: وهو شرط الرضا؛ فإن الشفاعة لا تنفع عند الله ﷻ إلا بتحقق شرطين: الإذن والرضا.

والرضا نوعان أيضًا:

الأول: رضا عن الشافع؛ فالذين يشفعون هم الذين رضي الله عنهم، وهم الأصناف الذين جاء ذكرهم في الأحاديث: الأنبياء ـ وأولهم محمد ﷺ(٢) ـ

---

(١) قال ابن كثير في تفسيره (٢/ ٧٥): (وهذا من باب استعمال أفعل التفضيل فيما ليس في الطرف الآخر مشاركة).

(٢) كما في حديث أبي سعيد الخدري ﭬ الذي أخرجه مسلم (١٨٣) أن النبي ﷺ قال: «**شَفَعَتْ الْمَلَائِكَةُ، وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ، وَشَفَعَ الْمُؤْمِنُونَ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ**».

والعلماء، والشهداء، والصالحون[1]. هؤلاء هم الذين يشفعون فرضي الله ﷻ قولهم.

الثاني: رضًا عن المشفوع له، وهذا الرضا قد يكون رضًا عن مآل حاله؛ لأنه من أهل الإسلام، وقد يكون رضًا في الشفاعة لحكمة يعلمها ﷻ، وهذا إخراج لحال أبي طالب.

قال: ﴿﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، **وهو ـ سبحانه ـ لا يرضى إلا التوحيد**﴾؛ لدلالة الحديث الذي ذكرنا، وكذلك دلالة قول الله ﷻ: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥]، وكقوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]؛ يعني: الاستسلام لله بالتوحيد، والانقياد له بالطاعة، والبراءة من الشرك وأهله[2]، هذا هو الإسلام وهو التوحيد الذي جاء به الأنبياء والرسل جميعًا.

فإذًا هو ـ سبحانه ـ لا يرضى إلا الإسلام العام، وبعد بعث محمد ﷺ لا يرضى إلا اتباع المصطفى ﷺ، فقوله: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾؛ يعني: من ابتغى غير دين محمد ﷺ ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾؛ لأن محمدًا ﷺ بعثه الله بالإسلام الخاتم الذي نسخ كل دين قبله.

---

(١) كما في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه الذي أخرجه مسلم (١٨٣) أن النبي ﷺ قال: «**فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ بِأَشَدَّ مُنَاشِدَةً للهِ فِي اسْتِقْصَاءِ الْحَقِّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ للهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ فِي النَّارِ، يَقُولُونَ: رَبَّنَا كَانُوا يَصُومُونَ مَعَنَا، وَيُصَلُّونَ، وَيَحُجُّونَ. فَيُقَالُ لَهُمْ: أَخْرِجُوا مَنْ عَرَفْتُمْ**».

(٢) انظر: تفسير الطبري (٣/ ٢١٢)، واقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٣٧٦)، ومجموع الفتاوى (٧/ ٢٦)، وشرح ثلاثة الأصول للشارح ـ حفظه الله ـ (ص١٤٦).

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك: ﴿**فَإِذَا كَانَتِ الشَّفَاعَةُ كُلُّهَا للهِ**﴾ هذا استنتاج ترتيب للنتائج على المقدمات، ﴿**فَإِذَا كَانَتِ الشَّفَاعَةُ كُلُّهَا للهِ، وَلَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ إِذْنِهِ، وَلَا يَشْفَعُ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا غَيرُهُ فِي أَحَدٍ حَتَّى يَأْذَنَ اللهُ فِيهِ، وَلَا يَأْذَنُ الله تعالى إِلَّا لأَهْلِ التَّوْحِيدِ**﴾؛ يعني: هذه أربعة أشياء، وهي مقدمات في الحجة ليبني عليها النتيجة، وهذه المقدمات كل واحدة منها سبق شرحها ودليلها.

قال: ﴿**فَإِذَا كَانَتِ الشَّفَاعَةُ كُلُّهَا للهِ**﴾؛ يعني من جهة المِلك، في أن الذي يملكها الرب جَلَّ وَعَلَا، فإذًا هو الذي يتصرّف ويقول سبحانه: هذا يُشفع فيه، وهذا يَشفع، وهذه الحال فيها شفاعة، وهذه الحال ليس فيها شفاعة.

إذًا: هو المالك للشفاعة ـ سبحانه ـ بخلاف أهل الدنيا، فإن المرء يملك الشفاعة في أي أحد، أنا مثلًا: أريد أن أشفع لفلان، فإني أملكها بحيث أبتدئ الشفاعة، ولو لم يرض المشفوع عنده؛ فأبتدئ الشفاعة سواء قبل أو لم يقبل، هذا لأجل حال القصور الذي أنا عليه والضعف والمسكنة، فلا أملك ولا أستطيع أن أفرض على أحدٍ شيئًا.

أما حقيقة الشفاعة؛ فإنها لله جَلَّ وَعَلَا يملكها سبحانه، فالشفاعة عنده جَلَّ وَعَلَا ليست كالشفاعة عند خلقه؛ بل هو الذي يملك الشفاعة، فالذي يجيء يطلب الشفاعة لا يجيء وهو يتقدم عند الله جَلَّ وَعَلَا بشيء يملكه هو؛ بل الذي يملك الشفاعة الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

فحقيقة الشروط: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، قال: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، ونحو ذلك من الآيات دالة على أن الشفاعة ملك لله، فآية الزمر: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٤]، دالة، وكذلك الشروط دالة على أن الشفاعة كلها لله جَلَّ وَعَلَا.

قال في الشرط الثاني: ﴿**وَلَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ إِذْنِهِ**﴾ مثل ما سبق، ﴿**وَلَا يَشْفَعُ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا غيرُهُ فِي أحَدٍ حَتَّى يَأْذَنَ اللهُ فِيهِ**﴾ هذا الشرط الثالث، ﴿**وَلَا يَأْذَنُ الله تعالى إِلَّا لأَهْلِ التَّوْحِيدِ**﴾ هذا الشرط الرابع؛ (**تَبَيَّنَ أَنَّ الشَّفَاعَةَ كُلَّهَا للهِ**)؛ يعني: أنه ليس لأحد من الأمر شيء، كما قال ﷻ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٨]، وهذه الشروط والمقدمات الأربعة واضحة، فتحصل إذًا الشفاعة لله، والطلب إذًا يكون لمن يملك.

قال: ﴿**وَأطْلُبُهَا مِنْه ـ سبحانهُ ـ فَأَقُولُ: اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنِي شَفَاعَتَه، اللَّهُمَّ شَفِّعْهُ فِيَّ**﴾ فتسأل الله ﷻ أن يأذن للنبي ﷺ وأن يسخره ﷺ للشفاعة فيكَ، وهذا هو وجه التوحيد والطريقة الشرعية المأذون بها، قال: ﴿**وَأَمْثَالُ هَذَا**﴾؛ يعني: من الأدعية التي تناسب هذا المقام.

إذًا فهذا الكلام الذي ذكرناه جواب على قول من قال: (**أَتُنْكِرُ شَفَاعَةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَتَبْرَأُ مِنْهَا؟**) وهذه الشبهة كثيرًا ما تقال لأهل التوحيد، فإن أهل التوحيد إذا قالوا لغيرهم ممن طلبوا الشفاعة من المصطفى ﷺ أو من الأولياء: الشفاعة لله وطلب الشفاعة من الموتى شرك؛ لأن الله ﷻ لم يأذن بهذا، والله هو الذي يملك الشفاعة، وهذا لا يملكها، ومن طلب من الميت ما لا يملكه ولا يقدر عليه ابتداءً، فقد طلب منه ما هو مختص بالله، وهذا يعني: أنه أشرك به. قالوا: أتنكر الشفاعة؟ فإذًا هم إذا أُنكر عليهم الشرك قالوا: أتنكر شفاعة المصطفى ﷺ؟

لأن أهل العلم من أهل السُّنَّة ومن الفرق الأخرى ـ غير الخوارج والمعتزلة ـ والأشاعرة والماتريدية. . . وأشباه هؤلاء، مجمعون على أن

المصطفى ﷺ يشفع، وعلى أنّ الأولياء والصالحين يشفعون[١]، فإذا قلت لهم: طلب الشفاعة شرك.

أرادوا أن ينسبوك لأهل الضلال ممن يُنكرون الشفاعة، فقالوا: أتنكر الشفاعة؟ حتى ينسبك إلى الخوارج أو إلى المعتزلة أو ما أشبه ذلك.

فإذًا قوله هنا: **(فَإِنْ قَالَ: أَتُنْكِرُ شَفَاعَةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَتَبْرَأُ مِنْهَا؟)** هذه يقولها المشرك للموحد حتى ينسِبَه ـ وحتى ينسُبه يصح الوجهان ـ لأهل البدع من الخوارج والمعتزلة، فكأنه قال لك ـ إذا أنكرت عليه طلب الشفاعة ـ: أأنت خارجي؟ أأنت معتزلي؟

فتقول له: لا أنكرها ولا أتبرأ منها؛ بل أنا سلفي سُنِّي موحد، ولست من أهل البدع والفرق الضالة؛ بل هو عندنا ﷺ الشافع المشفَّع بأنواع من الشفاعات نثبتها، قد لا يثبتها بعض أهل البدع كالأشاعرة ونحوهم، ونرجو شفاعته ﷺ ونبذل الأسباب في ذلك، ونسأل الله جل وعلا أن يشفع فينا نبيّه ﷺ، وكذلك نأتي بالأسباب من الدعاء بعد الأذان، ومن محبة المدينة، ومن الرغبة في الموت فيها، وكذلك السعي في القتال في سبيل الله، . . . وأشباه ذلك مما هو من أسباب نيل شفاعته ﷺ، وإنما نطلبها ممن يملكها وهو الله جل وعلا.

هذا حقيقة هذا البرهان، وهذا التفصيل من الشيخ رحمه الله.

❃ ❃ ❃

---

(١) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (ص٤٤٣)، ومجموع الفتاوى (٢٤/ ٣٤١)، والفصل في الملل (٤/ ٥٣).

فَإِنْ قَالَ: النَّبِيُّ ﷺ أُعْطِيَ الشَّفَاعَةَ، وَأَنَا أَطْلُبُهُ مِمَّا أَعْطَاهُ اللهُ. فَالْجَوَابُ: أَنَّ اللهَ أَعْطَاهُ الشَّفَاعَةَ، وَنَهَاكَ عَنْ هَذَا، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، وَطَلَبُكَ مِنَ اللهِ شَفَاعَةَ نَبِيِّهِ ﷺ عِبَادَةٌ، واللهُ نَهَاكَ أَنْ تُشْرِكَ فِي هَذِهِ الْعِبَادَةِ أَحَدًا، فَإِذَا كُنْتَ تَدْعُو اللهَ أَنْ يُشَفِّعَ نبيّه فيكَ فَأَطِعْهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾.

وَأَيْضًا فَإِنَّ الشَّفَاعَةَ أُعْطِيَهَا غَيْرَ النَّبِيِّ ﷺ؛ فَصَحَّ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ يَشْفَعُونَ، وَالأَفْرَاطَ يَشْفَعُونَ، وَالأَوْلِيَاءَ يَشْفَعُونَ. أَتَقُولُ: إِنَّ اللهَ أَعْطَاهُم الشَّفَاعَةَ؛ فَأَطْلُبُهَا مِنْهُمْ؟ فَإِنْ قُلْتَ هَذَا رَجَعْتَ إِلَى عِبَادَةِ الصَّالِحِينَ التِي ذَكَرَهَا اللهُ فِي كِتَابِهِ، وَإِنْ قُلْتَ: لَا؛ بَطَلَ قَوْلُكَ: أَعْطَاهُ اللهُ الشَّفَاعَةَ، وَأَنَا أَطْلُبُهُ مما أَعْطَاهُ الله.

الشَّرح

قال: «فَإِنْ قَالَ: النَّبِيُّ ﷺ أُعْطِيَ الشَّفَاعَةَ، وَأَنَا أَطْلُبُهُ مِمَّا أَعْطَاهُ اللهُ. فَالْجَوَابُ: أَنَّ اللهَ أَعْطَاهُ الشَّفَاعَةَ، وَنَهَاكَ عَنْ هَذَا»؛ يعني: نهاك عن طلب الشفاعة «فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، فَإِذَا كُنْتَ تَدْعُو اللهَ أَنْ يُشَفِّعَ نبيّه فيكَ فَأَطِعْهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾»، وهذا دليل وبرهان سديد للغاية. وقد سبق بيان أن الشفاعة طلب، والشفاعة هي الدعاء، فإذا طلب أحد من النبي ﷺ وهو في البرزخ ـ مع حياته الكاملة ﷺ أكمل من حياة الشهداء ـ أن يشفع؛ فهذا الطالب سأله والسؤال دعاء، فحقيقة طلب

الشفاعة أنها سؤال الميت؛ كسؤال النبي ﷺ في قبره وهو في الرفيق الأعلى ﷺ.

فإذا قال القائل: يا محمد، يا رسول الله! اشفع لي؛ فقد دعاه وطلب منه، وإذا قال: يا محمد، يا رسول الله! اسأل الله لي؛ فقد سأله وطلب منه ﷺ، وهذا طلب الدعاء ممن ليس في الحياة الدنيا ممن هو عند الله ﷻ، والله ـ سبحانه ـ نهانا أن ندعوا أحدًا غيرَه، فقال ﷻ: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، وقوله ﷻ: ﴿فَلَا تَدْعُواْ﴾ هذا نهي عن الدعاء. ومن المعلوم المتقرر في الأصول أنَّ الفعل المضارع لاشتماله على مصدر ينزل منزلة النكرة في سياق النهي أو النفي؛ فتعم أنواع الدعاء[١]، ﴿فَلَا تَدْعُواْ﴾ هذا يعم جميع أنواع الدعاء: لا يُدعى مع الله أحدٌ؛ دعاء استغاثة، أو دعاء استعانة، أو دعاء استسقاء، أو دعاء شفاعة، أو دعاء نذر، . . . إلى آخره، فجميع هذه الأنواع داخلة في النهي في قوله ﷻ: ﴿فَلَا تَدْعُواْ﴾ دعاء العبادة ودعاء المسألة[٢]، وكذلك دلّت الآية على عموم آخر؛ لأن قوله ﷻ: ﴿أَحَدًا﴾ نكرة جاءت في سياق النهي، فدلت على عموم كلِّ أحد؛ فالملائكة لا يُدعون، والأنبياء والرسل ـ عليهم صلوات الله وسلامه ـ لا يُدعون،

---

(١) انظر: الإبهاج (٢/ ١١٨)، وإرشاد الفحول (١/ ٢١٢).

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (نوعي الدعاء: دعاء العبادة، ودعاء المسألة، فإن الدعاء في القرآن يراد به هذا تارة وهذا تارة، ويراد به مجموعهما وهما متلازمان، فإن دعاء المسألة هو طلب ما ينفع الداعي، وطلب كشف ما يضره ودفعه، ويدعو خوفًا ورجاءً دعاء العبادة، فعلم أن النوعين متلازمان، فكل دعاء عبادة مستلزم لدعاء المسألة، وكل دعاء مسألة متضمن لدعاء العبادة)اهـ. بتصرف.
انظر: مجموع الفتاوى (١٥/ ١٠ ـ ١١، ٢/ ٤٠٥، ١٠/ ٢٥٨)، وبدائع الفوائد (٣/ ٥١٣)، وزاد المعاد (١/ ٢٣٥).

وكذلك الصالحون ممن انتقلوا عن الدنيا لا يُدعون، والأولياء الأموات لا يُدعون، وشهداء المعركة لا يُدعون أيضًا.

وسبق بيان أن الصحابة ﵃ أجمعوا في حياة النبي ﷺ، وهو ﷺ مقرهم على ذلك؛ بل والتشريع ينزل أنَّ أحدًا منهم لم يسأل شهداء أُحد الشفاعة، ولم يطلب منهم شيئًا، مع أنهم كانوا في حياة أولئك الشهداء ربما طلبوا من أولئك؛ لكن لما ماتوا تركوا الطلب مع أن الله ﷻ قال فيهم: ﴿أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ۝١٦٩ فَرِحِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَيَسْتَبْشِرُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩، ١٧٠]؛ فدلّ هذا على أنَّ طلب الشفاعة من الميت داخل في سؤال الميت وفي دعاء الميت.

وهذا كما **قال الشيخ** ﵀: «**فإنْ قَالَ: النَّبِيُّ ﷺ أُعْطِيَ الشَّفَاعَةَ، وَأَنَا أَطْلُبُهُ مِمَّا أَعْطَاهُ اللهُ**» قل: نعم النبي ﷺ أعطي الشفاعة في عرصات القيامة بأنواعٍ من الشفاعة، لكن الذي أعطاه الشفاعة في عرصات القيامة هو الذي نهاك عن طلب الشفاعة في البرزخ، يعني: نهاك أن تطلبه وأنت في الحياة الدنيا وهو في البرزخ؛ فالجواب كما ذكر الشيخ: «**أَنَّ اللهَ أَعْطَاهُ الشَّفَاعَةَ، وَنَهَاكَ عَنْ هَذَا**»، ما الدليل على النهي؟ **قال** ﵀: «**فَقَالَ تَعَالَى**: ﴿فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]» ووجه دخول طلب الشفاعة في الدعاء ما سبق بيانه، وهو واضح تقريره.

قال ﵀: «**فَإِذَا كُنْتَ تَدْعُو اللهَ أَنْ يُشَفِّعَ نبيّه فيكَ**»، إذا كنت تريد أن يشفع فيك المصطفى ﷺ «**فَأَطِعْهُ فِي قَوْلِهِ**: ﴿فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾»؛ يعني: فلا تسأل مع الله أحدًا، وقوله: ﴿مَعَ ٱللَّهِ﴾ فيه إشارة إلى سؤال من لا يملك شيئًا، ومن لا يقدر عليه، وأن من سأل غير الله، وهذا الغير لا يملك الشيء؛ فقد دعا مع الله أحدًا، وهذا ظاهر من جهة الاستدلال، ومن جهة البرهان الواضح القوي.

قال في برهان آخر: «**وَأَيْضًا**» هذا نوع آخر من البرهان على

المسألة ﴿**فَإِنَّ الشَّفَاعَةَ أُعْطِيَهَا غَيْرَ النَّبِيِّ ﷺ؛ فَصَحَّ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ يَشْفَعُونَ**(١)**، وَالأَفْرَاطَ**(٢) **يَشْفَعُونَ**(٣)**، وَالأَوْلِيَاءَ يَشْفَعُونَ**(٤)**، أَتَقُولُ: إِنَّ اللهَ أَعْطَاهُم الشَّفَاعَةَ، فَأَطْلُبُهَا مِنْهُمْ؟**﴾، فإذا قال: إن الفَرَط؛ لأن النبي ﷺ يقول: إنه أُعطي الشفاعة، وأنا أطلبها مما أعطاه الله، فقل: هذا من جهة الإلزام؛ لأن الإلزام إن التزمه تناقض فصار مُبْطِلًا، وإن لم يلتزمه تناقض أيضًا وصار مُبْطِلًا، فقل له: (**الأَفْرَاطَ يَشْفَعُونَ**)؛ ولهذا إذا مات

---

(١) كما في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه الذي أخرجه مسلم (١٨٣) أن النبي ﷺ قال: «**شَفَعَتِ الْمَلَائِكَةُ، وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ، وَشَفَعَ الْمُؤْمِنُونَ، ولم يَبْقَ إلا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ**».

(٢) الأفراط: هم الأولاد الصغار الذين ماتوا قبل آبائهم. انظر: لسان العرب ٧/ ٣٦٦ مادة (فرط).

(٣) كما في حديث ابن عباس رضي الله عنهما الذي أخرجه الترمذي (١٠٦٢)، وأحمد في المسند (١/ ٣٣٤)، وأبو يعلى (٥/ ١٣٨)، والطبراني في الكبير (١٢٨٨٠)، والبيهقي في الكبرى (٤/ ٦٨) أن النبي ﷺ قال: «**من مَاتَ له فَرَطَانِ من أُمَّتِي أَدْخَلَهُ اللهُ الْجَنَّةَ**»، قالت عائشة: ومن مات له فرط؟ قال: «**وَمَنْ مَاتَ له فَرَطٌ يا مُوَفَّقَةُ**»، قالت: فمن لم يكن له فرط؟ قال: «**فَأَنَا فَرَطُ أُمَّتِي لم يُصَابُوا بِمِثْلِي**».

وأخرج النسائي في المجتبى (٤/ ٢٢)، وأحمد في المسند (٣/ ٤٣٦)، وابن أبي شيبة (٣/ ٣٦)، وابن حبان في صحيحه (٧/ ٢٠٩)، والطبراني في الكبير (٥٤)، والحاكم في المستدرك (١/ ٥٤١) من حديث معاوية بن قرة عن أبيه رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال لرجل مات له ولد: «**أَمَا يَسُرُّكَ أَلا تَأْتِي بَابًا مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ إِلا وَجَدْتَهُ يَنْتَظِرُكَ؟**». فقال رجل: أله خاصة أو لكلنا؟ قال: «**بَلْ لِكُلِّكُمْ**».

(٤) كما في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه الذي أخرجه: مسلم (١٨٣) أن النبي ﷺ قال: «**فَوَالَّذِي نَفْسِي بيده ما مِنْكُمْ من أَحَدٍ بِأَشَدَّ مناشدة للهِ في اسْتِقْصَاءِ الْحَقِّ من الْمُؤْمِنِينَ للهِ يوم الْقِيَامَةِ لِإِخْوَانِهِمْ الَّذِينَ في النَّارِ؛ يَقُولُونَ: رَبَّنَا كَانُوا يَصُومُونَ مَعَنَا وَيُصَلُّونَ وَيَحُجُّونَ، فَيُقَالُ لهم: أَخْرِجُوا من عَرَفْتُمْ**».

فرط صغير فندعو لوالديه بالمغفرة، وندعو أن يشفعه في والديه؛ كما جاء في السُّنَّة من الدعاء في الآثار[١].

فإذًا: هل يكون هذا الذي احتج بأن النبي ﷺ أعطي الشفاعة يقول بأن كل من أعطي الشفاعة يُسأل الشفاعة، ونقول: هؤلاء الأفراط يشفعون فاسألهم الشفاعة، ولا قائل بأن الأطفال الصغار يؤتى إلى قبورهم ويطلب منهم الشفاعة، مع أن الحجة التي احتجوا بها في حق النبي ﷺ هي الحجة التي تسوغ في حق هؤلاء الصبيان!

كذلك الملائكة يشفعون، فهل يطلب المسلم الشفاعة من الملائكة ويقول: يا جبريل! اشفع لي عند الله، وهذا لا قائل به، حتى عباد القبور لا يقولون بهذا؛ لأنهم لو قالوا به صاروا إلى دين الجاهلية بالاتفاق، وصاروا مشركين بالاتفاق.

فإذًا هذه الحجة حجة إلزامية، يُحتج عليهم بما يقرون به على ما يحتجون له، فهم يقرون أن الملائكة يشفعون، ويقال لهم: النبي ﷺ أعطي الشفاعة كما ذكرتم، ولكن نهينا أن نسأله الشفاعة، فإن قالوا: لا؛ بل أعطيها ونسأله الشفاعة، فنبرهن لهم بالبرهان الأول ﴿فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، فإن لم ينفع فيهم فنقول لهم: أيشفع الملائكة؟ فإن قالوا: لا. فنقول لهم: بل يشفعون؛ لأن الله ﷻ قال فيهم: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]؛ ولأنه ثبت في الحديث الصحيح أن الله ﷻ يقول يوم القيامة: «**شَفَعَتِ الْمَلَائِكَةُ، وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ، وَشَفَعَ الْمُؤْمِنُونَ، ولم يَبْقَ إلا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ؛ فَيَقْبِضُ قَبْضَةً من النَّارِ فَيُخْرِجُ**

---

(١) بوب البخاري في صحيحه (٣/ ٢٠٣ فتح): (باب قراءة فاتحة الكتاب على الجنازة، وقال الحسن: يقرأ على الطفل بفاتحة الكتاب ويقول: اللَّهُمَّ اجعله لنا فرطًا وسلفًا وأجرًا).

منها قَوْمًا لم يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ. . .» إلى آخر الحديث[١].

فإذًا إذا قلنا له: الملائكة تشفع بنص القرآن، وأخبر الله أنهم يشفعون، والنبي ﷺ أخبر؛ فاسأل الملائكة أن يشفعوا لك، فإن قال به ـ ولا قائل به ـ فيصير إلى دين المشركين بالاتفاق الذي بيننا وبين عُباد القبور.

كذلك **قال:** ﴿**الأَفْرَاطَ يَشْفَعُونَ**﴾؛ لما جاء في الحديث، أفتذهب إلى قبر طفل وتسأله الشفاعة؟ وهذا لا قائل به بالاتفاق. . . إلى أن **قال:** ﴿**أَتَقُولُ: إِنَّ اللهَ أَعْطَاهُم الشَّفَاعَةَ؛ فَأَطْلُبُهَا مِنْهُمْ؟ فَإِنْ قُلْتَ هَذَا رَجَعْتَ إِلَى عِبَادَةِ الصَّالِحِينَ التِي ذَكَرَهَا اللهُ فِي كِتَابِهِ**﴾؛ يعني: بالاتفاق هذه عبادة الصالحين، عبادة الملائكة، عبادة غير الله التي أجمع عليها الناس بأن يسألوا الشفاعة ويُتقرب إليهم بطلب الشفاعة.

وإن قلت: لا أطلب الشفاعة من الملائكة، ولا أطلب الشفاعة من الأفراط، قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: ﴿**وَإِنْ قُلْتَ: لَا**﴾ يعني: لا تطلبها منهم ﴿**بَطَلَ قَوْلُكَ: أَعْطَاهُ اللهُ الشَّفَاعَةَ، وَأَنَا أَطْلُبُهُ ممَّا أَعْطَاهُ اللهُ**﴾؛ لأن هذا إلزام بما هو لازم في نفس الأمر، فإما أن يطرق الباب فيجعل هذا وهذا بابًا واحدًا، وهذا يُرجعه بالاتفاق إلى دين المشركين، وإما أن يفرق بين هذا وهذا فيتناقض؛ فيدل على بطلان حجته التي ادعاها بقوله: أطلبه مما أعطاه الله!



(١) سبق تخريجه (ص٢٦٠).

فَإِنْ قَالَ: أَنَا لَا أُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا، حَاشَا وَكَلَّا! وَلكِن الالْتِجَاء إِلَى الصَّالِحِينَ لَيْسَ بِشِرْكٍ. فَقُلْ لَهُ: إِذَا كُنْتَ تُقِرُّ أَنَّ اللهَ حَرَّمَ الشِّرْكَ أَعْظَمَ مَنْ تَحْرِيم الزِّنى، وَتُقِرُّ أَنَّ اللهَ لَا يَغْفِرُهُ، فَمَا هَذَا الأَمْرُ الَّذِي حرَّمهُ الله، وَذَكَرَ أَنَّهُ لَا يَغْفِرُهُ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي.

فَقُلْ لَهُ: كَيْفَ تُبَرِّئُ نَفْسَكَ مِن الشِّرْكِ وَأَنْتَ لَا تَعْرِفُهُ؟! كَيْفَ يُحَرِّمُ اللهُ عَلَيْكَ هَذَا، وَيَذْكُرُ أَنَّهُ لَا يَغْفِرُهُ وَلَا تَسْأَلُ عَنْهُ، وَلَا تَعْرِفُهُ؟ أَتَظُنُّ أَنَّ اللهَ تعالى يُحَرِّمُهُ، وَلَا يُبَيِّنُهُ لَنَا؟!

فَإِنْ قَالَ: الشِّرْكُ عِبَادَةُ الأَصْنَامِ، وَنَحْنُ لَا نَعْبُدُ الأَصْنَامَ.

فَقُلْ لَهُ: مَا مَعْنى عِبَادَةِ الأَصْنَامِ؟ أَتَظُنُّ أَنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ تِلْكَ الأَحْجَارَ وَالأَخْشَابَ تَخْلُقُ، وَتَرْزُقُ، وَتُدَبِّرُ أَمر مَنْ دَعَاهَا؟! فَهَذَا يُكَذِّبُهُ الْقُرْآنُ.

فَإِنْ قَالَ: هو من قصد خَشَبَةً، أَوْ حَجَرًا، أَوْ بَنِيَّةً عَلَى قَبْرٍ أَوْ غَيْرِهِ، يَدْعُونَ ذَلِك، وَيَذْبَحُونَ لَهُ، يَقُولُونَ: إِنَّهُ يُقَرِّبُنَا إِلَى اللهِ زُلْفَى، وَيَدْفَعُ الله عَنا بِبَرَكَتِهِ، ويُعْطِينَا بِبَرَكَتِه.

فَقُلْ: صَدَقْتَ، وَهَذَا هُوَ فِعْلُكُمْ عِنْدَ الأَحْجَارِ، وَالأبنية الَّتي عَلَى الْقُبُورِ وَغَيْرِهَا. فَهَذَا أَقَرَّ أَنَّ فِعْلَهُمْ هَذَا هُوَ عِبَادَةُ الأَصْنَامِ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا: قَوْلُكَ: الشِّرْكُ عِبَادَةُ الأَصْنَامِ، هَلْ مُرَادُكَ أَنَّ الشِّرْكَ مَخْصُوصٌ بِهَذَا، وَأَنَّ الاعْتِمَادَ عَلَى الصَّالِحِينَ، وَدعُاءَهُمْ لا يَدْخُلُ فِي ذَلِك؟ فَهَذَا يَرُدُّهُ مَا ذَكَرَ اللهُ تَعَالَى في كِتَابِهِ مِنْ

كُفْرِ مَنْ تَعَلَّقَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ، أَوْ عِيسَى، أَوْ الصَّالِحِينَ؛ فَلا بُدَّ أَنْ يُقِرَّ لَكَ أَنَّ مَنْ أَشْرَكَ فِي عِبَادَةِ اللهِ أَحَدًا مِنَ الصَّالِحِينَ فَهُوَ الشِّرْكُ الْمَذْكُورُ فِي الْقُرْآنِ، وَهَذَا هُوَ الْمَطْلُوبُ.

وَسِرُّ الْمَسأَلَةِ أَنَّهُ إِذَا قَالَ: أَنَا لَا أُشْرِكُ بِاللهِ. فَقُلْ لَهُ: وَمَا الشِّرْكُ بِاللهِ؟ فَسِّرْهُ لِي، فَإِن قَالَ: هُوَ عِبَادَةُ الأَصْنَامِ. فَقُلْ لَهُ: وَمَا عِبَادَةُ الأَصْنَامِ؟ فَسِّرْهَا لِي، فإِنْ قَالَ: أَنَا لَا أَعْبُدُ إِلَّا اللهَ وَحْدَهُ. فَقُلْ: مَا مَعْنَى عِبَادَةِ اللهِ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ؟ فَسِّرْهَا لي، فَإِنْ فَسَّرَهَا بِمَا بَيَّنَهُ اللهُ فِي الْقُرْآنِ فَهو الْمطْلُوبُ، وَإِن لَمْ يَعْرِفْهُ فَكَيْفَ يَدَّعِي شَيْئًا وَهُوَ لَا يَعْرِفُهُ؟! وَإِنْ فَسَّرَهُ بِغَيْرِ مَعْنَاهُ بَيَّنْتَ لَهُ الآيَاتِ الْوَاضِحَاتِ فِي مَعْنَى الشِّرْكِ بِاللهِ، وَعِبَادَةِ الأَوْثَانِ أَنَّهُ الَّذِي يَفْعَلُونَه فِي هَذَا الزَّمَانِ بِعَيْنِهِ، وَأَنَّ عِبَادَةَ اللهِ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ هِيَ التِي يُنْكِرُونَ عَلَيْنَا، وَيَصِيحُونَ فِيه؛ كَمَا صَاحَ إِخْوَانُهُمْ حَيْثُ قَالُوا: ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَاحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥].

فَإِنْ قَالَ: إِنَّهُمْ لَمْ يَكْفُرُوا بِدُعَاءِ الْمَلَائِكَةِ، وَالأَنْبِيَاءِ، وَإِنَّمَا كَفَرُوا لَمَّا قَالُوا: الْمَلائكَةُ بَنَاتُ اللهِ. وَنَحْنُ لَمْ نَقُلْ إِنَّ عَبْدَ الْقَادِرِ، وَلَا غَيْرَهُ ابنُ اللهِ!

فَالْجَوَابُ: أَنَّ نِسْبَةَ الْوَلَدِ إِلَى اللهِ تَعَالَى كُفْرٌ مُسْتَقِلٌّ؛ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ١، ٢]، وَالأَحَدُ: الَّذِي لا نَظِيرَ لَهُ، والصَّمَدُ: الْمَقْصُودُ فِي الْحَوَائِجِ.

فَمَنْ جَحَدَ هَذَا فَقَدْ كَفَرَ وَلَوْ لَمْ يَجْحَدْ آخِرَ السُّورَةِ،

ثُم قَالَ تعَالَى: ﴿لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ﴾ [الإخلاص: ٣]، فَمَنْ جَحَدَ هَذَا فقَدْ كَفرَ وَلَوْ لَمْ يَجْحَدْ أَوَّلَ السُّورَةِ، وَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٖ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنۡ إِلَٰهٍۚ﴾ [المؤمنون: ٩١]، فَفَرَّق بَيْنَ النَّوْعَيْنِ، وَجَعَلَ كُلًّا مِنْهُمَا كُفْرًا مُسْتَقِلًّا، وَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلۡجِنَّ وَخَلَقَهُمۡۖ وَخَرَقُواْ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتِۭ بِغَيۡرِ عِلۡمٖۚ﴾ [الأنعام: ١٠٠]، فَفَرَّقَ بَيْنَ الْكُفْرَيْنِ. وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا ـ أَيْضًا ـ أَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِدُعَاءِ اللاتِّ ـ مَعَ كَوْنِهِ رَجُلًا صَالِحًا ـ لَمْ يَجْعَلُوهُ ابْنَ اللهِ، وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِعِبَادَةِ الْجِنِّ لَمْ يَجْعَلُوهُمْ كَذَلِك، وَكَذَلِك الْعُلَمَاءُ ـ أَيْضًا ـ وَجَمِيعُ الْمَذَاهِبِ الأَرْبَعَةِ يَذْكُرُونَ فِي بَابِ (حكمِ الْمُرْتَدِّ) أَنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا زَعَمَ أَنَّ للهِ وَلَدًا فَهُوَ مُرْتَدٌّ، وإِنْ أَشْرَكَ بِاللهِ فَهُوَ مُرْتَدٌّ، فَيُفَرِّقُونَ بَيْنَ النَّوْعَيْنِ، وَهَذَا في غَايَةِ الْوُضُوحِ.

الشَّرح

هذا الكلام جواب على شبهة أدلى بها طائفة أخرى، وهذه الشُّبه التي ذكرها الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تجد فيها تكرارًا؛ وذلك أنه أورد ما أورده الناس من الشُّبه على التوحيد، وقد يكون ما قاله فلان يدخل بعضه في ما قاله الآخر، ولهذا ترى أن فيها نوع تكرير ونوع إعادة؛ لأن الشُّبه متداخلة، وهذا يدلّ على أن القوم يتواردون على شُبه أصلها واحد.

فإذا أحْكم طالب العلم المقدمات التي سبق بيانها في أول هذا الشرح، وجواب الشُّبه الثلاث التي هي أكبر ما عندهم؛ سَهُل عليه

الجواب عن الشُّبه الأخرى مهما اختلفت وتلوَّنت، وهذا الذي ذُكر هنا جواب الشبهة التي يمكن أن تُعَنْوَنَ بقولهم: الالتجاء إلى الصالحين ليس بشرك، وأنّ الشرك مخصوص بعبادة الأصنام.

وفي الحقيقة أنّ الذين عبدوا غير الله ﷻ لا يعرفون معنى الشرك؛ كجهلهم بعلوم الشريعة وبأصول الدين، فإنهم لا يعرفون معنى العبادة، ولا يعلمون معنى الشرك، ولا يعلمون معنى التوحيد؛ لهذا قد ينكرون شيئًا وهم واقعون فيه! وقد ذكر الشوكاني رحمه الله في رسالته **(الدّر النضيد)**: أن عُبّاد القبور عندهم تغيير للأسماء؛ فيسمونها بغير اسمها؛ فيسمون الشرك توسلًا، ويسمون طلب الشفاعة من الأولياء توسلًا، ويسمون إنزال الحاجات بالأولياء والأنبياء التجاءً إلى الصالحين؛ لأنَّهم عند الله ﷻ لهم المقامات العالية وأشباه ذلك، قال الشوكاني: وهذا لا يغير من الحقائق شيئًا؛ إذِ العبرة بالحقائق لا بالأسماء، العبرة بالمسميات لا بالأسماء[1]. فلو سُميت الخمر ماءً فإنها خمر، ولو سميت سرقة الأموال هدايا فإنها سرقة، فالأسماء لا تغيِّر في الأحكام الشرعية؛ إذ الأحكام مرتبطة بحقائق الأمور، فإذا وجدت حقيقة الأمر الذي حرّمه الشرع أو أمر به الشرع، فإنه هو المقصود بالتحريم، وهو المقصود بالأمر، وإن اختلفت الأسماء؛ إذْ لا عبرة باختلاف الأسماء؛ تفريعًا على ذلك **قال الإمام** ـ رحمه الله تعالى ورفع درجته في الجنة ـ: ﴿**فَإِنْ قَالَ**﴾؛ يعني: المُدلي بالشبهة ﴿**أَنَا لَا أُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا ـ حَاشَا وَكَلَّا ـ**﴾ وهذا صنيع كل من يعبد غير الله؛ كمن يعبد الأولياء والأنبياء ويتقرب إليهم، ومن يتقرب إلى المشاهد أو إلى الجن... أو إلى ما شابه ذلك من أنواع المعبودات من دون الله، كلهم يقولون: نحن لا نشرك؛ إذْ لا أحد يقر على نفسه بالشرك والكفر.

---

(١) انظر: الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد (ص٤٦، ٤٧)، وشرح الصدور بتحريم رفع القبور (ضمن مجموع الجامع الفريد ص٦٠٤).

قال: (فَإِنْ قَالَ) يعني: بعد ما ذكرنا من مسألة الشفاعة أو من أدلى بهذه الشبهة **(أَنَا لَا أُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا ـ حَاشَا وَكَلَّا ـ)**؛ يعني: أنا لستُ من المشركين، وعندي إباء أن أكون من أهل الشرك أو أن أفعل الشرك، فحاشا وكلا أن أشرك بالله شيئًا.

قال: ﴿وَلكِن الالْتِجَاء إِلَى الصَّالِحِينَ لَيْسَ بِشِرْكٍ﴾. فإذًا رجع أمر هذه الطائفة إلى أنهم يتبرؤون من شيء يفعلونه، وإذا كان هذا المتبرّأ منه من أصول الدين من التوحيد، فإن فعله يدل على أنهم لم يعلموا معنى الشرك ومعنى التوحيد، فلا بد لهم من إقامة الحجة؛ لأنه ينفي عن نفسه أن يكون من المشركين ويكره الشرك ويكره الكفر؛ لكنه واقع فيه، فلا بد من البيان له والتعليم وإقامة الحجة عليه في أنَّ ما يفعله داخل فيما نفاه عن نفسه.

قال رَحِمَهُ اللهُ: **﴿فَقُلْ لَهُ﴾** هذا ابتداء جواب الشبهة: **﴿إِذَا كُنْتَ تُقِرُّ أَنَّ اللهَ حَرَّمَ الشّرْكَ أَعْظَمَ مَنْ تَحْرِيم الزِّنى، وَتُقِرُّ أَنَّ اللهَ لَا يَغْفِرُهُ...﴾**.

هذا الجواب للشبهة مبني على مراتب:

المرتبة الأولى: أن يُطلب منه تفسير الشرك، ما هو هذا الشرك الذي لا يغفره الله وأنت تنفيه عن نفسك؟ هاتِ معنى الشرك.

المرتبة الثانية: أن يُفسر الشرك بعبادة الأصنام؛ فيُسأل ما معنى عبادة الأصنام؟

المرتبة الثالثة: هل الشرك مخصوص بعبادة الأصنام أم لا؟

فهذه ثلاث مراتب لجواب هذا الإشكال؛ فمن قال: إن التوسل بالصالحين ليس بشرك؛ يعني: التوسل الشركي الذي يفعله عُباد القبور والخرافيون ويعدونه توسلًا، وهو دعاء غير الله جَلَّ وَعَلَا، وطلب الشفاعة من الأموات، هذا مَبْنيٌّ على هذه المراتب الثلاث، فنأتيها مرتبة مرتبة.

فالأولى: قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: **﴿إِذَا كُنْتَ تُقِرُّ أَنَّ اللهَ حَرَّمَ الشّرْكَ**

أَعْظَمَ مَنْ تَحْرِيمِ الزِّنى، وَتُقِرُّ أَنَّ اللهَ لَا يَغْفِرُهُ، فَمَا هَذَا الأَمْرُ الَّذِي حرَّمهُ الله، وَذَكَرَ أَنَّهُ لَا يَغْفِرُهُ؟ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي﴾ إذا قلت له: ما هذا الشرك الذي حرمه الله وعظمه وبيَّن أنه لا يغفره، وأنه أعظم من الزنى، ومن شرب الخمر، ومن إتيان المحارم... إلى غير ذلك. هذا تنزيل لطائفة منهم يقولون: لا ندري ما هذا الشرك ولا نعلمه.

فيقال له: كيف تُبرِّئ نفسك من الشرك وأنت لا تعرفه؟! إذا كنت لا تعرف حقيقة الشرك فكيف تقول: أنا لا أشرك بالله شيئًا. ومعلوم أن المشركين الذين بُعث فيهم رسول الله ﷺ ينفون عن أنفسهم الكفر، وينفون عن أنفسهم الشرك بالله ﷻ؛ لأن هذا الشريك الذي دعوه مع الله ﷻ هو لله ﷻ، فنفوا أن يكونوا مشركين على الحقيقة؛ مثلما قال قائلهم وهو يُلَبِّي: «**إِلَّا شَرِيكًا هُوَ لَكَ، تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكَ**»[1].

فإذا كان الشريك لله فإن سؤاله لا يعد سؤالًا لأحد غير الله ﷻ، مثل اعتقاد النصارى أن المسيح ابن الله، واعتقاد أن الملائكة بنات الله، وكذلك الاعتقاد في الأصنام والأوثان.

فلا أحد يُقِرُّ على نفسه أنه مشرك مطلقًا؛ إذْ يلزم من ذلك أن الشرك المطلق، يعني: أنه يقرّ بأن ثمة مصرّف للأمور غير الرب ﷻ، والمشركون مُقِرُّون بأن المصرف للأمور هو الله ﷻ وحده، إذ يلزم لازمًا عقليًّا واضحًا وأيضًا شرعيًّا أنّ من اعتقد مع الله إلهًا آخر يلزمه أن يعتقد أنه ربٌّ، وأنه يعطي ويمنع، وأنه هو الذي يسخِّر الأمر ويدبر الأمر، وهو الذي يسخر السحاب وينزل المطر.

ولهذا تجد أن في القرآن كثيرًا ما يُحتج على المشركين بتوحيد الربوبية على توحيد الإلهية، فهم خروجًا من هذا الإلزام قالوا: إن هذه

---

(١) كما في الحديث الذي أخرجه مسلم (١١٨٥) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

الآلهة لله ﷻ، فهو يملكها وهي تحت تصرفه، وهم ينقلون ما يحتاجه خلقه إلى الله ﷻ، مثل ما فعل غلاة المتصوفة حيث قالوا: إن العالَم له أقطاب أربعة فوَّض الله إليهم رفع حاجات أهل الأرض؛ فالقطب الفلاني في مصر، والقطب الثاني في الهند، والقطب الثالث في الشمال، والقطب الرابع في الجنوب، يعني: أن هؤلاء فوّض الله إليهم أمر رفع الحاجات!

فنخلص من ذلك: أن من وقع في الشرك، فإنه قد يقول: أنا لم أقع في الشرك وحاشاي أن أشرك. فإذا طُلِب منه تفسير الشرك لم يعرف تفسيره! وهذه مرتبة العوام، فهؤلاء جوابهم أن يقال: كيف تبرئ نفسك من شيء وأنت لا تعرفه؟! كيف تبرئ نفسك من الشرك، وأنت لا تعرفه؟!

كيف يحرم الله عليك هذا، ويذكر أنه لا يغفره، ولا تسأل عنه ولا تعرفه؟!

لا شك أنّ هذا يدل على عدم رغبة في الخير؛ بل يدلّ على عدم معرفة وعلم بما خلق الله ﷻ العباد له، فإنه إذا علم أن الشرك محرم، وأنه لا يغفره الله، وأن أهله مخلدون في النار إن لم يتوبوا، فكيف يقول: أنا لا أعرف هذا الشرك؟! فهذا إعراض عن الدين، كما قال الله ﷻ: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْحَقَّ فَهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٤].

فكيف لا تسأل عنه؟! وكيف لا تَتَعَرَّفه؟! ﴿**أَتَظُنُّ أَنَّ اللهَ تعالى يُحَرِّمُهُ، وَلَا يُبَيِّنُهُ لَنَا؟!**﴾، وهذا في الحقيقة جواب يصلح للعوام؛ لأن العامي لا يصلح له ما يصلح لمن يجادل ببعض الشُّبه العلمية، فهذا يقول: أنا لا أشرك. فتسأله عن الشرك فيقول: أنا لا أعرفه! فيقال له: كيف تنفي عن نفسك شيئًا وأنت لا تعرفه؟!

فهذا يكفي في جواب هذا العامي أن يجعلك معلمًا له، وقد بيَّنا فيما سبق أنه إذا استطعت في مجادلة عوام المشركين أنْ تجعلهم في

مرتبة أدنى منك؛ فتكون معلمًا بحسن عبارة في أن تجرَّه إلى أن يعترف على نفسه بالجهل، ثم تنتقل من مناظر إلى معلم؛ فهذا من أعظم الوسائل للإقناع، ولإحداث الخير، وإقامة الحجة وبيان المَحَجَّة، فلا يُنزل العالم العامي منزلة العالم، لا يُنزل من هو خال من الحجة أصلًا وجاهل منزلة من عنده شُبه، فإذا عاملتَ هذا معاملة هذا فإنك تخسر؛ بل ينبغي أن تسلك ما ذكره الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنا في أن تطلب منه تفسير الشيء، فإذا كان عنده علم ناقشه برد تفسيره، وإذا لم يكن عنده علم فتقول له: كيف تكون على هذه الحال تنفي عن نفسك شيئًا وأنت واقع فيه وأنت جاهل بمعناه؟!

فإذًا تنتقل معه إلى التعليم، فتقول له كما **قال الشيخ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿**أَتَظُنُّ أَنَّ اللهَ تعالى يُحَرِّمُهُ، وَلَا يُبَيِّنُهُ لَنا؟!**﴾ فلا شك أنه سيقول: لا، إنّ الله إذا حرّم علينا هذا فهو سيبينه لنا، ثم تبدأ معه في بيان التوحيد، ومعنى لا إله إلا الله، والشرك، والكفر بالطاغوت، والعبادة، إلى غير ذلك.

المرتبة الثانية: في أناس من أهل هذه الشبهة، وهم الذين يقولون: نحن لسنا مشركين وحاشانا من ذلك، ويقولون: ﴿**الشِّرْكُ عِبَادَةُ الأَصْنَامِ، وَنَحْنُ لَا نَعْبُدُ الأَصْنَامَ**﴾، تلحظ أن هذه الكلمة مرت في شبهة قبل ذلك، لكنها مرتبة لطائفة ممن يقولون: الالتجاء إلى الصالحين ليس بشرك، والشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كرّر؛ لأن المقام يحتاج إلى هذا؛ لأن هؤلاء يدخلون تحت مِظَلَّة من يقول: الالتجاء إلى الصالحين ليس بشرك، وأولئك يدخلون تحت مظلة طلب الشفاعة من الأموات، وآخرون يدخلون تحت مظلة أخرى.

إذًا أصول الشبهات مختلفة، وقد يختلف أهلها في الإيراد في طوائف منهم، كما يمر معنا هنا، فهؤلاء طائفة ثانية ـ مرتبة ثانية ـ من أهل هذه الشبهة، **قال الشيخ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿**فَإِنْ قَالَ: الشِّرْكُ عِبَادَةُ الأَصْنَامِ،**

وَنَحْنُ لَا نَعْبُدُ الأَصْنَامَ﴾ قد يكون لُقِّنَ هذه الحجة فيكون عاميًّا، وقد يكون عنده شبهة في هذه المسألة بأن الشرك إنما هو عبادة الأصنام؛ ولذلك احتاج إلى التفصيل ﴿**فَقُلْ لَهُ: مَا مَعْنى عِبَادَةِ الأَصْنَامِ؟**﴾ تسأله: ما معنى عبادة الأصنام:

- إما أن يقول: لا أعرف معنى عبادة الأصنام.
- وإما أن يقول: عبادة الأصنام هي كذا وكذا.

فإن قال: لا أعلم معنى عبادة الأصنام. فنقول له: كيف تفسر شيئًا بشيء وتحتج عليه وأنت لا تعلمه؟! فإذا سكت فإنك تدلي عليه معنى عبادة الأصنام.

فإن قال: معنى عبادة الأصنام أنهم يتوجهون إلى هذا الحجر بسؤاله، فهم يعتقدون في الأحجار؛ لأنها أحجار.

فتقول له مثل ما **قال الشيخ** هنا: ﴿**أَتَظُنُّ أَنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ تِلْكَ الأَحْجَارَ وَالأَخْشَابَ تَخْلُقُ، وَتَرْزُقُ، وَتُدَبِّرُ أَمْر مَنْ دَعَاهَا؟!**﴾ فتسأله: هؤلاء الذين عبدوا الأصنام كيف عبدوها؟ وكيف سُمُّوا عبدة للأصنام؟ فإما أن يقول: لأنهم اعتقدوا فيها الخلق والرزق والإحياء والإماتة. فتقول له: هذا يكذبه القرآن، وتسرد له الآيات؛ كما في قوله ﷻ: ﴿**قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ**﴾ [يونس: ٣١]؛ يعني: إذا كنتم مقرِّين بتوحيد الربوبية أفلا تتقون الله في إشراككم معه آلهة أخرى، فهذا نوع، إذا قال: اعتقدوا فيها أنها تخلق، وترزق، وتنفع وتضر، وترسل المطر، إلى غير ذلك، فقل: هذا يكذبه القرآن، وتسرد له الأدلة.

﴿**فَإِنْ قَالَ: هو من قصد خَشَبَةً، أَوْ حَجَرًا، أَوْ بَنِيَّةً عَلَى قَبْرٍ أَوْ غَيْرِهِ، يَدْعُونَ ذَلِكَ، وَيَذْبَحُونَ لَهُ**﴾ هذا احتمال ثانٍ، فإنه قد يقول هذا نتيجة

لعلم له بحال المشركين؛ لأنه يقصد الخشبة، ويقصد الحجر، ويقصد البنية على القبر على أنواع من الشرك بهم في الجاهلية يدعون ذلك، مثل ما أخبر الله جَلَّ وَعَلَا في كتابه بقوله جَلَّ وَعَلَا: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥]؛ فصار الشرك دعاءً؛ لأنه قال: ﴿دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ﴾، ثم قال: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾؛ يعني: الشرك في الدعاء، فإذا فسره بهذا التفسير بأنه قصد الخشبة أو الحجر أو البنية على قبر؛ يعني: قصد هذه الأشياء لم يقصد من في القبر قصد الخشب وقصد الحجر وقصد نفس البناء ﴿**يَدْعُونَ ذَلِكَ، وَيَذْبَحُونَ لَهُ، يَقُولُونَ: إِنَّهُ يُقَرِّبُنَا إِلَى اللهِ زُلْفَى، وَيَدْفَعُ اللهُ عَنَا بِبَرَكَتِهِ، ويُعْطِينَا بِبَرَكَتِه، فَقُلْ: صَدَقْتَ**﴾ هذا هو الشرك، وهم ما قصدوا خشبة يدعونها لاعتقاد في الخشبة؛ بل لاعتقاد في الروح التي تحُل في الخشب حين السؤال؛ فالمشركون يعتقدون أنّه إذا سُئلت الخشبة التي هي ممثلة على صورة كوكب من الكواكب المؤثرة ـ في اعتقادهم ـ أو على صورة ملك، أو على صورة نبي، أو على صورة ولي، أو على صورة صالح، أو على صورة من يعتقدون فيه، فإن هذا الصنم أو الوثن إذا سئل تكلم ـ وهذا الكلام منه إنما هو من شيطان ـ فهم يعتقدون أنهم إذا خاطبوه ودعوه، فإن رَوْحانية هذا الكوكب تتكلم، أو روحانية الملك تتكلم، أو روحانية الولي أو النبي تتكلم، حتى ربما إنه ينطق الجني على لسان الميت وهم يعرفون أن هذا هو كلامه؛ فيقول: سمعنا من القبر كذا وكذا وكذا بصوت الولي فلان الذي نعرفه[1]، ويكونون قد صدقوا فيما

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في النبوات (ص٢٩١): (والذين يدعون الكواكب تتنزل عليهم أشخاص يسمونها روحانية الكواكب، وهو شيطان نزل عليه لما أشرك ليغويه؛ كما تدخل الشياطين في الأصنام، وتتكلم أحيانًا لبعض الناس، وتتراءى للسدنة أحيانًا ولغيرهم أيضًا، وقد يستغيث المشرك بشيخ له =

سمعوا؛ لأنهم سمعوا صوت الولي نفسه؛ ولكنهم لم يسمعوه من الولي نفسَه، وإنما سمعوا صوته الذي قلّده الشيطان والجني، ومعلوم أن شياطين الجن عندها قدرة على التشكّل بالصور، وعندها قدرة على التشكل في الأصوات، وعندها قدرة أيضًا على أن تنزل الأشياء على غير حقيقتها، وهذا مما أقدرهم الله ﷻ عليه ليحصل الابتلاء وتحصل الفتنة؛ فإبليس ـ عليه لعنة الله ـ حصل منه ما حصل من التشكل في صورة رجل وصورة شيخ نجدي عند المشركين إلى آخره[١] وفي يوم بدر كذلك[٢]، والجن يتشكلون، وربما أتاك جني في صورة آدمي وأنت لا تعلم، ربما تكلم من تكلم بصوت وهو شيطان! فإذًا ما يذكرونه من أنهم حين يسألون الأخشاب، أو الأحجار، أو الغرف التي على القبور أو المشاهد، أو يأتون إلى القبر وأن هناك من تكلم

= غائب فيحكى الجني صوته لذلك الشيخ، حتى يظن أنه سمع صوت ذلك المريد مع بعد المسافة بينهما! ثم إن الشيخ يجيبه فيحكي الجني صوت الشيخ للمريد، حتى يظن أن شيخه سمع صوته وأجابه، وإلا فصوت الإنسان يمتنع أن يبلغ مسيرة يوم ويومين وأكثر، وقد يحصل للمريد من يؤذيه فيدفعه الجني، ويخيل للمريد أن الشيخ هو الذي دفعه، وقد يضرب الرجل بحجر فيدفعه عنه الجني ثم يصيب الشيخ بمثل ذلك حتى يقول: إني اتقيت عنك الضرب وهذا أثره في، وقد يكونون يأكلون طعامًا فيصور نظيره للشيخ ويجعل يده فيه، ويجعل الشيطان يده في طعام أولئك حتى يتوهم الشيخ وهم أن يد الشيخ امتدت من الشام إلى مصر وصارت في ذلك الإناء!)اهـ.

وانظر: مجموع الفتاوى (١١/ ٢٩٢، ١٩/ ٤١)، ومفتاح دار السعادة (٢/ ١٩١، ١٩٢).

(١) سبق تخريجه (ص٦٥).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (٩/ ١٨)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ١٧١٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما: (جاء إبليس يوم بدر في جند من الشياطين معه، رأيته في صورة رجل من بني مدلج، في صورة سراقة بن مالك بن جعشم).

وقال: سَأُلبِّي حاجتكم، أو أمرهم بأشياء؛ فهم صادقون، لكن هذا من الجن ودخولهم في هذا الأمر إنما من جراء الشرك بالله ﷻ؛ كما قال ﷻ: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠]؛ لأنهم كانوا يطلبون من الملائكة، وقالت الملائكة: ﴿سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ﴾ [سبأ: ٤١]؛ يعني: في الحقيقة أنهم كانوا يعبدون الجن؛ لأن الذي تكلم وخاطبهم هو الجني، وهم تقربوا لمن خاطبهم وهو الجني، وفي الحقيقة العبادة توجهت للجن لا إلى الملائكة؛ كما قال ﷻ: ﴿بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾﴾ [سبأ: ٤١]، وكما قال ﷻ: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ ۖ وَخَرَقُوا۟ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتٍۭ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۚ﴾ [الأنعام: ١٠٠]؛ فالجن اتُّخِذوا له شركاء، وإن لم يعتقدوا ذلك هم أنهم عبدوا الصنم؛ يعني: عبدوا الجن لكن في الحقيقة هم عبدوا ذلك واتخذوهم شركاء.

فإذًا: فتقول له: صدقت في أنهم قصدوها يدعونها ويذبحون لها، ويقولون: إنها تقربنا إلى الله زلفى، ويُدفع عنا ببركتها، ويعطينا الله ببركتها.

مثلما قال بعضهم لبعض الموحدين ـ من نحو أكثر من مائة سنة ـ قابل رجلًا من المشركين، فقال له الموحد: كثير من أهل الطائف لا يعرفون الله، إنما يعرفون قبر ابن عباس ﵄؛ فأجابه المشرك بقوله: معرفة ابن عباس تكفيهم[1]. لم؟ لهذا الأمر؛ لأنهم إذا توجهوا إلى ابن عباس ﵄ معناه: توجهوا إلى الله ﷻ، مثلما قال هذا القائل.

قال ﵀: ﴿**فَقُلْ: صَدَقْتَ، وَهَذَا هُوَ فِعْلُكُمْ عِنْدَ الأَحْجَارِ، وَالأبنية**

(١) انظر: الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١/ ٢١٣).

الَّتِي عَلَى الْقُبُورِ وَغَيْرِهَا﴾، إذا أتوا إلى البنايات التي على القبور، أكثر القبور الآن التي بنيت عليها بنايات لا يوصل إلى القبر ولا يُخلص إليه، وإنما هم يدعون ويعتقدون ويتمسحون ويطلبون بركة هذه البنية وفي قلبهم من في هذا القبر، وقد لا يكون في القبر أحد أصلًا، أو يكون فيه مشرك، أو يكون فيه حيوان، ونحو ذلك، يكون قد دفن في هذا واعتُقد فيه!

فإذًا: الذي سأله هؤلاء الأولون عند الأصنام والأوثان والخشب والحجر والبنايات التي على القبور هو الذي فعله أهل هذه الأزمان عند البنايات التي على القبور، ﴿**فَقُلْ: صَدَقْتَ، وَهَذَا هُوَ فِعْلُكُمْ عِنْدَ الأَحْجَارِ، وَالأبنية الَّتِي عَلَى الْقُبُورِ وَغَيْرِهَا. فَهَذَا أَقَرَّ أَنَّ فِعْلَهُمْ هَذَا هُوَ عِبَادَةُ الأَصْنَامِ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ**﴾ وهذه حجة واضحة بينة.

أما إن كابر وقال: لسنا معتقدين فيهم الاستقلال؛ بل نعتقد فيهم الأسباب، مثلما يقول طائفة: نحن لا نعتقد أنهم يعطوننا استقلالًا، ولا يغفرون لنا، ولا يشفون مرضانا، ولا يدفعون عنا الضر بأنفسهم، وإنما هم أسباب، فكما أن الله ﷻ جعل أسبابًا تقينا الحر، وأسبابًا تقينا البرد، وأسبابًا تقينا كذا، وأسبابًا تجلب لنا كذا وكذا، فإن الله ﷻ جعل هؤلاء أسبابًا.

فيجاب بما أجبته لك مفصلًا من قبل ومطولًا؛ فيجاب بأن هذا السبب هو عينه الذي تعلق به المشركون، فإنهم قالوا: ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى.

وهذا هو معنى السببية بنفسها، وهذا هو معنى طلب الوساطة وطلب الجاه.

﴿**ويقالُ لهُ أَيْضًا**﴾ وهذه الفئة الثالثة من أهل هذه الشبهة، ﴿**قَوْلُكَ**﴾ واضح التعلق بين هذا القول، وبين قوله: ﴿**الالْتِجَاء إِلَى**

الصَّالِحِينَ لَيْسَ بِشِرْكٍ﴾؛ لأن الالتجاء معناه عندهم الدعاء؛ دعاء الصالحين، وطلب بركة الصالحين بسؤالهم، وطلب الشفاعة عندهم، أو الالتجاء إليهم بالذبح لهم مثل ما فسره هنا.

فإذًا قوله: الالتجاء مساوٍ لقوله: ﴿**يَدْعُونَ ذَلِكَ، وَيَذْبَحُونَ لَهُ، يَقُولُونَ: إِنَّهُ يُقَرِّبُنَا إِلَى اللهِ زُلْفَى، وَيَدْفَع اللهُ عَنَا بِبَرَكَتِهِ، ويُعْطِينَا بِبَرَكَتِه**﴾ هذا هو الالتجاء إلى الصالحين، وهذا هو عين ما يُفعل عند الأصنام والأوثان والآلهة المختلفة.

قال: ﴿**ويقالُ لهُ أَيْضًا: قَوْلُكَ: (الشِّرْكُ عِبَادَةُ الأَصْنَامِ)، هَلْ مُرَادُكَ أَنَّ الشِّرْكَ مَخْصُوصٌ بِهَذَا**﴾ هذا تتمة لهذا الجواب لكنه في طائفة ثالثة، فيمن يقول: الشرك مخصوص بعبادة الأصنام ﴿**هَلْ مُرَادُكَ أَنَّ الشِّرْكَ مَخْصُوصٌ بِهَذَا، وَأَنَّ الاعْتِمَادَ عَلَى الصَّالِحِينَ، وَدعُاءَهُمْ لا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ؟**﴾ فإذا قال: نعم الشرك مخصوص بعبادة الأصنام، ﴿**فَهَذَا يَرُدُّهُ مَا ذَكَرَ اللهُ تَعَالَى في كِتَابِهِ مِنْ كُفْرِ مَنْ تَعَلَّقَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ، أَوْ عِيسَى، أَوْ الصَّالِحِينَ**﴾ وهذا قد قدمناه بوضوح في أن أنواع الشرك عند أهل الجاهلية متنوعة ليست نوعًا واحدًا، فمنها الأصنام، وفيها أدلة في القرآن كثيرة، ومنها الأوثان المصورة على صورة الأنبياء الأولياء وما شابه ذلك، ومنها الاعتقاد في الأحجار والأشجار المصورة على صور الكواكب، وأشباه ذلك.

قال: ﴿**فَهَذَا يَرُدُّهُ مَا ذَكَرَ اللهُ تَعَالَى في كِتَابِهِ مِنْ كُفْرِ مَنْ تَعَلَّقَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ، أَوْ عِيسَى، أَو الصَّالِحِينَ، فَلا بُدَّ أَنْ يُقِرَّ لَكَ أَنَّ مَنْ أَشْرَكَ فِي عِبَادَةِ اللهِ أَحَدًا مِنَ الصَّالِحِينَ فَهُوَ الشِّرْكُ الْمَذْكُورُ فِي الْقُرْآنِ، وَهَذَا هُوَ الْمَطْلُوبُ**﴾؛ يعني: تقول لهذا ـ الذي قال: إن الشرك مخصوص بعبادة الأصنام ـ: هل عيسى عليه السلام أُشرك به أم لا؟ فإن قال: لا. فقل: بل أُشرك به؛ كما قال جل وعلا في القرآن: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ

قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦]، وكقوله ﷻ: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١]، والآيات في هذا الباب كثيرة.

فإذًا قل له: هل عيسى عليه السلام عُبد واتُّخِذ إلهًا أم لا؟

فإن قال: لا. بيّن له الآيات.

وإن قال: نعم. فهو المقصود أيضًا.

وعلى كل من الاحتمالين مع الجواب، فإنه يردّ هذا تخصيصه الشرك بعبادة الأصنام، وهذه الكلمة ـ الشرك عبادة الأصنام ـ تراها في كثير من تفاسير المتأخرين، فقلّ أن ترى تفسيرًا من تفاسير المتأخرين إلا وإذا ذُكر الشرك بالله في القرآن وعبادة غير الله فسروها بأنها عبادة الأصنام، والمفسرون الأولون كالإمام ابن جرير رحمه الله وكغيره من الأئمة يفسِّرون الشرك حيث ورد بعبادة غير الله بأنواع ما ورد، فيكثر أن يقول ابن جرير رحمه الله: نهى الله عن الشرك به ودعوة غيره من الأصنام والأوثان والأنداد(١). فيكثر من هذه الثلاثة: الأصنام والأوثان والأنداد؛ لأنها أنواع ما جاء في القرآن.

قال: ﴿فَلا بُدَّ أَنْ يُقِرَّ لَكَ أَنَّ مَنْ أَشْرَكَ فِي عِبَادَةِ اللهِ أَحَدًا مِنَ الصَّالِحِينَ فَهُوَ الشِّرْكُ﴾ إذًا قوله: الشرك مخصوص بعبادة الأصنام. يكون غلطًا، فتقول له إذًا: **﴿لا بُدَّ أَنْ يُقِرَّ لَكَ أَنَّ مَنْ أَشْرَكَ فِي عِبَادَةِ الله أَحَدًا مِنَ الصَّالِحِينَ فَهُوَ الشِّرْكُ الْمَذْكُورُ فِي الْقُرْآنِ، وَهَذَا هُوَ الْمَطْلُوبُ﴾**.

قال رحمه الله: **﴿وَسِرُّ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ إِذَا قَالَ: أَنَا لَا أُشْرِكُ بِاللهِ. فَقُلْ لَهُ:**

---

(١) انظر: تفسير الطبري ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ (١/ ١٦٣، ٢/ ٦٠، ١٩٤).

وَمَا الشِّرْكُ بِاللهِ؟ فَسِّرْهُ لِي، فَإِن قَالَ: هُوَ عِبَادَةُ الأَصْنَام. فَقُلْ لَهُ: وَمَا عِبَادَةُ الأَصْنَامِ؟ فَسِّرْهَا لِي، فإِنْ قَالَ: أَنَا لَا أَعْبُدُ إِلَّا اللهَ وَحْدَهُ. فَقُلْ: مَا مَعْنَى عِبَادَةِ اللهِ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ؟ فَسِّرْهَا لي، فَإِنْ فَسَّرَهَا بِمَا بَيَّنَهُ اللهُ فِي الْقُرْآنِ فَهْو الْمطْلُوبُ، وَإِن لَمْ يَعْرِفْهُ فَكَيْفَ يَدَّعِي شَيْئًا وَهُوَ لَا يَعْرِفُهُ؟! وَإِنْ فَسَّرَهُ بِغَيْرِ مَعْنَاهُ بَيَّنْتَ لَهُ الآيَاتِ الْوَاضِحَاتِ﴾ يبيّن لك الشيخ رَحِمَهُ اللهُ أن سِرّ إقامة الحجة وكشف الشبهة في هذه المسألة مبني على هذه المراتب التي ذكر.

(**سِرُّ الْمَسأَلَةِ**)؛ يعني: سر مسألة جواب هذه الشبهة: (**أَنَّهُ إِذَا قَالَ: أَنَا لَا أُشْرِكُ بِاللهِ. فَقُلْ لَهُ: وَمَا الشِّرْكُ بِاللهِ؟ فَسِّرْهُ لِي**) دائمًا تسأله: ما هذا الذي نفيته؟ إن قال: هو عبادة الأصنام.

فقل: ما عبادة الأصنام؟ وإن قال: أنا لا أعبد إلا الله وحده. فقل: ما عبادة الله وحده؟ فدائمًا تجعله جاهلًا؛ أي: تجره إلى ميدان الجهل حتى يقول: أنا جاهل، فإن قال: أنا جاهل. فتنتقل معه من الحِجاج إلى التعليم.

والنوع الثاني من الناس: إن فسرها بما في القرآن لكنه جهل، أو اشتبه عليه دخول المعاصرين وعبادة غير الله في هذه الأزمنة بما جاء في القرآن؛ ففسرها بما في القرآن؛ فتقول: هذا هو المطلوب، وتبيِّن له وجه الشبه.

والحال الثالثة: إن فسر ذلك بغير معناه، وهذه خاصة بأهل العلم، ومن يُدلون بالشُّبه من المنتسبين إلى العلم، وعلمهم غير نافع، فإن فسر ذلك بغير معناه بينت له الآيات الواضحة في معنى الشرك بالله.

فإن فسر الشرك بغير معناه الصحيح تذكر له الآيات الواضحة في معنى الشرك، وأنّ الشرك يكون بأنواع؛ كما جاء في القرآن، وكما بيّنه الشيخ رَحِمَهُ اللهُ في كتاب التوحيد. تُبيّن له معنى عبادة الأوثان.

فإذا بيَّنت له ذلك يتضح ﴿**أَنَّهُ الَّذِي يَفْعَلُونَه فِي هَذَا الزَّمَانِ بِعَيْنِهِ، وَأَنَّ عِبَادَةَ اللهِ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ هِيَ التِي يُنْكِرُونَ عَلَيْنَا، وَيَصِيحُونَ فِيْه؛ كَمَا صَاحَ إِخْوَانُهُمْ حَيْثُ قَالُوا:** ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَاحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥]﴾.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك: ﴿**فَإِنْ قَالَ**﴾ هذا دخول في شبهة جديدة ﴿**فَإِنْ قَالَ: إِنَّهُمْ لَمْ يَكْفُرُوا بِدُعَاءِ الْمَلَائِكَةِ، وَالأَنْبِيَاءِ**﴾ هذا نوع من موردي الشُّبه يقول: لم يكن كفرهم بالشرك بالله ولا بالتوجه بالصالحين ولا التوجه للأنبياء، هذه الأمور جائزة؛ لكن كفرهم كان بشيء آخر.

ما هذا الشيء؟ قال: ﴿**وَإِنَّمَا كَفَرُوا لَمَّا قَالُوا: الْمَلَائِكَةُ بَنَاتُ اللهِ. وَنَحْنُ لَمْ نَقُلْ: إِنَّ عَبْدَ الْقَادِرِ، وَلَا غَيْرَهُ**﴾ وهذه كثيرًا ما يوردها الصوفية في أن الأولين كفروا باعتقادهم أن الملائكة بنات الله جَلَّ وَعَلَا، وهذا الاعتقاد مبين في القرآن في سور كثيرة؛ كسورة النحل، والصافات، والزخرف، وغير ذلك من السور.

قال: (لَمْ نَقُلْ: إِنَّ عَبْدَ الْقَادِرِ)؛ يعني: الجيلاني، وهو معظم ومُؤَلَّهٌ في العراق والباكستان والهند، وفي غيرها أيضًا، إن قال: أنا لم أعتقد في عبد القادر أنه ابن لله، ولا في النبي ﷺ أنه ابن لله، ولا في عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أنه ابن لله، ولا في البدوي أنه ابن لله، ولا في علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه ابن لله... إلى آخر ذلك، وهؤلاء إنما كفروا باعتقاد أن الملائكة بنات الله. مثل ما قال البوصيري في قصيدته الميمية المعروفة[1]:

دَعْ ما ادَّعَتْهُ النَّصارَى في نَبيِّهِم ... وَاحْكُمْ بما شْئْتَ مَدْحًا فيهِ واحْتَكِمِ

وقال أيضا: **(لَوْ نَاسَبَتْ قَدْرَهُ)**؛ يعني: النبي ﷺ.

لَوْ نَاسَبَتْ قَدْرَهُ آياتُهُ عِظَمًا ... أَحْيا اسمُهُ حِينَ يُدْعَى دَارِسَ الرِّمَمِ

---

(١) انظر: الرد على البكري لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١/ ٤٢٨).

فيقول: قل ما شئت في النبي ﷺ من وصفه بما شئت إلا في شيء واحد، وهو ألا تقول كما قالت النصارى في عيسى عليه السلام إنه ابن لله جل وعلا، ويفهمون هذا على الحديث الذي رواه البخاري وغيره في قوله ﷺ: **«لَا تُطْرُونِي كما أَطْرَتِ النَّصَارَى ابنَ مَرْيَمَ؛ فَإِنَّمَا أنا عَبْدُهُ، فَقُولُوا: عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ»**(١)، قالوا: فمعنى الحديث أنه لا تبلغوا بي مبلغ النصارى في قولهم: إن عيسى عليه السلام ابن الله، وما هو غير ذلك فجائز لكم، هكذا يفهمونه، وهذه حجة طائفة كبيرة من غلاة الصوفية وأصحاب الطرق في قولهم: إنّ المحرم والشرك هو ادعاء البنوة، أما غير ذلك فليس من الشرك بالله، كما قال البوصيري في أبياته السابقة.

قال: ﴿**فَالْجَوَابُ**﴾ هذا جواب هذه الشبهة ﴿**أَنَّ نِسْبَةَ الْوَلَدِ إِلَى اللهِ تَعَالَى كُفْرٌ مُسْتَقِلٌّ**﴾ بيَّن أن نسبة الولد إلى الله كفر لكنها ليست كل الكفر؛ فقال جل وعلا: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص]، ﴿**وَالأَحَدُ: الَّذِي لا نَظِيرَ لَهُ**﴾(٢)؛ يعني: لا نظير له في ذاته، ولا نظير له في أسمائه، ولا نظير له في صفاته جل وعلا، واحد في ألوهيته لا شريك له، وواحد في ربوبيته لا شريك له، وواحد في أسمائه وصفاته لا سمي له، ﴿**والصَّمَدُ: الْمَقْصُودُ فِي الْحَوَائِجِ. فَمَنْ جَحَدَ هَذَا فَقَدْ كَفَرَ وَلَوْ لَمْ يَجْحَدْ آخِرَ السُّورَةِ**﴾ دلت الآية على كفر نوعين من الناس:

النوع الأول: هو من لم يجعل الله مختصًا بالأحدية، فجعله اثنين؛ كاعتقاد طائفة من النصارى، أو جعله ثلاثة؛ كاعتقاد طائفة أخرى من النصارى وغيرهم، دل عليه قوله جل وعلا: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣]، وفي الآية رد على من اعتقد البنوة.

---

(١) سبق تخريجه (ص٦٧).
(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٤/ ٥٧١).

النوع الثاني: من لم يجعل الله مختصًا بالصمدية؛ دل عليه قوله جَلَّ وَعَلَا: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾ [الإخلاص: ١، ٢]، والصمد هو: الذي يصمد إليه في الحوائج؛ يعني: يقصد وحده دون ما سواه(١)، وهذا ردٌّ على من يصمد في الحوائج إلى غيره.

قال: ﴿فَمَنْ جَحَدَ هَذَا فقَدْ كَفَرَ وَلَوْ لَمْ يَجْحَدْ أَوَّلَ السُّورَةِ﴾ هذا برهان على أن الشرك في القرآن ليس هو اعتقاد البنوة لله فقط، وأن مشركي العرب وغيرهم ليسوا معتقدين في البنوة وحدها، بل معتقدون في البنوة، ومعتقدون أيضًا في الشريك مع الله جَلَّ وَعَلَا في العبادة.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **﴿وَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]، فَفَرَّقَ بَيْنَ النَّوْعَيْنِ، وَجَعَلَ كُلًّا مِنْهُمَا كُفْرًا مُسْتَقِلًّا﴾**، وهذا استدلال واضح قوي؛ إذ قوله جَلَّ وَعَلَا: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ﴾؛ يعني: قبل أن يخلق الخلق، ولا بعد أن خلق الخلق، ولو اتخذ الرحمٰن ولدًا لعبدنا ذلك الولد طاعة لله جَلَّ وَعَلَا وامتثالًا لأمره؛ كما قال جَلَّ وَعَلَا: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾ [الزخرف: ٨١]، على الصحيح في تفسيرها أنها على ظاهرها(٢): أنا أول من يعبد هذا الولد لو اتخذه الرحمٰن امتثالًا لأمر الله وطاعة له جَلَّ وَعَلَا. والواقع أن هذا لا يكون ولا يمكن؛ إذ الله جَلَّ وَعَلَا ما اتخذ مما يخلق بنات ولم يتخذ سبحانه ولدًا؛ لأنه ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣]، ﴿لَّوْ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا لَّٱصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ سُبْحَٰنَهُۥ﴾ [الزمر: ٤]، بتنزهه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عن الولادة بدءًا وأصلًا وفرعًا.

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٣٠/ ٣٤٧).

(٢) انظر: تفسير الطبري (٢٥/ ١٠٣)، وتفسير ابن كثير (٤/ ١٣٧).

فقوله: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]؛ هذا نفي للولادة ولاتخاذ الولد، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]، هذا نفي لنوع آخر، وكما هو مقرر في العربية والأصول[١] أن واو العطف هذه تفيد تغاير الذات وتغاير الصفات، فتغاير الذات كما تقول: دخل محمد وخالد. فذات محمد غير ذات خالد، وتغاير الصفات كما في قوله ﷻ: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْقُرْءَانِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [النمل: ١]، فهنا القرآن هو الكتاب؛ ولكن الواو هنا دلت على تغاير الصفة؛ فهو كتاب وهو قرآن، فقوله ﷻ هنا: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]، كما **قال الشيخ**: ﴿**فَرَّقَ بَيْنَ النَّوْعَيْنِ**﴾ ودلت الواو على تغاير ذات الإله عن ذات الولد باعتبار اعتقاد المشركين، وعلى تغاير صفة الإله عن صفة الولد، وهذا هو الواقع في اعتقادهم، فإنهم إذا توجهوا للولد؛ فإنهم إنما يتوجهون إلى الله؛ كما يقول النصارى: آب، وابن، وروح القدس، إله واحد! يجعلون الإله الواحد له ثلاثة أقانيم، أو كما يقول طائفة أخرى من النصارى: إنه آب وابن فيجعلونه أقنومين فقط، فهذا توجه لشيء واحد باختلاف الأقانيم[٢]، وهذا داخل في الولادة حيث قال ﷻ: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]، الشيء الثاني: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]؛ فالآلهة في الواقع

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ١٧٢).

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٣/ ٢٠٠): (قولهم بالأقانيم مع بطلانه في العقل والشرع لم ينطق به عندهم كتاب، ولم يوجد هذا اللفظ في شيء من كتب الأنبياء التي بأيديهم، ولا في كلام الحواريين؛ بل هي لفظة ابتدعوها، ويقال: إنها رومية، وقد قيل: الأقنوم في لغتهم معناه: الأصل؛ ولهذا يضطربون في تفسير الأقانيم: تارة يقولون: أشخاص، وتارة خواص، وتارة صفات، وتارة جواهر، وتارة يجعلون الأقنوم اسمًا للذات والصفة معًا، وهذا تفسير حذاقهم).

هذه مغايرة في الذات للولد ومغايرة في الصفات، لا يقال: إن الولد متخذ إله؛ لأن قول العلماء: مغايرة في الذات. يصدق عليه اختلاف الجمع والمفرد والعام والخاص، فإذا عُطف عام على خاص فيعتبر عندهم تغاير في الذات، مثل ما قال ﷻ: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٩٨]، فعطف جبريل وميكال على الملائكة، وهذا تغاير في الذات؛ لأن الثاني بعض الأول؛ فالعام إذا جاء بعده خاص يعتبر تغاير في الذوات، وكما في قوله ﷻ: ﴿قَالَ لَقَدۡ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعۡجَتِكَ﴾ [ص: ٢٤] هذا تغاير في الصفات.

المقصود: أن استدلال الشيخ في محله حجة واضحة؛ حيث **قال**: ﴿**فَفَرَّقَ بَيْنَ النَّوْعَيْنِ، وَجَعَلَ كُلًّا مِنْهُمَا كُفْرًا مُسْتَقِلًّا، وَقَالَ اللهُ تَعَالَى**: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلۡجِنَّ وَخَلَقَهُمۡۖ﴾ [الأنعام: ١٠٠]﴾؛ يعني: مع خلقه لهم جعلوا له شركاء الجن، ﴿وَخَرَقُواْ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتِۭ﴾ [الأنعام: ١٠٠]، وفي القراءة الأخرى: (وَخَرَّقُوا لَهُ)[1]؛ فجعل الشرك بالجن هذا نوعًا، وجعل خرق البنين والبنات له سبحانه نوعًا آخر، **قال**: ﴿**فَفَرَّقَ بَيْنَ الْكُفْرَيْنِ. وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا ـ أَيْضًا ـ أَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِدُعَاءِ اللاتِّ ـ مَعَ كَوْنِهِ رَجُلًا صَالِحًا ـ لَمْ يَجْعَلُوهُ ابْنَ اللهِ**...﴾ إلى آخره.

المقصود من هذه الأدلة: أن قول القائل: ما كفرت العرب، ولا النصارى، ولا اليهود... إلى آخره، إلا باعتقاد البنوة؛ فهذا الكلام باطل، وهذه الشبهة مردودة على أصحابها بما سبق من الأدلة.

وتوسع الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ **فقال**: ﴿**وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا ـ أَيْضًا ـ أَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِدُعَاءِ اللاتِّ ـ مَعَ كَوْنِهِ رَجُلًا صَالِحًا ـ لَمْ يَجْعَلُوهُ ابْنَ اللهِ، وَالَّذِينَ**

---

(١) انظر: الحجة في القراءات السبعة لابن خالويه (ص١٤٧)، وحجة القراءات لابن زنجلة (ص٢٦٤).

كَفَرُوا بِعِبَادَةِ الْجِنِّ لَمْ يَجْعَلُوهُمْ كَذَلِك، وَكَذَلِكَ الْعُلَمَاءُ ـ أَيْضًا ـ وَجَمِيعُ الْمَذَاهِبِ الأَرْبَعَةِ يَذْكُرُونَ فِي بَابِ (حكْم الْمُرْتَدِّ) أَنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا زَعَمَ أَنَّ للهِ وَلَدًا فَهُوَ مُرْتَدٌّ، وإِنْ أَشْرَكَ بِاللهِ فَهُوَ مُرْتَدٌّ، فَيُفَرِّقُونَ بَيْنَ النَّوْعَيْنِ، وَهَذَا في غَايَةِ الْوُضُوحِ﴾ الأمة مجمعة، والفقهاء والأئمة مجمعون على أن الردة ليست مخصوصة باعتقاد الولد لله ﷻ؛ فدلّ هذا على بطلان هذه الشبهة.

وهذا استدلال واضح بيِّن والحمد لله، وهذا كما **قال الشيخ** في آخره: ﴿**وَهَذَا في غَايَةِ الْوُضُوحِ**﴾.



وَإِنْ قَالَ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢]، فَقُلْ: هَذَا هُوَ الْحَقُّ، وَلكِنْ لا يُعْبَدُونَ، وَنَحْنُ لَا نُنْكِرُ إِلَّا عِبَادَتَهُمْ مَع اللهِ، وَإِشْرَاكَهُمْ مَعَهُ، وَإِلَّا فَالوَاجِبُ عَلَيْك حُبُّهُمْ، وَاتِّبَاعُهُمْ، وَالإقْرَارُ بِكَرَامَاتِهِمْ، وَلَا يَجْحَدُ كَرَامَاتِ الأَوْلِيَاءِ إِلَّا أَهْلُ الْبِدَعِ وَالضَّلَالَاتِ، وَدِينُ اللهِ وَسَطٌ بَيْنَ طَرَفَيْنِ، وَهُدًى بَيْنَ ضَلَالَتَيْنِ، وَحَقٌّ بَيْنَ بَاطِلَيْنِ. فَإِذَا عَرفتَ أَنَّ هَذَا الَّذِي يُسَمِّيهُ الْمُشْرِكُونَ فِي زَمَنِنَا (الاعْتِقَادَ) هُوَ الشِّرْك الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ، وَقَاتَلَ رَسُولُ الله ﷺ النَّاسَ عَلَيْهِ؛ فاعْلَمْ أَنَّ شِرْكَ الأَوَّلِينَ أَخَفُّ مِنْ شِرْكِ أَهْلِ وَقْتِنَا بِأَمرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الأَوَّلِينَ لَا يُشْرِكُونَ، وَلَا يَدْعُونَ الْمَلَائِكَةَ، أَوِ الأَوْلِيَاءَ، أَوِ الأَوْثَانَ مَع اللهِ إِلَّا فِي الرَّخَاءِ، وَأَمَّا فِي الشِّدَّةِ فَيُخْلِصُونَ الدِّينَ للهِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِى ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ ٱلْإِنسَـٰنُ كَفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٧]، وَقَوْلُهُ: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴿٤٠﴾ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَآءَ وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠، ٤١]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَـٰنَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُۥ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُۥ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِىَ مَا كَانَ يَدْعُوٓا۟ إِلَيْهِ مِن قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا

لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِۦۚ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًاۖ إِنَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ﴾ [الزمر: ٨]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَإِذَا غَشِيَهُم مَّوْجٌ كَٱلظُّلَلِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [لقمان: ٣٢].

فَمَنْ فَهِمَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ الَّتِي وَضَّحَهَا اللهُ فِي كِتَابِهِ، وَهِيَ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ قَاتَلَهُمْ رَسُولُ اللَّه ﷺ يَدْعُونَ اللهَ وَيَدْعُونَ غَيْرَهُ فِي الرَّخَاءِ، وَأَمَّا فِي الشِّدَّةِ فَلَا يَدْعُونَ إِلَّا اللهَ وَحْدَهُ، وَيَنْسَوْنَ سَادَاتِهِمْ؛ تَبَيَّنَ لَهُ الْفَرْقُ بَيْنَ شِرْكِ أَهْلِ زَمَانِنَا وَشِرْكِ الأَوَّلِينَ، وَلَكِنْ أَيْنَ مَنْ يَفْهَمُ قَلْبُهُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فَهْمًا رَاسِخًا؟! واللهُ الْمُسْتَعَانُ.

الشَّرح

ذكر الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنا مسألة جديدة يوردها المشركون، ويُلَقِّنُها من يلقنها من عوام المشركين ومن المتعلمين عندهم، وهذه المسألة هي مسألة كرامات الأولياء؛ فإن عبَّاد الأموات وعبَّاد غير الله جَلَّ وَعَلَا في الأعصر المتأخرة يروِّجون كرامات الأولياء ليدلُّوا الناس بذلك على أن هذا الولي الذي صار له من الكرامات كذا وكذا أنه يستحق أن يُدعى، وأن يُستشفع به، وأن يُستنصر به، وأن يُستعاذ به، وأن يُتوكل عليه، . . . إلى آخر أنواع العبادة، فجعلوا حصول الكرامات ورؤية من رأى هذه الكرامات والإقرار بذلك، وأنَّ أهل السُّنَّة يقرون بكرامات الأولياء(١)؛ جعلوا ذلك

(١) قال الطحاوي في شرح العقيدة الطحاوية (ص٤٩٤): (ولا نفضل أحدًا من الأولياء على أحدٍ من الأنبياء عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ ونقول: نبي واحد أفضل من جميع =

سُلَّمًا لدعوة الناس لعبادة غير الله ﷻ، وهذه حجة كثيرًا ما يرددها الخرافيون؛ فينبغي لأهل التوحيد وللدعاة إليه أن يقفوا عند هذه الشبهة كثيرًا، وهذا الوقوف بيّنه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ أتم بيان.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وإنْ قالَ:** ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢]، **فَقُلْ: هَذَا هُوَ الْحَقُّ، وَلكِنْ لَا يُعْبَدُونَ**»؛ يعني: أن قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ رُتِّبَ آخره على أوله؛ فجُعل الأولياء لهم كرامة، وهذه الكرامة هي أنهم لا خوف عليهم ولا هم يحزنون؛ فالولي ولي الله ﷻ الذي حقق الوَلاية بالإيمان والتقوى، لا خوف عليه ولا يحزن، وهذا ظاهر الآية، ودلَّ ذلك على أن هؤلاء لهم منزلة خاصة عند أهل الإيمان؛ بل عند الله ﷻ، وهذه المنزلة إنما هي لأجل إيمانهم وتقواهم؛ ولهذا قال بعدها في وصف الأولياء: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ۝٦٣ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْأَخِرَةِ﴾ [يونس: ٦٣، ٦٤]، ففي الآية التي ساقها الشيخ ذِكر الأولياء، وذِكر أنهم لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، وهذه يحتج بها كل من يعبد غير الله ﷻ، يحتجون بها على أن الوَلي له ما ليس لغيره، فماذا يصنع الموحد لجواب هذه الشبهة؟ قد ينساق إلى أن يقول: إنَّ هذا الذي تقول إنه ولي ليس بولي أصلًا!

= الأولياء، ونؤمن بما جاء من كراماتهم وصح عن الثقات من رواياتهم)اهـ.
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في العقيدة الواسطية في مجموع الفتاوى (١٥٦/٣): (ومن أصول أهل السُّنَّة والجماعة التصديق بكرامات الأولياء، وما يجري الله على أيديهم من خوارق العادات في أنواع العلوم والمكاشفات وأنواع القدرة والتأثيرات؛ كالمأثور عن سالف الأمم في سورة الكهف وغيرها، وعن صدر هذه الأمة من الصحابة والتابعين وسائر قرون الأمة، وهي موجودة فيها إلى يوم القيامة)اهـ.

وهذا يجعل الموحِّد في زاوية ضيقة ويحرج نفسه كثيرًا؛ لأنه يخرج عن ميدان الحجة إلى ميدانٍ الحجة فيه متوهمة.

فميدان الحجة أن الولي يَعْبُد ولا يُعْبَد، وهو من جهة غيرته يخطئ فيقول: هذا أصلًا ليس بولي.

فمثلًا لو ناقش أحدًا عن عبادة البدوي وما يحصل عند قبره من الاستغاثة بغير الله، ومن النذور للبدوي، ومن الاستعانة به، ومن طلب كشفه للضر. . . وأشباه ذلك، لو جاء وناقش من يقول: هذا ولي والله ﷻ يقول: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢]، قد يبتدئ بعض أهل التوحيد فيقول: من قال لك إن هذا ولي؟ فتنصرف الحجة إلى مسألة يصعب معها الإثبات أو النفي، فيكون ذاك يستدل بما يورده أصحاب الكرامات أنه كان له كذا وكذا، ونذهب عن أصل المسألة، وهي أنه لا يُعبد سواء كان وليًّا أو غير ولي إلى هل هو ولي أم لا؟

وبعض الموحدين في بعض الأقطار الإسلامية يسلكون هذه الطريقة، وهي غلط وليست على طريقة أهل العلم وأئمة الدعوة ـ رحمهم الله ـ، وليس كذلك أيضًا ما جاء في القرآن لتقرير التوحيد ومناقشة المشركين في آلهتهم، فإن الذي في القرآن أنَّ الآلهة التي عُبدت أنها لا تستحق العبادة، قال ﷻ: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ۝١٩ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ [النجم: ١٩، ٢٠]. . . إلى آخره، بيَّن أنه لا تستحق العبادة، وكذلك فيما هو غير ذلك من عبادة من يُعبد، بيَّن أنه لا يستحق العبادة، أما الكلام في ذاته وأحواله فهذا ليس من الدعوة الحقة؛ بل يترك هذا؛ لأن الغرض هو تقرير التوحيد.

فإذا قال لك: هذا ولي من أولياء الله، فلو كان عندك ليس بولي بل نقل عنه العلماء ونقلت عنه التراجم أنه كان يترك الصلاة، وأنه كان

يقول كلمات كفرية، أو لم يكن صالحًا، أو كان كافرًا . . . إلى آخره، فلا تذهب إلى هذا؛ لأن مصير هذا الرجل عند الله ﷻ، ولكن اذهب إلى الحق المطلق وهو أن الولي يَعْبُد ولا يُعْبَد، وأن الكرامات التي أُعْطيها الولي له وليست لغيره.

وهذا هو الذي بيَّنه الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنا **فقال**: ﴿**فَقُلْ: هَذَا هُوَ الْحَقُّ**﴾؛ يعني: أن الأولياء لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴿**وَلكِنْ لا يُعْبَدُونَ**﴾؛ يعني: أن الأولياء في الآية أنهم لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، وأنهم الذين آمنوا وكانوا يتقون، وأن لهم البشرى في الحياة الدنيا وفي الآخرة، لم يذكر أنهم يُعبدون؛ بل في آيات أُخر بيَّن أن من اتخذ وليًّا من دون الله فقد ضلّ وخسر خسرانًا مبينًا؛ كما قال ﷻ: ﴿قُلْ أَفَاتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا﴾ [الرعد: ١٦]، وكقوله ﷻ: ﴿وَمَن يَتَّخِذِ ٱلشَّيْطَٰنَ وَلِيًّا مِّن دُونِ ٱللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُّبِينًا﴾ [النساء: ١١٩]؛ يعني: أنّ المراد ليس إلى كونه وليًّا أو غير ولي، المراد أن العبادة لله ﷻ.

قال ﷻ: ﴿قُلْ أَفَاتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾؛ فهذه الآية قد تنفع أهل التوحيد في الاحتجاج على أهل الشرك في أن الله ﷻ ذكر أن الأولياء لا يتخذون من دونه في العبادة أولياء، ﴿قُلْ أَفَاتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾ يعني: فجعلتم الأولياء معبودين من دون الله، وهذا وإن كان ليس هو من تفسيرها الصحيح؛ ولكنها حجة في رد الاحتجاج بلفظ الأولياء على العبادة، وإلا فمن المعلوم أن قوله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿قُلْ أَفَاتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾ لا يقصد به فلان الولي، إنما يقصد به الوَلاية، يعني: النصرة والمودة. . . وأشباه ذلك[1]؛

---

(١) انظر: تفسير الطبري (١٣/ ١٣٢)، وتفسير ابن كثير (٣/ ٣١٠)، وتفسير القرطبي (٩/ ٣٠٣).

لكن هذه الآية وأشباهها في القرآن يُحتج بها على إبطال التعلق بلفظ الأولياء، **والشيخ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال هنا: ﴿**فَقُلْ: هَذَا هُوَ الْحَقُّ، وَلَكِنْ لا يُعْبَدُونَ**﴾؛ لأن الآية دلت على أن هؤلاء الأولياء لهم الكرامة، ولهم البشرى في الحياة الدنيا وفي الآخرة، ولكن ليس في الآية أنهم يُعبدون، ولا أنهم يُستغاث بهم، ولا أنهم يُدعون من دون الله جَلَّ وَعَلَا.

قال بعد ذلك: ﴿وَنَحْنُ لَا نُنْكِرُ إِلَّا عِبَادَتَهُمْ مَع الله، وَإِشْرَاكَهُمْ مَعَهُ﴾؛ يعني: أننا لم نتكلم معك بأن هذا ليس بولي، وليس بصالح، وليس له كرامات؛ بل له كرامات وهو ولي وهو كذا وكذا، لكن ليس معبودًا مع الله جَلَّ وَعَلَا، ونحن لم نناقشك في شأنه؛ بل شأنه وكرامته حصلت له، والأمر غيبي فهو عند الله جَلَّ وَعَلَا، ولا يُدرى بماذا خُتِم له، لكن إن كان مات على الولاية، فهو عند الله جَلَّ وَعَلَا له مقام الأولياء، ونحن لم نتكلم معك في شأن ولايته هل ولي أو ليس بولي، إنما الكلام في أنه هل يستحق أن يُعبد، هل هو يُشرك به مع الله في هذه الأفعال أم لا؟ فهذا يجعل الموحد مُنصفًا، ويجعله صاحب برهان جيد وواضح، ويجعله أيضًا حاذقًا بأن لا يجرَّه الخصم إلى ميدان معركة يصرفه فيها عن الحق.

أتاني بعض الإخوة مرة، وقال: هناك رجل من بعض البلاد الأفريقية يريد أن يبحث بعض الأمور، وأنا ذكرت له أن يأتيك، جاءني وذكرت له بعض المسائل في التوحيد، وتعريف التوحيد والعبادة، وكلام أهل العلم في الشرك... إلى آخره بكلام مطوّل، فقال: الذي كرَّه الناس في الذين يدعون إلى التوحيد في بلادنا هو أنهم ينشرون في الناس أن هؤلاء الذين يتعلَّقون بهم أنهم ليسوا بصالحين وليسوا بأولياء؛ بل هؤلاء الأموات منهم المشرك، ومنهم الكافر، ومنهم الذي كان يفعل كذا ويفعل كذا ويفعل الموبقات، فينشرون أشياء عنهم لا يمكن أن نقبل

ـ حمية لهم ولهؤلاء الأولياء ـ أن يتكلم أحد فيهم، فأخذتنا الحمية لهم عن سماع ما عند هؤلاء من الكلام في التوحيد!

وهذه في الحقيقة أفادت كثيرًا مع أنها واضحة في كشف الشبهات، لكن أفادت أيضًا من حيث التطبيق، فإن الذي ينبغي على طالب العلم أن يكون صبورًا في دعوته، وألا يستجره الخصوم إلى ميدان ليس هو ميدان الدعوة؛ بل يركِّز على الأصل الذي دعا الناس إليه، وأما الكلام على فلان، وهل هذا كان وليًّا أو ليس بولي، صالحًا أو ليس بصالح؟ ليس الكلام في هذا.

أولياء الله ﷻ عندنا لهم البشرى في الحياة الدنيا وفي الآخرة، ولهم الكرامات، لكن الكلام في أنه هل يُجعل الولي معبودًا مع الله؟ هل يُستغاث بالولي؟ هل يُذبح للولي؟ وإلا فلا شك أن الولي له المقام عند الله ﷻ إذا خُتم له بخير.

وهذا يجعل الموحد يحتج بحجة واضحة، ولا ينساق بعاطفته إلى إثبات شيء أو إبطاله لا صلة له بمحض الحق، أو ربما يكون هذا متأخرًا من حيث الاحتجاج.

قال: ﴿فَقُلْ: هَذَا هُوَ الْحَقُّ، وَلكِنْ لا يُعْبَدُونَ، وَنَحْنُ لَا نُنْكِرُ إِلَّا عِبَادَتَهُمْ مَع اللهِ، وَإِشْرَاكَهُمْ مَعَهُ)، وهنا إذا قال: كيف أُشْرِك بهم؟ هل عُبدوا؟ ترجع إلى المسائل التي مرت بتفصيلاتها.

قال: ﴿وَإِلَّا فَالوَاجِبُ عَلَيْكَ حُبُّهُمْ، وَاتِّبَاعُهُمْ، وَالإِقْرَارُ بِكَرَامَاتِهِمْ﴾ الواجب علينا جميعًا حب أولياء الله ﷻ إجمالًا وتفصيلًا فيمن علمنا أنه من أهل الإيمان والتقوى، واتباعهم على ما هم عليه من العمل؛ ولأنهم لم يكونوا أولياء إلا باتباع محمد ﷺ[١]؛ ولهذا نتبعهم فيما به صاروا

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في مجموع الفتاوى (١١/ ٣٠٢): (كرامات =

أولياء، فنحب نبيّنا ﷺ، ونتبع سُنَّته، ونُحَكِّم ما جاء فيها على مرادات القلب وعلى الظاهر، وعلى المقامات، وعلى الأحوال التي تعرض، والواجب أن نقر بكرامات الأولياء؛ لأنه لا يجحد كرامات الأولياء إلا أهل البدع والضلال.

وقد ذكرنا في «شرح الواسطية» معنى كرامات الأولياء، ومن هو الولي، وما شروط الولاية، ومذهب أهل السُّنَّة في كرامات الأولياء، والمذاهب في ذلك، فيراجع في ذلك الموضع[1].

فقول الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: ﴿**وَلَا يَجْحَدُ كَرَامَاتِ الأَوْلِيَاءِ إِلَّا أَهْلُ الْبِدَعِ وَالضَّلَالَاتِ**﴾ يعني بهم الخوارج والمعتزلة؛ فإنهم ينكرون كرامات الأولياء كما سبق[2].

قال: ﴿**ودين الله وسط بين الطرفين**﴾ دين الله وسط بين الغالي والجافي، الإسلام وسط ما بين غلو النصارى وجفاء اليهود، وأهل السُّنَّة وسط ما بين الفرق: بين الخوارج والمرجئة، وبين المجسمة والمعطلة، وبين الطوائف المختلفة في هذا الباب في الإيمان، وفي أسماء الله ﷻ

= الأولياء لا بد أن يكون سببها الإيمان والتقوى، فما كان سببه الكفر والفسوق والعصيان فهو من خوارق أعداء الله لا من كرامات أولياء الله، فمن كانت خوارقه لا تحصل بالصلاة والقراءة والذكر وقيام الليل والدعاء وإنما تحصل عند الشرك؛ مثل: دعاء الميت والغائب، أو بالفسق... فهذه أحوال شيطانية)اهـ.

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في زاد المعاد (٣/ ٦٢٧): (وقوع كرامات الأولياء إنما تكون لحاجة في الدين أو لمنفعة للإسلام والمسلمين، فهذه هي الأحوال الرحمانية سببها متابعة الرسول، ونتيجتها إظهار الحق وكسر الباطل، والأحوال الشيطانية ضدها سببًا ونتيجة)اهـ.

(١) انظر: اللآلى البهية في شرح العقيدة الواسطية للشارح ـ حفظه الله ـ (٢/ ٤٨٩ ـ ٥١٩).

(٢) انظر: النبوات (ص٢٨٥)، وفتح الباري لابن حجر (٧/ ٣٨٣)، (١١/ ٤٩)، والفرق بين الفرق (ص٣٣٤).

وصفاته، وفي الأحكام، وفي الصحابة، وفي أمهات المؤمنين، وفي الفتن. . . إلى آخره.

قال: ﴿**وَهُدًى بَيْنَ ضَلَالَتَيْنِ، وَحَقٌّ بَيْنَ بَاطِلَيْنِ**﴾ أشار بذلك إلى أن مسألة الأولياء، منهم من غلا فيها فجعل الولي ينازع الله في الألوهية، أو له نصيب من الألوهية؛ كقول غلاة الصوفية والباطنية وطوائف جعلوا الولي له شيء من خصائص الألوهية؛ بل جعلوا الولي يفوض إليه شيء من الربوبية ـ والعياذ بالله ـ، فهذا في الجهة الغالية[(١)].

والجهة الجافية: كالخوارج والمعتزلة الذين أنكروا كرامات الأولياء، وقد سبق بيان أنهم أنكروا كرامات الأولياء حتى لا تشتبه حجج الأنبياء والآيات والبراهين والمعجزات التي يعطيها الأنبياء بكرامات الأولياء، فأهل السُّنَّة يقرون بأن الأولياء لهم كرامات، وأنهم مكرمون عند الله، وأن لهم البشرى في الحياة الدنيا وفي الآخرة، كما أخبر الله ﷻ بذلك عنهم، لكن لا يغلون في ذلك ولا يجعلون لهم صفات ليست في البشر، وأيضًا لا ينكرون كراماتهم؛ بل هم وسط بين الجافين والغالين؛ فالأولياء يَعبدون ولا يُعبدون، ويُرزقون ولا يَرزقون، ويدعونه ﷻ رغبًا ورهبًا ويخشعون له ﷻ، ويدعون الناس إلى محبته ﷻ وإلى توحيده وإلى نصرته، كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية عن نفسه أنّ أصحابه وقعوا مرة في دمشق ومرة في خارجها في شدة فظهر لهم

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الحسنة والسيئة (ص١١٢): (وآخرون من عوام هؤلاء يجوزون أن يكرم الله بكرامات أكابر الأولياء من يكون فاجرًا بل كافرًا! ويقولون: هذه موهبة وعطية يعطيها الله من يشاء، ما هي متعلقة لا بصلاة ولا بصيام، ويظنون أن تلك من كرامات الأولياء! وتكون كراماتهم من الأحوال الشيطانية التي يكون مثلها للسحرة والكهان). وانظر: مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري (ص٤٣٨).

الشيطان في صورة شيخ الإسلام ابن تيمية، وقال: أتَحتاجون شيئًا فأنصركم؟ فمنهم من طلب منه، فلما ذكروا ذلك لشيخ الإسلام، قال لهم: أنا لم أبرح مكاني! وهذا الشيطان عرض لكم ليوقعكم في الشرك[١].

وإذا تأملت في سيرة الأولياء الصالحين من الصحابة فمن بعدهم ومن أهل البيت، وجدتهم جميعًا ينكرون الشرك بالله ﷻ، ويأمرون أتباعهم بإخلاص الدين لله، واتباع السُّنَّة، وعدم مخالفة الكتاب والسُّنَّة، والرغبة فيما عند الله وحده، وألا يُعَظَّم البشر كتعظيم الله ﷻ التعظيم الذي لا يجوز إلا له. . . إلى آخر ذلك.

فمن جمع كلام الأولياء في التوحيد علم أنهم أقاموا الحجة على من اقتدى بهم أو من اتبعهم، ومعلوم أن الفِرَق الصوفية والطرق المختلفة بَنَتْ كلُّ طريقة على أقوال شيخ لها اعتقدوه وليًّا فأخذوا كلامه.

فيناسب الموحِّد في البلد الذي يكون فيها طائفة من الطوائف الصوفية أو الطريقة أن يجمع كلمات هذا في مؤلَّف وينشرها بينهم؛ لتكون حجة بين يدي من أخذ بطريقة هذا الشيخ.

فمثلًا في البلاد التي فيها عبد القادر الجيلاني، عبد القادر له كتب قيمة مثل: «الغنية»، و«الفتوحات» وغيرها، كتب فيها التوحيد، وفيها الأمر بعبادة الله وحده، فلو استخرجت لكان فيها حجة على أقوامهم، شيخ الإسلام ابن تيمية هو الذي لفت النظر إلى هذه الطريقة حيث كتب «الرسالة السنية» المعروفة المسماة بـ«الوصية الكبرى لأتباع عدي ابن مسافر»[٢] وعدي بن مسافر يغلو أصحابه فيه، وطائفته يقال لهم:

---

(١) راجع: (ص٦٦).

(٢) مطبوعة ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ٣٦٣ ـ ٤٣٠).

العدوية في الشام، وكذلك نقل عن أحمد الرفاعي كلمات في الأمر بالسُّنَّة والنهي عن البدع، والنهي عن الشرك، فيَحسن أن تكون طريقة الداعية في البلد أن يجمع كلام هؤلاء الأولياء ـ إذا كانوا بحق أولياء ـ ويقول للناس: هذا كلام الأولياء في التوحيد؛ فهذا فيه حجة في هذه المسألة، ويعطي المخالف حقيقة هي: أننا نحب أولياء الله بعامة، وأننا نتولاهم، ولا نرد كلّ ما يقولون، وإنما نرد ما خالفوا فيه الحق فقط.

قال: ﴿فَإِذَا عَرَفتَ أَنَّ هَذَا الَّذِي يُسَمِّيهُ الْمُشْرِكُونَ فِي زَمَنِنَا (الاعْتِقَادَ) هُوَ الشِّرْك الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ، وَقَاتَلَ رَسُولُ اللَّه ﷺ النَّاسَ عَلَيْهِ﴾ قوله: (الَّذِي يُسَمِّيهُ الْمُشْرِكُونَ فِي زَمَنِنَا (الاعْتِقَادَ))، أو **(الاعتقاد الكبير)**، أو **(كبير الاعتقاد)**؛ يعني: اعتقاد الناس في الأولياء وما لهم من الكرامات؛ لأنّ الاعتقاد عند الضُّلَّال والخرافيين **قسمان**:

الاعتقاد العام وهو: الاعتقاد في الله ﷻ العقيدة المعروفة كل على حسب مذهبه، الأشعري على أشعريته، والماتريدي على ماتريديته، بحسب البلد الذي هو فيه.

وهناك شيء يتّفقون عليه، وهو الاعتقاد الكبير أو كبير الاعتقاد، وهو الاعتقاد في الموتى وفي تصرّف أرواحهم، وأن أرواحهم لها من التصرف والجولان في الملكوت ما يمكنها أن تسمع نداء مَنْ يناديها، أو أن تجيب طلب من يطلب منها، وأنّ لها التصرف في الكون، وأنها تطلب من الله، وأن الله ﷻ لا يردّ لها طلبًا... إلى آخره، ويُدخلون هذا في الحديث عن الأولياء؛ بل يجعلون كرامات الأولياء منشأ هذا الاعتقاد، فيذكرون الكرامات ثم يبعثون هذا الاعتقاد، وكان هذا موجودًا في نجد، وهناك كتب أو رسائل مؤلفة في هذا في ذلك الزمان.

قال: ﴿فَإِذَا عَرَفتَ أَنَّ هَذَا الَّذِي يُسَمِّيهُ الْمُشْرِكُونَ فِي زَمَنِنَا (الاعْتِقَادَ) ـ أو كبير الاعتقاد ـ هُوَ الشِّرْك الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ، وَقَاتَلَ

رَسُولُ الله ﷺ النَّاسَ عَلَيْهِ؛ فاعْلَمْ أَنَّ شِرْكَ الأَوَّلِينَ أَخَفُّ مِنْ شِرْكِ أَهْلِ وَقْتِنَا بِأَمرَيْنِ﴾.

الأول: التفريق ما بين حال المشركين في هذا الزمان وفي زمان العرب الأول؛ لأن أولئك لا يُشركون إلا في السّراء، وأما إذا جاءت الشدة والكرب يعلمون أنه لا منجي إلا الله، ويخافون أن يفوت الوقت عليهم باتخاذ الواسطة؛ فيقولون: هذا متى يصل إليك، ومتى يرفع، وهل سيرفع الآن أم لا يرفع الآن حاجاتهم؟ فيجعلون التشفع في وقت السعة، والإخلاص في وقت الضيق، كما أخبر الله ﷻ عنهم بقوله: ﴿وَإِذَا غَشِيَهُم مَّوْجٌ كَالظُّلَلِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ [لقمان: ٣٢]، وقال ﷻ: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥]، وقال ﷻ أيضًا في الآيات التي ساقها الشيخ: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الْإِنسَانُ كَفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٧]، وهذه المسألة مُبيَّنة على التفصيل في شرحنا للقواعد الأربع، فهذه هي القاعدة الرابعة الأخيرة في القواعد الأربع[1].

---

(١) قال الشارح ـ حفظه الله ـ: (الْقَاعِدَةُ الرَّابِعَةُ: أَنَّ مُشْرِكِي زَمَانِنَا أَغْلَظُ شِرْكًا مِن الأَوَّلِينَ؛ لأَنَّ الأَوَّلِينَ يُشْرِكُونَ فِي الرَّخَاءِ وَيُخْلِصُونَ فِي الشِّدَّةِ، وَمُشْرِكُو زَمَانِنَا شِرْكُهُمْ دَائِمٌ؛ فِي الرَّخَاءِ وَالشِّدَّةِ. وَالدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥].

هذه القاعدة نتيجة لما سبق، يعني: مرتبة على ما سبق، إذا تقرَّر أن المشركين في هذا الزمان من جنس المشركين في كل زمان، من جنس مشركي الجاهلية، وإن كانوا ينتسبون إلى الملة، والإسلام، ولهم صلوات، ولهم تعبدات، إذا كانوا من جِنسهم، والشرك الذي فعلوه هو الذي فعله الأولون، فربما زادت الحالة، وهو الذي بيّنه الشيخ في هذه القاعدة؛ بأن مشركي هذا الزمان أغلظ =

= شركًا من مشركي أهل الجاهلية، لم؟ لأن الله وصف أهل الجاهلية بأنهم يُشركون في الرخاء، وأما في الشدة فإنهم يوحدون.

قال ﷻ: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ﴾ [النحل: ٥٣] إليه؛ يعني: دون ما سواه ﴿فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ ۝٥٣ ثُمَّ إِذَا كَشَفَ ٱلضُّرَّ عَنكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ۝٥٤ لِيَكْفُرُوا۟﴾ قال في بيان حالهم في البحر: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا۟ بِهَا جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَآءَهُمُ ٱلْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ ۙ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَـٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّـٰكِرِينَ ۝٢٢ فَلَمَّآ أَنجَىٰهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۗ﴾ [يونس: ٢٢، ٢٣]، وقال ﷻ: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥]، وفي الآية الأخرى: ﴿وَإِذَا غَشِيَهُم مَّوْجٌ كَٱلظُّلَلِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ ۚ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَـٰتِنَآ إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ﴾ [لقمان: ٣٢].

إذا تأملت هؤلاء وأولئك وجدتهم يشركون في حال الرخاء، وأما إذا مستهم البأساء الضراء؛ فإنهم يخلصون ويوحدون ﴿دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾، أما مشركو هذه الأزمنة؛ فإنهم إذا مسهم الضر فزعوا إلى العيدروس أو الحسين، أو البدوي، أو إلى المرغني، أو إلى... أو إلى... إلى آخر أنواع الناس، أو الموتى الذين يتوجهون إليهم، إذا مستهم الضراء فزعوا إلى الأشجار وإلى أحجار ونحو ذلك، وهذا لا شك أنه أعظم من شرك الأولين؛ لأنهم يشركون في الحالين، والمشركون الأولون يشركون في حالٍ واحدة، ويتذكرون في الحال الثانية، ولكن من يفقه هذا؟!، ومن يفهم هذا؟! ومن يَخِفُّ عليه هذا الأمر حتى يكون يقينيًّا عنده، لا مراء فيه، ولا لبس؛ لأن بعض الناس قد يقول: هؤلاء يصلون، ويزكون، ويصومون، فكيف يكونون أغلَظ شركًا من الأولين؟ نقول: العمدة على أصل الدين؛ لأن هذه العبادات بلا توحيد لا تنفع، كما ذكرنا في أول الكلام، كما لا تنفع الصلاة بلا طهارة، فإذا كان هناك عبادات عظيمة مع الشرك فإنها لا تنفع ولا تُقبل، فكيف إذا كان يشرك في حال الرّخاء وفي حال الشِّدة؟!

وقد ذكر بعض العلماء، أنه لقِي رجلًا من أهل الطائف، قبل انتشار الدعوة =

= هناك ومعرفة الناس بالدعوة والتوحيد، فقال له: هؤلاء أهل الطائف إذا جاءتهم شدة فزعوا إلى ابن عباس، ولا يعرفون الله، فقال الآخر له: معرفة ابن عباس تكفي، وهذا نوع من أنواع الشركيات التي تغلغلت في النفوس، نَسُوا معها الله في الرخاء، وفي الشدة،! إلا ما ندر، وهذا كثير اليوم، فحرّك ترى، والناس في عجب في هذا الأمر، والله ـ أنعم علينا في هذه البلاد، أننا لا نرى ولا نسمع ما يقلقنا من هذه الأمور الشركية، والكفر الأكبر، والشرك الأكبر؛ بالله ـ، ومن ذهب إلى البلاد التي تكثر فيها الشركيات؛ كبعض جهات مصر، وبعض جهات السُّودان، وأفريقيا، وبعض جهات الباكستان، والهند، والعراق، وسوريا، ونحو ذلك، رأى عجبًا، والناس يتوجهون إلى هذه الأضرحة، وإلى مدافن الأولياء؛ بل وغير الأولياء، ويعتقدون فيهم الاعتقادات، جعلوا لهم نصيبًا من الإلهية! والله هو الذي له الحق الأعظم في إخلاص الدين له.

وأعظم ما يستحقه: أن يُعبّد القلب له، وأن لا تكون ثَمّ عبادة إلا له ـ سبحانه ـ دون ما سواه، كما قال ـ: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠]، وقال في الحديث القدسي: «**أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ؛ مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِي غَيْرِي، تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ**».

فإذا كان هذا في الرياء، يقصد المرء بالعمل غير الله ـ يقصد رؤية فلان، فكيف بالتوجه بالعبادة لغير ـ كأن يدعو غير الله، وأن يستغيث بغير الله، أو أن ينذر لغير الله، أو أن يذبح لغير الله، أو أن يستعيذ بغير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله، أو أن يستغيث بغير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله، أو يتوجه إلى الموتى ويعتقد فيهم، ويسمّون ذلك السر! يُقال: روح السيد فيها سر؛ لهذا يجعلون مكان الروح كلمة سر، فيقولون: هذا له سر، وقدس الله سره؛ لأنهم يجعلون لأرواح أولئك أسرارًا، وروحه ليس فيها سر، إلا سر صنعها وخلقها من الله، أما أنها تغيث من استغاث بها، أو تُعطي من طلب منها؛ فهذا كله ليس إلا لله: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ وَرَأَوُاْ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦]، وقال الله ﷻ مخبرًا على حال المشركين في النار: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٩٧، ٩٨]. =

فأهل هذا الزمان من المشركين عندهم أن الإشراك يكون في السراء والضراء على السواء! بل ربما عظم الرغب في وقت الضُّر، فكانوا ـ مثلًا ـ يعتقدون حتى في الكتب، مثل ما ذُكر ـ مثلًا ـ في بعض التراجم أن أهل بلد كانوا لا يرحلون في البحر إلا وقد وضعوا نسخة من كتاب «الشفاء» للقاضي عياض المغربي المعروف في السفينة! فهو إذًا ليس اعتقادًا في شخص، ولكن هو في كتاب؛ لما اشتمل عليه الكتاب من حقوق النبي ﷺ.

قال في آخرها: ﴿**وَلَكِنْ أَيْنَ مَنْ يَفْهَمُ قَلْبُهُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فَهْمًا رَاسِخًا؟! واللهُ الْمُسْتَعَانُ**﴾ هذا صحيح، فإن كثيرين ممن عارضوا الدعوة استغربوا من الشيخ أن يقول: شرك هؤلاء أعظم من شرك الأولين، قالوا: ما اكتفيت أن جعلتنا مساوين لأهل الجاهلية في الشرك حتى تجعل شرك أهل الإسلام أعظم من شرك أهل الجاهلية! **فقال**: ﴿**أَيْنَ مَنْ يَفْهَمُ قَلْبُهُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فَهْمًا رَاسِخًا؟!**﴾، وفي **قول الشيخ**: ﴿**أَيْنَ مَنْ يَفْهَمُ قَلْبُهُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فَهْمًا رَاسِخًا؟!**﴾ فيه إشارة للمذهب الحق، وهو

= قال العلماء: لم يسووهم بربِّ العالمين في أنهم يخلقون، ويرزقون، ويُحيون، ويُميتون؛ وإنما سوَّوهم بربِّ العالمين في العبادة، بأن توجهوا لهم ببعض العبادة، فصاروا مسوِّين لهذه الآلهة الباطلة بالله ـ في استحقاق العبادة؛ لأنهم عبدوا الله، وعبدوا غيره، فساووْا الخلق بالخالق ـ، وهذا أبشع ما يكون من الظلم، وأقبح ما يكون من الاعتداء على حق الله ـ، إذ حقه ـ إجلاله، وتعظيمه، وتوحيده، والإخلاص له، والاعتراف له بكل كمال، ووصفه بنعوت الجمال، والجلال، والكمال، وسَل رؤية النفس، وأنه ليس ثَم خير إلا منه سبحانه، وليس ثَم اندفاع شر إلا منه سبحانه، فنحن إنما نتقلب بفضل الله وبنعمته، فهذا الأمر إنما يعود إلى أصل تلك الدعوات الثلاث. نسأل الله ﷻ أن يجعلنا ممن إذا أعطي شكر، وإذا ابتُلي صبر، وإذا أذنب استغفر، وصلَّى الله وسلَّم وبارك على نبيِّنا محمد، وعلى آله وصحبه). انظر: شرح القواعد الأربع (ص٣٨ ـ ٤٢).

أن الفهم والإدراك وأشباه ذلك مردُّها إلى القلب[١]، وليس إذًا الذهن أو المخ أو العقل... أو أشباه ذلك، ولكن العقل إدراكه من جهة القلب؛ كقول النبي ﷺ: «**أَلا وَإِنَّ في الْجَسَدِ مُضْغَةً إذا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وإذا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ؛ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ**»[٢].

والقلب ليس محط الإدراك لأنه مضغة، ولكن لأنه المكان الذي فيه أصل انتشار الروح في البدن، تعلق الروح بالبدن، ومعلوم أن الإدراكات تبع للروح، فالروح هي المدركة ووسيلة الإدراك الآلات التي في البدن، فكما أن اليد وسيلة تناول الشيء والمحرك الروح، وكذلك المحرك الروح للسان بالكلام الطيب أو بالكلام الخبيث، والمحرك الروح في التصرفات، والبدن أعضاؤه هذه وسائل لتنفيذ ما قام في النفس؛ لهذا، المدرك في الحقيقة ليس هو البدن إنما هو الروح، والبدن وسيلة، البدن آلات، العينان آلة، واللسان آلة، والشم آلة، والمخ والدماغ آلة، والقلب آلة... إلى آخره، آلة لتحصيل المعارف للروح، فهذه المسألة طويلة معروفة.

قال الشيخ رحمه الله هنا: ﴿**وَلَكِنْ أَيْنَ مَنْ يَفْهَمُ قَلْبُهُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فَهْمًا رَاسِخًا؟!**﴾، لا شك أن من فهم هذه المسألة فهمًا راسخًا علِم أن هذا الذي قاله الشيخ حق، وأن شرك هذا الزمان أعظم من شرك الأولين.

❊ ❊ ❊

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في مجموع الفتاوى (١٩/ ٩٤): (شَبَّه العلم بالماء المنزل من السماء؛ لأن به حياة القلوب، كما أن بالماء حياة الأبدان، وشَبَّه القلوب بالأودية؛ لأنها محل العلم، كما أن الأودية محل الماء، فقلب يسع علمًا كثيرًا، وواد يسع ماءً كثيرًا، وقلب يسع علمًا قليلًا، وواد يسع ماء قليلًا)اهـ.

(٢) أخرجه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩) من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه.

والأَمْرُ الثَّانِي: أَنَّ الأَوَّلِينَ يَدْعُونَ مَعَ اللهِ أُنَاسًا مُقَرَّبِينَ عِنْدَ اللهِ: إِمَّا نَبِيًّا، وإِمَّا وَلِيًّا، وَإِمَّا مَلَائِكَةً، أَوْ يَدْعُونَ أَحْجَارًا، وَأَشْجَارًا مُطِيعَةً للهِ تَعَالَى، لَيْسَتْ بِعَاصِيَةٍ، وَأَهْلُ زَمَانِنَا يَدْعُونَ مَعَ اللهِ أُنَاسًا مِنْ أَفْسَقِ النَّاسِ، وَالَّذِينَ يَدْعُونَهُمْ هُم الَّذِينَ يَحْكُونَ عَنْهُم الْفُجُورَ مِن الزِّنَا، وَالسَّرِقَةِ، وَتَرْكِ الصَّلَاةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَالَّذِي يَعْتَقِدُ فِي الصَّالِحِ، وَالَّذِي لَا يَعْصِي - مِثْلِ الْخَشَبِ وَالْحَجَرِ - أَهْوَنُ مِمَّنْ يَعْتَقِدُ فِيمَنْ يُشَاهَدُ فِسْقُهُ وَفَسَادُه، وَيُشْهَدُ بِهِ.

الشَّرْح

هذه المسألة لأهل التوحيد، وليست للجواب على أهل الشبهات؛ بل هذه ليفهمها أهل التوحيد فهمًا راسخًا، وهي أن الأولين يدعون مع الله أناسًا مقرّبين عند الله، أو يدعون أشياء مطيعة لله ﷻ: إما يدعون أنبياء؛ مثل: ما كان يُدعى موسى عليه السلام، ويُدعى عيسى عليه السلام، وتُدعى أنبياء بني إسرائيل عليهم السلام، ويُدعى إبراهيم عليه السلام، أو يدعون أولياء من الصالحين؛ كاللات وغيره، أو يدعون ملائكة، أو يدعون أشجارًا أو أحجارًا مطيعة لله ليست بعاصية، يدعون أشياء مسبحة لله مطيعة لن تخرج عن توحيده وطاعته.

وأما أهل هذا الزمان فيدعون مع الله أناسًا من أفسق الناس! **فقوله:** ﴿**مِنْ أَفْسَقِ النَّاسِ**﴾، قد يكون من جهة أنه قد عرف في حياته الفسق والفجور بدعواه أنه سقطت عنه التكاليف، أو بكونه كان مجنونًا، وكان يفعل أشياء من الفسق والمنكرات والكبائر لجنونه، أو لكونه محادًّا معاندًا فاسقًا فاجرًا أو كافرًا في نفس الأمر، **هذا نوع.**

والنوع الثاني: قد يدعون أشياء في محلَّات يكون الدعاء منصبًّا على نصراني، أو يكون الدعاء منصبًّا على حيوان، أو يكون الدعاء منصبًّا على يهودي أو نحو ذلك، وهذه المسائل تختلف باختلاف التحقيق فيها؛ يعني: أن يقال: هذا الذي يُدعى ليس بصالح؛ بل هو نقل عنه أنه قال لأتباعه كذا وكذا، ذكر عن نفسه أنه سقطت عنه التكاليف، كان يعاشر المردان أو النساء فيفعل كذا وكذا من الفواحش، كان يشرب الخمر، كان لا يصلي، كان يسرق، كان يحتال... إلى آخر ذلك، وهؤلاء لا شك أنهم ليسوا بأولياء وليسوا بصالحين؛ بل هم فسقة فجار وقد يكونون كفارًا. صنف من هؤلاء يُدعى ويُسأل، وهذا عند التحقيق إذا جمعت الكلام وجدت أنه صحيح.

والمعاندون أو الخرافيون ينقسمون تجاه هذا الكلام إلى **ثلاثة أقسام**:

القسم الأول: من يقول: هذا الذي تقولونه عنه ليس بصحيح أصلًا، الذي ينقل عن عبد الوهاب الشعراني[١] أنه قال كذا وكذا وكذا، يقولون: هذا مدسوس على كتبه ليس من كتبه أصلًا.

والصنف الثاني: من المتأولين، من يقول: هذا الكلام لأهله فيه تأويل، فإن اصطلاحات الصوفية تختلف عن اصطلاحات غيرهم، فقد يقولون العبارات التي فيها كفر وليسوا يعنون ظاهرها، إنما يعنون معاني باطنة أخرى يفهمها القوم، مثل ما نقل عن ابن عربي[٢] أنه كذا وكذا

(١) هو: عبد الوهاب بن أحمد الشعراني الشافعي الفقيه الصوفي، كتبه مملوءة بالطامات والبواطل! من تآليفه: «الطبقات الكبرى»، و«الميزان»، و«العهود المحمدية». توفي بمصر سنة ٩٧٣هـ. انظر: شذرات الذهب (٨/ ٣٦٩).

(٢) هو: محمد بن علي بن محمد بن عربي أبو عبد الله الطائي الأندلسي، ولد بمرسية سنة ستين وخمسمائة ونشأ بها، وانتقل إلى أشبيلية سنة ثمان وسبعين، =

أراد مقاصد طيبة، ولكن فُهم كلامه على ظاهره، وهو لم يرد الظاهر، ومثل ما ينقل عن التلمساني[١] وابن سبعين[٢] . . . وأشباه هؤلاء.

والصنف الثالث: من يقول: هؤلاء سقطت عنهم التكاليف أصلًا، والتكليف يُراد منه أن يصفو الباطن ويَفْنَى عن شهود غير الله ﷻ، فإذا وصل إلى هذه المرتبة فلم ير إلا الله ﷻ، ولم يتجه إلا إلى الله ﷻ؛ فإن التكاليف والصلاة وتحريم الفواحش إنما هي لإصلاح نفسه، ونفسه قد بلغت المرتبة العليا فليس لإصلاحها مجال. وهذا قول الغلاة منهم، فيقول: لا بأس لو فعل هذه الأفعال؛ لأنه أصلًا وصل إلى درجة سقطت عنه التكاليف.

= ثم ارتحل وطاف البلدان فطرق بلاد الشام والروم والمشرق، وأقام بمكة مدة وصنف فيها كتابه المسمى بالفتوحات المكية في نحو عشرين مجلدًا فيها ما يعقل وما لا يعقل، وما ينكر وما لا ينكر، وما يعرف وما لا يعرف، وله كتابه المسمى بفصوص الحكم، فيه أشياء كثيرة ظاهرها كفر صريح، انظر: سير أعلام النبلاء (٢٣/ ٤٨)، والبداية والنهاية (١٣/ ١٥٦)، وشذرات الذهب (٥/ ١٩٠).

(١) هو: سليمان بن علي بن عبد الله بن علي التلمساني الشاعر المطبق، وقد نسب إلى عظائم في الأقوال، والاعتقاد في الحلول والاتحاد، والزندقة، والكفر المحض على طريقة ابن عربي، توفي سنة ٦٩٠هـ.
قال ابن كثير: (وَقَدْ نُسِبَ هَذَا الرَّجُلُ إِلَى عَظَائِمَ فِي الْأَقْوَالِ وَالِاعْتِقَادِ فِي الْحُلُولِ وَالِاتِّحَادِ وَالزَّنْدَقَةِ وَالْكُفْرِ الْمَحْضِ، وَشُهْرَتُهُ تُغْنِي عَنِ الْإِطْنَابِ فِي تَرْجَمَتِهِ). انظر: البداية والنهاية (١٣/ ٣٢٦)، والنجوم الزاهرة (٨/ ٢٩)، وشذرات الذهب (٥/ ٤١٢).

(٢) هو: عبد الحق بن إبراهيم بن محمد بن نصر بن محمد بن قطب الدين أبو محمد المقدسي، الرقوطي نسبة إلى رقوطة بلدة قريبة من مرسية، ولد سنة أربع عشرة وستمائة، واشتغل بعلم الأوائل والفلسفة، فتولد له من ذلك نوع من الإلحاد، وصنف فيه. انظر: البداية والنهاية (١٣/ ٢٦١)، والوافي بالوفيات (١٨/ ٣٧)، وشذرات الذهب (٥/ ٣٢٩).

وهؤلاء الطوائف الثلاث موجودون، حتى في المؤلفات هناك من يتجه إلى فئة من هذه الفئات الثلاث.

هناك من المدفونين من الموتى من يتجه إليه على أن المدفون فلان الولي، ويكون المدفون غيره، مثل ما ذكر شيخ الإسلام عن قبر الحسين بن علي رضي الله عنه في القاهرة، حقق رحمه الله وكذا العلماء والمؤرخون أنه لم يصل القاهرة، وإنما سيق من العراق إلى دمشق إلى يزيد ابن معاوية ودُفن هناك(١)، والآن تجد قبرًا للحسين في العراق ومشهدًا عظيمًا، وفي الشام، وفي القاهرة!

قال: إن المدفون في القاهرة رجل نصراني في هذا المكان. وقالت طائفة: المدفون في هذا المكان حيوان أصلًا(٢).

فإذًا: هم اعتقدوا في شيء، اعتقدوا في نصارى، واعتقدوا في حيوانات، وهذا الصنف لم يكن يحوم حوله ذهن أهل الجاهلية أصلًا؛ ولهذا صار هؤلاء أعظم وأقبح، هناك عمود كان في دمشق يُذهب إليه

---

(١) راجع: (ص٨٤).

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في مجموع الفتاوى (٢٧/ ٤٨٥، ٤٨٦): (حدثني طائفة من الثقات عن الشيخ أبي عبد الله محمد بن علي الغنوي المعروف بابن دقيق العيد، وطائفة عن الشيخ أبي محمد عبد المؤمن بن خلف الدمياطي، وطائفة عن الشيخ أبي محمد بن القسطلاني، وطائفة عن الشيخ أبي عبد الله محمد القرطبي صاحب التفسير وشرح أسماء الله الحسنى، وطائفة عن الشيخ عبد العزيز الديريني، كل من هؤلاء حدثني عنه من لا أتهمه، وحدثني عن بعضهم عدد كثير، كل يحدثني عمن حدثني من هؤلاء أنه كان ينكر أمر هذا المشهد ويقول: إنه كذب، وإنه ليس فيه الحسين ولا غيره، والذين حدثوني عن ابن القسطلاني ذكروا عنه أنه قال: إن فيه نصرانيًّا؛ بل القرطبى والقسطلاني ذكرا بطلان أمر هذا المشهد في مصنفاتهما، وبيَّنا فيها أنه كذب؛ كما ذكره أبو الخطاب بن دحية)اهـ.

بالحيوانات، أو لأنواع من الحيوانات مثل البقر أو الجاموس أو الأغنام أو الإبل أو أشباه ذلك التي لم تلد؛ يعني: طالت ولادتها، أو صار فيها مرض... أو أشباه ذلك، فيطوقونها على هذا العمود فتلقي ما في بطنها فورًا، فيظنون أن هذا من بركة ما تحت العمود، ويقولون: هذا العمود كان يتعبد عنده رجل صالح، وشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ بيّن أن هذا العمود دفن تحته رجل نصراني، وساق الأدلة على ذلك(١).

والحيوانات تسمع تعذيب النصراني في قبره؛ فلذلك إذا سمعت العذاب لن تتحمل فتسقط ما في بطنها؛ لأنه قد جاء في الحديث: «**ثُمَّ يُضْرَبُ بِمِطْرَقَةٍ من حَدِيدٍ ضَرْبَةً بين أُذُنَيْهِ، فَيَصِيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا من يَلِيهِ إِلَّا الثَّقَلَيْنِ**»(٢)، فالجن والإنس لا يسمعون العذاب؛ لأنهم مكلفون، ولو سمعوا لهلكوا ورعبوا، ولما استقامت لهم الحياة، أما الحيوانات فربما وصلها من ذلك شيء وربما سمعت، فكان تعلقهم ليس بولي وليس بنبي، وإنما بمكان تحته رجل نصراني... وأشباه ذلك. وهذه الأشياء لم يكن عليها شرك الأولين، فهذا عمرو بن لحي المشرك وهو أول مَنْ سَيَّب السوائب، وساق الأصنام(٣) ما اتخذوا له قبرًا يعبدونه، إلى آخر أصناف علمائهم المشركين، لكن أهل الأزمنة المتأخرة اعتقدوا في أنواع من الناس؛ من فسقة هذه الأمة، أو ممن ارتد، أو من النصارى، أو من اليهود!

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣٥/ ١٣٩).

(٢) حديث فتنة القبر سبق تخريجه (ص١٢١).

(٣) أخرجه البخاري (٤٦٢٣)، ومسلم (٥١) (٢٨٥٦)، واللفظ للبخاري عن أبي، هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**رَأَيْتُ عَمْرَو بْنَ عَامِرٍ الْخُزَاعِيَّ يَجُرُّ قُصْبَهُ فِي النَّارِ، وَكَانَ أَوَّلَ مَنْ سَيَّبَ السُّيُوبَ**». وانظر: كتاب الأصنام للكلبي (ص٥٤)، وسيرة ابن هشام (١/ ٧٦، ٧٧)، والمنتظم في تاريخ الأمم والملوك (٢/ ٢٣٢)، وإغاثة اللهفان من مصايد الشيطان (٢/ ٢٠٦ ـ ٢١٢).

لهذا **قال الشيخ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنا: ﴿**وَالَّذِينَ يَدْعُونَهُمْ هُم الَّذِينَ يَحْكُونَ عَنْهُم الْفُجُورَ**﴾ - وفي نسخة أخرى (**هُم الَّذِينَ يُحِلُّون لَهُمُ الْفُجُورَ**) - والذي أعرفه: ﴿**يَحْكُونَ عَنْهُم الْفُجُورَ مِن الزِّنَا، وَالسَّرِقَةِ، وَتَرْكِ الصَّلَاةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ**﴾ والذي يعتقد في الصالح أو الذي لا يعصي مثل الخشب أو الحجر أهون ممن يعتقد فيمن يشاهد فسقه وفساده، يراه يزني ويعتقد أنه ولي من أولياء الله! ويراه لا يصلي ويعتقد أنه من أولياء الله! فهذا لا شك أنه ضلال ما وراءه ضلال، وهو من أعظم وأبشع مما يذكر عن أهل الجاهلية.



إِذَا تَحَقَّقْتَ أَنَّ الَّذِينَ قَاتَلَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَصَحُّ عُقُولًا وَأَخَفُّ شِرْكًا مِنْ هَؤُلَاءِ؛ فَاعْلَمْ أَنَّ لِهَؤُلَاءِ شُبْهَةً يُورِدُونَهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَا وَهِيَ مِنْ أَعْظَمِ شُبَهِهِمْ، فَاصْغِ سَمْعَكَ لِجَوَابِهَا، وَهِيَ: أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الَّذِينَ نَزَلَ فِيهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَشْهَدُونَ أَنْ لا إِلهَ إِلَّا اللهُ، وَيُكَذِّبُونَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، وَيُنْكِرُونَ الْبَعْثَ، وَيُكَذِّبُونَ الْقُرْآنَ، وَيَجْعَلُونَهُ سِحْرًا، وَنَحْنُ نَشْهَدُ أَنْ لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَنُصَدِّقُ الْقُرْآنَ، ونُؤْمِنُ بِالْبَعْثِ، وَنُصَلِّي، وَنَصُومُ، فكَيْفَ تَجْعَلُونَنَا مِثْلَ أولئِكَ؟! فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ كُلِّهِمْ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا صَدَّقَ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي شَيْءٍ، وَكَذَّبَهُ في شَيْءٍ أَنَّهُ كَافِرٌ لَمْ يَدْخُلْ فِي الإِسْلَامِ، وَكَذَلِكَ إِذَا آمَنَ بِبَعْضِ الْقُرْآنِ، وَجَحَدَ بَعْضَهُ؛ كَمَنْ أَقَرَّ بِالتَّوْحِيدِ، وَجَحَدَ وُجُوبَ الصَّلَاةِ، أَوْ أَقَرَّ بِالتَّوْحِيدِ وَالصَّلَاةِ، وَجَحَدَ وُجُوبَ الزَّكَاةِ، أَوْ أَقَرَّ بِهَذَا كُلِّهِ وَجَحَدَ وُجُوبَ الصَّوْمِ، أَوْ أَقَرَّ بِهَذَا كُلِّهِ، وَجَحَدَ وُجُوبَ الْحَجِّ.

وَلَمَّا لَمْ يَنْقَدْ أنَاسٌ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ لِلحَجِّ أَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى فِي حَقِّهِمْ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]. وَمَنْ أَقَرَّ بِهَذَا كُلِّهِ، وَجَحَدَ الْبَعْثَ كَفَرَ بِالإِجْمَاعِ، وَحَلَّ دَمُهُ وَمَالُهُ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا۟ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا ۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ [النساء: ١٥٠، ١٥١].

فَإِذَا كَانَ اللهُ تَعَالَى قَدْ صَرَّحَ فِي كِتَابِهِ أَنَّ مَنْ آمَنَ بِبَعْضٍ وَكَفَرَ بِبَعْضٍ فَهُوَ كَافِرٌ حَقًّا؛ زَالَتْ هَذِهِ الشُّبْهَةُ، وَهَذِهِ هِيَ التي ذَكَرَهَا بَعْضُ أَهْلِ الأَحْسَاءِ فِي كِتَابِهِ الَّذِي أَرْسَلَ إِلَيْنَا.

وَيُقَالُ أَيْضًا: إِذَا كُنْتَ تُقِرُّ أَنَّ مَنْ صَدَّقَ الرَّسُولَ ﷺ فِي شَيْءٍ، وَجَحَدَ وُجُوبَ الصَّلَاةِ؛ فَهُوَ كَافِرٌ حَلَالُ الدَّمِ وَالْمَالِ بِالإِجْمَاعِ، وَكَذَلِكَ إِذَا أَقَرَّ بِكُلِّ شَيْءٍ إِلَّا الْبَعْثَ، وَكَذَلِكَ لَوْ جَحَدَ وُجُوبَ صَوْمِ رَمَضَانَ، وَصَدَّقَ بِذَلِكَ كُلِّه لَا يَجْحَدُ هَذَا، وَلَا تَخْتَلِفُ الْمَذَاهِبُ فِيهِ، وَقَدْ نَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ كَمَا قَدَّمْنَا.

فَمَعْلُومٌ أَنَّ التَّوْحِيدَ هُوَ أَعْظَمُ فَرِيضَةٍ جَاءَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ، وَهُوَ أَعْظَمُ مِن الصَّلَاةِ، والزَّكَاةِ، وَالصَّوْمِ، وَالْحَجِّ، فَكَيْفَ إِذَا جَحَدَ الإِنْسَانُ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الأُمُورِ كَفَرَ، وَلَوْ عَمِلَ بِكُلِّ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، وَإِذَا جَحَدَ التَّوْحِيدَ الَّذِي هُوَ دِينُ الرُّسُلِ كُلِّهِمْ لَا يَكْفُرُ؟! سُبْحَانَ اللهِ مَا أَعْجَبَ هَذَا الْجَهْلِ!.

الشَّرح

فهذه شبهة جديدة ذكرها هنا إمام الدعوة رَحِمَهُ ٱللَّهُ مما يورده الخصوم، وهذه الشبهة شبهة العلماء؛ لأنّ الذي يوردها من أهل العلم، فإن الشُّبه التي سبق بيانها وأوضحنا جوابها الذي ذكره الشيخ، والذي أقرّ بحسنه جمع كثير من أهل العلم في الأمصار كما قال إمام الدعوة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(فلما اشتهر عني هؤلاء الأربع، صدقني من يدعي أنه من العلماء في جميع**

البلدان، في التوحيد وفي نفي الشرك، وردُّوا عليَّ التكفير والقتال)[1]؛ يعني: وافقوه في معنى العبادة، وفي معنى التوحيد، وفي معنى الشرك بالله ﷻ، لكن خالفوا بأن عبّاد القبور وعبّاد الأضرحة والأوثان والأشجار والأحجار.... إلى آخره، خالفوا في أن هؤلاء مشركون تقام عليهم الحجة فإن استجابوا وإلا قوتلوا. خالفوا لشبهة وهي أن هؤلاء ليسوا كالأولين؛ لأن الأولين الذين بعث إليهم رسول الله ﷺ، وبعثت إليهم الأنبياء، هؤلاء يقرون بأنهم اتخذوا آلهة مع الله ﷻ ولم ينقادوا للرسل؛ بل قالوا: إن هناك آلهة مع الله؛ كما قال ﷻ مخبرًا عن قولهم: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ۝٣٥ وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ﴾ [الصافات: ٣٥، ٣٦]، وكقول الله ﷻ مخبرًا عنهم: ﴿أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ۝٥ وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُواْ وَٱصْبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْ ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ يُرَادُ﴾ [ص: ٥، ٦]، وقوله ﷻ: ﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعْتَرَىٰكَ بَعْضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٍ ۗ﴾ [هود: ٥٤]، إلى آخر الآيات في هذا الباب التي فيها اعتقاد أولئك بأن هناك آلهة مع الله ﷻ.

قال طائفة من المنتسبين للعلم: إن المشركين من هذه الأمة من عباد القبور هؤلاء وقعوا في الشرك، نعم، ولكن هذا الشرك ليس كفرًا منهم؛ لأنهم يشهدون أن لا إله إلا الله، فإذا سألتَ الواحد منهم هل هناك إله مع الله؟ قال: لا. فهو يَفعل الشيء بعدم اعتقاد أنه تأليه لغير الله ﷻ، فخالف صنيع أولئك المتقدمين الذين اعتقدوا بإلهين؛ بل اعتقدوا بآلهة مع الله ﷻ.

كذلك قالوا: هؤلاء إن وقعوا في هذه الأشياء؛ فهي كفر عملي

---

(١) راجع: (ص٩٤ ـ ٩٥).

لا يُخرج من الملة؛ ككفر من قاتل مسلمًا[١]، وكفر من أتى حائضًا، وكفر من أتى امرأة في دبرها[٢]، وكفر كذا وكذا مما جاء في النصوص تسميته كفرًا، وليس بالكفر الأكبر؛ بل هو كفر أصغر، وأشباه ذلك.

وقالوا أيضًا: إن هؤلاء الذين من هذه الأمة فعلوا تلك الشركيات لا يكذِّبون الرسول ﷺ ولا ينكرون البعث، ولا يكذبون القرآن ويجعلونه سحرًا، ولا يقولون بإنكار الزكاة والصلاة، أو بعدم تحريم الخمر، أو بعدم تحريم الزنى؛ كفعل المشركين في الزمن الأول؛ بل هم مقرون بكل هذه التفاصيل، لكنهم فعلوا ما فعلوا، فهذا يعني أنه لا يُخرجهم من الملة، وليسوا بمشركين الشرك الأكبر.

وإذا تقرر هذا فإن هذه الشبهة، كما ذكر الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وما عرضه من شُبه القوم، **قال**: ﴿**فَاعْلَمْ أَنَّ لِهَؤُلَاءِ شُبْهَةً يُورِدُونَهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَا وَهِيَ مِنْ أَعْظَمِ شُبَهِهِمْ، فَاصْغِ سَمْعَكَ لِجَوَابِهَا**﴾؛ ففي هذه الجملة ذكر أنّ هذه الشبهة يوردونها على ما ذكر الإمام؛ يعني: ما ذكره في المحاجة ورد الشُّبه في معنى التوحيد، ومعنى الشرك، ومعنى عبادة غير الله، ومعنى الالتجاء إلى الصالحين، وهل الالتجاء إلى الصالحين شرك أم لا؟ ومعنى التوسل،... وأشباه ذلك وتفاصيله، مما سبق من أول الرسالة إلى هذا الموضع.

فإذا تبين ذلك **قال**: (**لِهَؤُلَاءِ شُبْهَةً يُورِدُونَهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَا**)؛ يعني:

---

(١) كما في حديث ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ الذي أخرجه البخاري (٤٨)، ومسلم (٦٤) وفيه: «**سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ**».

(٢) كما في حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ الذي أخرجه الترمذي (١٣٥)، والنسائي في الكبرى (٥/ ٣٢٣)، وابن ماجه (٦٣٩)، والإمام أحمد (٢/ ٤٧٦) وفيه: «**مَنْ أَتَى حَائِضًا، أَوِ امْرَأَةً فِي دُبُرِهَا، أَوْ كَاهِنًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ؛ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ** ﷺ».

من كل جواب الشُّبه السالفة، فإن محصل الشُّبه السالفة أن يقال: أنت محق في هذا الجواب، وأن هذا الذي يُفعل شرك، وأن الالتجاء إلى الصالحين شرك، وأن طلب الشفاعة من الأموات شرك، وأن صرف أي نوع من أنواع العبادة لغير الله شرك، وأشباه ذلك.

وأنت محق، وأن هؤلاء الذين أدلوا بالشُّبه في استحسان الأفعال مبطلون، وما ذكرته صواب بأن هذه الأشياء شرك؛ لكن هذه الأشياء شرك ولكنها لا تخرج من صنعها وفعلها من الملة، وهذا هو جواب هذه الشبهة فيما يأتي من كلام الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وَهِي مِنْ أَعْظَمِ شُبَهِهِمْ)**، لِمَ صارت من أعظم الشُّبه؟ لأنها شبهة يذكرها العلماء، ويروجون بها على العامة، فكثيرون من الذين ردوا على الشيخ نقلوا كلام شيخ الإسلام ابن تيمية وكلام ابن القيم وقالوا: أنت محق فيما تقول، لكن كون هؤلاء يكفرون الكفر الأكبر هذا ليس بصحيح؛ بل هؤلاء على كفر أصغر، هؤلاء على شرك أصغر وليسوا بمشركين الشرك الأكبر.

هذا تقرير الشبهة على حسب ما يوردونها، وهذه الشبهة أجاب عنها الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنا إجابة مختصرة، وفي ردود أئمة الدعوة ابتداءً من الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه: «مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد»، وكتب تلامذته وأبنائه وتلاميذهم إلى هذا الزمن ما يُبين رد هذه الشبهة.

فإن هذه الشبهة من أعظم الشُّبه، وتفصيل رد هذه الشبهة في ردود أئمة الدعوة المختلفة من وقت الشيخ محمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى زماننا هذا، ولا يتسع المقام لإيراد كل ما ذكروه؛ لكن نذكر تقرير ما ذكره الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو أصل هذه الردود وبه كفاية.

قال: ﴿وَهِي: أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الَّذِينَ نَزَلَ فِيهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَشْهَدُونَ

أَنْ لا إِلهَ إِلَّا اللهُ، وَيُكَذِّبُونَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، وَيُنْكِرُونَ الْبَعْثَ، وَيُكَذِّبُونَ الْقُرْآنَ، وَيَجْعَلُونَهُ سِحْرًا﴾؛ يعني: نفارق أولئك **﴿وَنَحْنُ نَشْهَدُ أَنْ لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَنُصَدِّقُ الْقُرْآنَ، ونُؤْمِنُ بِالْبَعْثِ، وَنُصَلِّي، وَنَصُومُ، فكَيْفَ تَجْعَلُونَنَا مِثْلَ أولئِكَ؟!﴾** وهذه لا شك إذا أوتي إليها من ناحية عاطفية فإنها تروج، وأن الناظر نظرًا عاطفيًّا مجردًا عن الحجة والبرهان قد يروج عليه ذلك؛ فيقول: هؤلاء مصلون ويصومون، وقد يكون بعضهم في جبهته أثر السجود، وبعضهم يصوم يومًا ويفطر يومًا، وبعضهم تصدق بكل ماله، وبعضهم مجاهد في سبيل الله وحارب الكفار، وفعل ما فعل من أنواع الجهاد وبعضهم كذا وكذا؛ فيسرد جملة الأعمال الصالحة التي عملها، فيقول: كيف تجعله كأبي جهل؟ كيف تجعله مثل أبي لهب؟ كيف تجعله مثل فلان وفلان؟ كيف تجعله مثل المشركين؟ وهذه حجة عاطفية، ومعلوم أن الديانة قامت على البرهان، والبرهان العاطفي أو القضية العاطفية ليست برهانًا باتفاق العقلاء؛ لأن العاطفة لها مدخل، أو للهوى مدخل عليها، والبراهين خارجة عن مقتضى الهوى.

البرهان يقام بالحجة المتفق على الاحتجاج بها شرعية سمعية، أو عقلية في كلام العقلاء وكلام النظّار من جميع الفرق؛ يعني: في كون الحجة تمضي، والحجة العاطفية ليست بحجة؛ لأنها ناشئة عن رغبة وهوى؛ فلذلك نقول: هذه الشبهة ينبغي أن يتخلص صاحبها مما يلي:

أولًا: من العاطفة، والعاطفة لا مدخل لها في الدين؛ لأنها ليست أحد الأدلة، وإنما الأدلة على المسائل التي يُحْتَجُّ بها في هذه الشريعة: الكتاب، والسُّنَّة، والإجماع، والقياس الصحيح، والعقل الصريح، وأقوال الصحابة ﷺ، . . . إلى آخر الأدلة المتفق عليها والمختلف فيها، يعني: أن الحجج في الشريعة ليست فيها الحجة العاطفية.

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ مبديًا حجة علمية، ومبطلًا لهذه الإيرادات العاطفية: ﴿**فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ كُلِّهِمْ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا صَدَّقَ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي شَيْءٍ، وَكَذَّبَهُ فِي شَيْءٍ أَنَّهُ كَافِرٌ لَمْ يَدْخُلْ فِي الإِسْلَامِ**﴾ وهذا حكاية للإجماع، وهذا القدر من الحجة صحيح، كما أورده الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ في أنّ الإجماع انعقد باتفاق الأئمة الأربعة وأتباعهم، وكذلك غيرهم(١)، في أنه من أراد الدخول في الإسلام، فقال: أنا أدخل مصدِّقًا بأشياء ومكذبًا بأشياء أنه لا يدخل في الإسلام وإن قال: أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، فإن تصديقه ببعض الأشياء في الدين، وتكذيبه ببعض آخر لا يدخله في الإسلام أصلًا، وهذا من جهة أنه أول ما يدخل في الإسلام.

كذلك من دخل في الإسلام فشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، ثم كذب ببعض القرآن ولو بحرف واحد متفق عليه، فإنه لا يدخل في الملة ويخرج منها بتكذيبه؛ لأن العلماء نصوا على أن من أنواع الردة: أن يكون مكذبًا أو شاكًّا أو جاحدًا، فمن كذب بشيء ولو بحرف واحد من القرآن متفق عليه؛ فإنه كافر، ولا تنفعه صلاته ولا صيامه بالاتفاق.

قال: ﴿**وَكَذَلِكَ إِذَا آمَنَ بِبَعْضِ الْقُرْآنِ، وَجَحَدَ بَعْضَهُ**﴾ آمن ببعض القرآن، يعني: من حيث الألفاظ، وجحد بعضه، يعني: من المتفق عليه، ولم يؤمن به، لو قال: هذا ليس من القرآن، والأمة متفقة على أن هذا اللفظ الذي جحده من القرآن ـ يعني: لفظًا ـ فإنه يكون كافرًا بالاتفاق وبالإجماع، وكذلك من آمن ببعض أحكام القرآن المتفق عليها، وجحد بعض أحكام القرآن المتفق على معناها، يعني: التي دلالتها

---

(١) انظر: الإنصاف للمرداوي (١٠/ ٣٢٦)، وروضة الطالبين للنووي (١٠/ ٦٤).

قطعية؛ فإنه يكون أيضًا كافرًا خارجًا من الدين باتفاق العلماء وبالإجماع، حتى من أورد هذه الشبهة فإنه لا ينكر هذا الإجماع.

مثّل لهذا **بقوله:** ﴿**كَمَنْ أَقَرَّ بِالتَّوْحِيدِ، وَجَحَدَ وُجُوبَ الصَّلَاةِ**﴾ من أقرّ بالتوحيد: موحد مؤمن بأنه لا إله إلا الله، وبأنّ محمدًا رسول الله، وكثير الزكاة والصدقات، ويصوم فرضًا ونفلًا، ويحج بيت الله ﷻ كل سنة، لكنه قال: هذه الصلاة ليست بواجبة: إما مطلقًا، أو ليست بواجبة عليه، فإن هذا يعد كفرًا بالإجماع؛ لأنه جحد معلومًا من الدين بالضرورة، وبالإجماع لا يشفع له توحيده، وبالإجماع لا يشفع له كثرة زكاته وصدقاته، وبالإجماع لا يشفع له صومه الفرض والنفل، وبالإجماع لا يشفع له التزامه بقية أحكام الشريعة؛ لأنه جحد وجوب الصلاة: إما مطلقًا، أو عليه.

فإذا كان كذلك صارت هذه الشبهة التي أوردوها، منتقِضة بالإجماع؛ إذْ إنهم قالوا: كيف تجعلون من جحد الرسالة من المشركين، ومن لم يؤمن بالله إلهًا واحدًا، ومن كذب الرسول، ومن لم يؤمن بالبعث، كيف تجعلونه كالذي يصلي ويصوم ويفعل ويفعل من هذه الأفعال والأعمال الصالحة؟

نقول: بالإجماع هذه منتقضة، فإنه لو كان مصليًا كثير الصلاة، وجحد وجوب الزكاة: إما مطلقًا ـ يعني: على الناس جميعًا ـ، وإما عليه بخاصة، ولم يلتزم؛ فإنه يكون كافرًا بالاتفاق.

فإذًا يدل على أن الإيراد العاطفي الذي أوردوه ليس بواردٍ شرعًا باتفاق أهل العلم.

قال: ﴿**أَوْ أَقَرَّ بِالتَّوْحِيدِ وَالصَّلَاةِ، وَجَحَدَ وُجُوبَ الزَّكَاةِ، أَوْ أَقَرَّ بِهَذَا كُلِّهِ وَجَحَدَ وُجُوبَ الصَّوْمِ، أَوْ أَقَرَّ بِهَذَا كُلِّهِ، وَجَحَدَ وُجُوبَ الْحَجِّ**﴾؛ العلماء من كل مذهب من المذاهب الأربعة المتبوعة: مذهب

أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد ـ رحمهم الله تعالى جميعًا ـ، وكذلك غيرهم من المذاهب المهجورة؛ كمذهب سفيان الثوري، والأوزاعي، والليث بن سعد، وإسحاق بن راهويه، وابن جرير، وجماعات أهل العلم، وكذلك مذهب الظاهرية الذي ألف فيه ابن حزم وقبله داود الظاهري، متفقون على أنّ المسلم الذي يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله يخرج من الإسلام بقول أو فعل أو اعتقاد أو شك، فذكروا أن المكفرات بالاتفاق أربعة تُخرج الموحد من الدين، وهي: القول، والفعل، والاعتقاد، والشك[1]؛ وذلك لأنهم اتفقوا على أنّ من قال قولًا يناقض الشهادة، أو يناقض أصل توحيده، أو يناقض أمرًا معلومًا من الدين بالضرورة؛ فإنه يخرج من الدين.

وكذلك إذا عمل عملًا، أو اعتقد اعتقادًا شركيًّا؛ اعتقد في الله بأنه جسم كالأجسام، أو اعتقد في الله صفة قبيحة، أو شك في أمر من الأمور؛ فإنه يكفر، لو كان يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله.

إذًا الأئمة متفقون على أن المسلم الذي يعمل بأركان الإسلام ويعمل بفروعه قد يكفر بعمل، أو قول، أو اعتقاد، أو شك.

فإذًا هذه الشبهة التي أوردوها مخالفة أيضًا لإجماع علماء الذين ألفوا في هذا الباب، وفي كل مذهب تجد بابًا خاصًّا بحكم المرتد، وهو الذي يكفر بعد إسلامه.

وفي الحقيقة قولنا عن هؤلاء ـ يعني: عُباد القبور ـ الذين نشئوا على ذلك أنهم مرتدون، أصعب من أن نقول: إنهم كفار أصليون؛ ولهذا ذهب جمع من علماء الدعوة ـ بل الأكثر منهم ومن غيرهم ـ إلى أنّ

---

(١) انظر: المبدع (٩/ ١٧٠)، ومنهاج الطالبين (ص١٣١).

هؤلاء الذين لم يعرفوا التوحيد أصلًا ونشئوا على ضده وشبوا عليه، وكانوا مشركين بالله ﷻ، ولم يعرفوا الإسلام الصحيح، إنهم لم يدخلوا في الدين أصلًا[١] حتى يقال: إن أحكام المرتد تجري عليهم؛ بل هم كفار أصليون، ومعلوم أن الكافر الأصلي في أحكامه أخص من أحكام المرتد[٢]؛ لأن لهم في ذلك تفاصيل معلومة في بابها.

نقول: وهنا الإجماع إذًا منعقد على هذا، ومن احتج بهذا القول من أتباع مذهب مالك، أو الشافعي، أو أبي حنيفة، أو الإمام أحمد، يقال لهم ما قاله علماؤهم في كتب مذاهبهم، فإنه سيقف ويكون في ذلك حجة عليه؛ ولهذا يناسب أن يقوم الدعاة إلى الله ﷻ في كل بلد فيه أنواع الشرك بالله بالمقبورين والمدفونين والأولياء وغيرهم، ويوردوا

---

(١) انظر: الدرر السنية (١٠/ ٣٣٥ ـ ٣٣٧).

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في مجموع الفتاوى (٢٨/ ٤١٣): (وَطَائِفَةٍ كَانَتْ مُسْلِمَةً فَارْتَدَّتْ عَنِ الْإِسْلَامِ وَانْقَلَبَتْ عَلَى عَقِبَيْهَا: مِن الْعَرَبِ وَالْفُرْسِ وَالرُّومِ وَغَيْرِهِمْ. وَهَؤُلَاءِ أَعْظَمُ جُرْمًا عِنْدَ اللهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ وَالْمُؤْمِنِينَ مِن الْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ مِنْ وُجُوهٍ كَثِيرَةٍ؛ فَإِنَّ هَؤُلَاءِ يَجِبُ قَتْلُهُمْ حَتْمًا مَا لَمْ يَرْجِعُوا إلَى مَا خَرَجُوا عَنْهُ، لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْقَدَ لَهُمْ ذِمَّةٌ وَلَا هُدْنَةٌ وَلَا أَمَانٌ، وَلَا يُطْلَقُ أَسِيرُهُمْ، وَلَا يُفَادَى بِمَالٍ وَلَا رِجَالٍ، وَلَا تُؤْكَلُ ذَبَائِحُهُمْ، وَلَا تُنْكَحُ نِسَاؤُهُمْ، وَلَا يُسترقون؛ مَعَ بَقَائِهِمْ عَلَى الرِّدَّةِ بِالِاتِّفَاقِ، وَيُقْتَلُ مَنْ قَاتَلَ مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يُقَاتِلْ؛ كَالشَّيْخِ الْهَرِمِ وَالْأَعْمَى وَالزَّمِنِ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ، وَكَذَا نِسَاؤُهُمْ عِنْدَ الْجُمْهُورِ. وَالْكَافِرُ الْأَصْلِيُّ يَجُوزُ أَنْ يُعْقَدَ لَهُ أَمَانٌ وَهُدْنَةٌ، وَيَجُوزُ الْمَنُّ عَلَيْهِ وَالْمُفَادَاةُ بِهِ إذَا كَانَ أَسِيرًا عِنْدَ الْجُمْهُورِ وَيَجُوزُ إذَا كَانَ كِتَابِيًّا أَنْ يُعْقَدَ لَهُ ذِمَّةٌ، وَيُؤْكَلُ طَعَامُهُمْ، وَتُنْكَحُ نِسَاؤُهُمْ، وَلَا تُقْتَلُ نِسَاؤُهُمْ إلَّا أَنْ يُقَاتِلْنَ بِقَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ، وَكَذَلِكَ لَا يُقْتَلُ مِنْهُمْ إلَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ السُّنَّةُ، فَالْكَافِرُ الْمُرْتَدُّ أَسْوَأُ حَالًا فِي الدِّينِ وَالدُّنْيَا مِنَ الْكَافِرِ الْمُسْتَمِرِّ عَلَى كُفْرِهِ)اهـ.

الأدلة والأقوال من أقوال علماء مذهبهم، ويجمعوها وينشروها في الناس؛ لأن في هذا إقامة للحجة عليهم؛ ولأن في هذا أيضًا إبعادًا للشبهة التي أوردها هذا المورد؛ لأنه قد يتخيل بعض من لم يحقق من طلبة العلم، أو بعض العوام، أن هذا القول إنما جاء به الوهابية، وليس عليه علماء المذاهب! فتجمع هذه الأقوال وتُنشر، ففي البلد الذي يشيع فيه مذهب الإمام مالك ينقل فيه كلام المالكية، والمالكية لهم توسع في هذا أيضًا، والحنفية أيضًا أكثر منهم، والشافعية والحنابلة في باب التكفير أقل؛ يعني: فيما يحصل به الكفر، فيُنقل من كتبهم ما به يكون رد هذه الشبهة، حتى لا يتوهم أن هذه الشبهة تفرّد به الوهابية كما يزعمون.

والدعوة السلفية بعامة في كل بلد إنما عمدتها الكتاب والسُّنَّة وإجماع هذه الأمة ـ إجماع علمائها وما كان عليه سلفنا الصالح ـ، وما عقده أئمة أهل السُّنَّة والجماعة أتباع السلف الصالح وأتباع الأثر، هذه عمدتهم في أي بلد، فالوسيلة التي يقررون بها الحجة ويُضعفون بها الشبهة ينبغي لهم أن يسلكوها؛ لأن الحق أحق أن يُتَّبع.

قال رَحِمَهُ اللهُ بعد ذلك: ﴿**وَلَمَّا لَمْ يَنْقَدْ أُنَاسٌ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ** ﷺ **لِلحَجِّ أَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى فِي حَقِّهِمْ:** ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾(١) [آل عمران: ٩٧]﴾، **قوله: (وَلَمَّا لَمْ يَنْقَدْ أُنَاسٌ)** عبَّر رَحِمَهُ اللهُ بالانقياد الذي معناه الالتزام، وإلا فإن عدم

---

(١) أخرج الطبري في تفسيره (٤/ ٢٠) عن عكرمة أنه قال: (لما نزلت آية الحج جمع رسول الله أهل الأديان كلهم، فقال: يا أيها الناس إن الله عَزَّ وَجَلَّ كتب عليكم الحج فحجوا، فآمنت به ملة واحدة، وهي مَنْ صَدَّق النبي وآمن به، وكفرت به خمس ملل قالوا: لا نؤمن به ولا نصلي إليه ولا نستقبله). فأنزل الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

الحج مع الانقياد للحكم ـ يعني: مع اعتقاد وجوبه على المخاطب به ـ ليس بكفر، وإنما يكفر من جحده، أو من لم يلتزم به؛ يعني: قال: لا يجب عليَّ، وإنما يجب على غيري، من لم ينقد للحكم؛ قال: هو واجب على الناس، واجب على غيري، وأنا لا يجب علي الحج، فهذا غير ملتزم به؛ كحال الرجل الذي نكح امرأة أبيه بعد نزول قول الله ﷻ: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَۚ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَمَقْتًا وَسَآءَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٢٢][(١)]، لم يلتزم بالحكم، لم ينقد له، فقال: أنا غير مخاطب بذلك، ولم يلتزم به ولم ينقد له فصار كافرًا، خلاف من لو التزم وانقاد، يعني: قال: أنا ملتزم، وهذا حرام عليّ. لكن فعله، فهذا له حكم أمثاله من أهل الكبائر.

فقول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وَلَمَّا لَمْ يَنْقَدْ)** هذا تعبير دقيق.

ومن المعلوم أن من شروط (لا إله إلا الله) الانقياد؛ فالانقياد: معناه الالتزام بما دلت عليه ولو لم يفعل؛ لكنه يلتزم أن يقول: هذا واجب وأنا مخاطب به، وهذا محرم وأنا مخاطب بذلك بتحريم كذا.

فإذا التزم هذا القول ولم يفعله، فله حكم أمثاله من أهل الكبائر، لكن إن قال: هذا غير واجب عليَّ، فأنا ممن ارتفعت عنه التكاليف، وهذا يجب على الناس، أما أنا فلا يجب عليَّ، هذا يحرم على الناس، أما أنا فلا يحرم عليَّ، فيعتقد أن هذا الأمر واجب في نفسه، أو محرم

---

(١) أخرجه النسائي في الكبرى (٥/ ٢١٠)، والإمام أحمد (٤/ ٢٩٥)، والطبري في تهذيب الآثار(١/ ٥٦٧)، والطبراني في الكبير (١٩/ ٢٤)، والحاكم (٢/ ٢٠٨) والبيهقي في الكبرى (٦/ ٤١٥، ٧/ ٢٦٢، ٨/ ٣٦١، ٤١٢) عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «**لَقِيتُ خَالِي وَمَعَهُ الرَّايَةُ، فَقُلْتُ: أَيْنَ تُرِيدُ؟ فَقَالَ: أَرْسَلَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةَ أَبِيهِ مِنْ بَعْدِهِ أَنْ أَضْرِبَ عُنُقَهُ أَوْ أَقْتُلَهُ**».

في نفسه، لكن يقول: أنا لا ألتزمه؛ لأني غير مخاطب به؛ كفعل طوائف من هذه الأمة؛ فهؤلاء لم ينقادوا للحكم الشرعي.

فالشيخ عبَّر بالانقياد، وهو تعبير علمي له دلالته في الأحكام الفقهية وفي التوحيد.

قال: (وَلَمَّا لَمْ يَنْقَدْ أُنَاسٌ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ لِلحَجِّ أَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى فِي حَقِّهِمْ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]) قوله: ﴿عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ هذا من ألفاظ الوجوب عند الأصوليين، ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ عليك كذا... وأشباه هذا، فإن ألفاظ الوجوب عندهم كثيرة متعددة، ومنها كلمة (عليك)، و(على)... وأشباه ذلك[1]، ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾؛ يعني: يجب عليهم ﴿حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ فمن لم ينقد لهذا الحكم: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

بعد ذلك **قال الإمام** رَحِمَهُ اللهُ: ﴿**وَمَنْ أَقَرَّ بِهَذَا كُلِّهِ، وَجَحَدَ الْبَعْثَ كَفَرَ بِالإِجْمَاعِ**﴾[2]، فمن قال: أنا موحد أقول: لا إله إلا الله، محمد رسول الله، لا أعبد إلا الله، مقر لله بالواحدنية في ربوبيته وإلهيته وأسمائه وصفاته، ومقرّ للنبي ﷺ وشاهد له بالرسالة وبأنه خاتَم المرسلين، وأصلي وأزكي وأصوم وأحج؛ لكن مسألة البعث هذه فيها نظر عندي، والأقرب أنْه لا بعث بعد الموت، فإنه بالإجماع كافر ويحل دمه وماله؛ لإجماع المسلمين لذلك؛ كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا۟ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ

---

(١) انظر: بدائع الفوائد (٤/ ٣)، وأحكام القرآن لابن العربي (١/ ٣٧٤)، وتفسير القرطبي (٤/ ١٤٢).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ٣١٤).

حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ [النساء: ١٥٠، ١٥١]، فهذه الآية دلت على أن من فرّق بين حكم وحكم فجحد حكمًا وقبل حكمًا، فإنه يكون كافرًا؛ لقوله ﷻ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا﴾.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿**فَإِذَا كَانَ اللهُ تَعَالَى قَدْ صَرَّحَ فِي كِتَابِهِ أَنَّ مَنْ آمَنَ بِبَعْضٍ، وَكَفَرَ بِبَعْضٍ فَهُوَ كَافِرٌ حَقًّا؛ زَالَتْ هَذِهِ الشُّبْهَةُ**﴾؛ لأن الذي أنكر عبادة كالذي قال: إن عبادة غير الله ﷻ ليست شركًا أكبر، وإنما هي شرك أصغر، فإنه لم يؤمن بقول الله ﷻ: ﴿لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ [المائدة: ٧٢]، وبقول الله ﷻ في سورة الحج: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ ٱلرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج: ٣١]، ونحو ذلك من الآيات الكثيرة في هذا الباب؛ فآمن بأن المشرك بدعاء غير الله مشرك، لكنه ليس بالمشرك الشرك الأكبر الذي يستحق معه النار، فإن هذا ـ بلا شك ـ جحود أو عدم إيمان ببعض ما أنزل الله ﷻ، هذا من حيث التأصيل العام.

ومن حيث التفصيل **قال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك: ﴿**وَيُقَالُ أَيْضًا**﴾؛ يعني: تفصيلًا للجملة السالفة: ﴿**إِذَا كُنْتَ تُقِرُّ أَنَّ مَنْ صَدَّقَ الرَّسُولَ ﷺ فِي شَيْءٍ، وَجَحَدَ وُجُوبَ الصَّلَاةِ، فَهُوَ كَافِرٌ حَلَالُ الدَّمِ وَالْمَالِ بِالْإِجْمَاعِ**﴾؛ يعني: بعد أن تقوم عليه الحجة ﴿**وَكَذَلِكَ إِذَا أَقَرَّ بِكُلِّ شَيْءٍ إِلَّا الْبَعْثَ، وَكَذَلِكَ لَوْ جَحَدَ وَجُوبَ صَوْمِ رَمَضَانَ، وَصَدَّقَ بِذَلِكَ كُلِّه لَا يَجْحَدُ هَذَا، وَلَا تَخْتَلِفُ الْمَذَاهِبُ فِيهِ، وَقَدْ نَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ كَمَا قَدَّمْنَا**﴾؛ يعني: إذا كنت تقر هذا؛ يعني: ما أوردناه من الإجماع، وأن المذاهب متفقة على هذا، وأن من أنكر البعث فهو كافر حلال الدم والمال باتفاق العلماء وبإجماعهم، ويذكر هذا في كتبهم، فنرجع إلى خصوص المسألة التي أوردت الشبهة فيها، وهي مسألة التوحيد.

قال: ﴿**فَمَعْلُومٌ أَنَّ التَّوْحِيدَ هُوَ أَعْظَمُ فَرِيضَةٍ جَاءَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ، وَهُوَ أَعْظَمُ مِنَ الصَّلَاةِ، والزَّكَاةِ، وَالصَّوْمِ، وَالْحَجِّ**﴾ وجه كونه أعظم أنه بدأ به الرسول ﷺ في الدعوة، فالنبي ﷺ دعا الناس سنين عددًا إلى التوحيد فقط، ولم تُفرض الصلاة، ولم تُفرض الزكاة، ولم يفرض الصوم، ولم يفرض الحج، ومعلوم أنه في هذا الحال ـ يعني: في حال الأمر بالتوحيد دون غيره ـ أنه إنما تكون البداءة بالأهم؛ كما قال ﷺ لمعاذ حين أرسله إلى اليمن: «**إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ**»؛ يعني: من اليهود وثَمَّ نصارى هناك؛ «**فَلْيَكُنْ أَوَّلَ ما تَدْعُوهُمْ إليه شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله وأنّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمْهُمْ**»[(١)]، وفي رواية: «**فَلْيَكُنْ أَوَّلَ ما تَدْعُوهُمْ إلى أَنْ يُوَحِّدُوا اللهَ تَعَالَى**»[(٢)].

فهذا يدل على أن هذا أعظم من غيره، ومعلوم أنّ الصلوات الخمس لم تفرض إلا ليلة الإسراء والمعراج في السنة العاشرة من البعثة[(٣)]، ومعلوم أن صوم رمضان الفرض لم يكن إلا في السنة الثانية من الهجرة[(٤)]، ومعلومٌ أن الزكاة المفروضة بأنصبائها المعروفة لم تفرض إلا في السنة الثانية من الهجرة[(٥)]، وأن الحج لم يفرض إلا في السنة

---

(١) سبق تخريجه (ص٣١).

(٢) أخرجه البخاري (٧٣٧٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري (٦٥٦٥)، ومسلم (١٩٢) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٤) أخرج الإمام أحمد في المسند (٥/ ٢٤٦)، والطبراني في الكبير (٢٧٠)، والبيهقي في الكبرى (٤/ ٢٠٠) من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه، وفيه: «.... فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَدِمَ الْمَدِينَةَ فَجَعَلَ يَصُومُ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّام، وَقَالَ يَزِيدُ: فَصَامَ تِسْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا مِنْ رَبِيعِ الْأَوَّلِ إِلَى رَمَضَانَ، مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَصَامَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ ثُمَّ إِنَّ اللهَ فَرَضَ عَلَيْهِ الصِّيَامَ».

(٥) انظر: تفسير ابن كثير (٤/ ٩٣)، وفتح الباري لابن حجر (٣/ ٣٦٦).

التاسعة من الهجرة[١]، وهذا يدل على تأخر هذه المسائل التي تقول: إن من جحد واحدة منها ولم يأت بها فإنه يكفر بالإجماع، فما شأن أصل الأصول؟ ما شأن أول واجب؟ ما شأن الأمر الذي دعا إليه النبي في مكة سنين عددًا؟ هل هو أقل من هذه في الحكم؟!

فالجواب: أن التوحيد هو أعظم فريضة بالاتفاق.

ولهذا يذكر العلماء في المكفرات في باب حكم المرتد أول ما يذكرون في المكفِّر ما يتصل بالتوحيد: توحيد العبادة، أو توحيد الربوبية، أو توحيد الأسماء والصفات؛ فإنهم يذكرون هذا قبل غيره؛ لأنه أعظم فريضة جاء بها النبي ﷺ، ودعت إليها الأنبياء، ومعلوم أن الصلوات والزكاة والصوم والحج... إلى آخره، اختلفت فيه الشرائع، والأنبياء جميعًا اتفقوا في التوحيد، فدل على أنه حق الله الأعظم، وعلى أنه الفريضة العظمى، فإذًا تكون منزلتها أعظم من غيرها.

قال: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جَحَدَ الإِنْسَانُ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الأُمُورِ كَفَرَ، وَلَوْ عَمِلَ بِكُلِّ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، وَإِذَا جَحَدَ التَّوْحِيدَ الَّذِي هُوَ دِينُ الرُّسُلِ كُلِّهِمْ لَا يَكْفُرُ؟! سُبْحَانَ اللهِ مَا أَعْجَبَ هَذَا الْجَهْلَ!﴾ وهذا الاستدلال بالقياس، وهذا قياس صحيح قوي.

ومعلوم أن قاعدة الشريعة العظيمة التي دلت عليها النصوص، واتفقت عليها العلماء: أنَّ الشريعة لا تفرّق بين المتماثلات، ولا تماثل بين المختلفات، فإن المتماثلات في العلّة لا تفرّق بينها الشريعة[٢]؛ إذِ الحكم يدور مع علته وجودًا وعدمًا.

---

(١) قال المرداوي في الإنصاف (٣/ ٣٨٧): (الصحيح أن الحج فرض سنة تسع من الهجرة، وقيل: سنة عشر، وقيل: سنة ست، وقيل: سنة خمس).
وانظر: التلخيص الحبير لابن حجر (٢/ ٢١٩).

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في مجموع الفتاوى (١٣/ ١٩): (وهو سبحانه وتعالى =

ومما جاءت به الشريعة وجاء في القرآن الاستدلال به: الاستدلال بقياس الأولى، فإنه القياس الذي اتفقت عليه هذه الأمة حتى الظاهرية لا ينكرون القياس المسمى عند الفقهاء الأربعة بقياس الأولى[1]، لا تنكره الظاهرية وإن كانوا لا يسمونه قياسًا؛ بل يسمونه تمثيلًا أولويًا، فيقال: هذا مثل هذا ـ عندهم ـ بل أولى منه، ويخرجون من تسميته قياسًا، وفي الحقيقة أنهم يقرون به؛ فالقياس الأولوي؛ يعني: أن هذا أولى من هذا، فهذا بالاتفاق عند الجميع، وإذا أنكر المرء متفقًا عليه بين العقلاء وبين الفقهاء ومجمعًا عليه من الدليل، فإنه يكون ليس على أصل لا في التفريع ولا في التأصيل، ومعلوم أن هذا رد قوي على الذين يفرقون؛ فإن الشريعة لم تأتِ بالتفريق بين المتماثلات، فكيف بالتفريق ما بين هو أدنى وأعظم رتبة. والتوحيد أعظم رتبة، فأنت أيها المورد لهذه الشبهة كيف تقول: إن الذي جحد الصلاة وهو يقر بغيرها، أو جحد الزكاة وهو يقر بغيرها، أو جحد الصوم وهو يقر بغيره، أو أقر بهذه كلها وجحد البعث،

= كما يفرق بين الأمور المختلفة فإنه يجمع ويسوى بين الأمور المتماثلة؛ فيحكم في الشيء خلقًا وأمرًا بحكم مثله، لا يفرق بين متماثلين، ولا يسوى بين شيئين غير متماثلين، بل إن كانا مختلفين متضادين لم يسو بينهما).

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في بدائع الفوائد (٣/ ٦٦٣): (وإذا تأملت أسرار هذه الشريعة الكاملة وجدتها في غاية الحكمة ورعاية المصالح؛ لا تفرق بين متماثلين البتة، ولا تسوي بين مختلفين، ولا تحرم شيئًا لمفسدة وتبيح ما مفسدته مساوية لما حرمته أو رجحته عليه، ولا تبيح شيئًا لمصلحة وتحرم ما مصلحته تساويه لما إباحته البتة، ولا يوجد فيما جاء به الرسول شيء من ذلك البتة).

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في مجموع الفتاوى (٢١/ ٢٠٧): (وكذلك قياس الأولى وإن لم يدل عليه الخطاب، لكن عرف أنه أولى بالحكم من المنطوق بهذا، فإنكاره من بدع الظاهرية التي لم يسبقهم بها أحد من السلف، فما زال السلف يحتجون بمثل هذا وهذا). وانظر: الإبهاج (٣/ ٢٧).

كيف تقول: إنه يكفر وحلال الدم والمال، ومن ترك التوحيد وجحده لا يكفر ولا يكون حلال الدم والمال بعد إقامة الحجة عليه؟ كيف تقول هذا؟! سبحان الله ما أعجب هذا الجهل! لأنه جهل بالعقليات، وجهل أيضًا بالشرعيات، وجهل بكلام العلماء!

فتحصل من هذا إلى أن هذه الشبهة هذا جوابها العام، وحبذا لو يطالع طلاب العلم الردود التي صنفها إمام الدعوة على المخالفين، وخاصة كتابه «مفيد المستفيد بكفر تارك التوحيد»، وكتب أئمة الدعوة في الردود على المخالفين؛ فإن فيها تفصيلًا لهذه الجملة التي أوردها الإمام ـ رحمه الله تعالى ـ، والحجة التي ذكرها كافية لمن ألقى السمع وهو شهيد.



وَيُقَالُ أَيْضًا: هَؤُلَاءِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَاتَلُوا بَنِي حَنِيفَةَ، وَقَدْ أَسْلَمُوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُمْ يَشْهَدُونَ أَنْ لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَيُؤَذِّنُونَ، وَيُصَلُّونَ. فَإِنْ قَالَ: إِنَّهُمْ يَشْهَدُونَ، أَنَّ مُسَيْلِمَةَ نَبِيٌّ. قُلْنَا: هَذَا هُوَ الْمَطْلُوبُ، إِذَا كَانَ مَنْ رَفَعَ رَجُلًا إلى رُتْبَةِ النَّبِيِّ ﷺ كَفَرَ، وَحَلَّ مَالُهُ وَدَمُهُ، وَلَمْ تَنْفَعْهُ الشَّهَادَتَانِ، وَلا الصَّلَاةُ، فَكَيْفَ بِمَنْ رَفَعَ شَمْسَانَ أَوْ يُوسُفَ، أَوْ صَحَابِيًّا، أَوْ نَبِيًّا في مَرْتَبَةِ جَبَّارِ السمٰوات وَالأَرْضِ؟! سُبْحَانَهُ مَا أَعْظَمَ شَأْنَهُ! ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٥٩].

وَيُقَالُ أَيْضًا: الَّذِينَ حَرَّقَهُمْ عَلِيُّ بْنُ أبي طَالِبٍ رضي الله عنه بِالنَّارِ كُلُّهُمْ يَدَّعُونَ الإِسْلَامَ، وَهُمْ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ رضي الله عنه، وَتَعَلَّمُوا الْعِلْمَ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلكِنِ اعْتَقَدُوا فِي عَلِيٍّ مِثْلَ الاعْتِقَادِ فِي يُوسُفَ، وَشَمْسَانَ وَأَمْثَالِهِمَا. فَكَيْفَ أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ عَلَى قَتْلِهِمْ، وَكُفْرِهِمْ؟ أَتظُنُّونَ الصَّحَابَةَ يُكَفِّرُونَ الْمُسْلِمِينَ؟ أَمْ تَظُنُّونَ أن الاعْتِقَاد في تَاجٍ وَأَمْثَالِهِ لَا يَضُرُّ، وَالاعْتِقَادُ فِي عَلِيِّ بْنِ أبي طَالِبٍ رضي الله عنه كُفر؟!

وَيُقَالُ أَيْضًا: بَنُو عُبَيْدٍ القَدَّاحِ الَّذِينَ مَلَكُوا الْمَغْرِبَ وَمِصْرَ في زَمَنِ بَنِي العَبَّاسِ كُلُّهُمْ يَشْهَدُونَ أَنْ لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَيَدَّعُونَ الإِسْلَامَ، وَيُصَلّوْنَ الْجُمُعَةَ، وَالْجَمَاعَةَ، فَلَمَّا أَظْهَرُوا مُخَالَفَةَ الشَّرِيعَةِ فِي أَشْيَاءَ ـ دوْنَ مَا نَحْنُ فِيهِ ـ أَجْمَعَ العُلَمَاءُ عَلَى كُفْرِهِمْ، وَقِتَالِهِمْ، وَأَنَّ بِلادَهُمْ بِلادُ حَرْبٍ، وَغَزَاهُمُ الْمُسْلِمُونَ حَتَّى اسْتَنْقَذُوا مَا بِأَيْدِيهِمْ مِنْ بُلْدَانِ الْمُسْلِمِينَ.

الشَّرح

هذه صلة لما سبق تقريره من كشف شبهةٍ أدلى بها الأكثرون؛ وهي أن المسلم الذي يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، ويصلي، ويزكي، ويصوم رمضان، ويحج بيت الله الحرام، ويأتي بنوافل الطاعات والعبادات، كيف يُجعل مثل مَنْ عبد اللات والعزى والأصنام، ويُكفَّر ويخرج من دين الإسلام، ويقاتل... إلى آخر ذلك؟

فأجاب الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بما أجاب به في أول الكلام، ثم واصَل أيضًا الأوجه التي بها يُجاب عن هذا الإيراد أو هذه الشبهة، **فقال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿**وَيُقَالُ أَيْضًا: هَؤُلَاءِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَاتَلُوا بَنِي حَنِيفَةَ، وَقَدْ أَسْلَمُوا مَعَ النَّبِيّ ﷺ، وَهُمْ يَشْهَدُونَ أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَيُؤَذِّنُونَ، وَيُصَلُّونَ. فَإِنْ قَالَ: إِنَّهُمْ يَشْهَدُونَ أَنَّ مُسَيْلِمَةَ نَبِيٌّ. قُلْنَا: هَذَا هُوَ الْمَطْلُوبُ، إِذَا كَانَ مَنْ رَفَعَ رَجُلًا إلى رُتْبَةِ النَّبِيِّ ﷺ كَفَرَ، وَحَلَّ مَالُهُ وَدَمُهُ، وَلَمْ تَنْفَعْهُ الشَّهَادَتَانِ، وَلا الصَّلَاةُ، فَكَيْفَ بِمَنْ رَفَعَ شَمْسَانَ أَوْ يُوسُفَ، أَوْ صَحَابِيًّا، أَوْ نَبِيًّا في مَرْتَبَةِ جَبَّارِ السمٰوات وَالأَرْضِ؟! سُبْحَانَهُ مَا أَعْظَمَ شَأْنَهُ!** ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٥٩]﴾.

خلاصة هذا: أنَّ بني حنيفة الذين قاتلهم أبو بكر الصديق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ومعه أصحاب رسول الله ﷺ لم يكفروا بكل أمور الدين؛ بل كفروا بأنَّ محمدًا خاتَمُ الأنبياء والمرسلين، فرفعوا مسيلمة الكذّاب إلى مقام النبي ﷺ في تبليغ الرسالة(١)، وهذا النوع من كُفرهم تبعه معه أنهم أطاعوا مسيلمة فيما أمرهم به، وجعلوا رسالة مسيلمة الكذاب لهم، فمَا

(١) انظر: تاريخ الطبري (٢/ ٢٧٥)، والبداية والنهاية (٦/ ٣٢٣).

أمرهم به ائتمروا به، وما نهاهم عنه انتهوا عنه، وهذا هو الذي جعلهم كفّارًا؛ وذلك لأنهم جعلوا مسيلمة الكذاب نبيًّا بعد محمد ﷺ، ولم يجعلوا رسالة النبي ﷺ خاتمة الرّسالات.

وهذا الاستدلال ـ هذا الذي أوردوه ـ كما **قال الشيخ** رَحِمَهُ اللَّهُ: **(هَذَا هُوَ الْمَطْلُوبُ)**؛ لأن كفر هؤلاء دون ما يكفَّر به غيرهم من عبدة القبور والأوثان، وعبدة الصالحين، وعبدة الأولياء، وغير الأولياء والأشجار والأحجار؛ لأنَّ مَنْ عبد هؤلاء، واستغاث بهم، وأنزل بهم حاجتَه، طلب منه دفع الضر ودفع المدلهمات، في الواقع قد رفع منزلة هذا المدفون إلى منزلة رب العالمين، فقتال الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لبني حنيفة الذين اتَّبعوا مسيلمة الكذاب يدل بدلالة الأَوْلى على أن من رفع شخصًا ـ مسلمًا كان أو غير مسلم ـ إلى مرتبة جبار السمٰوات والأرض في استحقاق العبادة، أو الطاعة المطلقة الدينية؛ فإنه أعظمُ كفرًا من أولئك الذين لم يشركوا بالله جَلَّ وَعَلَا أحدًا، وإنما كفروا من جهة أنهم جعلوا مسيلمة نبيًّا؛ لأنهم لم يعودوا إلى عبادة الأصنام، وإنما جعلوا مسيلمة الكذاب نبيًّا لهم بعد محمد ﷺ... إلى آخر تفاصيل قصتهم، وكذب مسيلمة في نبوته واتباع أولئك له.

فتحصَّل من هذا الإيراد الذي أوردوه ليدلُّوا على أن المسلم الذي يدعو غير الله جَلَّ وَعَلَا؛ يدعو نبيًّا، أو يدعو صالحًا، أنه لا يكفر، بدلالة أن أولئك الذين قاتلهم الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ما كفروا إلا بادّعاء نبوة مسيلمة، قلنا: ما هو أَوْلى يدل على أن غيرهم ممن ألَّهوا الأشخاص أعظم كفرًا من أولئك، فمن انخرم في حقه الشق الأول من الشهادة، وهو شهادة أن لا إله إلا الله؛ لا شك أنه أعظم كفرًا ممن انخرم في حقه الإقرار بأنَّ محمدًا رسول الله وخاتم الأنبياء والمرسلين؛ لأن تأليه الله جَلَّ وَعَلَا وحده دون سواه فرْض، ودليله الشهادة، وهذه الشهادة تنفي هذا القِسْم، والشهادة بأن

محمدًا رسول الله تنفي أن يكون أحدٌ نبيًّا بعد محمد ﷺ؛ فدلّ هذا على أن من جعل بعد محمد ﷺ نبيًّا فهو كافر، ومن جعل مع الله ﷻ إلهًا يعبده ويرجوه ويستغيث به، ويسأله رفع الضُّر وجلب النفع؛ أنه كافر من باب أولى؛ لأن حق الله ﷻ أعظم من حق خلقه. وهذا الذي ذكره الإمام رحمه الله وجيه وعظيم من جهة أنَّ حال أولئك هو دون ما نحن فيه.

فالذين اتبعوا مسيلمة الكذاب وأقروا له بالنبوة هم أخفّ حالًا ممن ألَّه غير الله، وسجد له، واستغاث به، وتقرَّب إليه رجاءَ شفاعته ليكون له شافعًا عند الله ﷻ، وطالبًا وداعيًا له عند الله ﷻ، فَكُفْر هؤلاء أعظم كفرًا من الأولين بدلالة القياس الذي ذكرناه.

ثم أيضًا يقال: إنَّ قتال مانعي الزكاة وتكفير الصحابة رضي الله عنهم لمن لم يلتزم وجوب الزكاة لخليفة رسول الله ﷺ[(١)]، وقتال أولئك قتال المرتدين لا قتال البغاة، يدل على ما نحن فيه من باب الأَوْلى، فإن مانعي الزكاة أكثرهم مرتدون على الدين؛ ولهذا سماهم الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ مرتدين، وقالوا في قتال بني حنيفة وفي قتال مانعي الزكاة جميعًا: قتال المرتدين، ولم يفرقوا ما بين طائفة وطائفة؛ لأن أهل العلم أجمعوا على أن الطائفة الممتنعة عن تحريم ما حرم الله ﷻ، أو عن تحليل ما

---

(١) أخرجه البخاري (٦٩٢٤)، ومسلم (٢٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه: **«لَمَّا توفي النبي ﷺ وَاسْتُخْلِفَ أبو بَكْرٍ وَكَفَرَ من كَفَرَ من الْعَرَبِ، قال عُمَرُ: يا أَبَا بَكْرٍ كَيْفَ تُقَاتِلُ الناس وقد قال رسول اللهِ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ الناس حتى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إلا الله، فَمَنْ قال لَا إِلَهَ إلا الله؛ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إلا بِحَقِّهِ وَحِسَابُهُ على اللهِ»** قال أبو بَكْرٍ: والله لَأُقَاتِلَنَّ من فَرَّقَ بين الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ؛ فإن الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ، والله لو مَنَعُونِي عَنَاقًا كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إلى رسول اللهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ على مَنْعِهَا: قال عُمَرُ: فَوَاللهِ ما هو إلا أَنْ رأيت أَنْ قدْ شَرَحَ الله صَدْرَ أبي بَكْرٍ لِلْقِتَالِ؛ فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ».

أحلّ الله، أو الطائفة الممتنعة عن امتثال ما أمر الله ﷻ أنه يجب قتالها. ثم إن كان امتناعها من جهة عدم الالتزام والانقياد فإنها تكفر بذلك؛ ولهذا نص العلماء على أنه لو اجتمع أهل قرية على أن يتركوا الأذان فإنه يجب قتالهم[١]. مع أنَّ الأذان سُنَّة عند كثير من أهل العلم وفرض كفاية عند آخرين، ولو اجتمعوا على ترك سُنَّة من السنن، فإنهم يقاتَلون حتى يلتزموها؛ يعني: حتى يعملوا بها[٢] ولا يجتمعون على تركها، فإنْ كانوا غير منقادين: أي: ممتنعين امتناع عدم التزام، فإنهم مرتدون بذلك.

ومعنى الطائفة الممتنعة: يعني: غير الملتزمة، ومعنى الالتزام في هذا الموضع أن يقول: إن هذا الأمر ـ إما الواجب أو المحرم ـ حق في نفسه، فهو واجب أوجبه الله، أو هو حرام حرَّمه الله، ولكن أنا غير مخاطب بهذا؛ بل يُخاطب به غيري من الناس، فأنا غير داخل في هذا الخطاب، كما قال مانعو الزكاة: إنَّ طلب الزكاة لترسل إلى المدينة هذا لغير أهل نجد، أما نحن فلا. يعني: فيما قالوا يلتزمون تجاه الخطاب إليهم، فخرجوا إذًا بقولهم عن عموم المخاطبة، وهذا رِدَّة عن الدين؛ لأنه انتفى معه شرط الانقياد؛ لأنَّ من شروط لا إله إلا الله الانقياد، ومعنى الانقياد الالتزام بتحليل ما أحلَّ الله ـ يعني: باعتقاد حله ـ، وأنَّ هذا المسلم مخاطَب بهذا التحريم، وتحريم ما حرم الله باعتقاد حرمته، وأنه مخاطب بهذا التحريم.

فمانعو الزكاة كانوا على صنفين[٣]:

---

(١) انظر: المجموع للنووي (٣/ ٨٩)، والإنصاف للمرداوي (١/ ٤٠٨).

(٢) انظر: أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٩٤)، والمغني لابن قدامة (٢/ ١١١)، والمجموع للنووي (٤/ ١٦١)، وأحكام القرآن للجصاص (٢/ ١٩٣)، ومجموع الفتاوى (٢٢/ ٥١)، (٢٨/ ٣٠٨، ٤٦٨، ٥٠٢، ٥٥٦).

(٣) انظر: منهاج السُّنَّة النبوية (٨/ ٢٣٣)، ومجموع الفتاوى (٢٨/ ٥١٩).

الأول: منهم من لم يلتزم؛ يعني: امتنع؛ حيث قال: إنه غير مخاطب بهذا الحكم، ولا يلزمه أن يعطي الزكاة للخليفة، مع إقراره بأنّ هذا الحكم متوجه إلى غيره، فيقول: هذا واجب ولكن أنا لا أدخل في هذا الواجب. فلم ينقد لكل الأحكام؛ يعني: لم يجعل نفسه داخلًا في خطاب الله ﷻ للمكلَّفين بأحكام الإسلام، فهذا يسمى امتناع عن دخوله في بعض أحكام الشريعة؛ وهذا كفر وردة كما سبق.

الثاني: طائفة أخرى منعوها للتأويل، فقالوا: أهل المدينة ليسوا بحاجة، ونحن بحاجة إلى الزكاة؛ فنحن أولى بها. والصحابة ﭫ لم يفرقوا بين هؤلاء وهؤلاء؛ بل جعلوا قتال مانعي الزكاة كقتال المرتدين؛ بل لم يجعلوا المرء من المرتدين الأولين من بني حنيفة أتباع مسيلمة، ولا من مانعي الزكاة، لم يجعلوه سالمًا حتى يشهد على قتلاهم أنهم في النار، وعلى قتلى المؤمنين أنهم في الجنة.

وهذا يدلّ على أن من لم يلتزم توحيدَ العبادة بمعنى: جعل توحيد العبادة حقًّا؛ ولكن قال: نحن غير مخاطبين بذلك؛ لأنَّ الناس لهم كذا وكذا من التأويلات، فهذا داخل في جنس هذه المسألة؛ ولهذا استدلال الشيخ ﹫ بالاستدلال الأولوي في محله، وهو استدلال وجيه وحكيم؛ لأن هذه المسألة التي نحن فيها أعظم مما قاتل فيه الصحابة ﭫ المرتدين ومانعي الزكاة، فقِتالهم لهم في شأن أقل مما نحن فيه، وليس كل طائفة تترك شريعة من شرائع الله، أو شعيرة من شعائر الله فتقاتل تعتبر مرتدة؛ بل تقاتل لتلتزم:

- وقد يكون تركها لعدم الالتزام ـ يعني: من جهة الامتناع ـ فتكون كافرة.
- وقد يكون تركها لأجل شبهة، أو تأويل، لا لأجل عدم الالتزام؛ فلا تكفَّر بذلك.

وإنما يكفر من لم ينقد لشهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وضابط الانقياد هو ما سبق بيانه بأن يكون ملتزمًا، وبهذا يكون هناك فرق عظيم ما بين الجحد والامتناع، وما بين القبول والالتزام، فالجحد في الحكم على الطوائف يقابله القبول، والامتناع يقابله الالتزام؛ فالامتناع والالتزام لفظان لدخول المخاطَب في الأحكام الشرعية، والقَبول والجحد لفظان لإقرار المخاطب بالحكم له ولغيره.

• فمن أقرَّ بأن هذا الحكم شامل له ولغيره، وأنه واجب عليه وعلى غيره؛ فهذا يُعتبر قابلًا.

• وإذا قال: هذا الحكم ليس لي ولا لغيري، ليس واجبًا؛ فهذا يعدّ جاحدًا.

• وإذا قال: نعم، هذا الحكم واجب، فأداء الصلوات واجب فرضه الله ﷻ، لكن إنما وجب على طائفة من الناس، وطائفة أخرى لا يجب عليها؛ كحال الذين سقطت عنهم التكاليف، وارتفعت أحوالهم، حتى لا تؤثِّر فيهم الطاعات في زيادة يقين؛ فهذا كحال غلاة الصوفية، فهذا يكون ممتنعًا غير ملتزم.

وهذا قرَّره العلماء في مواطن عدة، وبحثه شيخ الإسلام ابن تيمية في بحث جيِّد في الفرق ما بين الالتزام والقبول والامتناع والجحد في كلامه على ترجيح الطاعة، أو ترجيح الأمر على النهي، أو النهي على الأمر في مجموع الفتاوى(١)، وهو مقرر عند كثير من أهل العلم.

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في مجموع الفتاوى (٢٠/ ٩٧ ـ ٩٨): (ومورد النزاع هو فيمن أقر بوجوبها والتزم فعلها ولم يفعلها، وأما من لم يقر بوجوبها فهو كافر باتفاقهم، وليس الأمر كما يفهم من إطلاق بعض الفقهاء من أصحاب أحمد وغيرهم أنه إن جحد وجوبها كفر وإن لم يجحد وجوبها فهو مورد النزاع؛ بل هنا ثلاثة أقسام: =

إذا تقرر هذا؛ فمسألة مانعي الزكاة ربما تجد من أهل العلم من يقول: إنهم قوتلوا قتال بغاة، ومنهم من قال: إنهم قوتلوا قتال مرتدين، وهذا لأجل انقسامهم في أنفسهم؛ فليس الجميع غير ملتزم، ليس الجميع ممتنعًا؛ بل فيهم هذا وفيهم هذا، لكن الصحابة أجمعوا على قتالهم قتال مرتدين، حتى قال عمر رضي الله عنه: ما زلت بأبي بكر لعله أن يترك القتال حتى قال أبو بكر رضي الله عنه: «**والله لَوْ مَنَعُونِي عَنَاقًا كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنْعِهَا. فَقَالَ عُمَرُ** رضي الله عنه: **واللهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ أَنَّ اللهَ قَدْ شَرَحَ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ** رضي الله عنه **بِالْقِتَالِ فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ**»[(١)]. وقاتل مع الصحابة رضي الله عنهم وأقرّ بذلك.

إذا تقرر هذا فالمسألة التي نحن فيها أعظم وأبلغ من هذه المسائل

= **أحدها**: إن جحد وجوبها؛ فهو كافر بالاتفاق.

والثاني: أن لا يجحد وجوبها لكنه ممتنع من التزام فعلها كبرًا أو حسدًا أو بغضًا لله ورسوله؛ فهذا أيضًا كافر بالاتفاق، ومن أطلق من الفقهاء أنه لا يكفر إلا من يجحد وجوبها فيكون الجحد عنده متناولًا للتكذيب بالإيجاب، ومتناولًا للامتناع عن الإقرار والالتزام، وإلا فمتى لم يقر ويلتزم فعلها قتل وكفر بالاتفاق.

والثالث: أن يكون مقرًّا ملتزمًا لكن تركها كسلًا وتهاونًا أو اشتغالًا بأغراض له عنها؛ فهذا مورد النزاع؛ كمن عليه دَيْن وهو مقر بوجوبه ملتزم لأدائه، لكنه يماطل بخلًا أو تهاونًا.

وهنا **قسم رابع**: وهو أن يتركها ولا يقر بوجوبها ولا يجحد وجوبها، لكنه مقر بالإسلام من حيث الجملة، فهل هذا من موارد النزاع أو من موارد الإجماع؟ ولعل كلام كثير من السلف متناول لهذا، وهو المعرض عنها لا مقرًّا ولا منكرًا وإنما هو متكلم بالإسلام، فهذا فيه نظر، فإن قلنا: يكفر بالاتفاق فيكون اعتقاد وجوب هذه الواجبات على التعيين من الإيمان لا يكفي فيها الاعتقاد العام)اهـ. بتصرف واختصار.

(١) سبق تخريجه (ص٣٢٨).

التي قاتل الصحابة الناس عليها، والتي كفَّروا المرتدين بها؛ لهذا نقول ـ كما قال الشيخ هنا ـ: من رفع شمسان، ويوسف، أو تاجًا، أو صحابيًّا، أو نبيًّا إلى مرتبة الله جَلَّ وَعَلَا؛ فأعطاه صفات الحق ـ تبارك وتعالى ـ في كونه يغيث الملهوف، ويجيب المضطر، وكونه يغفر الذنب، وكونه يمنع ويعطي، ويتصرف في الملكوت؛ فلا شك أن هذا أعظم كفرًا من الأولين، وأن قتالهم بعد إقامة الحجة عليهم أوجب من قتال الأوائل، فإذا كان الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُم قاتلوا من لم يلتزم حكم الزكاة وتأدية الزكاة إلى الخليفة، وقاتلوا الطائفة الممتنعة عن هذا الحكم؛ فإن قتال الطائفة الممتنعة عن توحيد العبادة أظهر في البرهان وأوجب، فهذه الشبهة التي أوردوها هي في الواقع تنعكس عليهم، والحجة لنا فيها وليست علينا، ولكن كما قال الله جَلَّ وَعَلَا: ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٥٩].

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿**وَيُقَالُ أَيْضًا: الَّذِينَ حَرَّقَهُمْ عَلِيُّ بْنُ أبي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بِالنَّارِ كُلُّهُمْ يَدَّعُونَ الإِسْلَامَ، وَهُمْ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَتَعَلَّمُوا الْعِلْمَ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلكِنِ اعْتَقَدُوا فِي عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مِثْلَ الاعْتِقَادِ فِي يُوسُفَ، وَشَمْسَانَ وَأَمْثَالِهِمَا. فَكَيْفَ أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ عَلَى قَتْلِهِمْ، وَكُفْرِهِمْ؟! أَتظُنُّونَ الصَّحَابَةَ يُكَفِّرُونَ الْمُسْلِمِينَ؟! أَمْ تَظُنُّونَ أن الاعْتِقَاد في تَاجٍ وَأَمْثَالِهِ لَا يَضُرُّ، وَالاعْتِقَادُ فِي عَلِيِّ بْنِ أبي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كُفر؟**﴾ هذا جواب أيضًا من أجوبة على الشبهة التي أوردوها أولًا؛ من أنَّ المسلم الذي شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وأتى بأركان الإسلام أنه لا يكفر.

قال الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وَيُقَالُ أَيْضًا: الَّذِينَ حَرَّقَهُمْ عَلِيُّ بْنُ أبي طَالِبٍ** رَضِيَ اللهُ عَنْهُ) لِمَ حرَّقهم؟ ـ وحديث تحريقهم في الصحيح[1] ـ هل

---

(١) أخرجه البخاري (٦٩٢٢) عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ: «**أُتِيَ عَلِيٌّ** رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، **بِزَنَادِقَةٍ فَأَحْرَقَهُمْ**، =

حرقهم لأنهم أنكروا أمرًا من الإسلام، أو أنهم عبدوا الأصنام، أو عبدوا الأوثان؟ أم أنهم جعلوا لعلي منزلة الإله؟ فجعلوا عليًّا رضي الله عنه له ما للرب جل وعلا؛ ولهذا قال علي رضي الله عنه[1]:

لَـمَّـا رَأَيـتُ الأَمـرَ أَمـرًا مُـنـكَـرًا أَجَّـجـتُ نـاري وَدَعَـوتُ قَـنـبَـرا

قَنبَرا: يعني: مولاه. فخَدَّ لهم الأخاديد وأتى بهم واحدًا واحدًا ورماهم في النار، وخالفه أكثر الصحابة رضي الله عنهم في التحريق، ولم يخالفوه في قتلهم، واحتج عليه ابن عباس رضي الله عنهما بما سمعه من رسول الله ﷺ، أو بقول رسول الله ﷺ: «**لَا تُعَذِّبُوا بِعَذَابِ اللهِ**»[2]، لكنهم مجمعون على من ادّعى هذا فهو كافر يجب قتله؛ لأنها ردة، والنبي ﷺ قال: «**لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إلا الله، وَأَنِّي رسول اللهِ، إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ**»، وذكر منها: «**التَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ**»[3]؛ فالذي يترك دينه ويرتد فإنه يجب قتله ويحل دمه، والصحابة أجمعوا على قتلهم وكفرهم، وحرَّقهم علي رضي الله عنه لِمَ؟ لأنهم جعلوا لعلي بعض خصائص الألوهية.

وإذا كان كذلك؛ فهذا الإجماع يمكن أن يُسلط على هذه المسألة التي يوردون علينا فيها الشبهات، وهي مسألة هؤلاء الذين يعبدون الطواغيت، أو يعبدون الأولياء، أو يعبدون الصالحين، ويقولون: إنَّ

= **فَبَلَغَ ذَلِكَ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: لَوْ كُنْتُ أَنَا لَمْ أُحْرِقْهُمْ؛ لِنَهْيِ رَسُولِ اللهِ ﷺ: لَا تُعَذِّبُوا بِعَذَابِ اللهِ، وَلَقَتَلْتُهُمْ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللهِ ﷺ: مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ**».
وانظر: البدء والتاريخ (٥/ ١٢٥)، وتاريخ دمشق (٤٢/ ٤٧٦)، وتاريخ الإسلام (٢/ ٣٦١)، وسير أعلام النبلاء (٢/ ٥١١)، وميزان الاعتدال (١/ ٦٢٦).

(١) انظر: تأويل مختلف الحديث (ص٧٣)، وأحوال الرجال (ص٣٨)، والتمهيد لابن عبد البر (٥/ ٣١٨)، وتاريخ دمشق (٤٢/ ٤٧٦)، وفتح الباري (١٢/ ٢٧٠).

(٢) سبق تخريجه الصفحة السابقة.

(٣) أخرجه البخاري (٦٨٧٨)، ومسلم (١٦٧٦) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

هؤلاء يغيثون، وأنهم يُعطون المرأة الولد، وأنهم يغفرون الذنب، وأنهم يقضون الدَّين؛ بل ربما جعلوا لهم أعظم مما للرب ـ تعالى وتقدس ـ. لا شك أنهم مثل الذين حرَّقهم علي ﵁؛ فأولئك ادعوا الإلهية قولًا، وهؤلاء ادّعوا الإلهية فعلًا وعملًا؛ حيث جعلوا ما للإله من حقه في عبادته وحده دون ما سواه لهؤلاء البشر.

قال: (**وَلكِنِ اعْتَقَدُوا فِي عَلِيٍّ ﵁ مِثْلَ الاعْتِقَادِ فِي يُوسُفَ، وَشَمْسَانَ وَأَمْثَالِهِمَا**) اعتقدوا في علي مثل هذا الاعتقاد لا فرق بين هذا وهذا، قالوا: علي له صفات الألوهية، وهؤلاء قالوا: هؤلاء الموتى يغيثون، ويُعطون العطايا، ويتصرَّفون في الأرض، ويغفرون الذنب، ويعطون الحامل ولدًا... إلى آخر ذلك؛ فإذا تُقُرِّب إليهم أعطَوْا السائل هذا، ومنهم من يعتقد فيهم الاستقلال؛ يعني: أنه يعطي ويمنع ويغفر استقلالًا بتفويض الله ﷻ له بهذه الأمور، ومنهم من يقول: هو يعطي ويمنع بتوسطه عند الله ﷻ؛ مثل ما قال الأولون: ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى.

قال الشيخ: ﴿**فَكَيْفَ أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ عَلَى قَتْلِهِمْ، وَكُفْرِهِمْ؟! أَتَظُنُّونَ الصَّحَابَةَ يُكَفِّرُونَ الْمُسْلِمِينَ؟! أَمْ تَظُنُّونَ أن الاعْتِقَاد في تَاجٍ وَأَمْثَالِهِ لَا يَضُرُّ، وَالاعْتِقَادُ فِي عَلِيِّ بْنِ أَبي طَالِبٍ ﵁ كُفر؟!**﴾ لا شك أن هذا لا يقوله أحد منهم؛ لأن معناه أن مرتبة تاج وشمسان... إلى آخره أرفع من مرتبة علي ﵁، إذا قالوا إن من اعتقد في علي يكفر ومن اعتقد في شمسان وتاج لا يكفر، من اعتقد في علي يكفر ومن اعتقد في البدوي وفي العيدروس وفي المرغني وفي عبد القادر لا يكفر، لا شك أن هذا معناه رفع هؤلاء عن مرتبة علي ﵁، وهذا تكفيره من باب أولى، وهذه الحجة واضحة في الدلالة وواضحة في البيان.

قال الإمام ﵀ في إيراده للأدلة والتقعيدات على جواب هذه

الشبهة: ﴿**وَيُقَالُ أَيْضًا: بَنُو عُبَيْدٍ القَدَّاحِ الَّذِينَ مَلَكُوا الْمَغْرِبَ وَمِصْرَ فِي زَمَنِ بَنِي العَبَّاسِ كُلُّهُمْ يَشْهَدُونَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَيَدَّعُونَ الإِسْلَامَ، وَيُصَلُّونَ الْجُمُعَةَ، وَالْجَمَاعَةَ، فَلَمَّا أَظْهَرُوا مُخَالَفَةَ الشَّرِيعَةِ فِي أَشْيَاءَ ـ دَوْنَ مَا نَحْنُ فِيهِ ـ أَجْمَعَ العُلَمَاءُ عَلَى كُفْرِهِمْ، وَقِتَالِهِمْ، وَأَنَّ بِلادَهُمْ بِلادُ حَرْبٍ، وَغَزَاهُم الْمُسْلِمُونَ حَتَّى اسْتَنْقَذُوا مَا بِأَيْدِيهِمْ مِنْ بُلْدَانِ الْمُسْلِمِينَ**﴾، (**بَنُو عُبَيْدٍ القَدَّاحِ**) هم الذين يسميهم كثير من المؤرخين الفاطميين، ويسمون دولتهم العبيدية: الدولة الفاطمية(١)، ونسبتهم إلى فاطمة الزهراء رضي الله عنها أو إلى علي نسبة مرفوضة؛ إذْ إنّ المحققين من المؤرخين غَلَّطوا هذه النسبة(٢) وقالوا: إن هؤلاء من المجوس ومن الفرس، ولا ينتسبون إلى علي رضي الله عنه في النَّسب؛ ولهذا يُقال لهم: العبيديون ولا يقال لهم: الفاطميون، فهم بنو عبيد القداح.

---

(١) فرقة من فرق الإسماعيلية، ويسمون بالفاطميين، كانوا يتظاهرون بالإسلام، ويقولون: إنهم شيعة. والظاهر عنهم الرفض، وكان باطنهم الإلحاد والزندقة، والمتسمون بالخلافة من العبيديين أربعة عشر: ثلاثة بالمغرب: المهدي، والقائم، والمنصور، وأحد عشر بمصر: المعز، والعزيز، والحاكم، والظاهر، والمستنصر، والمستعلي، والآمر، والحافظ، والظافر، والفائز، والعاضد، وكان ابتداء أمر مملكتهم سنة بضع وتسعين ومائتين، وانقراضها في سنة سبع وستون وخمسمائة، قال الذهبي: (وهي الدولة المجوسية واليهودية لا العلوية، والباطنية لا الفاطمية، وكانوا أربعة عشر متخلفًا لا مستخلفًا). انظر: سير أعلام النبلاء (١٥/ ٢١٢)، والرد على المنطقيين (ص٢٨٠)، والبداية والنهاية (١٢/ ٢٦٤).

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في منهاج السُّنَّة النبوية (٨/ ١١): (هؤلاء العبيديون الذين كانوا يدعون أنهم من ولد علي؛ أهل العلم بالنسب يعلمون أن نسبهم باطل، وأن جدهم يهودي في الباطن وفي الظاهر، وجدهم ديصاني من المجوس تزوج أمرأة هذا اليهودي، وكان ابنه ربيبًا لمجوسي، فانتسب إلى زوج أمه المجوسي).

وهذا القدَّاح قد نشأ على عقيدة الإسماعيلية، ثُم هرب بعقيدته إلى اليمن، وأنشأ فيها دعوة إسماعيلية باقية إلى الآن، وانتقل بعد ذلك لما طلب إلى المغرب الأقصى؛ فابتدأ فيها دعوته وانتقل بعد ذلك وقوي، ثم مع الزمن كثر أتباعه وجنده فبدؤوا بالحروب.

فابتدؤوا من المغرب إلى أن وصلوا إلى مصر، واحتلوا كل هذه البلاد، وغلبوا عليها، وأقاموا فيها الدولة المسماة بالدولة العبيدية. والقرامطة نوع منهم من الإسماعيليين، وكان بينهم وبين بني عبيد القداح صلات قوية، وهؤلاء خدموا لهؤلاء؛ لكن حصل بينهم خلاف في آخر الأمر أدى إلى استقلال هؤلاء وهؤلاء.

فالقرامطة(١) هم الذين غزوا البيت الحرام وقتلوا الناس فيه، مثل ما قال كبيرهم(٢):

---

(١) نسبة إلى رجل يقال له: حمدان قرمط، كان أحد دعاتهم في الابتداء فاستجاب له في دعوته رجال، فسموا قرامطة وقرمطية، وهم طائفة من الباطنية خرجوا على المسلمين في زمن المعتضد سنة إحدى وثمانين ومائتين، وحكموا البحرين واستحلوا دماء المسلمين، وقطعوا الطريق على الحجاج، واقتلعوا الحجر الأسود من البيت الحرام، وقد غلت هذه الفرقة في أسماء الله وصفاته وبالغوا في نفيها وتأويلها، حتى قالوا: إنه لا يُقال: إن الله موجود ولا معدوم؛ بل قالوا: إنه لا يُعبر عنه بالحروف، وقد جعلوا تأويلها أن المراد بها كلها إمام الزمان عندهم، وهو عندهم المسمى الله، والمراد بلا إله إلا الله. انظر: تلبيس إبليس (ص١٢٦، ١٢٧)، والفرق بين الفرق (١/ ٢٦٦)، وفضائح الباطنية (ص١٢)، وإيثار الحق على الخلق في رد الخلافات لابن الوزير (ص١٢٣).

(٢) القائل بهذا هو: عدو الله ملك البحرين أبو طاهر سليمان بن حسن القرمطي الجنابي الأعرابي الزنديق، الذي سار إلى مكة في سبع مئة فارس فاستباح الحجيج كلهم في الحرم، واقتلع الحجر الأسود، وردم زمزم بالقتلى! انظر: سير أعلام النبلاء (١٥/ ٣٢٠)، والبداية والنهاية لابن كثير (١١/ ٦١، ١٦٠).

أنا اللَّه وباللَّه أنا يخلق الخلق وأفنيهم أنا

هذا لأجل اعتقادهم في نوع من الحلول واعتقاداتهم الباطنية كفرهم العلماء بها، ولما وَلُوا مصر وكانت شوكتهم فيها لم يتقدموا إلى الشام ولا إلى العراق، وإنما كانت شوكتهم فيها، ودام حكمهم نحو مائتين من السنين، ابتلوا العلماء في عقائد باطلة حتى ذكر الحافظ الذهبي في السير وفي غيره: أنهم يأتون بالعالم السُّني فيذكرون له أشياء من عقائدهم الباطنية، فإن لم يقر سُلخ جلده أمام الناس؛ يعني: أحميت النار والحديد وسلخ جلده كما تسلخ الذبيحة[١]، وعَظُم هذا في الناس جدًّا. وأسسوا للدعوة إلى دين الباطنية الأزهر المعروف الآن، ومضى عليه قرون وهو على طريقة الإسماعيلية[٢]، ثم بعد ذلك لما انتهت الدولة العبيدية رجع إلى جملة أهل السُّنَّة مقابلة طوائف الباطنية.

فكانت عقائدهم في الباطن عقائد إلحادية من جنس الذين حرقهم علي رضي الله عنه وخدّ لهم الأخاديد، ومنهم ظهرت النصيرية[٣]، ومنهم ظهر

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (١٦/ ١٤٨).

(٢) هي إحدى فرق الشيعة الباطنية، نسبوا إلى محمد بن إسماعيل بن جعفر، وزعموا أن دور الإمامة انتهى إليه لأنه سابع، واحتجوا بأن السمٰوات سبع، والأرضين سبع، وأيام الأسبوع سبعة؛ فدل على أن دور الأئمة يتم بسبعة، ويقولون: إن الله لا موجود ولا معدوم، ولا عالم، ولا جاهل، ولا قادر ولا عاجز، وكذا سائر الصفات، تعالى الله عما يقول الظالمون، وهم يزعمون أن الشريعة لها ظاهر وباطن، وأن الظاهر للعوام، والباطن للخواص، وغرضهم من هذا إبطال الشرع والانسلاخ من الدين. انظر: تلبيس إبليس (١/ ١٢٥)، ومجموع الفتاوى (٤/ ١٦٢)، والفرق بين الفرق (ص٦٨، ٢١٣)، والاعتصام (٤٤٣)، والتعاريف للمناوي (ص٦٢).

(٣) النصيرية: أتباع أبي شعيب محمد بن نصير من غلاة الرافضة، يقولون في علي بن أبي طالب نظير ما يقوله النصارى في المسيح، قالوا: حل الله في علي، وهؤلاء أكفر من اليهود والنصارى باتفاق المسلمين، وهم قدرية =

الدروز[١] الذين يؤلهون الحاكم بأمر الله العبيدي ويعتقدون ـ وإن لم يُظهروا ذلك ـ أن الإله يَحِل في الأشخاص، وأنه تَنَقَّل في سبعة حتى كان آخر هؤلاء السبعة هو الحاكم بأمر الله العبيدي؛ لأنهم يعتقدون في هذا الرقم (سبعة)، وأول ما يدعون حين يدعون إلى الحكمة من الرقم (سبعة)، ويذكرون له الرقم (سبعة)، وما فيه يقولون ـ مثلًا ـ: هل تعتقد

= من أصحاب الحبة والقيراط الذين يزعمون أن من أخذ حبة أو قيراطًا أو دانقًا حرامًا فهو كافر، وقولهم يضاهي قول الخوارج، وهم من الطوائف الذين يظهرون التشيع، وإن كانوا في الباطن كفارًا منسلخين من كل ملة، ويقولون: ظهور الروحاني بالجسماني لا ينكر، ففي طرف الشر كالشياطين؛ فإنه كثيرًا ما يتصور الشيطان بصورة الإنسان ليعلمه الشر ويكلمه بلسانه، وفي طرف الخير كالملائكة؛ فإن جبريل عليه السلام كان يظهر بصورة دحية الكلبي، والأعرابي، فلا يمتنع حينئذ أن يظهر الله تعالى في صورة بعض الكاملين وأولى الخلق بذلك أشرفهم وأكملهم وهو العترة الطاهرة، وهو من يظهر فيه العلم التام والقدرة التامة من الأئمة من تلك العترة، ولم يتحاشوا عن إطلاق الآلهة على أئمتهم! وهذه ضلالة بينة. والنصيرية طائفة ملعونة مرذولة مجوسية المعتقد لا تحرم البنات ولا الأخوات ولا الأمهات. انظر: المدخل لابن بدران (ص٩٦)، والمواقف للإيجي (٣/ ٦٧٥)، ومنهاج السُّنَّة النبوية (٣/ ٤٥٢)، والجواب الصحيح (٤/ ٣٠٣)، ومصرع التصوف (ص٨٠)، وصبح الأعشى (١٣/ ٢٥٤).

(١) الدرزية: قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (هم أتباع هشتكين الدرزي، وكان من موالي الحاكم العبيدي أرسله إلى أهل وادي تيم الله بن ثعلبة فدعاهم إلى إلهية الحاكم، ويسمونه الباري العلام، ويحلفون به، وكانوا أولًا من الإسماعيلية القائلين بأن محمد بن إسماعيل نسخ شريعة محمد بن عبد الله، ثم خرجوا عن كل ما تمحلوه وهدموا كل ما أثلوه، وهم أعظم كفرًا من النصيرية، ويقولون بقدم العالم، وإنكار المعاد، وإنكار واجبات الإسلام ومحرماته، وهم من القرامطة الباطنية الذين هم أكفر من اليهود والنصارى ومشركي العرب وغايتهم أن يكونوا فلاسفة على مذهب أرسطو وأمثاله أو مجوسًا، وقولهم مركب من قول الفلاسفة والمجوس، ويظهرون التشيع نفاقًا، والله أعلم). انظر: مجموع الفتاوى (٣٥/ ١٦١).

أن الله ﷻ الحكيم يخلق سبع سمٰوات ويخلق سبع أرضين، ويجعل أيام الأسبوع سبعة، ويجعل الطواف سبعًا، ويجعل السعي سبعًا، ويجعل كذا سبعة، ويترك الأئمة بلا عدد سبعة؟! فلا بد أن الإمامة ستقف عند سبعة؛ لأن الإمامة أعظم من هذه الأشياء، فإذا أقر لهم بهذه المقدمة، قالوا: الأئمة السبعة آخرهم إسماعيل؛ لأن الرافضة[1] بعد جعفر الصادق افترقوا فرقتين:

فرقة تسمى الجعفرية. وفرقة تسمى الإسماعيلية.

وكانت القاعدة في الإمامة فيهم أن الإمام هو الولد الأكبر بعد الإمام الذي قبله، وكانت الإمامة منعقدة لجعفر الصادق عند الرافضة والشيعة[2]، وكان ولده الأكبر اسمه إسماعيل، وولده الأصغر اسمه موسى، فغاب إسماعيل في حياة والده جعفر الصادق في نحو ثمان وأربعين ومائة ذهبت به أمه وغابت به؛ لأن الذين كانوا يحبون أن تكون

---

(١) هي فرقة من فرق الشيعة الضالة، سموا (رافضة) لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ويقال: سموا بالروافض لأن زيد بن علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب رضي الله عنهم خرج على هشام بن عبد الملك، فطعن عسكره على أبي بكر رضي الله عنه، فمنعهم من ذلك فرفضوه، فقال لهم زيد بن علي: رفضتموني؟ قالوا: نعم، فبقي عليهم هذا الاسم، وهم يدعون الإمامية؛ لقولهم بالنص على إمامة علي بن أبي طالب رضي الله عنه. انظر: مقالات الإسلاميين (ص١٦ وما بعدها)، والفرق بين الفرق (ص١٥)، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين (ص٥٢).

(٢) هم الذين شايعوا عليًّا رضي الله عنه على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصًّا ووصية، إما جليًّا وإما خفيًّا، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره، أو بتقية من عنده، وهم ثلاث طوائف: الغالية، والروافض، والزيدية.

انظر: مقالات الإسلاميين (ص٥ وما بعدها)، والملل والنحل (ص١٤٦)، والتعريفات (ص١٧١).

الولاية في موسى كادوا لأمه في قصة تاريخية، المهم أنها هربت وغاب إسماعيل عن الناس، فلما غاب إسماعيل مات جعفر الصادق رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو من العلماء الأخيار والفقهاء، لما مات جعفر الصادق رَحِمَهُ ٱللَّهُ اختلفوا مَن الإمام بعده؟

فقالت طائفة: القاعدة أن الإمام هو الولد الأكبر؛ فإسماعيل هو الإمام.

وقال آخرون: إسماعيل لا ندري أمره، هل نُبقي الناس بلا إمام؟!

فالذين قالوا ببقاء الإمامة في الولد الأكبر، وأن إسماعيل هو الإمام، وأنه هو المستحق، وأن الإمامة ستقف حتى يرجع، سُمُّوا بالإسماعيلية. والذين قالوا بإمامة موسى؛ إذ الابن الأكبر لجعفر مات أو انقطعت أخباره، سُمُّوا موسوية.

ولهذا تجد أن الرافضة الإثني عشرية يركزون على نسبتهم إلى الإثني عشرية الموسوية الجعفرية، فبنسبتهم إلى جعفر يخرجون عن أهل السُّنَّة، وبنسبتهم إلى موسى يُخرجون الإسماعيلية، وبنسبتهم إلى الأئمة الإثني عشر يخرجون كثيرًا من طوائف الشيعة التي كانت في الزمن الأول، لا تقول ببقاء الإمامة في اثني عشر فقط؛ بل تتسلسل وآخر أئمتهم العسكري، حصل له مثل ما حصل لإسماعيل في الاختفاء. حصل للطائفتين اعتقادات مختلفة في أن هذا الغائب هو المهدي المنتظر، فالإسماعيلية اعتقدوا في إسماعيل، وأنه هو الإمام المنتظر فدعوا في مواجهة الموسوية إلى نحلتهم سرًّا، فأصبح لهم عقائد باطنية مختلفة، وأصبح لهم تفسيرات غير ظاهرة، فهم من جهة تفسير النصوص أكثر غلوًّا من الرافضة؛ لأنهم يجعلون لكل نص ظاهرًا وباطنًا؛ فالظاهر للعامة؛ يعني: للسُّنَّة، والباطن لأهل الحكمة وهم الإسماعيلية، فبنو عبيد القداح لما أقاموا دولتهم دعوا في الباطن إلى نحلتهم، بتفاصيل الأحكام

الشرعية التي هي عند الإسماعيلية، ومعلوم أن حكم الإسماعيلية من جهة الفقه خارج عن نصوص الكتاب والسُّنَّة، فمن جهة فهمهم للأدلة واستنباط الأحكام من الأدلة إنما هو بالاعتقادات الباطنة؛ لأنهم جعلوا لكل نص ظاهرًا وباطنًا، كذلك عندهم نصوص من الأثر الذي يعتمدون عليه خلاف ما عند السُّنَّة، فصار أمرهم إذًا نبذ أحكام كثيرة من الشريعة التي جاءت في الكتاب والسُّنَّة وقررها الأئمة!

فحاصل أمرهم أنهم في الباطن ملاحدة زنادقة، وفي الظاهر دعوا الناس إلى نبذ أحكام كثيرة من الشريعة، وإبطال كثير من الأحكام التي دلت عليها السُّنَّة، فرجع أمرهم إلى أنهم لم يلتزموا أحكام الكتاب والسُّنَّة، وامتنعوا عن أحكام الكتاب والسُّنَّة في كثير ـ بل في الأكثر ـ من المسائل الفقهية وكذلك العقدية، فصار إذًا حكمهم حكم الممتنعين عن تحكيم الكتاب والسُّنَّة في المسائل، وصار حكمهم حكم المشرِّعين الذين أتوا بدين جديد للناس وألزموا به الناس؛ فينطبق عليهم قاعدة الطائفة الممتنعة الذين لم يلتزموا الأحكام الشرعية؛ بل هم أبلغ من غير الملتزمين؛ لأنهم جحدوا الأحكام وعذبوا الأئمة والعلماء في مصر على تلك المسائل.

فإذًا **قول الشيخ** رَحِمَهُ اللهُ: ﴿**فَلَمَّا أَظْهَرُوا مُخَالَفَةَ الشَّرِيعَةِ فِي أَشْيَاءَ ـ دَوْنَ مَا نَحْنُ فِيهِ ـ**﴾؛ يعني: بإظهار مخالفة الشريعة، فأظهروا عدم الالتزام، وأظهروا جحد الشريعة في الأحكام الشرعية التي هي دون ما نحن فيه من مسألة التوحيد والعبادة، ومن عرف حقيقة أمرهم عرف أن كفرهم وقتال العلماء لهم وتكفير العلماء للدولة العبيدية كان من جهة أنها دولة باطنية في عقيدتها مؤلِّهة لغير الله جَلَّ وَعَلَا، هذا في الباطن، وفي الظاهر أظهروا جحد الشريعة، وعدم الالتزام بأحكامها، وعدم الانقياد لها، بضابط الانقياد والالتزام السابقين.

فلا شك أن من ألَّه غير الله وتوجَّه إلى غير الله، فحكمه الردة أولى من هؤلاء بحسب الظاهر؛ لهذا **قال الشيخ** رَحِمَهُ اللهُ: **(فَلَمَّا أَظْهَرُوا مُخَالَفَةَ الشَّرِيعَةِ فِي أَشْيَاءَ - دَوْنَ مَا نَحْنُ فِيهِ -)** فهم الذين سنّوا في الناس الموالد المختلفة، وجعلوا لكل ليلة مولدًا، هذا مولد لفلان، وهذا مولد لفلان، وهم الذين سنوا السُّنَّة السيئة: الاحتفال بمولد المصطفى ﷺ، وبمولد الحسين، وبمولد فلان وفلان من الأئمة إلى آخر أمورهم.

المقصود أن كفرهم جاء من جحدهم للشريعة، وتكذيبهم لتفسير الأئمة للنصوص، وتفسيرهم لآيات القرآن، وأحاديث النبي ﷺ بتفسيرات باطنية مبتدعة، فلا شك أن هذا إظهار للكفر.

قال: ﴿أَجْمَعَ العُلَمَاءُ عَلَى كُفْرِهِمْ، وَقِتَالِهِمْ، وَأَنَّ بِلادَهُمْ بِلادُ حَرْبٍ﴾؛ لأن هؤلاء تغلبوا على هذه البلاد، وحكموها بتلك العقيدة الباطنية والشريعة الإسماعيلية، وغلب هذا.

والبلاد التي فيها اختلاط ما بين أحكام المسلمين وأحكام الكفار اختلف العلماء هل تسمى بلاد حرب أم لا[١]؟

فقالت طائفة: إنها تسمى دار إسلام باعتبار الأصل، ما لم يغلب حكم الكفر.

---

(١) قال ابن مفلح في الآداب الشرعية (١/ ٢١١): (فكل دار غلب عليها أحكام المسلمين فدار الإسلام، وإن غلب عليها أحكام الكفار فدار الكفر، ولا دار لغيرهما).

وقال الشوكاني في السيل الجرار (٤/ ٥٧٥): (الاعتبار بظهور الكلمة، فإن كانت الأوامر والنواهي في الدار لأهل الإسلام بحيث لا يستطيع من فيها من الكفار أن يتظاهر بكفره إلا لكونه مأذونًا له بذلك من أهل الإسلام؛ فهذه دار إسلام، ولا يضر ظهور الخصال الكفرية فيها؛ لأنها لم تظهر بقوة الكفار ولا بصولتهم؛ كما هو مشاهد في أهل الذمة من اليهود والنصارى والمعاهدين الساكنين في المدائن الإسلامية، وإذا كان الأمر العكس؛ فالدار بالعكس).

وقال آخرون: إنها دار إسلام ما دام يُسمع فيها الأذان.

وقال آخرون من أهل العلم: إن دار الإسلام ودار الحرب ـ يعني: البلد التي فيها هذا وفيها هذا ـ يُتوقف في أن يُطلق عليها اسم دار الإسلام، أو اسم دار الحرب؛ بل يعامل كلٌّ فيها بحسبه، فلا تُعامل معاملة دار الإسلام من كل وجه، ولا معاملة دار الحرب من كل وجه.

وقال آخرون من أهل العلم: إن أحكام الإسلام إذا غلبت فالدار دار إسلام، وإذا غلبت أحكام الكفر فالدار دار كفر؛ فالمدار على ما يغلب منهما.

وهذا الأخير يذهب إليه أكثر أئمة الدعوة ـ رحمهم الله تعالى ـ[1] والذي قبله من أنه لا يعطى هذا ولا هذا هو قول شيخ الإسلام ابن تيمية لما سُئل عن بلد تُسمى (ماردين) في سؤال بأنها فيها أحكام الإسلام وفيها أحكام الكفرة[2].

قول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وَأَنَّ بِلادَهُمْ بِلادُ حَرْبٍ)**؛ لأن أحكام غير الإسلام غلبت فيها، فأحكام الإسلام لا توجد إلا في بلدان المسلمين.

هذا الذي ذكره الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ واضح الدلالة فيما نحن فيه؛ من أن العلماء لم يجعلوا من أظهر الشهادتين والصلاة والزكاة والصيام والحج وبعض العبادات أنه لا يكفر مطلقًا؛ بل نصوا على أنه يكفر في باب حكم المرتد إذا فعل أشياء، أو اعتقد أشياء، أو قال أشياء، كذلك هذه الأمة حصل منها تكفير لطوائف كفّروا من قال برسالة مسيلمة وقاتلوهم، وكفّروا مانعي الزكاة غير الممتنعين عن الالتزام بها، وكفروا بني عبيد

---

(١) انظر: الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٩/ ٢٤٨، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٦٠).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٤٠، ٢٤١).

القداح؛ لعقائدهم الباطلة، وتأليههم لعلي رضي الله عنه وللأئمة، وعلي رضي الله عنه كَفَّر من ألّهه وحَرَّقَهم بالنار.

فهذا كله يدل بوضوح على أن ما ذكره صاحب الشبهة من أن المسلم الذي يقول: لا إله إلا الله، محمد رسول الله، ويصلي، ويزكي، ويصوم، ويحج، أنه لا يكفر بها، أن هذا باطل بالأوجه الكثيرة التي أوردها هنا وفيما سبق.



وَيُقَالُ أَيْضًا: إِذَا كَانَ الأَوَّلُونَ لَمْ يَكْفُرُوا إِلَّا لأَنَّهُمْ جمعُوا بَيْنَ الشِّرْكِ وَتكْذِيبِ الرُّسُلِ، وَالْقُرْآنِ، وَإِنْكَارِ الْبَعْثِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَمَا مَعْنَى البَابِ الَّذِي ذَكَرَهُ العُلَمَاءُ في كُلِّ مَذْهَبٍ: (بَابُ حُكْمِ الْمُرْتَدِّ) وَهُوَ الْمُسْلِمُ الَّذِي يَكْفُرُ بَعْدَ إِسْلَامِهِ؟! ثُمَّ ذَكَرُوا أنواعًا كَثِيرَةً، كُلُّ نَوْعٍ مِنْهَا يُكَفِّرُ، وَيُحِلُّ دَمَ الرَّجُلِ وَمَالَهُ، حتّى إِنَّهُمْ ذَكَرُوا أَشْيَاءَ يَسِيرَةً عِنْدَ مَنْ فَعَلَهَا، مِثْلَ كَلِمَةٍ يَذْكُرُهَا بِلِسَانِهِ دونَ قَلْبِهِ، أَوْ كَلِمَةٍ يَذْكُرُهَا عَلَى وَجْهِ الْمَزْحِ وَاللَّعِبِ.

وَيُقَالُ أَيْضًا: الَّذِينَ قَالَ اللهُ فِيهِمْ: ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُوا۟ وَلَقَدْ قَالُوا۟ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُوا۟ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ﴾ [التوبة: ٧٤]، أَمَا سَمِعْتَ اللهَ كَفَّرَهُمْ بِكَلِمَةٍ مَع كَوْنِهِمْ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَيُجَاهِدُونَ مَعَهُ، وَيُصَلُّونَ مَعَهُ، وَيُزَكُّونَ، وَيَحُجُّونَ، وَيُوَحِّدُوْنَ؟!

وَكَذَلِكَ الَّذِينَ قَالَ اللهُ تَعَالَى فِيهِمْ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ۚ قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ۝٦٥ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٥، ٦٦]؛ فَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ صَرَّحَ اللهُ أَنَّهُمْ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ـ وَهُمْ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكٍ ـ قَالُوا كَلِمَةً ذَكَرُوا أَنَّهُمْ قَالُوهَا عَلَى وَجْهِ الْمَزْحِ. فَتَأَمَّلْ هَذِهِ الشُّبْهَةَ، وَهِيَ قَوْلُهُمْ: تُكَفِّرُونَ الْمُسْلِمِينَ وَهم أُنَاسٌ يَشْهَدُونَ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَيُصَلُّونَ وَيَصُومُونَ.

ثُمَّ تَأَمَّلْ جَوَابَهَا؛ فَإِنَّهُ مِنْ أَنْفَعِ مَا فِي هَذِهِ الأَوْرَاقِ.

وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى ذَلِكَ - أَيْضًا - مَا حكى اللهُ تعالى عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مَع إِسْلَامِهِمْ، وَعِلْمِهِمْ، وَصَلَاحِهِمْ أَنَّهُمْ قَالُوا لِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، وَقَوْلُ أُنَاسٍ مِن الصَّحَابَةِ: «اجْعَلْ لَنَا يَا رَسُولَ اللهِ ذاتَ أَنْوَاطٍ»، فَحَلَفَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنَّ هَذَا مِثْلَ قَوْلِ بني إِسْرَائِيلَ: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا﴾!

وَلَكِنْ لِلمُشْرِكِينَ شُبْهَةٌ يُدْلُونَ بِهَا عِنْدَ هَذِهِ القِصَّةِ، وَهِيَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَمْ يكفُرُوا بذَلِكَ، وَكَذَلِكَ الَّذِينَ سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يَجْعَلَ لَهُمْ ذَاتَ أَنْوَاطٍ لم يكفروا.

فَالجَوَابُ أَنْ تَقُولَ: إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِك، وَكَذَلِكَ الَّذِينَ سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِك، وَلَا خِلَافَ أَنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَوْ فَعَلُوا ذَلِك لَكَفَرُوا، وَلَا خِلَافَ أَنَّ الَّذِينَ نَهَاهُم النَّبِيُّ ﷺ لَوْ لَمْ يُطِيعُوهُ، وَاتَّخَذُوا ذَاتَ أَنْوَاطٍ بَعْدَ نَهْيِهِ لَكَفَرُوا. وَهَذَا هُوَ الْمَطْلُوب.

وَلَكِنْ هَذِهِ الْقِصَّةُ تُفِيدُ: أَنَّ الْمُسْلِمَ - بَل الْعَالِمَ - قَدْ يَقَعُ فِي أَنْوَاعٍ مِن الشِّرْكِ لَا يَدْرِي عَنْهَا؛ فَتُفِيدُ التَّعْلِيمَ وَالتَّحَرُّزَ، وَمَعْرِفَةَ أَنَّ قَوْلَ الْجَاهِلِ: التَّوْحِيدُ فَهِمْنَاهُ؛ أَنَّ هَذَا مِنْ أَكْبَرِ الْجَهْلِ، وَمَكَائِدِ الشَّيْطَانِ!

الشَّرْح

هذه تتمة للأجوبة التي ساقها إمام هذه الدعوة على الشبهة التي أوردها المشركون الذين عبدوا غير الله ﷻ، ولم يعترفوا بأنهم يعبدون غير الله ﷻ.

وهذه الشبهة هي قولهم: كيف تُكَفِّرون وتحكمون بالشرك على من يقول: لا إله إلا الله، محمد رسول الله، ويصلي، ويصوم، ويزكي، ويحج البيت الحرام، ويؤمن بما أنزل الله ﷻ على رسوله ﷺ؟!

فأجاب عن هذه الشبهة بأجوبة متعددة، إلى أن **قال** في جواب هذه الشبهة: ﴿**وَيُقَالُ أَيْضًا: إِذَا كَانَ الأَوَّلُونَ لَمْ يَكْفُرُوا إِلَّا لأَنَّهُمْ جَمَعُوا بَيْنَ الشِّرْكِ وَتكْذِيبِ الرُّسُلِ، وَالْقُرْآنِ، وَإِنْكَارِ الْبَعْثِ، وَغَيْرِ ذَلِك، فَمَا مَعْنَى البَابِ الَّذِي ذَكَرَهُ العُلَمَاءُ في كُلِّ مَذْهَبٍ: (بَابُ حُكْمِ الْمُرْتَدِّ) وَهُوَ الْمُسْلِمُ الَّذِي يَكْفُرُ بَعْدَ إِسْلَامِهِ؟! ثُمَّ ذَكَرُوا أنواعًا كَثِيرَةً، كُلُّ نَوْعٍ مِنْهَا يُكَفِّرُ، وَيُحِلُّ دَمَ الرَّجُلِ وَمَالَهُ، حتّى إِنَّهُمْ ذَكَرُوا أَشْيَاءَ يَسِيرَةً عِنْدَ مَنْ فَعَلَهَا، مِثْلَ كَلِمَةٍ يَذْكُرُهَا بِلِسَانِهِ دَونَ قَلْبِهِ، أَوْ كَلِمَةٍ يَذْكُرُهَا عَلَى وَجْهِ الْمَزْحِ وَاللَّعِبِ**﴾.

وتحصيل هذا أن العلماء من جميع المذاهب المتبوعة؛ من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، والظاهرية، كل هؤلاء من المذاهب المتبوعة الباقية، ومن المذاهب المنقرضة أيضًا؛ كمذهب ابن جرير، ومذهب سفيان، ومذهب الأوزاعي، ومذهب الليث... إلى غير ذلك، هؤلاء عندهم المسلم الذي يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، قد يكفر بعد إسلامه، وجِماع أنواع الكفر عند جمهور هؤلاء ترجع إلى أربعة: الاعتقاد، والقول، والفعل، والشك؛ فيُرجعون جميع أنواع المكفرات إلى أحد هذه الأنواع: إما باعتقاد يضاد لا إله إلا الله، محمد رسول الله ولوازم الشهادتين، وإما بقول يضاد الإسلام، أو بفعل يضاد الإسلام، أو بشك فيما أنزل الله ﷻ على رسوله ﷺ، فمن اعتقد عقيدة تضاد الإسلام من أصله خرج من الدين، ومن قال قولًا يضاد الإسلام من أصله خرج من الدين وكفر بعد إسلامه؛ ولهذا قالوا: **(باب**

حكم المرتد) وهو المسلم الذي كفر بعد إسلامه، قالوا: ويكفر المسلم ـ وبعضهم يقول: يرتد المسلم ـ باعتقاد كذا وكذا، أو قول كذا وكذا، أو فعل، أو شك، فهذه الأربعة جعلوها أنواعًا لأصول المكفرات.

وإذا كان كذلك؛ فإن العلماء بهذا مجمعون على أن من كان مسلمًا فإنه قد يكفر ببعض ما يَعرض له مما يضاد الإيمان من أصله، أو يضاد الشهادتين من أصلهما، أو يضاد الإسلام من أصله، والجميع بمعنى واحد.

فإذا كان كذلك لم يكن لهذه الشبهة معنى عند الأئمة وعند أتباع الأئمة؛ لأنهم نصوا على كفر المسلم إذا أتى بشيء من المكفرات.

فإذًا قولهم: لا يكفر من عبد غير الله، لا يكفر من استغاث بالأموات، لا يكفر من ذبح لغير الله، لا يكفر من استعاذ بغير الله بشرطه، لا يكفر من استغاث بالأموات، لا يكفر من استعاذ بالأموات، لا يكفر من توكل على ميت، لا يكفر كذا وكذا؛ لأنه مسلم يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله.

فنقول: هذا باطل، ثم إن شيخ الإسلام ابن تيمية وجماعة من أهل العلم تتابعوا على نقل الإجماع على أن من اتخذ مع الله ﷻ وسائط يدعوهم أو يتوكل عليهم؛ فقد كفر إجماعًا[1].

وهذا إجماع أقره عليه علماء الحنابلة[2]، وطائفة من علماء الشافعية، وغير هؤلاء من علماء المذاهب الأُخر.

وهذا من الإجماع المعلوم من الدين بالضرورة المعروف؛ لأن

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١/ ١٢٤).

(٢) انظر: الإنصاف للمرداوي (١٠/ ٣٢٧)، والفروع (٦/ ١٥٨)، وكشاف القناع (٦/ ١٦٨)، ومنار السبيل (٢/ ٣٥٧).

معنى الشهادتين: أن يوحد الله ﷻ في العبادة، فمن اتخذ مع الله ﷻ وسائط يدعوهم ويتوكل عليهم؛ فإنه توجه بالعبادة لغير الحق ﷻ، ومن توجه بالعبادة لغير الحق ﷻ؛ فإنه مشركٌ كافرٌ.

فإذًا: هذه الشبهة التي أوردوها يقال لهم فيها: ما معنى الباب الذي ذكر العلماء في كل مذهب (**باب حكم المرتد**)؟ ولهذا من العلم الجيّد أن يفرد من كل مذهب أنواع المكفرات التي يقولها أئمة ذلك المذهب في كتبهم، سواء منهم المتأخرون أو المتقدمون؛ فإنك تجد أن الجميع قد أقرّ بأن المسلم الذي ثبت إسلامه قد ينتقل عنه بنوعٍ من أنواع المكفرات.

قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ هنا: ﴿**ثُمَّ ذَكَرُوا أنواعًا كَثِيرَةً، كُلُّ نَوْعٍ مِنْهَا يُكَفِّرُ، وَيُحِلُّ دَمَ الرَّجُلِ وَمَالَهُ**﴾ وإحلال الدم والمال بالمكفرات فيه تفصيل:

- منها ما يحتاج معه إلى إقامة حجة.
- ومنها ما لا يُحتاج معه إلى إقامة حجة.
- ومنها ما يستتاب فيه.
- ومنها ما لا يُحتاج معه إلى استتابة.

كمثل المعلوم من الدين بالضرورة؛ يعني: الذي يُعلم ضرورة لا يُحتاج لإثباته إلى استدلال فيه؛ إذ كل مسلم ثبت إسلامه، فإنه يعلم هذه المسائل بالاضطرار؛ لأن أصل دخوله في الدين متوقف عليها، إلا في حالات نادرة من نزعة بدائية بعيدة... أو ما أشبه ذلك، لكن المسائل المعلومة من الدين بالضرورة التي لا يُحتاج في إثباتها لاستدلال؛ بل هي شائعة في المسلمين؛ مثل: وجوب الصلوات الخمس، ووجوب الزكاة في الجملة، وتحريم الزنى، وتحريم الخمر، وأشباه ذلك، فإنه لا يحتاج إلى دليل؛ لأن كل مسلم نشأ على الإسلام أو دخل في الدين وفهمه، فإنه يقر بوجوب هذه ويحرم تلك المحرمات؛ فليست مما تقع في الشبهة.

فإذًا التكفير قد يكون في مسائل يحتاج إلى إقامة حجة، وفي مسائل لا يحتاج معه إلى إقامة حجة، والذي يكفر ويحل الدم والمال هو الحاكم الشرعي[(١)]؛ يعني: القاضي أو العالم المفتي، فإنه هو الذي يفتي بكفره وحِلّ دمه وماله، وهذا ليس لآحاد الناس؛ لأن التكفير حكم شرعي يُحتاج في إثباته إلى وجود شرائط، وانتفاء موانع، وإزالة شبهة فيما يُحتاج معه إلى إزالة شبهة، إلى غير ذلك، فيُحتاج في ذلك إلى حكم حاكم.

ثم منها ما يحتاج فيه إلى استتابة، ومنها ـ يعني: في القتل ـ ما لا يحتاج فيه إلى استتابة، فلو تاب تكون توبته بينه بين ربه ﷻ، وأما في الظاهر فهناك مسائل لا تُقبل التوبة الظاهرة، وإن كان يجوز أن تُقبل باطنًا؛ يعني: إذا صدق في توبته.

قال: ﴿حتّى إِنَّهُمْ ذَكَرُوا أشْيَاءَ يَسِيرَةً عِنْدَ مَنْ فَعَلَهَا، مِثْلَ كَلِمَةٍ يَذْكُرُهَا بِلِسَانِهِ دَونَ قَلْبِهِ﴾ وهذا متفق عليه ما بين علماء المذاهب الأربعة، والأئمة الأربعة في أنّ الكفر قد يكون بالكلمة دون اعتقاد القلب[(٢)]، فليس من شروط الخروج من الدين أن يعتقد بقلبه؛ بل يقول كلمة يذكرها بلسانه دون اعتقاد القلب لما دلت عليه؛ فيكون كافرًا بذلك، أو كلمةً يذكرها على وجه المزح واللعب ولا يواطئ قلبُه عليها؛ لأن حماية الشريعة واجبة؛ ولأن من فعل ذلك فقد ترك التعظيم الواجب.

وأصل الديانة والتوحيد هو تعظيم الله ﷻ، فإذا وقع في كلمة مكفرة، فإن بعض الكلمات لا يحتاج معها إلى اعتقاد القلب؛ مثل:

---

(١) انظر: تفسير القرطبي (٤/ ٤٧)، والمغني لابن قدامة (٨/ ٢٤٦).

(٢) انظر: زاد المسير لابن الجوزي (٣/ ٤٦٥)، والمحلى لابن حزم (١١/ ٤١١)، والمغني (٩/ ٣٣).

سب الله ﷻ، أو سب الرسول ﷺ معيّنًا، أو سب دين الإسلام هكذا بالإطلاق، . . . أو ما أشبه ذلك، فإن هذا لا يحتاج معه إلى اعتقاد؛ بل إذا سب الله ﷻ كفر ولو لم يعتقد، وكذلك إذا سب الرسول ﷺ كفر ولو لم يعتقد، كما حقق ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه الصارم المسلول على شاتم الرسول(١).

قال: «**أَوْ كَلِمَةٍ يَذْكُرُهَا عَلَى وَجْهِ الْمَزْحِ وَاللَّعِبِ**»؛ هذا من جنس المستهزئين الذين قال الله ﷻ فيهم: ﴿قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُواْ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٥، ٦٦].

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك: «**وَيُقَالُ أَيْضًا**» وهذا جواب آخر لأصل الشبهة «**الَّذِينَ قَالَ اللهُ فِيهِمْ:** ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُواْ وَلَقَدْ قَالُواْ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُواْ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ﴾ [التوبة: ٧٤]، **أَمَا سَمِعْتَ اللهَ كَفَّرَهُمْ بِكَلِمَةٍ مَع كَوْنِهِمْ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَيُجَاهِدُونَ مَعَهُ، وَيُصَلُّونَ مَعَهُ، وَيُزَكُّونَ، وَيَحُجُّونَ، وَيُوَحِّدُونَ؟!**»، وهذا الذي نسبه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إليهم قد يكون باعتبار الظاهر والباطن جميعًا، وقد يكون باعتبار الظاهر، فإن العلماء اختلفوا: هل هؤلاء كانوا من المنافقين أصلًا أو لم يكونوا من المنافقين؟ يعني: الذين نزل فيهم قوله: ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُواْ وَلَقَدْ قَالُواْ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُواْ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ﴾، وعلى كلٍّ فإن قوله: ﴿وَكَفَرُواْ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ﴾ حيث جعل الكفر بعد الإسلام، والإسلام هو الظاهر؛ دلّ على أن الكفر حصل منهم بمنافاة ما قالوا للإسلام الظاهر، وهذا يشمَل أن يكونوا منافقين أو أن يكونوا غير منافقين؛ لأن المنافق أسلم ظاهرًا ولم يؤمن باطنًا، وهو إذا أظهر شيئًا مما يخالف أصل الدين يكفر بعد

---

(١) انظر: الصارم المسلول على شاتم الرسول (٣/ ٩٥٥).

إسلامه، وكذلك إذا كان من غير المنافقين؛ فإن كلمته تلك جعلته يكفر بعد إسلامه.

قال: ﴿وَلَقَدْ قَالُوا۟ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ﴾ وهذا يدل على أن الكفر يكون بالكلمة، ولم يُشترط هنا ولا في آية الاستهزاء الاعتقاد؛ ولهذا بنى العلماء قولهم: إن المسلم يكفر باعتقادٍ، أو قولٍ، أو فعلٍ، أو شكٍّ، على أدلة كهذه الآية.

قال الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿**وَكَذَلِكَ الَّذِينَ قَالَ اللهُ تَعَالَى فِيهِمْ:** ﴿قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَـٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ﴾ [التوبة: ٦٥]﴾ أيضًا يضاف إلى ما سبق في تقرير الجواب الأول أنه قال جَلَّ وَعَلَا: ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُوا۟ وَلَقَدْ قَالُوا۟ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ﴾ [التوبة: ٧٤]، قوله جَلَّ وَعَلَا: ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُوا۟﴾؛ دل على أن الكفر معتبر فيه القول، ولو كان يحميهم منه عدم الاعتقاد لنفوا عن أنفسهم الاعتقاد وأقروا بالقول؛ لأنهم يقصدون البعد عن الكفر؛ فلما لم يحتجوا باعتقادهم الباطن ولا بإيمانهم الباطن دل على حصول الكفر منهم بكلمة الظاهر، فقوله جَلَّ وَعَلَا: ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُوا۟﴾ احتاجوا إلى الحلف بالله أنهم لم يقولوا؛ لأنهم يعلمون أن الكفر يحصل بقولهم، ولو علموا أنهم لو حلفوا بأنهم لم يعتقدوا، أو لم يقروا بهذا، أو يلتزموه في قلوبهم؛ يعني: لو علموا أنهم لو أحالوا على ما في قلوبهم لنجوا لأحالوا على ما في قلوبهم؛ ولكن الله جَلَّ وَعَلَا بيّن أنهم حلفوا على انتفاء قولهم أصلًا؛ وذلك لأجل أن يَسْلَمُوا من الكفر، وقد قال جَلَّ وَعَلَا بعدها: ﴿وَلَقَدْ قَالُوا۟ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُوا۟ بَعْدَ إِسْلَـٰمِهِمْ﴾ [التوبة: ٧٤].

قال: ﴿**وَكَذَلِكَ الَّذِينَ قَالَ اللهُ تَعَالَى فِيهِمْ:** ﴿قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَـٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ۝٦٥ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٥، ٦٦]﴾، ففي هذه الآية ﴿**صَرَّحَ اللهُ أَنَّهُمْ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ـ وَهُمْ مَعَ رَسُولِ اللهِ** ﷺ **فِي غَزْوَةِ تَبُوكِ ـ قَالُوا كَلِمَةً ذَكَرُوا أَنَّهُمْ قَالُوهَا عَلَى وَجْهِ الْمَزْحِ**﴾ وهؤلاء

كانوا من المنافقين(١)؛ كما قال الله ﷻ: ﴿يَحْذَرُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِى قُلُوبِهِمْ ۚ قُلِ ٱسْتَهْزِءُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ مُخْرِجٌ مَّا تَحْذَرُونَ ﴿٦٤﴾ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ۚ قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ۚ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةًۢ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ مُجْرِمِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [التوبة: ٦٤ ـ ٦٦]؛ فدلت هذه الآيات على أن هؤلاء كانوا منافقين، وأن تكفيرهم لأجل ما حصل منهم من الاستهزاء بالله والآيات والرسول ﷺ.

فتعليق حكم التكفير في الآية بالاستهزاء بهذه الثلاثة دلّ على أن المسلم الذي يُحكم بإسلامه ظاهرًا إذا استهزأ بالله، فإنه يكفر بعد إيمانه، أو استهزأ بآي الله المتلوة ـ يعني: القرآن ـ، فإنه يكفر بعد إيمانه، أو استهزأ بالرسول ﷺ، فإنه يكفر بعد إيمانه، ﴿قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾﴾ [التوبة: ٦٥]؛ فدل هذا على تعليق التكفير بالاستهزاء بهذه الثلاثة وهي الاستهزاء بالله، ويدخل في ذلك السب واللعن. . . وأشباه ذلك، أو الاستهزاء بالقرآن: بالآي نفسها، أو بسورة من القرآن، أو الاستهزاء بالرسول ﷺ، أو سب القرآن، أو سب الرسول ﷺ؛ فإنه لا يُقبل منه اعتذاره بأنه لم يعتقد، أو أنه إنما قالها على وجه المزح واللعب: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ۚ﴾ [التوبة: ٦٦]؛ فدل هذا على أن من حصلت منه كلمة الكفر، فإنه يكفر بعد إسلامه ويكفر بعد إيمانه، وهذا هو المراد من تقرير هذا الجواب.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك: ﴿**فَتَأَمَّلْ هَذِهِ الشُّبْهَةَ، وهِيَ قَوْلُهُمْ: تُكَفِّرُونَ الْمُسْلِمِينَ وَهمْ أُنَاسٌ يَشْهَدُونَ أَنْ لا إِلهَ إِلَّا اللهُ، وَيُصَلُّونَ وَيَصُومُونَ؟! ثُمَّ تَأَمَّلْ جَوَابَهَا؛ فَإِنَّهُ مِنْ أَنْفَعِ مَا فِي هَذِهِ الأَوْرَاقِ**﴾ وهذه الأجوبة هي لا شك أنها مثل ما وصفها الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**مِنْ أَنْفَعِ مَا فِي هَذِهِ الأَوْرَاقِ**)؛

(١) انظر: تفسير البغوي (٢/ ٣٠٧).

لأن الأكثرين ممن أقروا بالتوحيد واعتقدوا صحته صعُب عليهم أن يُخرجوا أحدًا ممن أظهر الإسلام عن إسلامه بدعوة غير الله ودعاء الأموات والذبح لهم... وأشباه ذلك مما فيه صرْف العبادة لغير الله؛ لأجل أن هؤلاء مسلمون يشهدون أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله ويصلون... إلى آخره، حتى إن بعضهم في جبهته أثر العبادة، وحتى إن بعضهم يصوم يومًا ويفطر يومًا، فيقول: كيف تحكمون عليه بالكفر من الدين وهذه حاله، وهذا ديدنه في العبادة، وفي الطاعة، وفي قيام الليل، وفي الصيام، وفي كثرة التلاوة، وكثرة الصلاة؟! هل لأجل أنه دعا غير الله، أو استغاث بغير الله، أو اعتقد في الولي الفلاني أنه يملك له نفعًا أو ضرًّا، أو أنه يتصرف بشيء من العالم؟! كيف تكفرونه وهو من أهل الصلاح؟!

والجواب: أن العلماء ـ كما سبق بيانه ـ ذكروا أجوبة كثيرة على هذا، وكل مسلم مهما كانت منزلتُه، فإنه يكفر بعد إسلامه بالشرك؛ باعتقادٍ باطل، أو بقولٍ باطل يضاد الإسلام من أصله، أو بعمل يضاد الإسلام من أصله؛ كالسجود لصنم، أو رمي المصحف في القاذورات متعمدًا عالمًا،... وأشباه ذلك، فإنه يكفر بعد إسلامه؛ لأنه فعل هذه الأشياء، والله ﷻ قال لنبيِّه ﷺ وهو أكرم الخلق: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٦٥﴾ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥، ٦٦]، قال ﷻ: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ﴾ يا محمد ﴿لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾، وفسر الشرك بعد ذلك بقوله: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ﴾؛ يعني: أن من عبد غير الله؛ فهو المشرك الذي حبط عمله، فقال: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾؛ يعني: الذين خسروا عبادتهم وخسروا دنياهم وخسروا آخرتهم ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ﴾؛ يعني: اعْبُد الله وحده دون ما سواه ﴿وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ ثم ذكر

تطبيقًا لهذا الأصل ـ وهو أن المسلم قد يكفر بعد إسلامه بأشياء ـ بحادثتين:

الأولى: لأصحاب موسى عليه السلام.

والثانية: لبعض أصحاب محمد ﷺ.

قال: ﴿وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى ذَلِكَ﴾؛ يعني: على الجواب الأخير **﴿مَا حكَى اللهُ تعالى عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مَع إِسْلَامِهِمْ، وَعِلْمِهِمْ، وَصَلَاحِهِمْ﴾**؛ يعني: ما قصّ؛ فالحكاية هنا بمعنى القصة؛ يعني: قص الله تعالى عن بني إسرائيل مع إسلامهم وعلمهم وصلاحهم، فقد هربوا من فرعون، وآمنوا بموسى عليه السلام وهاجروا معه، وساروا في التيه حتى حصل منهم ما حصل؛ قال الله جل وعلا: ﴿وَجَٰوَزْنَا بِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتَوْا۟ عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصْنَامٍ لَّهُمْ ۚ قَالُوا۟ يَٰمُوسَى ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴿١٣٨﴾ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ مُتَبَّرٌ مَّا هُمْ فِيهِ وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨، ١٣٩].
وجه الاستدلال: أن المسلم والمتبع للنبي المؤمن به قد يتخذ إلهًا مع الله جل وعلا؛ حيث قالوا لموسى عليه السلام: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ وهؤلاء فهموا ـ وهم أهل الفهم والإدراك ـ أن طلب العكوف على الأصنام، والتماثيل، أو على الأوثان، أو على القبور، . . . أو ما أشبه ذلك، أن العكوف عند هذه الأشياء تقربًا بأصحابها عبادة، وأنه اتخاذ إله مع الله جل وعلا فقالوا: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا﴾؛ يعني: نتوجه إليه في الأرض كما نتوجه لله جل وعلا في السماء ـ اجعل لنا تمثالًا أو وثنًا أو صنمًا ـ فقال لهم موسى عليه السلام: ﴿إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴿١٣٨﴾ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ مُتَبَّرٌ مَّا هُمْ فِيهِ وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ فطلبوا ثم أنكر عليهم موسى عليه السلام وعلّمهم الصواب، فتركوا طلبهم ورجعوا إلى توحيدهم.

قال الشيخ رحمه الله ـ وهذا هو المثال الثاني ـ: **﴿وَقَوْلُ أُنَاسٍ مِن الصَّحَابَةِ: «اجْعَلْ لَنَا يَا رَسُولَ اللهِ ذاتَ أَنْوَاطٍ»، فَحَلَفَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنَّ**

هَذَا مِثْلَ قَوْلِ بنِي إِسْرَائِيلَ: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا﴾(١).

وهذا حديث ذات الأنواط؛ أنه لما خرج الرسول ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم إلى حنين وجدوا للمشركين سدرة يعكفون عندها وينوطون بها أسلحتهم، يعني: يعكفون ويعلقون الأسلحة رجاء البركة.

وهذان الفعلان وهو العكوف ونوط الأشياء لتنتقل البركة من الشجر إليها، فينتفعون بذلك في الدنيا والآخرة جميعًا، هذان نوعان من العبادة:

- فالعكوف والاعتكاف عبادة مستقلة.
- وطلب البركة والانتفاع في الدنيا والآخرة أيضًا عبادة أخرى.

فهؤلاء طلبوا إلهًا مع الله جل وعلا؛ حيث قالوا للنبي ﷺ: «**اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: اللهُ أَكْبَرُ! إِنَّهَا السُّنَنُ، هَذَا كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ لِمُوسَى:** ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ١٣٨﴾ [الأعراف: ١٣٨]» ثم قال: «**أَغَيْرَ اللهِ أَبْغِيكُمْ إِلهًا وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ؟**»، فدل على أن العكوف عند شيء غير ما أذن الله جل وعلا به هو صرْف للعبادة لغير الله، فمن عكف عند شيء يتقرب باعتكافه، وعكوفه عند هذا الشيء، فإن هذا شرك أكبر، وكذلك طلب البركة في الدنيا والآخرة جميعًا من أحد بفعل من الأفعال؛ فإن هذا شرك أكبر.

وهنا سؤال مهم: هل كَفَرَ أولئك الذين قالوا تلك الكلمة؟

قال أهل العلم: طلبوا شيئًا ولم يفعلوه، فتكفير المشركين حصل بشيئين:

- بالعكوف.
- وبطلب البركة بنوط الأسلحة بالشجرة.

---

(١) سبق تخريجه (ص٢٧).

وهذان الفعلان التكفير بهما، والحكم بالشرك بهما راجع إلى العمل؛ ولذلك من قال هذه الكلمة فإنه لا يكفر؛ لأنه لم يفعل، فكفر أولئك بالعمل، وهؤلاء لم يكفروا لأنهم لم يعملوا، وطلبهم أُنكر عليهم، فرجعوا إلى توحيدهم، فلم يحصل منهم ذلك؛ ولهذا من طلب شيئًا، أو قال شيئًا كُفْرُه بالعمل، يعني: كفره بعمل شيء ما، ولم يحصل منه الفعل فإنما حصل منه القول فقط، فأُنكر عليه، أو عُلِّم إن كان جاهلًا - كما قال ﷺ: «**إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ**» - فرجع؛ فإنه لا يكفر ولا يخرج عن دينه بمقالته.

مثلًا: لو قال قائل: لماذا لا نذهب إلى الولي الفلاني ندعوه ونسأله أن يحصل لنا كذا وكذا؟ ثم بمجرد القول أُنكر عليه فالتزم وفهم الصواب ووحد؛ فإنه لا يكفر؛ لأنه بالقول طلب شيئًا كفره بالفعل، لا يُكفَّر بالقول لأن القول كبيرة، وليس كفرًا في هذه الصورة.

قال: ﴿**وَلَكِنْ لِلْمُشْرِكِينَ شُبْهَةٌ يُدْلُونَ بِهَا عِنْدَ هَذِهِ الْقِصَّةِ، وَهِيَ أَنَّهُمُ يَقُولُونَ: إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَمْ يكْفُرُوا بِذَلِكَ، وَكَذَلِك الَّذِينَ سَأَلُوا النَبِيَّ ﷺ أَنْ يَجْعَلَ لَهُمْ ذَاتَ أَنْوَاطٍ لم يكفروا**﴾ وهذا الإيراد صحيح لكن ليس على ما أرادوا من لزوم هذا الإيراد على شبهتهم، فأجاب الإمام على شبهتهم **فقال**: (**إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَمْ يَفْعَلُوا ذِلِكَ**)؛ فإذًا لم يكفروا لا لأجل أنه لا يُكَفَّر المسلم، ولكن لأجل أنهم لم يفعلوا الكفر؛ بل قالوا: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا﴾ [الأعراف: ١٣٨] ولم يفعلوا، واتخاذ إله مع الله ﷻ ينافي لا إله إلا الله.

قال: ﴿**وَكَذَلِك الَّذِينَ سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَفْعَلُوا ذِلِك. وَلَا خِلَافَ**﴾ يعني: بين أهل العلم، ﴿**أَنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَوْ فَعَلُوا ذَلِك لَكَفَرُوا، وَلَا خِلَافَ**﴾؛ يعني: بين العلماء، (**أَنَّ الَّذِينَ نَهاهُم النَّبِيُّ ﷺ لَوْ لَمْ يُطِيعُوهُ، وَاتَّخَذُوا ذَاتَ أَنْوَاطٍ بَعْدَ نَهْيِهِ لَكَفَرُوا. وَهَذَا هُوَ الْمَطْلُوب**)، وهذا تقرير

عظيم وجيه صحيح متفق ـ كما ذكر الشيخ ـ مع كلام أهل العلم في تقريرهم على الآية وعلى الحديث؛ فإن أهل العلم مجمعون على أن ما كان كفره بالفعل، فإن طلبه بالقول دون ممارسة للفعل لا يكفر صاحبه بذلك؛ يعني: إذا طلبه.

وهذا استطراد من الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ مهم وعظيم، **قال:** «**وَلَكِنْ هَذِهِ الْقِصَّةُ تُفِيدُ: أَنَّ الْمُسْلِمَ ـ بَل الْعَالِمَ ـ قَدْ يَقَعُ فِي أَنْوَاعٍ مِن الشِّرْكِ لَا يَدْرِي عَنْهَا؛ فَتُفِيدُ التَّعْلِيمَ وَالتَّحَرُّزَ، وَمَعْرِفَةَ أَنَّ قَوْلَ الْجَاهِلِ: (التَّوْحِيدُ فَهِمْنَاهُ) أَنَّ هَذَا مِنْ أَكْبَرِ الْجَهْلِ، وَمَكَائِدِ الشَّيْطَانِ!**» هذا الاستطراد مناسب جدًّا؛ لأن قصة بني إسرائيل، وقصة من كان مع النبي ﷺ إذ خرج في حنين، وكانوا حدثاء عهد بكفر، وكان منهم من طلب ذلك من مسلمة الفتح ممن تأخر إسلامهم، ولم يعلموا حقيقة الدين بعدُ، فهذا يفيد شيئًا عظيمًا وهو أن الموحد الذي دخل في الإسلام، وهو يعلم معنى كلمة التوحيد قد تقع له بعض الأفراد في التوحيد يجهلها ولا يفهمها، فيقع في قول كفري وهو لا يعلم.

قال: (**تُفِيدُ: أَنَّ الْمُسْلِمَ ـ بَل الْعَالِمَ ـ قَدْ يَقَعُ فِي أَنْوَاعٍ مِن الشِّرْكِ لَا يَدْرِي عَنْهَا**)، وهذا ظاهر، فلو لم يكن معهم النبي ﷺ قد يكونون يفعلون ما طلبوا من النبي ﷺ أن يأذن لهم به، وهذا راجع في الواقع إلى كثير من أهل العلم ومن المنتسبين للديانة، فإنهم على ديانتهم وعلى علمهم قد استحسنوا بعض الأفعال الشركية سواء بالنبي ﷺ أو بغيره من الصالحين أو الأنبياء؛ كإبراهيم الخليل عَلَيْهِ السَّلَامُ ونحو ذلك، فدل على أن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ الذين هم أفضل من علماء هذه الأمة بالإجماع لما وقعوا في ذلك لا يُؤمن أن يقع فيه من هو دونهم في الرتبة والمنزلة، فإذا وقع فيه عالم لا يقال: هذا عالم، كيف تقول: إنه وقع في ذلك؟ بل نقول: قد يقع فيه أصحاب الأنبياء ـ عليهم الصلاة والسلام ـ كما حصل من

أصحاب موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وحصل من بعض أصحاب محمد ﷺ، وهم على فضلهم وصحبتهم، لكن جهلوا بعض أفراد التوحيد.

فإذا جهل فإن التعليم والإنكار على الجاهل، والإنكار على المعاند وتعليم الجاهل واجب، ولا يجوز أن يقال: إن العالم لا يخطئ في هذه المسائل البتة، بل قد يقع الغلط في هذه المسائل ممن هو في المرتبة العليا في زمنه أو في بلده، وإنما المقصود أن الأمة لا يمكن أن تُجمع على ضلالة[1]، فإذا وجد من قام بالحق فبيّن له أن قوله ذلك يقود إلى باطل أو إلى شرك؛ كفعل بعض المتأخرين حيث ذكروا في كتبهم الفقهية بعض الصور الشركية التي استحسنوا أن تفعل عند قبر النبي ﷺ؛ كما قد ذكره طائفة من الكبار العلماء في كتب الحج سواء الفقهية المطولة، أو المناسك المخصوصة في الحج؛ ذكروا أنه إذا أتى المسلم قبر النبي ﷺ قالوا: يستحب له أن يدنو منه، وأن يناديه بقوله[2]:

يَا خيرَ مَنْ دُفنَت بِالْقَاعِ أعظُمُه   فَطَابَ مِنْ طِيبِهِنَّ القاعُ والأكَمُ

إلى آخر الأبيات التي فيها استغاثة بالنبي ﷺ والطلب منه، فذكروا أنه يفعل أشياء هي من الشرك بالله ﷻ! فلا يقال: هؤلاء علماء، كيف نقول: إنهم استحسنوا هذا الأمر؟! نقول: قد خفي على من هو أفضل منهم، ولا يُنقص هذا من منزلتهم؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم الذين قالوا ذلك

---

(١) كما في الحديث الذي في الصحيحين، سبق تخريجه (ص٩٨).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (١/ ٥٢١)، واقتضاء الصراط المستقيم (ص٣٩٧)، وكشف القناع (٢/ ٥١٥)، والمجموع (٨/ ٢٠٢)، والمغني لابن قدامة (٣/ ٢٩٨)، وإعانة الطالبين (٢/ ٣١٥). وانظر قصة العتبي وبطلانها في: تفسير ابن كثير، تحقيق السلامة (٢/ ٣٤٨)، والسلسلة الصحيحة للعلامة الألباني رَحِمَهُ اللهُ (٦/ ١٠٣٥)، و(هذه مفاهيمنا) للشارح شيخنا العلامة صالح بن عبد العزيز ابن محمد آل الشيخ ـ حفظه الله ـ (ص٧٦).

وطلبوا هذا الطلب الكفري لما أُنكر عليهم وعلموا وتركوا هذا القول وأنابوا؛ فهم على منزلتهم وفضلهم وعظم مكانتهم في هذه الأمة، وهم خير الناس؛ لأنهم صحبوا رسول الله ﷺ.

فإذا وقع شيء من ذلك، فإن العالم إذا لم يكن داعيًا إلى الشرك، وإنما وقع هذا في كتبه من جهة الغلط، فإنه قد يَغْلط الكبيرُ وقد يَغْلط العظيم غلطة... وأشباه ذلك، وهذا لا يُنزل من مرتبته؛ لأن هذا لو قيل به لكان معنى القول بعدم غلط العالم أنه معصوم مطلقًا، والصحابة ﭫ لم يعصموا، وكذلك من بعدهم أولى بألَّا تكون لهم العصمة؛ لكن لا تجمع هذه الأمة على ضلالة؛ بل لا يزال في الأرض قائم لله بالحجة يُدلي بالحجة الشرعية الصحيحة ويبيّنها للناس[1].

فإذًا **قوله هنا** ~~رحمه الله~~: (**وَلَكِنْ هَذِهِ الْقِصَّةُ تُفِيدُ: أَنَّ الْمُسْلِمَ - بَل الْعَالِمَ - قَدْ يَقَعُ فِي أَنْوَاعٍ مِن الشِّرْكِ لَا يَدْرِي عَنْهَا؛ فَتُفِيدُ التَّعْلِيمَ**) تفيد التعليم؛ لأن أفراد التوحيد كثيرة، وربما سمعنا وقرأنا ورأينا في هذا الزمن من بعض من ينتسبون إلى الدعوة في بعض البلاد وفي بعض الأمصار من فعلوا أشياء كثيرة، وعلموا أشياء كثيرة يريدون نصرة دين الله ﷻ، ولكن عندهم بعض شركيات، فتجد عندهم بعض الأفعال أو الأقوال التي فيها شرك؛ كمن يستحسن الاستغاثة ببعض الأموات؛ إما بالنبي ﷺ، أو بأبي بكر، أو بعمر ﭬ، وكمن طلب أن يحضر إلى النبي ﷺ فتتلى عنده أبيات معينة فيها الاستغاثة به!... وأشباه ذلك.

فالداعية وصاحب المقام إذا كان يريد نصرة دين الله، فلا يعني أنه لا يقع في ذلك؛ بل يجب عليه أن يخاف أشد الخوف أن يقع في الشرك وهو لا يعلم؛ كما **قال الشيخ** رحمه الله هنا: (**فَتُفِيدُ التَّعْلِيمَ**).

---

(١) كما في الحديث الذي في الصحيحين، سبق تخريجه (ص٩٨).

وقد أحسن ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ حيث قال(١):

وَالـجَـهْـلُ دَاءٌ قَـاتِـلٌ وَشِـفَـاؤُهُ ... أمـرَانِ فِـي الـتَّـرْكِـيـبِ مُـتَّـفِـقَـانِ
نَـصٌّ مِـنَ الـقُـرآنِ أو مِـن سُـنَّـةٍ ... وَطَـبِـيـبُ ذَاكَ الـعَـالَـمُ الـرَّبَّـانِـي

العلم هو شفاء الجهل؛ فالتعلم لا بد منه، ومن قال: التوحيد أمر فطري لا نحتاج إلى أن نتعلمه، ولا إلى أن نبذل فيه الوقت ولا الجهد؛ فهذا جاهل بنفسه، وجاهل بحق ربه جَلَّ وَعَلَا؛ بل التوحيد يحتاج العبد إلى أن يتعلمه دائمًا حتى لا يقع في شيء من نواقض ذلك التوحيد، وأعجب ما كان من ذلك قول إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ لربه في دعائه المخبت المنيب: ﴿رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا وَٱجْنُبْنِى وَبَنِىَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ ﴿٣٥﴾ رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٥، ٣٦]، فدعا ربه أن يجنبه وبنيه عبادة الأصنام؛ يعني: عبادة غير الله جَلَّ وَعَلَا، وإبراهيم هو خليل الله، قال إبراهيم التيمي: ـ من سادات التابعين رَحِمَهُ اللَّهُ ـ لما تلا هذه الآية: **(ومن يأمن البلاء بعد إبراهيم؟!)**(٢)؛ فالعبد يجب عليه أن يتعلم وأن يخاف ويتحرز، فمن علامات سعادة المؤمن وطالب العلم والداعي إلى الله جَلَّ وَعَلَا أن يكون دائم التعلم للتوحيد والقراءة في مسائله؛ لأنه أعظم حق لله جَلَّ وَعَلَا، ويكون دائم الخوف من الشرك ووسائله؛ فيكون متحرزًا خائفًا.

كما **قال الشيخ** رَحِمَهُ اللَّهُ هنا في وصيته العظيمة: **(تُفِيدُ التَّعْلِيمَ وَالتَّحَرُّزَ، وَمَعْرِفَةَ أَنَّ قَوْلَ الْجَاهِلِ: التَّوْحِيدُ فَهِمْنَاهُ؛ أَنَّ هَذَا مِنْ أَكْبَرِ الْجَهْلِ، وَمَكَائِدِ الشَّيْطَانِ!)**، فإنه لا يقال: التوحيد فهمناه، نريد شيئًا غير التوحيد؛ لأن التوحيد يُنسى وتتشابه مسائله، وصور الشرك تتجدد مع الأزمنة؛ فلا بد أن يُتعلم وتُبين مسائله، والشيطان ينسي الناس أصل

---

(١) انظر: النونية بشرح ابن عيسى (٢/ ٣٨٣).

(٢) سبق تخريجه (ص٢٣).

التوحيد ومسائله حتى يقعوا في الشرك؛ ولهذا في الحديث الذي في الصحيح أشار ابن عباس ﵄ إشارة عظيمة إلى ما كان من قوم نوح لما عُبِدَ الصالحون، قال: «**حتى إذا هَلَكَ أُولَئِكَ وَتَنَسَّخَ الْعِلْمُ عُبِدَتْ**»[١]، ففي قوله: (**تَنَسَّخَ**) فائدتان:

الأولى: أن العلم بعد وجوده قد يذهب، وإنما يذهب بإهماله.

الثانية: أنّ العلم بالتوحيد لا يذهب جملة من الناس، وإنما يذهب شيئًا فشيئًا؛ لأنه يتنسّخ، ما يُنسخ ولا يرفع فجأة، وإنما يذوب بإهمال الناس وعدم رعايتهم لهذا الأصل العظيم.

قال: (تُفِيدُ التَّعْلِيمَ وَالتَّحَرُّزَ، وَمَعْرِفَةَ أَنَّ قَوْلَ الْجَاهِلِ: (التَّوْحِيدُ فَهِمْنَاهُ)؛ أَنَّ هَذَا مِنْ أَكْبَرِ الْجَهْلِ، وَمكَائِدِ الشَّيْطَانِ!)، وهذه الكلمة (**التَّوْحِيدُ فَهِمْنَاهُ**) قالها بعض تلامذة الشيخ محمد بن عبد الوهاب إمام الدعوة ﵀، قالوها له في درسه، فإنه لما أتم إقراء كتاب التوحيد وبيان مسائله؛ فأراد أن يعيد الكرة ثالثة أو رابعة، فقالوا له: يا شيخ نريد كتابًا آخر، نريد الفقه أو الحديث.

قال: لم؟

قالوا: التوحيد فهمناه؛ نريد علمًا آخر.

فقال لهم: انظروني حتى أنظر في هذه المسألة.

فلما أتى بعد بضعة أيام جلس في مجلس درسه، وبدا على وجهه التكدر جدًّا، فقالوا له: ما به وجه الشيخ؟

قال: أُبْلغت بشيء كدرني.

فقالوا له: وما هو؟

قال: بلغني أن بيتًا في الدرعية ذبح أصحابُه عند الباب ديكًا لأجل

---

(١) سبق تخريجه (ص٤٤).

نزولهم البيت، أرادوا أن ينزلوا البيت وعند النزول عند الباب ذبحوا ديكًا، وسال الدم على عتبة الباب، وأنا أرسلت من يتثبت في الأمر، ونقوم في ذلك بما يجب.

فلما أتى من غد قالوا له: ماذا حصل يا شيخ؟ ما الذي صار في هذا الذي ذكرت أمس؟

قال: وجد الأمر غير ذلك.

قالوا: ماذا وجدت؟

قال لهم: وجدت أن أهل البيت ما حصل منهم ذلك؛ ولكن فلان وقع على أمه.

قالوا: أعوذ بالله، وقع على أمه!! أعوذ بالله، وقع على أمه!!

فالشيخ قال هذه الكلمة منه ليُعْلَم أن قول الجاهل: **(التَّوْحِيدُ فَهِمْنَاهُ) من أكبر الجهل ومكايد الشيطان**؛ لأنهم استعظموا كبيرة من الكبائر، وأما الشرك الأكبر بالله المخرج من الملة ما أنكرته قلوبهم، لماذا ما أنكرت قلوبهم هذه الصورة، وهو إسالة الدم عند عتبة الباب عند نزول الدار؟ لأنهم لا يعلمون أن هذه الصورة لأجل التقرب إلى الجن لدفع شره، أو لدفع شر أصحاب العين الذي هو تقرب بالذبح إلى غير الله، الذي هو شرك أكبر بالحق ﷻ؛ فاستعظموا كبيرة من الكبائر ولم يستعظموا الشرك الأكبر بالله ﷻ!

وهذا كما يحصل وترونه من بعض الجهلة من أنهم إذا رأوا بعض الكبائر تغيظوا وقاموا وقعدوا، وأما إذا سمعوا بالشرك الأكبر بالله ﷻ فلا يتحرك لهم ذلك! وتجد أنهم إذا سمعوا ببعض المنكرات في الأخلاق أو الزنى أو وسائل الزنى في بعض البلاد أو تبرّج النساء، أو بعض الفجور، أو بعض الظلم... أو نحو ذلك؛ قاموا وقعدوا وأصبحوا يتكلمون، لكن كونه يرى قبة تحتها معبود من دون الله ﷻ، أو

يرى الناس يذبحون لغير الله ﷻ، أو يقرأ هذا في مجلة، أو يقرأ هذا في كتاب؛ فلا يحرك قلبه لحق الله الأعظم! وهذا دليل جهله، ودليل أنه لم يعرف مصلحة نفسه بأن هذا الجاهل إذا لم يتعلم التوحيد ويتغيظ قلبه في حق الله ﷻ بعبادته وحده دون ما سواه؛ فإنه على شر، فإن وجد في نفسه أنه إذا رأى منكرًا تغيظ، وأما إذا رأى الشرك الأكبر بالله ﷻ لا يتحرك قلبه؛ فليعلم أنه ما فهم التوحيد، ولا عظم الله ﷻ حق تعظيمه، وهؤلاء الذين قالوا: (**التَّوْحِيدُ فَهِمْنَاهُ**) هؤلاء جهلة ودخل إليهم الشيطان من أكبر مكايده، كما **قال الشيخ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأجزل له المثوبة: (**تُفِيدُ التَّعْلِيمَ وَالتَّحَرُّزَ، وَمَعْرِفَةَ أَنَّ قَوْلَ الْجَاهِلِ: (التَّوْحِيدُ فَهِمْنَاهُ)؛ أَنَّ هَذَا مِنْ أَكْبَرِ الْجَهْلِ، وَمكَائِدِ الشَّيْطَانِ!**).

ولا شك أن هذه مسائل عظيمة تحتاج ممكن إلى درس ونظر وترديد؛ لأن المسألة في هذا الأمر عظيمة جدًّا.

فنسأل الله ﷻ أن يعيذنا وإياكم من الجهل بحقه والجهل بتوحيده، وأن يجعلنا من يكثرون من قراءة التوحيد وتعلمه وتعلم مسائله، وإدمان المطالعة في كتب أئمة هذه الدعوة الذين مكثوا أكثر من قرنين من الزمان يتتابعون في تجلية مسائله هذه، واختصوا به وتفرغوا له، حتى غدت مسائله بإيضاحهم وبيانهم واضحة جلية لا لبس فيها. فالله الله في هذا الأمر الجلل، والمداومة على فهم التوحيد، وعلى مطالعة كتبه، وحفظ ذلك ومدارسته؛ فإنه نعم العلم، ونعمت العاقبة لأصحابه، والعاقبة للمتقين.



وَتُفِيدُ أَيْضًا أَنَّ الْمُسْلِمَ الْمُجْتَهِدَ الَّذِي إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلَامِ الْكُفْرِ وَهُوَ لَا يَدْرِي فَنُبِّهَ عَلَى ذَلِكَ، وَتَابَ مِنْ سَاعَتِهِ أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ؛ كَمَا فَعَلَ بَنُو إِسْرَائِيلَ، وَالَّذِينَ سَأَلُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ. وَتُفِيدُ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكْفُرْ، فَإِنَّهُ يُغَلَّظُ عَلَيْهِ الْكَلَامُ تَغْلِيظًا شَدِيدًا؛ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ. وَلِلْمُشْرِكِينَ شُبْهَةٌ أُخْرَى: يَقُولُوْنَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنْكَرَ عَلَى أُسَامَةَ رضي الله عنه قَتْلَ مَنْ قَالَ: (لا إِلهَ إِلا اللهُ)، وَقَالَ: «أَقَتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ: لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ»[1]، وَكَذَلِكَ قَوْلُه ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلهَ إِلا اللهُ»[2]، وَكَذَلِكَ أَحَادِيثُ أُخْرَى فِي الْكَفِّ عَمَّنْ قَالَهَا. وَمرُادُ هَؤُلَاءِ الْجَهَلَةِ أَنَّ مَنْ قَالَهَا لَا يَكْفُرُ، وَلَا يُقْتَلُ وَلَوْ فَعَلَ مَا فَعَلَ!

فَيُقَالُ لِهَؤُلَاءِ الْجَهَلَةِ الْمُشْرِكِينَ: مَعْلُومٌ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَاتَلَ الْيَهُودَ، وَسَبَاهُمْ، وَهُمْ يَقُولُونَ: (لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ)، وَأَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَاتَلُوا بَنِي حَنِيفَةَ، وَهُمْ يَشْهَدُونَ أَنْ لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَيُصَلُّونَ، وَيَدَّعُونَ الإِسْلَامَ، وَكَذَلِكَ الَّذِينَ حَرَّقَهُمْ عَلِيُّ بنُ أَبي طَالِبٍ رضي الله عنه بِالنَّارِ.

وَهَؤُلاءِ الْجَهَلَةُ مُقِرُّونَ أَنَّ مَنْ أَنْكَرَ الْبَعْثَ كَفَرَ وَقُتِلَ وَلَوْ قَالَ: لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مَنْ أَنْكَرَ شَيْئًا مِنْ أَرْكَانِ الإِسْلَامِ كَفَرَ وَقُتِلَ وَلَوْ قَالَهَا.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٢٦٩)، ومسلم (٩٦).

(٢) أخرجه البخاري (٢٩٤٦)، ومسلم (٢١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فَكَيْفَ لَا تَنْفَعُهُ إِذَا جَحَدَ شَيْئًا مِن الْفُرُوعِ وَتَنْفَعُهُ إِذَا جَحَدَ التَّوْحِيدَ الَّذِي هُوَ أَسَاسُ دِينِ الرُّسُلِ، وَرَأْسُهُ؟! وَلكِنَّ أَعْدَاءَ اللهِ مَا فَهِمُوا مَعْنَى الأَحَادِيثِ، وَلَنْ يَفْهَمُوا. فَأَمَّا حَدِيثُ أُسَامَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فَإِنَّهُ قَتَلَ رَجُلًا ادَّعَى الإِسْلَامَ بِسَبَبِ أَنَّهُ ظَنَّ أَنَّهُ مَا ادَّعَاهُ إِلَّا خَوْفًا عَلَى دَمِهِ وَمَالِهِ، وَالرَّجُلُ إِذَا أَظْهَرَ الإِسْلَامَ وَجَبَ الْكَفُّ عَنْهُ حَتَى يَتَبَيَّنَ مِنْهُ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ. وَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبۡتُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ﴾ [النساء: ٩٤]؛ أَيْ: تَثَبَّتُوا؛ فَالآيَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ الْكَفُّ عَنْهُ، وَالتَّثَبُّتُ، فَإِنْ تَبَيَّنَ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ مَا يُخَالِفُ الإِسْلَامَ قُتِلَ؛ لِقَوْلِهِ: وَلَوْ كَانَ لَا يُقْتَلُ إِذَا قَالَهَا لَمْ يَكُنْ لِلتَّثَبُّتِ مَعْنًى!

وَكَذلِكَ الْحَدِيثُ الآخَرُ وَأَمْثَالُهُ، مَعْنَاهُ مَا ذَكَرْتُ أَنَّ مَنْ أَظْهَرَ الإِسْلَامَ وَالتَّوْحِيدَ وَجَبَ الْكَفُّ عَنْهُ إِلَّا أَنْ يَتَبَيَّنَ مِنْهُ مَا يُنَاقِضُ ذَلِكَ؛ وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ الَّذِي قَالَ: «أَقَتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ؟»، وَقَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلا اللهُ»، هُوَ الَّذِي قَالَ في الْخَوَارِجِ: «أَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ»[1]، «لَئِنْ أَدْرَكْتُهُمْ لأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ»[2] مَع كَوْنِهِمْ مِنْ أَكْثَرِ النَّاسِ عِبَادَةً، وتَهْلِيلًا، حَتَّى إِنَّ الصَّحَابَةَ يَحْقِرُونَ

(١) أخرجه البخاري (٣٦١١)، ومسلم (١٠٦٦) من حديث علي رضي الله عنه.
(٢) أخرجه البخاري (٣٣٤٤)، ومسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

صلاتَهُمْ عِنْدَهُمْ، وَهُمْ تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ مِن الصَّحَابَةِ، فَلَمْ تَنْفَعْهُمْ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)، وَلَا كَثْرَةُ الْعِبَادَةِ، وَلَا ادِّعَاءُ الإِسْلَامِ لَمَّا ظَهَرَ مِنْهُمْ مُخَالَفَةُ الشَّرِيعَةِ!

وَكَذلِكَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ قِتَالِ الْيَهُودِ، وَقِتَالِ الصَّحَابَةِ ﷺ بَنِي حَنِيفَةَ، وَكَذَلِكَ أَرَادَ النَّبِيُ ﷺ أَنْ يَغْزُوَ بَنِي الْمُصْطَلِق لَمَّا أَخْبَرَهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ أَنَّهُمْ مَنَعُوا الزَّكَاةَ، حَتَّى أَنْزَلَ اللهُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦]، وَكَانَ الرَّجُلُ كَاذِبًا عَلَيْهِمْ[(١)]، فَكُلُّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُرَادَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الأَحَادِيثِ التي احتجوا بها مَا ذَكَرْنَاه.

الشَّرْح

هذه صلة للجواب عن الشُّبه التي أدلى بها المشركون في أن من قال: لا إله إلا الله؛ فإنه لا يكفر أبدًا، ولو فعل ما فعل؛ لأن لا إله إلا الله تدخله في الإسلام، وفي أثناء ذلك ساق الشيخ رَحِمَهُ اللهُ قصة ذات أنواط والحديث في ذلك، وأخذ منها ثلاث فوائد، وذكرنا منها الفائدة الأولى في تلك القصة أن المسلم بل العالم قد يقع في أنواع من الشرك لا يدري عنها: (**تُفِيدُ التَّعْلِيمَ وَالتَّحَرُّزَ، وَمَعْرِفَةَ أَنَّ قَوْلَ الْجَاهِلِ: (التَّوْحِيدُ**

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤/ ٢٧٩)، والطبراني في الكبير (٣/ ٢٧٤) من حديث الحارث بن ضرار رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

فَهِمْنَاهُ)؛ أَنَّ هَذَا مِنْ أَكْبَرِ الْجَهْلِ، وَمَكَائِدِ الشَّيْطَانِ!) وقد سبق بيان هذه الجملة.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ في الفائدة الثانية: ﴿**وَتُفِيدُ أَيْضًا**﴾؛ يعني: قصة ذات أنواط ﴿**أَنَّ الْمُسْلِمَ الْمُجْتَهِدَ الَّذِي إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلَامِ الْكُفْرِ وَهُوَ لَا يَدْرِي فَنُبِّهَ عَلَى ذَلِكَ، وَتَابَ مِنْ سَاعَتِهِ أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ**﴾؛ لأن هذا الكلام الذي طلبوه قال في معناه ﷺ: «**قُلْتُمْ وَالَّذِي نَفْسِي بيده كما قالت بنو إِسْرَائِيلَ: اجْعَل لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ**»[1]، ومن طلب إلهًا مع الله جَلَّ وَعَلَا، فإنه يطلب عبادة ذلك الإله، فكفره يكون بعبادته غير الله جَلَّ وَعَلَا، ومعلوم أن الطلب متصل بالمطلوب اتصال اللازم بالملزوم؛ ولهذا نستفيد منه أن الكفر إذا كان مورده القول، فإن صاحبه إذا نبه عليه وهو جاهل به، فتاب من ساعته، فإنه لا يؤاخذ بذلك؛ يعني: أنه لا يكفر بقول كفري؛ لأنه جاهل بهذا القول، وذلك إذا نبه فتنبه، إذا قيل له: هذا كفر والدليل على ذلك كذا، أو أجمع العلماء على كذا، أو قال الأئمة كذا، فتنبه؛ فإنه لا يكفر بذلك؛ لأن مورد الغلط في اللسان، والجهل يعذر به صاحبه في مثل هذا؛ كما عَذَر النبي ﷺ الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في قولهم، ولكنه أنكر عليهم ﷺ وغلظ الكلام عليهم شديدًا.

فأفاد كما **قال الشيخ** رَحِمَهُ اللَّهُ: ﴿**أَنَّ الْمُسْلِمَ الْمُجْتَهِدَ الَّذِي إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلَامِ الْكُفْرِ وَهُوَ لَا يَدْرِي**﴾؛ أي: لا يدري أنه مؤاخَذ بقوله ذلك، لا يدري أن كلامه كفر وأن كلامه لا يجوز له أن يقوله، والجهل راجع إلى **جهتين**:

الجهة الأولى: حكم القول، يجهل أن قوله لا يحل، أو أنه كفر.

الجهة الثانية: يجهل ما يترتب عليه من أحكام بسبب ما قاله.

---

(١) سبق تخريجه (ص٢٧).

والأحكام الشرعية متعلقة بالنوع الأول لا بالنوع الثاني.

يعني: أنه إذا كان جهله وعدم درايته راجعة إلى أنه لا يعلم أن هذا الكلام لا يحل له، ولا يعلم أن هذا الكلام لا يجوز له، ولا يعلم أن هذا الكلام كفر، فإنه إذا نبه فتنبه فإنه يعذر بذلك، أما إذا علم أنه لا يجوز له ذلك، فيقول: أعلم أن هذا كفر وأن هذا لا يجوز، ولكن لا أدري أن هذا يوصل القائل إلى درجة الكفر، لا أدري أني أصير كافرًا بذلك، فهو يدري أنه محرم ولكن لا يدري أنه يصير كافرًا بذلك؛ فهذا لا يُعذر به، مثل من يقول: أدري أن القذْف محرم لكن لا أدري أني أجلد؛ فهذا لا يعذر بجهله، فعدم الدراية بالأحكام الشرعية إذا كان مردها إلى عدم الدراية بحرمة القول، وعدم الدراية بأن القول حرام كبيرة كفر، فهذا يُعذر به في مسائل كثيرة، أما إذا علم الحكم، ولكن جهل أنه يجب عليه الحد بهذا، أو أنه يكفر بهذا، فإنه يؤاخذ، فيكفي درايته أنه لا يحل له هذا القول.

وهذا له تطبيقات كثيرة في القواعد الفقهية في تقسيم عدم الدراية، أو الجهل إلى جهل بالحكم، يعني: إلى جهل بعاقبة الحكم، معلوم أنه إذا كفر فإنه يصبح مرتدًّا، فيستتاب فإن تاب وإلا قتل، وفي بعض صور الكفر يقتل زندقة؛ ولا تقبل منه توبته، فإن قال: أنا أعلم أن الكلام حرام ولكني أجهل أني إذا قلت ذلك أني أصبحت مرتدًّا، أو أني أصبحت زنديقًا. قتل بهذا الكلام ولا يعذر؛ فإنه يعذر إذا كان يجهل الحكم، أما إذا قال ـ مثلًا في الزنا ـ: أنا أعلم أن الزنى حرام، لكن لا أدري أن الزاني المحصن يرجم؛ فهنا لا يعذر بجهالته، ولكن يعذر إذا قال: أنا لا أعلم أنه حرام.

وهذا تفريق مهم في مسائل كثيرة عند العلماء والفقهاء في عدم دراية بعض المسائل؛ فإن عدم دراية الحكم أصلًا شيء، وعدم دراية

الحكم على صاحبه، أو العقود المقدرة على صاحبه، . . . وأشباه ذلك، هذا شيء آخر.

لهذا **قال الشيخ** رَحِمَهُ اللَّهُ هنا: ﴿**وَتُفِيدُ أَيْضًا أَنَّ الْمُسْلِمَ الْمُجْتَهِدَ الَّذِي إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلَامِ الْكُفْرِ وَهُوَ لَا يَدْرِي فَنُبِّهَ عَلَى ذَلِكَ، وَتَابَ مِنْ سَاعَتِهِ أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ؛ كَمَا فَعَلَ بَنُو إِسْرَائِيلَ، وَالَّذِينَ سَأَلُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ**﴾؛ فإن بني إسرائل نبهوا فتنبهوا، وإن الصحابة الذين كانوا حدثاء عهد بكفر نبهوا فتنبهوا.

الفائدة الثالثة **قال:** ﴿**وَتُفِيدُ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكْفُرْ، فَإِنَّهُ يُغَلَّظُ عَلَيْهِ الْكَلَامُ تَغْلِيظًا شَدِيدًا؛ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ**﴾ يغلظ عليه الكلام تغليظًا شديدًا، وجه التغليظ الشديد أن ذاك تعزير، ومعلوم أن باب التعزير في الشريعة يكون بالقول، ويكون بالفعل، ويكون بالمال.

فالتعزير بالقول: بأن يؤنب بكلام شديد قوي.

والتعزير بالفعل: إما بضرب، أو بهجر، أو بأشباه ذلك.

والتعزير بالمال: بأخذ بعض ماله، وهذا من جهة القاضي.

فإذا كان كذلك؛ فالتعزير في الشريعة مطلوب لمن وقع منه المنكر بحسب الحال، فهؤلاء كان قولهم قبيحًا، وكان طلبهم قبيحًا؛ إذ طلبوا إلهًا مع الله جَلَّ وَعَلَا؛ فلهذا قال النبي ﷺ: «**اللهُ أَكْبَرُ! إِنَّهَا السُّنَنُ؛ قُلْتُمْ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ لِمُوسَى:** ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨]»[(١)]، وهذا الكلام قد يقال: إن ظاهره ليس بشديد، إن ظاهره ليس فيه تعزير، لكن هذا ليس بصحيح؛ بل المسلم الموحد الذي أحب التوحيد ودخل في دين الله بلا إله إلا الله، وقد فقه هذه الكلمة إذا قيل له: أنت طلبت إلها مع الله جَلَّ وَعَلَا؛

---

(١) سبق تخريجه (ص٢٧).

فإن هذه الكلمة تتفطر لها القلوب، فهي أعظم مما لو قيل له: اسكت. أو قيل له كذا أو كذا؛ بل قيل له: أنت طلبت إلهًا مع الله ﷻ، ومعلوم أنه ما دخل في الدين إلا للتوحيد، إلا لإسلام الوجه لله ﷻ وحده دون الآلهة المتعددة؛ فلهذا الوضوح في حال الواقع في المنكر نوع من التعزير، فمن وقع في الباطل فقيل له: أنت وقعت في كذا وكذا؛ تأنيبًا له، فإن هذا نوع من التعزير الشديد وتغليظ الكلام بما يناسب الحال.

إذًا أفادت أنه لو لم يكفر، فإنه يغلظ عليه الكلام تغليظًا شديدًا؛ كما فعل رسول الله ﷺ، هذا انتهاء لأحد الأجوبة على تلك الشبهة.

ويتصل بتلك الشبهة شبهة أخرى سبقت، وهي قولهم: أنتم تُكَفّرون بالشرك من قال: لا إله إلا الله، محمد رسول الله، وقام، وصلى، وزكى، وحج، ويكون له أعمال صالحة؟! فلهم شبهة متصلة بتلك الشبهة، كما **قال**: ﴿**وَلِلْمُشْرِكِينَ شُبْهَةٌ أُخْرَى: يَقُولُوْنَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنْكَرَ عَلَى أَسَامَةَ** ؓ **قَتْلَ مَنْ قَالَ: (لا إِلهَ إِلا اللهُ)، وَقَالَ: «أَقَتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ: لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ؟»، وَكَذَلِكَ قَوْلُه ...**﴾ إلى آخره، وهذا الكلام مع جوابه أفاد أن شبهة من احتج بقول النبي ﷺ: ﴿**أَقَتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ: لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ**﴾ الجواب عليها مترتب بأمور:

الأول: أن يقال: لا إله إلا الله تُدخل في الإسلام، ومن دخل في الإسلام بلا إله إلا الله؛ فإنه يُنتظر به فيُرى أيكون آتيًا لحقوق لا إله إلا الله أم لا؟ فلا إله إلا الله لها حقوق، وأعظم حقوقها التوحيد؛ بل هي في التوحيد مطابقة، وإذا كان كذلك؛ فإن قول القائل: لا إله إلا الله محمد رسول الله. يُنتظر به إذا كان قاله في معركة أو استسلامٍ أو نحو ذلك، ولا يعاقب على ما كان منه من الكفر، وإنما ينتظر به؛ ولهذا قال ﷺ: ﴿**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلا اللهُ**﴾[1]، وجاء

(١) سبق تخريجه (ص٣٦٧).

في آخر الحديث: «**فإذا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إلا بِحَقِّهَا**»، وقال ﷺ: «**لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إلا الله، وَأَنِّي رسول اللهِ، إلا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ: الثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ**»[1].

وقوله: «**إلا بِحَقِّهَا**»، «**التَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ**»، وقوله هنا: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إلا الله**» كلها متفقة غير مختلفة؛ ولهذا نقول في جواب هذه الشبهة ما ذكره الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: أن من قال: لا إله إلا الله فيما ظاهره أنه خوف؛ فينتظر به، فإن أتى بحقوق لا إله إلا الله، قُبلت، وإن خالف حقها من التوحيد؛ فإنه دلَّ على نفاقه وإنما قالها تعوذًا.

وأسامة بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قتل قبل التثبت، قتل قبل أن يستفصل ويرى هل هذا قالها تعوذًا، أو قالها على الإسلام حقيقة.

والجواب الثاني عن هذه الشبهة: أن النبي ﷺ قاتل اليهود وسباهم - بني قريظة، أو بني النضير، أو يهود خيبر - قاتلهم ﷺ وهم يقولون: لا إله إلا الله بحسب تفسيرهم، فقاتلهم ﷺ على الشرك، قاتلهم على اتخاذهم ندًّا مع الله جَلَّ وَعَلَا، قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ﴾ [التوبة: ٣٠]؛ فدل على أن قول: لا إله إلا الله مع عدم تطبيقها وعدم العمل بما دلت عليه لا ينفع صاحبه؛ لأنه خالف مقتضاها، كذلك بنو حنيفة الذين قاتلهم أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فيما قدمنا - وقاتلهم أصحاب رسول الله ﷺ، كانوا يقولون: لا إله إلا الله، محمد رسول الله، ويصلون، ويدَّعون الإسلام، لكن لما لم يلتزموا بحكم

---

(١) سبق تخريجه (ص٣٦٧).

أداء الزكاة لخليفة المسلمين قوتلوا قتال ردة لا قتال بغاة؛ لأنهم ادعوا أنهم غير مخاطبين بحكم الله ﷻ بأداء الزكاة لخليفة المسلمين، كذلك الذين حَرَّقَهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه بالنار ـ فيما تقدم ـ هم كانوا يقولون ظاهرًا: لا إله إلا الله، محمد رسول الله، وهؤلاء الجهلة يقولون: إن من أنكر البعث كفر وقُتل ولو قال: لا إله إلا الله، وإن من جحد شيئًا من أركان الإسلام كفر وقتل ولو قالها. يعني: أن هؤلاء الذين احتجوا بفعل أسامة رضي الله عنه، قالوا ما قاله الفقهاء والعلماء بأن من جحد البعث كفر، وأن من جحد شيئًا من أركان الإسلام كفر، فكيف إذًا تقولون هنا: يكفر مع قوله لا إله إلا الله، محمد رسول الله، وإتيانه بالصلاة والزكاة والصيام والحج إلى غير ذلك؟! وفي هذه المسألة العظيمة ـ مسألة التوحيد ـ تقولون: لا يكفر؟! لا شك أن هذا خُلْف من القول، وتناقض، والقاعدة عند أهل العلم واحدة، وهي أنه من أتى بمكفر قولي، أو عملي، أو اعتقادي، أو شك فيما أنزل الله ﷻ على رسوله ﷺ مما كانت دلالته قطعية؛ فإنه يكفر ولو كان أصلح الصلحاء؛ بل قد قال الله ﷻ لنبيّه ﷺ: ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٦٥﴾ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥، ٦٦].

قال المصنف رحمه الله في بيان تناقض أهل هذه الشبهة: ﴿**فَكَيْفَ لَا تَنْفَعُهُ إِذَا جَحَدَ شَيْئًا مِن الْفُرُوعِ**﴾؛ يعني: كيف لا تنفعه لا إله إلا الله محمد رسول الله إذا جحد فرعًا من الفروع، جحد مسألة من المسائل، جحد الصلاة، أو جحد الزكاة، أو جحد الحج، أو جحد تحريم الربا، أو جحد حِلّ البيع، إلى آخر ذلك ﴿**وَتَنْفَعُهُ إِذَا جَحَدَ التَوْحِيدَ الَّذِي هُوَ أَسَاسُ دِينِ الرُّسُلِ، وَرَأْسُهُ؟!**﴾ لا شك أن هذا تناقض؛ بل الباب باب واحد، الأصول والفروع في هذا سواء، فمن جحد التوحيد كفر، ومن

جحد الصلاة كفر، ومن جحد الزكاة كفر، . . . إلى آخر الأمور؛ الباب باب واحد، ولا ينفعه قوله: لا إله إلا الله.

قال: ﴿وَلكِنَّ أَعْدَاءَ اللهِ مَا فَهِمُوا مَعْنَى الأَحَادِيثِ، ولن يفهموا﴾
أما كونهم ما فهموا فهذا واضح ـ كما سبق ـ أما كونهم لن يفهموا؛ لأن الشبهة إذا قامت في القلب، والبدعة إذا قامت بالروح وبالقلب، فإن صاحبها يصعب عليه الخلاص منها؛ ولهذا جاء في الحديث الذي رواه أبو داود وغيره: «**سَيَخْرُجُ من أُمَّتِي أَقْوَامٌ تَتَجَارَى بِهِمُ الأَهْوَاءُ، كما يَتَجَارَى الْكَلَبُ بِصَاحِبِهِ، فَلا يَبْقَى منه عِرْقٌ وَلا مَفْصِلٌ إِلا دَخَلَهُ**»[(١)]؛ فأهل البدع استغرقت البدعة في قلوبهم حتى حجبتهم عن نور فهم الكتاب والسُّنَّة، وهذه من أنواع العقوبات التي يعاقب بها من ترك الكتاب والسُّنَّة إلى غيرهما، فهذا ملاحظ أن طائفة منهم من الأذكياء، ومن العلماء، وممن عنده علوم مختلفة؛ في التفسير، وفي الفقه، وفي العقائد إلى غير ذلك، ومع ذلك يقعون في هذه المسألة، وإذا أفهمتهم لن يفهموا!

وهنا بحث في أنهم إذا لم يفهموا؛ فإنهم لا يُعذرون بذلك؛ لأن فهم الحجة ليس بشرط؛ بل الشرط هو إقامة الحجة في التكفير، يعني: لا يكفر إلا من قامت عليه الحجة الرسالية التي يكفر من أنكرها أو ترك مقتضاها، وأما فهم الحجة فإنه لا يشترط؛ لهذا **قال الشيخ** رَحِمَهُ اللهُ: ﴿**مَا فَهِمُوا مَعْنَى الأَحَادِيثِ، ولن يفهموا**﴾، وإذا كانوا لم يفهموا، فإنه لا يعني أنه يسلب عنهم الحكم بالشرك الأكبر؛ لأن فهم الحجة ليس بشرط.

وهذا مبحث بحثه علماء الدعوة والعلماء قبلهم: هل فهم الحجة

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٥٩٧)، والإمام أحمد في المسند (٤/ ١٠٢)، والطبراني في الكبير (١٩/ ٣٧٦)، والحاكم في المستدرك (١/ ٢١٨) من حديث معاوية ابن أبي سفيان رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

شرط أم ليس بشرط؟[١]، والله ﷻ قال في كتابه: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ﴾ [الأنعام: ٢٥]؛ يعني: جعلنا على قلوبهم أغطية وحُجُبًا أن يفهموا هذا البلاغ وهذا الإنذار؛ فدل على أن المشرك لم يفقه الكتاب ولم يفقه السُّنَّة (يعني: لم يفهم).

وتحقيق المقام هنا؛ لأن بعض الناس قال: كيف لا تشترطون فهم الحجة، وكيف تقام الحجة بلا فهم؟ وتفصيل الكلام هنا؛ أن فهم الحجة **نوعان**:

الأول: فهم لسان؛ فهذا ليس الكلام فيه؛ فإنه شرط في بلوغ الحجة؛ لأن الله ﷻ قال: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤]، والله ﷻ جعل هذا القرآن عربيًّا لتقوم الحجة به على من يفقه اللسان العربي.

وإذا كان كذلك؛ فإن فهم اللسان هذا لا بد منه؛ يعني: إذا أتاك رجل يتكلم بغير العربية فأتيت بالحجة الرسالية باللغة العربية، وذاك لا يفهم منها كلمة، فهذا لا تكون الحجة قد قامت عليه بلسان لا يفهمه، حتى تبلغه بما يفهمه لسانه.

والثاني: فهم احتجاج، بأن يفهم أن هذه الحجة التي في الكتاب والسُّنَّة حجة التوحيد أو في غيره أرجح وأقوى وأظهر وأبين، أو هي الحجة الداحضة لحجج الآخرين، وهذا النوع لا يشترط؛ لأنه ﷻ بيَّن لنا وأخبر أن المشركين لم يفقهوا الحجة؛ فقال ﷻ: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ﴾ [الأنعام: ٢٥]، وقال ﷻ: ﴿وَكَانُوا۟ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ [الكهف: ١٠١]، وقال ﷻ: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ﴾

---

(١) انظر: مجموعة مؤلفات الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قسم الفتاوى والمسائل (٢/٧).

[الفرقان: ٤٤]، فهم لا يسمعون سمع فائدة، وإن سمعوا سمع أُذُن، ولا يستطيعون أن يسمعوا سمع الفائدة، وإن كانوا يسمعون سمع الأذن، وقد قال ﷻ: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣]، وقال ﷻ: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنبياء: ٢]، حتى وصفهم بأنهم يستمعون وليس فقط يسمعون؛ بل يستمعون؛ يعني: ينصتون، ومع ذلك نفى عنهم السمع بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَكَانُوا۟ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾، وقوله ﷻ: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِ ۖ﴾ [الفرقان: ٤٤]، وقوله ﷻ: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠].

فإذًا هم سمعوا سمع لسان، لكن لم يسمعوا الحجة سمع قلب وسمع فهم للحجة، يعني: أنها راجحة، فلم يفهموا الحجة، ولكنهم فهموها فهم لسان، فهموها لأنها أقيمت عليهم بلسانهم الذي يعلمون معه معاني الكلام، ولكن لم يفهموها بمعنى أن الحجة هذه راجحة على غيرها؛ ولهذا قال سبحانه وتعالى: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ﴾ [الأنعام: ٢٥].

الوجه الثاني: أن الكفر والكفار أنواع:

- منهم مَنْ كُفْرُهُ كفر عناد.
- ومنهم مَنْ كُفْرُهُ كفر تقليد، ﴿بَلْ قَالُوٓا۟ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [الزخرف: ٢٢].
- ومن الكفار مَنْ كُفْرُهُ كفر إعراض؛ معرض عن الحق ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْحَقَّ ۖ فَهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [الأنبياء: ٢٤]، وإذا اشترط فهم الاحتجاج للحجة؛ فمعنى ذلك المصير إلى مخالفة الإجماع بالقول بأنه لا يكفر إلا المعاند، إذا قيل: إنه يشترط فهم الاحتجاج، يعني أن يفهم من أقيمت عليه الحجة أن هذه الحجة أقوى وتَدحض حجة الخصوم،

فمعنى ذلك أن يصير القول إلى أنه لا يكفر إلا من كان معاندًا فقط، ومعلوم أن الكفار ليسوا كلهم معاندين؛ بل منهم المعاند، ومنهم غير المعاند، فمنهم من جحدوا بها واستيقنتها أنفسهم، ومنهم المقلد، ومنهم المعرض، . . . إلى غير ذلك.

فإذًا: فهم الحجة ليس شرطًا في إقامتها، ونعني بفهم الحجة فهمها من حيث كونها داحضة بحجج الخصوم، ومن حيث كونها أوضح من حجج الخصوم، فلو قال بعد إقامة الحجة عليه، وبيان الأدلة من الكتاب والسُّنَّة، وبيان معنى العبادة وصفتها، وبعد أن يقيم الحجة عليه عالم يعلم كيف يقيم الحجة ويزيل الشبهة، ثم قال: أنا لم أفهم؛ فهذا قد أُقيمت عليه الحجة.

وهذا كما يقول العلماء، ويقول شيخ الإسلام في مواضع كثيرة: (ويكفر من قامت به الحجة الرسالية)[1]. الحجة الرسالية يعني: التي يقيمها الرسل أو ورثة الرسل ممن يحسن إقامة الحجة، فمن سمع الحجة وأنصت لها ثم لم يقتنع، وقال: أنا لم أقتنع، فعدم اقتناعه هو عدم فهمه ليس بشرط في سماع إقامة الحجة.

لهذا الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ نبَّه على ذلك **بقوله: (وَلَنْ يَفْهَمُوا)**، وكونهم لم يفهموا بما أشربت قلوبهم من حب الشرك، وحب البدع، ومخالفة السُّنَّة.

ثم بيَّن رَحِمَهُ اللَّهُ **فقال: ﴿فَأَمَّا حَدِيثُ أُسَامَةَ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**؛ فَإِنَّهُ قَتَلَ رَجُلًا ادَّعَى الإِسْلَامَ بِسَبَبِ أَنَّهُ ظَنَّ أَنَّهُ مَا ادَّعَاهُ إِلَّا خَوْفًا عَلَى دَمِهِ وَمَالِهِ، وَالرَّجُلُ إِذَا أَظْهَرَ الإِسْلَامَ وَجَبَ الْكَفُّ عَنْهُ حَتَى يَتَبَيَّنَ مِنْهُ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ، وَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾** الآية﴾، إلى أن قال

(١) راجع (ص١٣٤ ـ ١٣٥).

في آخرها: ﴿كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبۡلُ فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمۡ فَتَبَيَّنُوٓاْۚ﴾ [النساء: ٩٤]؛ يعني: أن الله ﷻ يمنُّ على من يشاء، فمن قال هذه الكلمة فينتظر في شأنه حتى يُرى ما يأتي به من حقوق لا إله إلا الله.

قال: ﴿**فَالآيَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ الْكَفُّ عَنْهُ، وَالتَّثَبُّتُ، فَإِنْ تَبَيَّنَ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ مَا يُخَالِفُ الإِسْلَامَ قُتِلَ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾، وَلَوْ كَانَ لَا يُقْتَلُ إِذَا قَالَهَا لَمْ يَكُنْ لِلتَّثَبُّتِ مَعْنًى! وَكَذَلِكَ الْحَدِيثُ الآخَرُ وَأَمْثَالُهُ، مَعْنَاهُ مَا ذَكَرْتُ أَنَّ مَنْ أَظْهَرَ الإِسْلَامَ وَالتَّوْحِيدَ وَجَبَ الْكَفُّ عَنْهُ إِلَّا أَنْ يَتَبَيَّنَ مِنْهُ مَا يُنَاقِضُ ذَلِكَ**﴾، هذا الذي قاله الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ محل إجماع بين أهل العلم في تفسير حديث أسامة بن زيد في قتله للرجل(١)، وغير هذا الحديث من أشباهه.

وأما الحديث الذي علق فيه قتال الناس بقول: لا إله إلا الله: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ الناس حتى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إلا الله، فإذا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا**»(٢)، فإن في الحديث الاستثناء بقوله: (**إِلَّا بِحَقِّهَا**)، وأعظم حقوقها الواجبة التي تدل عليها الكلمة المطابقة التوحيد.

قال: ﴿**وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ الَّذِي قَالَ: «أَقَتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ؟»، وَقَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلا اللهُ»**﴾ وهذا واضح أيضًا، ﴿**وَهُوَ الَّذِي قَالَ فِي الْخَوَارِجِ: «أَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ»(٣)، «لَئِنْ أَدْرَكْتُهُمْ لأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ»(٤)، مَعَ كَوْنِهِمْ مِنْ أَكْثَرِ النَّاسِ عِبَادَةً، وتَهْلِيلًا**﴾ . . . إلى آخر الكلام.

---

(١) انظر: فتح الباري (١٢/ ٢٧٩).
(٢) سبق تخريجه (ص٣٦٧).
(٣) سبق تخريجه (ص٣٦٧).
(٤) سبق تخريجه (ص٣٦٧).

وهنا تنبيه على أنه ليس ثَمَّ تلازم ما بين القتال والحكم بالكفر، فقد يحكم بالكفر ولا يقاتل، وقد يقاتل وليس بكافر؛ يعني: ليس كل من قوتل فإنه كافر؛ بل تُقاتل الطائفة التي تمتنع عن إظهار شريعة من شرائع الإسلام، والتي تمنع شعيرة من شعائر الإسلام؛ فإن قالوا: لا نظهر الأذان، ولا نقيم الصلوات جماعة مثلًا، كلٌّ يصلي في بيته، لا نقيم المساجد، ونحو ذلك من شعائر الإسلام؛ فإنهم وإن كانوا مقرين بذلك، لكن إن منعوا هذا فإنهم يقاتلون، وإن كان تركهم لبعض السنن المشهورة؛ لأن الطائفة المانعة لشعيرة من شعائر الله تقاتل حتى تظهر شعائر الله.

وأظهر منه الطائفة الممتنعة التي لم تلتزم حكمًا من أحكام الله؛ فإنها تقاتل قتال كفر وردة.

إذًا: فمن حكم عليه بأنه يقاتل، لا يلزم منه أنه يكفر، وكل من كفر فقد يقتل وقد لا يقتل أيضًا.

فإذًا قد يكون الحال أن الكافر يقتل، وقد يؤخر فلا يقتل، وكذلك حال القتال؛ فقد يقاتل من كان كافرًا، وقد يقاتل من ليس بكافر.

ومن النوع الأخير هذا: الخوارج، فإن الخوارج لا يحكم بكفرهم؛ لأن عليًا رضي الله عنه سئل عنهم: أكفار هم؟ فقال: «**مِنَ الْكُفْرِ فَرُّوا**»[1]، وفي كفرهم روايتان عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، والمشهور من الروايتان أنه لا يطلق القول بتكفير الخوارج[2].

قال: ﴿وَهُمْ تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ مِن الصَّحَابَةِ، فَلَمْ تَنْفَعْهُمْ لَا إِلَهَ

---

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٠/ ١٥٠)، وابن أبي شيبة (٧/ ٥٤٨)، وابن عبد البر في التمهيد (٢٣/ ٣٣٥)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١/ ٣٤٥).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٢٣/ ٣٤٨، ٣٥/ ٥٧).

إِلَّا اللهُ، الصحابة رضي الله عنهم علّموا العلم في المدينة، وفي مكة، وفي مصر، وفي الشام، وفي اليمن، والخوارج اجتمعوا من هذه الأقطار؛ أتت طائفة منهم من اليمن، وطائفة من المدينة، وطائفة من مصر، وطائفة من الشام؛ فتجمعوا على هذا، فلا يزكون بأنهم تلاميذ الصحابة، فإن التلمذة شيء والثبات على الحق شيء آخر؛ بل إن عبد الرحمٰن بن ملجم قاتل علي رضي الله عنه كان في المدينة من أكثر الناس إحكامًا للقرآن، فكتب عمر رضي الله عنه إلى عامله في مصر عمرو بن العاص رضي الله عنه فقال له: إني مرسل إليك برجل آثرتك به على نفسي ـ وهو عبد الرحمٰن بن ملجم ـ اجعل له دارًا يعلم الناس فيها القرآن، فلما وصل المكتوب إلى عمرو استأجر له دارًا أو اكترى له دارًا فجعله يعلم الناس(١)، وكان من أكثر الناس عبادة، ومن أكثر الناس صلاحًا في أول أمره، حتى دخلته الفتنة بالقيام على عثمان رضي الله عنه، ثم سار مع علي إلى أن قتل عليًّا رضي الله عنه، حتى إنه لما قتله وأرادوا القصاص منه قال: (لا تقتلوني دفعة واحدة؛ بل قطعوني أجزاءً حتى أرى جسدي يقطع وأنا صابر في سبيل الله ولساني يلهج بذكر الله)(٢)، وهذا من أعظم الفتن التي حصلت، حتى قال أحد أصحابه بعده(٣) ممن غرهم هذا المظهر في مدح عبد الله بن ملجم قاتل علي رضي الله عنه:

يا ضَربَةً مِن تَقِيٍّ ما أَرادَ بِها ... إِلّا لِيَبلُغَ مِن ذي العَرشِ رَضْوانًا
إِنّي لَأَذكُرُهُ حينًا فَأَحسبُهُ ... أَوْفى البَرِيَّةِ عِندَ اللَّهِ ميزانًا

---

(١) انظر: لسان الميزان (٣/ ٤٣٩)، والوافي بالوفيات (١٨/ ١٧٢).

(٢) انظر: البداية والنهاية (٨/ ١٣)، ولسان الميزان (٣/ ٤٣٩).

(٣) هو: عمران بن حطان السدوسي الخارجي شاعر الخوارج، انظر: تاريخ دمشق (٤٣/ ٤٩٥)، والبداية والنهاية (٩/ ٥٢)، وسير أعلام النبلاء (٤/ ٢١٥)، والوافي بالوفيات (١٨/ ١٧٤).

قوله: (**يا ضَربَةً مِن تَقِيٍّ**)؛ يعني: عبد الرحمٰن بن ملجم، يصفه بأنه تقي صالح! كان هذا من قول عمران بن حِطان وقد تاب ـ فيما يقال ـ في آخر عمره من قول الخوارج[1].

المقصود من هذا: أن **قول الشيخ** رَحِمَهُ اللَّهُ: ﴿**حَتَّى إِنَّ الصَّحَابَةَ يَحْقِرُونَ صلاتَهم عِنْدَهُمْ، وَهُمْ تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ مِن الصَّحَابَةِ**﴾ يدل على أن تعلم العلم على من هو على الحق لا يعني أن يوصف صاحبه بأنه على الحق دائمًا، فإن المعلم لا يكون حكمًا على من تعلم العلم دائمًا، فكم خرج ممن علمهم أهل السُّنَّة والأئمة وأهل العلم ممن ليسوا على طريقة أهل السُّنَّة؛ بل راحوا إلى البدع وإلى الضلالات وإلى بعض الكفريات ـ نسأل الله جَلَّ وَعَلَا العافية ـ حتى إن بعض ممن درس التوحيد في هذه المدارس والجامعات. . . إلى آخره، وعرف السُّنَّة وعرف العقيدة الصحيحة، زاغ عنها بعد ذلك، فليست التزكية بأن شيخه فلان، وإنما التزكية بأنه ثبت على قول أشياخ من أهل السُّنَّة، وهذا ظاهر ـ والحمد لله ـ، وفي قصة الخوارج عبرة لمن اعتبر.

قال: ﴿**وَهُمْ تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ مِن الصَّحَابَةِ، فَلَمْ تَنْفَعْهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**﴾؛ يعني: في الكف عنهم بأن لا يقاتلوا ﴿**وَلَا كَثْرَةُ الْعِبَادَةِ، وَلَا ادِّعَاءُ الإِسْلَامِ لَمَّا ظَهَرَ مِنْهُمْ مُخَالَفَةُ الشَّرِيعَةِ**﴾ فإذا ظهرت مخالفة الشريعة، فإنهم يقاتلون سواء أقلنا بكفرهم أو لم نقل بكفرهم؛ لأن النبي ﷺ قال: «**فَأَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ؛ فَإِنَّ في قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَومَ الْقِيَامَةِ**»[2] وقال: «**لَئِنْ أَدْرَكْتُهُمْ لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ**»[3].

---

(١) قال ابن حجر في تهذيب التهذيب (٨/ ١١٣): (قلت: ذكر أبو زكريا الموصلي في تاريخ الموصل عن محمد بن بشر العبدي الموصلي قال: لم يمت عمران بن حطان حتى رجع عن رأي الخوارج). انتهى.

(٢) سبق تخريجه (ص٣٦٧).

(٣) سبق تخريجه (ص٣٦٧).

قال: ﴿مَا ذَكَرْنَا مِنْ قِتَالِ الْيَهُودِ، وَقِتَالِ الصَّحَابَةِ ﷺ بَنِي حَنِيفَةَ، وَكَذَلِكَ أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَغْزُوَ بَنِي الْمُصْطَلِقِ لَمَّا أَخْبَرَهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ أَنَّهُمْ مَنَعُوا الزَّكَاةَ، حَتَّى أَنْزَلَ اللهُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ﴾ [الحجرات: ٦]، وَكَانَ الرَّجُلُ كَاذِبًا عَلَيْهِمْ(١)، فَكُلُّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُرَادَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الأَحَادِيثِ الَّتِي احتجوا بها مَا ذَكَرْنَاه﴾.

وهذا تطويل من الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ للإيضاح، واستطراد للبيان، بأن قول: لا إله إلا الله، محمد رسول الله؛ لا ينفع صاحبه، إلا إذا أتى بحقها وحسابه على الله جَلَّ وَعَلَا، فإذا لم يأت بحقها، فإنه لا يُقبل منه ذلك؛ بل يُقاتل قتال كفر إذا كان ما ترك من حقها التوحيد، وإما أن تقاتل الطائفة قتال بغاة إذا كان الذي تركوه من حقها دون التوحيد، فمنعوه ولم يمتنعوا منه.



(١) سبق تخريجه (ص٣٦٨).

وَلَهُمْ شُبْهَةٌ أُخْرَى، وَهِيَ مَا ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَسْتَغِيثُونَ بِآدَمَ، ثُمَّ بِنُوحٍ، ثُمَّ بِإِبْرَاهِيمَ، ثُمَّ بِمُوسَى، ثُمَّ بِعِيسَى؛ فَكُلُّهُمْ يَعْتَذِرُون، حَتَى يَنْتَهُوا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ(١)، قَالُوا: فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الاسْتِغَاثَةَ بِغَيْرِ اللهِ لَيْسَتْ شِرْكًا.

فَالْجَوَابُ أَنْ تَقُولَ: سُبْحَانَ مَنْ طَبَعَ عَلَى قُلُوبِ أَعْدَائِهِ! فَإِنَّ الاسْتِغَاثَةَ بِالْمَخلُوقِ عَلَى مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ لَا نُنْكِرُهَا؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى في قصة موسى: ﴿فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾ [القصص: ١٥]، وَكَمَا يَسْتَغِيثُ إِنْسَانٌ بِأَصْحَابِهِ في الْحَرْبِ وَغَيْرِهَا من الأَشْيَاءَ التي يَقْدِرُ عَلَيْهَا الْمَخْلُوقُ، وَنَحْنُ أَنْكَرْنَا اسْتِغَاثَةَ الْعِبَادَةِ الَّتِي يَفْعَلُونَهَا عِنْدَ قُبُورِ الأَوْلِيَاءِ، أَوْ فِي غَيْبَتِهِمْ فِي الأَشْيَاءِ الَّتِي لَا يَقْدِرُ عَلَيْهَا إِلَّا اللهُ تَعَالَى.

إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ؛ فَالاسْتِغَاثَةُ بِالأَنْبِيَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يُرِيدُونَ مِنْهُمْ أَنْ يَدْعُوا اللهَ أَنْ يُحَاسِبَ النَّاسَ حَتَّى يَسْتَرِيحَ أَهْلُ الْجَنَّةِ مَنْ كَرْبِ الْمَوْقِفِ، وَهَذَا جَائِزٌ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ أَنْ تَأْتِيَ عِنْدَ رَجُلٍ صَالِحٍ، يُجَالِسُكَ، وَيَسْمَعُ كَلَامَكَ، تَقُولُ لَهُ: ادْعُ لِي؛ كَمَا كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَسْأَلُونَهُ في حَيَاتِهِ، وَأَمَّا بَعْدَ مَوْتِهِ فَحَاشَا وَكَلَّا أَنَّهُمْ سَأَلُوهُ ذَلِك عِنْدَ قَبْرِهِ؛ بَلْ أَنكَرَ السَّلَفُ عَلَى مَنْ قَصَدَ دُعَاءَ اللهِ عِنْدَ قَبْرِهِ، فكَيْفَ دُعَاؤهُ نفسه؟!

(١) سبق تخريجه (ص٢٤١).

الشَّرح

فهذه شبهة أخرى ذكرها الإمام المجدد رَحِمَهُ اللَّهُ، بأن أهل الشرك في زمانه من العلماء وأشباههم كانوا يوردونها عليه رَحِمَهُ اللَّهُ مستدلين بهذه الشبهة على إبطال توحيد الله جَلَّ وَعَلَا في عبادة الاستغاثة، والمشركون حين احتجوا بهذه الشبهة وجادلوا بها يريدون إبطال الأصل الذي يعتمد عليه الموحدون، وهو أن صرف العبادة لغير الله جَلَّ وَعَلَا شرك أكبر، فهم استدلوا ببعض ما ورد لإبطال توحيد العبادة، ويريدون بعد هذا أن يقصروا الشرك في عبادة الأصنام والأوثان التي كان عليها أهل الجاهلية في الزمن الأول على ما فهموه من عبادة الأصنام والأوثان.

وهذا الإيراد الذي ذكره الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ من العجب أنه تتابع عليه الذين ردوا على الشيخ قبله ـ يعني: في زمانه ـ وبعده رَحِمَهُ اللَّهُ، فالذين كتبوا في تجويز الاستغاثة بالقبور وبالمقبورين وبالأولياء الصالحين وغير الصالحين، هؤلاء احتجوا بهذا الدليل، وهو: أن الناس يوم القيامة يستغيثون بآدم، وهذا النوع من الاستغاثة هي استغاثة بعد الممات، فيقولون: الممات حلٌّ والاستغاثة هذه بعد الممات، وحياتهم في قبورهم كحياتهم في الموقف ولا فرق؛ إذ هذا وهذا حياة لهم، فيستدلون بالاستغاثة بآدم وبنوح وبإبراهيم وبموسى ثم بعيسى ثم بالنبي ﷺ، يستدلون بذلك على أن الاستغاثة بغير الله جَلَّ وَعَلَا ممن ليس في الحياة الدنيا جائزة.

وهذا هو الذي ذكره الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ هنا حيث ساق ما ساق، **وقال في** آخر كلامه: ﴿**قَالُوا: فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الاسْتِغَاثَةَ بِغَيْرِ اللهِ لَيْسَتْ شِرْكًا**﴾، وقبل سياق جواب الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ نذكر أصلًا في أصل شُبه المشبهين من المشركين، وذلك أن توحيد العبادة أدلته كثيرة محكمة والمجيب على الشُّبه إذا اشتبه عليه جواب؛ فإنه يعود إلى الأصل، وهو

تقرير الأدلة التي جاءت في توحيد العبادة، ثم يُدخل الصورة هذه التي أوردها المشبه في تلك الأدلة حتى يبطل الاستدلال من وجه إجمالي، فهذه طريقة نافعة.

ثم بعد ذلك يأتي إلى الجواب الذي يكون فيه تخصيص بتلك المسألة التي احتجوا عليها ببعض الأدلة، ومسألة الاستغاثة راجعة إلى الدعاء، فإن الاستغاثة طلب ودعاء؛ لأن الأصل في فعل (استفعل)؛ أي: طلب الشيء، وقد يكون من غير الطلب في مواضع متعددة، فإذا أُتي بـ(استفعل) فإنها تحمل على الطلب؛ لأنها تدل عليه في مواضع؛ فاستسقى طلب السقيا، واستغاث طلب الغوث، واستعان طلب العون، . . . إلى آخر أمثال ذلك، فإذا كانت طلبًا فهي سؤال وهي دعاء؛ ولهذا فالأدلة العامة في الكتاب والسُّنَّة تمنع السؤال بغير الله ﷻ، وتمنع دعاء غير الله، وتمنع الطلب من غير الله ﷻ؛ كما في قوله: ﴿وَأَنَّ ٱلۡمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدۡعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدٗا﴾ [الجن: ١٨]، وكما في قوله ﷻ: ﴿وَمَن يَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرۡهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓۚ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، وبخصوص الاستغاثة قال ﷻ: ﴿إِذۡ تَسۡتَغِيثُونَ رَبَّكُمۡ فَٱسۡتَجَابَ لَكُمۡ﴾ [الأنفال: ٩]، وكما في قوله: ﴿إِلَيۡهِ أَدۡعُواْ وَإِلَيۡهِ مَـَٔابِ﴾ [الرعد: ٣٦]، ونحو ذلك من الآيات التي فيها إفراد الله ﷻ بالطلب.

وإذا كان كذلك في القرآن؛ فهذا عام يشمل ما يقدر عليه المطلوب منه وما لا يقدر عليه، وكذلك ما جاء في السُّنَّة من قوله ﷺ: «**إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللهِ**»[1]، حتى السؤال والطلب من مخلوق لا يجوز؛ بل يجب إفراد الله بالطلب، هذه أدلة الكتاب والسُّنَّة في هذا بخصوصه.

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٥١٦)، والإمام أحمد (١/ ٢٩٣)، والحاكم (٣/ ٦٢٣) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

لكن هذا العموم، أو هذا الإطلاق ورد ما يقيده في النصوص، فالنصوص العامة ـ كما سبق بيان ذلك ـ أو المطلقة تمنع السؤال مطلقًا، «**إذا سألت فاسأل الله**» بلا تفصيل، هل يقدر أو لا يقدر؟ هل هو حي أم ليس بحي؟ هل هو حاضر أم ليس بحاضر؟ «**إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللهِ**»، وكذلك قوله ﷻ: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، لكن جاء في القرآن والسُّنَّة ما يقيد هذا العموم وهذا الإطلاق، أو نخص هذا العموم ببعض الصور، ولهذا القيود في الأدلة ظاهرة، فجعلوا تلك المطلقات مشروطة بشروط.

ولهذا قال العلماء: تلك المطلقات ينظر في النصوص هل قيدت أم لا؟ كَفَهْم عام فإنه يبقى على عمومه حتى يرد مخصص؛ كَفَهْم مطلق فإنه يبقى على إطلاقه حتى يرد ما يقيده، فنظرنا في القرآن فوجدنا أن الرب ﷻ ذكر لنا ما حصل لنبيِّه موسى عليه السلام بقوله ﷻ: ﴿فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾ [القصص: ١٥]؛ فعلمنا بذلك أن موسى عليه السلام وهو نبي الله وكليم الله، وإن كان هذا قبل أن يوحى إليه، فهو ليس إذ قال ذلك بمشرك الشرك الأكبر؛ لأن الأنبياء منزهون عن الشرك الأكبر قبل النبوة وبعدها من باب أولى؛ كما هو واضح ظاهر[1].

فإذًا قوله: ﴿فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾ ذكر الله ﷻ الاستغاثة؛ فدل على أن هذا النوع من الطلب خارج عن الإطلاق، فهنا ننظر في بساط هذا الحال في هذه الآية؛ فنقول: هذا طلب الغوث من موسى عليه السلام وهو حي أمامه وهو قادر؛ لأنه وكزه فقضى عليه، أو أنه في محل القدرة؛ أي: في حكم القادر، وكذلك أنه يسمع خطابه، فظهر لنا من هذا الدليل قيودات.

---

(١) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (٣/ ٥٣)، وروضة الطالبين (١٠/ ٢٠٥).

وكذلك نعلم أن الصحابة ﷺ استغاثوا بالنبي ﷺ في حياته في مواضع، وإذا كان كذلك؛ فإنهم استغاثوا بمن يسمع، وهو حي، ويقدر على أن يغيثهم.

وكذلك إجازة طلب الغوث بهذه فيما يستغيث المرء بمن هو يقدر على إجابة ما به من كرب؛ ـ يعني: بشروطه ـ؛ فدلنا ذلك على أن تلك العمومات: «**إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللهَ**»، ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨] مقيدة؛ فلهذا قيّد العلماء بهذه النصوص المقيدة العموم فقالوا: إذا كان المستغاث به المسؤول المطلوب حيًّا ـ يخرج الميت ـ قادرًا على الإنفاذ أو بحكم القادر، إذا كان حاضرًا يسمع؛ فإن الأدلة دلت على جواز الطلب منه، وعلى جواز الاستغاثة به، وعلى جواز الاستعانة، فإن كان غائبًا فإنه يبقى العموم على بابه، وتبقى المطلقات على بابها، فإن كان غير حي فيبقى.

فإذًا: هنا العمومات بالإجماع يعمل بها، والمطلقات بالإجماع يعمل بها العموم؛ مثل قوله ﷻ: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، وقوله: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾... وأشباه ذلك؛ فيُعمل بالعموم حتى يرد المخصص، وهنا المخصصات المنفصلة ـ كما يرد في الأصول ـ دلتنا على اعتبار الشروط.

فإذًا: من منع هذا منع الاستغاثة بغير الله ﷻ فيما لا يقدر عليه ذلك المستغاث به، مستمسك بالأصل، ومستمسك بالعمومات؛ ومستمسك بالأدلة المحكمة في هذا الباب؛ فمن أجاز صورة من الصور فهو الذي عليه الدليل.

ولهذا نقول: هذه الشبهة بالاستدلال بهذا الدليل الذي أورثتموه لا يخرج عن القيود التي ذكرناها؛ بل هو مؤيد ودليله من السُّنَّة على ما ذكرناه من القيود، واستدلالكم به على أن الحياة التي بعد الموت

لا تسمى حياة، وإنما هي حياة الدنيا ثم بعدها موت، ويوم القيامة والبعث له حكم ما قبل الموت؛ لأن هؤلاء أحياء في قبورهم، ثم بعد ذلك هم أحياء، فلا فرق!

نقول: هذا لا يستقيم مع الأدلة الكثيرة في القرآن في أن الناس أُحيوا حياتين وأميتوا موتتين، قال ﷻ: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة: ٢٨]، يعني: في بطون أمهاتكم، فأحياكم بنفخ الروح، ثم يميتكم بذهاب الروح، ثم يحييكم بعود الروح، وكذلك قوله ﷻ: ﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ فَٱعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا فَهَلْ إِلَىٰ خُرُوجٍ مِّن سَبِيلٍ﴾ [غافر: ١١]؛ فدل على أن النصوص فيها حياتان وفيها مَوتتان، فمن جعل الموت والحياة حالة واحدة؛ كحال هؤلاء المشبهة الذين أوردوا هذه الشبهة، فإن النصوص تبطل هذا الإيراد، فهذا الإيراد وهذه الشبهة مبطلة كما ذكرنا من هاتين الجهتين:

أولًا: من حيث إن هذا الدليل هو لنا وليس علينا؛ لأن فيه القيود بأن هؤلاء أحياء يتكلمون قادرون، آدم عليه السلام قادر على الدعاء، ونوح عليه السلام قادر على الدعاء، وموسى عليه السلام قادر على الدعاء، ومحمد ﷺ قادر على الدعاء، وعيسى عليه السلام قادر على الدعاء، ثم نقول: إن هؤلاء كانوا في حياة ثم صاروا إلى موت، وهم مع موتهم في حياة برزخية أكمل من حياة الشهداء، لكن فرق بين أحكام الموت وأحكام الحياة، ثم يصيرون إلى حياة؛ فدل على تنوع الأحوال، فلكل حال دليلها الذي يخصها.

فأولًا جواب الشبهة: وهي أن هذه العمومات باقية، وادعاؤهم أن هذا الدليل يصلح لجواز الاستغاثة بغير الله ﷻ باطل؛ لأنهم استدلوا بدليل في الحياة، والكلام معهم في الممات، إذا قالوا: الممات وما بعده من يوم القيامة كل هذا يعتبر نوع واحد من الحياة، نقول: النصوص دلت على أن

ثمة حياتين وثمة موتتين، فإذًا يحتاجون إلى دليل آخر، ولا دليل عندهم.

هذا تقرير لهذه المسألة، ولك أن تُنَظِّرَ مثلها في كل أنواع الطلب، كل الأنواع التي يستدلون بها في أنواع الطلب تستدل بمثل هذا؛ لأنهم يوردون بعض الأدلة والآثار والإشراك بالله في مثل هذا، ولك أن تطرد هذا في أمثاله.

قال الإمام رَحِمَهُ اللهُ: ﴿**فَالْجَوَابُ أَنْ تَقُولَ: سُبْحَانَ مَنْ طَبَعَ عَلَى قُلُوبِ أَعْدَائِهِ!**﴾ وهذا تنبيه من الله جَلَّ وَعَلَا في مسألة عظيمة، وهي مسألة القدر؛ لأنهم طُبع على قلوبهم فلا يفقهون إلا قليلًا، ﴿**فَإِنَّ الاسْتِغَاثَةَ بِالْمَخلُوقِ عَلَى مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ لَا نُنْكِرُهَا**﴾، يستدلون بشيء ليس هو في المسألة التي فيها البحث، المسألة التي فيها البحث الاستغاثة بالأموات! والاستغاثة بمن لا يقدر، وأنتم تستدلون بدليل ليس في محل الدعوى! فلا شك أن هذا باطل عند جميع العقلاء، استدلال بدليل ليس بمحل الدعوى استدلال باطل، فإن الاستغاثة بالمخلوق فيما يقدر عليه لا ننكرها، وتلحظ هنا **قوله**: ﴿**عَلَى مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ لَا نُنْكِرُهَا**﴾، وفي آخرها **قال**: ﴿**فِي الأَشْيَاءِ الَّتِي لَا يَقْدِرُ عَلَيْهَا إِلَّا اللهُ تَعَالَى**﴾، وبين العبارتين فرق، هنا (**عَلَى مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ**)، وهناك (**فِي الأَشْيَاءِ الَّتِي لَا يَقْدِرُ عَلَيْهَا إِلَّا اللهُ تَعَالَى**).

والجواب عن هذا الإيراد: أن ضابط الاستغاثة ـ كما سبق بيانه ـ أن الاستغاثة بالمخلوق جائزة فيما يقدر عليه، والاستغاثة الشركية هي أن يستغيث بالمخلوق فيما لا يقدر عليه المخلوق، أو فيما لا يقدر عليه إلا الله؛ لأن بين العبارتين فرقًا، قد لا يقدر هو ولكن الآخر يقدر، وهذه من حيث الاستغاثة بغير الله جَلَّ وَعَلَا مما لا يقدر عليه ذلك الغير.

وخلاصة الأمر: أن الضابط الأيسر أن تقول: إن الاستغاثة بالمخلوق فيما لا يقدر عليه إلا الله غير جائزة، وأما فيما يقدر عليه

المخلوق فهي جائزة، وأما قول: الاستغاثة فيما لا يقدر عليه المخلوق أنه شرك؛ هذه تحتاج إلى ضوابط.

فمثال ذلك: لو استغاث بمهندس للعمارة فيما يتعلق بأمر طبي، فهو لا يقدر على ذلك، إنما يقدر عليه الطبيب، لكن هذه الاستغاثة لا نقول: إنها شرك أكبر؛ لأن هذا جنسه وليست القدرة على ما يقدر عليه الطبيب بخصوصه بل القدرة متنوعة، يأخذه ويذهب به إلى طبيب يكون معه، إلى آخر الأنواع.

ولهذا بعض أهل العلم يُعبر بقوله: إن الاستغاثة بالميت فيما لا يقدر عليه، أو الاستغاثة بالغائب فيما لا يقدر عليه إنها شرك أكبر، وهذه لا تنضبط عند أكثر الناس فهي صحيحة لكن تحتاج إلى عالم يضبطها؛ لأن المسائل متشابهة؛ فالذي يضبط المسألة هو **قول الشيخ** بآخر الكلام: ﴿**أَوْ فِي غَيْبَتِهِمْ فِي الأَشْيَاءِ الَّتِي لَا يَقْدِرُ عَلَيْهَا إِلَّا اللهُ تَعَالَى**﴾؛ يعني: إذا طلب من المخلوق الميت أو الغائب شيئًا لا يقدر عليه إلا الله، فإنه يكون شركًا أكبر، أما فيما يقدر عليه المخلوق لكن هذا المخلوق المعين لا يقدر عليه، قد تكون وقعت شبهة عند المستغيث وحال الاستغاثة يكون هناك ضعف، وقد يكون هناك ظن أن هذا يقدر أن يضيف إلى آخر ما يتصل بهذا مما سبق شرحه.

المقصود من هذا: أن الضابط الأخير الذي ذكره الشيخ في الأشياء التي لا يقدر عليها إلا الله، هذا ضابط صحيح؛ كما ذكره الشيخ في الحكم بالشرك والأول في الحكم بالجواز؛ لهذا نوّع الشيخ العبارة فقال: الاستغاثة بالمخلوق فيما يقدر عليه جائز، والاستغاثة بالمخلوق فيما لا يقدر عليه إلا الله شرك أكبر، وهذا ضابط صحيح، وهو أحسن من أن نقول في المقامين: فيما يقدر عليه المخلوق، أو فيما لا يقدر عليه بما يحصل معه من الاشتباه.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿**وَكَمَا يَسْتَغِيثُ إِنْسَانٌ بِأَصْحَابِهِ في الْحَرْبِ وَغَيْرِها من الأَشْيَاءَ التي يَقْدِرُ عَلَيْهَا الْمَخْلُوقُ، وَنَحْنُ أَنْكَرْنَا اسْتِغَاثَةَ الْعِبَادَةِ الَّتِي يَفْعَلُونَهَا عِنْدَ قُبُورِ الأَوْلِيَاءِ، أَوْ فِي غَيْبَتِهِمْ**﴾ استغاثة العبادة يعني: طلب الغوث من الغائبين مع اعتقاد أن لهم تدبيرًا في غيبتهم، هذه استغاثة العبادة، ويكون معها رجاء وخوف، أو رجاء ومحبة، أو خوف ومحبة، أو الثلاثة معًا.

فإذًا الاستغاثة منها ما هو عبادة، ومنها ما ليس بعبادة، وما أنكرناه هو استغاثة العبادة، وهو أن يستغيث بغائب إما ميت أو حي غائب فيما لا يقدر عليه إلا الله جَلَّ وَعَلَا؛ كأن يستغيث به في شفاء مرضه، أو يستغيث به في أن يخلصه من المدلهمات التي أصابته، أو في كشف الكربات، أو في إزالة المصائب التي أصابته، أو في مغفرة الذنب، أو في إتيانه الولد، أو في تأمينه مما يخاف، . . . إلى آخر ذلك.

قال: ﴿**إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ**﴾؛ أي: الجواب الأول الذي ذكره الشيخ وجه الاستدلال لصالحهم، قال: هذا الدليل لنا وليس علينا، ثم **قال**: ﴿**إِذَا ثَبَتَ ذَلِك فَالاسْتِغَاثَة بِالأَنْبِيَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يُرِيدُونَ مِنْهُمْ أَنْ يَدْعُوا اللهَ أَنْ يُحَاسِبَ النَاسَ حَتَّى يَسْتَرِيحَ أَهْلُ الْجَنَّةِ مَنْ كَرْبِ الْمَوْقِفِ، وَهَذَا جَائِزٌ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ**﴾؛ لأنه يجوز أن تطلب من أحد في الدنيا أن يدعو لك؛ لأنه يقدر على هذا الشيء؛ كذلك في الآخرة يجوز أن تطلب أن يدعو لك؛ لأنه يقدر على ذلك، وهاتان حياتان، والكلام في الموت أو حين الغيبة هو محل النزاع.

قال: ﴿**أَنْ تَأْتِي عِنْدَ رَجُلٍ صَالِحٍ، يُجَالِسُك، وَيَسْمَعُ كَلامَك، تَقُولُ لَهُ: ادْعُ لِي؛ كَمَا كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَسْأَلُونَهُ في حَيَاتِهِ، وَأَمَّا بَعْدَ مَوْتِهِ فَحَاشَا وَكَلَّا أَنَّهُمْ سَأَلُوهُ ذَلِك عِنْدَ قَبْرِهِ**﴾؛ يعني: أن

الصحابة رضي الله عنهم لم يرد عنهم شيئًا البتة، وحاشاهم وكلا أنهم أتوا قبر النبي ﷺ فاستغاثوا به، أو أتوا قبره فاستشفوا به أو طلبوا منه الدعاء، فهذا لم يكن يفعله الصحابة رضي الله عنهم بعد موته البتة[(١)].

قال: ﴿بَلْ أَنكَرَ السَّلَفُ عَلَى مَنْ قَصَدَ دُعَاءَ اللهِ عِنْدَ قَبْرِهِ، فَكَيْفَ دُعَاؤُهُ نَفْسَهُ؟!﴾؛ يعني: السلف كما في قضية علي بن الحسين رضي الله عنهما لما رأى رجلًا يجيء إلى فرجة كانت عند قبر النبي ﷺ فيدخل فيها فيدعو[(٢)]، وعدة حوادث في هذا عن السلف أنهم أنكروا من يأتي إلى القبر للدعاء، وإنما من أتى من سفر فدخل المسجد ـ كما كان يفعل ابن عمر رضي الله عنهما وغيره ـ يأتي فيسلم عن النبي ﷺ سلامًا[(٣)]، أما أن يُتخذ القبر للدعاء ـ يعني: ما حول القبر ـ، أو أن يُدعى النبي ﷺ نفسه ـ هذا لم يكن عند السلف؛ بل بعضهم أخطأ ودعا الله جل وعلا وحده عند القبر، فأنكر عليه بعض السلف. فإذا كانوا أنكروا على من قصد القبر لدعاء الله جل وعلا، فكيف لا يُنكرون على مَنْ قصد القبر لدعاء المقبور نفسه؟! لا شك أن هذا أولى بالإنكار.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢٧/ ٧٦).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٢/ ١٥٠)، وعبد الرزاق مختصرًا (٣/ ٥٧٧)، ومسند أبي يعلى (١/ ٣٦١)، والبخاري في التاريخ الكبير (٢/ ١٨٦)، والضياء في المختارة (٢/ ٤٩) عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ رضي الله عنهما: «**أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا يَجِيءُ إِلَى فُرْجَةٍ كَانَتْ عِنْدَ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ، فَيَدْخُلُ فِيهَا فَيَدْعُو، فَدَعَاهُ، فَقَالَ: أَلَا أُحَدِّثُكَ بِحَدِيثٍ سَمِعْتُهُ مِنْ أَبِي، عَنْ جَدِّي، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ قَالَ: لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِي عِيدًا، وَلَا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا، وَصَلُّوا عَلَيَّ؛ فَإِنَّ تَسْلِيمَكُمْ يَبْلُغُنِي أَيْنَمَا كُنْتُمْ**».

(٣) أخرجه مالك في الموطأ (١/ ١٦٦)، والبيهقي في الصغرى (٢/ ٢١٠)، وفي الكبرى (٥/ ٤٠٢، ٤٠٣)، والبيهقي في شعب الإيمان (٥/ ٤٥، ٥٢)، وابن أبي شيبة (٣/ ٢٨)، وعبد الرزاق (٣/ ٥٧٦) عن نافع: «**كَانَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ أَتَى قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَا بَكْرٍ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَتَاهُ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ**».

المقصود من هذا: أن الشبهة هذه ليست بمستقيمة؛ بل هي داحضة، كما هي شُبَه أهل الشرك، ولله الحمد أهل السُّنَّة وأهل التوحيد ليس لهم غرض في هذا الأمر، لم يأتوه عن هوى، ولم يأتوه عن شهوة، وإنما أتوه تطبيقًا لما جاء في الكتاب والسُّنَّة، ورعاية لما ورد، وإقامة لحق الله ﷻ، فلو أجاز الله ﷻ ذلك لاتبعناه، كما قال ﷻ: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾ [الزخرف: ٨١]، ولكن لا دليل البتة يجيز هذا؛ لأن هذا هو الشرك الأكبر، وهذا عند أهل التوحيد واضح وظاهر، كما جاء في القصة المعروفة أن رجلًا من أهل التوحيد حَاجَّ أهل الشرك على ما هم عليه من الشرك، فقالوا له: أنتم تقولون هذا لأجل أن محمد بن عبد الوهاب قاله تعصبًا له ـ فقال هذا الموحد الذي قال بكلمة التوحيد خالصة نتيجة عن بينة لا عن تقليد ـ قال: لو قام محمد بن عبد الوهاب من قبره فقال: ما قلت لكم غلط. ما اتبعناه. لِمَ؟ لأن أهل التوحيد أخذوه بالحجة ليس بالحجة من قول محمد بن عبد الوهاب، إنما بالحجة من قول الله ﷻ، وقول رسوله ﷺ، وإجماع سلف الأمة، والإمام محمد بن عبد الوهاب إمام مصلح مجدد دل الناس على معاني النصوص، وهذه وظيفة أهل العلم، الراسخون منهم يؤخذ قولهم؛ لأنهم دلوا الناس على معاني النصوص، وفي فقههم للنصوص وفهمهم لها قالوا هذا معنى الآية، وهذا ما دل عليه القرآن وهذا ما دلت عليه السُّنَّة، أو تارة يجتهدون ويذكرون من القواعد ما يكون في نفوسهم من دلالات النصوص، فيفهمون من الشريعة بمجموع أدلتها وبروح الشريعة أن الشريعة أتت بكذا، فيقولون هذا ويُقبل كلامهم؛ لأنهم هم الفقهاء بالكتاب والسُّنَّة، والإمام المصلح رَحِمَهُ ٱللَّهُ إنما قال للأمة: معنى الآيات كذا، ومعنى الأحاديث كذا، ودلت على هذا.

فإذًا هو ناقل للكتاب والسُّنَّة وموضح؛ لمعناهما لما آتاه الله ﷻ من متابعة السلف الصالح، ومن الرسوخ في العلم وفهم الأدلة.

فإذًا: ليست المسألة عن تقليد، وإنما هي عن وضوح حجة ووضوح برهان، ولله الحمد والمنة.



وَلَهُمْ شُبْهَةٌ أُخْرَى، وَهِي قِصَّةُ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام لَمَّا أُلْقِيَ في النَّارِ اعْتَرَضَ لَهُ جِبْرَائِيلُ فِي الْهَوَاءِ فَقَالَ: أَلَكَ حَاجَةٌ؟. فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: أَمَّا إِلَيْكَ فَلَا[1]. قَالُوا: فَلَوْ كَانَتِ الاسْتِغَاثَةُ بِجِبْرَائِيلَ شِرْكًا لَمْ يَعْرِضْهَا عَلَى إِبْرَاهِيمَ.

فَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا مِنْ جِنْسِ الشُّبهَةِ الأُولَى؛ فَإِنَّ جِبْرَائِيلَ عَرَضَ عَلَيْهِ أَنْ يَنْفَعَهُ بِأَمْرٍ يَقْدِرُ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ ـ كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى فِيهِ ـ ﴿شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ﴾ [النجم: ٥]، فَلَوْ أَذِنَ اللهُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ نَارَ إِبْرَاهِيمَ وَمَا حَوْلَهَا مِن الأَرْضِ، وَالْجِبَالِ، وَيُلْقِيَهَا في الْمَشْرِقِ، أَوِ الْمَغْرِبِ لَفَعَلَ، وَلَوْ أَمَرَهُ اللهُ تعالى أَنْ يَضَعَ إِبْرَاهِيمَ فِي مَكَانٍ بَعيْدٍ لَفَعَلَ، وَلَوْ أَمَرَهُ أَن يَرْفَعَهُ إِلَى السَّمَاءِ لَفَعَلَ. وَهَذَا كَرَجُلٍ غَنِيٍّ لَهُ مَالٌ كَثِيرٌ يَرَى رَجُلًا مُحْتَاجًا؛ فَيَعْرِضُ عَلَيْهِ أَن يُقْرِضَهُ أَوْ يَهَبَهُ شَيْئًا يَقْضِي بِهِ حَاجَتَهُ، فَيَأْبَى ذَلِكَ الرَّجُلُ الْمُحتَاجُ أَنْ يَأْخُذَ، وَيَصْبِرُ حَتَّى يَأْتِيَهُ اللهُ بِرِزْقٍ لَا مِنَّةَ فِيهِ لأَحَدٍ.

فَأَيْنَ هَذَا مِن اسْتِغَاثَةِ الْعِبَادَةِ وَالشِّرْكِ لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ؟!!

الشَّرح

هذه الشبهة أضعف من الشبهة الأولى، ولكن المشرك ـ والعياذ بالله ـ يتشبث بخيط العنكبوت للإبقاء على ما هو عليه، قصة إبراهيم عليه السلام

(١) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (١٧/ ٤٥)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٢٠)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٢٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٦/ ١٨٢).

هذه ذكرها بعض المفسرين أن (**جبريل اعترض له في الهواء لما ألقي في الهواء؛ فقال له: يا إبراهيم ألك حاجة؟ فقال إبراهيم** عليه السلام **وهو إمام الحنفاء، قال: أما إليك فلا؟ قالوا: لو كانت الاستغاثة شركًا لم يعرضها على إبراهيم**)، وكما ترى أن الاستدلال ليس في محل الدعوى، والدليل ليس في محل الدعوى! فالكلام في الاستغاثة بالأموات، وأما الاستغاثة في أصلها ـ كما سبق بيانه ـ دلت الأدلة على جوازها بشروطها، وأما الاستغاثة التي نتكلم فيها الاستغاثة بالغائبين، الاستغاثة بالأموات؛ ولهذا لو قال قائل لهم: إذا كنتم تقولون ذلك فهل يجيز أحد منكم أن يستغيث بإنسان اليوم مجمع على حياته بين المسلمين وهو عيسى عليه السلام رسول من أولي العزم من الرسل، فهل تجيزون الاستغاثة والطلب من عيسى عليه السلام، وهو حي في السماء رفعه الله جل وعلا إليه؟ ولا قائل بين المسلمين البتة أنه تجوز الاستغاثة والطلب من عيسى عليه السلام، إنما كلامهم في الأولياء المقبورين.

لهذا نقول: هذه الشبهة بأن عرض جبريل عليه السلام على إبراهيم عليه السلام الإغاثة، هذه لنا وليست علينا؛ لأن جبريل عليه السلام قوي؛ بل شديد القوى، فقد أتى النبي صلى الله عليه وسلم وقال له: يا محمد لو شئت لأطبقت على أهل مكة الأخشبين، فقال صلى الله عليه وسلم ـ وهو الرؤوف الرحيم ـ: «**بَلْ أَرْجُو أَنْ يُخْرِجَ اللهُ من أَصْلَابِهِمْ من يَعْبُدُ اللهَ وَحْدَهُ لَا يُشْرِكُ بِهِ شيئًا**»[1] فجبريل عليه السلام يخلص إبراهيم من النار، هذا أمر سهل ميسور عليه، وجبريل عليه السلام كان حاضرًا عرض الإغاثة لإبراهيم عليه السلام، هذه ـ بلا شك ـ ليست محلًّا للدعوى، لكن المشرك يتشبث بخيط العنكبوت.

قوله: ﴿فَلَوْ أَذِنَ اللهُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ نَارَ إِبْرَاهِيمَ وَمَا حَوْلَهَا مِن الأَرْضِ،

---

(١) أخرجه البخاري (٣٢٣١)، ومسلم (١٧٩٥) من حديث عائشة رضي الله عنها.

وَالْجِبَالِ، وَيُلْقِيَهَا في الْمَشْرِقِ، أَوِ الْمَغْرِبِ لَفَعَلَ، وَلَوْ أَمَرَهُ اللهُ تعالى أَنْ يَضَعَ إِبْرَاهِيمَ فِي مَكَانٍ بَعِيدٍ لَفَعَلَ، وَلَوْ أَمَرَهُ أَن يَرْفَعَهُ إِلَى السَّمَاءِ لَفَعَلَ﴾ ولكن إبراهيم عليه السلام في هذا أرادها من الله جل وعلا، وهذا يدل على الأصل الذي أصلناه ودلت عليه النصوص، وهو أنه من استغنى عن الخلق فهو أحمد، فهو المحمود؛ لأن الأصل أن يُستغنى عن الخلق لكن الناس لا تستقيم أمورهم إلا بحاجة بعضهم إلى بعض؛ ولهذا ثبت في «صحيح مسلم» أن النبي ﷺ أوصى عددًا من أصحابه رضي الله عنهم ألا يسألوا الناس شيئًا، قال: كان أحدهم يسقط سوطه وهو على دابته فلا يسأل أحدًا أن يرفعه إليه فينزل ويأخذه[1]، وذلك الكمال، والنبي ﷺ كان قلما يحتاج إلى غيره، إذا كان الشيء يمكن أن يعمله بنفسه عمله بنفسه، هذا في الأصل، وأما غير ذلك فهو جائز، لكن ليس هو الأصل؛ يعني: أن هذا الدليل الذي أوردوه ـ وإن لم يستقم دليلًا ـ هذا لنا وليس لهم.

فقال من حيث التمثيل: **﴿وَهَذَا كَرَجُلٍ غَنِيٍّ لَهُ مَالٌ كَثِيرٌ يَرَى رَجُلًا مُحْتَاجًا؛ فَيَعْرِضُ عَلَيْهِ أَن يُقْرِضَهُ أَوْ يَهَبَهُ شَيْئًا يَقْضِي بِهِ حَاجَتَهُ، فَيَأْبَى**

---

(١) أخرجه مسلم (١٠٤٣) عَنْ أَبِي مُسْلِمٍ الْخَوْلَانِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَبِيبُ الْأَمِينُ، ـ أَمَّا هُوَ فَحَبِيبٌ إِلَيَّ، وَأَمَّا هُوَ عِنْدِي، فَأَمِينٌ ـ عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيُّ، قَالَ: «**كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، تِسْعَةً أَوْ ثَمَانِيَةً أَوْ سَبْعَةً، فَقَالَ: أَلَا تُبَايِعُونَ رَسُولَ اللهِ؟ وَكُنَّا حَدِيثَ عَهْدٍ بِبَيْعَةٍ، فَقُلْنَا: قَدْ بَايَعْنَاكَ يَا رَسُولَ اللهِ، ثُمَّ قَالَ: أَلَا تُبَايِعُونَ رَسُولَ اللهِ؟ فَقُلْنَا: قَدْ بَايَعْنَاكَ يَا رَسُولَ اللهِ، ثُمَّ قَالَ: أَلَا تُبَايِعُونَ رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: فَبَسَطْنَا أَيْدِيَنَا وَقُلْنَا: قَدْ بَايَعْنَاكَ يَا رَسُولَ اللهِ، فَعَلَامَ نُبَايِعُكَ؟ قَالَ: عَلَى أَنْ تَعْبُدُوا اللهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، وَتُطِيعُوا ـ وَأَسَرَّ كَلِمَةً خَفِيَّةً ـ وَلَا تَسْأَلُوا النَّاسَ شَيْئًا، فَلَقَدْ رَأَيْتُ بَعْضَ أُولَئِكَ النَّفَرِ يَسْقُطُ سَوْطُ أَحَدِهِمْ، فَمَا يَسْأَلُ أَحَدًا يُنَاوِلُهُ إِيَّاهُ!**».

ذَلِكَ الرَّجُلُ الْمُحتَاجُ أَنْ يَأْخُذَ، وَيَصْبِرُ حَتَّى يَأْتِيَهُ اللهُ بِرِزْقٍ لَا مِنَّةَ فِيهِ لأَحَدٍ. فَأَيْنَ هَذَا مِن اسْتِغَاثَةِ الْعِبَادَةِ وَالشِّرْكِ لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ؟!» وهذا الجواب واضح الدلالة واضح القوة، ولكنِ المشركون طبع الله على قلوبهم.

* * *

وَلْنَخْتِمِ الْكلام - إن شاء الله تعالى - بِذِكْرِ مسألةٍ عَظِيمَةٍ مُهِمَّةٍ تُفْهَمُ مما تَقَدَّمَ، وَلكِنْ نُفْرِدُ لَهَا الْكَلَامَ لِعِظَم شَأْنِهَا، وَلِكَثْرَةِ الْغَلَطِ فِيهَا، فَنَقُولُ: لَا خِلَافَ أَنَّ التَّوْحِيدَ لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بِالْقَلْبِ، وَاللِّسَانِ، وَالْعَمَلِ: فَإِنِ اخْتَلَّ شَيْءٌ مِنْ هَذَا لَمْ يَكُنْ الرَّجُلُ مُسْلِمًا، فَإِنْ عَرَفَ التَّوْحِيدَ وَلَمْ يَعْمَلْ بِهِ فَهُوَ كَافِرٌ مُعَانِدٌ؛ كَفِرْعَوْنَ وَإِبْلِيسَ، وَأَمْثَالِهِمَا.

وَهَذَا يَغْلَطُ فِيهِ كَثِيرٌ مِنَ النَاسِ، يَقُولُونَ: هَذَا حَقٌّ، وَنَحْنُ نَفْهَمُ هَذَا، وَنَشْهَدُ أَنهُ الْحَقُّ، وَلكِنْ لَا نَقْدِرُ أَنْ نَفْعَلَهُ، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ أَهْلِ بَلَدِنَا إِلَّا مَنْ وَافَقَهُمْ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الأَعْذَارِ. وَلَم يَعْرِفِ الْمِسْكِينُ أَنَّ غَالِبَ أَئِمَّةِ الْكُفْرِ يَعْرِفُونَ الْحَقَّ، وَلَمْ يَتْرُكُوهُ إِلَّا لِشَيْءٍ مِنَ الأَعْذَار؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ٱشْتَرَوْا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [التوبة: ٩]، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الآيَاتِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦].

فَإِنْ عَمِلَ بِالتَّوْحِيدِ عَمَلًا ظَاهِرًا وَهُوَ لَا يَفْهَمُه، وَلَا يَعْتَقِدُهُ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مَنَافِقٌ، وَهُوَ شَرٌّ مِنَ الْكَافِرِ الْخَالِصِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ [النساء: ١٤٥]. وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ طَوِيلَةٌ تَبِينُ لَك إِذَا تَأَمَّلْتَهَا فِي أَلْسِنَةِ النَّاسِ: تَرَى مَنْ يَعْرِفُ الْحَقَّ، وَيَتْرُكُ الْعَمَلَ به؛ لِخَوْفِ نَقْصِ دنيَاهُ، أَوْ جَاهِهِ، أَوْ مُلْكِهِ. وَتَرَى مَنْ يَعْمَل بِهِ ظَاهِرًا لَا بَاطِنًا، فَإِذَا سَأَلْتَهُ عَمَّا يَعْتَقِدُهُ بِقَلْبِهِ إِذَا هُوَ لَا يَعْرِفُه.

الشَّرْح

هذه صلة لما سبق بيانه أن من مقاصد هذه الرسالة العظيمة «كشف الشبهات»، ولما أورد الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ جملًا من أصول الشبهات التي يوردها أعداء الدين وأعداء دعوة التوحيد، ختم الكلام بإيراد شبهة، وهذه الشبهة راجعة إلى العمل، والشُّبَه السابقة راجعة إلى العلم بالتوحيد، وبيان أنه الحق، وأورد ما يجادل به المشركون في صحة التوحيد وصحة اعتقاد ما دلت عليه كلمة التوحيد.

قال الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿**وَلْنَخْتِمِ الْكلام - إن شاء الله تعالى - بِذِكْرِ مسألةٍ عَظِيمَةٍ مُهِمَّةٍ**﴾، في إيراد الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ للاستثناء **بقوله: (وَلْنَخْتِمِ الْكلام - إن شاء الله تعالى -)** هذا تنبيه لطالب العلم؛ بل ولكل مؤمن أن يستعمل هذه الكلمة: **(إن شاء الله)** فيما يريد أن يفعله من الأمور العلمية ومن الأمور العملية، واستعمال هذه الكلمة ينقسم إلى: واجب، ومستحب، ومتأكد.

الحالة الأولى: أن يكون الاستثناء واجبًا، وذلك إذا قرنها بتأكيد وعزم وتصميم، أو كان معها قَسَم في فعل شيء ما، وهذا مأخوذ من قول الله جَلَّ: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ وَٱذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ [الكهف: ٢٣، ٢٤]؛ فقوله جَلَّ: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ وَٱذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ وَقُلْ عَسَىٰٓ أَن يَهْدِيَنِ رَبِّى لِأَقْرَبَ مِنْ هَٰذَا رَشَدًا﴾ فيه نهي كما هو ظاهر، والنهي متعلق بقوله: ﴿إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا﴾ وهذه الجملة مؤكدة بـ**(إن)**. وأعظم من ذلك إذا أقسم على الشيء؛ كأن يقول القائل: والله لأسألن كذا وكذا، فهذا يجب عليه أن يقول في ذلك: إن شاء الله[1].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٤٥٧).

والحال الثانية: أن تكون متأكدة الاستحباب؛ وذلك في غير ما ذكرنا مما يجري في عادة الكلام فيما تستقبل من أمور سأفعل كذا، وسأقوم بكذا، وسأقول كذا، وسأذهب، ونحو ذلك، في هذه الحال يستحب بتأكد أن يقول المرء: إن شاء الله[١]؛ لأنه لا يدري هل يفي أو لا يفي، وتعليقه بالمشيئة إخراج له من الحول والقوة والتذلل والتبرؤ من الحول والقوة إلى حول الله ﷻ وقوته.

فإذًا فيما يستعمله أهل العلم فيما يعِدون به يأتون بهذه الكلمة: **(إن شاء الله تعالى)**، والإمام رَحِمَهُ اللَّهُ حين **قال**: **(وَلْنَخْتِمِ الْكلام)** استحضر عدة أشياء فخشي أن ينسى، فأتى بإن شاء الله تعالى؛ لأنه بالاستقراء وجدنا كثيرًا من المصنفين وعدوا في كتبهم بأنهم سيبسطون القول في مسألة في موضع آخر، ولم يقولوا: إن شاء الله، ففاتهم في الموضع التذكر! وهذا موجود في كتب كثيرة، فيكثر في «فتح الباري» في مواضع عدة قوله: ستأتي في كتاب كذا، وسيأتي بيانها في باب كذا، ولم يقل: **(إن شاء الله)** ففاته، مع طول مدة التأليف حيث أمضى في تأليفه أكثر من ثلاثين سنة كما هو معلوم؛ كذلك صاحب «الروض المُرْبع» في فقه الحنابلة في موضع أو موضعين قال: وستأتي في كذا. ثم لم يأت بها!

المقصود: أنّ طالب العلم حتى ولو كان بحثه قريبًا فيما يكتب، أو فيما سيتحدث به، فيقول: سنتكلم عليها إن شاء الله؛ حتى يوفَّق؛ لأن كل شيء بمشيئة الله ﷻ.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: **(وَلْنَخْتِمِ الْكلام ـ إن شاء الله تعالى ـ بِذِكْرِ مسألةٍ عَظِيمَةٍ مُهِمَّةٍ تُفْهَمُ مِمَا تَقَدَّمَ)**؛ يعني: أنها لم تتقدم بنصها ولكن

---

(١) انظر: شرح النووي لصحيح مسلم (١١/١١٨)، وأحكام القرآن للجصاص (٥/٣٣٤).

بمفهومها؛ **فقوله**: **(مِمَا تَقَدَّمَ)** يُفهم منه هذا التقرير، والمفهوم لا يتفطن له كل أحد؛ بل الناس يختلفون في التنبه لباطن الكلام، ولجِماعه، وإشارته، ودلالاته اللازمة؛ ولهذا أورد هنا ما يُفهم لكن بالتصريح والإيضاح لشدة أهمية ذلك.

قال: ﴿**وَلكِنْ نُفْرِدُ لَهَا الْكَلَامَ لِعِظَمِ شَأْنِهَا؛ وَلِكَثْرَةِ الْغَلَطِ فِيهَا**﴾؛ لعظم شأنها لأنها تفرق بين المؤمن والمنافق ـ كما سيأتي إن شاء الله ـ ولكثرة الغلط فيها؛ لأن الذين زعموا أنهم من أهل التوحيد وأنهم أقروا به في زمن الشيخ رَحِمَهُ اللهُ غلطوا في ذلك، وظنوا أن الإقرار بالتوحيد يكفي، لكن هل تركوا الشرك؟ فقد قالوا: نَعَمْ، هذا، الذي قال محمد ابن عبد الوهاب حق، وهذه دلالات النصوص صحيحة. ولكنهم لم يتركوا الشرك هملًا ولم يتبرءُوا منه عملًا؛ مداراة لقومهم، أو خوفًا على مال، أو جاه، أو ما أشبه ذلك؛ ولهذا **قال**: **(وَلِكَثْرَةِ الْغَلَطِ فِيهَا)** يعني: في زمانه وفي كل زمان يشبه زمانه ﴿**فَنَقُولُ**: **لَا خِلَافَ أَنَّ التَّوْحِيدَ لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بِالْقَلْبِ، وَاللِّسَانِ، وَالْعَمَلِ**: **فَإِنِ اخْتَلَّ شَيْءٌ مِنْ هَذَا لَمْ يَكُنْ الرَّجُلُ مُسْلِمًا**﴾، **قوله**: **(لَا خِلَافَ)**؛ يعني: عند أهل السُّنَّة والجماعة؛ لأن أهل السُّنَّة والجماعة عندهم مسمى الإيمان يقع على ثلاثة أشياء: الاعتقاد الباطن، والقول باللسان، والعمل بالأركان.

فالإيمان عندنا هو: اعتقاد بالجنان، وهذه هي النون الأولى، والقول باللسان، وهذه هي النون الثانية، والعمل بالأركان.

والإيمان أركانه ستة، وأعظمها وأولها: الإيمان بالله.

والإيمان بالله منقسم إلى **ثلاثة أقسام**:

الأول: إيمان بتوحيد الله في ربوبيته.

الثاني: إيمان بتوحيد الله في إلهيته.

الثالث: وإيمان بتوحيد الله في أسمائه وصفاته.

فإن أقر بقلبه بتوحيد الربوبية والألوهية، ونطق بلسانه بتوحيد الربوبية والألوهية والأسماء والصفات، لكنه لم يعمل بتوحيد الألوهية؛ فلا خلاف أنه فقد ركنًا من أركان الإيمان، لم يعمل بالإيمان بالله؛ لأن الإيمان بالله فيه توحيد الله بالعبادة، فإذا أشرك مع الله ﷻ إلهًا آخر؛ فإنه لا خلاف، كما ذكر الإمام رحمه الله أنه لم يَصِر مسلمًا بإيمانه بكل الأركان؛ إذ فقد العمل بتوحيد الإلهية؛ ولهذا **قال: (فَإِنِ اخْتَلَّ شَيْءٌ مِنْ هَذَا)**؛ يعني: من هذه الثلاثة مجتمعة، أن يكون بالقلب، والمقصود به قول القلب وهو اعتقاده.

وقولنا: قول القلب، هذا لأن بعض السلف سمّى الإخلاص، والاعتقاد قول القلب، وهذه تسمية اصطلاحية[1]، وإلا فإن القول لا يُنسب للقلب لفظًا، وإنما قيل: قول القلب؛ للتقسيم ما بين العمل والقول، فالقول قسيم العمل، ولما كان للقلب عمل بالاتفاق سموا ما ليس من عمل القلب قول القلب، لاكتمال التقسيم؛ ولهذا شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يقول في مواضع عن الإخلاص والاعتقاد: (هو الذي يسميه بعضهم قول القلب) وهذا ظاهر المقصود أن **قول الشيخ** رحمه الله: **(لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بِالْقَلْبِ)**؛ يعني: الإيمان يكون بالقلب الذي هو الإقرار بتوحيد الله ﷻ والعلم بذلك وإخلاص الدين لله ﷻ إخلاص الإقرار، يعني: ألا يكون كحال المنافقين؛ بل أن يكون في اعتقاده مخلصًا، أو لا يكون كحال المستكبرين، . . . وما أشبه ذلك، واللسان يعني: أن يشهد فيما دل عليه الإيمان، والشهادة عند السلف فيما فسروا به موارد الشهادة

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الاستقامة (١/ ٢١٠): (فأضاف القول إلى القلب، وهذا مما لا نزاع فيه أن القول والحديث ونحوهما مع التقييد يضاف إلى النفس والقلب، فوصف القلب والنفس بأنه يقول ويأمر ويتحدث وينطق ونحو ذلك يستعمل مع التقييد باتفاق المسلمين)اهـ. بتصرف.

في القرآن كقوله: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨]، وقوله: ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦] وأشباه ذلك؛ ففسروا الشهادة: بأنها اعتقاد ونطق وإعلام وإخبار[١]؛ فالشهادة ليست هي القول وحده، وليست هي الاعتقاد وحده؛ بل لا بد أن يعتقد وأن يقول، وأن يُعلم غيره بذلك، إلا إذا كان ثَمَّ ما يرخص به في كتمان الإيمان في مواضع، فالشهادة تضم هذا؛ ولهذا صار قول اللسان هذا جزءًا من الإيمان، هناك اعتقاد بالجنان، وقول باللسان، والعمل بالأركان، يعني بما دل عليه.

ومن المتقرر أيضًا عند أهل السُّنَّة والجماعة بلا اختلاف بينهم أن الإيمان لا يصح من أحد إلا بقدر يصحح هذا الإيمان من الإسلام، وكذلك من المتقرر عندهم باتفاق أن الإسلام لا يصح من أحد ـ يعني: العمل بالأركان الأربعة العملية وغير ذلك ـ إلا بقدر من الإيمان هو القدر المجزئ، هذا القدر المجزئ من الإيمان الذي به يصح الإسلام هو: الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله على القدر المجزئ، وقد سبق بيان القدر المجزئ في الإيمان بالله، القدر المجزئ في الإيمان بالرسل... إلى آخر ذلك، فلا يصح إسلام حتى يأتي بقدر مجزئ من الإيمان والذي به يسمى مسلمًا، فلا يتصور أن يكون ثَّم مسلم ليس معه إيمان البتة، أو ثَمَّ مؤمن ليس معه إسلام البتة؛ بل لا بد في الإسلام من إيمان يُصحح ذلك الإسلام، ولا بد في الإيمان من إسلام يصحح ذلك الإيمان، يعني قدرًا مجزئًا.

إذا تقرر هذا بلا خلاف؛ تنبهت لدقة المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذ **قال: (فَإِنِ اخْتَلَّ شَيْءٌ مِنْ هَذَا لَمْ يَكُنْ الرّجُلُ مُسْلِمًا)** ولم يقل: مؤمنًا، فلم يقل: مؤمنًا **لسببين:**

---

(١) انظر: مدارج السالكين (٣/ ٤٥١).

السبب الأول: أنه لو نفى الإيمان قد يتوهم أنه يثبت الدرجة التي هي أقل منه، وهي الإسلام، وهذا غير مراد، فنفى الأقل حتى لا يتوهم المعنى الباطل.

السبب الثاني: هو مسلم؛ لأنه أتى بعبادات ولكن لم يأتِ بالإيمان المصحح لها، فنفي عنه الإسلام؛ لأنه وإن كان أتى بظاهر الإسلام لكن لم يأتِ بالتوحيد الذي دلت عليه شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، ففيه الركن الأول من الإسلام، وكذلك لم يحقق الإيمان الذي هو بالقلب واللسان والعمل، وفَصَّل بعد ذلك الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ **بقوله**: ﴿**فَإِنْ عَرَفَ التَّوْحِيدَ وَلَمْ يَعْمَلْ بِهِ فَهُوَ كَافِرٌ مُعَانِدٌ؛ كَفِرْعَوْنَ وَإِبْلِيسَ، وَأَمْثَالِهِمَا**﴾، وتقرير هذا أن الكفر عند أهل السُّنَّة والجماعة يكون إخراجًا مما ضده الذي هو الإيمان، فالإيمان إذا كان فيه: اعتقاد وقول وعمل، فضده الكفر يكون باعتقاد يضاد الاعتقاد، وبقول يضاد القول، وبعمل يضاد العمل؛ ولهذا مورد الكفر: يكون بالاعتقاد، ويكون بالقول، ويكون بالعمل؛ لأن الكفر ضد الإيمان، ويتصور أن يكون المرء يعتقد اعتقادًا حقًّا؛ لكن لا يعمل؛ فليس إذًا داخلًا في الإيمان، فهؤلاء هم المستكبرون، والاستكبار أحد نوعي الكفر؛ لأن الذين كفروا على **قسمين**:

القسم الأول: مَنْ كفر بعد علم، هؤلاء هم المستكبرون؛ قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في إبليس: ﴿إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤]، وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في فرعون: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤]، وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أيضًا عن فرعون في قول موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ وَإِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾ [الإسراء: ١٠٢]، ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ﴾؛ فعلمه حاصل بذلك.

فإذًا حين كفر لم يكفر عن جهل، وإنما عن إباء واستكبار؛ وكذلك

أبو جهل وكذلك صناديد قريش، سمعوا القرآن وعلموا حجته لكن صدهم عن ذلك الإباء والاستكبار؛ قال ﷻ: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١].

القسم الثاني: الإعراض، والإعراض قد يكون إعراضًا بعد علم، وقد يكون إعراضًا عن العلم؛ قال ﷻ: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْحَقَّ فَهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٤]، هذا في الإعراض الذي هو إعراض عن العلم؛ كذلك إعراض بعد علم كما في آيات أُخر.

فإذًا: العلم بالاتفاق لا يكفي في صحة الدين حتى يُعمل بما دل عليه العلم، عَلِمَ التوحيد فلم يعمل به؛ هذا مستكبر، علم الحق الذي هو الإيمان بالأركان، فلم يعمل بما دل على ذلك؛ فهو مستكبر، لم يعمل أصلًا مع تمكنه من العلم، ولكن أعرض؛ فهذا معرض، فإذا أعرض عن التوحيد مع التمكن؛ فهذا معرض، وهو غير عامل بالتوحيد وغير معتقد له؛ فلا يكون مؤمنًا، لا بد من اجتماع الإيمان بحدوده؛ يعني: الإيمان الذي هو في القلب وهو الاعتقاد وقول اللسان وعمل الأركان.

قال: ﴿فَإِنْ عَرَفَ التَّوْحِيدَ وَلَمْ يَعْمَلْ بِهِ فَهُوَ كَافِرٌ مُعَانِدٌ﴾ وتعبيره هنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ **بقوله: (فَإِنْ عَرَفَ التَّوْحِيدَ وَلَمْ يَعْمَلْ بِهِ)** فيه إشارة إلى أن معرفة التوحيد لمَنْ لم يعمل به أنسب من أن يقال: (علم التوحيد)؛ لأن المعرفة في القرآن أكثر ما جاءت على سبيل الذم؛ كما في قوله ﷻ: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾ [النحل: ٨٣]، **وقوله**: ﴿**قال** ﷻ: ﴿يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦]﴾، ونحو ذلك من الآيات، فمَنْ رد الحق نقول: عرفه ورده، وإن قلنا: علمه ورده؛ فلا بأس؛ كما قال ﷻ: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢].

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **﴿وَهَذَا يَغْلَطُ فِيهِ كَثِيرٌ مِنَ النَاسِ؛ يَقُولُونَ: هَذَا حَقٌّ،**

وَنَحْنُ نَفْهَمُ هَذَا، وَنَشْهَدُ أَنهُ الْحَقُّ، وَلكِنْ لَا نَقْدِرُ أَنْ نَفْعَلَهُ، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ أَهْلِ بَلَدِنَا إِلَّا مَنْ وَافَقَهُمْ﴾؛ يعني: أن هذا الأمر هو ما عليه كثير من الناس، يقولون: هذا حق ونحن نفهم هذا الشيء الذي هو دلالة التوحيد، وأن الله ﷻ هو المستحق للعبادة وحده دون ما سواه، وأن صرف العبادة لغير الله بأنواعها؛ من الدعاء، والاستغاثة، والاستعانة، وأنواع الطلب، والذبح، والنذر، والرجاء، والخوف، ورجاء العبادة، وخوف السر، ومحبة العبادة... وأشباه ذلك، نعلم أنها حق لله ﷻ، لكن لو لم نفعل ما يوافق أهل البلد ما تمكنّا من الحياة؛ فلا بد أن نوافقهم في الشرك. ففعلوا الشرك مع علمهم بالتوحيد، وهذا لا ينجيهم؛ لأنهم علموا فلم يعملوا بالتوحيد! فمَنْ علم التوحيد، علم حق الله ﷻ في توحيده ولم يعمل به؛ هذا كافر، مثل ما ذكر، **الإمام قال**: (**فَإِنْ عَرَفَ التَّوْحِيدَ وَلَمْ يَعْمَلْ بِهِ فَهُوَ كَافِرٌ مُعَانِدٌ**)؛ يعني: مستكبرًا.

قوله: (**وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ أَهْلِ بَلَدِنَا إِلَّا مَنْ وَافَقَهُمْ**) يعني: ما يجوز عند أهل البلد الذين نسكن فيهم، ونسكن معهم، ما يجوز فيهم إلا الذي يوافقهم، لو عاندناهم وخالفناهم لثارت علينا مصائب.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿**وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الأَعْذَارِ. وَلَم يَعْرِفِ الْمِسْكِينُ**﴾، وحقًّا هو مسكين؛ بل هو أكثر المساكين في عقله وفي عدم معرفته بمصلحته وما يؤول إليه أمره! **قال**: ﴿**وَلَم يَعْرِفِ الْمِسْكِينُ أَنَّ غَالِبَ أَئِمَّةِ الْكُفْرِ يَعْرِفُونَ الْحَقَّ**﴾ الأكثر في الناس في أئمة الكفر المعرفة والعلم بالحق؛ لكن تركوه إباءً واستكبارًا، لم يتركوه عن شبهة قائمة، لم يتركوه عن عدم علم به، أو إعراض عنه، إنما هم تركوه بعد العلم به، بعد المعرفة به.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وَلَم يَعْرِفِ الْمِسْكِينُ أَنَّ غَالِبَ أَئِمَّةِ الْكُفْرِ يَعْرِفُونَ الْحَقَّ**)، وقد استعمل كلمة (**يَعْرِفُونَ**) مرة أخرى، **قال**: ﴿**وَلَمْ يَتْرُكُوهْ إِلَّا لِشَيْءٍ مِنَ الأَعْذَارِ**﴾ لهم عذرهم، الأعذار تختلف: فهذا عذره أن يوافق

أهل البلد، وهذا عذره أن يعيش، وهذا عذره أن يأكل هو وأولاده، وهذا عذره كذا، وهذا عذره كذا، وإذا كان الله ﷻ لم يعذر طائفة من أهل الإسلام في مساكنة المشركين وعدم الهجرة مع أنهم لم يعملوا الشرك، ولم يوافقوا أهل الشرك في الشرك، فأنزل الله ﷻ فيهم قوله العظيم: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ٩٧]، مع أن هؤلاء ليسوا مشركين؛ ولكنهم تركوا الهجرة مع القدرة على الهجرة، وعدم القدرة على إظهار الدين، يقدرون على الهجرة؛ لأن الله استثنى المستضعفين ﷻ، ولم يقدروا أن يظهروا الدين، وإنما تعبدوا بالتوحيد وسكتوا ولم يهاجروا، في أرض لم يستطيعوا أن يظهروا فيها التوحيد، فتوعدهم الله ﷻ بقوله: ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ فكيف بمن مكث في بلد لا يستطيع فيها أن يظهر الدين؟ وأعظم من ذلك أنه يعمل بالشرك والكفر موافقة لأهل البلد من غيره، والله ﷻ قال: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: ١٠٦]؛ فاستثنى المكره.

وأما هؤلاء الذين وصفهم الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فكل واحد يعتذر بعذر، فكذلك أئمة الكفر كل واحد له عذر، هذا عذره جاهه، وهذا عذره ماله، وهذا عذره أنه يشتري بآيات الله ثمنًا قليلًا؛ يعني: يبيع فيها ويشتري، غير ذلك من الأعذار، والكل يجتمعون في أنهم علموا وعرفوا الحق، ولكنهم سألوا وعلموا الشرك، ولم يعملوا بالتوحيد.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿**كَمَا قَالَ تَعَالَى**: ﴿ٱشْتَرَوْا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [التوبة: ٩]، **وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الآيَاتِ؛ كَقَوْلِهِ**: ﴿يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦]﴾.

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: ﴿**فَإِنْ عَمِلَ بِالتَّوْحِيدِ عَمَلًا ظَاهِرًا وَهُوَ لَا يَفْهَمُه، وَلَا يَعْتَقِدهُ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مَنَافِقٌ**﴾؛ لأن الإيمان ـ كما سبق بيانه ـ بتوحيد الإلهية ثلاثة أقسام لا بد منها مجتمعة: اعتقاد بالقلب، وقول باللسان، وعمل بالأركان، فإن هو عمل بالتوحيد عملًا ظاهرًا موافقةً للناس، لكنه لا يعتقد ذلك بقلبه، لا يعتقد أن هذا حق، وأن ما عليه أهل الشرك هو الباطل، لا يعرف الطاغوت ولم يكفر به، لم يتبرأ من عبادة غير الله جَلَّ وَعَلَا؛ فهذا حاله كحال المنافقين؛ لأنه أحسن الظاهر وفي الباطن لم يقم شرط الباطن وهو العلم، المنافق في الباطن مخالف ففاته شرط الاعتقاد؛ لأنه اعتقد اعتقادًا مخالفًا، وهذا الذي عمل بالتوحيد عملًا ظاهرًا ولا يفهمه في الباطن ولا يعتقده، هذا فاته أن يكون في الباطن معتقدًا للحق أصلًا، لم يعتقد خلافه، لكنه لم يعتقد الحق، وإنما يفعله كما يفعله أهل بلده، فهذا منافق أيضًا.

قال: ﴿**وَهُوَ شَرٌّ مِنَ الْكَافِرِ الْخَالِصِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾** [النساء: ١٤٥]﴾؛ لأن حاله حال أهل النفاق، عمل شيئًا بلا قصد، عمل شيئًا بحركة آلة دون اعتقاد، وهذا في هذه الأزمنة نادر؛ لأن الذي يعمل للتوحيد مع وجود الشرك وأهله فهو قاصد للعمل للتوحيد.

قال: ﴿**وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ طَوِيلَةٌ تَبِينُ لَكَ إِذَا تَأَمَّلْتَهَا فِي أَلْسِنَةِ النَّاسِ: تَرَى مَنْ يَعْرِفُ الْحَقَّ، وَيَتْرُكُ الْعَمَلَ به؛ لِخَوْفِ نَقْصِ دنيَاهُ**﴾ يخاف أن تنقص دنياه، لا أن يصير فقيرًا؛ بل حتى نقص الدنيا، يوافق أهل الشرك على شركهم ويتعبد معهم بالشرك؛ لأجل ألا تنقص دنياه! مثل ما حصل لأمير العيينة في وقت الشيخ لما قال له أمير الأحساء: أنك إذا وافقت الشيخ على ما هو عليه وأقمته عندك سوف أقطع عنك الخراج، قال للشيخ: أنا ما أقدر أن يقطع عني الخراج، كيف يعيش أهل البلد؟

فأخرجه من البلد وبعث خلفه بأحد العبيد ليقتله، هذا لخوف نقص دنيا، يخاف أن تنقص دنياه، أو يخاف ألا يكون معظمًا من كل الناس فينقسم عليه الناس؛ ناس يرضون عنه وناس لا يرضون عنه، فيعمل بالشرك والكفر لكي يرضي طائفة من الناس ـ وهو يعلم الحق ـ، ولكن يريد بفعله الكفر والشرك أن يرضي طائفة من الناس، فهذا أيضًا لم يعمل بالتوحيد وإنما عَلم وترك.

قوله: ﴿**أَوْ مُدَارَاةً لأَحَدٍ**﴾؛ يعني: مجاملة؛ جامل شيخه، أو جامل أمير بلده، أو جامل رئيس البلد، إلى آخره، كما يحصل عند طوائف من الصوفية، بعض مريديهم يدركون الحق لكن يجاملون مشايخهم فيما هم عليه من الضلالات الكفرية بالله!

قال رَحِمَهُ اللهُ بعد ذلك: ﴿**وَتَرَى مَنْ يَعْمَل بِهِ ظَاهِرًا لَا بَاطِنًا**﴾ هذا قسم ثانٍ من الناس ﴿**وَتَرَى مَنْ يَعْمَل بِهِ ظَاهِرًا لَا بَاطِنًا، فَإِذَا سَأَلْتَهُ عَمَّا يَعْتَقِدُهُ بِقَلْبِهِ إِذَا هُوَ لَا يَعْرِفُه**﴾ يعني: وقع منه هذا الشيء اتفاقًا، يعمل بالتوحيد، ما يحب هذه الأشياء، وما يحب هذه الخرافات، تسأله: تعتقد التوحيد، تعتقد بطلان الشرك؟ فيقول: لا، ما أدري، هؤلاء عقولهم ناقصة، الذين يفعلون كذا وكذا. فهو يعمل بالتوحيد لكن لا يعتقد أن التوحيد هو الحق، وأن غيره باطل، لا يتبرأ من الكفر، لا يتبرأ من الطاغوت، لا يكفر بالطاغوت، وهذا فاته شرط لصحة التوحيد وهو: الكفر بالطاغوت، وهو اعتقاد أن عبادة غير الله جَلَّ وَعَلَا باطلة، وأنها شرك؛ لا بد أن يعتقد أن عبادة غير الله شرك، فإذا عمل بالتوحيد ظاهرًا وهو لا يعتقد أن عبادة غير الله شرك، فإن هذا ـ كما ذكر الشيخ ـ منافق، أو له أحكام المنافقين؛ لأنه لم يعتقد بقلبه أن عمله هذا الذي هو التوحيد عمل واجب.

وَلَكِنْ عَلَيْكَ بِفَهْمِ آيَتَيْنِ مِنْ كِتَابِ اللهِ تَعَالَى: أُولاهُمَا: مَا تَقَدَّمَ، وَهِيَ قَوْلُهُ: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٦]، فَإِذَا تَحَقَّقْتَ أَنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ غَزَوا الرُّومَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ كَفَرُوا بِسَبَبِ كَلِمَةٍ قَالُوهَا عَلَى وَجْهِ الْمَزْحِ تَبَيَّنَ لَكَ أَنَّ الَّذِي يَتَكَلَّمُ بِالْكُفْرِ، أَوَ يَعْمَلُ بِهِ خَوْفًا مِنْ نَقْصِ مَالٍ، أَوْ جَاهٍ، أَوْ مُدَارَاةً لأَحَدٍ أَعْظَمُ مِمَّنْ يَتَكَلَّمُ بِكَلِمَةٍ يَمْزَحُ بِهَا.

وَالآيَةُ الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِن مَّن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٦﴾ ذَلِكَ بِأَنَّهُمُ اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ﴾ [النحل: ١٠٦، ١٠٧] فَلَمْ يَعْذُرِ اللهُ مِنْ هَؤُلَاءِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ مَعَ كَوْنِ قَلْبِهِ مُطْمَئِنًّا بِالإِيمَانِ، وَأَمَّا غَيْرُ هَذا فَقَدْ كَفَرَ بَعْدَ إِيمَانِه، سَوَاءً فَعَلَهُ خَوْفًا، أَوْ طَمَعًا، أَوْ مُدَارَاةً لأَحَدٍ، أَوْ مَشَحَّةً بِوَطَنِهِ، أَوْ أَهْلِهِ، أَوْ عَشِيرَتِهِ، أَوْ مَالِهِ، أَوْ فَعَلَهُ عَلَى وَجْهِ الْمَزْحِ، أَوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ مِن الأَغْرَاضِ إِلَّا الْمُكْرَهَ.

فَالآيَةُ تَدُلُّ عَلَى هَذَا مِنْ جِهَتَيْنِ:

الأُولَى: قَوْلُهُ: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ﴾ فَلَمْ يَسْتَثْنِ الله إِلّا مَنْ أُكْرِهَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الإِنْسَانَ لَا يكْرَهُ إِلا عَلَى الْعَمَلِ، أَوِ الْكَلَامِ، وأما عَقِيدَةِ الْقَلْبِ؛ فَلَا يُكْرَهُ عَلَيْهَا أَحَدٌ.

الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمُ اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ﴾؛ فَصَرَّحَ أَنَّ هذا الكفر والْعَذَاب لَمْ يَكُنْ بِسَبَبِ الاعْتِقَادِ،

أو اَلْجَهْلِ، أو اَلْبُغْضِ لِلدِّيْنِ، أَوْ مَحَبَّةِ الْكُفْرِ، وَإِنَّمَا سَبَبُهُ أَنَّ لَهُ فِي ذَلِكَ حَظًّا مِنْ حُظُوظِ الدُّنْيَا؛ فَآثَرَهُ عَلَى الدِّينِ، واللهُ أَعْلَمُ.

والحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله على محمد وآله وصحبه أجمعين

تَمَّتْ بِعَونِ اللهِ وَتَوْفِيقِهِ سَنَةَ ١٢١٣هـ

الشَّرح

فهذا ختام هذه الرسالة العظيمة رسالة: «كشف الشبهات» التي كشف فيها الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ ما شَبه به أعداء التوحيد وأعداء الإسلام وصدوا به عن دعوة الحق التي هي دعوة إخلاص الدين لله جَلَّ وَعَلَا.

قد ذكر فيم سبق أنه سيختم «كشف الشبهات» بذكر مسألة مهمة خطيرة، وهذا المقطع تعليل لما تقدم من ذِكر تلك المسألة التي بيناها وأوضحنا ما يتصل بها من المقامات والضوابط.

قال ـ رحمه الله ورفع درجاته ـ: ﴿**وَلَكِنْ عَلَيْكَ بِفَهْمِ آيَتَيْنِ مِنْ كِتَابِ اللهِ تَعَالَى: أُولَاهُمَا: مَا تَقَدَّمَ، وَهِيَ قَوْلُهُ: ﴿لَا تَعۡتَذِرُواْ قَدۡ كَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡۚ﴾** [التوبة: ٦٦]﴾ قال: ﴿**فَإِذَا تَحَقَّقْتَ أَنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ غَزَوا الرُّومَ مَع رَسُولِ اللهِ ﷺ كَفَرُوا بِسَبَبِ كَلِمَةٍ قَالُوهَا عَلَى وَجْهِ الْمَزْحِ تَبيَّنَ لَكَ أَنَّ الَّذِي يَتكَلَّمُ بِالْكُفْرِ، أَوَ يَعْمَلُ بِهِ خَوْفًا مِنْ نَقْصِ مَالٍ، أَوْ جَاهٍ، أَوْ مُدَارَاةً لأَحَدٍ أَعْظَمُ مِمَّنْ يَتكَلَّمُ بِكَلِمَةٍ يَمْزَحُ بِهَا**﴾، وهذه الآية من سورة التوبة هي قوله جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُمۡ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلۡعَبُۚ قُلۡ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمۡ تَسۡتَهۡزِءُونَ ۝٦٥ لَا تَعۡتَذِرُواْ قَدۡ كَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡۚ إِن نَّعۡفُ عَن طَآئِفَةٖ مِّنكُمۡ نُعَذِّبۡ طَآئِفَةَۢ بِأَنَّهُمۡ كَانُواْ مُجۡرِمِينَ﴾ [التوبة: ٦٥، ٦٦]، هذه

الآية فيها أن كفرَهم كان بسبب الاستهزاء بالله وبآياته وبرسوله، **وقول الإمام** رَحِمَهُ اللَّهُ: **(فَإِذَا تَحقَّقْتَ أَنَّ بَعْضَ)** هذه راجعة إلى الظاهر من حال أولئك، فإن أولئك الذين تكلموا بتلك الكلمة ظاهرهم محكوم بإسلامهم، وحالهم أنهم يعدون مع الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وإلا فإنهم منافقون ظهر نفاقهم بذلك الاستهزاء، وهذه مسألة حصل فيها خلاف بين أهل العلم:

فمنهم قائل: إنهم ليسوا منافقين.

وقال الجمهور من المفسرين وأهل العلم: إنهم منافقون[(١)].

والصواب من القولين في ذلك: أن أولئك الذين كفروا بعد إيمانهم بالاستهزاء أنهم منافقون، وهم في الأصل منافقون ودلّ هذا على نفاقهم، والاستهزاء كفر؛ لأنه يدل على عدم تعظيم الله جَلَّ وَعَلَا وعدم توقيره والاستهانة بالله وبآياته وبرسوله؛ لأن المعظِّم المبجِّل لا يستهزئ بمن عظَّمه وبجَّله؛ بل يكون له في قلبه المقام الأعظم حيث لا يستهزئ به، ولا يستنقصه، ولا يسبه، إلى آخر ذلك، ودلّ على أن المراد بهم المنافقون **أوجه**:

الوجه الأول: أن الآية يُفهم معناها بدلالة السياق والسباق، فهذه الآية أولها: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ﴾ الضمير لا بد أن يرجع إلى مذكور معلوم، والآية التي قبل هذه الآية هي قول الله جَلَّ وَعَلَا: ﴿يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلِ اسْتَهْزِئُوا﴾؛ أي: أيها المنافقون: ﴿إِنَّ اللَّهَ مُخْرِجٌ مَّا تَحْذَرُونَ ۝٦٤ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ [التوبة: ٦٤، ٦٥]، فدل إرجاع الضمير على الآية قبلها أن المراد بذلك المنافقون.

---

(١) انظر: تفسير الطبري (١٠/ ١٧١)، وتفسير البغوي (٢/ ٣٠٨).

الوجه الثاني: أن الآية التي بعدها وهي التي تسمى السياق أو اللحاق ـ فقبلها سباقها وبعدها سياقها أو لحاقها ـ، وهي قوله ﷻ: ﴿ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍۚ﴾؛ إذ قول الله ﷻ: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْۚ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةًۢ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ مُجْرِمِينَ ۝٦٦ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمُنكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْۚ نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْۗ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [التوبة: ٦٦، ٦٧]؛ فهذه الآية أيضًا تدل على أن هذا الذي استهزأ، أو تلك الطائفة التي استهزأت هم المنافقون؛ لأن السياق والسباق يدل على ذلك.

الوجه الثالث: أن سورة براءة تسمى الفاضحة(١)، وهي التي فضحت المنافقين، وبعد ذكر المنافقين في أثناء السورة استمر ذكرهم واستمر فضحهم، وبيان ما هم عليه إلى آخر السورة.

الوجه الرابع: أن الله ﷻ قال بعد آيات: ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُوا۟ وَلَقَدْ قَالُوا۟ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُوا۟ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ وَهَمُّوا۟ بِمَا لَمْ يَنَالُوا۟ۚ﴾ [التوبة: ٧٤]، فقوله ﷻ في هذه الآية: ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُوا۟﴾ المقصود بهم هؤلاء الذين استهزءوا؛ فإنهم حلفوا أنهم ما قالوا؛ قال ﷻ: ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُوا۟ وَلَقَدْ قَالُوا۟ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ﴾، فدل على أن المستهزئ بالكلام قال كلمة الكفر؛ قال سبحانه: ﴿وَكَفَرُوا۟ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ﴾، ودلت هذه الآية على أن المراد بالإيمان في قوله ﷻ: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْۚ﴾

---

(١) كما في الحديث الصحيح الذي أخرجه البخاري (٤٨٨٢) ومسلم (٣١) (٣٠٣١) عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: «**قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: سُورَةُ التَّوْبَةِ، قَالَ: التَّوْبَةُ هِيَ الفَاضِحَةُ؛ مَا زَالَتْ تَنْزِلُ، وَمِنْهُمْ وَمِنْهُمْ، حَتَّى ظَنُّوا أَنَّهَا لَنْ تُبْقِيَ أَحَدًا مِنْهُمْ إِلَّا ذُكِرَ فِيهَا! قَالَ: قُلْتُ: سُورَةُ الأَنْفَالِ؟ قَالَ: نَزَلَتْ فِي بَدْرٍ، قَالَ: قُلْتُ: سُورَةُ الحَشْرِ؟ قَالَ: نَزَلَتْ فِي بَنِي النَّضِيرِ**».

[التوبة: ٦٦]، هو الإسلام؛ لأنه قال: ﴿وَكَفَرُواْ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ﴾، والمنافقون محكوم بإسلامهم ظاهرًا.

وهذا يُجاب به عن قول من قال: أنهم ليسوا بمنافقين؛ لأن هؤلاء احتجوا بأن المنافقين لم يُحكم بإيمانهم، وإنما حُكم بإسلامهم، فالمنافق يُقال له: مسلم باعتبار الظاهر، ولا يُقال: إنه مؤمن؛ لأن الإيمان باطن؛ فقوله ﷻ: ﴿لَا تَعْتَذِرُواْ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٦]، دل على أنهم ليسوا بمنافقين.

وهذا الاحتجاج منهم والإيراد له وجهه، لكنه ليس قويًّا بقوة ما ذكرنا من الأوجه.

وجوابه: أن الإيمان ـ كما هو معلوم ـ اعتقاد وقول وعمل، والاعتقاد: هو الإيمان الباطن، والقول والعمل هو الإيمان الظاهر وهو الإسلام، فإذا قيل في المنافق: إنه كفر بعد إيمانه؛ يعني: بعد إيمانه الظاهر الذي هو الإسلام؛ لأن الإسلام لا يصح إلا بإيمان يصححه، والإيمان لا يصح إلا بإسلام يصححه، والإيمان منقسم إلى: إيمان باطن وهو الاعتقاد، وإيمان ظاهر وهو القول والعمل، فأولئك معهم قول وعمل فقيل لهم هنا بعد قوله: ﴿لَا تَعْتَذِرُواْ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ باعتبار الظاهر، وهذا الظاهر هو الإسلام؛ كما قال ﷻ في الآية الأخرى: ﴿وَلَقَدْ قَالُواْ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُواْ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ﴾ [التوبة: ٧٤]؛ فالإيمان في هذه الآية هو الإسلام في الآية الأخرى، ويقوي هذا ما تعلمه من قواعد أهل السُّنَّة والجماعة ـ رحمهم الله تعالى ـ: أن الإيمان إذا أفرد عن الإسلام، والإسلام إذا أفرد عن الإيمان؛ فإنه يدل أحدهما على الآخر[1].

فقوله: ﴿كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾؛ يعني: ما يناسب المخاطب بذلك،

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ١٣، ١٤).

وهو الإسلام؛ لأن الإيمان إذا أفرد دل على الإسلام، وهذا بحسب حال المخاطبين.

إذا تقرر لك ذلك؛ فهؤلاء الذين كفروا بعد إسلامهم كفروا بكلمة قالوها على وجه المِزاح ـ أو المُزاح ـ واللعب، وهذا الكفر منهم هو الاستهزاء، كلمة الكفر هي الاستهزاء، والاستهزاء مكفر إذا كان استهزاءً بالله جَلَّلَا، أو بآيات القرآن، أو بالرسول محمدٍ ﷺ، أو بمجموع ذلك وهو الدين الذي بعث الله به محمدًا ﷺ، فإذا استهزأ أحدٌ بالله ﷻ كفر، وإذا استهزأ أحد بالقرآن كفر، وإذا استهزأ أحد برسول الله ﷺ؛ يعني: بشخصه بذاته كفر، وإذا استهزأ بالدين الذي نزل على محمد ﷺ بيقين المستهزئ أنه نزل على محمد ﷺ؛ فإنه يكفر أيضًا.

فإذًا: رجع الاستهزاء المكفِّر إلى أحد الثلاثة التي جاءت في الآية: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ﴾ [التوبة: ٦٥] هذا واحد ﴿وَءَايَٰتِهِۦ﴾ الثاني ﴿وَرَسُولِهِۦ﴾ الثالث ﴿كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ۝٦٥ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٥، ٦٦].

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿**فَإِذَا تحقَّقْتَ أَنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ غَزَوا الرُّومَ مَع رَسُولِ اللهِ ﷺ كَفَرُوا بِسَبَبِ كَلِمَةٍ قَالُوهَا عَلَى وَجْهِ الْمَزْحِ تَبَيَّنَ لَكَ أَنَّ الَّذِي يَتكَلَّمُ بِالْكُفْرِ، أَوَ يَعْمَلُ بِهِ؛ خَوْفًا مِنْ نَقْصِ مَالٍ، أَوْ جَاهٍ، أَوْ مُدَارَاةً لأَحَدٍ أَعْظَمُ مِمَّنْ يَتكَلَّمُ بِكَلِمَةٍ يَمْزَحُ بِهَا**﴾، وذلك لأن الذي يتكلم بالكفر، أو يعمل به قصد ذلك، ولكنه خاف، ولكن القصد موجود، قصد الكفر، وقصد العمل بالكفر؛ ولهذا لم يُعذر بالخوف لنقص المال أو الجاه، أو المداراة؛ لأنه قصد الكفر وقصد العمل الكفري دون إكراه، والمستهزئ قد يقال: إنه ما قصد الكفر، ولو قيل له: أقلت هذا كفرًا؟ لقال: لا، إنما قلت هذا مزحًا، على سبيل المزاح وعلى سبيل اللعب، وعلى سبيل الخوض؛ كما قالوا: ﴿كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾ ما

قالوا: قصدنا ذلك؛ ولهذا كلام الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ متين؛ إذ **قال**: **(تَبَيَّنَ لَكَ أَنَّ الَّذِي يَتَكَلَّمُ بِالْكُفْرِ)**؛ يعني: قاصدًا الكفر **(أَوْ يَعْمَلُ بِهِ)** عالمًا بأنه شرك، عالمًا بذلك قاصدًا له، لا شك أنه أعظم كفرًا ممن يتكلم بكلمة يمزح بها؛ لأن ذاك فاته التعظيم فدخل في الكفر من جهة الاستهانة، وهذا قَصْدُهُ أصلًا ومعلوم؛ فهو لم يقصد الشيء من كل جهاته.

ثم **قال** رَحِمَهُ اللَّهُ: ﴿**وَالآيَةُ الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى**: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ۝١٠٦ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا عَلَى ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [النحل: ١٠٦، ١٠٧]﴾ هذه الآية في حال الذي يكفر بدون عذر، والعذر الذي لا يؤاخذ به مَنْ صدر منه الكفر - قولًا أو عملًا - هو الإكراه.

والإكراه معناه: ما لا يتحمله من العذاب، أُكره على هذا القول بما لا يتحمله من العذاب، أو ما هو أعلى من ذلك وهو القتل، فإذا كان لا يتحمل أن يُعذب، لا يتحمل أن يُضرب ضربًا شديدًا، لا يتحمل أن يُسجن سجنًا طويلًا، لا يتحمل ذلك ويخشى على دينه، ويخشى ألا يوافق هؤلاء فتحصل له فتنة، أو يخشى أن يتلف بدنه؛ فإنه معذور مع أن الكمال أن يصبر، لكنه معذور بشرط اطمئنان القلب بالإيمان، فتكون الموافقة ظاهرًا للضرورة، ولكن القلب مطمئن بالإيمان.

وذلك أن الإيمان ثلاثة أركان: اعتقاد وقول وعمل، والاعتقاد هو الأصل الذي ينشأ عنه القول الإيماني، وينشأ عنه العمل الإيماني، فلم يُعذر بالأصل في الموافقة أحد البتة، حتى لو أكره فإن الإكراه ولو وصل إلى القتل لا يصل إلى تغيير عقيدة القلب؛ قال جَلَّ وَعَلَا: ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمۡ لَا يُفۡتَنُونَ ۝٢ وَلَقَدۡ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۖ فَلَيَعۡلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَلَيَعۡلَمَنَّ ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾ [العنكبوت: ١ - ٣]، الصدق

هو استقرار العقيدة في القلب، وأن يصبر المرء على ما جاءه من ابتلاء، فإذا عرض له الإكراه بما لا يتحمله، ويؤدي ببدنه إلى التلف، ويخشى على دينه، فإن له أن يوافق أولئك ظاهرًا لا باطنًا؛ لأن الظاهر في الشريعة فيه يُسر في الأحكام بخلاف الباطن، الباطن هو أشد شيء.

فإذًا: هذه الآية دلت على أنه يُعذر إذا أُكره بشرطه؛ يعني: أن يقول كلمة يوافقهم بها، أو أن يعمل عملًا يوافقهم به؛ ولكن يكون ذلك مع اطمئنان القلب بالإيمان هذا شرط، قول كلمة الكفر موافقة لأجل الإكراه، هذا محل اتفاق بين أهل العلم.

أما العمل فاختلفوا فيه:

القول الأول: فمنهم من قال: لا يُعذر بالإكراه في العمل؛ أي: أن يعمل عملًا كفريًّا؛ لكن يُعذر بالإكراه في القول دون العمل؛ مثلما حصل في قصة عمار بن ياسر رضي الله عنهما المعروفة، ولها نزلت هذه الآية، وقول النبي صلى الله عليه وسلم له: «**إِنْ عَادُوا فَعُدْ**»[1]، وهذا قول لطائفةٍ من أهل العلم إن هذا مختص بالقول، وأن العمل ليس فيه إكراه؛ بل إذا وصل الإكراه للعمل، فإنه لا يجوز أن يوافق أولئك على عمل كفري، ويستدلون أيضًا بحديث الذباب المعروف ـ حديث طارق بن شهاب ـ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «**دَخَلَ رَجُلٌ الْجَنَّةَ فِي ذُبَابٍ، وَدَخَلَ النَّارَ رَجُلٌ فِي ذُبَابٍ**». قَالُوا: وَكَيْفَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟! قَالَ: «**مَرَّ رَجُلَانِ على قَوْمٍ لَهُمْ صَنَمٌ، لَا يَجُوزُهُ أَحَدٌ حَتَّى يُقَرِّبَ لَهُ شَيْئًا، قَالُوا لأَحَدِهِمَا: قَرِّبْ، قَالَ: لَيْسَ عِنْدِي**

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٢/ ٣٦٠)، وابن سعد في الطبقات الكبرى (٣/ ٢٤٩)، والطبري في تفسيره (١٤/ ١٨٢)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٣٨٩)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ١٤٠)، والبيهقي في الكبرى (٨/ ٢٠٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٣/ ٣٧٣) من حديث أبي عبيدة بن محمد بن عمار ابن ياسر رضي الله عنهما.

شَيْءٌ أُقَرِّبُ. قَالُوا لَهُ: قَرِّبْ وَلَو ذُبَابًا. فَقَرَّبَ ذُبَابًا؛ فَخَلَّوا سَبِيْلَهُ؛ فَدَخَلَ النَّارَ. وَقَالُوا لِلآخَرِ: قَرِّبْ، قَالَ: مَا كُنْتُ لِأُقَرِّبَ لِأَحَدٍ شَيْئًا دُونَ اللهَ ﷻ. فَضَرَبُوا عُنُقَهُ؛ فَدَخَلَ الْجَنَّةَ»[١]. قالوا: هذا يدل على أن الإكراه بكونهم يعلمون من الحال أنهم سيُقتلون لم يُعذر به من فعل الكفر؛ أي: لم يُعذر بالإكراه في العمل.

والقول الثاني: أن الإكراه يقع في القول والعمل، وهذا هو الصحيح[٢]؛ لأن العمل والقول شيء واحد من جهة التكفير؛ قال الله ﷻ في الأقوال: ﴿وَلَقَدْ قَالُواْ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُواْ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ﴾ [التوبة: ٧٤]، وإذا كان ذلك في القول وعذر به بالاتفاق، فالعذر بالعمل ظاهر، وبالنسبة لحديث الذباب وغيره هناك أجوبة عليه مذكورة في موضعها من شرح كتاب التوحيد[٣].

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿**وَأَمَّا غَيْرُ هَذا**﴾ يعني: غير المكره ﴿**فَقَدْ كَفَرَ بَعْدَ إِيمَانِه**﴾ غير المكره إذا وافق الكفار على الكلام الكفري فقاله ووافق الكفار على العمل الكفري فعمله؛ هذا كافر، فلا يُعذر في ذلك إلا إذا كان مكرهًا.

قال: (وَأَمَّا غَيْرُ هَذا فَقَدْ كَفَرَ بَعْدَ إِيمَانِه)؛ يعني: غير المكره، كفر

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٦/ ٤٧٣)، والإمام أحمد في الزهد (ص١٥)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٢٠٣)، والبيهقي في الشعب (٥/ ٤٨٥)، والخطيب في الكفاية (ص١٨٥).

(٢) قال ابن حجر في فتح الباري (١٢/ ٣١٢): (ولا فرق بين الإكراه على القول والفعل عند الجمهور).

(٣) انظر: كتاب التوحيد مع شرحه فتح المجيد، باب ما جاء في الذبح لغير الله (ص١٧٢)، ولشيخنا العلامة صالح بن عبد العزيز آل الشيخ ـ حفظه الله ـ شرحٌ ممتعٌ على هذا الباب. انظر: التمهيد لشرح كتاب التوحيد.

بقوله وعمله سواءً فعله خوفًا، أو مداراةً، أو مشحةً لوطنه، أو أهله، أو عشيرته، أو ماله، أو فعله على وجه المزح، أو لغير ذلك من الأغراض.

تلخص من هذا ما ذكره الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيما سبق من أن بعض الناس إذا عرف التوحيد ولكنه يعمل بالشرك مداراة، أو خوفًا على أعماله، أو خوفًا على أهله، أو خوفًا على نقص دنياه، خوف متوهم ولم يترك الشرك بالله جَلَّ وَعَلَا فهذا لا يُعذر فيه إلا في حال الإكراه، أو إذا كانَ مستضعفًا فإن له أن يبقى بين ظهراني المشركين، لكن لا يقول كلمة الكفر ولا يعمل عملًا كفريًا، فيُرخص له في عدم الهجرة؛ لأجل أنه من المستضعفين؛ كما قال جَلَّ وَعَلَا بعد آية الهجرة: ﴿ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [النساء: ٩٧]، قال بعدها: ﴿إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٩٨].

المقصود من هذا: أن كلام الشيخ ظاهر، وهذه مسألة عظيمة جدًّا، وهي أن التكلم بالكفر خشية نقص المال، أو خشية ذهاب المال، لا يُعذر به صاحبه، وكذلك عمل الكفر خشية شيء، هذا لا يُعذر به صاحبه؛ بل لا بد أن يجدد دينه وإسلامه، ولكن إذا كان فعله عن قصد. فالواجب على كل موحد أن يتبرأ من الشرك وأهله، وأن يبغض الشرك وأن يعادي الشرك، وأن يبغض أهل الشرك، وأن يعادي أهل الشرك، وهذه حقيقة الإيمان، وهذا معنى كلمة التوحيد؛ كما قال جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾ وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الزخرف: ٢٦ ـ ٢٨]، وفي الآية الأخرى قال جَلَّ وَعَلَا مخبرًا عن قول إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الممتحنة: ٤]؛ لهذا قال أئمتنا: البراءة من الشرك وأهله سُنَّة إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ يعني: من المرسلين؛ ﴿إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ

﴿وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الممتحنة: ٤]، هذه الكلمة أجمع عليها المرسلون: ﴿إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ نتبرأ من عبادة غير الله، ومن الشرك، ومن أهل الشرك، ببغضهم وبمعاداتهم المعاداة القلبية، أما الظاهر فله أحكام معروفة مختلفة.

قال الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿**فَالآيَةُ تَدُلُّ عَلَى هَذَا**﴾؛ يعني: هذا الذي ذكره ﴿**مِنْ جِهَتَيْنِ: الأُولَى: قَوْلُهُ:** ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ﴾ [النحل: ١٠٦]، **فَلَمْ يَسْتَثْنِ اللهُ إِلّا مَنْ أُكْرِهَ**﴾ وهذا ظاهر؛ لأن مقام الاستثناء مقام حصر، وإن لم يُذكر في هذا المقام غير المكره؛ دل على أنه لا يُعذر إلا المكره.

وأيضًا الاستثناء معيار العموم؛ فقوله: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ﴾، هذا عام، واستثني منه يعني خرج من العموم المكره الذي حصل منه الكفر ظاهرًا، لكن لا يُحكم بكفره؛ لأنه مكره.

قال: ﴿**الأُولَى: قَوْلُهُ:** ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ﴾ **فَلَمْ يَسْتَثْنِ اللهُ إِلّا مَنْ أُكْرِهَ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ الإنْسَانَ لَا يكْرَهُ إِلا عَلَى الْعَمَلِ، أَوِ الْكَلَامِ**﴾ يعني: القول ﴿**وأما عَقِيدَةِ الْقَلْبِ؛ فَلَا يُكْرَهُ عَلَيْهَا أَحَدٌ**﴾[1] القلب لا يمكن أن يكره أحد أحدًا على تغيير القلب حتى يختار هو؛ لأن القلب لا أحد يطلع عليه إلا الله جَلَّ وَعَلَا، فعقيدة القلب الموافقة للكفر فيها كفر بالاتفاق، حتى ولو قال: أكرهت. فهو كاذب؛ لأن العقيدة الباطنة لايمكن لأحد أن يصل إليها، يكذب في الظاهر، يقول إذا قيل له: أنت في الباطن في قلبك مقتنع بالشرك؟ تقول هذه مع اعتقاد الباطن، فيكذب ظاهرًا يقول:

---

(١) قال ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في فتح الباري (١٢/ ٣١٣): (وأما من أكره بلسانه وخالفه قلبه بالإيمان لينجو بذلك من عدوه؛ فلا حرج عليه أن الله إنما يأخذ العباد بما عقدت عليه قلوبهم).

نعم. هذا نوع من الإجابة بالإكراه؛ لكن لا يقول ذلك عن صدق بأن يغير قلبه؛ لأنه إن تغير القلب ووافق أو تردد أو شك؛ فإنه كافر، كما ذكر الإمام في مسائل كتاب التوحيد(١).

ثم **قال** رَحِمَهُ اللَّهُ: ﴿**الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى**: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [النحل: ١٠٧] **فَصَرَّحَ أَنَّ هذا الكفر والْعَذَاب لَمْ يَكُنْ بِسَبَبِ الاعْتِقَادِ**﴾؛ يعني: أن العذاب العظيم الذي جاءهم وهو قوله جَلَّ وَعَلَا: ﴿فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: ١٠٦]، ما سبب الغضب الذي جاءهم وحل عليهم؟ ما سبب العذاب العظيم؟ لم يكن بسبب الاعتقاد أو الجهل أو البُغض للدين أو محبة الكفر؛ لأن هذه الأشياء لم يعلل بها في الآية، إنما قال الله جَلَّ وَعَلَا: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ وقوله: ﴿ذَٰلِكَ﴾ في رجوع اسم الإشارة لأي شيء؟ للمفسرين فيه وجهان(٢):

الوجه الأول: قال طائفة: الإشارة راجعة للكفر، كفروا بعد إيمانهم ولم يكونوا مكرهين، ما سبب ذلك؟ قال الله جَلَّ وَعَلَا: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ﴾ والباء هنا للسببية، ذلك بسبب كونهم ﴿ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾؛ يعني: أنهم آثروا الدنيا على الآخرة فوافقوا الكفار من دون إكراه، فقالوا قول الكفر، أو عملوا عمل الشرك والكفر من دون إكراه، فتكون ﴿ذَٰلِكَ﴾ الرجوع إلى قوله جَلَّ وَعَلَا: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَـٰنِهِۦٓ﴾.

---

(١) انظر: تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد (ص١١٨).

(٢) قال ابن الجوزي: (قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ في المشار إليه بذلك قولان:

أحدهما: أنه الغضب والعذاب؛ قاله مقاتل.

الثاني: أنه شرح الصدر للكفر، واستحبوا بمعنى أحبوا الدنيا واختاروها على الآخرة). انظر: زاد المسير (٤/ ٤٩٧)، وفتح القدير للشوكاني (٣/ ١٩٧).

الوجه الثاني: أن اسم الإشارة راجع للعذاب العظيم؛ قال تعالى: ﴿فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۝١٠٦ ذَٰلِكَ﴾ العذاب بسبب أنهم: ﴿ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [النحل: ١٠٦، ١٠٧].

وهذان قولان معروفان عند المفسرين، والأوجه منهما والأرجح هو الأول[(١)]؛ لأن ﴿ذَٰلِكَ﴾ هو اسم إشارة فيه اللام التي هي للبعد والعذاب العظيم قريب، والأصل أن الإشارة إلى القريب لفظية، أعني بذلك من قال: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ أن اسم الإشارة ﴿ذَٰلِكَ﴾ للبعد المعنوي، فهم يقرون أن اللام للبعد، ولكن يقولون: هو بعد معنوي؛ لأن مجيء اللام مع اسم الإشارة: قد يكون للبعد اللفظي، وقد يكون للبعد المعنوي، البعد اللفظي معلوم مثل ما قال ابن مالك في الألفية[(٢)]:

وَبِـهُـنَـا أو هَـهُـنَـا أشِـر إلَـى ... دَانِي الـمَكَانِ وَبِـهِ الكاف صِلَا

فِي الـبُعـدِ أو بِـثَـمَّ فُـه أو هَـنَّـا ... أو بِـهُـنَـالِـكَ انـطِـقَـن أو هِـنَّـا

فإذًا: في البعد يُشار باللام، فأولاء قريب، وهذا قريب، وذاك قريب وذلك بعيد.

وقد يكون المراد بمجيء اللام البعد المعنوي، وهذا كثير في القرآن كما في قوله ﷻ: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَـٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١، ٢]، وغرضه التعظيم؛ كقوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَـٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾؛ يعني: جعله بعيدًا لعلو مرتبته ومنزلته، وقد يكون بعدًا معنويًا غرضه السفول مثل: ما يوصف عذاب الكافرين في مواضع. قالوا هنا: من قال أن الضمير يرجع إلى العذاب العظيم هذا رجوع معنوي.

---

(١) انظر: تفسير الواحدي (١/ ٢٦٠).

(٢) انظر: شرح ابن عقيل (١/ ١٣١).

مقصود البحث في الترجيح ليس هذا محله، لكن الإشارة في معنى قول: (ذلك) لفظية؛ لأن الأصل أن تكون الإشارة للبعيد لفظًا لا معنًى هذا هو الأصل؛ ولهذا **قال الشيخ** رَحِمَهُ اللَّهُ: ﴿**فَصَرَّحَ أَنَّ هذا الكفر والْعَذَاب**﴾ فجمع القولين هذا الكفر والعذاب، فكأنه قال: لا يمنع أن يُقال: يرجع اسم الإشارة إلى العذاب، أو يرجع إلى الكفر؛ لأن العذاب حاصل والكفر حاصل؛ فإرجاع (ذلك) للجميع متجه.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: ﴿**فَصَرَّحَ أَنَّ هذا الكفر والْعَذَاب لَمْ يَكُنْ بِسَبَبِ الاعْتِقَادِ، أو اَلْجَهْلِ، أو اَلْبُغْضِ لِلدِّيْنِ، أَوْ مَحَبَّةِ الْكُفْرِ**﴾ هذا ظاهر بيِّن، ﴿**وَإِنَّمَا سَبَبُهُ أَنَّ لَهُ فِي ذَلِك حَظًّا مِنْ حُظُوظِ الدُّنْيَا، فآثَرَهُ عَلَى الدِّينِ**﴾ وهذا الذي ذكره حاصل وواقع؛ بل إن الذين استحبوا الكفر على الإيمان وكفروا بعد إيمانهم؛ سبب ذلك: محبة الدنيا، محبة المال، محبة الجاه، لا بد فيه حظ من حظوظ الدنيا، وإلا لو قام الإيمان بالآخرة في النفس لما آثر المرء عليه شيئًا من الدنيا؛ ولهذا جاء في الحديث الصحيح أنّ النبي ﷺ قال: «**بَادِرُوا بِالْأَعْمَالِ فِتَنًا كَقِطَعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ، يُصْبِحُ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا وَيُمْسِي كَافِرًا، أَوْ يُمْسِي مُؤْمِنًا وَيُصْبِحُ كَافِرًا، يَبِيعُ دِينَهُ بِعَرَضٍ مِنَ الدُّنْيَا**»(١)، وهذا حاصل في أن مَنْ فتن عن الدين إنما هو بسبب من الدنيا بشهواته؛ إما شهوة المال، أو شهوة الجاه، أو شهوة المنصب، أو شهوة النساء، أو شهوة الأمر والنهي، . . . أو إلى آخر ذلك من الشهوات الفانيات.

فما ذكره هنا الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ، هذا ينبغي أن يتنبه إليه كل موحد، فيحذر أشد الحذر من الكفر ومن وسائله.

---

(١) أخرجه مسلم (١١٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿**وَإِنَّمَا سَبَبُهُ أَنَّ لَهُ فِي ذَلِكَ حَظًّا مِنْ حُظُوظِ الدُّنْيَا، فَآثَرَهُ عَلَى الدِّينِ**﴾، وهذا الاستدلال مراد ومقيم للبرهان على أولئك الذين يقولون: نحن نعلم التوحيد، وإنما عملنا الشرك؛ لأجل الحفاظ على أموالنا، أو على جاهنا، أو على دنيانا.





خاتمة الشرح

نسأل الله الكريم بأسمائه الحسنى وبصفاته العُلى أن يرفع درجة الإمام المصلح المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وسائر أئمة الدعوة الذين تركوا الناس بعدهم على أمر واضح بيّن لا لبس فيه في أمر الدين والتوحيد والإخلاص، ونرجو أن يكونوا ممن وعد النبي ﷺ بظهورهم في تجديد أمر الدين، ونسأله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يعلي مقامهم، وأن يغفر ذنوبهم، وأن يجعلنا ممن ورِثَ علمهم فَعَلِمَ وعَلَّمَ، وأقام الحق في نفسه وفيمن حوله.

ونسأله ـ سبحانه ـ أن يثبت في قلوبنا التوحيد، وأن يكشف عنا كل شبهة، وأن يثبت هذا العلم في نفوسنا، وأن يحببه إلينا، وأن يبغّض إلينا الكفر والفسوق والعصيان.

اللَّهُمَّ نسألك أن تغفر لنا ذنوبنا وإسرافنا في أمرنا، وأن تجعل التوحيد حجة لنا لا حجة علينا، اللَّهُمَّ نسألك أن تهدينا جميعًا إلى أقوم طريق، ونسألك أن تجعلنا ممن يفرح بإخلاص الدين لك، ويفرح بهذا العلم الذي هو علم التوحيد، ويفرح بعلم العقيدة ويظهره على غيره؛ لأن ذلك هو الأساس، اللَّهُمَّ علِّمنا علمًا نافعًا، واختم لنا بالصالحات، واغفر لنا جميعًا؛ إنك جواد كريم.

وصلى الله وسلم وبارك على نبيِّنا محمد.

المراجع

- **الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول**، للبيضاوي، علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- **اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، شهاب الدين أحمد بن محمد ابن عبد الغني الدمياطي، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.
- **إثبات عذاب القبر**، أحمد بن الحسين البيهقي أبو بكر، تحقيق: د. شرف محمود القضاة، دار الفرقان، عمان ـ الأردن، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
- **اجتماع الجيوش الإسلامية على حرب المعطلة والجهمية**، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٦٩١ ـ ٧٥١هـ)، المحقق: زائد ابن أحمد النشيري، الناشر: دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ، عدد الأجزاء: ١.
- **الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما**، المؤلف: ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (المتوفى ٦٤٣هـ)، دراسة وتحقيق: معالي الأستاذ الدكتور عبد الملك ابن عبد الله بن دهيش، الناشر: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م ، عدد الأجزاء: ١٣.
- **أحكام القرآن**، أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان.
- **أحكام القرآن**، أحمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- **أحكام القرآن**، المؤلف: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الإشبيلي المالكي (المتوفى ٥٤٣هـ)، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلَّق عليه: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م، عدد الأجزاء: ٤.

- **أحكام أهل الذمة**، ابن القيم شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، تحقيق: يوسف أحمد البكري، شاكر توفيق العاروري، رمادي للنشر، دار ابن حزم، الدمام ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.
- **أحوال الرجال**، المؤلف: إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، أبو إسحاق (المتوفى ٢٥٩هـ)، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي، دار النشر: حديث أكادمي، فيصل آباد، باكستان، عدد الأجزاء: ١.
- **أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه**، محمد بن إسحاق بن العباس الفاكهي، تحقيق: د. عبد الملك عبد الله دهيش، دار خضر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
- **الآداب الشرعية والمنح المرعية**، الإمام أبو عبد الله محمد بن مفلح المقدسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عمر القيام، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.
- **إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم (تفسير أبي السعود)**، أبو السعود محمد بن محمد العمادي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول**، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: محمد سعيد البدري أبو مصعب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.
- **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد ابن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى ٧٤٨هـ)، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، عدد الأجزاء: ١٥.
- **الاستقامة**، تأليف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني الشنقيطي، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.
- **الاعْتِصَام**، المؤلف: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى ٧٩٠هـ)، تحقيق ودراسة، الجزء الأول: د. محمد ابن عبد الرحمٰن الشقير، الجزء الثاني: د. سعد بن عبد الله آل حميد، الجزء الثالث: د. هشام بن إسماعيل الصيني، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م، عدد الأجزاء: ٣.

- **إعلام الموقعين عن ربِّ العالمين**، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر ابن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت ـ ١٩٧٣م.
- **إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان**، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي (ابن القيم)، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.
- **اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم**، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني أبو العباس، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السُّنَّة المحمدية ـ القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٦٩هـ.
- **أم البراهين القاطعة لشبهات المعطلين والمؤولين والمفوضين لصفات ربِّ العالمين**، محمد بن يوسف بن الحسين السنوسي.
- **الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل**، علي بن سليمان المرداوي أبو الحسن، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد**، محمد بن نصر المرتضى اليماني (ابن الوزير)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.
- **البحر الزخار (مسند البزار)**، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، تحقيق: د. محفوظ الرحمٰن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم ـ بيروت، المدينة والمنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- **البدء والتاريخ**، المؤلف: المطهر بن طاهر المقدسي (المتوفى نحو ٣٥٥هـ)، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد، عدد الأجزاء: ٦.
- **البداية والنهاية**، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء، دار النشر: مكتبة المعارف، بيروت.
- **بدائع الفوائد**، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى ٧٥١هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، عدد الأجزاء: ٤.
- **بدائع الفوائد**، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي (ابن القيم)، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا، وعادل عبد الحميد العدوي، وأشرف أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز ـ مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

- **بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية**، أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، تحقيق: محمد بن عبد الرحمٰن بن قاسم، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ.
- **تاريخ الطبري**، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
- **التاريخ الكبير**، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر.
- **تاريخ بغداد**، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م، عدد الأجزاء: ١٦.
- **تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل**، أبو القاسم علي ابن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م.
- **تأويل مختلف الحديث**، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى ٢٧٦هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي، مؤسسة الإشراق، الطبعة الثانية ـ مزيدة ومنقحة، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م، عدد الأجزاء: ١.
- **تأويل مختلف الحديث**، عبد الله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد الدينوري، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الجيل، بيروت، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٢م.
- **التبصرة في أصول الفقه**، إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- **تجريد التوحيد المفيد**، المؤلف: أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقريزي (المتوفى ٨٤٥هـ)، المحقق: طه محمد الزيني، الناشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م، عدد الأجزاء: ١.
- **التحفة العراقية في الأعمال القلبية**، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، دار النشر: المطبعة السلفية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.
- **تذكرة الحفاظ**، أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.

- **تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد، ويليه شرح الصدور في تحريم رفع القبور**، المؤلف: محمد بن إسماعيل الصنعاني، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، المحقق: عبد المحسن بن حمد العباد البدر، الناشر: مطبعة سفير، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ، عدد الأجزاء: ١.
- **التعديل والتجريح لمن خرَّج له البخاري في الجامع الصحيح**، سليمان ابن خلف بن سعد أبو الوليد الباجي، تحقيق: د. أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
- **التعريفات**، المؤلف: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى ٨١٦هـ)، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، عدد الأجزاء: ١.
- **التعريفات**، علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- **تفسير البغوي**، البغوي، تحقيق: خالد عبد الرحمٰن العك، دار المعرفة، بيروت.
- **تفسير البيضاوي**، البيضاوي، دار الفكر، بيروت.
- **تفسير القرآن (تفسير أبي حاتم)**، عبد الرحمٰن بن محمد بن إدريس الرازي، تحقيق: أسعد محمد الطيب، المكتبة العصرية، صيدا.
- **تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير)**، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ.
- **تفسير القرآن العظيم**، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى ٧٧٤هـ)، المحقق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م، عدد الأجزاء: ٨.
- **تفسير القرآن**، عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: د. مصطفى مسلم محمد، مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- **تقريب التهذيب**، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار الرشيد، سوريا، تحقيق: محمد عوامة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
- **تلبيس إبليس**، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمٰن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى ٥٩٧هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م، عدد الأجزاء: ١.

- **التمهيد لشرح كتاب التوحيد**، لصالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ، الناشر: دار المنهاج بالرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى.
- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، أبو عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر النمري، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.
- **تهذيب الآثار**، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، دار النشر: دار المأمون للتراث، دمشق ـ سوريا، تحقيق: علي رضا بن عبد الله بن علي رضا، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.
- **تهذيب التهذيب**، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
- **تهذيب اللغة**، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، عدد الأجزاء: ٨.
- **توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم (شرح النونية)**، أحمد بن إبراهيم بن عيسى، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ.
- **التوقيف على مهمات التعاريف**، المؤلف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى ١٠٣١هـ)، الناشر: عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م، عدد الأجزاء: ١.
- **التوقيف على مهمات التعاريف**، محمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، بيروت، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- **تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد**، سليمان بن عبد الله بن محمد ابن عبد الوهاب، تحقيق: محمد أيمن الشبراوي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
- **تيسير الكريم الرحمٰن في تفسير كلام المنان (تفسير السعدي)**، عبد الرحمٰن ابن ناصر السعدي، تحقيق: ابن عثيمين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)**، محمد بن جرير بن يزيد ابن خالد الطبري أبو جعفر، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- **الجامع الصحيح (سنن الترمذي)**، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاري)**، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- **الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)**، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار النشر: دار الشعب، القاهرة.
- **الجرح والتعديل**، عبد الرحمٰن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٢٧١هـ ـ ١٩٥٢م.
- **جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام**، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، عبد القادر الأرناؤوط، دار العروبة، الكويت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
- **جمهرة أشعار العرب**، أبو زيد القرشي، تحقيق: عمر فاروق الطباع، دار الأرقم، بيروت.
- **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**، أحمد عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، تحقيق: علي سيد صبح المدني، مطبعة المدني، مصر.
- **الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي (الداء والدواء)**، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **جواهر البلاغة**، الهاشمي.
- **الجواهر المضية في طبقات الحنفية**، المؤلف: عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (المتوفى ٧٧٥هـ)، الناشر: مير محمد كتب خانه، كراتشي، عدد الأجزاء: ٢.
- **حاشية إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين لشرح قرة العين بمهمات الدين**، أبي بكر بن السيد محمد شطا الدمياطي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- **حجة القراءات**، المؤلف: عبد الرحمٰن بن محمد، أبو زرعة بن زنجلة (المتوفى حوالي ٤٠٣هـ)، محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، الناشر: دار الرسالة، عدد الأجزاء: ١.

- **الحجة في القراءات السبع**، الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠١هـ.
- **الحسنة والسيئة**، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، تحقيق: د. محمد جميل غازي، مطبعة المدني ـ القاهرة.
- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ.
- **الدر المنثور**، عبد الرحمٰن بن الكمال جلال الدين السيوطي، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣م.
- **الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد**، محمد بن علي الشوكاني، الناشر: مطبعة المنار.
- **درء تعارض العقل والنقل**، أحمد بن عبد السلام بن عبد الحليم ابن عبد السلام بن تيمية، تحقيق: عبد اللطيف عبد الرحمٰن، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.
- **الدرر السنية في الأجوبة النجدية**، المؤلف: علماء نجد الأعلام، المحقق: عبد الرحمٰن بن محمد بن قاسم، الطبعة السادسة، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م، عدد الأجزاء: ١٦.
- **ديوان المتنبي**، أبو البقاء العكبري، تحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت.
- **الرد على البكري**، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: محمد علي عجال، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- **الرد على المنطقيين**، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى ٧٢٨هـ)، الناشر: دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، عدد الأجزاء: ١.
- **الرسالة الماتريدية**، رسالة ماجستير، للشيخ شمس الدين الأفغاني بالجامعة الإسلامية.
- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **روضة الأفكار والأفهام لمرتاد حال الإمام وتعداد غزوات ذوي الإسلام**، لحسين ابن غنام، اعتنى به سليمان بن صالح الخراشي، دار الثلوثية، للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م، عدد الأجزاء ٢.

- **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، يحيى بن شرف النووي، دار النشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
- **روضة الناظر وجنة المناظر**، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد، تحقيق: د. عبد العزيز عبد الرحمٰن السعيد، جامعة الإمام محمد بن سعود ـ الرياض، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.
- **زاد المسير في علم التفسير**، عبد الرحمٰن بن علي بن محمد الجوزي، المكتب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.
- **زاد المعاد في هدي خير العباد**، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، عبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، مكتبة المنار الإسلامية، بيروت ـ الكويت، الطبعة الرابعة عشر، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.
- **الزهد**، أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الشيباني أبو بكر، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، دار الريان للتراث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.
- **الزهد**، عبد الله بن المبارك بن واضح المروزي أبو عبد الله، تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**، المؤلف: أبو عبد الرحمٰن محمد ناصر الدين، ابن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى ١٤٢٠هـ)، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، (لمكتبة المعارف)، عدد الأجزاء: ٦.
- **السُّنَّة**، محمد بن نصر بن الحجاج المروزي أبو عبد الله، تحقيق: سالم أحمد السلفي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- **سنن ابن ماجه**، ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.
- **سنن أبي داود**، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار النشر: دار الفكر.
- **سنن البيهقي الكبرى**، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.
- **سنن الدارقطني**، علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م.

- **سنن الدارمي**، تحقيق: فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- **السنن الصغرى**، للبيهقي، تحقيق: محمد ضياء الرحمٰن الأعظمي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- **السنن الكبرى**، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمٰن النسائي، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- **سنن النسائي (المجتبى)**، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمٰن النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات، حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.
- **سنن سعيد بن منصور**، سعيد بن منصور الخراساني، تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي، الدار السلفية، الهند، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٢م.
- **سير أعلام النبلاء**، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة التاسعة، ١٤١٣هـ.
- **سيرة ابن إسحاق (المبتدأ والمبعث والمغازي)**، محمد بن إسحاق بن يسار، معهد الدراسات والأبحاث للتعريف، تحقيق: محمد حميد الله.
- **السيرة النبوية**، لابن هشام، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري أبو محمد، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- **السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار**، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: محمود إبراهيم زاي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، المؤلف: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى ١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، عدد الأجزاء: ١١.
- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين، دار الفكر، سوريا، طبعة: ١٤٠٥هـ.
- **شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة من الكتاب والسُّنَّة وإجماع الصحابة**، هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي أبو القاسم، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٢هـ.

- **شرح الصدور بتحريم رفع القبور**، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، الناشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٨هـ.
- **شرح العقيدة الأصفهانية**، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى ٧٢٨هـ)، المحقق: محمد بن رياض الأحمد، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ، عدد الأجزاء: ١.
- **شرح العقيدة الطحاوية**، ابن أبي العز الحنفي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٣٩١هـ.
- **شرح الكوكب المنير**، المؤلف: تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد ابن عبد العزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار الحنبلي (المتوفى ٩٧٢هـ)، المحقق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، الناشر: مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م، عدد الأجزاء: ٤.
- **شرح المعلقات العشر**، أحمد الأمين الشنقيطي.
- **شرح ثلاثة الأصول**، لصالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ، الناشر: دار الحجاز، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م، عدد الأجزاء: ١.
- **شعب الإيمان**، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- **شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل**، محمد بن أبي بكر ابن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، تحقيق: محمد بدر الدين أبو فراس النعساني الحلبي، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨ هـ.
- **الصارم المسلول على شاتم الرسول**، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: محمد عبد الله عمر الحلواني، محمد كبير أحمد شودري، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، المؤلف: أحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي ثم القاهري (المتوفى ٨٢١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، عدد الأجزاء: ١٥.
- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، عدد الأجزاء: ٦.

- **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.
- **صحيح مسلم بشرح النووي**، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.
- **صحيح مسلم**، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **الصفدية**، المؤلف: تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى ٧٢٨هـ)، المحقق: محمد رشاد سالم، الناشر: مكتبة ابن تيمية، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ، عدد الأجزاء: ٢ في مجلد واحد.
- **الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**، شمس الدين محمد بن أبي بكر ابن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، تحقيق: د. علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.
- **طبقات الشافعية الكبرى**، المؤلف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى ٧٧١هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ، عدد الأجزاء: ١٠.
- **الطبقات الكبرى**، محمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البصري الزهري، دار النشر: دار صادر، بيروت.
- **طبقات المدلسين**، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي، مكتبة المنار، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
- **طبقات فحول الشعراء**، محمد بن سلام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.
- **طريق الهجرتين وباب السعادتين**، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

- **العبودية**، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى ٧٢٨هـ)، المحقق: محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة السابعة المجددة، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م، (هذه الرسالة مطبوعة أيضًا ضمن «مجموع الفتاوى» ١٠/ ١٤٩، وفي «الفتاوى الكبرى» ٥/ ١٥٥).
- **عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين**، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، تحقيق: زكريا علي يوسف، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **العقيدة الواسطية**، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: محمد ابن عبد العزيز بن مانع، الرئاسة العامة لإدارات البحوث والإفتاء، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.
- **علماء نجد خلال ثمانية قرون**، الشيخ عبد الله البسام، الناشر: دار العاصمة، عدد المجلدات: ٦.
- **علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)**، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمٰن الشهرزوري، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.
- **العين**، المؤلف: أبو عبد الرحمٰن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى ١٧٠هـ)، المحقق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال، عدد الأجزاء: ٨.
- **فتاوى اللجنة الدائمة ـ المجموعة الأولى**، المؤلف: اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش، عدد الأجزاء: ٢٦ جزءًا، الناشر: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الإدارة العامة للطبع، الرياض.
- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت.
- **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**، محمد بن علي ابن محمد الشوكاني، دار الفكر، بيروت.
- **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، شمس الدين محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- **فتيا في تكفير الجهمية**، للشيخ إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ.

- **الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية**، عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي، دار النشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م.
- **الفروع وتصحيح الفروع**، محمد بن مفلح المقدسي أبو عبد الله، تحقيق: أبو الزهراء حازم القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، دار النشر: مكتبة الخانجي، القاهرة.
- **فضائح الباطنية**، المؤلف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى ٥٠٥هـ)، المحقق: عبد الرحمٰن بدوي، الناشر: مؤسسة دار الكتب الثقافية، الكويت، عدد الأجزاء: ١.
- **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، عبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ.
- **قاعدة في المحبة**، أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة.
- **القاموس المحيط**، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- **شرح القواعد الأربع**، لصالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ، الناشر: دار الحجاز، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ ـ ٢٠١٤م، عدد الأجزاء: ١.
- **كتاب الأصنام**، المؤلف: أبو المنذر هشام بن محمد أبي النضر بن السائب ابن بشر الكلبي (المتوفى ٢٠٤هـ)، المحقق: أحمد زكي باشا، الناشر: دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٠م، عدد الأجزاء: ١.
- **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار (مصنف ابن أبي شيبة)**، عبد الله ابن محمد بن أبي شيبة الكوفي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- **كتاب المواقف**، المؤلف: عضد الدين عبد الرحمٰن بن أحمد الإيجي، الناشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، تحقيق: د. عبد الرحمٰن عميرة، عدد الأجزاء: ٣.
- **الكرم والجود وسخاء النفوس**، محمد بن الحسين البرجلاني أبو الشيخ، تحقيق: د. عامر حسن صبري، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.
- **كشاف القناع عن متن الإقناع**، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، تحقيق: هلال مصيلحي مصطفى هلال، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٢هـ.

- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.
- **الكفاية في علم الرواية**، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
- **اللباب في علل البناء والإعراب**، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.
- **لسان العرب**، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.
- **لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية**، المؤلف: شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (المتوفى ١١٨٨هـ)، الناشر: مؤسسة الخافقين ومكتبتها، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م، عدد الأجزاء: ٢.
- **المبدع في شرح المقنع**، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلي أبو إسحاق، المكتب الإسلامي ـ بيروت، ١٤٠٠هـ.
- **المجتبى من السنن**، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمٰن النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.
- **مجمع الأمثال**، أحمد بن محمد الميداني النيسابوري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.
- **مجمع الأمثال**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (المتوفى ٥١٨هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، عدد الأجزاء: ٢.
- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الريان للتراث، دار الكتاب العربي، القاهرة ـ بيروت، ١٤٠٧هـ.
- **مجموع فتاوى**، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الرحمٰن ابن محمد بن قاسم العصامي النجدي، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية.
- **مجموع مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب**، قسم الرسائل الشخصية، الرسالة الثالثة والحادية والثلاثون.

- **المجموع**، النووي، دار النشر: دار الفكر، بيروت، ١٩٩٧م.
- **مجموعة الرسائل والمسائل النجدية**، المؤلف: لبعض علماء نجد الأعلام، الناشر: دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٣٤٩هـ ـ النشرة الثالثة، ١٤١٢هـ.
- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.
- **المحصول في علم الأصول**، محمد بن عمر بن الحسين الرازي، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.
- **المحلى**، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- **مختار الصحاح**، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة: طبعة جديدة، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.
- **مختصر التحرير «شرح الكوكب المنير»**، المؤلف: تقي الدين أبو البقاء محمد ابن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار الحنبلي (المتوفى ٩٧٢هـ)، المحقق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، الناشر: مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م، عدد الأجزاء: ٤.
- **المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل**، المؤلف: ابن اللحام، علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عباس البعلي الدمشقي الحنبلي (المتوفى ٨٠٣هـ)، المحقق: د. محمد مظهر بقا، الناشر: جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة، عدد الأجزاء: ١.
- **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين**، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.
- **المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل**، المؤلف: عبد القادر بن أحمد ابن مصطفى بن عبد الرحيم بن محمد بدران (المتوفى ١٣٤٦هـ)، المحقق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ، عدد الأجزاء: ١.

- **مذكرة في أصول الفقه**، المؤلف: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (المتوفى ١٣٩٣هـ)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الخامسة، ٢٠٠١م، عدد الأجزاء: ١.
- **المراسيل**، سليمان بن الأشعث السجستاني أبو داود، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- **المستدرك على الصحيحين**، للحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- **مسند أبي داود الطيالسي**، لسليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، دار المعرفة، بيروت.
- **مسند أبي يعلى**، أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث ـ دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
- **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، مؤسسة قرطبة ـ مصر.
- **مسند الشاميين**، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.
- **المسودة في أصول الفقه**، لآل تيمية، مجد الدين أبو البركات عبد السّلام ابن عبد الله بن الخضر، شهاب الدّين أبو المحاسن عبد الحليم بن عبد السّلام، شيخ الإسلام تقيّ الدّين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، جمعها وبيّضها شهاب الدّين أبو العباس أحمد بن محمد الحرّاني الدّمشقي الحنبلي، حقّق أصوله وفصَّله وضبط شكله وعلّق حواشيه محمد محيي الدِّين، دار الكتاب العربي، بيروت.
- **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، القاضي أبي الفضل عياض بن موسى ابن عياض اليحصبي السبتي المالكي، المكتبة العتيقة ودار التراث.
- **مشاهير علماء نجد وغيرهم**، عبد الرحمٰن بن عبد اللطيف بن عبد الله آل الشيخ، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ.
- **مصرع التصوف**، وهو كتابان: **تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي، وتحذير العباد من أهل العناد ببدعة الاتحاد**، المؤلف: إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي ابن أبي بكر البقاعي (المتوفى ٨٨٥هـ)، المحقق: عبد الرحمٰن الوكيل، الناشر: عباس أحمد الباز، مكة المكرمة، عدد الأجزاء: ١.

• **المصنف**، المؤلف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى ٢١١هـ)، المحقق: حبيب الرحمٰن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي، الهند، يطلب من المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ، عدد الأجزاء: ١١.

• **معالم أصول الفقه عند أهل السُّنَّة والجماعة**، المؤلف: محمَّد بنْ حسَيْن بن حَسن الجيزاني.

• **المعجم الأوسط**، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق ابن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ.

• **المعجم الكبير**، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة الزهراء ـ الموصل، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٣م.

• **المعجم الوسيط**، المؤلف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار)، الناشر: دار الدعوة.

• **معجم مقاييس اللغة**، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م، عدد الأجزاء: ٦.

• **المغني في الضعفاء**، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.

• **المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني**، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

• **مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة**، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت.

• **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق: هلموت ريتر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة.

• **الملل والنحل**، محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٤هـ.

• **منار السبيل في شرح الدليل**، إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان، تحقيق: عصام القلعجي، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

- **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، عبد الرحمٰن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٥٨هـ.
- **المنخول في تعليقات الأصول**، محمد بن محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.
- **منهاج السُّنَّة النبوية**، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- **موطأ الإمام مالك**، المؤلف: مالك بن أنس أبو عبد الله الأصبحي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، مصر، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، عدد الأجزاء: ٢.
- **مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب في العقيدة.**
- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد ابن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣م، عدد الأجزاء: ٤.
- **النبوات**، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، المؤلف: يوسف بن تغري بردي ابن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (المتوفى ٨٧٤هـ)، الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، عدد الأجزاء: ١٦.
- **نهاية الإقدام في علم الكلام**، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، الناشر: مكتبة المثنى.
- **النهاية في غريب الحديث والأثر**، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.
- **هذه مفاهيمنا**، المؤلف: صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، الناشر: إدارة المساجد والمشاريع الخيرية الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م، عدد الأجزاء: ١.
- **الوافي بالوفيات**، المؤلف: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى ٧٦٤هـ)، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث، بيروت، عام النشر: ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م، عدد الأجزاء: ٢٩.

- **الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، علي بن أحمد الواحدي أبو الحسن، تحقيق: صفوان عدنان داودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، المؤلف: أبو العباس شمس الدين أحمد ابن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى ٦٨١هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر، بيروت، عدد الأجزاء: ٧.


تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

فَهْرَس المَوْضُوعَات

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة